



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 - أبو القاسم سعد الله -
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 926 - 1246هـ / 1519-1830م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث.

إشراف الأستاذ الدكتور:

أرزقي شويتام

إعداد الطالبة:

عليش حبيبة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الاصلية	الصفة
أ.د. مختار حساني	جامعة الجزائر-02	رئيسا.
أ.د. ارزقي شويتام	جامعة الجزائر-02	مشرفا ومقررا.
أ.د. توفيق دحماني	جامعة الجزائر-02	عضوا مناقشا.
أ.د. فتيحة لواليش	جامعة الجزائر-02	عضوا مناقشا.
أ.د. الغالي غربي	جامعة المدية	عضوا مناقشا.
د. خالد بالعربي	جامعة شلف	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2020-2021م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾.

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (151).

إهداء.

إلى معلم البشرية الأول الذي قال فيه الله عز وجل ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: 56]. الرسول المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم. حبينا ونبينا وشفيعنا الذي ندعو أن يجمعنا به الله في الفردوس الأعلى.

إلى من قال فيهما الله عز وجل ﴿... وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...﴾ سورة الاسراء 23-24. أعز ما أملك وما لدي، أقرب الناس إلي أطال الله في عمرهما والدي العزيزين، داعية الله بما أنزله في كتابه

﴿... رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا...﴾. سورة الاسراء 24

إلى روح جدتي الغالية، غفر الله لها وأسكنها فسيح جنانه.
إلى أحبائي وسندي إخوتي، أخواتي ، أزواجهم ، أولادهم وكل أفراد أسرتي.
إلى كل من علّمني حرفا.

إلى كل من أحبني وأحبيته في الله.

إلى كل من شجّعني ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي وجهدي المتواضع رمزا للوفاء وعرفانا بالجميل.

شكر وعرفان.

قال الله تعالى ﴿... لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...﴾ سورة إبراهيم الآية 07.

نحمدك ربّي حمد الشّاكرين نحمدك ربّي حمد الدّاكرين نحمدك ربّي حمدا كثيرا مباركا فيه نحمدك على توفيقك لنا ومدّنا بالقوة والعزم لإنهاء هذا العمل، والذي نتمنى أن تتقبّله منا، والصّلاة والسّلام على حبيبنا ورسولنا محمد عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، الذي قال: «لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ».

فاعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، يسرّني أن أتوجّه بالشّكر الجزيل والشّناء الخالص والتّقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور "أرزقي شويتام" المشرف على هذه الأطروحة، وذلك بفضل مجهوداته الجبارة ونصائحه و توجيهاته التي تكزّم بها عليا.

كما أتقدّم إلى الأساتذة الأجلاء، بوافر شكري، لموافقته على مناقشة هذه الأطروحة، وعرض ملاحظاتهم التي ستسهم في إثراء محتواها وتجويد فحواها وإخراجها بالشّكل السليم. كما أتفضّل بالشّكر الجزيل لكلّ من أسهم في إنجاز هذا العمل، وسهّل طريقنا في البحث وأخص بالذكر كل من عمال الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنيّة، وكل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بنصيحة.

لكم مّيّ جميعا جزيل الشّكر والاحترام والتّقدير جزاكم الله عني كلّ خير.

حبيبة عليليش.

المقدمة

المقدمة:

تكتسي قضية الوجود العثماني بالجزائر أهمية كبيرة ومكانة أساسية في التاريخ العثماني، وذلك لارتباطها بجملة من المتغيرات والتحويلات التي عرفتتها الجزائر خاصة، والحوض المتوسط عامة، فقد تعددت الرؤى عن هذا الوجود وطبيعته وسياسته في المنطقة، خاصة وأنه قد احتل في الجزائر حدود زمنية طويلة ومكانية واسعة، إذ وصل إلى مداخل الصحراء، وعمّر سلطانه لأزيد من ثلاثة قرون.

هذا وأثار المؤرخون الكثير من القضايا عن هذا الوجود، خاصة ما تعلق بطبيعة الحكم العثماني في الجزائر إذ كان مستعمرا أو منقذا، وفي السياق نفسه فالقضية الأكثر إثارة للنقاش والجدل، تتمحور حول الآليات التي استطاعت بفضلها الأقلية العثمانية أن تحكم بها الجزائر ضمن تلك الحدود المكانية والزمانية.

عند قراءتنا المتعددة للمادة العلمية التي تناولت الفترة الحديثة وجدنا أن عديد الإخباريين والباحثين، قد طرحوا هذه القضايا بوضوح، ونضرب مثل ما ورد في مقال "فايسيت" حين قال: "كيف أنّ حفنة من الرجال حكموا 300 سنة ولم يسمحوا للسكان الأصليين المشاركة في الحكم" والأمر الذي لا يمكن غضّ الطرف عنه هو نعتة لحكم العثمانيين في الجزائر بمصطلح ذو أصل يوناني وهو - الاوليغارشية- أي حكم القلّة. وأشار لهذه النقطة أيضا الأسير سمون بيغافير عندما قال "...استولى بحفنة من الأتراك الشجعان على عدّة أقاليم وأنشأ دولة وضع نفسه على رئاستها وتسمى باسم الباشا وجعلها تابعة للسلطان".

انصرف إلى طرح الأسئلة نفسها خاصة منها التي تمسّ طبيعة الحكم العثماني، وآليات تلك الأقلية العثمانية للبقاء على رأس السلطة في الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون العديد من الباحثين والأساتذة.

لذلك جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 1519م-1830م"، بالدرجة الأولى إلى تقريب وجهات النظر، ومحاولة الإجابة عن أسئلة هؤلاء الباحثين والإخباريين محليين أو أجانب، وعبر فترات كثيرة، وكذا الكشف عن الخلط في المفاهيم والأفكار التي تروّج لها الكتابات الأجنبية خاصة منها الأوروبية.

والحقيقة أنّ الكتابات في هذه القضايا ليست جديدة، حتى ليدفع كثرة ما أنجز في هذا الميدان إلى العزوف عن البحث فيه، غير أنّ المتأمل فيما قدّم من دراسات في هذا المجال يلاحظ أنّ ثمة جوانب وإن وردت إشارات وإيماءات إليها في بعض هذه الدراسات، إلا أنّها لا تشفي غليل الباحث إذ لم تستطع الإحاطة بكل تلك الجوانب وتغطيتها على وجه كامل.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

بالنسبة إلى تحديد هذه الدراسة زمنيا فيمكن القول أنّها تغطي فترة طويلة نسبيا، تبدأ من سنة 1519م التي تمثل بداية الحكم العثماني الرسمي في الجزائر، إلى غاية 1830م التي شهدت نهاية الحكم العثماني بالجزائر وبداية الاحتلال الفرنسي. دون صرف النظر عن الفترة السابقة لسنة 1519م إذ أنّ الوجود العثماني ليس وليد هذه السنة الأخيرة، وإنما سبقها

بسنوات عديدة، وهذا حتى نتمكّن من تتبع كل تطورات وفعاليات وعلاقات المجتمع وكذا الآليات التي اعتمدها السّلطة العثمانيّة لتثبيت وإطالة عمر حكمها. في حين أنّ الإطار المكانيّ أو الجغرافيّ فهو أرض إيالة الجزائر، أو كما كانت تسمى في الوثائق المعاصرة لهذه الفترة جزائر الغرب، وهو الناتج عن التقسيم الإداريّ العثمانيّ، مع الإشارة السطحية لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

دواعي اختيار الموضوع:

إنّ هذا البحث جاء بتحريك جملة من الدوافع والأسباب التي أفتعتنا بالغوص في غمار هذا الموضوع والتّصدي لإشكاليته، إذ لا يخفى على الجميع حقيقة أنّ أيّ مشتغل بالبحوث التاريخيّة لا تغيب عنه معرفة جوانب كثيرة من هذا الموضوع، بيد أنّنا أردنا ببحثنا هذا أن نضع هذه الجوانب مجتمعة تحت دراسة واحدة، وأن نقيم حجمه الحقيقيّ في أحداث تغيّر الواقع السياسيّ والإداريّ والعسكريّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ وحتى الاستراتيجيّ، الذي عاشته الجزائر وعالم البحر المتوسط، منذ وصول العثمانيين إلى المنطقة إلى غاية زوال حكمهم بها.

والحقيقة الأخرى أنّ الدّراسات السياسيّة للفترة العثمانية قد نالت اهتماما كبيرا وحظًا وافرا من التّعمق والتّوسع، بيد أنّ موضوع طبيعة الحكم العثمانيّ وآلياته لم ينل حظه كفاية رغم أنّ إشكاليته الرئيسيّة والمتمثّلة في طبيعة علاقة السّلطة العثمانيّة بالسّكان وكيف استطاعت هذه السّلطة حكم الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون رغم قلة عددهم قد وردت في عديد المصادر والمراجع كما أسلفنا، ورغم وجود هذه الجهود السّابقة لكنّها غير كافية، فأردنا من خلال هذا الجهد أن نضيف جديدا لهذا الموضوع، فالمطلع على هذه الدّراسات سيلاحظ أنّها قد أجابت عليها بنقطة أو أكثر ولم تصل لدرجة الدّقة والموضوعية، هذا ولا نقول أنّنا قد وصلنا إلى سقف الإجابة وإمّا نحسب بأننا قد تقصينا جذور الإجابة الموضوعية في أغوار هذه الفترة وجمعنا شتاته بنسبة لا بأس بها.

دون أن ننسى تطلّعنا وسعيّنا الملّح للإجابة عن بعض من يدّعون ويزعمون أنّ الوجود العثمانيّ بالجزائر هو احتلال، وإنّ مثل هذا الادّعاء لا يقوى على الصّمود أمام سيل الأدلّة من المصادر خاصّة منها الأرشيفيّة والمخطوطة والمذكرات، فمعظم الأدعياء هم من الكتابات الأجنبيّة التي تناولت تاريخ المنطقة والتي تميّزت بتحاملها على السّلطة العثمانيّة بنعتها بأوصاف غير موضوعية، كما حملت تلك الكتابات نزعة استعمارية بالدّرجة الأولى.

والأمر الأخير وهو الاهتمام الشّخصي بالتّاريخ الحديث للجزائر، والفضول في التّعرف أكثر على هذه الفترة وخصائصها، وكذا توقي ورغبتنا الجارحة لمعرفة حقيقة الحكم العثمانيّ في الجزائر، وكذا العوامل الحقيقيّة لطول مدة حكم العثمانيين بالجزائر رغم قلة عددهم، بالإضافة إلى إرادة المساهمة في كتابة التّاريخ الوطنيّ ولو بجزء يسير.

أهمية البحث:

كما أسلف الذكر فأهمية هذه الدّراسة تكمن في تناولها لجزء من تاريخ الجزائر الحديث بمنظور جديد على ضوء الدّراسات السّابقة لهذا البحث، ويمكن تلخيص أهمية موضوع هذه الدّراسة في نقاط رئيسيّة:

- إظهار الدقة في تفاعل وآليات السلطة العثمانية مع مجمل سكان الأيالة الجزائرية، في الفترة المدروسة.
 - تبيان طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية بين سلطة العثمانيين والسكان المحليين خارج إطار المبالغات القاسية للكتابات الأوروبية، خاصة منها ذات النزعة الاستعمارية.
 - تعتبر محاولة للكشف عن جانب مهم من تاريخ الجزائر وعن التفاعلات الحضارية التي عرفتها هذه الأخيرة.
 - أوكلت هذه الدراسة على نفسها مهمة الإسهام في الإجابة عن ذلك السؤال الذي أثار الكثير من الجدل، وهو طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، والآليات التي بفضلها استطاعت السلطة العثمانية البقاء بالجزائر لمدة تزيد عن ثلاثة قرون.
 - محاولة متواضعة لإثراء مكتبة الدراسات التاريخية في الفترة الحديثة، لاسيما بتناول جوانب جديدة من تاريخ الجزائر في ظل الحكم العثماني، لم يتطرق الباحثون إليها.
- الإشكالية:**

ولا تتحقق تلك الأهداف إلا بعد الإجابة عن الإشكالية التي طرحها الموضوع. والتي تدور حول طبيعة الحكم العثماني بالجزائر والآليات التي اعتمدها هذا الحكم لتثبيت حكمه بالجزائر لأزيد من ثلاثة قرون.

هذا وقد قمنا بتقسيم هذه الإشكالية إلى تساؤلين الأول يعود إلى الاختلاف السائد لدى المؤرخين حول تحديد نوعية الحكم الذي اتبعه العثمانيون في الجزائر، فهناك من يرى أنه حكم استعماري واستبدادي يسعى حكامه إلى استخلاص الضرائب من السكان. وهناك من يعتبره إنقاذا وحماية من التّحرشات الخارجية. إنّ الإجابة عن التساؤل المطروح يتطلب فهم طبيعة العلاقات التي تربط الحكام بمختلف الفئات الاجتماعية على المستويين المدينة والريف، ونحدّد من خلاله مدى التزام كلّ طرف بواجباته وحقوقه.

أمّا التساؤل الثاني الذي يحتاج إلى التوضيح، فهو ظاهرة استمرار الحكم العثماني في الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون رغم قلة عدد جنود الإنكشارية المقيمين بالجزائر. ولإيجاد تفسير موضوعي ومقنع لهذا التساؤل، فلا بدّ من الإحاطة بمختلف الآليات والأساليب والميكانزمات العسكرية والإدارية والبشرية وغيرها، والتي وظّفها الحكام العثمانيون لتثبيت حكمهم في الجزائر، وضمان استمراره.

منهج الدراسة:

فيما يتعلّق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على التحليل الموضوعي، في محاولة لإيجاد جواب منطقي للتساؤلات سابقة الذكر، كما قمنا بدراسة الظواهر والوقائع بالتفسير والتعليل، ومناقشة كلّ الأحداث التي وردت عند الإخباريين، والنظر إليها تاريخيًا بمنظار التقدير المنطلق من ربط الماضي بالحاضر لإعادة المشاكل الآنية إلى مسباتها البعيدة في الماضي قدر المستطاع، ومقارنتها بوقائع تاريخية أخرى، واستنتاج نقاط تُقرّنا إلى الحقيقة.

والنقطة المهمة في منهجنا هذا، هو خروجنا عن منهج الجمع والحشو، والوصف، إلى إبداء رأينا بكلّ حرّية في الوقائع مع تمحيصها وترتيبها بالطريقة التي بدت لنا صحيحة، مع إعادة النظر فيما راج عنها من أفكار ودراسات الباحثين السابقين، باعتبار أنّ أفكارها تحمل في ثناياها الكثير من اللبس والغموض، وبه فتحنا بابا لانطلاق دراسات مستقبلية صلبة القواعد.

خطة الدّراسة:

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة سابقا، ولتحقيق المنهج المراد، حاولنا قدر المستطاع وضع خطة تتماشى مع محتوى الدّراسة المشار إليها، حيث قسمنا هذه الدّراسة إلى مقدمة ومدخل وقسمين مقسمين إلى أبواب مشفوعة بخاتمة.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع، أسباب اختياره، أهمّية الدّراسة، الإشكاليّة الرئيسيّة والإشكاليّات الفرعيّة، المنهج المتّبع ثمّ الخطة المعتمدة التي نحن بصدد الكلام عنها، فالدراسات السابقة، ويليها التعريف بأهم المصادر وأخيرا صعوبات البحث في هذا الموضوع.

أما في المدخل فقد أشرنا إلى ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

في حين أنّنا قسمنا بحثنا إلى قسمين الأول يبحث في الشطر الأول من عنوان الدّراسة وهو طبيعة الحكم العثمانيّ، والثاني خاص بالشطر الثاني من العنوان الذي يسلط الضوء على آليات الحكم العثمانيّ بالجزائر وهو أطول قسم في هذه الدّراسة.

هذا ولا أكتف القارىء أنّنا قمنا بتقسيم القسمين إلى أبواب:

فالقسم الأول: المُعنون بطبيعة الحكم العثمانيّ احتوى بابا واحدا تطرّقنا فيه إلى التركيبة السكانية للمجتمع الجزائريّ وعلاقاته بالسلطة العثمانية، وهو بدوره مقسم إلى أربعة فصول:

الفصل الأول حاولنا فيه دراسة التركيبة السكانية للمجتمع المدني، أمّا الثاني فقد درسنا فيه التركيبة السكانية للمجتمع الريفي، وفيما يخصّ الفصل الثالث وضعنا فيه علاقات السلطة بسكان المدن، هذا وحاولنا في الفصل الرابع تسليط الضوء على علاقة السلطة بسكان الأرياف.

أمّا القسم الثاني الذي حمل عنوان آليات الحكم العثمانيّ في الجزائر، تفرعت عنه ثلاثة أبواب، الباب الأول تناولنا فيه الركائز السياسيّة والإداريّة لتثبيت الحكم العثمانيّ في الجزائر.

وقد تضمّن هذا الباب ثلاثة فصول، ركّزنا في الفصل الأول على الهياكل الإداريّة، وفيما يخصّ الفصل الثاني حمل عنوان تمهيش العنصر المحليّ في السلطة، وبحثنا في الفصل الثالث عن مكانة الاسلام في المعاملات العثمانية مع المجتمع.

و تطرقنا في الباب الثاني إلى الإستراتيجية العثمانية العسكرية، فقمنا بتقسيمه إلى فصلين الأول حمل عنوان الوسائل العسكرية المباشرة، أما الثاني فقد تناولنا فيه الوسائل العسكرية غير المباشرة.

وفيما يخص الباب الثالث والأخير فقد تكلمنا فيه عن الدعائم الاقتصادية والاجتماعية للسلطة، حيث قسمناه إلى أربعة فصول، الأول درسنا فيه النظام الضريبي، والفصل الثاني فقد حمل عنوان الأسواق، أما الفصل الثالث الذي بحث في استقطاب القوى المحلية ثم ركزنا في الفصل الرابع والأخير على المصاهرة.

هذا وحوصلنا هذه الدراسة بخاتمة لخصنا فيها أهم الملاحظات والاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذا الطرح بشكل يحقق الهدف الذي أنجزنا لأجله هذه الدراسة. ثم تأتي الملاحق تتبعها قائمة البيبليوغرافيا والفهارس.

الدراسات السابقة:

يُبنى البحث العلمي والدراسة العلمية على الدراسات التي سبقتها في مادة بعينها وبمواضيع ذات الصلة، وتكمن أهمية البحث في العلاقة التي تربطه ببحث سابق عليه ودراسة سابقة عليه لما يلهم الباحث بمواضيع جديدة ومبتكرة، تزيد بحثه ثراء وقيمة. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الدراسات وكتب باللغتين العربية والفرنسية وقد قسمناها إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى التي أشارت أو تكلمت عن الشطر الأول من العنوان وهو طبيعة الحكم العثماني، وأغلب هذه الدراسات تناولت جانب المجتمع وتركيبته وعلاقته مع السلطة، ولعل أهمها كتابات سعيدوني وما أكثرها، وكتابات ارزقي شويتام، وكتاب الحرف لعائشة غطاس وغيره كثير.

أما عن المجموعة الثانية فهي التي أشارت إلى الشطر الثاني من العنوان وهو آليات الحكم العثماني، والشيء نفسه فهي عديدة ولكنها أحابت باقتضاب أو أشارت إليه بطريقة غير مباشرة، ولعل أهمها فايسيت وأبو القاسم سعد الله، وارشقي شويتام وتوفيق دحماني، وغيرهم كثير.

التعريف بأهم المصادر:

وللتعامل مع هذه الإشكالية وجب الاعتماد على عدّة منابع، لذلك تنوّعت البيبليوغرافيا التي اعتمدنا عليها بين ما هو محلي وأجنبي.

فقد كان منبعنا الأول هو الوثائق الأرشيفية العديدة التي تحصلنا عليها من الأرشيف الوطني: وهي تتكوّن من مجموعات مختلفة سواء سلسلة المحاكم الشرعية أم سجلات البايليك أم مهمة دفترية، أو كما يُعرف بدفاتر مهمة، وخط همايون، إضافة إلى وثائق المكتبة الوطنية، ولم اعتمد على مجموعة واحدة فقط بل قمت باعتماد العديد منها، وذلك بالأخذ بالبحث من الوثيقة التي تُخدم موضوعنا، إضافة إلى اعتمادنا على وثيقة تعود للفترة من مكتبة خاصة.

والمبني الثاني، هو عبارة عن مخطوطات وهي الأخرى تحصلنا عليها من المكتبة الوطنية، ولعلّ أبرزها: مخطوط قانون الأسواق لمؤلفه متولي السوق-المحتسب- الشويحت عبد الله محمد بن يوسف، الذي قدّم لنا معلومات وفيرة عن نظام الأسواق، وكذا الرسوم التي كانت تفرضها السلطة على أهل الحرف والصناعات. وتاريخ بايات وهران لحسان خوجة، والذي أسهب في التّكلم عن الوضع السّياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي في فترات البايات المتأخرين ببايليك الغرب، دون أن ننسى ذلك المخطوط المعروف، والذي لا يمكن الاستغناء عنه عند التّطرق للحقبة الأولى من الوجود العثماني بالجزائر، وهو مخطوط الغزوات أو تاريخ بربروس لمجهول، والذي قدّم لنا خبريات عن أوضاع وظروف إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، ولما كان من الواجب أن لا نُغيب أنّ كلّ هذه المخطوطات قد تناولت ومست كلّ جوانب دراستنا، قمنا باستخراج واستنتاج الآليات خاصّة التي مارسها السّلطة على السّكان لتثبيت حكمها.

هذا، وقد نهلنا من المصادر المحليّة المعاصرة للفترة المدروسة، والتي تبقى أهميتها بالغة جدّا لأنّها كُتبت خلال الفترة محلّ الدّراسة، أو في مرحلة قريبة منها فيتحوّل بعضها إلى شهادات هامة ويبدو لي أنّ أهمها: كتاب التّشريفات كمصدر رسمي للإدارة العثمانية بالجزائر، والذي قدّم معطيات نادرة حول تاريخ الجزائر الإداري والعسكريّ إبان الفترة المدروسة.

زد على ذلك، مذكرات نقيب الأشراف لصاحبه الزّهار، الذي تحدّث فيه عن أبرز الحكام -الدّيات - المتأخرين وأهمّ الوقائع والأحداث التي عاصرت عهد كل واحد منهم، وعن طبيعة علاقة هؤلاء بالسّكان وكذا طبيعة حكمهم، كما أشار إلى تفاصيل عن الجانب الإداري والمالي للدولة فمثلا تكلم بإسهاب عن الدّنوش والمكافآت.

إضافة إلى، مؤلف حمدان بن عثمان خوجة المعنون ب" المرآة" الذي قدّم لنا الكثير من المعلومات الخاصّة بأساليب حياة فئات هذا المجتمع وقبائله. وعلاقة السّلطة بهم، هذا وأشار إلى عديد الآليات التي اعتمدها الحكام والسّلطة العثمانية لكسب خضوع هؤلاء السّكان.

علاوة على كتاب تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها التي جمعها واعتنى بها الأستاذ فارس كعوان، والذي تضمن أخبارا في غاية الأهمية عن حكام وعلماء عاشوا الفترة، كما قدّم لنا إشارات عن علاقة هؤلاء فيما بينهم أو مع السّكان أو بالسّلطة، مع تطرقه لكلّ جوانب حياة سكان الايالة الجزائرية في القرن 16 إلى منتصف القرن 18م.

وفي السّياق نفسه، فقد استندنا كذلك إلى ما كتبه آخرون، أمثال الزباني في كتابه دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران الذي تكلم بإسهاب عن بايات وهران وأهمّ الأحداث التي جرت في زمان كلّ واحد منهم، وأيضا اعتمدنا على مؤلفات العنتري، كتاب تاريخ قسنطينة وكتاب الجماعات وهو الآخر قد تكلم عن تاريخ بايات قسنطينة أصولهم وأبرز ما حدث في عهدهم، كما قدّم تفاصيل حول الأوضاع السّياسية، والإداريّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة ببايليك قسنطينة مع إشارات إلى أمصار أخرى كمدينة الجزائر.

أما عن المصادر الأجنبيّة والمترجمة فهي عبارة عن تقارير وشهادات وروايات، ومذكرات الذين زاروا الجزائر أو عاشوا فيها خلال الفترة المدروسة أمثال HAEDO في كتابه Histoire des rois d'alger الذي تحدّث بشكل دقيق وإسهاب

عن حكام الجزائر خلال القرن السادس عشر ميلادي، وكتابه أيضا *Topographie et histoire générale d'Alger*، والذي عالج فيه العديد من المواضيع في إطار دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية.

ومن هذه المصادر أيضا نذكر ما كتبه كل من الفرنسي فونتور دو بارادي-J.M. VENTURE DE PARADIS- الذي زار الجزائر 1789م، في كتابه *Alger au XVIIIe siècle*، وتكلم بتوسع عن أوضاع الجزائر خاصة منها السياسية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، إضافة إلى بعض مقالات المجلة الإفريقية "Revue Africaine"، والتي قدمت لنا معلومات كثيرة عن علاقة السلطنة العثمانية بالمجتمع الجزائري، إضافة إلى طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى، إلا أنّها تطرقت لكل جوانب حياة سكان الأيالة الجزائرية.

وبالنسبة للمصادر المترجمة فنذكر منها مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م الذي كتبه القنصل وليم شالر، والذي قدّم لنا تفاصيل عن الحياة اليومية في الجزائر، ومذكرات جزائرية عشية الاحتلال للأسير سيمون بيفايغر، والذي تضمن تفاصيل عن حالة الأسرى وأوضاع الجزائر أواخر العهد العثماني. زد على هذا، كتاب رحلة العالم الألماني هبنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، والكتاب المعنون "الأسرى الأمريكيان في الجزائر 1785-1797م" لحمس ولسن ستيفان الذي قدّم لمحة عن أوضاع الجزائر خلال هذه الفترة... الخ.

وفي السياق نفسه استندنا أيضا في هذه الدراسة على عدد كبير من البحوث والمراجع والمقالات والمنشورات الموثقة، باللغة العربية أو الأجنبية، زيادة على عدد مختار من المذكرات والرسائل خاصة منها التي اعتمدت على الوثائق الأرشيفية التي نتخدم الموضوع، والتي اكتفينا بذكرها في قائمة الببليوغرافيا في آخر هذا العمل.

صعوبات الدراسة:

يعترض أي بحث علمي جملة من الصعوبات التي تعيق الباحث في مختلف مراحل البحث، ولعلّ أبرز هذه الصعوبات: تبدأ باختيار الموضوع إلى الإشراف إلى خطة البحث ومنابعه، وكذا عامل الزمن فالبحث يحتاج إلى زمن طويل، فكلّما توصل الباحث إلى نتيجة كانت نقطة البداية لإشكالية أخرى تبحث عن إجابة أخرى، والخوف الدائم من عدم إتمام العمل في زمنه المحدد جعل تركيزنا دائم التشتت، زد على هذا، صعوبة هيكلية البحث لأنّه مسّ كلّ جوانب حياة سكان الأيالة الجزائرية، طوال الفترة العثمانية في الجزائر وهي أزيد من ثلاثة قرون، كما لا تفوتنا الإشارة إلى كثرة المادة العلمية التي تمسّ الموضوع، فحقيقة أن كثرتها شيء مرضي، إلا أنّ اقتضاها والتحكّم فيها أمر صعب.

ولا شك أنّ العرب حينما قالوا أن "العلم يؤتى ولا يأتي"، قد صدقوا لأن تلك الصعوبات هي التي تزيد الباحث عزيمة وإصرارا في محاولة التغلب عليها، لتقدم عمل متماسك وكلّ ذلك يجعل المتعة المتأتية عن البحث تكافئ الجهد المبذول أضعافا مضاعفة، وقد قيل في هذا الصدد:

لا تحسب المجد تمرا أنت ءأكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا.

وبه تكفينا متعة سعادة العطاء التي تنسينا تعب الليالي الطوال.

وقبل أن أضع نقطة النهاية لهذا التقديم، نرجو أن نكون قد أسهمنا في الجهود التي تخلق وتُنشئ الأرضية لدراسات أخرى، وتصنع الانطلاقة للوصول إلى الحقيقة التاريخية، ونحسب بهذا الجهد أننا ألمنا بالموضوع وجمعنا شتاته دون أن نبليغ في ذلك السقف المنشود، راجين من الله صوابا موافقا للمراد.

وفي الأخير نذكر قول الله تعالى: “ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ، إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ” وقال أيضا: “ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ” الآيات 03،04 من سورة الطلاق.

قائمة المختصرات:

بالعربية	
الأرشيف الوطني الجزائري	ا.و.ج
تحقيق	تح
ترجمة	تر
تعليق	تع
تعريب	تعرب
تقديم	تق
جزء	ج
دون تاريخ نشر	د.ت
دون سنة نشر	د.س
ديوان المطبوعات الجامعية	د.م.ج
سلسلة	س
سلسلة المحاكم الشرعية	س.م.ش
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع	ش.و.ن.ت
طبعة	ط
ميلادي	م
مراجعة	مر
المكتبة الوطنية الجزائرية	م.و.ج
هجري	هـ
ورقة	و
بالأجنبية	
An	Annotée
Ed	Edition
R.A	Revue Africaine
R.O.M.M	Revue de l'Occident Musulman et Méditerranée
Tr	Traduction

المدخل

المدخل:

ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

شهد مطلع القرن السادس عشر سلسلة من التغيرات، كان مسرحها الحوض الغربي للمتوسط بصفته الشمالية والجنوبية، ففي الأولى اتضحت معالم العصور الحديثة، لما جاءت به من نور أبعد ظلمات العصور الوسطى إلى اللاعودة، وأذن بانفتاح الأوروبيين على العالم وتوسع نفوذهم، وتطلعهم إلى إحياء أمجادهم وأكثر¹، فكانت الخطوة البارزة لهم هي قيام الأسباب بتوحيد صفوفهم، خاصة بعد اتحاد فرديناد ملك اراغون، وايزيلا ملكة قشتالا بزواج كان من شروطه متابعة الحرب ضد المسلمين²، لتكون هذه هي بداية النهاية لما تبقى من ملك المسلمين في الأندلس .

حينئذ برزت حقيقة معلومة، ألا وهي تغير وضع مسلمي الأندلس، بعدما تحولت هذه الأخيرة من دولة كبرى إلى دويلات طائفية ضعيفة³، ويرجع ذلك إلى تصاعد الشقاق والصراع بين الحكام على السلطة، فقد أصبح كل حاكم يستعين بالأسباب ويضحي بأقدس المبادئ وأسمى الاعتبارات لأجل تحقيق أطماعه الشخصية⁴ لا أكثر ولا أقل.

فكانت النتيجة الحتمية لهذه التطورات، هو سقوط آخر معقل للمسلمين في الأندلس، ألا وهي مدينة غرناطة سنة 1492م⁵، وبداية مأساة لا نهاية لها لمسلميها، وليس بخاف أن هؤلاء الأندلسيين قد تعرضوا إلى أشنع العذاب من قتل وحرق وغيره، حتى أصبحوا لا يتجرؤون على إظهار إسلامهم، لأن كل شخص يظهر عليه شيء من الإسلام، أو حتى أنه يعرف قراءة اللغة العربية ولو قليلا يتعرض للحرق على أيدي الحراقين من الصاري⁶، لدرجة أنهم أضحووا يحنون إلى ذكر الشهادة -أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن

¹ - هيرت فيشر، اصول التاريخ الاوروبي الحديث من النهضة الاوروبية الى الثورة الفرنسية، نقله إلى العربية :د.زينب عصمت راشد ود.احمد عبد الرحيم مصطفى، مر: احمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف، ط3، مصر، 2001م، ص 12.

² - راغب السرجاني، قصة الأندلس ، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ج1، ط1، مصر، 2010م، ص66.

³ - جمال بجاوي، سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين 1492-1610م، دار هومة، الجزائر، 2004م، ص ص 25-27.

⁴ - السرجاني، المرجع السابق، ص 638.

⁵ - انطونيو دومينغيز هورتز، برناد بننت، تاريخ مسلمي الأندلس الموريسكيون " حياة... ومأساة أقلية "، تر:عبد العال صالح طه، تق وتنقيح محمد محي الدين الأصفر، دار الإشراف للطباعة والنشر، ط01، الدوحة، قطر، 1988م، ص 3.

⁶ - شهاب الدين احمد بن قاسم الحجري الأندلسي، ناصر الدين على القوم الكافرين، وضع حواشيه: احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1999م، ص ص 13-18.

محمدًا عبده ورسوله-علانية¹، فيبدو أنّ هذا هو أكبر تجسيد على ما وصلت إليه أفكار التعصب الديني وتقييد حرية المعتقد في ذلك الوقت.

وإنّ زيادة مكر دواوين التفتيش² على هؤلاء الموريسكيين³، والعقوبات التي سلطتها عليهم، قد ساهمت بإسقاط الحقوق المدنية عنهم وعن من خلفهم -من أبناء وأحفاد- أي حرمانهم من حق ممارستهم للوظائف العمومية، إضافة إلى منعهم من حمل الأسلحة وركوب الأحصنة، وحتى لبس الحرير وغيره كثير⁴، لعلّ بهذا قد جسّد الأسباب نواياهم في إجهاض، وإعدام أي محاولة لبعث الإسلام من جديد في الأندلس .

فقد دفع هذا بالموريسكيين إما للاستنجاد بحكام الدول المسلمة، كاستنجادهم بالسلطانيين العثمانيين محمد الفاتح سنة 1477م، وببيازيد الثاني، واستغاثتهم بسلطان مصر، ونداءاتهم المتكررة لملوك دويلات المغرب الإسلامي⁵، وإمّا بالهروب بدينهم من هذا الوضع إلى البلدان الإسلامية⁶، وإمّا بالتّستر على معتقدتهم الإسلاميّ الباطنيّ، وإظهارهم للمسيحية، وذلك بالاتّجاء لاتباع نظام التّقية⁷، فقد وصلوا بهذه الممارسة لدرجة أنّهم قد أصبحوا أوسع فرقة سنية مالكية تطبّق هذا المبدأ عبر العصور⁸، فيبدو أنّ هذا الأسلوب قد كان آخر الحلول التي رأى فيها هؤلاء الأندلسيون النّجاة من بطش محاكم التفتيش بعد أن صُدت في وجوههم كلّ الأبواب، أو أنّه هو الضّمان التّاجع لسلامتهم واستمرار حياتهم، وبقائهم في الأندلس، وعدم انقراض الإسلام من هذه الأخيرة.

أمّا في الضّفة الجنوبيّة، فتجدر الإشارة إلى أنّه ويسقوط دولة الموحدين، فقد إقليم شمال إفريقيا الغربيّ وحدته المتكاملة -الجغرافيّة، والعرقية، والتاريخيّة - وانقسم على نفسه، فقد تكونت به ثلاث دول، وهي الدّولة

1 - نفسه ، ص33.

2- دواوين التفتيش: أو محاكم التفتيش، تأسست في القرن الثالث عشر الميلادي، بهدف مراقبة الأفكار المخالفة لتعاليم الكنيسة، وقد تم تطبيقها أول الأمر في كل من إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا قبل أن تنتقل إلى اسبانيا، لتحول إلى أداة قهر واضطهاد للمسلمين في الأندلس بعد سقوط غرناطة . للمزيد انظر محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربوس 1512-1543م، الأصالة للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2012م، ص46،47.

3- الموريسكيون: هو لقب أطلقه الأسبان على ما تبقى من المسلمين في اسبانيا . للمزيد انظر: يجايوي ، المرجع السابق ، ص15.

4 - لوي كردباك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، المجابهة الجدلية (1492-1640) مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا، منشورات المجلة التاريخية المغاربية، ودوان المطبوعات الجزائرية، ط1، الجزائر، تونس، 1983م، ص ص57،56.

5 - عبد الجليل التميمي، "رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م"، في م. ت. م، عدد 03، تونس، 1975م، ص38 .

6 - هورترز، وبننت، المرجع السابق، ص4.

7 - التّقية: وهي الاحتياط أو الكتمان وهي الحذر والسرية، وهي كذلك أن يظهر المرء ما لا يظن، وأن يتظاهر بما ليس هو الحقيقة، وأن يفعل ويقول عكس ما يعتقد، هذا وإن المسلمون قد اتبعوا هذا المبدأ منذ فجر الإسلام، غير أن ارتباط التّقية بالشيعية دائما يفسر بأن هذه الفرقة هي أكثر الفرق الإسلامية ممارسة لها، وهي من مبادئها الأساسية، ونجد أن الموريسكيين قد أبدعوا في انتهاج هذا الأسلوب بطريقة تتم بدكاء خارق، ودفاع مستميت للبقاء على الدين الإسلامي . للمزيد انظر كردباك، المرجع السابق، ص90. وانظر أيضا يجايوي، المرجع السابق، ص55-63.

8- نفسه، ص ص62، 63.

الحفصية بالمغرب الأدنى (تونس)، ودولة بني عبد الواد الزيانية بالمغرب الأوسط (جزائر الغرب)، والدولة المرينية بالمغرب الأقصى، فنلاحظ أنّ هذا الشقاق قد ساعد في نشوب صراع حاد ومرير بين هذه الدول على زعامة المغرب الإسلامي، ما نجم عنه محاولة كلّ واحدة أن تفرض سيطرتها، وتتوسع على حساب كلّ الأقاليم الأخرى، وإنّ زيادة رغبة كلّ حاكم في كسب أوسع سلطة أدى إلى اصطدامه بنظائره لتكون النتيجة ضعف هذه الدول¹.

هنا ينبغي التنبه إلى أنّ هذا الانحلال والانحطاط الذي شهدته دويلات المغرب الإسلامي، وصل إلى حد تحالف ملوك وأشباه هذه الأخيرة مع المسيحيين ضدّ بعضهم البعض، إذ نجد مثلا أنّ السلاطين الزيانيين قد تحالفوا مع الأسبان رغبة في الحكم والسلطة، فأبو حمو قد تحالف مع اسبانيا ضدّ أبي زيان²، فليس بالأمر المدهش أن تستفيد اسبانيا من هذا الوضع لتفرض شروطها ونفوذها على المنطقة.

وفعلا فقد سلكت إسبانيا، سياسة استغلال ضعف حكام المغرب الإسلامي وتواطئهم، لترد وتتخلص من تلك الحملات التي كانت السفن المغاربية الإسلامية تقوم بها ضدّ السواحل الاسبانية، من أجل تخليص المهاجرين الأندلسيين، فبدأت باحتلال مدن شمال المغرب الإسلامي الواحدة تلو الأخرى، فاسبانيا لم يكن لها أن تضمن مستقبل وأمن دولتها إلا إذا تمكنت من سيادة وزعامة السواحل الإفريقية المواجهة لها، وتحويل المغاربة من دينهم الإسلام إلى المسيحية، فبه تطمئن من الخطر الإسلامي الذي يهددها من شمال إفريقيا، فقد قامت مثلا باحتلال أهم موانئ مدن المغرب الأوسط (جزائر الغرب)، كوهران سنة 915هـ / 1509م، وبجاية سنة 1510م، وتنس، كما قامت أيضا باحتلال حصون مستغانم، ومزرغان، وميناء مدينة الجزائر، ففي هذا الأخير بنت على إحدى صخوره قلعة أو حصنا عرف باسم البنيون، وتمّ به وضع حامية عسكرية اسبانية، والأمر نفسه قد شهدته وهران ومستغانم وبجاية، وغيرهم كثير³، فبهذه التشييدات من قلاع وحصون وأبراج عسكرية ضمن الاسبانيون الحماية واستمرار وجودهم وسيطرتهم على المنطقة.

فمن المؤكد أنّ كلّ ذلك قد دفع بالرّعاء المحليين للخضوع، وإعلان الولاء طواعية أو بالقوة، فنجد مثلا أنّ سالم التّومي شيخ مجلس أعيان مدينة الجزائر، ومولاي عبد الله ملك تنس قد كانا يدفعان ضريبة باهظة الثمن للأسبان بالرّغم من معارضة السّكان لهم⁴.

¹ - يحي بوعزيز، "علاقات الجزائر مع دول وممالك أوربا فيما بين القرن 16 ومطلع القرن 19"، في: الثقافة، العدد، 48، مجلة تصدرها وزار الثقافة بالجزائر، الجزائر، ديسمبر، 1978م، ص 18

² - كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر (1510 - 1530م)، تر: جمال حادنة، د.م.ج، الجزائر، 2007م، ص 36.

³ - مختار حساني، تاريخ تحرير مدينة وهران من الاحتلال الاسباني خلال القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوطتين فتح مدينة وهران للجامعي والرحلة القمرية لابن زرفة، جامعة الجزائر، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003م، ص 9، 10. وانظر أيضا شوفالييه، المرجع السابق، ص 20 - 24.

⁴ - نفسه، ص 23.

وفي الوقت الذي اتسعت فيه قوة المسيحيين الإسبان، وتفاقم ضعف وتفكك المسلمين في الجهة الغربية للمتوسط، كانت تتعاظم قوة دولة إسلامية في جهته الشرقية عرفت بالدولة العثمانية، فقد أضحت تقترب من أوج قوتها، محاولة بكلّ جهد توسيع دائرة نفوذها، فبعد أن تمكنت من إضعاف الصفويين عقب الهزيمة التي لحقت بهم في معركة جلدوران سنة 1514م، وقضائها نهائياً على دولة المماليك إثر معركة مرج دابق سنة 1516م، انفردت هاته الدولة بزعامة البلاد العربية، وبانتقال الخلافة الإسلامية إليها¹، أصبحت تتزعم الجانب الروحي للمسلمين في كلّ العالم، ومن خلال كلّ ما سبق نلاحظ أنّ الحوض المتوسط أصبح تتنافس على سيادته قوتان قادرتان، وهما الدولة العثمانية وإسبانيا، فيبدو أنّ الأولى قد حملت راية الإسلام الذي سيكون سبباً مهماً في التفاف المسلمين حولها فيما بعد، والثانية ستحمل الصليب، والتي هي بدورها سيلتف حولها الأوروبيون المسيحيون.

وفي غمرة هذا الصراع الكبير بين العثمانيين والإسبانيين في هذا الحوض توافد الكثير من البحارة العثمانيين لنجدة الإسلام والمسلمين به، خاصة عندما تعلّق الأمر بمسلمي الأندلس، الذين ضاقت بهم السبل كما سبق وأشرنا، ونجد العديد من أسماء هؤلاء البحارة أمثال كمال رايس²، ومحي الدين رايس، وبيري رايس، ومصالح الدين اغلو، أو كورت أوغلو مصالح الدين رايس، وبراق رايس، وسنان رايس³، هذا وقد ساهم إخوة الأسرة الواحدة، كذلك بهذا الأمر أمثال الإخوة بربروس⁴، فقد برز في أول الأمر من هؤلاء الإخوة

1 - دراج، المرجع السابق، ص 13-22.

2 - رايس أو ريس البحر وجمعها رياس البحر: هم المقاتلون الذين ينحون في أداء الاختبار الذي يعد من قبل مجموعة رجال البحر ذوي الخبرة والحكمة في فنون الملاحة، ويكون الشخص المتطوع في أغلب الأحيان ممن عمل سابقاً في مجال البحر، وركوب السفن، كي يمنح بعد نجاحه لقب (ريس) ليقاوم العدو في البحر بعد توليه قيادة سفينة أو مركب بصفة مالك أو قائد، وكان أغلب الرياس من أصول مسيحية أوروبية وجلهم يسلمون فيما بعد، ويعتمد رجال هذه الطائفة في تمويل نشاطهم على الخزينة العامة وغنائم القرصنة، وقد ازدهرت هذه الطائفة إبان الوجود العثماني في الجزائر، وكانت بينها وبين الأوجاق أو الإنكشارية صراع طويل. للمزيد أنظر وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق: عبد القادر زبدي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007 م، ص 74، 75 وأنظر أيضاً المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع، دار القصة للنشر، ج 02، الجزائر، 2009 م، ص 235 وما بعدها.

3 - نفسه، ص 68، 69. وانظر أيضاً دراج، المرجع السابق، ص 176-178.

4 - الإخوة بربروس: وهم أربعة إخوة كبيرهم هو إسحاق، ثم عروج ثم خضر أو كما يعرف بخير الدين فالباس، ولدوا بجزيرة ميدلي من أب سباهي أو صبايحي من أصل تركي بإقليم الروملي اسمه يعقوب بن يوسف، واشتهروا بلقب بربروس أي ذوي اللحية الحمراء التي ورثوها عن أبيهم، أما عن انتماءهم الديني فيرجع المؤرخ عبد الحميد بن زيان بن اشنهو أن أسرتهم مسيحية أو إسرائيلية، ويسند رأيه الأخير إلى أسماء الأسرة، إذ يرى أن جدها من أسماء أنبياء بني إسرائيل كيعقوب، ويوسف، وإسحاق، والباس، في حين أن المؤرخ نيقولا إيفانوف فقد أشار إلى رأي آخر مفاده أن والد خير الدين بربروس تزوج من ابنة قسيس أرثوذكسي يوناني ربي أولاده الذكور على الإسلام، أما بناته فعلى المسيحية مبرراً ذلك أنها عادة كانت تتبع عند إنجاب الأولاد في مثل حالة هذا الزواج. للمزيد انظر: عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الطباعة للجيش الشعبي، الجزائر، 1972 م، ص 3، 38. وانظر أيضاً: نيقولا إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله راجعه، وقدم له د. مسعود ظاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث، دار الفارابي، بيروت، 1988م، ص 96.

عروج¹، ويبدو أنّ هذا قد جاء في ظلّ نمو القرصنة في هذه الفترة، وكنتيجة أيضا لذلك الصّراع المسيحيّ الإسلاميّ القديم.

وما يجدر الإشارة إليه أنّ عروج في البداية برز في إطار تجاريّ فقط، لكنّ بعدها تعدى إلى تجسيد انتقامه من المسيحيّين في إطار الجهاد البحريّ، ليدخل بعدها في خدمة سلطان مصر، ثم يتبنى نشاطه الأمير العثمانيّ قرقود²، ولما اعتلى السّلطان سليم الأوّل (1512-1520م) عرش الدّولة العثمانية، ونظرا لصراعه مع أخيه الأمير قرقود تخرج موقف عروج، فقرر تحويل نشاطه من سواحل الجهة الشّرقية للحوض المتوسط إلى جهته الغربيّة، فانتهدت به الرّياح بجيرة جربة في المغرب الأدنى -تونس-، فجعلها كمرسى، وقاعدة ينطلق منها للجهاد، والإغارة على السّواحل المسيحيّة، وذلك بعد موافقة سلطان تونس بشرط أخذ الخمس من غنائم عروج.³

أمّا عن أخ عروج المكخي خير الدّين بربروس فقد كان آنذاك لا يزال ينشط بالتّجارة بالجهة الشّرقية للمتوسط، ومع منع القبطان باشا⁴ أو القائد العام للقوات البحريّة العثمانية المسمى اسكندر باشا ركوب البحر بقي خير الدّين في بحر ايجة، وبعد فرار شقيقه وانتقاله إلى حلق الوادي بتونس لحق به خير الدين إلى هناك ليبدأ

¹ - لقد كان عروج في البداية يساعد أباه في صناعة الخزف، كما هي عادة الأسر الفقيرة، ولما لاحظ بأن هذه الحرفة لا تدر أموالا كافية لهذه العائلة الكبيرة، ومع حبه للمغامرة قرر التحول إلى المناجحة ما بين مسقط رأسه جزيرة متليلي، والتي كانت تعرف قبي القدم بليسوس، وبين ثلاثة مدن أخرى وهي أسنانك، واكربوز، وطرابلس الشام -الشرق-، وفي هذه الأثناء قام فرسان جزيرة رودس، بأسر عروج وقتل أخيه الياس بعد قتال كبير بين هؤلاء، وبعد معاناة عروج الكبيرة في ظل هذا الأسر، تمكن من الفرار بأعجوبة، وهنا حول نشاطه من إطاره تجاري فقط، إلى إطار الجهاد البحري. للمزيد انظر:

-F.D. HAËDO , **Histoire des rois d'Alger**, tr :an par H.D.De Grammont, Adolphe Jourdan, libraire. Ed, Alger, 1881, pp3,4.

وكذلك - مجهول، **الغزوات أو تاريخ بربروس**، تر، نسخ محمد بن رمضان الدلسي، مخ رقم 1623، قسم المخطوطات، م.و.ج، ظهر و1، وجه و2. - مجهول، **الغزوات أو تاريخ بربروس**، تر، نسخ محمد بن رمضان الدلسي، مخ رقم 1622، قسم المخطوطات، م.و.ج، ظهر و1.

² -**قرقود**: هو الابن الثالث للسلطان بايزيد الثاني، والأخ الأكبر للسلطان سليم الأول، اشتهر بحمايته للبحارين العثمانيين، وله اعتناء كبير بفداء الأسرى المسلمين، قتله السلطان سليم الأول بعد جلوسه على عرش السلطنة سنة 1512م. للمزيد انظر خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر:محمد دراج، الأصالة للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2010 م، ص29.

³ - مجهول، **الغزوات...** المخطوط السابق، مخ رقم 1623، وجه و3- ظهر و5. أو انظر: مجهول، **الغزوات...** المخطوط السابق، مخ رقم 1622، وجه و3- وجه و5.

⁴ - **القبطان باشا**: أو قبودان باشا وهو لفظ فارسي، أصله قابودان ومعناه أمير البحر، استعمله العثمانيون منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، مركبا مع غيره بلفظ قبودان باشا كلقب أطلقوه على قائد الأسطول، وكان لقبه قبل ذلك داريا بك المقتبس من الايطالية، والقبودان باشا من حيث الأهمية عندهم أدنى مرتبة من بقية الوزراء، ويحظى بعناية خاصة من السلطان العثماني، وقد كان مقره اسطنبول وتحت إمرته دار صناعة السفن ونظارة البحرية. للمزيد انظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، بيروت، 1996 م، ص347.

جهادها بالإغارة على سواحل وسفن الكفار في هذه الجهة، فنشرا الخوف والفرع عند المسحيين وحققا شهرة كبيرة، خاصة بعد محاولتهما تحرير قلعة بجاية من الإسبان¹.

ففي خضم ذلك قدّم الأخوان هدايا للسلطان سليم الأول، فسُرَّ هذا الأخير لذلك، وأعرب عن إعجابه الكبير بإنجازتهما، وأيدهما، وتبنى كل أعمالهما، فدخلوا في خدمته، وهذا ما أثار خوف سلطان تونس على عرشه، فتحوّلت مواقفه مع الأخوين إلى عدم المساندة وعدم الرضا لكن في كتمان²، أي أنه لم يظهر للأخوين نواياه وتخوفه من توسيع نفوذ الدولة العثمانية على حساب دولته.

وهذا ما دفع عروج للبحث عن مركز قريب يتّخذ كبديل عن مركزه في حلق الوادي، فوجد أنّ جيغل أحسن مكان للتّمرکز، ووضع بها قاعدة ينطلق منها، فقام بمحاصرتها وتحريرها من أيدي الجنويين سنة 1514م، وحوّل إليها مركزه، لهذا قام سكان جيغل بتنصيب عروج أميرا عليهم³، ومن هذه القاعدة شنّ حملته الثالثة على قلعة بجاية وحزرها من الاحتلال الأسباني، ما جعل السّكان المحليين يعجبون بانتصارات وجهاد الأخوين العثمانيين، ويرون فيهما تلك الجدوة التي تنير أمل التّخلص من الإسبان فشاع أمرهما وبدأ هؤلاء السّكان المحليون بإرسال الوفود لتحرير باقي المراكز الأخرى، فكان أهم وفد هو وفد مدينة الجزائر، وفعلا لبى عروج دعوتهم⁴.

غير أنّ هذه الدّعوة والاحتضان الذي مُني به الإخوة بربروس من سكان مدينة الجزائر، والمناطق المحتلة الأخرى كتلمسان، تنس، وهران، قد تحول إلى فتنة، لأنّ العديد من الحكام المحليين أصبحوا يعملون جاهدين للتّخلص من نفوذ هؤلاء الإخوة، لدرجة أنّهم أضحووا يتحالفون مع الإسبان ضدّ العثمانيين خوفا على سلطتهم وحكمهم، ونضرب مثلا تحالف أبي حمو الزباني سنة 1518م مع الإسبان، لاسترجاع تلمسان التي دخلها عروج، فقدّر لهذا الوضع أن يكون سببا في مقتل فردين من عائلة بربروس وهما الأخ إسحاق ثم بعده الأخ عروج بربروس⁵.

أمام هذه التّداعيات والأحداث تأثر خير الدّين بربروس باستشهاد أخويه وعودة بعض الأمراء إلى الحكم بتحالف مع الإسبان كسلطان تلمسان، إضافة إلى قلّة الإمكانيات البشريّة والماديّة لديه، فإثر هذا يجب أن نذكر أنّ خير الدّين بربروس قد تخرج موقفه كثيرا، وتفظّن لخطورة الوضع خصوصا أنّه بقي وحيدا واشتدت المؤامرات

¹ - بربروس، المصدر السابق، ص 44-54.

² - عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: د. محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989م، ص ص 47-49. وانظر أيضا: بربروس، المصدر السابق، ص 68، 69.

³ - H.D.DE GRAMMONT, *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*, Ed, Erunest Leroux, paris, 1887, p21.

⁴ - مجهول، نسخ محمد بن عبد الرحمان بن جيلاني التلمساني، الزهرة النابرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، مخ رقم 1626، قسم المخطوطات، م.و.ج، وجه و2.

⁵ - HAËDO, OP.CIT., PP. 31-36.

ضدّه، فقرّر ترك مدينة الجزائر، إلا أنّ سكانها تضرعوا له وطلبوا منه البقاء، ففكر بالأمر وأخبرهم بالصّعوبات الدّاخلية والخارجية التي تحيط بالبلاد، وأقنعهم بأنّ المخرج الوحيد هو طلب الحماية من الدّولة العثمانيّة في قوله "...وقد ظهر لي من الرّأي أن نعتمد في حماية هذه المدينة على الله سبحانه وتعالى ونصل يدنا بطاعة السّلطان الأعظم مولانا السّلطان سليم نصره الله فيمدنا بالمال والرّجال وجميع ما يحتاج إليه من آلات الجهاد، ولا يكون ذلك إلا بصرف الخطبة إليه وضرب السّكة عليه فرضي أهل المدينة وصوّبوا رأيه في ذلك فأمرهم أن يكتبوا على لسانهم كتابا إلى حضرة السّلطان يخبرونه بصرف طاعتهم إليه..."¹.

فجاءت تلك العريضة المرسلّة إلى الدّولة العثمانيّة في شكل كتاب على لسان السّكان المحليّين للسّلطان العثمانيّ "سليم الأول"، يخبرونه بصرف طاعتهم إليه، كما كتب خير الدّين بربروس كتابا ثانيا لهذا السّلطان يتضمن العرض نفسه، فأرسل بذلك وفدا يرأسه الشّيخ الفقيه "أحمد بن القاضي" والحاج حسن إلى حضرة هذا السّلطان العثمانيّ ووجه صحبتهم بهدية عظيمة، ليستضيفهم أحسن استضافة، إذ كان من الطبيعيّ جدا لمدينة إسلاميّة مهدّدة من قبل المسيحيّين أن تضع نفسها تحت حماية الخلافة العثمانيّة الإسلاميّة².

والجدير بالذّكر أنّه بمجرد ما وصل ذلك الوفد إلى الأستانة باسطنبول حتى ردّ السّلطان العثمانيّ سليم الأول بالإيجاب على عرضهم، معربا عن سعادته بهذا الطّلب، لأنّه كان يطمح منذ البداية في مدّ نفوذ الدّولة العثمانيّة إلى المحيط الأطلسيّ بالغرب، أي إلى كلّ الأراضي الإسلاميّة في شمال إفريقيا، فقد قام بإرسال النّجدة من رجال الانكشاريّة³، والمتطوعين، والإمدادات الماديّة، والسّيوف، والسّنّجق⁴،

¹ - مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1622، ظهر و18. و انظر أيضا مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1623، ظهر و31، وجه و32.

² - نفسه، وجه و32. وانظر أيضا دراج، المرجع السابق، ص 229-231. وكذلك - شوفاليه، المرجع السابق، ص 37، 38.

³ - الانكشاريّة: هي كلمة عثمانيّة، مركبة من كلمتين بني ياني بمعنى جديد، وجري بمعنى عسكري، أي الجيش الجديد وهي جيش من المشاة تكون في عهد السلطان أرخان 1326 م، إذ كانت نواته الأولى من أهل الفتوى في الأناضول، وبعدها اعتمد فيه على أبناء نصارى البلقان الذين أدخلوا في الإسلام، وكان جنوده عزابا ثم سمح لهم في عهد السلطان سليم الأول بالزواج بشرط كبر السن، وكانت نهاية هذا الجيش في الموقعة الخيرية سنة 1826م، على عهد السلطان محمود الثاني. للمزيد أنظر أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830م، ط01، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص15. وكذلك - ايرينا بترسبان، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تق، مر: قسم الدراسات و النشر بالمركز-جمعية الماجد للثقافة و التراث، دبي، 2006 م، ص 21-27.

⁴ - السّنجق: وفي بعض المصادر صنّجق، وهو لفظ تركي فارسي، معناه اللغوي العلم، أو الرّاية، أو اللواء الخاص بالدولة، وقد ورد ذكره في مصادر العصرين الأيوبي والمملوكي، والسنجقدار هو حامل العلم أو صاحب الرّاية وهي مرتبة عسكرية، ثم بعدها خص هذا المصطلح بذلك اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير تعبيرا عن ثقته بأنه أهل للحكم، ثم تطورت هذه الدلالة فأصبحت تعني قسما إداريا من أقسام الدولة، وحلّت محلها مؤخرًا الكلمة العربية لواء للمعنى نفسه أي قسم إداري. للمزيد انظر : الخطيب، المرجع السابق، ص259. وأنظر أيضا: سهيلصaban، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخيّة، مر: د.عبد الرزاق محمد حسن بركات، السلسلة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م، ص 136، 137.

والخلعة¹ السلطانية، بالإضافة إلى فرمان² تعيين خير الدين بربوس كيبيرباي على الجزائر، لتكون بذلك سنة 1519م، هي البداية الرسمية لالتحاق الجزائر بالدولة العثمانية، فجعل هذا الأخير مركز حكمه بمدينة الجزائر، فاستقرّ بذلك حكمه كما كان يفكر تحت راية أو حماية دولة مسلمة قوية وهي الدولة العثمانية أقوى دولة مسلمة آنذاك³، فبذلك قد تحقّق طموحه وطموح سلطان الدولة العثمانية، بمدّ نفوذ هذه الدولة الإسلامية على بعض الأراضي المهذّدة من المسحيين في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

ومن خلال كلّ ما سبق، يبدو أنّ انضمام الجزائر أو جزائر الغرب إلى الدولة العثمانية كان في البداية عن طريق صدفة، ثم تطورت الأحداث لتتحول إلى رغبة أفراد تجسّدت في شخص خير الدين بربوس، وتزامنت هذه الرغبة مع طموح سلطان مسلم قوي⁴ سليم الأول العثماني المتمثّل في ضمّ كلّ شمال إفريقيا إلى الدولة العثمانية. ويبدو أنّ تلك الظروف والخلفيات هي التي جعلت من الجزائر تابعة للدولة العثمانية لمدة تناهز ثلاثة قرون، وكانت سببا في دفع السكان المحليين إمّا للتمسك بهؤلاء العثمانيين وإمّا بالخضوع لهم، والملاحظ أيضا أنّ العثمانيين قد اجتهدوا في استغلال كلّ الظروف لاستمرار حكمهم طوال هذه المدّة في هذه المنطقة.

¹ - **الخلعة**: اسم عربي لما يسمى بالتركي قفتان، وهو نوع من الملابس الخارجية أو ما يسمى بالبشت، أو العباءة، أو الرداء، الذي كان السلطان يكسبه على موظفيه، أو ولاته، أو وزرائه إعرابا عن رضائه عنهم، وهذه الخلعة درجات وأنواع كانت أعلاها، ما يمنح للشريف وهي من فرو السمور، ويطلق على من يكلف باللباس الخلعة للشريف قفطان أغاسي، أي أغا الخلعة، كما أن الصدور العظام والوزراء أيضا كانوا يلبسونها لمن يهمهم أمره. انظر صابان، المعجم السابق، ص 103.

² - **فرمان**: وهو الأمر السلطاني الرسمي المكتوب والصادر في قضية من القضايا، ومثاله في المعنى بتي، وحكم، ومثال، وتوقيع، ويارلغي، ونيشان، وبرات، ومنشور، وقد كان يتم تدوينه بالخط الديواني في الديوان الهمايوني، ويسجل ملخصه في سجل الديوان، ويشتمل عادة على طغراء السلطان ونوع الفرمان، والسبب الذي أدى إلى إصداره والغرض منه بعبارة صريحة وأيضاً تاريخ إصداره، وقد كان يصادف في بعض الأحيان تعليق بخط يد السلطان على الفرمان. للمزيد انظر: نفسه، ص 164.

³ - دراج، المرجع السابق، ص 228-232. وأنظر أيضا عبد الجليل التميمي، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م"، في: م. ت. م، العدد 06، تونس، 1976م، ص 116-120.

⁴ - غير أننا، لا يمكن أن نلغي انه ربما حرص واعتناء الإخوة بربوس بتقديم الهدايا للسلطان العثماني، جعل هذا الأخير يفكر في دفع هؤلاء البحارة بربوس إلى تكوين سلطة تابعة له في هذه الجهة، ومع تطور الأحداث تبلورت هذه الخطة في ذهن خير الدين بربوس، ومع حاجة السكان المحليين أيضا للحماية قد تيسر الأمر وكانت النهاية دخول جزائر الغرب -الجزائر- رسميا إلى حظيرة الدولة العثمانية.

القسم الاول
طبيعة الحكم العثماني

الباب الأول:

التركيبية السكانية للمجتمع الجزائري وعلاقاته بالسلطة العثمانية.

مقدمة الباب

الفصل الأول: التركيبة السكانية للمجتمع المدني.

الفصل الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع الريفي.

الفصل الثالث: علاقات السلطة بسكان المدن.

الفصل الرابع: علاقة السلطة بسكان الارياف.

خاتمة الباب.

الباب الأول:

التركيبية السكانية للمجتمع الجزائري وعلاقاته بالسلطة العثمانية.

مقدمة الباب:

إنّ الإجابة على جزء من الإشكالية المطروحة ألا وهي تحديد طبيعة الحكم العثمانيّ في الجزائر، يتطلب منا معرفة التركيبة السكانية للمجتمع الجزائريّ ومراحل تحولاته، والهدف من ذلك هو التّوصل إلى معرفة نوعية العلاقة التي كانت تربط العثمانيين بمختلف الفئات الاجتماعية، وأعتقد أنّ القيام بهذه العملية، وتناول الموضوع من هذه الزاوية، يساعدنا على فهم حقيقة الحكم العثمانيّ في الجزائر وطبيعته.

ولهذا سنحاول في هذا الباب استعراض الفئات الاجتماعية في المدينة والريف، التي كانت تتعامل مع السلطة الحاكمة، وكذا طبيعة العلاقة التي كانت تربط كلّ فئة بالسلطة العثمانية، ونحدّد من خلالها مدى التزام كلّ طرف بواجباته وحقوقه، داخل هذا المجتمع الذي يُعرف على أنّه مجموعة من الأفراد والجماعات تعيش في موقع جغرافيّ واحد -ايالة الجزائر- سواء في المدينة أم الريف وتربط بينهم علاقات.

الفصل الأول:

التركيبية السكانية للمجتمع المدني.

إنّ ما توفره الوثائق والمذكرات والتّقارير من معلومات حول تركيبية سكان مجتمع ايلة الجزائر في الفترة العثمانية، تدفعنا إلى التّدقيق أكثر في بنية هذا المجتمع، خاصّة إذا عرفنا أنّ بنية السّكان هي دراسة خصائص السّكان في مجتمع ما من حيث النّوع والعمر، والنّشاط الاجتماعيّ، والنّشاط الاقتصاديّ، بهدف تقديم صورة مفصلة حول المجتمع السّكانيّ من نواحٍ مختلفة، وتختلف بنية السّكان من مجتمع إلى آخر، ومن بلد إلى آخر بسبب اختلاف العديد من العوامل.

أيّ عبارة أدقّ فالتركيبية السّكانية أو الديموغرافيا، هي الدّراسة الإحصائية للسّكان البشرية. ويمكن أن يكون علما بشكل عام يطبّق على أيّ نوع من السّكان الذين يعيشون بشكل ديناميكي، أي الذي يغيّر على مرّ الزّمن أو بانتقاله من مكان إلى آخر. ويشمل دراسة حجم هؤلاء السّكان وهيكلتهم وتوزيعهم، والتّغيرات المكانية أو الزّمانية التي يتعرضون لها بسبب الولادة والمجرة، والشّيوخوخة والوفيات.

ومن خلال المصادر والوثائق يتّضح أنّ الوضع الاجتماعي لسكان الايالة تميّز بتكونه من عناصر أصيلة وأخرى دخيلة يتوزّعون على مستوى البايليك والمدن والأوطان إذ يمكن أن نذكر التّكوين الهرميّ للمجتمع الجزائريّ بتقسيمه إلى سكان المدن وسكان الأرياف، ولعلّ أهم نقطة تميّز بها المجتمع الجزائريّ في الفترة المدروسة بالجماعات في المدن والقبليّة بالأرياف¹.

ولكي نكون على اطلاع واسع، فالتركيبية السّكانية لايالة الجزائر تتميز بالفسيفسائية والتنوع في مجتمعها من حيث أصل السّكان وامتزاجهم. إذ ينقسم إلى سكان المدن وسكان الأرياف، كما سبق ذكره، فالأوّل يتكون من الحضرة والعثمانيين والكراغلة، واليهود والأندلسيين، والأسرى، والجالية الأوروبية أو الدّخلاء، وسكان وافدين

¹ - فمن خلال وثائق أرشيفية، وجدنا أسماء لطوائف داخل المدن مثل الحضرة، العلماء، التركي، وكردغلي - كرجلي -، والبجاوي، والشريف، والعلاج والأسرى... وغيرهم، وفي الأرياف وجدنا القبائل على صنفين من حيث التسمية الأولى على حسب العلاقة كالقبائل المخزنية والرعية وأسماء لقبائل من حيث الأصل مثل النمامشة والحنانشة وغيرهم كثير. وللتفصيل انظر س.م.ش، علبه 2/25، الوثيقة 24، ا.و.ج. وكذلك س.م.ش، علبه 4/26، الوثيقة 04، ا.و.ج. س.م.ش، علبه 05/26، الوثيقة 05، ا.و.ج. س.م.ش، علبه 4/87، الوثيقة 60، ا.و.ج. المجموعة 1641، الوثيقة 49، ا.و.ج. المجموعة 1642، الوثيقة 13، ا.و.ج. هذا فيما يخص طوائف المدن، أما فيما يخص القبائل في الأرياف. للتفصيل انظر: سلسلة البايليك، علبه 09، سجل 39، ا.و.ج. وكذلك المجموعة 1642، الوثيقة 15، ا.و.ج. المجموعة 1642، الوثيقة 18، ا.و.ج. المجموعة 1642، الوثيقة 19، ا.و.ج. المجموعة 1642، الوثيقة 26، ا.و.ج.

على المدن أو البرانية كالجواجلة، والبسكرة والميزابيين، والقبائل والاعواطين، والوصفان¹، وغيرهم كثير، وهذا يزيد وينقص على حسب المدينة.

والجدير بالإشارة أنّ أغلبية السّكان كانوا يعيشون في الأرياف، بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية ضعيفة لا تتعدى حسب المعلومات المتوفرة 5% من مجموع السّكان، وهذه النسبة المتواضعة من سكان الحضر تختلف كثافتها من منطقة إلى أخرى، ففي المنطقة الغربيّة تتراوح ما بين 7 إلى 8%، أمّا في المنطقة الوسطى تنخفض إلى 6%، بينما في المنطقة الشّرقية لا تتجاوز 3% من مجموع السّكان².

ولعلّ أهمّ ميزة تميّزت بها التركيبة الاجتماعيّة لهذه الحواضر هي التّنوع والتّعدد في عناصرها الاثنية، فقد كانت المدن تتميز باختلافات عرقية ودينيّة وحتى مذهبيّة طبعت تركيبتها الاجتماعيّة، حيث لم تكن هذه الميزة الهامة موجودة بالحدّة نفسها والأهمية على مستوى الأرياف، بل غالبا ما تميّز المجتمع الرّيفيّ بنوع من الانسجام، وهذا ما يجعلنا نلاحظ تباينا بين المجتمع الحضريّ والمجتمع الرّيفيّ، إذ تنفرد التركيبة الاجتماعيّة الحضريّة بمكونات وعناصر لم تكن موجودة في التركيبة الاجتماعيّة الرّيفيّة، وكان لهذا التّنوع والتّعدد انعكاسات هامة طبعت الحياة الحضريّة³.

وقبل أن نستهل الكلام عن الوضع الاجتماعيّ في المدن، يبدو لي من المفيد تعريف مجتمع المدينة، فتجمع الكثير من المصادر وعلى رأسها المؤرخ ابن خلدون أنّ سكان المدن أو كما سماهم الحضر هم من يعيشون في التّانق واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة... ويتخذون القصور والمنازل ويختلفون في الاستجادة ما يتخذونه لمعاشهم من فراش وانية وماعون⁴.

فمهما اختلفت المصادر والمراجع حول تحديد التركيبة السّكانيّة لسكان المدن في الفترة المدروسة، يلاحظ أنّها كانت مختلفة من مدينة إلى أخرى، غير أنّنا وباعتبار أنّ مدينة الجزائر هي مركز الايالة، نجد أنّها بالضرورة ستتميز عن كلّ المناطق التابعة لها بالتّنوع في فئات سكانها، لذلك سوف نحاول تسليط بعض الأضواء على هذه المدينة أكثر من المدن الأخرى. إلا أنّه لا بدّ من الضّروري أن نعيد التّنبه لنقطة مهمة، وهي أنّ هذه التركيبة

¹ - ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ 1519-1830م، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2009م، ص ص 72-98. وأنظر أيضا ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي الجزائري في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص 92-105.

² - فتيحة لواليش، الحياة الحضريّة في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف بلحميسي مولاي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 1993-1994م، ص 104.

³ - نفسه، ص 105.

⁴ - عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 2002م، ص 125.

الموجودة في مدينة الجزائر ليست موجودة في كل المدن الجزائرية الأخرى، إذ أنها يمكن أن تزيد أو تنقص، وفي أغلب الأحيان تنقص للاعتبارات السابقة. إذ نجد مثلا أن هايدو قد قسم التركيبة السكانية في مدينة الجزائر إلى ثلاث فئات هي المور، والأتراك، واليهود¹، غير أننا نحن في هذا البحث سوف نعلم في تقسيم المجتمع على معيار الاقدمية في التواجد بالمدن.

وبهذا، فالجدير بالذكر أن التركيب السكاني للمدن قد تميز بوجود فئات، وشرائح، وطوائف عديدة متميزة الأصول، فلكل منها ظروف تشكيلها الناجم عن التحولات التي شاهدها الجزائر في الفترة الحديثة، هذا وقد كان لكل واحدة منها خصائص ومهارات تميزها عن غيرها، وبهذا يمكن تقسيمها إلى جماعات اجتماعية متميزة وهي: العنصر المحلي-العناصر المتأصلة-الحضر، والبرانية، والأندلسيين، واليهود، والعناصر الوافدة كالعثمانيين والاعلاج، والمولدة -كالكراغلة-، والدخلاء كالأوروبيين، والأسرى.

أولا: الجماعات المحليّة المتأصلة:

1- الحضر أو البلدية :

وهم السّكان القاطنون بالمدينة بشكل دائم، والذين توطنوها منذ زمن بعيد²، أي قبل مجيء العثمانيين إلى المدينة، فهم بذلك السّكان الأصليون، وهناك من يرجعها إلى وقت أقرب، إذ أنّها تعود في أصولها إلى الفترة الإسلاميّة فقط، وما انضم إليها من أندلسيين وأشرف³.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ هذه الفئة التي عرفت باسم الحضر أو البلدية عبارة عن مجموعة صقلتها سنين التحضر إلى درجة أنّها أصبحت تشكل نموذجا ونمطا اثنيا خاصا ومميّزا⁴، إذ نميز فيها عددا من العناصر يمكن ذكرها كما وردت في تلك الرسالة التي وجهها سكان مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني سنة 1519م، التي ورد فيها "رسالة القاضي، والخطيب، والفقهاء والأئمة، والتّجار والأمناء وكافة سكان مدينة الجزائر العامرة"⁵.

وهم عادة ما يقصد بهم تلك الفئة التي ولدت بالمدينة. وقد تميّز عنصر هذه الفئة باعتلائهم وتوليهم لمنصب الفقه، والقضاء والخطبة⁶، وبممارستهم للتجارة والحرف، وبعضهم الآخر كانوا يعيشون من نتاج أرضهم،

¹- F.D HAËDO, "Topographie et histoire générale d'Alger", tr , de espagnol par MM. Monnereau et A.Berbrugger , in R A ,N°14, Alger, 1870, p490.

² - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية - اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، روية، الجزائر، 2007م، ص21.

³ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص97.

⁴ - لواليش، المرجع السابق، ص105.

⁵ - التميمي، " أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر... "، ص119.

⁶ - نفسه، ص119.

وقد تميّزوا في مجملهم بغناهم، كما كان لهم عديد من الامتيازات التي قدّمتها لهم السّلطة من أجل إرضائهم، وقد تميزوا عن غيرهم بأزيائهم المميزة¹.

علاوة على ما سبق، فإنّ جماعة الحضّر بمدينة الجزائر، كانت تشرف على أغلبية الأفران التي كان عددها 18 فرنا، كما كانت هذه الجماعة مسيطرة على جلّ مطاحن الدقيق البالغ عددها 27 رحي تعالج يوميا 534 كيسا أي ما يعادل 667 قنطارا²، وهذه الإحصائيات توحى بمدى تخصص هذه الفئة في هذا النّشاط، ويبدو لي من خلال ما سبق أنّ فئة الحضّر قد تميّزت بسيطرتها على مهنة طحن الدقيق.

والملاحظ أنّ الوثائق والمخطوطات لم تعيّن اسم الحضّر، فمن خلال العديد من وثائق الرّصيد العثمانيّ بالأرشيّف الوطنيّ، وجدنا اسم الحضّر بارزا، ففي إحدى وثائق المحاكم الشرعيّة ورد ما يلي "...أشهد كأمين³ الحضّر الثّقّة المرتضي الحاج محمد أغا بن عبد..."⁴ وفي وثيقة أخرى "...باع أمين الحضّر مصطفى الناظر..."⁵. ووردت تسميتهم في المخطوطات كذلك، إذ ورد ذكرهم بوضوح في مخطوط حسان خوجة عندما قال "...وتفرق أهل تلمسان فرقتين الكرغلية على حدة. والحضرية على حدة..."⁶. هذا وإن هذه الفئة قد تكونت بعديد العناصر أو الجماعات أو حتى تسميتهم فئات.

كالأندلسيّون الذين وُجدوا بالكثير من المدن الجزائرية، وذلك منذ الفتح الإسلاميّ للأندلس، فقد كانوا يتوافدون باستمرار إلى هذه المدن لأغراض علمية أو تجارية، وما زاد ارتفاع عدد المتوافدين هو ذلك القمع الاسباني لهم مع سقوط آخر معقل للمسلمين بالأندلس -غرناطة- أواخر القرن 15م⁷، وما يجب الإشارة إليه هو أنّ هذه

1 - سعيدوني، والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 97.

2 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 72.

3 - الأمين: يمثل السلطة العليا للحرفة ورمز وجودها وله صفة مميزة، ولا يقاس بما يقاس به غيره، لكنه ملزم بتطبيق مبدأ المساواة بين أعضاء جماعته، فهو الذي يتولى تنظيم الحرفة، ومراقبة الإنتاج، والسهر على الجودة، وترقية الحرفيين من رتبة عامل إلى معلم، كما كان يتولى أمر تقييد أسماء العمال الجدد الوافدين على المدينة، وأخيرا كان مطالب بجمع الضرائب المقررة على حرفته وتسليمها بعد ذلك لشيخ البلد، أما أمين الأمناء: فهو المشرف الأعلى على الجماعات الحرفية، وأمنائها فهو يتصدر إدارة العالم الحرفي وتسييره.. للمزيد أنظر غطاس، المرجع السابق، ص 142-150 و394. وأنظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص 319.

4 - س.م.ش، علة 4/26، الوثيقة 04، ا.و.ج.

5 - س.م.ش، علة 5/26، الوثيقة 40، ا.و.ج.

6 - حسان خوجة، تاريخ بايات وهران، مخطوط رقم 1634، قسم المخطوطات، م. و. ج.، ص 12. او وجهه، و 12.

7 - شويتام، المجتمع...، ص 79. وانظر أيضا المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار، والمداخيل، دار القصة للنشر، ج 01، الجزائر، 2009م، ص ص 286، 287.

الفئة يمكن اعتبارها من ضمن فئة الحضرة، فقد كانت هذه الفئة مثلا الأكثر عددا من حيث السكان في مدينة الجزائر، والأكثر أهمية في النشاط الاقتصادي والثقافي، إذ تضم العلماء، والتجار، وأصحاب الحرف والصناعات.¹

دون أن ننسى أن أغلب هؤلاء الأندلسيين الوافدين من الأندلس، حلوا واستقروا بمعظم المدن الساحلية الجزائرية، فأشهر المدن التي استقروا بها، هي شرشال، تنس، مستغانم، مدينة الجزائر، دلس، بجاية، عنابة²، كما لا تغفل عن نقطة مهمة وهي أن هذه الفئة قد ساهمت في تأسيس عديد المدن لعل أبرزها مدينة تنس ووهران، وشيدوا مدنا أخرى من أساسها كالبليدة والقلية³.

فباستقرار هذه الفئة بالجزائر ارتقت بوجودهم في الجزائر العمارة، وصناعة الطب والموسيقى، الزراعة، الصنائع، الحرف، التجارة، التعليم، الخط، الوراقة، وصناعة الكتاب، فعلى مرّ السنين أصبح الأندلسيون يشكلون عنصرا مؤثرا من السكان بحركتهم التجارية، وذكائهم وعلمهم وصنائعهم ومهارتهم في البحر، وقد طبعوا المدن الجزائرية، وخاصة الساحلية، بطابعهم العمراني الذي ما يزال باقيا إلى الوقت الحاضر أو اليوم⁴.

أما جماعة الأشراف⁵ قليلة العدد والتي تنسب إلى آل البيت اشتهرت بالورع والتقوى، وهذا ما أكسبهم احتراما وتقديرا لدى الحكام، هذا ولا ننسى أن هذه الفئة نصنفها ضمن جماعة الحضرة لاندماج أغلب أفرادها في طبقة الحضرة⁶، ومن المفيد الإشارة إلى أن تسمية أو لقب الشريف أو الشريف قد وردت في العديد من الوثائق فمن خلال إحدى وثائق المحاكم الشرعية ورد اسم "عائشة الشريفة..."⁷، إضافة إلى وثيقة أخرى من زاوية

1 - شريفة طيان، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، (مرقونة)، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 1990-1991م، ص10.

2 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر ثقافي 1830-1500م، دار الغرب الإسلامي، ج01، ط01، بيروت، لبنان، 1998م، ص148.

3 - شويتام، المجتمع...، ص ص 79 و 82 و 149.

4 - سعد الله، المرجع السابق، ص ص 148، 149.

5- الأشراف: إن الأشراف في الواقع يمثلون ظاهرة اجتماعية نلاحظها في جميع البلاد الإسلامية، وهي ظاهرة تقديس الأفراد الذين ينتمون بالنسب إلى النبي واعتبارهم طبقة عالية متميزة عن غيرهم من الناس، إذ تطلق على الفرد من هذه الطبقة ألقاب مختلفة في البلاد المختلفة، ففي العراق، وإيران، واليمن، وحضر موت، وماليزيا، واندونيسيا يطلق عليه لقب " السيد" وفي مصر والمغرب لقب " الشريف" وفي بعض أنحاء الهند وتركيا لقب " المير" وفي إفريقيا الشرقية والجنوبية " مولى" أما في الحجاز فيطلق على الحسيني لقب " الشريف"، وعلى الحسيني لقب "السيد"، والجدير بالذكر أن بداية ظهور الطبقة المتميزة في المجتمع الإسلامي كانت في العهد الأموي تحت اسم قريش، أما قبل ذلك فكان المسلمون كلهم طبقة واحدة لا تفريق بينهم. للمزيد انظر علي الورد، قصة الأشراف وابن سعود، الوراق للنشر المحدودة، ط03، لندن، 2013م، ص ص 13، 14.

6 - سعيدوني، وبوعبدلي، المرجع السابق، ص99.

7 - س.م.ش. علة4/26، الوثيقة4، سنة 1029هـ، ا.و.ج.

الهامل قد ورد فيها... شرفاء أطهار من آل النبي المختار....¹، فما ورد في هذه الأخيرة يقدم تعريفا صريحا ونظرة الشريف لنفسه، ونظرة المجتمع لهؤلاء الأشراف.

أما العلماء فنجد أنهم مثلوا أعضاء مجالس القضاء، والمراكز الدينية والتعليمية، ورؤساء الطرق الصوفية، ونقابة الأشراف، فبهذا يندرج ضمن فئة العلماء المفتين، والأئمة والخطباء والوعاظ والمؤدبون، والقائمون بشؤون المساجد، وخدام الأضرحة، إضافة إلى الخوجات، والمتقنين الأحرار والقضاة، والمرابطين، وتنتمي هذه الفئة - العلماء - إلى طبقة الحضرة بالمدن، وهذه الفئة لم تطمح إلى المناصب السياسية، بل اكتفت بالمناصب الدينية والعلمية²، فقد كان كل فقيه أو محدث أو مفسر، أو أصولي، أو عقائدي يعدّ في نظر الناس عالما، ويلقبونه بسيدي "فلان"، أما إن جمع بين فنون شتى، فإنه يعتبر عندهم عالما عظيمًا، فقد كانت الحركة العلمية آنذاك دينية تمت إلى العلم الظاهر والصوفي في آن واحد³.

بالإضافة إلى المرابطين⁴ فهذه الظاهرة - المرابطين - قد انتشرت منذ بداية القرن 15م، وتواصلت في العهد العثماني بقوة، حيث أورد "لوي رين" عدة إحصائيات رسمية تبين وجود عدد كبير من هذه العائلات أو القبائل في الجزائر⁵، وهذا يبين أنّ هذه الفئة مثلما تواجدت بكثرة بالمدن نجدها أيضا بالأرياف، وذلك لأنّ رين قد تكلم عنهم في كامل الإيالة الجزائرية.

¹ - وثيقة مقدمة من طرف الناشر والباحث في المخطوطات محمد فؤاد القاسمي الحسني من زاوية الهامل في صيف من سنة 2016م. انظر قائمة الملاحق.

² - رشيدة شدرى معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرفوعة)، إشراف: فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م، صص 46-48.

³ - محمد ابن ميمون الجزائري، النحلة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، تق د: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، ط 2، الجزائر، 1981م، ص 47.

⁴ - المرابطين: وهم الرعية التي تنتمي لدولة المرابطين التي قامت بالمغرب الإسلامي، واتخذت الرباط أو الحصن الحربي الذي يقام في الثغور المواجهة للعدو للذود عن ديار المسلمين، علما أن هذه التسمية قد اقتبست من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونذكر كمثال آيات التي ورد فيها هذا المصطلح بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل" (الأنفال: 60) ومن قوله تعالى أيضا: "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا وربطوا وارتقوا الله لعلكم تفلحون" (ال عمران: 200)، هذا وأصبحت كلمة مرابط تطلق على الشخص الذي خرج إلى الثغور للدفاع عن المسلمين من أعدائهم، وأطلق المسلمون على الثغر أي الخيل الذي يقيمون فيه اسم الرباط، أما عن أصل المرابطين فقد تعددت الآراء حولهم، إلا أن المتفق عليه أن منهم من كان ذا أصول شريفة ومنهم من كان ذا تشكيلات غير منتظمة، وغير مترابطة، وفردية، والحديث بالذكر أن المرابطين حتى وبعد زوال دولتهم إلا أنهم قد حافظوا على مكانتهم وسط سكان المغرب الإسلامي. للمزيد انظر علي محمد محمد الصلابي، الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الإسلامي، ط 1، مصر، 2003م، ص 45 وما بعدها، وانظر أيضا التمر، المرجع السابق، ص 105.

⁵ - LOUIS RINN, *Le royaume d'Alger sous les derniers dey*, imprimeur - libraire - éditeur, Alger, 1900, pp45- 47.

وفعلا فمثلما كان المرابط بالمدن ضمن فئة العلماء وهم من الحضرة، مثلما وجد بالريف، إلا أنه كان ينتمي إلى عائلة دينية، ويكون في دائرة ضيقة عن عالم الريف، يعمل على رعاية التعليم والقيام بدور المؤذن والإمام، إضافة إلى الفصل في الخصومات والإصلاح بين القبائل¹.

2 - جماعات البرانية:

شهدت مدن الجزائر في الفترة العثمانية كباقي مدن العالم الأخرى ظاهرة النزوح الريفي أي الهجرة الداخلية، وهي انتقال السكان من القرى والأرياف نحو المدن وضواحيها، بسبب البطالة أو نقص المرافق العامة الأساسية، أو للبحث عن الأمن والاستقرار. والمعلوم أنّ أغلب المدن الجزائرية تتمركز شمال البلاد، ويفتقر الكثير منها للمرافق الأساسية العامة، وتعدّ مدينة الجزائر ومدينة وهران، وقسنطينة من أكبر المدن سكانا، وأهمها خاصة لكونها مركز الولاية ومراكز البياليك.

فكما عرفنا سابقا، أنّ سكان الجزائر في الفترة المدروسة، كان أكثرهم ريفيين إذ لم يتجاوز سكان المدن نسبة 5%²، فقد عرفت مدن الجزائر إقامة فئات وأقليات عاشت على شكل جاليات - مجموعات-، وقد ساهم في وجودها بهذه المدن البحث عن العمل أو ممارستهم مهنة من المهن المحترفة بالمدن المدروسة سواء كانت هذه المهنة تجارية أم حرفية، بالإضافة إلى الكثير ممن قصد هذه المدن بحثا عن العمل في مجالات مختلفة كالفنادق، أو المنازل، أو ورشات البناء³.

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أنّ تسمية هذه الفئة بالبرانية والبراني معناه الغريب عن المدينة، فكانت هذه المجموعات من البرانية منظمة على شكل جماعات تحت إشراف أمين أو رئيس يعيّن من بين المجموعة، ويمثّلهم لدى السلطات، كما كان أغلبهم غير متزوجين، والملاحظ أنّ كل جماعة من هذه الجماعات كانت مرتبطة بأعمال معينة، إلا أنّنا لا ننفي أنّ أغلبية هذه المجموعات قد تكون جاءت في البداية من أجل الإقامة المؤقتة، إلا أنّه نتيجة توفر بعض الظروف سمحت لها بالإقامة بصفة دائمة بالمدينة⁴.

فهؤلاء الأفراد أو العائلات الوافدة إلى المدينة عرفت باسم البرانية، كما عرفت بأسماء نسبة إلى بلدانهم الأصلية تم ذكرها بعد ذكر أسمائهم أمثال الأغواطي، والأغواطية، والمسلي، والميزابي، واليزكني، والجزيري (الجزائري)،

1 - شكري معمر، المرجع السابق، ص48.

2 - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص105.

3 - لواليش، المرجع السابق، ص107.

4 - نفسه، ص109.

والتلمساني، والباجي، والمازوني، والزنيخري، والريغي، والزواوي، والقسنطيني¹، وغيرهم... ويمكن تقديم تعريف مختصر لبعض هؤلاء البرائية.

فالجيلليون مثلا أو الجواجلة هم سكان أول مدينة اتخذها بربروس² خير الدين عاصمة له ولأعماله، وذلك بهدف إنقاذ السواحل الإفريقية من قرصنة الاسبان³، دون أن ننسى أن هؤلاء الجيجليين قد احتضنوه وساندوه في حربه على الاسبان، وعلى نجدة الأندلسيين، إضافة إلى مبايعتهم أميراً عليهم، ففرح بهذا التشريف واستقر بينهم⁴. وقد تحصلت هذه الجماعة على العديد من الامتيازات بمدينة الجزائر لما استقر بها العثمانيون.

ويقول الأستاذ أحمد توفيق المدني واصفا الجواجلة "... أصحاب غيرة واتحاد قلما وجد مثلهم في البلاد وأينما حلت جالية منهم تتحد اتحادا متينا وتكون يدا على من سواها وهم أصحاب عمل وجد ونشاط..."⁵. وفعلا فقد كونوا في مدينة الجزائر جماعة شديدة الحرص للحفاظ على امتيازاتها ونفوذها الاقتصادي⁶، وحتى السياسي والاجتماعي، فنجد أنهم قد احتصوا بتسييرهم لأفران الخبز وحملهم للأسلحة، ولبسهم للملابس المطرزة الشبيهة بملابس العثمانيين⁷، وهذا يدل على الحرية التي كانوا يتمتعون بها ومكانتهم لدى العثمانيين، فلم يكن يسمح لغيرهم بذلك، وغيرها من الامتيازات الكثيرة.

أما الميزابيون وهم سكان واد ميزاب فقد قصدوا مدن التل والشمال⁸، مثل المدينة، ووهران، وميلة، ومستغانم، وقسنطينة، ومدينة الجزائر وغيرها. وقد مثلوا بهذه الأخيرة مثلا هيئة مستقلة بأمين خاص بهم عن الباقي، كما امتلكوا مطاحن الدقيق والمخابز. والحمامات العامة وقصبات اللحوم في المدينة نفسها. ولهم المزيد من الامتيازات مقارنة بالمغاربة أو الفئات الأخرى⁹.

هذا وكان الميزابيون يدبر أمرهم بمدينة الجزائر أمين مثلهم مثل الجماعات البرائية الأخرى، وفي أواخر الفترة العثمانية وُجد في مدينة الجزائر حوالي ثمانية آلاف ميزابيا، ولهم امتيازات كبيرة جدا، ونذكر منها على سبيل المثال

1 - أبو القاسم سعد الله، "دفتر محكمة المدينة"، الجزائر أواخر العهد العثماني 1821-1839م، في: الثقافة، عدد 81، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، الجزائر، 1984م، ص 163.

2 - صاحب اللحية الحمراء.

3 - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 216.

4 - علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، منشورات الأونيس، ط 01، الجزائر، 2011، ص 61.

5 - المدني، المرجع السابق، ص 216.

6 - غطاس، المرجع السابق، ص 163.

7 - J.M. VENTURE DE PARADIS, **Alger au XVIIIe siècle**, édité par E.fagnan, impr. libraire, Ed Alger, 1898, p14.

8 - غطاس، المرجع السابق، ص 30.

9 - DE PARADIS, OP.CIT., P.14.

أثم احتكروا العمل في الحمامات، والطاحونات، والحبازة، والقصابة، وصناعة الحلوى، فهذه المهن خاصة بهم دون سواهم، ويمكن ردّ امتلاك الميزابيين لهذه الامتيازات إلى ذلك الفعل الذي قام به أبناء هذه الجماعة في منتصف القرن 16م، وتدور الرواية حسب سمون بيفايير أنه وبعد حملة شرلكان¹ الفاشلة سنة 1541م، ترك هذا الأخير داخل قلعة الإمبراطور حامية تسلط يوميا نيران مدافعها على مدينة الجزائر فضاقت بهذا الفعل عيش الحاكم² والسكان، وفي خضم هذا قرّرت جماعة من الميزابيين رفع هذا الظلم، فأرسلوا ذات مساء عددا من النساء الجزائريات إلى باب القلعة، ولما وصلن إليه أخذن ينحن ويصرخن طالبات من رجال الحامية الاسبانية أن يسمحوا لهنّ بالدخول إلى البطارية، وإلا سيهلكنّ، لأنهنّ فررن من سوء معاملة أزواجهنّ لهنّ، فبمجرد ما فتح الاسبان الباب حتى انقض الميزابيون على الاسبانيين وقتلوهم عن بكرة أبيهم، ولهذا منحهم حاكم الایالة تلك الامتيازات السابقة لهم ولأحفادهم، وبقيت طوال الفترة العثمانية³.

في حين أنّ القبائل وهم سكان الجبال الواقعة للشرق، وللجنوب الشرقي من مدينة الجزائر مثل جبال كوكو وبني عباس، قد أدت بهم الحاجة إلى الانتقال إلى مدينة الجزائر لكسب لقمة العيش فبعضهم يخدم في بيوت العثمانيين أو المغاربة الأغنياء، والبعض الآخر يعمل في الحدائق، وأشجار الكروم، والبعض الآخر يبيع العشب، والفواكه، والفحم، والنّفط، والزّبدة، والبيض⁴، بالإضافة إلى العسل، والشّمع، والصّابون المصنوع من الزيت والرّماد، زيادة على بيعهم لبعض الصناعات الفنية مثل البارود، والبنادق وغير ذلك من الأدوات، ولهم حتى دور ضرب السكّة، وهذا عبارة عن الفائض الذي تنتجه أراضيهم⁵.

¹ - شرلكان: أو شارل الخامس، هكذا كان يعرف في المصادر العربية، أما في المصادر غير العربية فقد عرف باسم كارلوس وهو ملك اسبانيا وألمانيا، وقد كان معاصرا للسلطان سليمان القانوني، وقد كان أيضا أعظم ملوك أوروبا في النصف الأول من القرن السادس عشر، انظر: بربروس، المصدر السابق، ص73.

² - من المفروض أن البيلرباي خير الدين بربروس هو حاكم الایالة، إلا انه كان في هذا الوقت باستانبول يتولى قيادة الأسطول العثماني، وينوب عنه في حكم الجزائر وكيله حسن أغا، وهذا الأخير ولد في سردينيا، وقبض عليه خير الدين بربروس اثر حملات القرصنة التي كان يقوم بها على هذه الجزيرة، وبعد مرور الوقت أصبح حسن هذا بسرعة الشخص المفضل عند خير الدين بربروس، فقرره هذا الأخير كثيرا منه ثم عتقه أي جعله حرا، ثم أوكل إليه عديد المناصب القيادية في العسكر نظرا لشجاعته، وحتى المناصب السياسية إذ ولاه خير الدين على قسنطينة أثناء حملته على تونس، أما في نهاية 1535م، فقد رجع إلى مدينة الجزائر للأخذ بزمام الحكم بعد سفر خير الدين بربروس إلى الأستانة. للمزيد انظر شوفالبييه، المرجع السابق، ص ص 86-92.

³ - سمون بيفايير، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تعريب، وتقديم، وتعليق، د: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص ص163، 164.

⁴ - F.D.HAËDO, *Topographie et histoire générale d'Alger*, tr , de espagnol par MM. Monnereau et A.Berbrugger, Alger, 1870 , p.43

⁵ - بيفايير، المصدر السابق، ص ص149، 150.

ولعلّ أهم العناصر من هؤلاء القبائل هم قبائل الزّواوة وهم سكان بلاد الزّواوة التي تبعد 60 ميلا للجنوب الشرقيّ من مدينة الجزائر¹. فقبائل الزّواوة كثيرة مشهورة بمواطنهم ومساكنهم بشمال إفريقيا يجعلهم البحر الأبيض المتوسط الممتد من خليج مدينة الجزائر إلى بجاية إحدى عواصمهم وإلى جيجل نصف دائرة². وكان هؤلاء القبائل يتميّزون بلغة خاصّة بهم، كما كانت لهم مجموعة من الصّفات، مثل الذّكاء، والنشاط، والأمانة أثناء عملهم في المنازل³.

وفيما يخصّ البسكرة والذين هم من مدينة بسكرة التي تدعى ملكة الجنوب، وهي من أشهر الواحات الجزائرية، وقد دخلت تحت حكم العثمانيين سنة 1552م تحت قيادة الباشا صالح ريس⁴. وللأغراض نفسها أي البحث عن العيش، فإنّ قسما كبيرا من البسكرة يذهب إلى المدن الأخرى وعلى رأسها مدينة الجزائر⁵. ففي هذه الأخيرة يعملون في المنازل ويحتكرون صناعة الخبز وحمله أي توزيعه، وهم وحدهم الذين تستخدمهم الحكومة في إنجاز الأشغال العموميّة، كما كان يعهد إلى العمي منهم مراقبة الشوارع والأبواب الداخليّة في الليل⁶، هذا وقد كانوا يعملون أيضا في حمل الماء إلى المنازل⁷.

أمّا عن الاغواطيين فأصلهم من مدينة الاغواط الواقعة في الجنوب الجزائري، وقد كانت هذه المدينة مؤسسة قبل قدوم الهلاليين⁸، وقد نزحوا مثل الكثير من سكان الصّحراء إلى الشمال للدوافع نفسها سالفة الذّكر أي البحث عن العمل وحياة أسهل من التي في مناطقهم.

وقد امتاز الأغواطيون بسرعتهم في الفهم، وطيبة القلب، والإخلاص والنزاهة، والمهارة، والنشاط⁹. أمّا عن نشاطهم في المدن، فقد عرفوا بممارستهم للأعمال المتواضعة مثل أعمال الوزن والكيل بأسواق الجزائر، وبيع الزيت، وإشتغل عدد منهم في التّنظيف ونقل البضائع، وغيرها¹⁰.

¹ - HAËDO, *Topographie...*, p.43.

² - أبو يعلى الزواوي، تاريخ الزواوة، مرا وتعل: سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ص90.

³ - شارل، المصدر السابق، ص ص 116، 117.

⁴ - المدني، المرجع السابق، ص 198.

⁵ - بيفايغر، المصدر السابق، ص 157.

⁶ - شارل، المصدر السابق، ص ص 109، 110.

⁷ - عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/ 1705-695م، تج، وتق، وتغ، ناصر الدين سعيدوني، دار

الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2006م، ص26.

⁸ - المدني، المرجع السابق، ص194.

⁹ - بيفايغر، المصدر السابق، ص154.

¹⁰ - سعيدوني، والبوعبدلي، المرجع السابق، ص101.

وعلاوة عن هذه الجماعات التي ذكرناها، هناك بعض العناصر القادمة من عدّة مدن واستقرّت بمدينة الجزائر، لأغراض تجاريّة وغيرها، فمنهم التلمسانيون، والمازونيون، والقليعيون¹.

دون أن ننسى الوصفان أو السّود وهم مجموع العبيد السّود الذين استقدموا من السّودان عن طريق الواحات الصّحراوية للعمل في المنازل، بعد فترة من التّدريب بورقلة، وقرى وادي ميزاب، ومحيّتهم إلى المدن تنظّموا تحت قيادة أمين خاص بهم عرف بقائد الوصفان². هذا ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ من هؤلاء الوصفان منهم العبيد ومنهم الأحرار

وقد اشتغلت هذه الفئة في المنازل، إذ كانوا يقومون بأعمال التّنظيف والغسيل، والبعض منهم يشتغل في المخابز وأعمال البناء والتّسيج وصنع الحصير والقفاف من القصب والحلفاء بالإضافة إلى امتهان بعض الفنون الجميلة كالرقص والغناء والموسيقى³. والملاحظ أنّهم قد اشتغلوا في كلّ المهن البسيطة، ولم يتخصّصوا في مهنة معيّنة مثل بعض الجماعات الأخرى التي تطرقنا لها. والخليق بالإشارة أنّ هؤلاء البرانية الذين أوردناهم سابقا هم عينة فقط، إذ يوجد غيرهم كثير.

ثانيا: الجماعات الوافدة والمولدة:

1- العثمانيون:

إنّ هذه الفئة تعتبر الفئة الرّامزة للوجود العثمانيّ بأيّ جهة من جهات الايالة. وإنّ المتّبع للوجود العثمانيّ بالجزائر خاصّة في بداياته، يلاحظ أنّه قد كان منحصرًا أو متركزا في المدن السّاحليّة خاصّة منها الشّرقية مثل بجاية، وجيجل، ومدينة الجزائر، والقل، وعنابة، وغيرها...⁴. غير أنّنا لا ننفي وجود هذه الفئة في بعض المدن الدّاخليّة، إذ وُجد هؤلاء العثمانيّون مثلا بمدينة المدية منذ سنة 1517م، وذلك مع إخضاع عروج لهذه المدينة، وتركه بها حامية عسكريّة تركيّة⁵، ومثلها في بعض المدن الأخرى، غير أنّ الظّاهرة البارزة هي استقرارهم في المدن أكثر منهم في الأرياف، ثم بدؤوا ينتشرون في المناطق الأخرى.

¹ - المدني، المرجع السابق، ص 201، 202، و235، 236.

² - سعيدوني، والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 101.

³ - نفسه.

⁴ - شويتام، المجتمع...، ص 43.

⁵ - H. FEDERMANN et BARON AUCAPITAINE, "Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de titeri", in **R.A**, N°9, Alger, p280.

وقد توافد الأتراك العثمانيون في العهود الأولى من بلاد الأناضول، ولاسيما من أزمير، وبورصة، ودينيزلي، ودياربكر، وقازداغ، أما الأتراك غير الأناضوليين فقد كانت أصولهم من ألبانيا، ومنطقة البوسنة، ومدينة أدرنة، ومدينة اسطنبول، ومن جزر بحر إيجه ومدلي وكريت وقبرص، ورودس¹.

فهؤلاء العثمانيون تميّزوا بكونهم ذوي أصول وأجناس مختلفة، حيث كان منهم الأتراك بطبيعة الحال، إلى جانب الأرناؤوط والبشناق والأكراد، والإغريق، والبلغار، والبغدان، والتشيك، والأرمن وحتى التتار، ومع ذلك كانوا يشكّلون مجموعة واحدة متميّزة بلغتها العثمانية وبمذهبها الحنفي، لكنّها غير مغلقة أو منعزلة اجتماعيًا بحكم علاقات المصاهرة التي جمعتها مع العناصر الأخرى²، وكلّ هؤلاء قد تعثّموا أي أصبحوا عثمانيين بالاكْتساب أي بانضمامهم وانخراطهم في المؤسسة العسكرية³.

وهذا ما جعل أحد الدارسين يقول: "ومن الخطأ إطلاق اسم الأتراك على الوجود⁴ وأهل السّلطة خلال العهد العثمانيّ في الجزائر. ذلك أنّ الوجود كان يتكون من عثمانيين، وهو بهذه الصّفة كان يضمّ أجناسا مختلفة اللّسان والعرق والجغرافيّة، ولكنّها جميعا تتفق في الولاء للإسلام والسّلطان. فالصّفة الموحّدة للوجود إذن هي العثمانيّة وليست التّركيّة، ذلك أنّ الوجود كان فيه أناس من أناضوليا ومن روميليا ومن الأقاليم العربيّة ومن البلقان وبقية أجزاء أوروبا، ومن ذوي الأصول التّركية والعربيّة والصّقلية واللاتينية، والإغريقيّة، وهلم جرا..."⁵

هذا وإنّ عدد العثمانيين بالجزائر قد ظلّ قليلا طيلة فترة الحكم العثمانيّ بالمنطقة، إذ قدّر عددهم في بدايات الوجود العثمانيّ الرّسميّ بألفي نسمة⁶، ثمّ تزايد إلّا أنّه عرف تناقصا فيما بعد. ووصل أواخر العهد العثمانيّ وبالضّبط في أواخر القرن التّاسع عشر إلى ما يقارب العشرة آلاف نسمة فقط⁷، وهذه الإحصائيات تقدّم لنا معطى آخر مفاده أنّ عدد الانكشاريّة أو الجنّد المستقدم من الشّرق ظلّ في تناقص مستمرّ في فترات كثيرة.

¹ - غطاس، المرجع السابق، ص22.

² - أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص141.

³ - غطاس، المرجع السابق، ص22.

⁴ - الوجود: أو أوجاق ocak وجمعها اوجاقات أو وجاقات، كلمة تركية لها عدة معان: فهو كل ما ينفخ و تشعل فيه النار من طين أو قريميد أو حديد أي الموقد، و أطلق كذلك على الجماعة التي يلتقي أفرادها في مكان واحد، ثم أطلق على مجمع أرباب الحرف، كما أطلق كذلك على الصنف من الجنّد، كالسباهية، و فرق من العساكر في الجيش الانكشاري فنستطيع أن نقول أوجاق الانكشارية، أوجاق الغرب فالوجود هو الجندي أو العسكري الانكشاري، هذا واعتبرت كلمة اوجاقات أو أوردي همايون، اصطلاح يقصد به الجيش العثماني الذي قسم إلى سبعة اوجاقات. للمزيد أنظر سهيل صابان، المعجم السابق، ص 42. وأنظر أيضا الخطيب، المعجم السابق، ص 53-54.

⁵ - سعد الله، تاريخ...، ص139.

⁶ - DE GRAMMONT, OP.CIT., p.173.

⁷ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص93.

فمن خلال إحدى الوثائق الأرشيفية المؤرخة سنة 1239هـ/1823م، أظهرت أنّ التّجنيد من وكالة أزمير¹ أصبح غير مسموح به وتوقف بأمر شهاني، وإنّ هذا الأمر دفع بحاكم الجزائر آنذاك وهو الدّاي حسين أن يبعث برسالة إلى الباب العالي، ورد فيها "...ولكن المرجو الآن من المقام الشهاني... هو التّكرم والتّفصل من جديد... بالسّماح لجمع بعض الجنود الانكشاريّة من أزمير وضواحيها وإرسالهم إلينا... وذلك نظرا إلى قلّة عدد الانكشاريّين بين جنودنا المتكونين من العريان والقبائل ونظرا إلى أنّ الانكشارية بين هؤلاء بمثابة الملح في الطّعام حيث لا قوة حقيقيّة ولا هيبة للجنود بدون الانكشاريّة..."²، وإضافة إلى هذا السّبب وُجدت أسباب أخرى لتناقص عدد العثمانيّين نذكر منها انتشار الأوبئة والطاعون والقضاء على نظام الانكشاريّة، وهذا يوضّح لنا قلّة عدد العثمانيّين مقارنة بالفئات الأخرى.

والجدير بالإشارة أنّ هؤلاء العثمانيّين قد امتازوا عن باقي المجموعات السّكّانيّة باحتلالهم لمكان الصّدارة في الهرم الاجتماعيّ من خلال هيمنتهم العسكريّة والسّياسيّة على الأيالة، فقد كانت معظم الوظائف في جهاز الدّولة من نصيبهم، وكانت لهم بذلك اليد العليا في تسيير شؤون البلاد³، وقد تشكّلت هذه الفئة أساسا من أبناء المسيحيّين الذين أُسروا في الحرب.

ولا ننفي، أنّ هؤلاء العثمانيّين قد مارسوا مهنا أخرى بسيطة كالحلاقة وصناعة السّكاكين (البجاقجية)⁴، أمّا عن تأثير العثمانيّين في المجتمع الجزائريّ فقد كان كبيرا، إذ أثّروا في الحياة الاجتماعيّة، والاقتصاديّة للجزائر، وأول هذا التأثير، هو ربط المجتمع الجزائريّ بالمجتمع الشّرقيّ، فقد جاء العثمانيّون بوسائل حضاريّة شرقيّة إلى الجزائر من مأكّل، وملابس ومشارب، وألقاب، وصناعات وتقاليدهم، كما أدخلوا المذهب الحنفيّ، وجاؤوا معهم بطرق صوفية لم تكن معروفة أو على الأقل لم تكن منتشرة بين السّكان⁵.

¹ - لقد كان للجزائر إضافة إلى وكالة أزمير واسطنبول اثنا عشر وكالة أخرى للتجنيد عبر العالم، وهي اوليسون، وقبرص، وطرابلس الشرق، والإسكندرية، ورشيد، وطرابلس الغرب، وتونس، ومرسيليا، وجبل طارق، وطابجة، وكوسوفو، وبلغاريا. للمزيد من المعلومات عن هذه الوكالات انظر جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع بباييك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: كمال فيلاي، مهد التاريخ والآثار، جامعة منشوري، قسنطينة 2007-2008م، ص12.

² - خط همايون، علة 10، وثيقة 07، الرقم العثماني 22554، 1239هـ، أ.و.ج.

³ - محرز، المرجع السابق، ص141.

⁴ - غطاس، المرجع السابق، ص26.

⁵ - سعد الله، تاريخ...، ص149.

2- الأعلام او المهتدون:

هم المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام، ويعرفون في المصادر الأوروبية بالمرتدين "renégats"، وهي شريحة اجتماعية تشكلت بالجزائر بعد أن استقرّ بها العثمانيون. وكان أغلبهم من الأوروبيين¹، الذين التحقوا بالجزائر كأسرى أو مغامرين². والجدير بالذكر أنّ هؤلاء الأعلام ولتميزهم عن أبناء المسلمين، كان يضاف إلى اسمهم لقب "بن عبد الله"، أمّا إذا حدث وكان الوالد المسلم يحمل اسم عبد الله فغالبا تضاف كلمة تحدّد أصله، كي لا يحدث الخلط بين الأعلام وغيرهم، وبصورة عامة كان السّكان من المغاربة تضاف إلى أسمائهم في الوثائق الجزائرية نسبتهم إلى مدينة أو منطقة معينة، ولا ننفي أنّ مصطلح عالج أو علفية قد ورد في الوثائق بوضوح، إذ وجدنا في إحدى وثائق سلسلة المحاكم الشرعية اسم العالج واضحة³.

ويبدو أنّ الانكشارية والبحرية الجزائرية قد استقطبت أعدادا كبيرة في صفوفها وكانت لهم أدوار كبيرة⁴. خاصة في مجال الجهاد البحريّ أو كما يسميها البعض القرصنة⁵، حيث مثلوا نسبة عالية من أفرادها، وغالبية قادتها، ليس فقط بل إنّ اجتهاد الرّئيس أو ريس البحر كان يمكن أن يجعله قائدا عاما للأسطول العثمانيّ، فبين سنتي 1606-1620م، قاد الرّيس سليمان خمسة وعشرين سفينة في البحرية الجزائرية، وأصبح فيما بعد القائد الأعلى للبحرية العثمانية⁶. هذا وقد شكّلوا إبان عهد البيبريات (1519-1587م) قوة ضاغطة ويتجلى ذلك

¹ - لا نعي هنا أن كل من كانوا من أصل أوروبي علوج أو أعلام فمثلا: الألبان والبوشناقية، وغيرهم من مسلمي الولايات الأوروبية الداخلة في الدولة العثمانية لم تكن لفظة العلوج تطلق عليهم للمزيد انظر المنور مروش، دراسات...، ج 01، ص 283.

² - شويتام، المجتمع...، ص ص 166-170.

³ - س. م. ش، علبة 4/26 الوثيقة 4.

⁴ - شويتام، المجتمع...، ص ص 166-170.

⁵ - هناك فرق كبير بين لصوص البحر، التي يقوم بها مغامرون من اجل السلب والنهب والسي، والتي تدعى بالفرنسية piraterie وبين القرصنة course التي هي نوع من أنواع الحروب البحرية التي تقع بين الدول المتعادية، والتي كانت الغاية منها ضرب اقتصاديات العدو، بالاستيلاء على البضائع الصادرة منه أو الواردة عليه، واسر من يعمل فوق ظهر تلك السفن المعادية، فهذا القرصنة ذات نظم وقوانين، ولها تقاليد معروفة لا تحيد الدول ولا يجيد القراصنة عنه، وإضافة إلى هذا فوثائق الأرشيف قد حفظت لنا معلومات قيمة حول كيفية تعامل الجزائر مع هذا الموضوع وكيف كانت هذه العملية منظمة ودقيقة وتعتمد قوانين صارمة، فقد كان مثلا يتم التعرف على سفن الدول الصديقة عن طريق الأعلام -الرايات- ولعدم نجاعة هذا الإجراء القديم، رفع الحاكم حسن باشا سنة 1207هـ / 1792م، عريضة إلى الباب العالي يعرض فيها فكرة استعمال علامة أخرى تتشخص في تقديم باصورات أي جواز سفر للدول الصديقة وذلك لتمييز الدولة الصديقة من الدولة العدو، عند لقاء البحارة الجزائريين بالسفن الأجنبية في عرض البحر. للمزيد من التفاصيل عن هذا الأمر انظر احمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792م، عالم المعرفة، المجلد 5، الجزائر، 2010 م، ص ص 65-68. وانظر أيضا خط همايون، علبة 18، وثيقة 04، الرقم العثماني 6931، 1207هـ، أ.و.ج.

⁶ - بلقاسم قرياش، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرفوعة)، إشراف بوغفالة ودان، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2015/2016م، ص 248.

بوضوح في عدد الحكام الذين تولوا سدة الحكم، ففي الفترة الممتدة من 1535م إلى 1586م تعاقب ستة عشر حاكما، سبعة منهم كانوا أعلاجا¹.

وفي السياق نفسه، فقد تعاضم دور هؤلاء الاعلاج، حتى وصلوا إلى أعلى المناصب الأخرى كالأغا، ووكيل الحرج والقايد، بل حتى الخزناجي، أو الداي مثل حسن قورصو، وحسن فينزيانو، غير أنّ هذا الدور تراجع لانخفاض أعدادهم انخفاضاً ملموساً مع أواخر العهد العثماني، إذ كان من جملة سبعة وثلاثين ضابطاً متوفياً خلال الفترة الممتدة بين 1807 و1826م عالج واحد فقط، هو الرّئيس علي انجليز².

ج- الكراغلة أو المولدون:

مفردها كرجلي وهم الأطفال المولدون في الجزائر من أبناء أترك أو أعلاج من الانكشارية أو رياس البحر بالنساء الجزائريات سواء كن عربيات، أم أمازيغيات أم أندلسيات. والكراغلة كمصطلح هي فئة اجتماعية تكوّنت في العهود الأولى للوجود العثماني، ويبدو لنا من المفيد الإشارة إلى أنّنا يمكن أن نتميّز هذه الفئة في الجزائر، وتونس أو ليبيا اليوم أي في الفترة المعاصرة، من خلال مصطلحات تضاف إلى أسمائهم أو ألقاب هذه العائلات الموحية على نسب هؤلاء، مثل الكشايري والسطنبولي، ودواجي، وطبجي، وقارة، وأغا، وباشا، وباش تارزي، وزميري وكلوغلي، وصاري، وشاوش، وابن دالي، وأمين خوجة، وكريتلي، وبشين، وشندري، وابن كجك، وابن شيكو، وتشاكر، ولزغلو، وشلاي، وابن تركية، واسكندر، وقرمزي والقائمة تطول³.

كما يجب ذكر أنّ أغلب المؤرخين قد اتفقوا على أنّ كلمة كراغلة جمع كرجلي عثمانية الأصل بحيث إنّها مركبة من كلمتين: قول وتعني العبد، وأوغلو وتعني الابن أي " ابن العبد"، والملاحظ في تلك الفترة أنّ كلمة قول أي العبد لم تكن صفة خاصة بالكرغلي فقط، بل إنّها كانت تخصّ وتضاف لكلّ أسماء الموظفين في الدولة العثمانية، فبهذا يتّضح أنّ معنى العبودية الذي ألصق بالكراغلة يعود على الأب العثماني والأم المحلية والابن الكرجلي، لأنّ كلّ رعايا الدولة العثمانية آنذاك هم عبيد أو بالأحرى خدام للسلطان العثماني⁴.

والمواقع أنّ فئة الكراغلة تكوّنت في العهود الأولى للوجود العثماني بالايالة، خاصة عقب سماح خير الدين بربوس للانكشارية بالزواج بعدما كان رافضاً للفكرة. والسبب يعود إلى أنّ أحد الانكشارية الذي عصى الأوامر وتزوّج سرا من إحدى بنات الجزائر، وهذه الأخيرة التي كشفت لزوجها الانكشاري حباً له عن فحوى مؤامرة كان

¹ - غطاس، المرجع السابق، ص27.

² - أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج02، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص17.

³ - حبيبة عليلش، الكراغلة في المجتمع الجزائري العثماني قرن 10-13هـ/16-19م، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2017م، ص ص 17-26.

⁴ - نفسه، ص ص 17-26.

يدبرها أهلها ، وذلك بالاتفاق بين سكان مدينة الجزائر على حمل السلاح والهجوم على الأتراك أثناء اجتماعهم في مسجدهم صبيحة يوم العيد، وفي اليوم التالي يبيدوهم عن بكرة أبيهم، فلما أخبر هذا الانكشاري المتزوج عما سمعه من زوجته لخير الدين بروس، أصبح هذا الأخير يشجع الزواج من الجزائريات¹. ونجد أنّ مدينة المدية مثلا كانت تضم عددا كبيرا منهم²، ويبدو أنّ تواجد الأتراك بهذه المدينة كان له الدور الكبير في تزايد هذه الفئة.

ويتضح أنّ هذه الفئة قد تشكلت في بعض المدن الداخليّة بسبب تسيب العثمانيين لبعض الحاميات العسكريّة وهذا ما خلق الارتباط بين السكان والعثمانيين وخلق فئة الكراغلة. ففي مدينة بسكرة مثلا تنتمي هذه الفئة إلى المجموعة العسكريّة التي جاءت من قسنطينة بقيادة حسن أغا، وكانوا يتميّزون بمكانة اجتماعيّة وثقافيّة، ويميّزهم لباس خاص يختلف كثيرا عن المظهر البسكري، وكان لهم حي للسكن خاص بهم يسمى ب: "حي أولاد أغا"³. ومنه، فإنّ فئة الكراغلة التي تكوّنت من امتزاج عناصر مختلفة في التحليل الاجتماعيّ كانت لها دور هام في التقريب والرّبط بين المجتمع الجزائريّ والفئة الحاكمة، وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ أغلب المدن قد عرفت نسبة هامة من هذه الفئة⁴.

ثالثا: الجماعات الدّخيلة:

أ- اليهود:

يعود وجود اليهود بالجزائر إلى عصور غابرة، إضافة إلى تلك الهجرات المتتالية من أوروبا في الفترات اللاحقة سواء إثر حروب الاسترداد أم نتيجة سقوط غرناطة سنة 1492م⁵، زيادة إلى هجرات أخرى حدثت فيما بعد⁶، لذلك نجد تواجدهم في العديد من المدن الجزائريّة أمثال مدينة المدية التي استقروا بها وأصبحوا ملاكا بها، إذ نجد أنّ يهوديّاً اسمه شفعة ولد سالوم، قد اشترى دارا من مسلم اسمه أحمد بن جعيفر بالمدينة بثمن قدره 600 بوجة

¹ - بفايفز ، المصدر السابق، ص187.

² - شويتام ، المجتمع...، ص90.

³ - عبد الحميد زردوم ، تاريخ بسكرة في عهد الأتراك 1660 - 1844م، مطبعة المنار، الجزائر، 2003م، ص20.

⁴ - PIERRE BOYER, " Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger", in R.O.M.M, N°8, 1970,p87.

⁵ - للمزيد عن هجرات اليهود انظر نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700م-1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعيّة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تاريخ حديث، (مرقونة)، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص40-51.

⁶ - غطاس، المرجع السابق ، ص ص36-38 . وانظر أيضا

- F.D HAËDO, " Topographie et histoire générale d'Alger", tr , de espagnol par A. Berbrugger et Monnereau, in R A ,N°15, Alger, 1871, p 19.

في أواخر العهد العثماني بالجزائر، غير أنّ الملفت للانتباه أنّه قد لقب في هذه الوثيقة بالذمي لعنه الله¹، وكذا بعدد الوثائق الأرشيفية الأخرى بأهل الذمة² لعنهم الله³، والمقصد هنا أنّهم قد تمّ الاعتراف بهم كاهل ذمة، وكمعتنقين لليهودية.

ويبدو من المفيد، الإشارة إلى أنّ اليهود عندما سمح لهم بالتواجد بأرض الجزائر فرضت عليهم ضريبة الرأس أو كما تعرف عند المسلمين بالجزية، وهذا مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم⁴. فاليهود بالمدن الجزائرية، ومن شدة اندماجهم في المجتمع لم يعد يميّز أفراد هذه الجالية عن غيرهم من السكان سوى ملابسهم ذات اللون القاتم، وامتناعهم عن ركوب الخيل، وحمل السلاح وكذا دفعهم الجزية⁵، وهذا يبيّن مدى التسامح الديني الذي عاشت فيه هذه الطائفة في المدن الجزائرية الإسلامية بالدرجة الأولى.

هذا ويمكن الإشارة إلى أنّ بين سنتي 1785-1797م، كان عدد اليهود في مدينة الجزائر يقدر بـ 1500 يهودياً⁶. ويبدو من خلال ما قدّمته الدراسات العديدة وبالمقارنة بينها، تبين لنا أنّ عدد اليهود قد كان قليلاً جداً مقارنةً بجمل الفئات الأخرى، إذ أنّ جملها قدرت عدد اليهود بين 7 و8 آلاف يهودياً فقط.

والجدير بالذكر أنّ اليهود كانوا موجودين بكثرة في قطاع التجارة، ورغم قلة عددهم، إلّا أنّهم كانوا يتواجدون في مختلف القطاعات. وقد جاء بعضهم من أوروبا في القرن الثامن عشر واستوطنوا بمدينة الجزائر، كما ارتفع عددهم نسبياً مع هجرة الأندلسيين، طمعا في حماية المسلمين لهم، خاصة في مدينتي الجزائر وقسنطينة، التي بلغ عددهم فيها قرابة عشر سكانها، وكان اليهود يتواجدون بأغلب مدن البياليك، ففي وهران وبعد تحريرها، قام الباي محمد الكبير بتشجيعهم على السكن في وهران، وقدم لهم كلّ التسهيلات اللازمة، وقام باستقطاب يهود تلمسان ومعسكر وندرومة، ومنحهم بعض الأراضي، ممّا كان له أثر في نمو الحركة العمرانية، ومنه كان العدد

1 - سعد الله، "دفتر..."، ص 162.

2 - أهل الذمة: هم اليهود والنصارى، وهم ممن اعترف الإسلام بهم وعقد معهم الذمة، والمقصود بالذمة العهد والأمان والضمان والحرمة والحق، وبذلك فأهل الذمة هم المعاهدون من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام، وسمي أهل الذمة ذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم، ولا يسترقون، ويؤمنون على حياتهم، وحرمتهم، وأموالهم، وعبادتهم، وقيل في تفسير عقد الذمة بأنه إقرار من الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية، والتزام أحكام الذمة، وقيل الحكمة في عقد الذمة معهم، هو احتمال دخولهم في الإسلام عن طريق مخالطتهم للمسلمين وإطلاعهم على شرائع الإسلام، وليس المقصود من عقد الذمة تحصيل المال، ومن المفيد أن نشير إلى أن اليهود والنصارى قد لقبوا أيضا بأهل الكتاب تمييزاً عن عبدة الأوثان، وذلك لأن لهم كتب منزلة هي التوراة والإنجيل. للمزيد انظر ماجد بن صالح المضيان، اثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من 926-1343هـ / 1520-1924م، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (مرفوقة)، إشراف: د: عبد الله بن عمر الدميحي، ود: جميل عبد الله المصري، كلية الدعوة واصل الدين، قسم العقيدة، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1416هـ - 1990م، ص 14 وما بعدها.

3 - س. البيليك، علية 10، سجل 40.

4 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1979م، ص 105.

5 - سعيدوني، وبوعديلي، المرجع السابق، ص 103.

6 - جمس ولسن ستيفان، الأسرى الأمريكيان في الجزائر 1797-1785م، تر: علي تابلت، دار ثالثة، الجزائر، 2008م، ص 227.

الإجماليّ لليهود يتراوح ما بين ستة وسبعة آلاف يهوديًا¹. منحت لهم أراضٍ للنساء ومقبرة، أمّا الأراضي الفلاحية فلم تكن تمنح لليهود.

والخليق بالإشارة أنّ الجالية اليهودية تتألف من فئات اجتماعية مختلفة المستويات، حيث نجد يهود ليفرون يمتلكون دور التجارة بكلّ المدن، وهم بصفة عامة يدعّمون فئة اليهود التي كان بيدها المجال الماليّ والتجارة. وهناك يهود ينتمون إلى الطبقة الوسطى حيث منهم الحرفيون والتجار والوسطاء، إضافة إلى فئات تحتزف مهنا بسيطة².

ب- الأوروبيون:

لقد عرفت المدن الجزائرية توافد الكثير من الأوروبيين سواء في شكل أطباء أم باحثين أم علماء نبات أم قناصل³، أم رجال دين، فهؤلاء القناصل مثلا توافدوا إلى الجزائر من عديد الدول الأوروبية كفرنسا، واسبانيا⁴، إضافة إلى قناصل السويد وهولندا⁵ وغيرها. فقد كان كلّ واحد منهم يسعى لمصلحة بلاده ورعايا بلاده في الجزائر⁶. فمن بين هؤلاء القناصل نجد مثلا قنصل أمريكا في الجزائر ما بين 1816-1824م، المسمى وليام شالر⁷.

كما لا ننسى أنّ رجال الدين كان منهم القساوسة أمثال القسيس لابي بوارى l'abbé poiret والكهنة أمثال الكاهن الإنجليزي شاو⁸، إضافة إلى التجار الأوروبيين. وقد كانت لهم محاكم ومستشفيات وكنائس وفنادق ومخازن وعملات يتعاملون بها وبضائع يتاجرون بها، وملابس يظهرون بها ولغة يتخاطبون بها مع السكان⁹، ومعنى هذا خصوصية هذه الفئة داخل المجتمع الجزائريّ انذاك.

وقد بدا لنا، أن نتوقف عند نقطة شدتنا عن هؤلاء الأوروبيين، وأخص بالذكر الأطباء منهم فمنهم الطبيب الألماني هينسترايت الذي قدّم خدمات طبية للدّاي عبدي باشا ولابنه أغا العرب، والطبيب الاسبانيّ خوان فرنندز دي لاس هراس، فهذا الأخير قد استفاد من خدماته الطبيّة الدّاي علي خوجة بعد اشتداد وطأة الطّاعون في جانفي عام 1818م، إضافة إلى الطبيب الهلندي سانسون الذي كان يرعى ويشرف على صحة الباي كليان

1 - لواليش، المرجع السابق، ص ص 107-109.

2 - نفسه، ص 107

3- DE PARADIS, OP.CIT., P.3.

4 - سبنسر، المرجع السابق، ص ص 158، 159.

5 - ج.او. هينسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، تر، تق، تع: د.ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، دت، ص 34.

6 - سبنسر، المرجع السابق، ص ص 158، 159.

7 - وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تع، تق: إسمايل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م، ص 01.

8 - فوزية لزغم، "الأطباء الأوروبيون بالجزائر خلال العهد العثماني (1519م-1830م)"، في: م. د. ت، العدد 15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م، ص ص 161، و 168.

9- سعد الله، تاريخ...، ص 150.

بوكيمة¹. والملاحظ أنّ كلّ هؤلاء الأوروبيين الذين تكلمنا عنهم سابقا هم أحرار، ولكي نكون على اطلاع واسع فإنّه كان من هؤلاء الأوروبيين الأسرى والعبيد الذين سنشير إليهم في العنوان الآتي.

ج- الأسرى² والعبيد³:

عرف العالم المتوسطي الحديث ظاهرة الرّق أو العبيد وكذا ظاهرة الأسر، ففيما يخصّ هذا الأخير فالجزائر ومن خلال البحر الأبيض المتوسط كان يتمّ أسر العديد من الأشخاص الذين تحوّلوا إلى أسرى. فالجدير بالذكر أنّ المصادر الأوروبيّة قد أشارت إلى الأسرى بالعبيد، غير أنّ الأسرى في الجزائر قد اعتبروا على أنّهم أسرى حرب. وقد كانت بداية القرن السادس عشر هي فترة القمة أو الفترة الذهبية للحصول على الأسرى، فكان منهم الايطاليون، والاسبان، والمالطيون وغيرهم من الأوروبيين، أمّا مصطلح العبيد فقد كان يشار به إلى السود الأفارقة، الذين كان يبيعهم النّحاسون في أسواق الشّمال الإفريقي⁴، إذ كانت القوافل القادمة إلى إيالة الجزائر من فاس ومصر تعدّ المصدر الكبير لعبيد سكان هذه الإيالة⁵.

فبتزايد نشاط الأسطول زاد عدد الأسرى، وأحصى هايدو في فترة تواجده بالايالة بمدينة الجزائر وحدها 25.000 أسيرا⁶، ثمّ بدأ يتناقص عددهم بالتدريج، حتى وصل ما بين سنتي 1797/1785م، أي فترة تواجد جمس ولسن ستيفان إلى 2.000 أسير مسيحي⁷. وقد بدأت أهمية الأسرى تتناقص في بداية القرن 19م، وكاد

¹ - لزغم، المرجع السابق، ص ص 164 - 167.

² - تعرف الموسوعة الإسلامية العبيد **Abd** كالتالي: "هو المصطلح الاعتيادي لكلمة (Slave)، عبد في اللغة العربية حيث تخص كثيرا الرجال أما المرأة فتلقب " بالامة"، وكلا المصطلحين يأخذان جذورهما من اللغة السامية القديمة، وحتى التوراة تستخدم نفس المعنى، وتوظف اللغة العربية الكلاسيكية فكرة " العبد على كلا الجنسين الذكر والأنثى، أما في الجمع فتوظف مصطلح " الرقيق"، حيث لا يوجد مصطلح كهذا في القرآن، ومن جهة أخرى، فان القرآن استخدم تكرر مصطلح " رقبة"... كما استخدم مصطلح " غلام" على العبد الرجل، أما المرأة فأشار إليها بمصطلح " الجارية"، ومصطلح أحر كان يستخدم في بعض الأحيان للدلالة على " العبد" هو مصطلح "أسير"، إذ تعود جذوره إلى اللغة اللاتينية (capere) بمعنى يأخذ، وحسب القانون الدولي، فهو الشخص الذي يعتقل في الحرب "أسير حرب" للمزيد انظر: قرياش، المرجع السابق، ص 50.

³ - عند المقارنة بين الأسير والعبيد، سنجد أن الأسير كان ذا قيمة " تبادل"، أما العبد فقد كان ذا قيمة " للاستغلال". وان اغلب الأسرى كان يتم شراؤهم من قبل ملاك السفن المشتغلين في الشرق، أما العبيد فكان يتم شراؤهم من قبل ملاك العبيد، وهذا للعمل بالمزارع، ويذكر فوتناري أن الأسرى المسيحيين المتواجدين على سواحل المغرب الإسلامي، كانوا يتحصلون في النهاية على حريتهم. عكس ذلك فان "العبيد السود" كانوا يموتون كعبيد في المزارع للمزيد عن الفرق بين الأسير والعبد انظر نفسه، ص ص 48 - 50.

⁴ - سبنسر، المرجع السابق، ص 156.

⁵ - بيغافير، المصدر السابق، ص 141.

⁶ - F.D. HAËDO, " Topographie et histoire générale d'Alger", tr , de espagnol par MM. Monnereau et A.Berbrugger et, in R A ,N°14, Alger, 1870, p.490.

⁷ - ستيفان، المصدر السابق، ص 227.

عددهم يتلاشى بعد هجوم الأسطول الإنجليزي بقيادة "اللورد اكسموث" سنة 1816م¹. إذ لم يبق منهم سوى 122 أسيرا سنة 1830م.

ويعود سبب تراجع عدد الأسرى في الجزائر إلى جملة من العوامل، نذكر منها تراجع دور الأسطول الجزائري في الحوض المتوسط، وبروز الأسطول الأوروبي الإنجليزي والفرنسي، والهولندي، الذي فرض نفسه في هذا البحر، إضافة إلى ما جاءت به الاتفاقيات الدولية خاصة منها الأوروبية وعلى رأسها مؤتمر فيينا الذي انعقد من 01 نوفمبر 1814م إلى 9 جوان 1815م، وكذا تجسيد أفكار الأميرال الإنجليزي سدناي سميث التي ترمي إلى تكوين تحالف أوروبي مسيحي ضد الجزائر، وتمثل في الحملة الانكليزية سنة 1816م بقيادة اللورد اكسموث². إضافة إلى الحملات الأخرى. ودون أن ننسى ضغط الدولة العثمانية على الجزائر للتوقف عن عملية الجهاد البحري، أو كما وردت في إحدى الوثائق القرصنة وإرسال مراسيم همايونية إلى حكام الجزائر لهذا الغرض³.

والجدير بالإشارة أنّ هؤلاء الأسرى قد مارسوا مختلف الأعمال فعملوا عند السكان بمدينة الجزائر⁴، ومدن الايالة الأخرى، فقد استخدموا في الحانات أو السجون أو مسخرين للخدمة في قصر الداي أو رعاية بعض البساتين⁵، وغيره من شتى أنواع العمل كالزراعة والبناء والنظافة والطب، وكان من بين هؤلاء الأسرى النساء والأطفال وأصحاب المهارات والأدباء، وبعض منهم قد اعتنقوا الإسلام وأصبحوا أتراكا (عثمانيين) لغة وجنسية وارتقوا إلى مراكز النفوذ⁶، هذا ولا يمكن أن نغيب تواجد العبيد في عديد مدن الايالة، فمثلا من خلال حالات العتق التي وُجدت بدفتر المدينة⁷، يتضح لنا وجود عبيد بها غير أنّ الأسرى لم نجدهم في هذا الدفتر.

1 - سعيدوني، النظام المالي...، ص 46.

2 - زكية زهرة، "الأميرال سدناي سميث (sidney smith) والتحالف الأوروبي المسيحي ضد الجزائر عام 1814"، في: م. د. ت. العدد 15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م، ص ص 226-232. وانظر أيضا إسماعيل العربي، "قصف الأسطول البريطاني للجزائر وأثره في الأدب الإنجليزي"، في: الثقافة، عدد 63، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، الجزائر، 1401هـ/1981م، ص ص 55-62.

3 - خط همايون، علبه 12، وثيقة 255، الرقم العثماني 22493، 1243هـ، أ.و.ج.

4 - HAËDO، "Topographie...", p.490.

5 - سعيدوني، النظام المالي...، ص 46.

6 - سعد الله، تاريخ...، ص 150.

7 - سعد الله، "دفتر..."، ص 153.

الفصل الثاني:

التركيبية السكانية للمجتمع الريفي.

يبدو من المفيد تعريف المجتمع الريفي قبل أن نستهل الكلام عن الوضع الاجتماعي لسكان الريف، إذ أنه المجتمع الذي يستعمل الفلاحة والزراعة ومن ينتحل الحيوان والبقر والمعز والنحل، كما أن اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم ضروري، هذا وقال ابن خلدون عن ساكن الريف أنه المنتحل للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام يقتصر الريف على الضروي من الأقوات والملابس والمسكن ووسائل الأحوال وأهل الريف يتخذون من الشعر والوبر والطين والحجر بيوتا، كما يعتمد معاشهم على الزراعة والقيام بالفلاحة¹.

فلا يمكن تصنيف المجتمع الريفي الجزائري إبان الفترة العثمانية تصنيفا دقيقا وذلك راجع لفسيفسائية هذا المجتمع من جهة، ولتضارب المصادر من جهة أخرى، فهناك من يصنّفهم على حسب العرق على غرار جلّ الكتابات الأجنبية أمثال سيمون بيغافير، وجمس ولسن ستيفان، في حين أنّ هناك من يصنّفهم على حسب مناطق استقرارهم وأعرافهم في آن واحد أمثال صاحب المرآة حمدان بن عثمان خوجة، وهناك من يصنّفهم على حسب علاقتهم بالسلطة.

غير أننا سنقدم نوعين فقط من التقسيمات سالفة الذكر وسوف نورد أولا التصنيف الذي نرى أنه الأقرب إلى الواقع والذي يخدم موضوعنا أكثر، وهو التقسيم الذي يشير إلى طبيعة علاقات مختلف الفئات الاجتماعية الريفيّة بالسلطة الحاكمة ومدى خضوعها لها، وما يدعّم أولوية هذا التقسيم هو طبيعة موضوعنا الذي يكون التركيز فيه على دراسة نوعية العلاقات السائدة، ثم بعده سنتطرق ثانيا إلى التقسيم الذي يصنّف سكان الريف على حسب مناطق استقراره، وذلك بالإشارة إلى التعريف بكلّ نوع من هذه القبائل.

وقبل ذلك ينبغي الإشارة، إلى تقديمنا بعض الإحصائيات المتعلقة بعدد أو كثافة فئات السكان في المدن. غير أننا لم نتمكن إطلاقا من إيجاد أيّ إحصائيات لكثافة فئات السكان في الريف فيما يخصّ تقسيمنا المشار إليهما في الفقرة السابقة. إلا أنّ الأکید أنّ نسبة سكان الريف عالية جدًا مقارنة بنسبة سكان المدن إذ تصل إلى 95%، من سكان الايالة².

ورغم كلّ ما أوردناه في الفقرة السابقة، إلا أننا لا ننفي أنّ إحصائيات عدد السكان لكلّ الايالة موجودة. فحمدان بن عثمان خوجة، قد قدرهم في نهاية القرن الثامن عشر بحوالي عشرة ملايين نسمة³، أما القنصل

1 - ابن خلدون، المصدر السابق، ص 125، 126.

2 - سعيدوني، والبوعبدلي، المرجع السابق، ص 105.

3 - ابن عثمان حمدان خوجة، المرآة، تق، وتع، وتحم: محمد العربي الزبير، الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص 13.

الأمريكي وليام شالر فقد قدّم إحصاء مفاده أنّ عدد سكان الايالة لم يتجاوز مليون نسمة¹، في حين أنّ بعض التقديرات تشير إلى أنّ مجموع السّكان لا يتجاوز مليون نسمة، بينما هناك من يرى أنّ بعض الروايات تضخم هذا العدد فترفعه إلى عشرة ملايين نسمة أمثال حمدان بن عثمان خوجة، وحسب أحد الدّارسين الذي يرى أنّه وعملا بأكثر الاحتمالات تواردا نعتبر أنّ عدد السّكان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة².

وإذا عرفنا أنّ غالبية هؤلاء السّكان كانوا يعيشون في الأرياف، فقد كان سكان المدن لا يؤلفون سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى حسب المعلومات المتوفرة 5% من مجموع السّكان، وهذه النسبة المتواضعة من سكان المدن تختلف كثافتها من ناحية إلى أخرى، (فهي) في النّاحية الغربيّة تبلغ 7% أو 8% وفي النّاحية الوسطى تنخفض إلى 6%، بينما في النّاحية الشّرقية لا تتجاوز 3% من مجموع سكان الحواضر³، فمنه يمكن الإشارة إلى أنّ إحصائيات المدن غير دقيقة فما بالك إحصائيات الرّيف وكذا إحصائيات⁴ كلّ جهة ونحن نعرف أنّ توزيع وكثافة السّكان تتحكم فيها جملة من العوامل كالعامل الطّبيعيّ، وكذا الاقتصاديّ و التّاريخيّ و السّياسيّ

ولعلّ النّقطة المهمّة، التي لا يمكن الإغفال عنها قبل الكلام عن تلك التّصنيفات هو اشتراك و تميّز كل سكان الأرياف بايالة الجزائر في العيش ضمن نظام معيّن وهو نظام الجماعة سواء في شكل قبائل، أم أعراش، أم دشرات، أم دواير... الخ. فالقبيلة هي وحدة سياسيّة للسّكان مثل العائلة، ووحدة اجتماعيّة تتكون من تجمع عدد من الدّواير، تنتمي إلى جد مشترك، وقد كانت القبيلة مقسّمة إلى عدد من الفرق أو الخروبات، وتتألّف الخروبة الواحدة من دشرات يسكنها عدد من العائلات، ويتراوح عدد هذه الدّشرات من واحد إلى ستّ، حسب

¹ - شالر، المصدر السابق، ص22.

² - سعيدي، النظام المالي...، ص41.

³ - نفسه.

⁴ - نلاحظ أنّ الكاتب المحلي الوحيد الذي قدم لنا إحصائيات، وذكر لنا أنّ عدد سكان الايالة هو ذلك العدد المقدر بحوالي عشرة ملايين نسمة، ونعتقد انه قد بالغ في ذلك، لاسيما إذا عرفنا الهدف المراد تحقيقه من وراء كتابة المرأة، الذي كان بمثابة عريضة موجهة للسلطات الفرنسية التي أقدمت على احتلال الجزائر. لأن معظم الدراسات العلمية الحديثة المعتمدة على علم الإحصاء قد اتفقت على أنّ العدد الإجمالي لسكان الجزائر كان يقدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة 95% منهم كانوا يقطنون في الأرياف، ومما قيل عن عدد سكان الجزائر، فإن عملية الإحصاء تعد من المسائل الشائكة نظرا لعدة أسباب منطقية، منها قلة الإحصاءات، وعدم اهتمام المجتمع الإسلامي عامة بالإحصاء.

فلم يتمكن الأجنب الدين زاروا الجزائر من التوغل في دواخل البلاد لذا اقتضت إحصاءاتهم على سكان المدن فقط، وبالرغم من ذلك فإن المصدر الوحيد الذي قدم لنا إحصاءات قريبة عن سكان الأرياف هي تلك السجلات الخاصة بالضرائب إذ نجد فيها أسماء للقبائل التي كانت تدفع الضرائب، وهي كذلك مقصورة على بعض القبائل الخاضعة للسلطة، علما أنّ هناك عدد من القبائل الجبلية والحدودية والصحراوية الممتنعة التي لم تكن تدفع الضرائب للسلطة لذلك لم تكتب أو لم يتم تقييدها في سجلات الضرائب.

وفيما يخص بعض السجلات والوثائق التي اطلعنا عليها وتطرقت لأسماء بعض القبائل التي كانت تدفع الضرائب للسلطة نذكر منها: س.البيليك، علبة9، سجل 38، 39، 47، ا. و.ج. - س. البيليك علبة 10، سجل40، ا. و.ج. - س. البيليك، وعلبة 16، سجل 79، 80، 81، ا. و.ج. - المجموعة 1641، الوثيقة 67، 83، 105، 118، 128، م.و.ج. - المجموعة 1642، الوثيقة 08، 05، 27، م.و.ج.

كلّ خروبة، أما عدد الخروبوات في القبيلة الواحدة، فيتراوح بين خمس إلى ستّ، وأحيانا من عشر إلى اثنتا عشرة، هذا وقد كان شيوخ الخروبوات يشكّلون منهم شيخ القبيلة¹ أما عن تشكيل الدّوار فهو تجمع عدد من الخيام²، فمثلا كان البدو يعيشون مجتمعين فيما بين 50 و100 خيمة يطلق عليها مجموعة اسم دوار، وأكبرهم هو شيخ الدّوار، وهو الذي ينظّم أمورهم التجاريّة، ويخضعون لأوامره عن طيبة خاطر، ويكوّن عدد من الدّواوير بلادا يحكمها قائد³.

فبالمختصر المفيد، فإنّ المجتمع الرّيفي كان أساسه القبيلة، وأنّ القاعدة الاجتماعيّة لتنظيم القبائل كانت تتمثّل في تجمع عدد من الدّواوير أو الخيام، ومجموعة هذه الدّواوير تشكّل فرقة يحكمها شيخ يعقد اتّفاقا على الولاء للعثمانيين، وهذه القبائل والفرق ليست غريبة عن بعضها البعض، حيث كانت تنتمي إلى نسب واحد. وأعلى طبقات النّسب هي: الشّعب ثمّ القبائل ثمّ العمائر، ثمّ البطون ثمّ الأفخاذ، ثمّ الفصائل، وقد كان التّقسيم الجاريّ به في هذه الفترة هو أنّ الشّعبة تسمى صفا، والقبيلة عرشا، والفرقة خروبة⁴.

أولا: التّصنيف الأوّل⁵:

1- قبائل المخزن:

عرفت هذه القبائل باسم القبائل المخزنيّة نسبة للمخزن⁶، أو الدّولة بالمعنى الحديث للكلمة، وهي القبائل المعترفّة بالسلطة المركزيّة، والتي تقبل بإمدادها بإعانات عسكريّة في شكل فرسان، إلّا أنّ هذه المساهمة الطّرفيّة

¹ - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرقونة)، إشراف: عمار بن خروف، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص ص 426، 427.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 34.

³ - فندلين شلوصر، قسنطينة أيام احمد باي 1832-1837م، تر، تق: أبو العبد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص 89.

⁴ - توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايليك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1193هـ/1779م- 1246هـ/1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: عمر بن خروف، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص ص 51، 50.

⁵ - هذا التّصنيف أنجزناه اعتمادا على جدول رين انظر

- RINN, OP.CIT., P.130.

⁶ - المخزن: يعود أصل هذه الكلمة إلى تلك المؤسسة الإدارية، التي أنشأتها دول المغرب قبل الفتح الإسلامي، والمتمثلة في الأعوان الإداريين المكلفين بتسيير وحفظ محصولات الضرائب العينية المكدسة في "المخازن"، إلى أن أصبح هذا اللفظ يطلق على تلك الإدارة نفسها، وقد تطور معنى هذا اللفظ، ليشمل كل الأعيان الإداريين التابعين للبايليك تقريبا، إلى أن أصبح في العهد العثماني، لفظا مرادفا لكلمة حكومة. للمزيد انظر عمر حروفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، إشراف عائشة غطاس، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2009م، ص 46.

للمجتمع القبليّ في الجيش يقابلها من جهة السّلطة منح بعض الامتيازات¹، شكل إعفاء كليّ أو جزئيّ من الجباية أو في شكل أراض تقطعها² الدّولة لفائدة القبيلة المخزنيّة³ وامتيازات أخرى كثيرة.

كما يمكن تعريفها على أنّها عبارة عن مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية إدارية وعسكرية، لما تقوم به من أعمال وما تؤديه من أدوار⁴ متشابكة، وهذه الطّبيعة جعلتها تتميز عن القبائل الأخرى. وقبائل المخزن هي أيضا تجمعات سكانية تعمرية اصطناعية متميزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره العثمانيون بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقرّ عليها وتعيش منها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوّعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة العثمانية الجزائرية⁵.

فالواقع أنّه يمكن تقسيم هذه القبائل المخزنية، إلى أنواع أخرى من حيث الأصل فالأستاذ الدكتور ارزقي شويّتام، قد قسّمها إلى ثلاثة أقسام وهي: القبائل المحلية العريقة التي كانت تستوطن بالأراضي الخصبة الواقعة بالمناطق التليّة أو القريبة من المدن منذ أقدم العصور، ونظرا لموقعها غير الحصين طبيعياً كانت أكثر القبائل سهولة في الإخضاع، فلهذا ظلّت منذ البداية تتعامل مع العثمانيين مقابل الاحتفاظ بأراضيها، والتّمتع ببعض الامتيازات الأخرى في مقابل تقديمها جملة من الخدمات للحكومة العثمانية، ويمكن أن تُدرج معها بعض القبائل المرابطية التي احتضنت العثمانيين باعتبارهم مسلمين يدافعون عن الإسلام⁶، ويمكن تقديم أمثلة عن هذه القبائل كقبائل متيجة وقبائل البليدة.

¹ - سوف نفضل في طبيعة هذه الامتيازات في الباب الخاص آليات الحكم العسكرية .

² - **اقتطاع الأرض**: وهي طريقة تمنح فيها الدولة الأرض لبعض القبائل كامتياز لاستغلالها، مقابل خدمات تقدمها هذه القبائل، ونجد هذا الإجراء في الجزائر عند قبائل المخزن مثلا، وهذا الأسلوب ليس جديدا، في الدولة العثمانية، وإنما قدم نجده تحت اسم التيمار، فالعنى الحربي لهذا الأخير فارسي بمعنى العناية بالمرضى، فقد كان يكلف أصحاب التيمار بتقديم مقابل هذه الأرض دفع ضريبة الخراج لخزينة الدولة، فضلا عن إلزامهم بالمساهمة في تحمل نفقات الحرب والاشتراك في الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية بنفسهم عند الحاجة إليهم، إذ كان صاحب التيمار مسؤولا عن تجهيز خيال بكامل سلاحه وعتاده عن مساحة معينة من الأرض للمشاركة بكافة الحروب التي تخوضها الدولة العثمانية، ومن المفيد أن نذكر أن المستفيد من التيمار أو كما عرف بالتابع الإقطاعي يطلق عليه اسم "تيمارجي" وهذا الأخير يكون من أفراد الجيش من الفرسان السبائية ويأخذ التيمار أو قطعة الأرض لتكون معاشا له، لذلك أطلق الباحثون على هذه العملية أو الإجراء النظام الإقطاعي الحربي. للمزيد انظر حمّاش، المرجع السابق، ص 136. ونظر أيضا بربوس، المصدر السابق، ص 21. وانظر أيضا التز، المرجع السابق، ص 131، 132. وانظر أيضا الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، د.م.ج، ط2، 02، الجزائر، 2011م، ص 112، 113.

³ - دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003م، ص 143، 144.

⁴ - سنتطرق بالتفصيل إلى أدوارها في الباب الخاص باليات الحكم العسكرية .

⁵ - سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، 105. وانظر أيضا سعيدوني، "دور..."، ص 47.

⁶ - شويّتام، المجتمع...، ص 235.

وهناك نوع ثانٍ يتمثل في تلك القبائل الاصطناعية، والمتكوّنة من عناصر غير متقاربة وغير متجانسة، أي أنّها تنحدر من أصول مختلفة من مغامرين، ومغتربي الفرص، والفارين من قبائلهم الأصلية تفادياً للعقاب المقرّر ضدّهم، ونظراً لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية سهّل على السّلطة دمجهم في جماعات قبلية، أي تجميعهم وإسكانهم في مساحات محدّدة من الأراضي التابعة لها¹، ونذكر مثلاً عن هذا الصّنف قبائل الرّمالة، وهم أفراد مشرّدون من أوطانهم إلى الحدود الجزائرية، فسمح لهم حاكم الايالة بالمكوث هناك شريطة أن يمدوه بمشاة الجنود، وفرسان الخيول، إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، وهو يحميهم ممن يتقضى أثرهم كذلك، فكان ببايليك وهران مثلاً عدد وفير من الرّمالة المتكوّنين من الرّنوج الفارين من أوطانهم، وقد عرفوا-عند سواد النّاس- بالعبيد². وهذا يبيّن تواجد نسبة كبيرة من هذا النوع من القبائل ببايلك الغرب.

والجدير بالذّكر، أنّ هذا الصّنف من القبائل المخزنية، وبفعل الانتساب والاستقرار على أراضي البايليك، اكتسبت هذه المجموعات البشرية كياناً مستقلاً متميزاً، حتى أصبحت لا تُعرف عن أصولها ومواطنها الأصلية إلا ما علق بتسمياتها الجديدة، أو ما أطلق عليها من تسميات جديدة مثل: الصّحاري وهاشم والعبيد والزواتنة فمخزن الرّواتنة عُرفوا بهذا الاسم لتوطنهم على ضفتي واد الرّيتون بالرّغم من أنّهم كراغلة، كما عُرف مخزن المكاحلية بنوع السّلاح الذي كان يستعمله فرسانهم أثناء تنقلاهم³، فيبدو أنّ الطّبيعة الاصطناعية لهذه القبائل تتأكد من خلال هذه التّسميات الجديدة والألقاب التي منحت لهم.

أمّا النوع الأخير من هذه القبائل، فهو يتكون من بعض القبائل الممتنعة أو المستقلة التي أرغمت عن طريق القوة، على الدّخول ضمن قبائل المخزن، إلا أنّها كثيراً ما كانت تتحين الفرص للعودة إلى وضعها الأوّل، ولهذا كثيراً ما كانت تنتهي محاولتها بحملات السّلطة عليها لإرغامها على الخضوع ضمن مهام المخزن من جديد⁴، ولعلّ خير مثال على هذا النوع من القبائل نذكر قبائل بني عامر ببايلك الغرب، فبعدما كانت قبائلاً موالية لاسبان، أصبحت بحدّ السّيف ضمن قبائل المخزن⁵، في أواخر العهد العثماني.

¹ - خليفة إبراهيم حماش، العلاقات بين ايةالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرفوعة)، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، جامعة إسكندرية، 1408هـ-1988م، ص 137. وانظر أيضاً شويتام، المجتمع...، ص ص 235، 236.

² - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 39.

³ - سعيدوي، "دور..."، ص 47.

⁴ - شويتام، المجتمع...، ص ص 236-238.

⁵ - عبد القادر المشرفي الجزائري، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الاعراب بني عامر، تح: تق: محمد بن عبد الكريم، دار مكتبة الحياة لبنان، دت، ص 26.

ونشير إلى أنّ زعماء هذا النوع من القبائل، قد عرفوا بعدد الأسماء في جهات الايالة، ففي الشرق عرفوا باسم نبلاء السيف، و في الغرب الجزائريّ لقبوا بالاجواد، فهم الذين كانوا يقومون بقيادة أهم القبائل المخزنية¹، وفي هذا السياق، لا ننسى أنّ لوي رين قد قسم قبائل المخزن إلى فلاحية وأخرى محاربة²، ومن خلال تسمية كلّ نوع يتّضح أنّ النوع الأول طابعه فلاحيّ بالدرجة الأولى، أي أنّ الدولة تستفيد من خدمات قبائله الفلاحية وما تنتجه من محاصيل وما توفره من حيوانات، أما النوع الثاني فيغلب عليها الطابع الحربيّ أي أنّ السلطة تستفيد منها لدعم جيشها التّظاميّ.

والنقطة البارزة الملاحظة فيما قدّمه الباحث لوي رين أيضا من احصائيات حول هذا النوع من القبائل هي أنّ عدد قبائل المخزن المحاربة بايالة الجزائر كان كبيرا جدّا مقارنة بعدد قبائل المخزن الفلاحية، إذ وصل إلى أكثر من الضّعف فمن خلال جمع إحصائيات جدولته وجدنا أنّ عدد قبائل المخزن المحاربة وصل إلى 89 قبيلة، بينما أحصى 37 قبيلة مخزنية فلاحية فقط³.

أما عن أماكن إقامة قبائل المخزن بصفة عامة، فقد كانت موزّعة عبر كلّ الايالة⁴، إذ نجدها مثلا في يسر والحشنة، وبنو سليمان، وسور الغزلان، وعريب، وبرج حمزة، فهذه القبائل المذكورة منها ما كان تابعا إداريا لدار السلطان ومنها ما كان خاضعا لبابليك الشرق -قسنطينة-. وفي السياق نفسه كانت مثلا الطّرق المؤدية من قسنطينة إلى مدن البابليك مثل جيحل وعنابة وبسكرة وتبسة، وباتنة تحت حراسة هذا النوع من القبائل كقبائل الرّمالة، والدّواير. وقد كانت فرقة الرّمالة مرابطة بسهل عين مليلة على الطّريق الرّابط بين قسنطينة وباتنة⁵، إضافة إلى عديد القبائل الأخرى كقبيلة مخزن الصّحاري، ومخزن عشيرة الاعشاش بزعامة عائلة بن سديرة، ومخزن ابن دايجة⁶، هذا وكانت منتشرة في الغرب الجزائريّ بأعلى النّسب مقارنة بالبابليك الأخرى⁷.

2- قبائل الرعية:

قبائل الرعية هي القبائل الخاضعة للسلطة العثمانية، وهذا الخضوع ليس اختيار هذه القبائل، بل إنّ المناطق التي استوطنت فيها، كالقرب من المراكز العسكرية العثمانية، وكذا القرب من الأراضي التي كانت تحت نفوذ

¹ - لواليش، المرجع السابق، ص 113

² - RINN, OP.CIT., P.130.

³ -ibidm.

⁴ -ibidm.

⁵ - شويتام، المجتمع...، ص 238-240.

⁶ - ناصر الدين سعيدوني، "الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة (دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني"، في: الأصالة، العدد 61/60، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1978م، ص 133.

⁷ - RINN, OP.CIT., P.130.

القبائل الموالية للعثمانيين كقبائل المخزن، والقبائل المتحالفة، والمتعاونة مع السلطنة¹، والرغبة في الاستفادة من الأراضي الخصبة وحماية نفسها من عدوان أي قبيلة قوية دفع هذا النوع من القبائل للخضوع والدخول طواعية تحت السلطنة العثمانية².

وفي هذا الإطار، نضرب مثلا قبائل الرعية المجاورة لمدينة الجزائر مثل متيجة وبئر سليمان، فهؤلاء السكان قد طلبوا من حاكم الايالة، أن يعين لهم أحد العثمانيين ليجمع الضرائب والإقامة بينهم شاهدا على تصرفاتهم وعلى طاعتهم للباشا، واستجابة لهذا الطلب تم تعيين قائد هذه المنطقة³. وفي السياق نفسه، فمعظم قبائل حوض سيباو ويسر وبجكم موقعها الجغرافي السهل والقريب من مركز الايالة - مدينة الجزائر-، إضافة إلى كثرة الحملات العسكرية العثمانية، وإنشاء أبراج عثمانية ترابح هذه القبائل انضمت هذه القبائل طواعية إلى حظيرة الإدارة العثمانية⁴. إضافة إلى السفوح الجنوبية والشمالية للمنطقة الاوراسية وما يتصل بها من سهول وما يفتح عليها من أودية، فقد كانت هذه المنطقة تخضع مباشرة لسلطة البايلك⁵.

وهذه أسماء لبعض قبائل الرعية التابعة للسلطنة مباشرة، والتي كانت موزعة عبر كل مناطق الايالة منها التلية، والساحلية، والسهبية⁶، ففي دار السلطان مركز الايالة نذكر مثلا قبائل بني مناد، وسماتة، وموزاية، وحجوط، وقبائل بني مسعود، وبني صالح، وبني ميصرة، وبني عائشة، وبني جعد، وعريب⁷، وأشهرها قبائل المتيجة وبئر سليمان⁸. أما في بايلك الشرق فأبرز هذا النوع من القبائل يتمركز في عين مليلة، وميلة وسطيف ووادي زناتي، والمسيلة والعلمة وعنابة، وسكيدة، إضافة إلى قبائل عامر الشراقة، وعامر الغرابية، وأولاد علي، والعشايش العطايفة، وأهل وادي الذهب⁹. أما في بايلك التيطري، فنذكر مثلا قبائل حسين بن علي، ووزرة وبني عيش، وهوارة وريغة، وحناشة، ووامري وبني يعقوب، وأولاد سيدي ناجي، وأولاد ديداد، وأولاد هدم، وبني حسن، والريعة، وأولاد معرف، وأولاد علان، وغيرها¹⁰. أما في بايلك الغرب، فنذكر أبرزها ففي أواخر الفترة العثمانية،

1 - شويتام، المجتمع...، ص 257، 258. وانظر أيضا سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 107، 108.

2 - RINN, OP.CIT., PP 40 et suiv.

3 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 76.

4 - FEDERMANN ET AUCAPITAINE, " Notices sur...,p280.

5 - سعيدوني، "الإنسان الاوراسي..."، ص 148.

6 - لواليش، المرجع السابق، ص 31.

7 - الزهار احمد الشريف، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح: احمد توفيق المدني، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980م، ص 47، 48.

8 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 76.

9 - للمزيد عن أسماء قبائل الرعية انظر شويتام، المجتمع...، 268. وانظر أيضا.

10 - للمزيد عن قبائل الرعية ببايلك التيطري انظر س.البايليك، علبه 9، سجل 38. وانظر أيضا س.البايليك، علبه 9، سجل 39. وكذلك س.البايليك، علبه 10، سجل 40.

نجد بني يعقوب، وشافع وقلينة، وأولاد عنتر، وأولاد هلال، ومجاهر وبني عامر، فقد تمركز هذا النوع من القبائل عموماً في واد التافنة، إذ شكّلت شريطاً بسبدو ومقره، وتليلة، وجبال تسالة، وطفراوي إلى الشطوط، وسعيدة وفرندة، وتيارت وزمورة، وفي جنوب وشمال مازونة.. وغيرها¹.

3- القبائل المتحالفة:

التحالف، هو تبادل الخدمات والمصالح بين طرفين، ولعلّ أحسن تعريف للقبائل المتحالفة مع قوة العثمانيين في الرّيف الجزائريّ، يتمثل في تلك القبائل التي كانت تتعامل مع البايلك أي مع السّلطة العثمانيّة عن طريق شيوخها وزعمائها المحليّين، الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الدّينيّ، أو كفاءتهم الحربيّة، أو أصالة نسبهم. وقد غلب على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبليّة المتحالفة الطّابع الرّوحيّ في غرب البلاد "عائلات المرابطين"، والطّابع الحربيّ في شرق البلاد وجنوب التّيطري "الأجناد"، بينما العائلات التي تولت زعامة هذه المجموعات القبليّة الحليفة بمناطق جرجرة والباور والصّومام، فقد اعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة "الأشراف" أو امتثالها لرأي الجماعة "الخروبة"².

ولعلّه من الجدير أن نشير إلى بعض أسماء هذه القبائل إذ نجد مثلاً ببايلك الشّرق رؤساء الأسر الكبرى كأولاد مقران بمجانة وأولاد بوعكاز بالصّحراء، وأولاد عاشور بفرجيوة والأحرار، وأولاد قاسم في شرق وجنوب شرق قسنطينة³، كما نجد قبيلة بن قانة بالزّيبان، ومشيخة قصر الطّير بالمضاب العليا الغربيّة، وأحلاف أولاد عبد التّور، والحراكتة⁴.

4- القبائل الممتنعة أو شبه المستقلة:

الممتنع عن الشّيء هو الرّافض أو المستعصي والعاصي، وكذا المتعذر عن الشّيء، من هذا المنطلق جاء اسم القبائل الممتنعة وهي الرّافضة لسياسة الحكم العثمانيّ بالجزائر. ويتألّف هذا الصّنف من القبائل في أغلبها من تلك القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية والتّائيّة، والتي كانت تجوب المضاب وتخوم الصّحراء⁵، والملاحظ أنّ موقع هذه القبائل المنيع جعلها تحتفظ بسلطتها على مضاربها، وانفردت بإدارة شؤونها الداخليّة والخارجيّة، ولا تعترف إلا بسلطة شيخها. ومنه فالقبائل الممتنعة هي القبائل غير المعترفة بالسلطة المركزيّة العثمانيّة، ولعلّ هذا الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين يطلقون عليها لقب القبائل المتمرّدة، وكذا المستعصية.

1 - دحماني، الضرائب...، ص 433-435.

2 - سعيدوني بوعبدلي، المرجع السابق، ص 108، 109.

3 - صالح فركوس، الحاج احمد باي قسنطينة 1826-1850، د.م.ج، الجزائر، دت، ص 47. وانظر أيضاً سعيدوني، النظام...، ص 50.

4 - سعيدوني، "الانسان الاوراسي...، ص 133.

5 - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع نفسه، ص 109.

هذا وقد أطلق على هذه الجماعات السكّانية أيضا اسم القبائل شبه المستقلة، لأنّها كانت تقطن جبهات خارجة عن سلطة ممثلي البايلك، فقد ساعدها الوسط الطبيعيّ الوعر والبعد عن التأثير المباشر للسلطة المركزيّة، فكانت أكثر استقلاليّة من غيرها من القبائل الخاضعة والتي كانت تدفع الضرائب¹. ويبدو أنّ تحرّرها من دفع الضرائب هو ما جعلها تحمل اسم شبه المستقلة.

وللأسباب نفسها عُرفت هذه القبائل كذلك باستقلالها التّام عن السّلطة العثمانيّة وذلك لأنّها بقيت متحصنة في المناطق الجبليّة بعيدا عن هذه السّلطة كالاوراس، والونشريس والبابور والقبائل، أو ظلّت ممتنعة عن أيدي الحكام بأراضي الجنوب الملائمة لحياة الرعي والتّرحال، وينتمي غالبية هؤلاء السّكان المستقلين عن السّلطة الحاكمة العثمانيّة إلى مجموعات قبليّة على رأسها عائلات تعتمد في فرض نفوذها على السّلطة الرّوحيّة أو الكفّاءة الحربيّة. فنجد أنّ القبائل التي تعتمد على سلطتها في الاستقلال على النّفوذ الرّوحيّ تسود بايلك الغرب، والعائلات أو القبائل المستمدة نفوذها من استعمال القوة الحربيّة تتركز في بايلك الشّرق وجنوب بايلك التّيطري، بينما القبائل التي تعتمد سلطة القبيلة قد انحصرت في المناطق الجبليّة الحصينة في شمال وشرق وسط الايالة، فهذا التّصنيف الأخير من اجتهاد بعض الكتاب الفرنسيّين المهتمين بالتّجمعات السّكانية، إذ قسّموا القبائل الممتنعة عن سلطة العثمانيّين إلى عائلات، على النّحو التّالي: العائلات ذات الطّابع الشّوقراطي المعتمدة في سلطتها على النّفوذ الرّوحيّ تسود الجزائر الغربيّة، والعائلات الارستقراطيّة المستمدة نفوذها من استعمال السيف تتركز في الشّرق الجزائريّ وجنوب التّيطري، بينما الحياة الديمقراطيّة القبليّة قد انحصرت في المناطق الجبليّة الحصينة في شمال وشرق الجزائر الوسطى²، والملاحظ أنّ هؤلاء الكتاب قد استعملوا مصطلحات تاريخيّة سياسيّة أوروبيّة محضة.

ومّا سبق نلاحظ أنّ عدم رضا هذا النوع من القبائل بدفع الضرائب، جعلها تسمى شبه مستقلة أو حتى مستقلة، إلا أنّه من الجدير أن نشير إلى أنّ الحاجة الملحة لهذه القبائل إلى الأسواق لصرف إنتاجها، أرغمها على دفع الضرائب، لذلك الأصح أن نسميها شبه مستقلة وليست مستقلة لأنّها في الحقيقة كما لاحظنا ليست مستقلة استقلالاً تاماً عن السّلطة، بل هي قبائل تمتنع عن دفع الضرائب إلّا عند حاجتها إلى الأسواق.

وفي هذا الصّدّد، نذكر بعض مضارب وأسماء أخرى لبعض القبائل الممتنعة في جهات الايالة الأخرى، ففي بايلك الشّرق مثلاً نذكر على سبيل المثال قبيلة النّمامشة الكبيرة التي طالما فرّت من كلّ ملاحقة من قبل

¹ - ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفيّة بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني 1789-1830، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2013م، ص 126.

² - سعيدوني، النظام...، ص ص 49، 50.

البايلك¹، وكذا قبيلة الحراكمة² وأولاد عيسى وقرفة وغيرهم³، بالإضافة إلى قبائل الزاوة وفليسة⁴، بإقليم سبوا. أما في بايلك الغرب، فقد تركزت أغلب القبائل الممتنعة في الناحية الغربية لهذا البايك، في الجبال الوعرة كجبال الظهرة، أو في أقصى الحدود الغربية، أو في جنوب الهضاب العليا، مثل سكان الونشريس، وسكان وجر بالجبال اليمنى لوادي سوماطة، الذين لم يدفعوا أي ضريبة للبايلك، وكذلك سكان الانجاد بجبال طرارة على الحدود المغربية، وكانت أغلب هذه القبائل تطلب الترحال أمثال الأحرار والمهايا وبراس، وبني مناد وغيرها، كما أنّ معظمها كانت منطوية على نفسها محافظة على حرّيتها، وإنّ بعضها لم يدعن أبدا للبايلك مثل قبيلة سويد غرب مليانة التي كان العثمانيون يجبون منها ضرائب ثقيلة⁵، هذا ويمكن إضافة قبيلة حميان التي كانت موالية ومتعاونة مع الاسبائين ببايلك وهران⁶، أما عن أبرز القبائل المتمردة في بايلك التيطري نذكر قبائل أولاد نايل⁷.

ثانيا: التصنيف الثاني:

هذا وقد ارتأينا أن نقدم التصنيف الثاني الذي أشرنا إليه بداية لسكان الرّيف، وهو تصنيفهم على حسب مناطق انتشارهم، وليس على حسب علاقة السكان بالسلطة ولا على حسب العرق، فحسب رأينا يبدو لنا أنّ هذا التصنيف هي الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها. إذ أنّه لا يوجد في هذا العالم مجتمع يكسب عرقا نقيا مئة بالمئة⁸، فبدلك وضعنا التصنيف الآتي لسكان الرّيف الجزائريّ، أولا سكان السّهول، وثانيا سكان الجبال، وثالثا سكان الصّحراء، ورابعا وأخيرا سكان المناطق الحدوديّة، والجدير بالإشارة أنّ هذا التقسيم الأخير نتج عن تراكم

¹ - L. CHARLES FÉRAUD , " Notes sur Tebessa " , in **R.A**, N° 08, Alger, 1864,p450.

² -L. CHARLES FERAUD, "Ain Elbaida) province de Constantine" , in **R.A**, N° 1, Alger, 1872, p413.

³ - الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تق تح تع: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1987م، ص54.

⁴ - DE PARADIS, OP.CIT., P.13.

⁵ - دحاني، النظام...، ص59.

⁶ - الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح، تق: الشيخ المهدي البوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، صص193، 194.

⁷ - فايزة بوشيبة، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073هـ - 1245هـ / 1662-1830م، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرفونة)، إشراف: عمر بن خروف، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص40.

⁸ - ويبدو لي من المفيد أن نأخذ شهادة أجنبي بخصوص تعدد أعراق وأنحاس مجتمع الجزائر المتناسك، إذ يقول وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر سنة 1816-1824م "...وعلى الرغم من أنهم ينتمون إلى عدة أنحاس، فهم يشكلون شعبا له شخصية قومية متميزة... يبدو لي انه خليق بان يبلغ، متى واته ظروفه ملائمة درجة عالية من الحضارة."، للمزيد انظر شالر، المصدر السابق، 108.

عدّة ظروف وعوامل، إلا أنّ المهمّ بالنسبة لنا هنا أن نكتفي بالتطرق لطبيعة المنطقة التي كانوا يعيشون فيها وذكر أسماء أبرز هذه المناطق أو الأقاليم، ثم ذكر أيضا أسماء أبرز وأهم القبائل التي قطنت بهذه الأقاليم

1- سكان السّهول¹:

تنتشر أغلب السّهول في الجزائر في المنطقة الشماليّة، وهي سهول شاسعة نسبيا، بالإضافة إلى السّهول الضيّقة المنحصرة بين الجبال والبحر والأحواض مثل حوض سباو، والصّومام في منطقة القبائل، وللتفصيل فالسّهول تمتد من تلمسان غربا إلى عنابة شرقا، مروراً بسهول وهران، ومعسكر، والشّلف والهبرة، ومليانة ومتيجة وحمزة، وسطيف، وقسنطينة².

ولعلّ سهل متيجة بدار السلطان -مدينة الجزائر وضواحيها- هو أشهر السّهول بالجزائر، والذي وصفه أحد القناصل الأجانب وصفا جميلا، إذ قال " إنّ سهول متيجة التي يتصل طرفها بالمدينة: هي على الأرجح أجمل امتداد للسّهول على وجه الكرة الأرضية، سواء نظرنا إليها من زاوية اعتدال المناخ، أو لجمال موقعها..."، وقبله زمينياً وصف سهل متيجة العالم الألماني هينسترايت أيضا قائلاً "...سهل متيجة الجميل والذي يمتد من البحر وحتى سفوح الأطلس بعرض ثلاثين ميلا... وسهل متيجة غني جدا بالحنطة وباقي أنواع الحبوب التي تزرع في موسمين سنويًا وتعطي محصولين في السنة الواحدة، وترعى به قطعان من المواشي لا يمكن عدّها..."³، والواضح أنّ هذه الشّهادات الأجنبيّة، قد قدّمت لنا دلالات كثيرة مفادها، أنّ سهل متيجة كان له خصائص فريدة، وجيدة ميزته عن باقي سهول العالم.

1 - معلوم أنّ السهل في الجغرافيا هو مساحة واسعة من الأرض المنخفضة والمنبسطة لا يتجاوز ارتفاعها مئتي متر، وقد يكون السهل سهلاً نظراً لانبساطه، بغض النظر عن ارتفاعه، وتكون السهول أسهل في الزراعة، والتنقل، والاستقرار من الجبال والهضاب، فتشابه السهول في كثير من الصفات العامة لها كما تختلف في صفات أخرى، مثلاً تختلف السهول في ارتفاعها عن مستوى سطح البحر، فنجد أن بعضها يكون في مستوى سطح البحر نفسه، في حين يصل ارتفاع البعض منها إلى بضعة آلاف من الأمتار، مثل السهول الواقعة بين سلاسل الجبال الكبرى، فيتوفر فيها شرط الاعتدال في الانحدار والارتفاع، والسهول هي أكثر الأراضي الصالحة للزراعة إذا ما توفر فيها المناخ الملائم لذلك، وتميز بأنها أفضل المناطق للاستقرار البشري لسهولة ممارسة البشر نشاطاتهم المختلفة، وتقسّم إلى سهول داخلية، وسهول رسوبية فيضية، وسهول ساحلية. هذا ويوجد بالجزائر سهول ساحلية ضيقة أشهرها سهول: وهران، ومتيجة، وعنابة، وسهول داخلية مرتفعة نسبيا في الأحواض، والأحبار والأودية، وسفوح الجبال، أشهرها سهول: تلمسان، وسيدي بلعباس، والسرسو، وقسنطينة للمزيد انظر: محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، الجزائر، ص 12، 13.

2 - شويتام، **المجتمع**...، ص ص 305 و310.

3 - هينسترايت، المصدر السابق، ص ص 54، 55.

ويبدو أنّ هذا ما جعله يستقطب العديد من السّكان للاستقرار به، واستثمار مميّزاته الفريدة في تلبية حاجياتهم الغذائيّة المختلفة، فقد استقرّت به الكثير من القبائل ونذكر منها على سبيل المثال قبيلة ححوط¹، وبني خليل، وبني موسى²، وغيرها كثير.

أمّا بالنّسبة للسّهول الأخرى بإيالة الجزائر العثمانيّة، فقد شهدت هي الأخرى استقرار العديد من القبائل بمناطقها، إذ نجد مثلا استقرار قبيلة دغوسة في سهل عنابة³، وعرش بني هنديل بسهل عنابة أيضا⁴، علاوة على قبائل الرّمالة والدّواير، التي استقرّت بسهل الوفرة قرب وهران وأحسنّت استغلال أراضيها⁵، بالإضافة إلى استقرار قبائل الحشم بسهل معسكر حيث يصف ليسيبيناس Lespinasse مترجم الجيش الفرنسيّ هذا السّهل في قوله " السّهل الرّائع الذي يشكّل أراضي حشم معسكر... وخصوبته الكبيرة."، فالواقع أنّ هذا السّهل قد استقطب العديد من السّكان لخصوبة أراضيها الرّاعيّة⁶ وفي السياق نفسه فسهول البرواقيّة ببيلك التّيطري، هي الأخرى قد استقطبت عددا من القبائل نذكر منها قبيلة أولاد إبراهيم، وأولاد ملال، وأولاد فرقان، وأولاد الظريف، وأولاد سيدي يحي المهالي، وأولاد سي الصّحراوي⁷، وغيرها من القبائل التي تمّ ذكرها ضمن سلسلة البيابليك⁸، أمثال قبيلة بن علي، وحسن بن علي وغيرها⁹.

1 - شلوصر، المصدر السابق، ص15.

2 - هينسترايت، المصدر السابق، ص23.

3 - نفسه، ص82.

4 - المجموعة 1642، الوثيقة 18، م.و.ج.

5 - دحماني، الضرائب...، ص97.

6- E. LESPINASSE, " Notice sur le hachem de mascara", in **R.A.** N°21, Alger, 1877, p41.

7 - بوشية، المرجع السابق، ص40.

8- وتطلق عليها أيضا تسمية دفاتر البيابليك، وتضم ستة وثمانين وثلاثمائة سجلا محفوظ أو موزعا على ست وثلاثين علبة. ومعظم وثائق هذه السلسلة هي وثائق "الوقف"، وتتناول أيضا هذه السجلات الموضوعات ذات الطابع الإداري، واقتصادي وحتى الثقافي وجداول لنفقات، ومداخيل الخزينة، وتقيد القضايا المتعلقة بالمعاملات وتضبط أعمال المصالح الإدارية، والخدمات الاجتماعية، والاقتصادية كالضرائب، والمبادلات التجارية، داخل مدينة الجزائر وخارجها، ومنها قسم مهم يخص القضايا والمعاملات الخاصة بعدد المدن مثل: البلدة والمدية، ومليانة، ومستغانم، وشرشال، ومازونة، وتنس، أو بأوطان دار السلطان القريبة من مدينة الجزائر(سهل متيجة وما حوله)، وتشمل أيضا سجلات وضعت من طرف السلطات الاستعمارية في السنوات الأولى للاحتلال في إطار القيام بإحصاء شامل للعقارات بالمدينة وخارجها، للمزيد انظر حبيبة عليليش، "الأرشيف الوطني الجزائري مصدر فريد لدراسة تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية"، في: **المجلة المغاربية للمخطوطات**، المجلد 03، العدد 02، مجلة نصف سنوية أكاديمية محكمة يصدرها مخبر المخطوطات)، جامعة الجزائر 02، نوفمبر 2018م، ص ص 47، 49.

9- سلسلة البيابليك، علبة 10، سجل 40، ا.و.ج.

ويبدو من خلال العديد المصادر أنّ أغلب سكان السّهول هم عرب¹، إذ حزم مصدر من المصادر في قوله "والعرب يقطنون في السّهول ويسكنون في الخيم، وهم دائما يغيّرون محل إقامتهم تبعا للفصول ولتوفر الكلاء لحيواناتهم."²، غير أنّ الأصح أنّ البربر قد استقرّوا أيضا بالسّهول كقبائل مغراوة بالغرب الجزائريّ إذ تبدأ أراضيهم من جبال مليانة وتنس وتصل حتى مصب نهر الشّلف³ ذو الأراضي السّهليّة الخصبة، ومن هذا المنطلق فلا يمكن تعميم الرأي الأول القاضي بأنّ العرب هم سكان السّهول فقط.

2- سكان الجبال⁴.

استقرّ في جبال الجزائر⁵ العديد من القبائل أمثال قبائل بني سنون، وبني زروال، وبني زاوّة وبني عباس⁶، وقبيلة أولاد ثان⁷ وقبيلة أولاد إعلان الذين سكنوا جبال المدية⁸، وبني وراغ وبني مسلم وحلوية وشكلية، والبصرة ومطامطة، والونشريس - قبائل جبال الونشريس - وبني بدوان، وأولاد عياد، والبسناس⁹، بالإضافة إلى القبائل التي

1 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 15. وانظر أيضا شلوصر، المصدر السابق، ص98. وكذلك شالر، المصدر السابق، ص108.

2 - نفسه، ص 108.

3 - المدني، حرب...، ص85.

4 - تعرف الجبال على أنّها واحدة من تشكيلات التضاريس الأرضية التي تتميز بارتفاعها النسبي عن المناطق التي تُجاورها، وتحتوي الجبال على قمم تُمثّل أعلى نقطة يرتفع بها الجبل، وتتميز هذه القمة بمساحتها الصغيرة مقارنة بجسم الجبل الهائل، الذي قد يكون منفردًا أو على شكل مجموعة من الجبال المتتابعة التي يُطلق عليها اسم السلاسل الجبلية، ويختلف ارتفاع القمم الجبلية من جبل إلى آخر، ولعل النقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها، وهي أنّ الجبال تعد من التضاريس الأقلّ صلاحية في التوسع الزراعي، لانحرف ترتبها باستمرار، وشدة انحدارها، وصعوبة طريق المواصلات إليها، لكنها تتميز باحتوائها على ثروات معدنية كبيرة.

5- إن أغلب الجبال في الجزائر يمكن إدراجها ضمن سلسلتين. الأولى وهي سلسلة الأطلس التلي والتي تمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية حديثة التكوين، باتجاه جنوب شرق وشمال شرق البلاد، وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب، حتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا؛ والأطلس التلي أكثر ارتفاعا واتساعا في الشرق منه في الغرب، وأعلى ارتفاع له في جبال جرجرة، عند قمة لالة خديجة 2300م، أما الثانية فهي سلسلة الأطلس الصحراوي وهي عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كلم، من فجيح غربا حتى إقليم الزاب شرقا، باتجاه جنوب غرب، وتمثل بموقعها وارتفاعها، حدا طبيعيا انتقاليا بين الشمال والجنوب، وحاجزا في وجه رمال الصحراء، وأهم تشكيلاتها: جبال القصور، وبها قمة سيدي عيسى 2238م، وجبال عمور، وأولاد نايل، والحضنة، وجبال الاوراس، حيث قمة الشيلية 2380م، وجبال النمامشة. وقد حفظت لنا المصادر والوثائق في الفترة المدروسة إشارات إلى هذه السلاسل. إذ ورد في إحداها "سلسلة جبال الأطلس التي تمتد من الغرب إلى الشرق، والتي تشكل ألوانا مختلفة من التشكيلات الجبلية والأودية... جميع هذه الجبال تعلوها الغابات، وان قممها مأهولة بالسكان من "القبائل" الذين يجدون فيها مراتع وافية تكفي لرعي قطعانهم وأراضي زراعية محدودة تفي بحاجاتهم". للمزيد انظر لعروق، المرجع السابق، ص12. وكذلك شالر، المصدر السابق، ص28.

6 - نفسه، ص 113.

7 - هبنستريت، المصدر السابق، ص67.

8 - المازري أغا بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح ، د: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، ج 02، ط01، بيروت، 1990م، ص 332.

9 - دحاني، النظام...، ص ص 57، 58.

استقرت في جبال جرجرة ووادي الصّومام والبيبان والبابور¹، زيادة على قبائل جبل العمور وجبل حرار في تخوم الصّحراء²، وغيرهم كثير من القبائل التي اتخذت جبال سلسلي الأطلس التلي أو الصّحراوي موطناً لها.

والجدير بالذكر أنّ جلّ المصادر تقريباً تذكر أنّ سكان الجبال هم من البربر لا غير أو كما لقبوا "القبائل"³، في حين أنّنا قد وجدنا منهم العرب أمثال قبائل ديام الذين سكنوا أواسط جبال الونشريس، وقبائل سويد التي كانت تستوطن هضاب وسهول السّرسو إلى وادي مينا⁴، وقبائل الكراغلة منهم كراغلة واد الزّيتون المعروفين باسم الزّواتنة⁵، وحتى قبائل اليهود التي سكنت الجبال أيضاً⁶.

أعتقد أنّ أغلب هذه القبائل قد فضّلت الجبال لخصائصها المنيعّة، فقد كان سكان تلك القبائل يبنون قراهم فوق قمم الجبال ليحموا أنفسهم من الغارات، وإذا اقترب عدو من مساكنهم، ينادون بعضهم بعضاً من جبل إلى آخر، إضافة إلى أنّهم كانوا يحصّنون قراهم بالأسوار، إذ تحاط القرى كلّها بالأسوار وهي محصنة جداً، لا يستطيع العدو مهاجمتها بسهولة⁷. ولعلّ النقطة الهامة التي يجب التنبية إليها، بقاء هؤلاء السّكان محافظين على خصوصيتهم لمدة طويلة وسط جبال شاهقة كانت لهم بمثابة ملاجئ منيعّة⁸، وهذا يقدم لنا معطيات مفادها أنّ سكان الجبال، ورغم صعوبة العيش في هذه التّضاريس، إلّا أنّهم فضلوه لرغبتهم في حماية أنفسهم من أيّ غزو أو حرب محتملة، أو بعبارة أدق وهي رغبتهم الجارحة في العيش بحريّة، زد على الأسباب التّاريخيّة، وكذا الأسباب الاقتصاديّة كالمحافظة على مساحة الأراضي الزراعيّة المحدودة الموجودة في الأحواض والسّفوح، وضاف الأودية، فالسّكان كانوا ينزلون من الجبال في الصّباح لخدمة الفلاحة في السّهول ويعودون إلى جبالهم في المساء.

3- سكان الصّحراء:

إقليم الصحراء هو إقليم شاسع، تمثّل مساحته 87% من مساحة الجزائر، تتشكل أغلب تكويناته من صخور قديمة وبركانيّة، تمتاز بالرّتابة والانبساط، وأهم التّشكيلات التّضاريسيّة للصحراء هي نطاق المنخفضات في

¹ - ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية وثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)"، في: *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحولية 31*، حولية تصدر عن مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، 1431هـ/2010م، الكويت، ص65.

² - RINN, OP.CIT., p.18.

³ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص15. وانظر أيضاً شالر، المصدر السابق، ص114. وكذلك شلوصر، المصدر السابق، ص95، ص96.

⁴ - المدني، حرب...، ص84.

⁵ - بيفايغر، المصدر السابق، ص185. وانظر أيضاً عبد العزيز بوكنة، "لمحة تاريخية عن منطقة تابلاط مع نهاية الفترة العثمانية وبداية الاستعمار

الفرنسي"، في: *المجلة المغاربية للمخطوطات*، أعمال الملتقى الأول حول تاريخ تابلاط وما جاورها، 2010م، ص79.

⁶ - شلوصر، المصدر السابق، ص20.

⁷ - نفسه، ص98.

⁸ - هينسترايت، المصدر السابق، ص56.

الشمال الشرقي، وتنتشر أهم واحاته في وادي ريغ، ووادي سوف، والزّيبان، ونطاق الهضاب الصّخرية أو ما يسمى الحمادة، ونطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء، في منطقة التّاسيلي ناجر، ونطاق الرّمال وهو عبارة عن سهول تغطيها الرّمال، ويتشكّل هذا النّطاق الأخير من الرّق أي السّهل الصّخري الذي تغطيه الحصى، والعرق وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية¹. وباختصار، فالمناطق الصّحراوية الجنوبيّة هي أكبر المناطق مساحة، إذ أنّ أراضيها قاحلة تغطيها الكثبان الرّملية، إلا أنّها تنتشر بها واحات خضراء مغروسة بالتّخيل²، ففعلا إنّ أكبر جزء من هذه البلاد عبارة عن صحراء شاسعة³.

أمّا سكان هذه المنطقة، وهم القبائل التي استوطنت هذه الأرض الصّحراوية الكبيرة فنجد أنّ أغلب قبائلها كانوا ينحدرون من أصول عربيّة، وتنقسم إلى قبائل استمرّت على حياة الرّعي والتّرحال، في حين اختار بعضها الأخر حياة الاستقرار فجمعت بذلك بين صفات مواعدة العرب البربر ومزجت بينهما⁴، وبهذا الصّدّد قال الأسير شلوصر "عرب الصّحراء هم سكان المنطقة الحارة، التي تبتدئ بسلسلة جبال الأطلس الجنوبيّة وتضيق في صحراء رملية لا حدود لها..."⁵.

وفي هذا السّياق لا يفوتنا أنّ نذكر، بعض أسماء هذه القبائل العربيّة وبعض أسماء قراهم، حيث أنّنا نجد بهذه الصّحراء قبائل عريقة ونذكر من ذلك على سبيل المثال قبائل الجهة الشرقيّة لهذه الصّحراء أو منطقة الصّحراء الشرقيّة للآيالة، أمثال قبيلة بن قانة⁶، وقبيلة بوعكاز، وقبائل النّمامشة، وقبائل الحراكتة وقبائل الزّيبان التي كانت أشهر قبائلها قبيلة الدّواودة، إضافة إلى قبائل الرّعايشة⁷، وما ينبغي الإشارة له، أنّه قد تواجد أيضا بالصّحراء قبائل بربريّة استقرّت بالمنطقة قبل الفتح الإسلاميّ أي قبل وجود القبائل العربيّة. إذ أنّ هذه القبائل الامازيغيّة اتّخذت هذه الأمصار أرضا لها ونذكر منها قبائل مغراوة، الذين اتّخذوا واحات الجنوب الجزائريّ موطنًا لهم⁸.

1 - لعروق، المرجع السابق، ص ص 13-15.

2 - شويتام، المجتمع...، ص 306.

3 - شالر، المصدر السابق، ص 123.

4 - محمد دراج، "الحج عن بايليك تيطري في العهد العثماني"، جامعة بوزريعة، في: المجلة المغاربية للمخطوطات، أعمال الملتقى الأول حول تاريخ

تابلاط وما جاورها، الجزائر، 2010م، ص 72.

5 - شلوصر، المصدر السابق، ص 101.

6 - نفسه، ص 29.

7 - فلة موساوي قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ

الحديث، (مرقونة)، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989-1990م، ص ص 34، 35.

8 - المدني، حرب...، ص 85.

أما فيما يخص أسماء بعض قراهم فنذكر مثلاً قرى إقليم الزّاب إذ يحدّده حسن الوزان الفاسي بأنه يضمّ عدداً من القرى وهي بسكرة، البرج، طولقة الدوسن¹. هذا ويوجد عديد الواحات في هذه الصحراء الكبيرة كواحة سيوه²، وغيرها كثير.

والجدير بالذكر أنّه وإضافة إلى القبائل العربيّة، والقبائل، كانت هناك قبائل تواجدت بالمنطقة. أمثال قبائل التّوارق - الطّوارق - التي كان بينهم عدد من القبائل الوثنية التي احتفظت بمعتقداتها حتى هذه الفترة التي ندرسها، إضافة إلى قبائل بني ميزاب فهم قبائل تعيش في صحراء جنوب الايالة والتي عرفت أراضيهم بقلّة الماء³، هذا ولا ننفي وجود قبائل أخرى أمازيغيّة.

4- سكان الحدود⁴ :

معلوم أنّ الجزائر لها حدود جغرافيّة معلومة، غير أنّنا يجب الإشارة إلى أنّ الحد الطّبيعي الوحيد للقطر الجزائريّ هو الحدّ الشّماليّ المتكون من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو يمتد من القالة شرقاً، إلى جامع الغزوات غرباً، أما الحدّ الشّرقيّ الذي يفصل بين قطري الجزائر وتونس فهو خطّ وضعيّ سياسيّ، لا يعتمد على أي فاصل طبيعيّ، ولقد رسم العثمانيّون هذا الحدّ الفاصل إدارياً بين إيالة الجزائر وإيالة تونس، وذلك منذ نحو الأربعمئة سنة، ثمّ خطّ ذلك الحدّ بدقة سنة 1888م، بحيث يتّديء عند مرسى القالة شمالاً، وينتهي عند شطّ الغرسة جنوباً، ثمّ يستمرّ بصفة نظرية إلى مقربة من مدينة غدامس، عند بير الرومان -بلييا-⁵.

أما عن الحدّ الغربيّ الذي يفصل بين قطري الجزائر والمغرب الأقصى، فهو من وضع العثمانيّين والمغاربة، للفصل إدارياً بين إيالة الجزائر وسلطة الأشراف، وذلك منذ الأربعمئة سنة أيضاً، ثمّ خطّ ذلك الحدّ بصفة مدقّقة، في قسمه الشّماليّ سنة 1845م، وفي قسمه الأوسط سنة 1902م، وفي قسمه الجنوبيّ سنة 1910م، وفي قسمه الصّحراويّ سنة 1914م، أما الحدّ الجنوبيّ الذي يفصل بين صحراء الجزائر وبين إفريقيا الغربيّة الفرنسيّة،

¹ - الوزان الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، تر محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ج1، ج2، ط2، لبنان، 1983م، ص138.

² - شالر، المصدر السابق، ص123.

³ - نفسه، ص ص 110-112 و124.

⁴ - يعرف الحدّ لغةً بأنه الشّيء الذي يفصل بين أمرين أو شيئين، وهو الحاجز الظاهر البيّن الذي تدركه الأبصار، ويكون مانعاً من اختلاط الشّيء بالشّيء، ومن ذلك جاء مفهوم حدود الدّول والأقطار، فعندما تقول إنّ بين دولة وأخرى حدوداً فهذا يعني الحواجز والفواصل التي تفصل كلّ بلدٍ عن الآخر، وتحدّد بناءً عليها الأراضي والمساحات التي تتبع كلّ دولة، وتكون تلك الحدود حراماً يُمنع الاعتداء عليه من قبل كلّ طرف، أما عن تعريف ومعنى الحدود الطبيعيّة في معجم المعاني الجامع فهي حواجز جغرافيّة كالجبال والأنهار والصحاري التي تفصل بين المجتمعات والتي تضمن وحدة المجتمع وتماسكه.

⁵ - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، [كنا]، الجزائر، 1948م، ص7.

فقد حدّد سنة 1909م وهو خط يمتد من أقصى جنوب طرابلس الغرب، إلى جهة وادي " ري ودي اورو " تاركا بلاد " الهقار " موطن الطّوارق الأحرار للقطر الجزائري¹.

فمن خلال ما سبق وباختصار فالجزائر لها حدود شرقيّة مع تونس وليبيا والتي تعرف في الفترة الحديثة ب: طرابلس الغرب وحدود غربيّة مع المغرب الأقصى والصّحراء الغربيّة وموريتانيا، وحدود شماليّة وهو حد طبيعيّ وهو البحر الأبيض المتوسط، وحدود جنوبيّة وهي الصّحراء.

والجدير بالذّكر بعدما عرفنا حدود الجزائر أن نسمي أهم القبائل التي استقرّت في هذه الأراضي الحدوديّة واتّخذتها موطنًا لها، فنبدوها بقبائل حدود الجهة الشرقيّة أي مع حدود تونس أو القريبة من هذه الأخيرة كقبيلة زمالة بن مراد على الطّريق الرّابط بين قسنطينة وتونس، وقبيلة الحراكمة، وهنا يجدر أن نشير إلى أنّ هاتين القبيلتين هي من قبائل المعروفة والعريقة بهذه الجهة²، بالإضافة إلى قبيلة أولاد بودرهم عمامرة بالاوراس³، وكذا دايرة وادي زناتي في قرفة⁴، ويبدو أنّ هذه القبائل كانت من أهم القبائل التي كانت قريبة من الحدود الشرقيّة.

أما أبرز القبائل التي استقرّت في الحدود الغربيّة نجد قبائل الدّواير وقبائل الزّماله⁵، إضافة إلى قبيلة أولاد سيدي الشيخ⁶، وقبيلة اليعقوبية، وقبيلة بني سوس⁷، وحميان و قبيلة أولاد علي بن طلحة، وعمور، وقبائل الحشم⁸.

1 - نفسه.

2-ERNEST MERCIER, **Histoire de Constantine**, imprime avec le con cours de la société archéologique, j. Marle et f. Biron, imprimeurs-editeurs,51, Rue Damrémont,51, Constantine, 1903 , p276.

3 - شويتام، المجتمع...، ص238.

4- محمد الصالح العنزي، فريدة منيصة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة، مر، د: يحي بوعزيز، ط خاصة، عالم المعرفة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص25، 26.

5 - الزّماله: وجمعها زمول، وهي قبائل تتكون من الزنوج الفارين من أوطانهم، وقد عرفوا-عند سواد الناس-بالعبيد، فهم من العبيد الموالي لأهل البلاد، وقد كانوا يقدمون عدد كبير من الفرسان التي تدعم تحركات الجيش في الايالة، وبهذا فقد كان الزمول يشكلون أو يدرجون في الفترة العثمانية ضمن قبائل المخزن، ذات الامتيازات الواسعة، إذ كانت قبائل الزمول هذه، مثلا لا تدفع الضرائب في مقابل خدماتها الكثيرة، والجدير بالذكر أن هذا النوع من القبائل المخزنية، كانت القوة العسكرية الأشرس على الإطلاق، فمثلا قبائل الزماله التي كانت مستقرة بسهل مليلة كانت تستطيع توفير خمسمائة فارس، وكان كل خمسين فارس يرأسه شاوش. للمزيد انظر ابن ميمون، المصدر السابق، ص39. وانظر أيضا احمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص151. وكذلك

- E.VAYSSETTE, "Histoire de Constantine...", p271.

6- RINN, OP. CIT., P.18.

7 - للمزيد عن طريقة وفترات استقرار هذه القبائل بهذه المناطق انظر سعيدوني، "دور..."، ص ص61-63.

8- نفسه. وانظر أيضا احمد ابن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تح، وتق محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، ط1، مصر، 1969م، ص17.

هنا لا يفوتنا، الإشارة إلى أنّ بعض هذه القبائل سألقة الذكر كانت لها أسباب خاصّة لاستقرارها في أراضي الحدود، فقبائل الزّماله مثلا تكوّنت من أفراد مشردين من أوطانهم إلى الحدود الجزائرية، فسمح لهم بالموث هناك شريطة أن يساندوه عسكريًا، وهو يوقّر لهم الحماية، فكان بيابلك الغرب مثلا عدد من هذا النوع من القبائل ولعلّ خير مثال عنها هم قبائل الزّماله المتكوّنين من الزّنوج الفارين من أوطانهم¹، ولعلّ الجدير بالذكر أنّ هذه القبائل الحدودية قد حملت خصائص طبيعة المنطقة التي استقرّوا فيها سواء سهلية أم جبلية أم صحراوية.

¹ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص39.

الفصل الثالث:

علاقات السلطة بسكان المدن:

إنّ الإنسان بطبيعته لا يعيش في عزلة عن الناس، بل تقتضي ظروف الحياة الاتّصال بالآخرين والتّعاون معهم، وفي أثناء هذا الاتّصال بهم والتّعاون معهم، إمّا أن يترك الشّخص أثراً حسناً لدى بقية النّاس، وإمّا أن يترك أثراً سيئاً، فإذا ترك أثراً حسناً ساعده هذا على قضاء أعماله بسرعة وبأقل مجهود والعكس صحيح. وهكذا فتكثّف الأفراد والجماعات مع الواقع الاجتماعي أمر مهم وضروري.

كذلك الأمر، بالنّسبة لأية دولة، فهي لا تعيش بمعزل عن المجتمع المحيط بها، فهي تحتاج إليه وهو يحتاج إليها، ولا بدّ من وجود علاقات طيبة بينهما، وتعرف كلّ منها على أهمية الدّور الذي تقوم به في المجتمع، وبدون الصّلات الطّيبة بين الدّولة والمجتمع المحيط بها لا يمكن لهذه المنظمات أن تضمن لنفسها السّلام والاستقرار، وكلّما كبر حجم المنشآت بعدت المسافة بينها وبين جمهورها والمجتمع المحيط بها، وأصبحت الحاجة ملحة إلى معرفة آراء الآلاف أو ملايين الأفراد والجماعات لكي ترسم سياستها بما يلائمهم، ثم تقوم بشرحها لهم بغية كسب ثقتهم واحترامهم وتأييدهم. كما أنّ الدّول أو بالأحرى السّلطة تسعى إلى التّعرف على رغبات المجتمع وكسب ثقته وتأييده، لأنّه هو الذي سيقوم بتنفيذ السياسات التي ترسمها، وعليه يتوقف زوالها أو بقاؤها.

ولذلك فإنّ دراسة العلاقات بمعناها الواسع أو الضيّق سياسيّة كانت أم غيرها، بين الدّول أو داخل الدّولة الواحدة أي بين السّلطة والمجتمع، تقدّم لنا معلومات أو بالأحرى تعرّفنا بقوة كلّ جهة من جهات هذه العلاقات، كما تقدّم لنا معلومات عن مدى الازدهار أو الانحطاط الذي يتّصف به كلّ طرف، كما أنّها تعرّفنا بطبيعة الحكم، فهي دليل على صلاح أداة الحكم أو فسادها، وهي طريقة نتعرف بها على مدى وحدة الجبهة الدّاخلية أو انقسامها، وهنا تكمن أهمية دراسة العلاقات. وفي دراستنا هذه ارتبط ظهور البواكير الأولى لعلاقات السّلطة العثمانيّة منذ نشأتها بالجزائر بالمجتمع المدنيّ قبل المجتمع الريفيّ، ولذلك سوف نسلط الضّوء أولاً على علاقات هذه السّلطة بالمجتمع المدنيّ ثمّ بالمجتمع الريفيّ، وهذا حتى نفهم طبيعة العلاقة بين كلّ طرف، واعتقد أنّ هذه الطّريقة تمكّننا من الوصول إلى تحديد حقيقة الحكم العثمانيّ في الجزائر، هل كان ظالماً وجائراً أم كان متعاوناً ومنسجماً مع المجتمع.

وقبل ذلك يجب ذكر تركيز العثمانيّين في البداية على طرد الإسبان وتحرير البلاد، وجعلوا السّكان مدنيّين أو ريفيّين يلتفون حولهم ويقدمون لهم كلّ ما لديهم من مال ورجال¹، وكانت تربطهم بهم في البداية علاقات

¹ - التّ: المرجع السابق، ص 108.

الدين وعمل الجهاد، ولغرض الإبقاء على الأطر التقليدية بفعل اللامركزية وضمان نفوذ مركزي قوي وبناء نظام مالي، قام العثمانيون بإضفاء الشرعية اللازمة لممثلي الحكام عن طريق نواب سياسيين ومحليين، مثل أمناء الحرف وشيوخ القبائل، فسكان المدن مع تنوع أصولهم وأوضاعهم الاجتماعية اعترفوا بسلطة الدولة التي تحميهم¹، ومن هذا المنطلق سندرس في هذا الفصل العلاقات بين السلطة العثمانية وسكان المدن ثم في الفصل الذي يليه بسكان الأرياف.

والحقيقة أنّ موضوع علاقات السلطة العثمانية والمجتمع المدنيّ قد أثار انتباهي، عندما اهتمت بالتركيبية السكانية له في الفصل الأول، ومن المعلوم أنّ المدينة هي مركز لنشاطات معقدة وليست "عالما مغلقا"، لذلك فهي تربط العديد من العلاقات بين المجال الداخلي والخارجي، إذ توجد في المدينة عديد الفئات منها المتأصلة، ومنها التي تدفقت عبر الأزمنة، والتي تحكمت فيها جملة من الظروف.

وهذه الفئات تكوّنت لديها مع السلطة العثمانية جملة من العلاقات، سواء تلك الفئات الاجتماعية المقيمة في المدن المتأصلة منها كالحضر من علماء ومرابطين وأشرف وأندلسيين أو البرانية أو اليهود، أم الوصفان وحتى الجماعات المهنية والحرفية. علاوة على الفئات الوافدة والمولدة، كالأعلاج، والكراغلة والعناصر الدخيلة كالأوربيين، والأسرى والعبيد، وذلك من خلال إيضاح طبيعة العلاقات التي تجسّدت في الحقوق والواجبات، وكذا المعاملات. والآن سنحاول تبيان علاقة أبرز تلك الفئات مع السلطة العثمانية.

1- العلاقة بالحضر:

أ - العلاقة بالعلماء والمرابطين والطرق الصوفية:²

نتيجة لوجود عامل الدين المشترك بين العثمانيين والجزائريين، جعل هؤلاء العثمانيين يبحثون عن علماء مساندين لهم من بين الأفراد الذين يؤمنون مثلهم، ولا شك أنّ أولهم هم العلماء وبالتالي بدأت العلاقة بينهم تنمو وتترسخ، وتحديثنا الوثائق أنّ الباشوات والبايات كانوا يكونون احتراماً كبيراً للعلماء الذين، وأنّ بعضهم كانوا

¹ - سعد الله: تاريخ...، ص 150.

² - الصوفية: وممارستها يسمى الصوفي ذهب العلماء في أصل كلمة الصوفي إلى عدة آراء أو مذاهب فهناك من قال أنّها أخذت من الصفة تشبيها لهم بأهل الصفة من فقراء المهاجرين والأنصار الذين كانوا يقيمون في صفة بناها لهم الرسول عليه الصلاة والسلام في مؤخرة مسجده الشريف للذكر والعبادة لا يرحونها إلا إلى غزوة أو معركة أو جهاد في سبيل الله، وهذه الحياة التعبدية كانت القدوة الحسنة للصوفية من بعدهم. وهناك من قال أنّها أخذت من الصفاء أي صفاء قلب الصوفي وطهارة ظاهره وباطنه، وهناك من ذهب إلى أنّها اشتقت من الصوف لان القوم كانوا يفضلون لباسه لمناسبته لحياة الزهد التي كانوا عليها، والرأي الأخير يذهب إلى أن أصل الكلمة نسبة إلى صوفة تشبيها لهم بال صوفة وهم قوم من عرب الجاهلية كانوا يجاورون بمكة المكرمة ويسهرون على خدمة الكعبة ويتنسكون، ويرى احد الدارسين أن الرأي الأقرب إلى الحقيقة والصواب نسبة الكلمة إلى الصوف. للمزيد انظر صلاح مؤيد العقبي، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، لبنان، 2002م، ص 34، 35.

يقدمون الترضيات المغرّبة، ونضرب مثلاً الباشا "يوسف محمد بكداش" الذي كان يسترضي العلماء ويمنح لهم الهدايا والعطايا الكثيرة.¹

ولما كان هذا الأمر، وهو تكوين علاقات طيبة مع العلماء ليس وليد الفترة الوسطية أو المتأخرة للوجود العثماني بالجزائر بل هو وليد الفترة الأولى، أي منذ وضع أقدامهم بالمنطقة، فإننا نجد أنّ أول من تنبّه لنفوذ ومكانة العلماء هم الأخوان بربروس، إذ قرّبوا إليهما العلماء وجعلوا منهم مستشارين لهم. ولم يقطعوا أمراً ذا أهمية مما يتعلق بالسياسة العامة في الجزائر دون أن يرجعوا إليهم. فكان من نتيجة هذه السياسة أن اكتسبوا مودتهم حتى صاروا الخليف الأول لهما²، علاوة على أنّ خير الدّين بربروس عندما أراد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، استشار الفئات البارزة في المجتمع وعلى رأسها العلماء، فقد كان يتمّ استشارتهم في كلّ أمر مهم³، والأكيد أنّ هذا ما خلق تلك العلاقة الطيبة بين العلماء والحكام العثمانيين.

إضافة إلى أنّ الحكام أنفسهم كانوا يعملون بنصائح ويستشيرون العلماء حتى في الأمور الحربية، فالعالم الكبير أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد الرحمان بن إبراهيم الشهير بلقب القرومي، خاطب الدّاي محمد بكداش، وحثّه على أنّ الوقت حان لفتح وهران، وهذا الأخير استبشر خيراً بكلام العالم وعمل بنصيحته، ويمكن أن نورد بعض الأبيات التي كتبها هذا العالم بهذا الصّدّد قائلاً:

الله أعلم ما أقاسي من جوى	عمن بوهران من ذوي الأحلام
يا أمير جيش قد علينا تطاولت	أيام فتحك لم تحن بتمام
فانهض بعسكرك العرمم واستعن	بالله ينصركم على اللّثام ⁴ .

ويمكن أن نضيف، ما وصل إليه العلماء من مكانة وما اكتسبوه من ثقة لدى الحكام العثمانيين بالجزائر، ونضرب مثلاً الشّيخ ابن الفكون، فحينما تمّ دخول العثمانيين أرسل الحاكم بمدينة الجزائر لهذا الشّيخ كتاباً - رسالة - يثني عليه ويلتمس منه الخير، ويرفع مكانته حتى قال له "...ثم نلتمس منكم دعاء الخير في كلّ الخطب، وزمان كلّ ركب، وكن ببال من أولادك التّرك والسّلام. كتب بأمر الباشا بالجزائر."⁵، ونورد مثال آخر عن ابن

¹ - سعد الله، تاريخ...، ص ص 187 - 191.

² - دراج، الدخول...، ص 387.

³ - مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1623، ظهر و 31، وجه و 32.

⁴ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص ص 229، 230.

⁵ - العنزي، تاريخ...، ص ص 45، 46.

العنابي¹، فلم يكن قاضيا حنفيا فحسب، بل كان رسولا دبلوماسيا ناجحا، فهو الذي بعثه حاكم الجزائر في بداية القرن 19م إلى المغرب، وكانت سفريته ناجحة²، وهذا يؤكد مدى العلاقة الطيبة التي سعى إليها العثمانيون مع الشيخ والعلماء.

هذا ولا ننفي، أنه قد توترت العلاقات بين الطرفين في بعض المرات، ويعني أنّ العلماء قد سخطوا على العثمانيين وذلك نظرا لاصطدام مصالح الطرفين³، فالعلاقات التي تصطدم فيها المصالح لا تنجح في أغلب الأحيان، إن لم نقل لا تنجح أبدا وهذا ما حدث بين العلماء والعثمانيين.

أما بالنسبة للعلاقة بين المرابطين والسلطة العثمانية فقد كانت جيدة. إذ فرض العثمانيون على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، حتى صاروا يقدمون لهم أكبر الامتيازات وأثمنها، وأصبحت أماكن سكنهم وضرائحهم بعد الموت مقدسة، كما أضحي القانون لا يمسّ كل من يلجأ إليها⁴، وهذا يبيّن درجة حسن العلاقة بين المرابطين والسلطة.

هذا ونجد أنّ العثمانيين قد خلقوا علاقات جيدة مع المتصوفة والمرابطين وعلماء الزوايا⁵ وذلك بتقديم المغريات المادية مثل إيقاف أو تحبيس الممتلكات والأراضي عليهم، وعلى أعقابهم - خلفهم -، وكذا إعفائهم من الضرائب، إضافة إلى إصدار أوامر بضرورة احترامهم وتوقير أماكن عبادتهم كالزوايا وغيرها، ونذكر مثل ما قدمه الدّاي مصطفى الدّولتلي للشيخ سيدي عبد القادر بن سيدي محمد أمقران شيخ أو بالأحرى مرابط زاوية بني بو مسعود، حينما حبس على هذا الشيخ وعلى عاقبه⁶.

وفي الإطار نفسه، وحتى نكون على اطلاع أوسع، فإن علاقة العثمانيين بالطرق الصوفية، كانت معقدة في الكثير من المرات، وذلك نتيجة للمكانة التي كانت تحتلها الطرق الصوفية لدى الأهالي، فلقد حاول

¹ - ابن العنابي: اسمه الكامل هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري، وشهرته العنابي أو ابن العنابي، ولد ابن العنابي سنة 1189هـ/1775م، وكان على مذهب الحنفية، وقد كان عالما واسع المعرفة بعلوم الشريعة، وقد تولى الفتوى أربع مرات وتوفي بالاسكندرية بمصر سنة 1267هـ/1851م. للمزيد انظر أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي 1775-1850م، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص ص 11-14.

² - نفسه، ص 27.

³ - سعد الله، تاريخ...، ص ص 187-191.

⁴ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 72، 73.

⁵ - الزوايا: مفردا زاوية وهي مشتقة من الفعل "انزوى، ينزوي" بمعنى اتخذ ركنا، كما أنّها مأخوذة من فعل "زوى" و "أزوى" بمعنى ابتعد وانعزل، كما في كتب اللغة سميت كذلك لأن الذين فكروا في بنائها أول مرة هم من المتصوفة والمرابطين، اختاروا الانزواء بمكانها والابتعاد عن صحب العمران وضحيجه طلبا للهدوء والسكون اللذين يساعدان على التأمل والرياضة الروحية، ويناسبان جو الذكر والعبادة، وهي من الوظائف الإسلامية التي من أجلها وجدت للمزيد انظر مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص 301.

⁶ - L.CHARLES FÉRAUD, "Exploitation des forêts de la karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque", in **R.A**, N° 12, Alger, 1868, pp 384- 389.

العثمانيون استقطاب شيوخها وكسب تأييدهم، فعند دخولهم للجزائر وجدوا طريقتين: الشاذلية والقادرية، فعمل هؤلاء العثمانيون على عقد التحالفات مع "بن يوسف الملياني"، الذي هو من أبرز متصوفة الشاذلية والتي كانت ضدّ الزبانيّين، ولكن بنقص موارد البحر وفرض الضرائب تحوّلت العلاقة بين الطرفين إلى علاقة صراع، ممّا أدى إلى ظهور ثورات بقيادة شيوخ هذه الطّرق. ولقد تحوّلت الإدارة المركزيّة من اتّساع نفوذ القادرية ومن ازدياد نشاط أنصارها وكثرة مورديها، فلم تلجأ إلى المواجهة العلنيّة بل عمدت إلى بثّ الفوضى وإحداث الفتن فيها، وقد عقدت اتّفاقيات ضدّ القبائل والحكومات الصّغيرة التي كانت ضدّ هذه الطّرق¹. وبهذا يمكن أن نقول أنّ علاقات السّلطة بالطّرق الصّوفيّة في البداية كانت جيّدة، ثمّ تحوّلت إلى سيّئة في نهاية الوجود العثمانيّ بالجزائر.

ولعلّ الجدير بالإشارة أنّ العثمانيّين كانوا يخافون من العلماء وشيوخ الزّوايا والمتصوّفة وذلك راجع لكثرة أتباعهم². وخلاصة القول فإنّ العلاقة بين العثمانيّين وعلماء الدّين والمرابطين والمتصوّفة غلب عليها الودّ، إمّا لتطابق الدّين بين الجبهتين وإمّا لمصلحة متبادلة، وفي الأخير يمكن أن نقول أنّ العلاقة ما بين الحكام العثمانيّين في الجزائر من جهة، والعلماء وفئة المثقّقين من جهة أخرى، قد تميّزت بالتّواصل والودّ عموماً ونادراً ما سادها الفتنور.

غير أنّنا لا ننفي أنّ الفترة الأخيرة للوجود العثمانيّ التي شهدت تردي الأوضاع خاصّة منها الماليّة، لم تستقر العلاقات مع الطّرق الصّوفيّة لوقوف هذا الصّنف مع السّكان المتذمّرين من سياسة العثمانيّين، حتى أنّهم وقفوا معهم في ثوراتهم وتمرداتهم، هذا إن لم نقل تزعموا هذه الثّورات. ولهذا السّبب حدث سوء في العلاقة مع الحكام العثمانيّين، وصلت لدرجة التّصفيات بالقتل لزعماء الطّرق الصّوفيّة في بعض الأحيان³.

فمحمل القول، إنّ علاقة السّلطة بالعلماء والمثقفين والمرابطين، والطّرق الصّوفيّة تميّزت بالحسنة على العموم، خاصّة في بداية الوجود العثمانيّ، وكان السّبب الرّئيسيّ في تعزيز هذه العلاقة هو الخطر الخارجيّ المسيحيّ، أمّا في أواخر الحكم العثمانيّ الذي تميّز بتّردّي الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة وحتى السياسيّة، فقد توترت وساءت هذه العلاقة، ورغم ذلك دائماً ما سعى الحكام للمحافظة على علاقاتهم الطّيبة مع العلماء إلى آخر وجودهم بالجزائر ليقينهم بمدى أهمية ذلك.

ب- العلاقة بجماعة الأشراف:

تحتل مسألة الشّرف والشّرفاء، أهمية بالغة في نظر السّلطة والرّعية معاً، فالشّرف رهان سياسيّ واجتماعيّ لأنّ الأشراف كانوا يحتلون مرتبة اجتماعية مميزة نظراً لما يحظون به من مزايا اجتماعيّة وسياسيّة، فأملاكهم لا

1 - التّ، المرجع السابق، ص 107-109.

2 - الزهار، المصدر السابق، ص 159.

3 - المزاري، المصدر السابق، ص 349-351.

تعرض للمصادرة وهم مُعفوون من أداء الضرائب غير الشرعية، لا ينالهم ظلم واضطهاد من قبل السلطة وعمالها. بالعكس يتقرب إليهم البايات والقياد، يقدمون لهم الهدايا في المناسبات الدينية¹، وهذا يبين أنّ العلاقة بين الأشراف والسلطة كانت جيدة.

فمن هذا المنطلق يمكن القول أنّ العلاقة بين الأشراف والسلطة كانت جيدة لدرجة أنّ السلطة العثمانية جعلت في كلّ مدينة حاكما ثابتا يختار من بين الأسر الشريفية التي تنتمي إلى أحد المرابطين، ويسمى هذا الشخص نقيب الأشراف، وواجبه كلّما حدث أمر هام أن يجمع في بيته شيخ البلدة، وسائر الأمناء التابعين له للبحث عن التدابير التي يجب اتخاذها². والجدير بالذكر أنّ حسن العلاقة بين السلطة وفتة الأشراف خلقت لهؤلاء الأشراف مكانة كبيرة ما دفعهم إلى احترام الحكام وتقديرهم.

وما يؤكد هذا الطرح أكثر، أنّ هؤلاء الأشراف ومن شدة علاقتهم الطيبة، ومكانتهم العالية لدى الحكام، فقد كان نقيبهم أي كما يسمى نقيب الأشراف يبايع الحكام العثمانيين بعدما يتم تعيينهم³، أي أنّ العثمانيين بهذا الإجراء، كانوا يصفون الشرعية الروحية لسلطة حكمهم بالجزائر.

ج- العلاقة بالأندلسيين:

إنّ مساعدة العثمانيين للأندلسيين ونقلهم إلى البلاد المغاربية كونت بين هاتين الفئتين في الجزائر علاقات حسنة. وذلك منذ بداية مشكل الأندلس، خاصة منذ احتلال الاسبان والبرتغال لشمال إفريقيا بغرض قطع طريق عودة المسلمين للأندلس، فقد أدى هذا الأمر إلى استقطاب عدد كبير من البحارة العثمانيين⁴، بهدف مساندة إخوانهم الأندلسيين، فاتّحد هذان الطرفان حيث أنّ الأندلسيين كانوا يزوّدون البحارة العثمانيين بمعلومات دقيقة عن الشواطئ الاسبانية ومواطن الضعف فيها بغية ضرب المسيحيين ونقل ما تبقى من الأندلسيين المضطهدين إلى شمال إفريقيا⁵.

1 - أبو راس الناصر محمد بن أحمد ، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار ، تق وتحم محمد غالم ، منشورات CRSC ، ج1 ، وهران ، الجزائر ، 2005 ، ص22.

2 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص87.

3 - الزهار، المصدر السابق، ص23.

4 - فمن بين هؤلاء العثمانيين خير الدين بربروس وبجارتته سنان رئيس فمثلا هذا الأخير خرج في احد المرات بموافقة وليس بمعية خير الدين بربروس في تسع قطع بحرية للغزو، فاستولى على اثنتي عشرة سفينة مسيحية، وتوغل في مضيق جبل طارق حتى أغار على السواحل الجنوبية لاسبانيا وقام بإنقاذ ثمانمائة أندلسي من مظالم الاسبان. حملهم جميعا في سفنه وقدم بهم إلى الجزائر. فأمر خير الدين بربروس لهم بكل ما يحتاجون إليه من مؤونة ولوازم تيسر لهم سبيل الاستقرار بالجزائر، وهذا كله عندما كان هذا الأخير بمدينة جيحبل. للمزيد انظر بربوس، المصدر السابق، ص125.

5 - دراج، الدخول... ، ص63.

ومن جانب آخر، فقد كان العثمانيون يعملون على توفير كل ما يلزم الأندلسيين حينما يتم نقلهم إلى الجزائر، فخير الدين بربوس مثلا قد انشغل بإسكان ألفين ومائتين وخمسة وثمانين مهاجرا أندلسيا في نواحي مستغانم كان قد حملهم في سفنه من اسبانيا، فوهب لهم أراض يقومون باستصلاحها والعمل فيها¹. فيبدو أنّ هذا ما جعل الأندلسيين أوفياء ومؤيدين للعثمانيين طوال وجودهم أو لأنهم شعروا بالوحدة، وإنّ أحسن مساند لهم هم العثمانيون الحكام. فيبدو أنّ العلاقة بين العثمانيين والأندلسيين قد اتخذت جانبا إيجابيا من هذه الفترة.

فتلك الأوضاع، جعلت الأندلسيين يربطون مصيرهم بمصير العثمانيين، وكان هدفهم البحث عن قوة تحميهم من الأخطار والتقلبات الداخلية والخارجية²، دون أن ننسى امتلاك الأندلسيين لثروات كبيرة³، فهذه النقطة الأخيرة خلقت توازنا في مصالح أو علاقة الفتتين، فالأندلسيون كان سعيهم وراء الحماية، والعثمانيون كان سعيهم وراء السند المالي، ويبدو أنّ هذا ما وطّد علاقة العثمانيين بالأندلسيين.

وفي السياق نفسه، فالنقطة الأخرى التي زادت في تعزيز العلاقة بين العثمانيين والأندلسيين هو تكوين علاقات المصاهرة بين الفتتين، فالعنصر الأندلسي عُرف كعنصر مهم لم يخف عن رجال السلطة والحكم وباقي السكان، فقد كان لهم تأثير اجتماعي كبير. ولهذا الغرض تمت عمليات مصاهرة أهل الأندلس مع الحكام وكبار رجال السلطة⁴، فمثلا خير الدين بربوس تزوج من مورسكية أنجبت له حسن باشا⁵.

وسبب ذلك أنّ الحكام كانوا يسعون إلى كسب مودة الأندلسيين بالمعاملات الاقتصادية، هذه الوضعية الميسورة والتميّزة كانت تساعد الأندلسيين على الحفاظ على مكانة خاصة في المجتمع الجزائري. هذا ما جعلهم محل أطماع الفئات الاجتماعية الأخرى. مما سمح لهم بمصاهرة العناصر العثمانية وبعض موظفي الديوان الكبار، إذ تزوج العديد من البشوات والرياس، والضباط العثمانيين من الأندلسيات⁶. فيبدو أنّ هذا ما أكسب هذه الفئة مكانة عالية في السلم الاجتماعي لارتباطها بالعنصر العثماني الحاكم، فهذه الأخيرة كانت مصدر السلطة والعنصر الأندلسي كان مصدر المال، وهذا هو نوع العلاقة التكاملية بين الفتتين في الفترة المدروسة.

1 - بربوس، المصدر السابق، 105.

2 - شويتام، المجتمع...، ص148.

3 - مروش، دراسات...، ج01، ص287.

4 - نفسه.

5- HAËDO, *Histoire des rois...*, p.73.

6 - مهدية طيبي، "نموذج من العائلة الأندلسية في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية القرنين (17-18م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية ووثائق الأرشيف الوطني الجزائري"، في: م. د. ت. عدد 14، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2012م، ص181، 182.

2- العلاقة بالبرانية:

نرح إلى المدن الجزائرية عدد كبير من البرانية كل منهم لأسباب معينة. فهي عناصر غير قازة قصدت المدن من مناطق مختلفة للعمل فيها مؤقتا. وكانت هذه المجموعات السكانية تنقسم وفق الأصول الجهوية لأفرادها إلى عدة جماعات مهيكلية، فقد كان على رأس كل جماعة منها أمين، هو المسؤول عن شؤونها فيما يختص بأمر الشرطة والفصل في الخلافات، ويلعب دور الوسيط بينها وبين ممثلي السلطة¹.

وقد اختصت كل جماعة من جماعة البرانية في المدينة بالقيام بأعمال معينة²، وليس بخاف أن هؤلاء البرانية قد وفدوا إما من المدن القريبة أو المدن البعيدة، وتشير الوثائق إلى الانتماء³، وإلى النسبة، وإلى الجهة بطريقة دقيقة للغاية، إذ نجد مثلا القبائلي والعباسي والجيجلي والبسكري، والاغواطي... وغيره⁴، وفيما يلي نذكر طبيعة العلاقة التي ربطت أبرز تلك الجماعات بأفراد السلطة العثمانية.

أ- العلاقة بالجواجلة:

تعتبر مدينة جيجل النواة الأولى لبداية الفترة العثمانية بالجزائر، وسكان هذه المدينة كونوا علاقات مع العثمانيين منذ ذلك الوقت، فقد اتحدت هاتان الفئتان ضد الجنويين لتحرير هذه المدينة، وهي أول مدينة تم تحريرها بقيادة عثمانية - الأخوين بربوس وعروج وخير الدين-. ومن ثم قام الجيجليون باحتضان ومساندة الأخوين في حربهما على الإسبان وعلى إيجاد الأندلسيين، إضافة إلى أنهم قد عاهدوا عروج بربوس على العون والمساندة، وعلى القتال إلى جانبه وبايعوه أميرا عليهم، ففرح بهذا التشريف واستقر بينهم⁵، والواضح أن تعزيز الصداقة واتحاد الجواجلة مع العثمانيين كان السبب الرئيسي لتطور مستقبل العلاقات بين الطرفين إلى الأحسن.

وعلى هذا الأساس، كان للجواجلة طوال فترة الوجود العثماني بالجزائر امتيازات فريدة مقارنة بفئات المجتمع الأخرى. ففي مدينة الجزائر مثلا ذهبت بعض الروايات إلى أن استقرار أقدم العناصر الجيجلية بمدينة الجزائر يعود إلى عام 1516م. ويتعلق الأمر بالذين رافقوا الإخوة بربوس عقب استنجد أهل مدينة الجزائر بهم، ومن هذا

¹ - محرز، المرجع السابق، ص152.

² - شوفاليه، المرجع السابق، ص17.

³ - ورد في الكثير من وثائق الأرشيف الوطني أسماء لأشخاص يتبعها انتماءهم، فقد ورد مثلا في وثيقة اسم "حسن ابن البجويات"، للمزيد انظر س.

م.ش، علبه 04/26، الوثيقة 04، .و.ج.

⁴ - غطاس، الحرف...، ص28.

⁵ - خنوف، المرجع السابق، ص ص60، 61.

الوقت أضحي هؤلاء يحظون بحظوة خاصة وامتيازات كثيرة، ويرجع بعضهم ذلك كما أسلفنا إلى احتضان سكان مدينة جيجل للإخوة عروج وخير الدين بعد أول اتصال تمّ بينهما عام 1512م¹.

وما يؤكد هذا الطرح هو ذلك الدور المميز الذي لعبته هذه الجماعة داخل تنظيمات النشاط الحرفي، فتعرّف مثلا من خلال ما ورد في مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" على وضعية هذه الجماعة التي كان لها حسب المخطوط دور أساسي في التجارة بمدينة الجزائر². فقد كانت هذه الجماعة من البرانية، (الدخلاء) بمدينة الجزائر متميزة بتماسكها ومكانتها لدى حكام الجزائر، وذلك لما كان سكان مدينة جيجل سابقين في مناصرة خير الدين بربروس عندما نزل بينهم أو أثناء لجوئه إليهم عندما استولى ابن القاضي على مدينة الجزائر (1523-1527م). لذلك فالظاهرة التي ميّزت هذه الفئة كثيرا هو مكانة أمينها أو كما يسمى أمين الجيجليين وسط أمناء الجماعات الحرفية الأخرى³. والجدير بالذكر أنّ هذه الجماعة كانت دائما حريصة كل الحرص على الحفاظ على هذه الامتيازات، وكذا نفوذها الاقتصادي⁴، وحتى السياسي والاجتماعي⁵.

فمن خلال كلّ ما سبق يتّضح جليا مدى حسن العلاقة التي ربطت العثمانيين والجواجلة منذ التواجد العثماني بالمنطقة، ففئة الجواجلة ساندت العثمانيين منذ البداية وفي الكثير من المواقف، أمّا العثمانيون فقد قدّموا للجواجلة امتيازات فريدة مقارنة بفئات البرانية الأخرى، وهذا ما وطّد العلاقة بين الفئتين طوال الوجود العثماني بالجزائر.

ب- العلاقة بيني ميزاب:

لقد صنّفت هذه الفئة أو الجماعة ضمن البرانية لاستمرار ارتباطهم بمنطقتهم وذلك رغم وجود أعضائها الدائم في المدينة، وقد كان لهم أمين يختارونه من بين أعيان أكبر مدّهم - غرداية - يقوم بشؤونهم ويحكمهم، وقد تميّزت هذه الجماعة بدقّة تنظيمها الداخلي عن غيرها من الأقليات، فقد كان لها مجلس قضائي يدعى "الحلقة" يساعد أمين الجماعة في الإدارة الداخلية، ورغم أنّ ارتباطهم الأساسي اجتماعي وعقائدي، فقد صنّف أعضاء هذه الجماعة ضمن الجماعات الحرفية وذلك لدورهم التجاري، وكذا لانفرادهم ببعض الحرف⁶.

1 - غطاس، الحرف...، ص29.

2 - عبد الله بن محمد الشويهد، قانون اسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/1695-1705م، تح، وتق، وتغ، ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2006م، ص22.

3 - نفسه، ص67.

4 - غطاس، الحرف...، ص163.

5 - DE PARADIS, OP.CIT., P.14.

6 - مصطفى احمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام " نموذج الجزائر في العهد العثماني"، دار البشائر، الجزائر، 1999م، ص171.

هذا وقد كان لهذه الفئة في الفترة العثمانية وزنها المالي والتجاري، ودورها الفعال في النشاط الاقتصادي في المدينة، فقد كان أفراد الجماعة الميزابية في مدينة الجزائر مثلا يتمتعون بحق التقاضي وفق المذهب السائد بينهم، والاحتكام إلى قاضيه في غرداية، كما كان للجماعة الميزابية مساجدها الخاصة في المدينة¹.

أما فيما يخصّ نوع العلاقة التي ربطت هذه الفئة بالسلطة، فنلاحظ أنّ هذه الجماعة استطاعت أن تتنوع الاحترام والتقدير من الحكام، وذلك لمساهمتها الفعّالة في الدفاع عن مدينة الجزائر والتصدي للأخطار التي كانت تستهدفها من الخارج والداخل، فالمصادر تنوّه بإسهام هذه الجماعة في التصدي لحملة شارل كان على مدينة الجزائر سنة 1541م بنجاح، وفي مشاركتها في التصدي لحملة إسبانية أخرى على المدينة نفسها سنة 1775م، إضافة إلى وقوفها إلى جانب السلطة ضدّ ما يزعزع الاستقرار في المدينة من ثورات الكراغلة، وغيرهم، كما أنّها قد قدّمت خدمات أخرى للحكام كمنحهم القروض في مرات عديدة، وذلك عندما يكونون في وضع صعب².

وهذا ما جعل العلاقة بين هذه الفئة وبين الحكام تستحکم وتقوى، ويتضح ذلك جليا في تلك الامتيازات التي قدمها الحكام لهذه الفئة، ونذكر بعض الأمثلة عن هذه الامتيازات: كاحترام حكام الايالة العثمانيين لجماعة بني ميزاب وتقديرهم لها وتمكينها من التمتع بتسيير أمورها وفقا للعرف والتنظيم والمذهب المتبع عندها، إضافة إلى تمكين الميزابين من الحصول على امتياز صنع الخبز للجنود في مدينة الجزائر³. والجدير بالاشارة أن فئة الميزابين كانت دائما لها المزيد من الامتيازات مقارنة بالمغاربة أو الفئات الأخرى⁴، ولهذا كانت دائما حريصة كل الحرص على الحفاظ على هذه الامتيازات، وكذا نفوذها الاقتصادي⁵.

فمن خلال ما سبق، يتبيّن لنا أنّ جماعة بني ميزاب كانت جماعة هامة في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية، وكان لتلك الجماعة علاقات طيبة مع السلطات الحاكمة، ومع الجماعات التي كانت تشكّل مجتمع مدينة الجزائر، بفضل نزاهة أفراد الجماعة وتفانيهم وإتقانهم لعملهم، وهي الصفات المؤهلة لما حقّقوه من نجاح وتوفيق⁶.

1 - عمار بن خروف، "جماعة بني ميزاب في مدينة الجزائر في العهد العثماني: 1520-1830م تنظيمها- نشاطها- علاقاتها"، في: الواحات للبحوث والدراسات، العدد 01، مجلة أكاديمية دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي غرداية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر ديسمبر 2006، ص 42.

2 - نفسه، ص 45.

3 - نفسه.

4 - DE PARADIS, OP. CIT., P.14.

5 - غطاس، الحرف...، ص 163.

6 - بن خروف، المرجع السابق، ص 45-47.

ج- العلاقة بالقبائل:

لقد كانت فئة القبائل من الجماعات التي كانت لها مهام اقتصادية، كما كانت لها وضعية اجتماعية خاصة. وهذه النقطة الأخيرة يمكن اعتبارها جماعة مؤقتة ذات صبغة عرقية أكثر منها مهنية تتحكم فيها الظروف والأحوال الاقتصادية التي كانت ترغب الكثير من أفرادها على العودة إلى مواطنهم الأولى¹. وفي السياق نفسه لا نغيب الأدوار والمهام العسكرية لهذه الفئة، فقد استعان العثمانيون بقوة القبائل وبالأخص عناصر الزاوة لتدعيم الجيش النظامي، فاعتمدوا ودعموا بهم حامياتهم العسكرية عبر كل الأقاليم كما هو الحال في تلمسان ومستغانم وبسكرة وقسنطينة، وأماكن أخرى².

أما فيما يخص جذور العلاقة بين العثمانيين والقبائل فتعود إلى تاريخ محاولة عروج تحرير بجاية في عام 1512م، إذ تجنّد سكان القبائل لمساعدته في عملية التحرير³، إلا أنّ هذه العلاقة توترت عند تولية ابن القاضي الابن سلطة الإدارة، فاستمرت القطيعة بين الطرفين⁴.

ثم عاد الارتباط وحسن العلاقة بين العثمانيين والقبائل خاصة منهم الزاوة كفتة مع عهد حسن بن خير الدين بربوس⁵، وذلك عندما تزوج بابنة سلطان كوكو ابن القاضي شيخ قبيلة الزاوة، فمنذ ذلك الوقت حقق العثمانيون صداقة دائمة مع القبائل، وزادت متانة هذه العلاقة وزال العداء القديم، ومن هنا بدأت القبائل تتحالف مع العثمانيين⁶.

¹ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص102.

² - HAËDO, " Topographie et histor ... , p.493.

³ - بربوس، مذكرات ...، ص ص70، 72. وانظر أيضا محمد بن عميرة، لطيفة بشاري بن عميرة، تاريخ بجاية في ظل مختلف الانظمة

السياسية من عهد القرطاجيين الى عهد الاتراك العثمانيين، دار الفاروق، ط01، الجزائر، 2015م، ص327.

⁴ - بربوس، مذكرات...، ص 109.

⁵ - حسن بن خير الدين بربوس: المعروف بحسن باشا، أبوه هو خير الدين الغازي وأمه محلية من مدينة الجزائر وهي ذات أصول موريسكية، وقد كان حسن باشا هو ثالث بيلرباي على إيالة الجزائر بعد أبيه وحسن أغا، وأول كرجلي يتولى هذا المنصب، حكم الجزائر على ثلاث فترات متقطعة تتخللها قرارات التنحية، أو العزل، أو التحويل(1544-1551 ثم 1557-1561 ثم 1562-1567م)، وقد كانت له عدة إنجازات كتنظيم الإيالة إداريا، وتشبيده لعدة مرافق عمومية مثل المستشفى الذي اعتبره هايدو أول مستشفى بمدينة الجزائر، وكذا تشبيده لعدة حمامات فخمة مشاهمة للتي بناها أبوه في اسطنبول، وأيضا بنائه لبرج سمي باسمه، هذا وقد اكتسب حسن باشا من نسبه مكانة خاصة في المجتمع المحلي، غير أن هذه المكانة كانت وراء اتهامه بمحاولة الاستقلال بالجزائر عن الدولة العثمانية، لذلك ابعد عن الحكم نحائيا سنة 1567م، وبقيت هذه النقطة الأخيرة تثير العديد من التساؤلات. للمزيد انظر: فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005م، ص ص46-48. وانظر أيضا:

- HAËDO , **Histoire des rois**...., pp. 73-80 et 310.

⁶ - التر، المرجع السابق، ص 207، 208.

فحسن باشا مثلاً، كان شديد الميل إليهم، معترفاً بصدق إيمانهم وشدّة شكيמתهم¹. ففي عهده عهد إليهم أمر المحافظة على أمن المدينة أثناء غيابه بحجة أنّه سيذهب إلى غزوة طويلة المدى. وفي الحقيقة فقد اتخذ هذا الإجراء تحسباً من قيام الانكشارية بثورة ضده². فبهذا يتّضح جلياً أنّ حسن باشا كان يثق بهم، ويبدو أنّ هذا زاد في تعزيز العلاقة بين الفئتين العثمانيّة والقبائليّة.

وبالرغم من أنّ بعض المؤرخين يرون أنّ سكان منطقة القبائل يعتبرون أشدّ المعارضين للحكم العثماني³، إلا أنّ المصادر تؤكد أنّ علاقة هاتين الفئتين كانت حسنة في الكثير من المرات، ففرقة الزواوة عملت على إخضاع وبسط الأمن في المدن بمراقبة سكان هذه المدن وحراستها. فقد ورد في قانون الأسواق أنّه على عهد الداي شعبان خوجة وضع قانوناً خاصّاً بتنظيم الحراسة الليليّة بمدينة الجزائر سنة 1104هـ/1692م، فكان ذلك بتعيين وتحديد عدد الرّجال القائمين بها وهم ستون رجلاً فكان من ضمنهم عشرة رجال من الزواوة، واستمرّ هذا النّظام من بعده على عهد الداي بابا أحمد⁴.

وبه فقد ربطت فرقة الزواوة بالعثمانيّين علاقات جيّدة، فهي التي دعمت وساندت حكم العثمانيّين بدار السّلطان ومدينة الجزائر تحت أوامر قائد يدعى القلباشي. والجدير بالذكر أنّه كان لهذه الفرقة عدّة مواقف مساندة بهذه المدينة، فكثيراً ما كان يلجأ الحكام العثمانيّون إلى دعم هذه الفرقة، ونضرب مثلاً الباشا علي خوجة الذي استعان بهذه الفرقة العسكريّة لضرب ثورة الانكشارية سنة 1817م، فجنّد من الزواوة جيشاً أهليّاً ضمّ إليهم الكراغلة، وهذا يبيّن اعتماد وتحالف العثمانيّين مع هذا العنصر في المدن والأرياف⁵، وخلق علاقة تحالف حسنة مع القبائل.

فعلى ضوء ما سبق، يتبيّن أنّ القبائل ورغم كونهم في البداية، وفي الكثير من المرات رافضين السّلطة العثمانيّة، وتربطهم علاقات سيئة وحرب مع العثمانيين، إلا أنّهم قد كوّنوا معهم مع مرور الوقت علاقات طيبة، إن لم نقل متينة إمّا عن طريق المصاهرة أو تبادل المصالح، ومنه فإنّه يمكن أن نحدّد نوع هذه العلاقة بأنّها كانت حسنة، تجمعهم الصّدقة والمصلحة وكذا رباط المصاهرات.

1 - المدني، حرب ...، ص 355.

2 - التري، المرجع السابق، ص 211، 212.

3 - حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 1429هـ/2008م، ص13.

4 - الشويحت عبد الله محمد بن يوسف، قانون الأسواق، مخطوط رقم 1778، قسم المخطوطات، م.و.ج، ص ص 72، 73.

5 - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، م.و.ن.ت، ط3، الجزائر، ص ص 49-50، و55.

د- العلاقة ببعض فئات البرانية الأخرى:

لقد كان أغلب أفراد جماعة البرانية يشتغلون في مهن متواضعة، ففي مدينة الجزائر كانت تختص كل جماعة بمهنة متواضعة تشتهر بها، فالأغواطيون اشتهروا بالتنظيف، والبساكرة بحمل الأثقال والحراسة، والقبائل بأعمال البناء، والزّوج بخدمة المنازل... وغيره كثير¹.

ولذلك ربطت السلطة مع هذه الفئات سواء كانت جماعات ذات طابع أم صبغة عرقية أم ذات صبغة مهنية أي ما يسمى بالجماعات الحرفية-أصحاب المهن والحرف-، علاقة دقيقة ومنظمة. فقد جعلت شيخ البلد المسؤول عن السّهر على الخدمات العمومية وما يتّصل بها، كما كان يقوم بالفصل في قضايا الحرفيين من نزاعات وغيرها، والجدير بالذكر أنّ مدينة الجزائر مثلا كان يسيّرها شيخان، وتستدعي ظاهرة الشّيوخ هذه كل الاهتمام، لأنّ الألف لا لانتباه أنّ مدينة الجزائر عرفت دون غيرها من المدن العربية ازدواجية التسيير على مستوى هذه البنية الحضريّة، وقد ساد هذا التنظيم إلى غاية 1830م².

وهذان الشّيوخ انشغلا سويا، فقد أسهما معا في الفصل في النزاعات والخلافات التي كانت تنشب بين الجماعات الحرفية بين الفينة والأخرى، كما قاما معا بحماية الصّرائب المستحقة على الحرف، ويعتقد أنّ مؤسسة مشيخة البلد ميّزها تسيير ثنائي-جماعي مع صلاحيات محدّدة لكلّ منهما، ولعلّ أحدهما له صلاحيات اقتصادية وثانيهما له صلاحيات إدارية- اجتماعية ممثلة في السّهر على الخدمات العمومية وما يتّصل بها، المهم أنّهما أشرفا على جميع الهيئات والتنظيمات الصناعيّة مثل الجزائرين(القصابين)، وأصحاب الحمامات والمشرفين على المطاحن، وقد امتدت صلاحياتهما إلى المجال الاقتصادي أيضا، إذ كانا يراقبان الحرف والصناعات وحماية الصّرائب المستحقة على أصحاب الجماعات الحرفية مرّة كل شهرين، كما كانا يفصلان في قضايا الحرفيين من نزاعات وغيرها³.

وقد حفظت لنا المصادر إشارات إلى مهمة هذين الشّيوخين فورد في المرآة ما نصّه "... ولكلّ حرفة أمين أو مفتش، ويسمى رئيس كلّ هؤلاء الأمناء شيخ البلد أو والي المدينة. زيادة على ذلك يوجد في كلّ مدينة حاكم ثان يختار من بين الأسر الشريفة التي تنتمي إلى أحد المرابطين، ويسمى هذا الشخص نقيب الأشراف، وواجبه كلّما حدث أمر هام أن يجمع في بيته شيخ البلدة، وسائر الأمناء التابعين له للبحث عن التدابير التي يجب اتّخاذها". ونظرا لتعدد مهام شيخ البلد، وُجد موظف مساعد له عرف "بالشّاوش" يقوم مقام الكاتب العام، بل وينوبه أحيانا، ويقع اختياره من عالم الأسواق أو خارجه⁴.

¹ - سعيدوني، النظام...، ص45.

² - غطاس، الحرف...، ص63.

³ - نفسه.

⁴ - نفسه. وانظر أيضا ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص87.

فمن خلال هذا يتّضح أنّه وتبتلك الإجراءات الإدارية التي قامت بها السلطنة العثمانية قد تمّ تنظيم العلاقة مع فئات المجتمع وكذا الجماعات الحرفية بطريقة منظّمة ودقيقة تضمن عدم الصّدام وتحدّد حقوق وواجبات كلّ طرف. والأمر الملفت للانتباه أنّ السلطنة قد كانت تتعامل مع ممثل واحد أو اثنين، في الوقت الذي يتعامل هذان الآخرون مع ممثلين من داخل كلّ جماعة أو حرفة، وبهذا تكون العلاقة بين السلطنة وفئات المجتمع وكذا الجماعات الحرفية والمهنية في مجملها حسنة، إن صحّ التعبير لأنّ السلطنة لن تتعامل مع عديد الأفراد.

3- العلاقة بالاعلاج:

إنّ طبيعة العلاقة التي ربطت السلطنة العثمانية مع الأعلاج، تميّزت في القرن السادس عشر بالصّراع حول الغنائم البحرية، إلا أنّه تمّ التوصل في سنة 976هـ / 1568م إلى تسوية الخلاف القائم بين الفئتين، إذ سمح للانكشارية بالانضمام إلى البحرية والمشاركة في العمليّة البحريّة¹. غير أنّ تلك العلاقة قد تحسّنت بعد ذلك لدرجة أنّه يمكن أن نصفها بالجيّدة، نسبة لأسباب مقنعة نذكر منها على سبيل المثال، أنّ الاعلاج قد استطاعوا لعب أدوار سياسيّة هامة وتولي مناصب جدّ حساسة في السلطنة²، فالأكيد أنّ هذا لم يكن عبثا وإمّا كان بموافقة ورضا العثمانيين أنفسهم.

حتى أنّ هؤلاء العثمانيين قد سمحوا للاعلاج بتولي عدّة مناصب إدارية وعسكريّة سامية مثل الياشي³، فكانت لهم ميزة الوصول إلى هذه الرّتب وحتى المرتبة الأولى في الايالة كالحاكم أمثال حسن قورصو، وحسن فينيزيانو، وعلج علي⁴، هذا وإنّ الفترة الممتدة من سنة 1535م إلى 1586م قد شهدت تعاقب ستّة عشر حاكما، سبعة منهم كانوا أعلاجًا، بالإضافة إلى ارتقائهم إلى منصب القيادة حتى هيمنوا عليها. ففي سنة 1581م كان هناك ضمن ثلاثة وعشرين قائد عثمانية، وعلجي، وكرغلي، وجزائريّ اثنا عشر قائدا من الاعلاج⁵، فيتّضح من هذه الكثرة في عدد الأعلاج، الذين تولوا المناصب السامية في الايالة، أنّ هذه الفئة كانت لها امتيازات تضاهي امتيازات فئة العثمانيين، وهذا يؤكّد تلك العلاقة الممتازة بين الفئتين.

وقد سبق الإشارة إلى أنّ الاعلاج، أو المهتدين هم المسيحيّون الذين اعتنقوا الإسلام، وهي شريحة اجتماعية تشكّلت بالجزائر بعد استقرار العثمانيين بها وكان أغلبهم من الأوروبيين، الذين التحقوا بالجزائر كأسرى

1 - شويتام، المجتمع...، ص168.

2 - هلايلي، المرجع السابق، ص11.

3 - الياشي: هو اسم لرتبة من رتب ضباط العثمانيين، وقد كانت البايات تبعث آخر كل شهر قدرا معيناً من المال إلى باشا الجزائر، فيدفعه إلى أصحاب هذه الرتب فيسمى هذا القدر بمال "الياشي". أنظر ابن هطال، المصدر السابق، ص37.

4- DE PARADIS, OP.CIT., P.139.

وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص167.

5- HAËDO, Topographie... , pp 52, 53.

وانظر أيضا غطاس، الحرف...، ص27.

أو مغامرين¹. ولعلّ النقطة المثيرة للجدل أن علاقة هؤلاء الأفراد -الاعلاج- مثلما لاحظنا كانت جيّدة وسمح لهم بعد اعتناقهم للإسلام بالارتقاء في أعلى المناصب. في حين أنّ مصير الأسرى الجزائريين في أوروبا لم يكن الارتقاء في السّلم الاجتماعيّ والسياسيّ والعسكريّ، بل كان مصير أغلبهم العذاب والمعاناة، فقد أشارت جلّ الوثائق التي عُثِرَ عليها في مراكز الأرشيف الايطالية إلى العذاب الروحيّ، والجسديّ الذي عانى منه الأسرى الجزائريون في إيطاليا، ففي رسالة كتبها أحد الأسرى، قدّم فيها صورة واضحة عن مدى العذاب الذي يعاني منه الأسير الجزائريّ في إيطاليا، حتى لو تمسّح -أي اعتنق المسيحية-، وحتى النساء اللواتي أُجبرن على التّحول إلى الدّين المسيحيّ لم يسلمنّ من العذاب².

فمن خلال كلّ ما سبق، يتأكّد لنا أنّ العلاقات بين الاعلاج والعثمانيين كانت ممتازة جدا، لدرجة أن سمح العثمانيون للاعلاج الوصول إلى رتبة حاكم الايالة أي أنّهم قد جعلوا حكاما على العثمانيين أنفسهم، ويمكن تفسير هذا بأنّ العثمانيين كانوا يرون أنفسهم في الكفة نفسها مع الاعلاج فكلاهما عنصر دخيل أو وافد لا حليف له بأرض الجزائر، ولذلك لم يتخوفوا منهم على الحكم.

4- العلاقة بالکراغلة:

كانت العلاقة بين العثمانيين والکراغلة في البداية حسنة غير أنّ العثمانيين دائما كانوا يرون في أنفسهم العنصر الذي يحتل أعلى الهرم الاجتماعيّ، وأنّ كلّ الشرائح الأخرى لا ترقى إلى مرتبتهم بما فيهم الكراغلة. فهؤلاء الكراغلة تمكنوا من أن يكونوا دائما في المرتبة الثانية في هذا السّلم الاجتماعيّ³، ولعلّ هذا ما سيخلق نوعا من العلاقة السيئة بين الفئتين.

فبحلول القرن السادس عشر أصبحت علاقة الكراغلة بالعثمانيين تتوتر شيئا فشيئا، وذلك راجع لِمَا أصبح هؤلاء الكراغلة يشكّلون قوة تنافس العثمانيين بسبب تزايد عددهم، فمنذ أحداث سنة 1596م، إثر مساندة الكراغلة لخصر باشا (1595م-1596م) ضدّ الإنكشارية، هذا ما دفع هذه الأخيرة لاتّخاذ إجراءات تعسفيّة بمساندة الديوان، تمثّل في نفي هؤلاء الكراغلة وإبعادهم إلى بجاية فتونس، ومصادرة أملاكهم⁴.

ومنذ ذلك الوقت، بدأ صراع خفيّ وطويل بين العثمانيين والکراغلة ساهم في حدوث قطيعة في العلاقات. وما زاد ذلك أكثر، هو ما قام به الكراغلة من ثوراتهم وتمرداتهم على العثمانيين مثل ثورات سنة 1629م، 1633م، 1639م، وذلك للأسباب سالفة الذّكر، إضافة إلى طموح الكراغلة نفي التّمتع بمكانة أبائهم العثمانيين

¹ - شويتام، المجتمع ...، ص ص166-170.

² - إبراهيم سعيود، "من تراث الأسرى الجزائريين في إيطاليا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر"، في: الواحات للبحوث والدراسات، العدد 01، مجلة أكاديمية دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي غرداية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر ديسمبر 2006، ص ص 73-79.

³ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 94، 95.

⁴ - عليش، الكراغلة...، ص 53.

وامتيازاتهم، فجاء ردّ فعل الانكشاريّة العزّاب بالرّفص التّام لوجود أي فرد مولود في الجزائر في الملبشيا أو أيّ منصب من المناصب السّاميّة، زد على استحواذ العثمانيّين على الوظائف الحكوميّة ومصادر الرّبح وحرمان الكراغلة من أيّ مهام حيويّة سواء ماليّة أم اقتصادية. علاوة على أنّ هؤلاء الكراغلة كانوا كلّ مرة يُعدّون عن مركز السّلطة -مدينة الجزائر- وعن الانكشاريّة أو الأوجاق، وإذا سمح لهم بالانخراط في هذه الأخيرة فبشروط منها: يكون الانخراط في الفرق العاملة في الأرياف والمدن الدّاخلية، تكوين فرق خاصّة بهم، لهم دفاتر وسجلات خاصة بهم أيضا، الجنديّ الكرغليّ مطالب بإحضار تجهيزاته وعتاده الحربيّ وشراء فرسه الذي يتنقل عليه، جراية- راتب- الجنديّ الكرغليّ تكون نصف جراية الجنديّ التّركي، وهذا ما يؤكّد أنّه فعلا قد اعتبر الكراغلة عنصرا هجينا لا يرقى لمستوى الأصول التّركية العثمانيّة¹ فكان هذا كلّ سببا واضحا لسوء العلاقة بين الطّرفين.

دون أن ننسى انتهاج العثمانيّين لسياسة صارمة ضدّ الكراغلة بحيث شدّدوا عليهم المراقبة الاجتماعيّة. ولا يثقون بهم أبدا حتى وإن كانوا على صواب وصدق. فساد جو من الشكّ وعدم الاستقرار في العلاقة لدرجة أنّ الكرغليّ لو أسدى للعثمانيّين النّصائح، حتى وإن كانت مفيدة نظروا إليها على أنّها مكيدة تحاك ضدّهم².

إضافة إلى هذا، فإنّ سياسة الكراغلة الرّافضة إلى تمهيشهم ولدت القطيعة في العلاقات بين العثمانيّين والكراغلة لدرجة كبيرة، إذ يقول شالر "...لا تربطهم أية علاقة بالأترك، وقد رفضهم الجنس التّركيّ رفضا قاطعا واعتبرهم من جنس السّكان الجزائريّين"³، فهذه السّياسة الفئويّة -الاثنيّة- التي مارستها السّلطة العسكريّة العثمانيّة لم تشمل المحليّين فحسب، بل شملت أيضا الكراغلة الذين وإن التجأت إليهم السّلطة في أصعب ظروفها وقبلت بانخراطهم في الجنديّة، فإنّهم لم يصلوا إلى نفس مرتبة العثمانيّين، ولم يعرفوا الاعتبار نفسه الذي عرفه ذوو الأصل التّقي -العثماني-⁴، كما يدعون، وهذا يبيّن أسباب سوء العلاقة بين الفتتين الكرغليّة والعثمانيّة.

غير أنّ الطّروف السّياسيّة والأوضاع الاقتصاديّة، خفّفت مع مرور الوقت من حدّة هذا الصّراع بسبب تراجع سياسة التّمهيش التي أنتهجها العثمانيّون على الكراغلة⁵، خاصّة إذا تكلمنا عن استعانة الدّاي علي في عام 1808م، والدّاي علي خوجة سنة 1817م، لإخماد عصيان الانكشاريّة⁶، لعلّ هذا ما معمل على تلطيف العلاقة بين الفتتين.

¹ - نفسه، ص ص 88، 89

² - نفسه.

³ - شالر، المصدر السابق، ص 56. و أنظر أيضا حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2007م، ص ص 16، 17.

⁴ - الارقش واخرون، المرجع السابق، ص 46.

⁵ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 96.

⁶ - BOYER, OP. CIT., p.90.

والواقع أنّ الفترات الأخيرة للوجود العثمانيّ في الجزائر قد شهدت تحسنا ملحوظا في علاقة الكراغلة بالعثمانيّين، وأكبر مثال على ذلك هو وصول عدد كبير منهم لمرتبة الباي والقائد ونذكر بعض الأسماء البارزة لهؤلاء: عثمان بن محمد باي الكبير الذي حكم (1798م-1802م) وأخوه محمد المقلش الذي حكم ما بين (1805م-1807م)، وعمهم أيّ أخ محمد باي الكبير فاتح وهران المسمى محمد الرعيد بوكابوس الذي حكم ما بين (1807م-1812م)¹، وحسن باي بن حسين بوحنك الذي حكم ما بين (1792م-1795م)، وحسين باي ولد صالح باي الذي حكم ما بين (1806م-1807م). والحاج أحمد باي بن محمد الشريف الذي حكم ما بين (1826م-1837م)²، والقائد الذي كان على رأس مئة انكشاريّ تركيّ بحصن القصبة الاستراتيجيّ،-التّوبة- بعنابة في السّنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسيّ للجزائر³. وهذا يبيّن تغيّر العلاقات القديمة بين الفئتين فهؤلاء العثمانيّون كانوا يستطيعون رفض هؤلاء الكراغلة إلا أنّ تحسن هذه العلاقة حال دون حدوث ذلك.

والظاهرة البارزة التي تلفت الانتباه، أنّ الكراغلة رغم تزايد قوتهم في آخر الفترة العثمانيّة، إلا أنّهم اكتفوا بعد منافسة شديدة للعناصر العثمانيّة بالحصول على ترضيات محدودة، فلم يعودوا يطمحون إلى ارتقاء المناصب السّياسيّة وتولي المهام العسكريّة، وإنّما أصبح اهتمامهم منصبا على تنمية ثرواتهم، واستغلال أملاكهم وتنشيط تجارتهم، فانتهى بهم الأمر إلى الالتصاق بالعثمانيّين⁴.

فمن خلال ما سبق يتّضح أنّ طبيعة العلاقة بين الحكام العثمانيّين والكراغلة، كانت حسنة في بداية الفترة العثمانيّة، ثمّ ساءت كثيرا بسبب طموح الكراغلة لحكم الايالة، وبعدها أصبحت لينة لظروف عديدة كحاجة الحكام إليهم بسبب نقص الجنود من جهة ولإحداث توازن داخل مؤسسة الانكشاريّة التي فسدت من جهة أخرى، لتتحسن هذه العلاقة في أواخر الفترة العثمانيّة بالجزائر ويرجع ذلك لاكتفاء وتخلي الكراغلة عن صراعهم على الحكم، بل أنّهم أصبحوا أكثر رغبة في تبادل المصلحة المرتبطة بالعثمانيّين.

5 - العلاقة باليهود:

استقرّ اليهود بالجزائر، وغلب تواجدهم في المراكز التجاريّة الكبيرة، وعلى طرق التّجارة بعامة، ونذكر مثل مدينة تنس ومرفأها، وقلعة بني حماد، ومدينة ورقلة، ومدينة أشير وتهرت وتلمسان⁵، وغيرها. فحسب ما هو أصح، فقد كانوا منتشرين في كامل الايالة ويشكّلون عنصرا هاما جدّا. وبالرّغم من أنّهم كانوا مرغمين على لبس

¹ - المزاري، المصدر السابق، ص ص 290 و ما بعدها.

² - العنزي، تاريخ...، ص ص 67-90.

³ - سعيدوني نصر الدين، "الحياة الاقتصادية بعنابه أثناء العهد العثماني"، في: الأصاله، العدد 35/34، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، يونيو-يوليو 1976م، ص ص 89، 90.

⁴ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 97.

⁵ - عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي 22-426هـ / 1070-642م، دار روتابرينت للطباعة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط01، مصر، 2001م، ص ص 43-47.

لباس خاص بهم، إلا أنهم لم يتعرضوا للاضطهاد ولا للتعذيب وهذا بشهادة أجنبية¹. زد على أنهم كانوا يتمتعون بحرية تامة في ممارسة عقائدهم الدينيّة. فقد كانوا يخضعون لقوانينهم الدينيّة في الأحوال الشخصيّة، كما كان يتولى إدارة شؤونهم رئيس من أبناء الطائفة نفسها يعينه الداي، إضافة إلى أنهم وبوصفهم رعايا جزائريين، كانوا يتمتعون بحرية في التنقل والإقامة حيث يرغبون، وبممارسة المهنة التي يرونها في حدود القانون في جميع أنحاء الايالة².

هذا وقد كان اليهود القاطنون بایالة الجزائر يدفعون الجزية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم، فهذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفته بمعدل قرش واحد عن كل فرد، إلا أنّ الترضيات التي كان يلجأ إليها غالبا أغنياء اليهود سعيا وراء كسب الامتيازات التجاريّة، تضيف إلى خزينة الدولة مبالغ ضخمة تجعلها لا تقلّ في مدينة الجزائر وحدها عن 500 بدقة شيك أسبوعيا إن لم تصل إلى ألف بدقة شيك³.

وهم بذلك أضحو يمارسون جميع فروع التجارة، ويحتكرون السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة، وكذلك يوجد عددا كبيرا من الصيارفة بينهم، وذلك في الذهب والفضة على السواء والحكومة لا توظف سوى اليهود لصك النقود⁴. فقد كان يتم احترام ثقافة اليهود، وكانوا يتمتعون بامتيازات اقتصادية كبيرة، هذا وقد كانوا يعتبرون الوسطاء الوحيدين فيما يخصّ العلاقات الدبلوماسية أو التجارية بين أوروبا والايالة، كما كانوا يلعبون دورا هاما في عملية بيع وشراء الغنائم⁵، وهذا يبيّن مدى قرب العلاقة بين هذه الطائفة والسلطة العثمانية.

ولذلك نجد أنهم قد وصلوا إلى درجة كبيرة من الجاه، ولاسيما في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، إذ كان منهم من يؤثّر في الحياة السياسية الداخليّة. كما كانوا يدخلون إلى خزينة الدولة، فقد كان منهم التراجمة بحكم معرفتهم للغات الأجنبية. وبهذه الوسائل الهامة كانوا يطّلعون على أسرار الدولة، فوصلوا لدرجة أنهم كانوا يصلون إلى تغيير بعض القرارات الحكوميّة وكان لهم أصدقاء من أهل السلطنة في أعلى المستويات⁶، فهم بهذا كانت لهم علاقات حسنة مع رجال السلطنة.

ويمكن تقديم أمثلة تؤكد طرحنا هذا، والمتمثّل في العلاقات الحسنة بين اليهود ورجال السلطنة، فاليهود عرفوا كيف يستغلون علاقاتهم مع أهل السلطنة في أعلى المستويات، ليؤثّروا ويلعبوا دورا في المجتمع الجزائري، فمن شدّة نفوذهم السياسي والاقتصادي ذكر أنّ الداي قد عين إبراهيم بوشناق وزيرا له لدى بلاط فرنسا، ونathan بكري

1 - شوفالييه، المرجع السابق، 67.

2 - شالر، المصدر السابق، ص 89.

3 - سعيدوني، النظام...، ص 105.

4 - شالر، المصدر السابق، ص 89.

5 - شوفالييه، المرجع السابق، ص 67.

6 - سعد الله، تاريخ...، ص 152.

قنصلا له في مرسيليا، وأخاه قنصلا له في ليفورنا، كما كان الدّاي نفسه يستشيرهم في المسائل الخارجيّة، وكان يأخذ من المال اليهودي كلّما احتاج إليه¹.

وعلى أيّ حال فإنّ اليهود ومن شدّة نفوذهم السياسيّ، وصلوا إلى تغيير الحكام أنفسهم، والأمر يلاحظ أنّه كلّما صار الموظف خطرا على مصالح اليهود، واقترب إلى فضحهم، عزلوه وتخلّصوا منه ثمّ جاؤوا من بعده بمن يكون أكثر استعدادا للعمل معهم والخضوع لأوامرهم².

غير أنّه وبصفة عامة، فالعلاقات الحسنة التي جمعت فئة اليهود والسّلطة العثمانية غلب عليها عنصر المصلحة. إذ أنّ اليهود قد ارتبطوا بالعثمانيين من أجل مصالحهم وقد جمعوا في تلك الظروف أموالا طائلة. وسأذكر اليهودي بكري وأخوه مختايل وغيرهم³، في الوقت الذي استفادت منهم السّلطة العثمانية ماليا حيث اعتبروا كعمولين لهم يأخذوا منهم مبالغ مالية إمّا ليسدّدوا بها أجور الانكشارية، أو ليستغلّوها في أمور أخرى⁴، كما استفادوا منهم كجواسيس عن السّكان يعملون لصالح رجال السّلطة العثمانية⁵، وهذا ما سمح بتغلغل اليهود في المراكز الحساسة للدولة، وأمساوا يمتلكون تأثيرا وسلطة واسعة في هذه الأخيرة.

6- العلاقة بالأوروبيين:

إذا بحثنا عن طبيعة العلاقة التي ربطت السّلطة العثمانية بالأوروبيين المقيمين بالجزائر سواء كانوا تجارا، أم قناصل، أم علماء، أم باحثين، أم أطباء، أم رجال دين، كما ذكرنا في الفصل الأول. يلاحظ أنّ هؤلاء قد كانت لهم خصوصية داخل المجتمع المدنيّ، فالتّجار منهم مثلا كانت لهم محاكم ومستشفيات وكنائس وفنادق ومخازن وعمليات يتعاملون بها، وبضائع يتاجرون بها وملابس يظهرون بها، ولغة يتخاطبون بها مع السّكان⁶، فهذه الخصوصية تقدّم لنا معطيات، وهي أنّ السّلطة كانت تسمح لهم بالعيش بحرية كبيرة في الايالة، ويبدو أنّ هذا نوع من الامتياز حظي به هؤلاء الأوروبيون.

وجاء ذلك لأسباب واضحة، وهي تلك المساعي التي بذلتها كلّ دولة أوروبية لإرضاء الجزائر، بغية ضمان عدم تعرض هذه الأخيرة لها ولمصالحها في ايالة الجزائر خاصة وفي الحوض الغربي للمتوسط عامة، فخير مثال على هذا نذكر تلك الهدايا الفاخرة والتّرضيات التي كانت دولة فرنسا تقدّمها مستغلة الأوقات الملائمة كالمناسبات،

1 - نفسه.

2 - كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسية ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرفوعة)، إشراف،: فغور دحو، قسم التاريخ، جامعة معسكر، الجزائر، 2007-2008م، ص79.

3 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص120.

4 - بن صحراوي، المرجع السابق، ص40.

5 - التز، المرجع السابق، ص ص 567-568.

6 - سعد الله، تاريخ...، ص150.

فقد كانت مستعدة لتقديم أية خدمة وفي أيّ ظروف لتبيّن خنوعها، وتضمن تجديد تحالفها مع الجزائر¹، وكذا إنجلترا التي بعث ملكها مثلاً في سنة 1201هـ/1786م على عهد محمد عثمان باشا هدية تمثّلت في عتاد حربيّ متنوع²، وكذا هولندا فمن خلال إحدى الوثائق الأرشيفية المؤرخة سنة 1209هـ/1794م، وذلك في عهد حسن باشا ورد فيها أنّ طائفة الفلمينك كانت تقدّم عادة الهدية المطلوبة لوكيل حرج الجزائر بباب الجزيرة، ومن بين ما قدّمت كهدية للجزائر في هذه السنّة وجدنا 200 قنطار بارود، و500 قنطار رصاص، و500 قنطار حبل رقيق، و100 قنطار قطران، و30 من الصواري وغيرها.³

زيادة على هذا، فقد كانت بعض الدّول الأوروبيّة تتنافس فيما بينها لتحصل على حصة الأسد من الامتيازات التي تقدّمها الجزائر، وإنجلترا هي خير مثال، فقد كانت تتنافس مع فرنسا لإرضاء الجزائر خاصّة في أوقات الحرب، فحتى الدّول الشماليّة للعالم كانت أيضاً تحرص كلّ الحرص في المحافظة على السّلم مع إيالة الجزائر⁴. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعت دول أخرى إلى إبرام معاهدات الصّلح مع الجزائر وذلك بعدما فشلوا في محاولاتهم المتكررة لاحتلالها، وتأكدوا من أنّ هذا الأمل لن يتحقق، كالصّلح الذي عقده اسبانيا مع الجزائر عقب حملة الكونت أورلي سنة 1775م، وحملة الدون انطونيو بارسلو سنة 1783م، وحملة 1784م⁵، ولأجل ذلك فقد جلبوا إلى الجزائر أموالاً كثيرة لإرضاء هذه الأخيرة، وفعلاً فقد أبرم الصّلح يوم الرّابع عشر من جوان 1786م، وذلك في عهد الدّاي محمد دولاتلي⁶، هذا وقد نهجت جمهورية البندقية الأسلوب نفسه، إذ أنفقت سنة 1788م مبلغ عشرة آلاف محبوب، من أجل حضور قنصلي في الجزائر، وكان هذا المبلغ من المجوهرات والأقمشة⁷،

فمن خلال هذا يتجلى مدى سعي هذه الدّول لإرضاء الجزائر، بغية تكوين علاقات جيّدة وللحصول على أكبر الامتيازات والمصالح. وفعلاً ففي الفترة الأخيرة للحكم العثمانيّ للجزائر فُتح الباب أمام القوى الأجنبية، ممثّلة في القناصل والتّجار دون مراقبة وهذه النّقطة اعتبرها أحد الباحثين من عيوب نظام حكم الدّايّات في الجزائر⁸.

غير أنّ ما يهمنا هنا، هو أنّ العلاقة التي ربطت السّلطة العثمانيّة مع الأوروبيين بكل فئاتهم وأصلهم هي المصلحة المتبادلة، فكلّما كانت الجزائر تربطها علاقات جيّدة مع الدّولة الأوروبيّة كانت علاقاتها جيّدة مع رعية

¹ - شالر، المصدر السابق، ص ص، 131-133.

² - المدني، محمد عثمان ...، ص ص 178، 179.

³ - المجموعة 3109، ملف 02، الوثيقة 01، م.و.ج. انظر قائمة الملاحق.

⁴ - شالر، المصدر السابق، ص ص 134، 135.

⁵ - كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثركات قنصل أمريكا في المغرب، تر: عن الانكليزية: إسماعيل العربي، د. م. ج. الجزائر، 1982م، ص 14.

⁶ - المزاري، المصدر السابق، ص 259.

⁷ - DE PARADIS, OP. CIT., P.145.

⁸ - بن صحراوي، المرجع السابق، ص 80.

هذه الدولة، ومنحت لها امتيازات كبيرة، والعكس صحيح، ولا ننسى أنّ الجزائر قد استفادت من الهدايا والإتاوات وحتى الخدمات التي كان يقدمها رعايا هذه الدول بالجزائر.

7- العلاقة بالأسرى:

إنّ مصدر الأسرى في إيالة الجزائر يرجع بشكل رئيسي إلى عمليات الجهاد البحريّ أو كما يسميها البعض (القرصنة) سواء نتيجة المعارك البحريّة ومطاردة السفن الأوروبيّة، أو عن طريق الإغارة على سواحل وجزر الحوض الغربيّ للبحر الأبيض المتوسط وشمال الأطلسيّ. أمّا فيما يخصّ الجنسيات التي كان يحملها هؤلاء الأسرى فهي عديدة إذ نجد منهم الاسبان والبرتغاليين والايطاليين، والفرنسيين والهولنديين والاغريق، والصقالبة،¹ كما لا ننفي أنّ أغلب هؤلاء الأسرى الذين تواجدوا بالجزائر، كانوا من الاسبان والبرتغاليين، والايطاليين والألمان².

أمّا عن طبيعة العلاقة التي جمعت بين العثمانيين والأسرى، نستشفها من شهادة أجنبيّة، إذ يقول العالم هينسترايت عن الأسرى " ...وهم عادة ما يحظون باحترام العثمانيين، ويكونون في حماية إحدى الدول الأوروبيّة التي تكون في حالة سلم مع حكومة الداي..."³. هذا ونجد بين هؤلاء الأسرى من قرابة أهل الحكم والحظوة إلى السّلطة نفسها، حتى أصبح يؤثر فيها كمستشار أو وزير أو قائد أو مدرب عسكريّة. وكلّ هؤلاء الأسرى قد أثروا مثلهم مثل الأوروبيين الأحرار في الحياة الاجتماعية الجزائرية كلّ حسب تغلغله وحسب إمكانياته في التأثير. ويعود تأثير هؤلاء إلى القرن العاشر. فهذا كاتب أوروبيّ - جوزيف مورقان - يروي أنّ حسن باشا بن خير الدّين قد ترك سنة 1567م عند مغادرته الجزائر عددا من المسيحيين والعبيد - ويقصد هنا الأسرى - من بينهم عدد كبير من الفنانين المجددين في مختلف الأنواع المفيدة⁴.

والواقع أنّ العديد من المصادر تؤكد أنّ علاقة الحكام بالأسرى في مجملها كانت حسنة بدليل معاملة هؤلاء الحكام الجيدة في أغلب الأوقات، خاصّة منهم من يحترم قوانين هذه الدولة وكذا علماء هؤلاء الأسرى كالأطباء. فالأسير سمون بيغافير يذكر أنّه لم يمارس أعمالا شاقّة، بل ذكر أنّه عمل في المطبخ، حتى أنّه قال " ..ولم تكن أعمالنا تستغرق اليوم كلّ، فقد كانت هناك أوقات فراغ، أو بالأحرى ساعات هادئة نقضيها في التّوم..."، وذكر أنّ حياته تحوّلت إلى الأحسن عندما تمّ اكتشاف أنّه طبيب، فتّم تعيينه كطبيب للوزير، وسكن غرفتين كبيرتين جميلتين في القصر، وأصبح يلبس أجمل الثّياب، ولم ينقصه شيء إلا حرّيته حسب قوله⁵. ويبدو

1 - محرز، المرجع السابق، ص161.

2 - هينسترايت، المرجع السابق، ص34.

3 - نفسه.

4 - سعد الله، تاريخ...، ص151.

5 - بيغافير، المصدر السابق، ص25 و31-33.

لي أنّ شهادة الأسير نفسه هي خير دليل على مدى حسن العلاقة التي ربطت هؤلاء الأسرى، خاصة منهم العلماء بالعثمانيين.

فحتى ولو كان الأسير من الطبقات الفقيرة، فإنّ ممارسة بعض الأعمال خلال فترة أسره بمدينة الجزائر تسمح له بتوفير ثمن فدائه. فالعمل في الخمارات والملاهي الموجودة على مستوى سجون الأسرى يتيح له فرصة مناسبة للافتداء الدّائي. فقد كانت السّلطة العثمانيّة تسمح للأسرى بممارسة أعمالهم فيها مقابل دفع دولار واحد فقط في الشّهر. وكان مجموع هذه الحانات الموجودة بالمدينة يتراوح ما بين 27 و30 حانة، بما في ذلك الحانات الموجودة في السّجون. وكلّها يديرها أسرى مسيحيّون مقابل دفع رسوم للحكومة، ويستخدمون عددا هاما من الأسرى للعمل فيها¹، فأصعب الأعمال إرهابا بالنّسبة للأسرى هو التّجديف في سفن وقوارب البحارة الجزائريّين. ويعتبر فرانسيس نايت أنّ الأعمال الأخرى التي يؤدّيها الأسرى لا يمكن أن تقارن بذلك العمل².

والجدير بالملاحظة أنّ تعامل السّلطة الحاكمة مع الأسرى لم يكن بالصّورة السيّئة بل المرعبة التي أضفت صورة العبوديّة، وبالغ بعضهم في وصف المعاملة التي كانوا يعاملون بها، ولعلّ خير مثال وتجسيد لهذا الوصف، ما ذكره الأب دان DAN في كتابه تاريخ البربرية وقراصنتها " Histoire de la barbarie et de ses corsaires"³ لكن هذا لم يمنع من وجود بعض المنصفين منهم، والذي اعتمده بعض الغربيّين في كتاباتهم أمثال أسير الدّاي كاتركات الأمريكي في مذكراته الشّهيرة⁴.

إذ لا يمكن بأيّ حال من الأحوال مقارنته بتعامل الأوروبيّين مع تجارة الأسرى التي كانوا يمتنونها في أسواق كبيرة في الضّفّة الشّماليّة للمتوسط، فسوء المعاملة الفظيعة والقسوة التي كان يتعرض لها الأسرى المسلمون، يصورها بدقّة ذلك التّمثال الذي أقامه فرديناند الأول دوق توسكانيا سنة 1623م، تخليدا لظاهرة الأسر، ويجسّد هذا التّمثال أربعة أسرى مكبّلين بالقيود الحديدية يتوسطهم الدوق نفسه شاهرا سيفه، وأطلق على هذا التّمثال اسم تمثال العرب الأربعة، وهذا التّمثال يعتبر أحسن شاهد على مأساة هؤلاء الأسرى⁵.

¹ - حفيظة خشمون، مهام مفتديي الاسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، (مرقونة)، إشراف كمال فيلاي، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007م، ص 17.

² - قرياش، المرجع السابق، ص ص 226، 227.

³ - P. DAN, **Histoire de la barbarie et de ses corsaires**, Ricolt impr. Du roi, 2é. Éd, paris 1646, pp01 et suiv.

⁴ - كاتركات، المصدر السابق، ص ص 226 وما بعدها.

⁵ - إبراهيم سعيود، "وثيقة أرشيفية بابوية متعلقة بتعميد الأسرى المسلمين (قراءة تاريخية)"، في : م.د.ت، العدد 15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 02، الجزائر 1434هـ-2013م، ص ص 252-257.

وفي السياق نفسه، فالمفارقة المثيرة للجدل هي أنّ الأسير المسيحيّ في الجزائر، إذا اعتنق الإسلام يصبح عثمانياً، وهي الطريقة التي كان عثمانيو الجزائر يكثرون بها من عددهم. ويصبح المسلم الجديد جندياً له راتب ثابت وقيّد في سجل العسكر. فقد كان يعلن إسلامه أمام الباشا والديوان، ويطاف به في الشوارع على جواد مسرح ومزيّن وتضرب له الموسيقى، ويرافقه الجنود وتجمع له الدراهم. هذا فيما يخصّ الأسير الذي يختار الإسلام وحده. أمّا الذي كان يُكره على الإسلام فلا يحتفل به قط، ولكنّه يتمتع بحقوق الجنديّ ويسجّل في دفتر العسكر، ويشارك في غنائم البحر الخ، وتمتلى كتب الأوروبيين غير الأسرى بالأخبار عن الوجود الأوروبي في الجزائر ومدى التسامح الذي كان الجزائريّون يبدونه نحوهم، حتى أنّهم يتمتعون بحق الارتقاء إلى مراكز التّفوذ¹.

ففي الوقت نفسه نجد في الضّفة الشماليّة، أنّ الأسرى الجزائريّين الذين أرغموا على التّخلي عن الإسلام واعتنقوا المسيحيّة لم يكن لهم الحق في الارتقاء في السلم الاجتماعيّ والسياسيّ، والعسكريّ، بل كان مصير أغلبهم العذاب والمعاناة، فقد أشارت جلّ الوثائق التي عثر عليها في مراكز الأرشيف الإيطالية إلى العذاب الرّوحيّ، والجسديّ الذي كان يعاني منه الأسرى الجزائريّون، ففي رسالة كتبها أحد الأسرى صوّر مدى العذاب الذي يعاني منه الأسير الجزائريّ في إيطاليا، فحتى النّساء اللّواتي أُجبرن على التّحول إلى الدّين المسيحيّ لم يسلمنّ من العذاب². ونحن بكلامنا هذا، لا ننفي وجود بعض الحالات كان يعاني فيها الأسير المسيحيّ في الجزائر، غير أنّ ذلك يأتي جراء عدم احترام هذا الأخير لقوانين الإيالة أو عادات البلاد، ونضرب مثال الأسير بيفايفر الذي عوقب عندما حاول الفرار، إذ تعرض للضّرب بسبب عدم التزامه بالقوانين³.

وقد بدا لنا، أن نتوقف هنا للعودة إلى تبيان طبيعة العلاقة بين العثمانيين والأسرى، فاعتماداً على كلّ ما أسلفنا ذكره، يتّضح أنّ السّلطة العثمانيّة قد عاملت الأسرى بالحسنى، والسبب الرئيسيّ الذي ليّن العلاقة هي سياسة التسامح الدّينيّ التي انتهجها الحكام أو السّلطة العثمانيّة، ومنه يمكن أن نستنتج أنّ العلاقة بين هاتين الفئتين ورغم كلّ الطّروف المحيطة بقضية الأسر نصفها بالحسنة.

1 - سعد الله، تاريخ...، ص ص 150، 151.

2 - سعيود، "من تراث..."، ص ص 73-79.

3 - بيفايفر، المصدر السابق، ص ص 28، 29.

الفصل الرابع:

علاقات السلطنة بسكان الأرياف.

بعدهما عرفنا التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، نسعى في هذا الفصل إلى دراسة علاقات السلطنة بمختلف الفئات الاجتماعية القاطنة في الريف، ومن خلال ذلك يمكن أن نجيب عن الإشكالية المطروحة، ألا وهي: ما هي طبيعة الحكم العثماني في الجزائر؟.

ففي مستهل حديثنا نشير إلى أنّ سكان الريف الجزائري في الفترة المدروسة، مثلوا الأغلبية الساحقة. وقد اشتركوا وتميّزوا بالعيش ضمن نظام القبيلة¹. وكانت هذه القبائل تنظم في "العرش"، وهو مجموعة من القبائل تنحدر من أصل واحد، ويشترك اسمها من أقوى هذه القبائل، ويسكن هذا العرش رقعة جغرافية تعرف بالوطن، وينقسم الوطن إلى مجموعة من البلدان أو الزّمام. والقبيلة كان يرأسها شيخ يعيّن من أعيانها، وتمثّل مهامه في الإشراف المباشر على ما يتعلّق بالقبيلة ونشاطاتها وعلاقاتها الداخليّة والخارجيّة، أمّا العرش أو مجموعة القبائل، فكان يرأسها شيخ الشيوخ، وهو عادة شيخ أكبر وأقوى قبيلة في العرش².

وقد اعتمدت السلطنة سياسة خاصّة، إذ انتهجت أسلوب التّعاون مع أبناء البلاد في تسيير شؤون الإدارة المحليّة والإبقاء على الأسلوب الإداري القديم، كما أبقت على السلطات المحليّة ذات النّفوذ بالبلاد، وتدخل هذه السياسة في إطار إستراتيجية عثمانية عُرفت لدى الباحثين بـ "سياسة المحافظة على الوضع" (statu quo)، وتعني عدم التّدخل في الشؤون الداخليّة للرعيّة، واحترام عاداتها وقوانينها العرفيّة، وعدم المساس بسيادة حكامها المحليين في مختلف الأقاليم، أي الاكتفاء بالتبعية الرّسمية للسلطة المركزيّة، وكان دفع الضّريبة هو رمز هذه التبعية³، غير أنّ هذا يثير عدّة تساؤلات عن الطّريقة التي تواصلت بها السلطنة بسكان الريف القبليّ، أيّ ما هي طبيعة العلاقة التي جمعت هذه السلطنة بالجماهير الرّيفيّة؟.

ولهذا فموضوع العلاقة بين السلطنة وسكان الريف يعتبره العتمة في البداية، غير أنّ هذه الأخيرة تتحوّل إلى الوضوح كلّما تمعنا في الموضوع، خاصّة إذا اعتمدنا على دراسات بعض الباحثين أمثال لوي رين الذي صنّف قبائل الريف الجزائري على حسب صلتها بالحكام وعلاقتهم بالسلطة وهي كالاتي: سكان متعاونون (قبائل المخزن)، وسكان متحالفون (الأحلاف)، وسكان خاضعون (قبائل الرعيّة)، وسكان ممتنعون (في المناطق النائية

¹ - شويتام، المجتمع...، ص 98.

² - بوشية، المرجع السابق، ص 36، 37.

³ - معاشي، المرجع السابق، ص 98.

والجبلية وسوف نقدّم تفصيلا عن هذا الأمر في جدول يبيّن إحصائيات لهذه القبائل في كلّ الايالة، وكذا في أقاليمها¹، وذلك في أواخر الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي.

اسم الجماعة/المكان.	دار السلطان	بايلك التيطري	بايلك وهران	بايلك قسنطينة	الايالة
المخزن الحاربية	19	9	36	25	89
// الفلاحية	..	5	10	22	37
الرعية	11	23	56	14	104
المتحالفة أو الموالية	20	12	29	25	86
المستقلة	23	13	26	138	200
المجموع	73	62	157	224	516

فمن خلال إحصائيات هذا الجدول نلاحظ أنّ هناك تباينا كبيرا في إحصائيات عدد القبائل أو الجماعات بين جهات وبيالك الايالة الجزائرية في الفترة المدروسة ويمكن تحليل وتفسير ذلك كما يلي:

- أنّ عدد قبائل المخزن وصل إلى 76 قبيلة في كلّ الايالة، وأكثرها متواجد ببايلك الشرق قدر ب47 قبيلة ثمّ يليها بايلك الغرب ب46 قبيلة، وبعدها دار السلطان ب19 قبيلة وأخيرا بايلك التيطري ب14 قبيلة، وتُرجع هذا لشساعة وتمرد قبائل الشرق أكثر من الجهات الأخرى، زيادة على ما عرفناه في الفصل الخاصّ بالتركيب السكانيّ للمجتمع الريفيّ فإنّ قبائل الشرق أكثر تأصّلا وتجنّدا بالمنطقة، فالقبائل فيها تربطهم روابط الانتساب والانسجام والتعاون والثقة والتجنّز، لذا وجب على السلطنة إيجاد أداة تُثبّت بها حكمها هناك، أمّا فيما يخصّ بايلك الغرب فقد كان على عكس بايلك الشرق فقبائله كانت غير متجانسة، وتختلف أصولها ما جعل لها صعوبة الحصول على الدّعم المحليّ فدعموا السلطنة كي تدعمهم، دون أن ننسى خطر الاحتلال الاسبانيّ بموانئ هذه الجهة، إذ دفع السكان إلى ربط أنفسهم بعلاقات حسنة مع السلطنة العثمانية، وقبول حكمها عليهم كرمية أو مخزن أو متحالفة والدليل إحصائيات الجدول فالرعية 56 قبيلة، والمتحالفة 29 قبيلة، في حين أنّ المستقلة 26 قبيلة فقط.
- وبالتّسبة لقبائل دار السلطان وبايلك التيطري نلاحظ عدد قبائل الرعية، والمتحالفة بهما أكبر بكثير من المستقلة، ونفسر ذلك أنّه بحكم قريهم من -مدينة الجزائر- مركز السلطنة، وانضمامهم السلطنة العثمانية مبكرا، لم يستدع هذا من السلطنة أن يكون بها عدد كبير من قبائل المخزن من جهة، ومن جهة أخرى خضوع هذا النوع من القبائل طواعية.

¹- RINN, OP.CIT., P.130.

ومن خلال هذا سنعود ونقدّم ما أوردناه في أول فقرة ضمن هذا العنوان، وهي دراسة كلّ نوع من هذه القبائل على حدى وعلاقتها بالسلطة العثمانية، إذ عملت الإدارة العثمانية في الجزائر على تقسيم سكان الأرياف حسب المكانة الاجتماعية وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة، حيث كان التّقسيم يتمثّل في:

1- العلاقة بقبائل المخزن:

إنّ الملاحظ بوجه عام عما أوردناه في الفصل الثّاني الخاصّ بتركيبية سكان الرّيف، يمكنه تحديد طبيعة العلاقة التي جمعت بين السلطة العثمانية وقبائل المخزن، التي كانت هي السّند الرّئيسيّ للسلطة العثمانية في الرّيف الجزائريّ، فأصلاً إنّ وجودها أو تكوينها كان في أساسه لهذا الغرض، فالسلطة عندما أعطت هذا الصّنف من القبائل الأرض كانت تهدف تكوين علاقة مصلحة بينها وبين هذه القبائل¹، فقلّة عدد الجنود المحتدين جعل السلطة تبحث عن وسيلة تمكنها من إخضاع البلاد المترامية الأطراف ولهذا فكّرت في منح نظام المخزن الذي يعتمد في سياسته على العنصر المحليّ، وكان الهدف من وراء ذلك هو تغطية النقص العدديّ الذي تعاني منه السلطة العثمانية ومع مرور الوقت أثبت نظام المخزن المتّبع نجاعته ميدانيّاً، إذ سمح للحكم العثمانيّ أن يعزّز وجوده في أنحاء البلاد²، ويستمرّ أزيد من ثلاثة قرون ونصف ونسعى في هذا العنوان إلى تحديد أنواع وملامح هذا النّظام، وكيف تمّ تطبيقه وعلاقته بالسلطة.

والجدير بالإشارة أنّ قبائل المخزن كانت تتعامل مع السلطة مقابل فوائد ماديّة ومعنويّة³، في شكل امتيازات خاصّة منها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تستفيد السلطة من خدمات هذه القبائل، ومن أمثلة ذلك، أنّه وبفضل هذه القبائل المتعاونة - تدعّم الفرق العثمانية (محلة اليولداش)، التي لا يتجاوز عدد أفرادها في أغلب الأحيان 270 جنديّاً-، إذ تتدعّم بأعداد وفيرة من الفرسان، وقد أدى ذلك إلى تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها 500 رجل⁴. لدرجة أن أضحت قبائل المخزن عنصراً أساسيّاً في معادلة القوة والضعف بالنّسبة للجيش العثمانيّ. ولا شكّ أنّ سلطة البايك استمرت على أساس تعدد المشاركين في الغلبة العسكريّة. ولنكون أكثر دقّة، فمنذ بداية الوجود العثمانيّ بالجزائر، اعتبرت قبائل المخزن طرفاً حليفاً للسلطة العثمانية، لما تقوم به من أعمال متعدّدة المجالات، ولذلك تعدّ قبائل المخزن ذات صبغة فلاحية، عسكريّة وإداريّة⁵، في الوقت نفسه.

1 - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2009م، ص258.

2- سعيدوني، "دور...، ص 51.

3 - سعيدوني، النظام...، ص49.

4 - نفسه، ص122.

5 - سعيدوني، وبوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 105-107.

وما يؤكد طرحنا السابق أكثر، حول تلك العلاقة الجيدة المبنية على التعاون والمصلحة بين السلطة وهذا النوع من القبائل، وما قامت به هذه الأخيرة من أدوار خدمت الحكم العثماني. فقد كانت تشكل حلقة وصل بين السكان في الأرياف والحكام في المدن حتى ارتبطت بها أنظمة الحكم، وأصبح امتداد نفوذ الدولة داخل الأيالة يقاس بمدى نشاط هذه القبائل.¹

ففي السياق نفسه، فالسلطة العثمانية قد اعتمدت كثيرا على قبائل المخزن في استتباب الأمن وإخضاع السكان، خاصة في القرن الأخير من التواجد العثماني وذلك لتحويل السلطة العثمانية بداخل البلاد جراء تناقص مداخيل البحر من جهة ولشحّ موارد الإتاوات من جهة أخرى. فهذا النوع من القبائل كان الأداة الناجعة والوسيلة الداعمة لسيطرة الحكم العثماني على دواخل الأيالة²، وهي تعتبر الطبقة الوسطى في الأرياف، والمالية للسلطة الحاكمة التي كانت تحظى بمكانة بين القبائل الأخرى.

غير أننا، لا ننفي أنه وفي حالات كثيرة ساءت هذه العلاقة بين الطرفين -السلطة وقبائل المخزن-، إما بسبب ضعف الإدارة العثمانية، أو لزيادة قوة هذا النوع من القبائل، فهذه الأخيرة كلما شعرت بضعف الإدارة تقوم بشق عصا الطاعة، وتتخلى عن وضعها المخزني لتعود إلى وضعها الأصلي، فالأكيد أنّ هذا الوضع كان يخلق علاقة سيئة إن لم نقل علاقة حرب بين الطرفين. وخير مثال على مثل هذه الوضعية، هي قبائل نزليوة في أعالي يسر التي كانت تتكون من ستّ خروبوات³ وهي أولاد عيسى والخيروون وأولاد سالم وأولاد رشيد وأولاد عرش شعب مهاجرو أولاد عبد الله، وشعبة يخلف مرابطين بني خلفون، فقد كانت هذه القبائل بمثابة اليد العثمانية على جزء من بلاد القبائل، غير أنّ هذه القبائل كثيرا ما تحاول التمرد على العثمانيين، ولذلك كثيرا ما كانت تنظم السلطة حملات عسكرية لإعادتها إلى وضعها المخزني⁴.

إضافة إلى قبائل بني عامر ببايلك الغرب، التي كانت في البداية موالية للاسبان مستقلة ممتنعة للحكم العثماني⁵، أصبحت بعدها بحدّ السيف ضمن قبائل المخزن، والواضح أن تحول قبائل بني عامر إلى قبائل مخزنية

1 - سعيدوني، ورفات...، ص ص 210، و 499.

2 - نفسه، ص ص 259-260.

3- كانت القبيلة مقسمة إلى عدد من الفرق أو الخروبوات، وتتألف الخروبة الواحدة من دشرات يسكنها عدد من العائلات، ويتراوح عدد هذه الدشرات من واحد إلى ستة، حسب كل خروبة، أما عدد الخروبوات في القبيلة الواحدة، فيتراوح بين خمسة إلى ستة، وأحيانا من عشرة إلى اثنا عشر، هذا وقد كان شيوخ الخروبوات يشكلون منهم شيخ القبيلة. للمزيد انظر دهماني، الضرائب...، ص ص 426، 427.

4- M. GUIN, "Notes historiques sur les nezioua, cercle Dre ELMIZAN", in in **R A**, N°06, Alger, 1862, pp 424- 425.

وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص ص 236-237.

5 - المشرقي الجزائري، المصدر السابق، ص 26.

يعود إلى تراجع دور الاسبان في بايلك الغرب، فاضطر إثر ذلك بنو عامر إلى الخضوع للعثمانيين والدّخول في نظام المخزن.

وفي السياق نفسه، فكثيرا ما كان هذا النوع من القبائل، حين يتخلى عن وضعه المخزنيّ، تكون نهاية محاولتها تلك بحملات السّلطة عليها لإرغامها على الخضوع ضمن مهام المخزن من جديد كما أسلفنا، هذا وكانت السّلطة أيضا تقوم بمعاقتها وتحويلها إلى قبائل رعية، وسحب منها امتيازاتها المقدمة، علاوة على فرض عديد العقوبات الأخرى عليها¹. هذا ولا يمكن الإغفال عن حقيقة أنّ العلاقة بين قبائل المخزن والسّلطة في إطارها العام هي علاقة مصلحة. فالأولى تدعّم سلطة الثانية بتعزيز قواتها العسكرية والثانية تقدّم امتيازات للأولى²، حتى أصبحت هذه الأخيرة في نهاية الوجود العثمانيّ بالجزائر هي الأداة الإخضاعية للسّكان.

ولعلّ التّقطة التي شدّتني في إحدى محاضرات الأستاذ شويتام أنّه فصلَ في طبيعة العلاقة التي جمعت بين السّلطة وقبائل المخزن، إذ أشار إلى أنّ المخزن الفلاحيّة كانت علاقاتها مع السّلطة هي علاقة خضوع بحكم موقعها الجغرافيّ، وفيه شبه اتفاق مع هذا النوع من القبائل العريقة، فنجد أنّها تحتفظ بأراضيها وتدفع ما عليها من الضّرائب وهذه القبائل فضّلت البقاء بأراضيها والخضوع للسّلطة لموقعها القريب من مراكز السّلطة مثل قبائل متيجة، فليس لها فرصة في حال ثارت على السّلطة³.

أمّا عن علاقة السّلطة بالمخزن المحارب أو العسكريّ، فباعتبار أنّ هذه الأخيرة صنعها النّظام -السّلطة- ووزّعت عبر الوطن في المناطق الإستراتيجيّة، -الطّرق الرئيسيّة وبالقرب من الأسواق-، فقد كانت خاضعة للسّلطة وتقوم بعدّة أدوار في الأرياف، منها عسكريّة كمشاركتها في الحملات، وتوفير الرّجال المحاربين للنّظام وتوفير الأمن كالشّرطة، ولها دور اقتصاديّ ففي أوقات السّلم تمارس الزّراعة علاوة على دورها الإداريّ المتمثّل في جمع الضّرائب⁴.

ونستنتج من كلّ ما سبق عرضه، أنّ علاقة السّلطة العثمانيّة بقبائل المخزن كانت علاقة تعاون وتحالف مبنية على المصلحة المتبادلة، الأولى تقدّم الامتيازات للعديدة للثانية والثانية تساعد الأولى على إخضاع سكان الرّيف اقتصاديًّا وإداريًا وعسكريًا للسّلطة الأولى وحكمها.

¹ - شويتام، المجتمع...، ص ص 236-245.

² - نفسه، ص 242.

³ - ارزقي شويتام، " طبيعة علاقات السلطة مع الفئات الاجتماعية "، محاضرة، يوم 29-02-2020م، بجامعة الجزائر 02.

⁴ - نفسه.

2- العلاقة بقبائل الرعية:

تكلمنا في الفصل الخاص بالتركيبية السكانية لسكان الأرياف عن قبائل الرعية والظروف التي أرغمتها على أن تكون رعية أو خاضعة للسلطة العثمانية، والآن سوف نحاول دراسة طبيعة العلاقة التي جمعتها بالسلطة.

فالواقع أنّ قبائل الرعية تمثل غالبية سكان الريف، الذين يقومون بممارسة الزراعة، فأفراد جماعات الرعية يقومون بخدمة الأراضي التابعة للدولة كأجراء أو خماسين، هذا ونظرا لخضوع هذه الجماعات لموظفي الدولة، فهي مطالبة بتقديم أنواع عديدة من الجبايات والمساهمة بخدمات إلزامية لمصالح الدولة وموظفيها وأعيانها، كما أنّها ملزمة بتنفيذ تعليمات موظفي الجهاز الإداري المركزي والشيوخ والقياد، فكانت هذه القبائل تحكمها مجموعة من الشيوخ والقياد¹.

فالحكام الذين يتصرفون في المناطق المحيطة بالمدن والتابعة لهذه الأخيرة، والقياد الذين يعينهم الباي لإدارة الأوطان، والشيوخ الذين يوضعون على رأس القبائل، وهم الوساطة بين السكان والقياد الذين يخضعون لسلطته وهذا الأخير الذي هو رمز السلطة في الريف، فكلّ هؤلاء كانوا مسؤولين عن ربط العلاقة بين الحكام وقبائل الرعية، إضافة إلى أنّهم كانوا مسؤولين عن تسيير وإحكام السيطرة على هذا النوع من القبائل².

وهذا ما جعلها تدفع عدّة أنواع من الضرائب كالعشور، الزكاة، والحكور، وهو نوع من الغرامة الثقيلة التي تصل أحيانا إلى 28 رأسا من الغنم³، وغيرها من أنواع الضرائب الأخرى كالغرامة، وخطية⁴، والضيفة، حتى أنّهم يدفعون ضرائب عند تولية حاكم جديد عليهم، ففي إحدى الوثائق الأرشيفية، وجدنا بيان ما تدفعه العديد من قبائل الرعية ببايلك التيطري أمثال وامري، ووزرة، وحسن بن علي، وهوارة من قتل سمن عند تولي حاكم جديد على عاصمة البايлик المدية⁵.

إضافة إلى ضريبة اللّزمة، إذ ذكرت هذه الضريبة في الوثائق مثلا "... من... صالح باي الولاية الشرقية ومحروسة قسنطينة ... إلى خديمتنا قنصل بلد العناب ... قد ورد علينا كتابكم وما ذكرتموه لنا من شان الشيخ عبد الله أنّه تكلم مع القبطان قبل موته في شان لزمة مرداس إلى آخر ما ذكرتموه لنا علمنا ذلك والآن أيضا تكلم معك في شان اللّزمة المذكورة وتعدرتم له حق أن يقدم القبطان الجديد او تقعد أنت قبطان وتدفعوا اللّزمة المذكورة علمنا

1 - سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية ..."، ص ص 62، 63.

2 - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص ص 46-48.

3 - سعد الله، محاضرات ...، ص 157.

4 - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 131.

5 - س البايлик، علة 10، سجل 40، ا.و.ج.

ذلك تعلم نحن وفقناكم على ذلك حتى أن يقدم القبطان الحديد أو تقعد أنت قبطان تناجزوا في ذلك وعلى هذا العمل وكتب عن إذن المذكور أعلاه...¹، والمقصد هنا أنها كانت تدفع وبالإضافة إلى الضرائب الشرعية² عدة أنواع من الضرائب المستحدثة.

فكانت بهذا قبائل الرعية هي القبائل الخاضعة مباشرة للعثمانيين، معرضة لكل أنواع الضغوط والاستغلال، الأمر الذي دفعها في بعض الأحيان إلى شق عصا الطاعة ضدّ الحكام العثمانيين، وحلفائهم قبائل المخزن، أملاً في تحسين ظروفها المعيشية أو تحت تأثير التحريضات الخارجية³، ويبدو أنّ مثل هذه المعاملة ستؤدّ الكره وسوء العلاقة بين قبائل الرعية والسلطة العثمانية.

وما زاد على ذلك، أنّه وبحكم موقع أراضي قبائل الرعية في تضاريس السهل، كثيراً ما كان الحكام يأخذون حق ملكية ما في حوزة هذه القبائل الخاضعة لهم من أرض ومتاع حسب ما تقتضيه التقاليد العثمانية، فتحوّلت أراضي أغلبها سهلية وخضبة منتجة للحبوب إلى يد الدولة، وسهل ذلك وقوعها في الجهات المسيطرة عليها، عن طريق المواصلات الرئيسية المدعّمة بالمراكز والقلاع والحصون، ونذكر من هذه الأراضي الواقعة في سهول عنابة، وقسنطينة ومنيحة والشلف ووهران، وغريس⁴. ومن هذا نستشف معطى مفاده أنّ هذه القبائل لم يكن وضعها مستقرًا، بل كانت معرضة لفقد أرضها وللتشريد في أي لحظة.

ولهذا، فلم يكن باستطاعة هذا النوع من القبائل شقّ عصا الطاعة أو عصيان أوامر رجال البايك فهي مراقبة ومهدّدة بهجمات مباغتة من فرق المحلة أو رجال المخزن في حالة تمردها، كما أنّها كانت محرومة من وسائل الدفاع، فقد منع عنها امتلاك البنادق، واقتناء البارود، وحياسة السيوف، وهذا ما أرغمها على القيام بأعمال السخرة بأراضي الدولة، فأصبحت مصدر ثروة هذه الأخيرة⁵.

وفعلا فقد شكّلت قبائل الرعية القبائل المضطهدة، التي تتحمل عبء الضرائب الثقيلة، والتي كانت تشكّل المورد الرئيسي للدولة خلال القرن الثامن عشر وما بعده، لأنّ نقص وغياب مداخل البحر وجّه الدولة إلى

¹ - المجموعة 1641، الوثيقة 67، م.و.ج. وأنظر الملحق قائمة الملاحق.

² - الضرائب الشرعية: إن موارد الدولة في الإسلام، هي الزكاة، والفيء، والجزية التي تأخذ من أهل الكتاب مقابل الحماية، والخراج-وهو ما يوضع على الأرض أو محصولها بحكم الفتح-، والإقطاع، والعشور، والغنيمة إذ يحق للدولة خمسها، إذ كانت تمثل أهم موارد بيت المال المسلمين (خزينة الدولة الإسلامية) مضافاً إليها ما يعثر عليه من معادن وكنوز والتراكمات التي لا وارث لها، ومال الضوائع وكل مال لا يعرف له مالك فمآله إلى بيت مال المسلمين. للمزيد والتفصيل عن الضرائب الشرعية في الإسلام انظر محمد عبد المطلب احمد، النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دراسات في الإسلام، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العدد 47، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، دت، ص ص 89-98.

³ - سعيدوني، النظام...، ص 49. وانظر أيضا سعيدوني، وبوعديلي، المرجع السابق، ص 107.

⁴ - محفوظ سعيداني، "الصلاح في بلاد المغرب خلال القرنين 18 و19"، في: م. د. ت، العدد 16، 15، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية،

العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2013م، ص ص 195، 196.

⁵ - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 131.

الدّاخل لتعويض هذه المداخيل وكانت الضّرائب هي المصدر الأول في الموارد الماليّة وأمام هذا الاستغلال، كانت قبائل الرّعية تتمرد، وغالبا ما تبنت الفرق الدّينيّة مطالب هذه القبائل المتمرّدة.¹

ومن خلال كلّ ما سبق يتبيّن أنّ العلاقات بين السّلطة العثمانيّة وقبائل الرّعية اتّسمت بالخضوع التّام. والملاحظ من خلال المصادر أنّ علاقة قبائل الرّعية بالسّلطة العثمانيّة هي علاقة الحاكم المتسلّط والمحكوم الخاضع، وذلك نستشفه مما ورد في كتاب مذكرات شريف الزّهار حيث فصّل في طريقة حكم وتسيير قبائل الرّعية التابعة لدار السلطان².

فقد عاشت هذه القبائل بالايالة في ظروف صعبة جدّا تميّزت بالتّعاسة والحرمان والبؤس، وفي الوقت نفسه كانت مصدر ثروة للسّلطة العثمانيّة³، فهي التي تتحمل كلّ الأعباء الضّريبيّة الثّقيلة، لإدارة هذه الأخيرة التي طالما استحدثت ضرائب جديدة حسب متطلبات البايلك، علاوة على أنّ هذا النوع من القبائل قد أرغمت على بيع محاصيلها الزراعيّة بأسعار زهيدة، ومُنِع عنها الاتّصال بالقبائل المعادية للبايلك أو الممتنعة عن التّفوذ، كما حُضِر عنها شراء البنادق الكبيرة منها، ووضع على رأس القبائل الكبيرة قياد من العثمانيين والكراغلة وشيوخ من العائلات المتعاملة مع البايلك. إذ أدى الضّغط المتزايد الذي تعرّضت له إلى تفككها فلم تعد تعتمد على تجانسها وتلاحمها على الأصل المشترك والانتساب العرقيّ، بل أصبح انسجامها وتلاحمها يتركز على الظّروف المعاشيّة ومعاملاتها مع الحكام، وبه يتأكد أنّ هذا النوع من القبائل قد تعرض للاضطهاد والإكراه والقسوة والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن⁴، فيبدو أنّ هذا ما جعلهم يتحسّنون الفرص لكسر عصا الطّاعة.

والجدير بالذّكر أنّ هذا النوع من القبائل لم تحظ بأيّ امتياز من السّلطة العثمانيّة، فهي التي كانت تدفع الضّريبة كما كانت تفرض عليها أعمال شاقّة، فكانت وضعيتها أسوأ من وضعيتها تلك القبائل التي لم تكن تخضع للسّلطة المركزيّة⁵، أي القبائل الممتنعة عن حكم العثمانيين.

ومن خلال كلّ ما سبق، فقبائل الرّعية هي الفئة أو الشّريحة التي كانت خاضعة لسّلطة الحكام مباشرة، وقد أرغمتها ظروف وعوامل عديدة للخضوع. هذا وقد أفرط العثمانيون في استغلالهم بفضاعة، كما أنّها تعتبر مطمورة السّلطة والإدارة العثمانيّة، المقصد هي الممّون والممّول لهذه الحكومة، فضعفها ومكانتها المتدنيّة بين القبائل جعلها مدخول الأداة التي تعتمد عليها السّلطة لتسيير شؤونها.

1 - لواليش، المرجع السابق، ص31.

2 - الزّهار، المصدر السابق، ص47 وما بعدها.

3 - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص129.

4 - سعيدوني، وبوعبدلي، المرجع السابق، ص107.

5 - سعيدوني، الحياة الريفية ...، ص420.

3- العلاقة بالقبائل المتحالفة:

بغية دراسة طبيعة العلاقة التي ربطت القبائل المتحالفة بالسلطة العثمانية، سنحاول أن نقدم بعض النقاط التي تبين ذلك، إذ أنّ هذه الأخيرة ولتكوين علاقة حسنة بينها وبين حكام القبائل المتحالفة وهم شيوخ القبائل والأسر النفوذية الحاكمة والمرابطين، وشيوخ الزوايا -أي ذوي النفوذ بالريف الجزائري-، عملت على إبقاء سلطتهم على مضاربهم هادفة إلى اعتماد "سياسة المحافظة على الوضع"، وزد على هذا فقد قدمت لهم عدّة امتيازات، نذكر منها حرية التصرف في أراضيهم، وعدم التدخل في أمور هذه القبائل¹، وحق جمع الضرائب من بعض القبائل التابعة لهم.

إضافة إلى هذا، وحتى تضمن السلطة العثمانية تكوين علاقة تحالف مع هذه القبائل، لجأت إلى التقرب من زعمائها بمنح امتيازات أخرى كإسقاط المطالب المخزنية، فمثلا من بين القبائل المتحالفة مع السلطة نجد قبائل المرابطين، التي كانت تحظى بمكانة روحية دينية في المجتمع، لذلك فإنّ علاقة السلطة العثمانية بقبائل المرابطين كانت جيّدة، فقد كانت هذه العلاقة كما وصفها أغلب الكتاب بالخاصة والتميّزة، ومما كان يميّزها، هو إعفاؤها من الضرائب ماعدا الضرائب الشرعية، ولدرجة حسن تلك العلاقة نجد أنّ هذا النوع من القبائل قد احتضن حتى العثمانيين الفارين، من العقاب أو التصفية². دون أن ننسى ذكر بعض الامتيازات الأخرى التي حصل عليها هؤلاء المرابطون، إذ كانت تمنح لهم السلطة بعض الامتيازات المادية³، وكان المرابطون من جهتهم يحرصون على حفظ الأمن والاستقرار، في المجتمع الريفيّ ويساعدون الإدارة في مهامها.

علاوة على ذلك، قامت السلطة وللهدف نفسه إصدار فرمانات التولية⁴، وتقديم الهدايا الثمينة والعطايا المغربية، لشيوخ هذه القبائل، وكذا منحهم أراض زراعية، وهبات لزواياهم وكذا بناء المساجد والزوايا والمشاهد، فالباي محمد الكبير مثلا، اعتنى ببناء مشهد الولي محمد بن عودة والولي احمد بن يوسف. وزيادة على هذا، فقد قام بعض الحكام لكسب تأييد شيوخ الزوايا وعلماء الدين والمرابطين والأشراف، بمنحهم في مناسبات معينة جزءا من جزية أهل الدّمة، يضاف إلى هذا فقد كان هؤلاء الحكام وللهدف نفسه يتغاضون ويصمتون عن أعمال هذه الفئة، ولو كانت مضرّة وتتنافى مع الأخلاق العامة وحتى بالدين⁵.

¹ - معاشي، المرجع السابق، ص 100-105.

² - H. FEDERMANN et BARON AUCAPITAINE, "Notices sur l'histoire...", in **R.A.**, N°9• pp.282-297.

³ - الزباني، دليل...، ص 217، و 285.

⁴ - LOUIS CHARLES FÉRAUD, "Exploitation des forêts de la karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque", in **R.A.**, N° 13, Alger, 1869, p38.

⁵ - للمزيد انظر سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 108، 109. وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص 265. وكذلك سعد الله، تاريخ...، ص 468-471.

هذا وقد حرصت السلطنة العثمانية أيضا على إكرام هذه الفئة خاصة حينما يتم تعيين أحد هؤلاء المشايخ. فمثلا ببابليك الشرق-قسنطينة- كان تعيين مشايخ الصحراء من اختصاصات باي هذا البابليك، فعندما كان يقلدهم هذا الأخير زمام الحكم، يهدي إليهم معطفا مدبجا بالخيوط الذهبية، ويضع تحت تصرف الشيخ الواحد عشرين خيمة من الجنود العثمانيين، وأعلاما وجوقة موسيقية عسكرية، فيكون هذا الشيخ كالمملك بالنسبة لسكان الصحراء¹. فهذه الامتيازات التي قدمتها السلطنة، خلقت علاقات جيدة بينها وبين القبائل المتحالفة، وأكسبت السلطنة حليفا يخدم مصالحها الإخضاعية في الريف الجزائري.

والأكيد أنّ ائتمال هذه العلاقة وثباتها واستمرارها مرهون بما تقدمه هذه القبائل للسلطنة العثمانية مقابل كلّ تلك الامتيازات. فالواقع يقدم لنا معطى مفاده أنّ السلطنة قد اشترطت على هذا النوع من القبائل، إعلان الولاء والانقياد لسلطتها²، وكذا دعمها العسكريّ بشنّ حملات إخضاعية مفاجئة بين الحين والآخر على القبائل التي ترفض تقديم ما عليها من ضرائب، أو على بعض الزعماء حينما يحاولون التخلص من التبعية للسلطنة العثمانية، أي بمعنى شامل المساهمة في إخضاع كلّ خارج عن سلطة العثمانيين من سكان الريف الشّاسع³، دون أي صدام مباشر للعثمانيين بالسكان.

إضافة، إلى تقديم خدمات أخرى محدّدة، مثل تأمين الطرق وجمع الضرائب من الدواوير والدّشر التابعة لهم، وبهذا أصبح هؤلاء الشيوخ والزعماء المحليّون واسطة بين السكان البعيدين عن سلطة البابليك وبين رجال البابليك وأداة طاعة يستخدمها الحكام في بسط نفوذهم غير المباشر على المجموعات القبليّة التي يصعب إخضاعها⁴. فالواضح أنّ علاقة العثمانيين بهذا النوع من القبائل، كانت مبنية على المصلحة المشتركة والمتبادلة.

ولعلّ الجدير بالذكر، أنّ حرص السلطنة العثمانية على تعزيز علاقاتها مع القبائل المتحالفة، وكذا حرصها على تبادل المصالح والمنفعة معها لم يكن عشوائيا، وإنّما كان ملاحظتها بمدى تحكّم هذا النوع من القبائل في توجيه الجماهير الريفيّة. مما دفع السلطات العثمانية إلى التّعامل معها وحتى يستتب لهم الأمر، ونلاحظ هذا خاصة ببابليك الشرق، ونضرب مثلا صالح باي⁵ (1771-1791م) بقسنطينة، فرغم المدّة الطويلة التي قضاه في بابليك

¹ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص38.

² - معاشي، المرجع السابق، ص 100-105.

³ - LOUIS. CHARLES. FÉRAUD, " Les chérifs kabyles de 1804 et 1809 dans la province de Constantine ", in **RA**, N° 13, Alger, 1869, pp211,212.

⁴ - سعيدي، وبوعبدلي، المرجع السابق، ص 109

⁵ - صالح باي: ولد سنة 1726م بمدينة أزمير بتركيا من أب تركي اسمه مصطفى، لذلك عرف بصالح بن مصطفى الزميري، ولما بلغ عمره ستة عشر سنة قام بالهجرة إلى الجزائر فإثر ذلك التقى بالقبائل لأنّه كان قد تسبّب في مقتل أحد أقربائه خطأ، وكان ذلك حوالي سنة 1742م، أين بدأ يشتغل في إحدى مقاهي الانكشارية بمدينة الجزائر، وإثر ذلك تقرب من عناصر هذه الفرقة العسكرية، هذا ما مكّنه من الالتحاق بصفوفها، وبعد سنوات من ذلك شارك في الحملة المتوجهة إلى قسنطينة لدعم الفرقة العسكرية العثمانية، فهناك برزت شخصته وشجاعته، هذا ما أثار انتباه الباي أحمد القلي فقرّبه إليه وزوجه ابنته، وساعده على التّرقّي في المناصب إلى أن وصل بعد وفاة هذا الباي- أحمد القلي- إلى منصب الباي على بابليك الشرق سنة 1771م=

الشرق، لم يتحكم في كثير من المناطق إلا بالتعامل مع رؤساء الأسر الكبرى كأولاد مقران بمجانة وأولاد بوعكاز بالصّحراء، وأولاد عاشور بفرجيوة والأحرار، وأولاد قاسم في شرق وجنوب شرق قسنطينة¹، يربط علاقة حسنة معهم.

هذا، ولا يمكن إغفال حقيقة، أنّه وبالرّغم من أنّ المصلحة هي التي جمعت الجبهتين العثمانية والقبائل المتحالفة، إلا أننا لا ننفي أنّه وفي الكثير من الأوقات عندما تحاول إحدى هذه القبائل المتحالفة التمرد والتخلي عن تحالفها ودعمها للسلطة العثمانية، تارة تجتهد السلطة العثمانية بربط علاقات مصاهرة مع زعماء هذه القبائل لتضمن استمرار التحالف بينها، مثلما فعل الباي محمد الشّريف خليفة حسن باي الذي تولى الحكم بعد صالح باي المتوفى سنة 1792م، المتزوج بالحاجة شريفة، والتي كانت من أسرة ابن قانة المعروفة والعريقة في الصّحراء الجزائرية². وفعلا فقد توطّدت علاقات التحالف مع هذه العائلة وأصبحت إثرها من أشدّ مؤيدي حكم العثمانيين³.

وتارة أخرى تقوم السلطة العثمانية بشنّ غارات إخضاعية عليها. ويبدو أنّ أبرز هذه الحملات بباليك الغرب والتي قامت بها السلطة لهذا الغرض، كانت في عهد الباي محمد بن عثمان الرقيق أو بوكابوس، وبالضبط في السنة الثانية من توليته أي سنة 1223هـ/1809م، حيث قام بشنّ حملة على قبيلة متحالفة وهي الحشم⁴ الغرابة بغريس، إذ يقول المزارى "...فقتل أجوادهم، وكبرائهم، وقوادهم، وفتك بهم فتكا جسيما، وأوقع بهم موقعا عظيما، وسببه أنّ الحشم بدت من بعض أعيانها أمور مخالفة لأوامره وسياسته، وقد هرب الفاعل لذلك عند الشّيخ سيدي محي الدين بقصد الاحترام"⁵.

=ومنه كانت له إنجازات كبيرة في هذا الباليك غير أنه في أواخر عهده تغيرت سياسته تجاه السكان إذ أصبح لا يراعيهم مطلقا ما دفعهم إلى الشكاية عليه إلى الداى حسن باشا، فقام هذا الأخير بعزله سنة 1792/1206م، فأرغم بذلك صالح باي إلى الانتقال بأولاده وأهله إلى مدينة الجزائر، إلا أنه لم يرض بوضعه الجديد وتعين إبراهيم باي بوضيع بدله، فجمع بعض المؤيدين، وقام بقتل هذا الباي الأخير، وعاد إلى الحكم مرة ثانية لكن لمدة عشر أيام فقط، لأن قوة أنت من مدينة الجزائر تزعمها غريمه حسن بن حسن بوحنك وقامت بقتله في محرم 1207 الموافق للأول سبتمبر 1792م، لتدفن جثته بمدرسة الكتاني. للمزيد انظر قشي، قسنطينة...، ص ص88-98. وانظر أيضا

- MERCIER, *Histoire de Constantine...*, pp.27et suiv.

¹ - فركوس، المرجع السابق، ص47. وانظر أيضا سعيدوني، النظام...، ص50.

² - مذكرات احمد باي و حمدان خوجة وبوضرية، تر، تع: محمد العربي الزبيرى، الجزائر، 1973م، ص06.

³ - فركوس، المرجع السابق، ص47-49.

⁴ - الحشم: يراد بالحشم مطلق الأنصار، ثم أطلق على قبائل بني راشد، لما انضموا إلى بني زيان، وناصرهم وهم ينزلون الآن بوطن غريس، ما معناه أنهم من القبائل المتعاونة المتحالفة. للمزيد انظر مسلم ابن عبد القادر الوهراني، تاريخ بايات وهران المتأخر أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تح، تق: رايح بونار، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1974م، ص95.

⁵ - المزارى، المصدر السابق، ص ص329، 330.

وأكمل المزاري في سياق حديثه مشيراً أنه " ...بعث له الباي من يأتي به فعصى وساعده الحشم، وأتفقوا على المعاندة التي كانت لهم هي عين السّم، فاستغاب الباي بذلك، واعتراه الغضب الشديد من ذلك، وأمر اغته رئيس الدوائر وقائده رايس الزّماله بالغزو على الشّيخ سيدي محي الدين..."، فامتثل الاثنان للأمر وجّهزا من مخزنهما مقاتلين، فالأوّل جَهّز منهم مائة فارس والثاني خمسين، إلا أنّ هذه الحملة المخزنيّة لم تستطع أن تحقق أهدافها، فلما سمع هذا الباي بما حدث جمع جيشه من المخزن والعثمانيين وغزا أجواد غريس، وأدبهم شرّاً تأديب وفرض عليهم عقوبة مالية فأذعنوا للطّاعة¹. وهذا كلّه بغية ضمان استمرار علاقة التّحالف المبني على المصلحة مع هذه القبائل لحماية مصالحها الإخضاعية في هذا الرّيف.

فعلى ضوء كلّ ما سبق، يمكن استنتاج أنّ هذا النّوع من القبائل ما هو إلا فرع من القبائل المخزنيّة، غير أنّها عرفت بالقبائل المتحالفة أو المتعاونة وذلك لما قدّمته من خدمات، ومنه نستخلص أنّ العلاقة التي جمعت السّلطة العثمانيّة، والقبائل المتحالفة كانت علاقات حسنة مبنية على المصلحة بالأساس، إذ نجد أنّ السّلطة العثمانيّة ولتفطنها بمدى مكانة هذا النّوع من القبائل وسلطته على توجهات السّكان، حرصت على التّقرب من زعمائها، وذلك بتخصيص امتيازات خاصّة وعطايا مغريّة، لكسبهم وتكوين علاقة طيبة معهم، مقابل خدمات محدّدة تقدّمها هذه القبائل، تكون الغاية منها إخضاع السّكان لسّلطة الحكم العثمانيّ بالدرّجة الأولى، وهذا التّبادل في المصالح حافظ على العلاقات الحسنة بين الطّرفين، في الكثير من فترات الوجود العثمانيّ، رغم بعض التّهويشات في أوقات ضعف السّلطة أو ازدياد قوة هذه القبائل.

4- العلاقة بالقبائل الممتنعة:

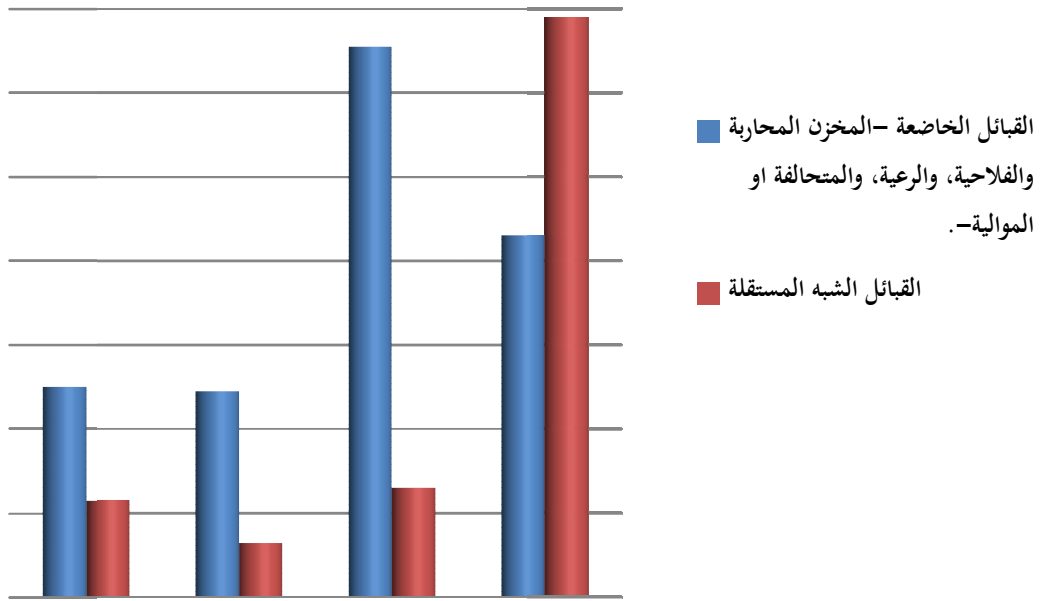
إنّ فهم طبيعة العلاقة التي جمعت السّلطة العثمانيّة بالقبائل الممتنعة، أو شبه المستقلة صعب مقارنة بأنواع القبائل المدروسة سلفاً، ولتبسيط هذا الأمر قمنا من خلال ما قدّمه رين من إحصائيات عن إعداد أصناف الجماعات أو قبائل الرّيف الجزائري²، بإنشاء مدرّج تكراري يبين نسب القبائل الخاضعة، ولو نسبياً والقبائل شبه المستقلة في كلّ إقليم من أقاليم الايالة الجزائريّة سنة 1246هـ/1830م، واستخرجنا منه عدّة ملاحظات وتفسيرات واستنتاجات لأسباب امتناع هذا النّوع من القبائل الخضوع لسياسة السّلطة العثمانيّة، وكذا عن طبيعة علاقتها بهذه الأخيرة.

¹ - نفسه.

² - RINN, OP. CIT., P.130 .

مدرج تكراري يبين نسبة القبائل الخاضعة والمستقلة في كل إقليم من أقاليم الولاية الجزائرية

سنة 1246هـ/1830م.



هي:

- أن أكثر الأقاليم خضوعاً للسلطة هو بايلك الغرب - وهران - فقد وصل عدد القبائل الخاضعة به إلى 131 قبيلة مقابل 23 قبيلة شبه مستقلة، والواضح أن احتلال الاسبان لموانئ هذه الجهة قد دفع السكان إلى ربط أنفسهم بعلاقات حسنة مع السلطة العثمانية، وقبول حكمها عليهم، إضافة إلى ما أوردناه في بداية هذا الفصل في عدم تجانس قبائل هذا البايك و اختلاف أصولها حال دون تمكنها من الحصول على الدعم المحلي، فخضعت للسلطة ودعمتها كي تدعمهم وتحميهم.
- أن كل من دار السلطان وبايلك التيطري، كانت نسبة وعدد القبائل الخاضعة لهما كبيراً مقارنة بعدد القبائل شبه المستقلة ويمكن تفسير ذلك بقرب الإقليمين من مدينة الجزائر مركز السلطة بالإضافة إلى كون هذه المناطق تم ضمها إلى السلطة العثمانية مبكراً.
- أن بايلك قسنطينة هو أكثر الأقاليم احتواءً على القبائل شبه المستقلة، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة المنطقة البعيدة نسبياً عن مركز السلطة ومواطن القبائل المتعاونة والمتحالفة، وكذا احتوائها على الكثير من قبائل الصحراء البعيدة، إضافة إلى صعوبة مواطنها وعزلتها الطبيعية - جبال، وهضاب، وصحاري -، كما لا ننسى أن أغلب مناطقها المحتلة، قد حررت مبكراً ما جعل إمكانية الاستقلال عن العثمانيين واردة، علاوة على أن قبائله أكثر تأصلاً وتجنراً بالمنطقة، فقبائله تربطهم روابط الانتساب والانسجام والتعاون والثقة، والتجذر.

وفعلا، فالظاهرة البارزة التي تلفت انتباه الباحث، عند قيامه بالمقارنة بين هذه النسب يجد أن أكبر مجموعة سكانية في بايلك الشرق، كانت مؤلفة من القبائل التي تعيش في المناطق الجبلية الحصينة كالبابور، وشمال قسنطينة والأوراس، وتخوم الصحراء... وغيرها¹، ونذكر على سبيل المثال قبيلة النمامشة الكبيرة التي طالما فترت من كل ملاحقة من قبل البايك²، وكذا قبيلة الحراكنة بسبب تمردتها وامتناعها عن دفع الضرائب³، والأمر نفسه بالنسبة لأولاد عيسى وقرفة وغيرهم⁴.

دون أن ننسى أولئك السكان الذين ضرب المثل بهم لكثرة تمردهم وحب استقلالهم. وهم سكان معظم الجبال الواقعة أسفل سهل خيرون، فقد كانت قبائل هذه الجهة مستقلة عن حكومة العثمانيين، لا تجنح للسلم طواعية أبدا كمعظم قبائل الزاوة وعلى رأسها فليسة، فقبائل الزاوة مثلا كانت تجمعهم ميزة وهي عدم دفعهم الإتاوة لهذه الحكومة المذكورة أبدا، فقد كانوا يتحدون ضد العدو المشترك - والممثل عندهم في السلطة العثمانية - في حرب لا هوادة فيها⁵، فهؤلاء الزاوة أو كما عرفوا بأنهم سكان جبال اث ايراثن كانوا يعيشون في استقلال تام، يعينون شيوخهم ولم يدفعوا أية ضريبة ما عدا أولئك الأفراد الذين كانوا يحرقون أراضيهم في حوض سيباو، والواقع أن العثمانيين لم يتمكنوا طوال فترة حكمهم من مد نفوذهم إلى منطقة اث ايراثن ومناطق أخرى الواقعة في أعالي جرجرة⁶.

ومن الأمور التي تستوجب التوقف، والدكر أيضا هي أننا نلاحظ أن هذه القبائل كانت رافضة لدفع الضريبة للسلطة العثمانية، وكان قادة هذه المجموعات الممتنعة يجمعون الغنائم دون تدخل مباشر من السلطة المركزية، ولكن السلطة كانت تحاربها عندما تشعر بأن قوتهم زادت وأصبحت تهدد أمن واستقرار حكمها⁷، وذلك مرده أن فرض العثمانيين للضرائب على السكان كان كرمز لإعلان الولاء⁸، والتبعية، أما رفض دفعها فهو التمرد

¹ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 109.

² - FERAUD, "Notes sur Tébessa ...", P450.

³ - FERAUD, "Ain Elbaida"... , P413.

⁴ - الفكون، المصدر السابق، ص 54.

⁵ - DE PARADIS, OP.CIT., P.13.

⁶ - ارزقي شويتام، "إمارة كوكو 1511-1767م"، مداخلة ألقى في اليوم الدراسي حول إمارة كوكو فعاليات المنتدى الدولي حول ممالك الامازيغ في العهد الإسلامي، منشورة، تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2010م، ص ص 25، 26.

⁷ - شويتام، المجتمع...، ص 239

⁸ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 138.

والخرابة بعينها، أي ان عدم دفع السّكان ما عليهم من ضرائب فهذا يدلّ على تمردهم¹، وهذا يعني أنّ استقلال وتمرد هذه القبائل كان بسبب امتناعهم عن دفع الضّرائب.

ومرد هذا التّفسير، إلى ذلك المنهج الذي اعتمده السّلطة العثمانية وهو الإبقاء على الأسلوب الإداري القديم والإبقاء على السّلطات المحليّة ذات التّفوذ بالبلاد، أي عدم التّدخل في الشّؤون الداخليّة للسّكان، واحترام عاداتهم وقوانينهم العرفيّة، وعدم المساس بسيادة حكامها المحليين في مختلف الأقاليم، أي الاكتفاء بالتّبعيّة الرسميّة للسّلطة المركزيّة، وكان دفع الضّريبة هو رمز الخضوع²، فكان من الطّبيعيّ أن تعمل السّلطة على فرض الضّرائب على هذا النوع من القبائل، وبذلك تحكم عليهم السّيطرة لشب أو تجدد تبعيتهم وولائهم.

ومن هذا المنطلق قد بدا الغموض يتجلى عن طبيعة العلاقة بين السّلطة العثمانية والقبائل الممتنعة، فالعلاقة كانت سيئة بسبب امتناع ورفض هذه القبائل لدفع الضّرائب، التي كانت تحمل معنى الخضوع للسّلطة العثمانية.

فهذه العلاقة الجدّ متوترة والتي ملؤها التّذمر بين السّلطة العثمانية والقبائل الممتنعة أو المستقلة وصلت في أغلب الفترات إلى الصّدّام العسكريّ، ونضرب مثلا ذلك الصّدّام بين قبيلتين بالشّرق الجزائريّ وهما قبيلتا الدّوادة والحنانشة سنة 1047هـ / 1637م، مع قوة السّلطة العثمانية، فمن شدّة هذا الصّدّام العسكريّ احتفظ الشّعريّ الشّعبيّ بالكثير من تفاصيل هذه المعارك³، ولعل هذا ما يؤكّد مدى التّوتر في العلاقة بين الجبهتين ومدى سوء العلاقة لأسلوب الإخضاع العنيف الذي استعملته السّلطة الحاكمة مع مثل هذا النوع من القبائل.

إضافة إلى هذا فقد حفظت لنا الوثائق والمصادر إشارات لهذا الصّراع الرّامي الى تكوين علاقات إخضاعية أو علاقة التّبعية للسّلطة العثمانية، إذ نجد في طيات الوثائق مثلا أنّه كلّما حدث تمرد من طرف هذا النوع من القبائل تقوم السّلطة بشنّ الحملات والمخلات، ونضرب مثلا ما ورد في إحدى الوثائق أنّ السّلطة قد شنّت حملة على قبائل العمامرة الممتنعة بجبال الأوراس ورد فيها ".... غزونا هنالك على فرقة العمامرة من جبل اوراس وانها سيدي فرقة عاصية لم يعطوا مطالبهم ولم تكريمهم طاعة فاجتمعنا عليهم في اليوم الحادي عشر من شهر [كذا] في جبلهم فمنحنا الله النصر ورزقنا الظفر فقطعنا منهم ستة عشر راسا [كذا] لقسنطينة وأخذنا لهم غنيمة جيدة... غزونا من هنالك بلاد الحنانشة..." وكان هذا في عهد احمد باي وذلك سنة 1243هـ / 1828م⁴.

¹ - نفسه. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص 32، 33.

² - معاشي، المرجع السابق، ص 98.

³ - CHARLES FÉREAUD " Les harar seigneurs des hanencha ", in **R.A** , N°18, Alger , 1874, pp.214 et suiv.

⁴ - المجموعة 1642، الوثيقة 19، م.و.ج. والوثيقة ككل مؤرخة سنة 1243هـ / 1828.

ونذكر أيضا، ما ورد في المصادر عن تلك الحملات التي شنتها السلطنة العثمانية على قبائل الزاوة، المعروفين بعصيانهم ورفضهم لكل أنواع الضرائب كما أشرنا سابقا. فمثلا في سنة 1158هـ / 1745م، قام هؤلاء السكان بثورة عرفت باسمهم "ثورة الزاوة" على قائد سيباو الملقب بمحمد الفريرا¹، فبعث هذا القائد إلى حاكم الأيالة إبراهيم باشا طالبا المساندة، فأمدّه بقوة عسكرية تعدادها معني يلداش يتأسها أغا الصبايحية، فكانت هذه الحملة سببا في فشل هذه الثورة وهلاك دشور القبائل فقتلوا وتُهبّت أمتعتهم وأموالهم وحُرقَت دشورهم²، والأمر نفسه شهدته قبائل فليسة في وقت لاحق، إذ أنّ الاغا محمد قد ضيق على دلس وأمر بإرسال حملة عسكرية من أجل ضرب قبائل هذه المنطقة وإخضاعهم³، فأُنزل بذلك على هؤلاء عقابًا وحشيا لإخضاعهم، والأكد أنّ هذا ما زاد من سوء العلاقات بين الطرفين.

زيادة على عديد الحملات التي شنتها صالح باي بايلك الشرق، ضد القبائل المتمردة والممتنعة عن سلطته وسلطة العثمانيين في بياليك، ففي عام 1773م زحف على الكثير من هذه القبائل، حيث غزا أولاد عمور واقتحم قرى زحينة، وافلوا، والاغواط، والتّهبل، وعاقب العصاة ضدّ داي الجزائر وقتل مائة رجل منهم وأرسل رؤوسهم إلى قسنطينة لتُعلّق على الجدران والأبواب. وبعدها بثلاث سنوات أي في سنة 1776م هاجم هذا الباي أيضا أولاد بن عاشور فرجيوة، وكرّر هجماته ضدّهم لغاية عام 1781م، بسبب عصيانهم وامتناعهم عن الاعتراف بسلطة البايلك، ودفع الضرائب، فكانت آثار هذه الحملات هي إخضاع هذه القبائل الممتنعة (وعدم) وقمع محاولتها للتّمرّد لسنوات طويلة بعدها⁴.

وللسبب نفسه وهو تكوين علاقة التّبعية، قام الباي نفسه عام 1788م، بقيادة حملة كبيرة إلى الجنوب الصحراويّ القسنطينيّ لإخضاع ومعاقبة شيخ الدّواودة محمد الدباح، وشيخ تقرت فرحات بن جلاب لرفضهما دفع الضرائب للبايلك أيضا، وفي أثناء طريقه إلى تقرت مرّ على واحات طولقة، وبوشقرون، ولبشانه، والزعاطشة، وسيدي خليل (سيدي خالد) بوادي جدى، ودفع له سكانها الضرائب المطلوبة ومن هناك واصل طريقه إلى

¹ - محمد الفريرا: الملقب بالذباح وهو كرغلي النسب، ولد بالبليدة ودرس بزواوية تيززي راشد، صاهر أسرة ابن القاضي تولى الحكم كخليفة على سباو التي كانت تتبع لبايليك التيطري ثم أصبح بايا على هذه الأخيرة لمدة خمس سنوات، وقد قُتل ببلاد الزاوة، ومن أبرز إنجازاته انه أخضع الكتلة الجبلية لبلاد القبائل واهتم بتحقيق الأمن من خلال أساليب متعددة مثل تضيق الخناق على هذه القبائل بدعم مخزن عمراوة و إعادة بناء تزغارت، وقيامه بعدة حملات رهيبة ضدّهم كالحملة التي قادها لإخماد ثورة الزاوة سنة 1749م فأُنزل على قبائل هذه المنطقة عقابا وحشيا واتباع أسلوب المهادنة والمصاهرة لهذه القبائل حيث أنه قام بطلب يد ابنة سي عمر بوخنوش الصغير أحد امراء كوكو من أسرة ابن القاضي، أي من هذه المنطقة وأيضا اعتماده على المرابطين والتقرب منهم لأنه كان يدرك مدى سلطة ونفوذ هؤلاء ومدى قدرتهم على التأثير في القبائل، إلى جانب هذه الإنجازات العسكرية والسياسية كان له إنجازات اجتماعية كقيامه بالوقف على ضريح عبد الرحمان العالبي، وعتقه لإمرأة اسمها فاطمة. انظر عليليش، الكراغلة...، ص 48، 49.

² - عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، رحلة ابن حمادوش الجزائري "لسان المقال في النبأ عن النسب و الحسب و الحال"، تق، تح، تع: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، ط خاصة، الجزائر، 2011م، ص 163.

³ - DE PARADIS, OP, CIT., P.112.

⁴ - MERCIER, OP, CIT., P.273.

وانظر أيضا العنزي، تاريخ...، ص 63، 64.

الزّيان ووادي ريغ، وفرض الحصار على تقرت حوالي سبعين يوماً حتى أرغم شيخها على الاستسلام، وفتح أبواب المدينة له وقبل دفع الصّرائب المطلوبة منه وغرامة الحملة، وخسائرها وأتعابها.¹

أمّا عن أبرز الحملات التي خلقت علاقات التّبعية وأخضعت لسلطة العثمانيين هذا النوع من القبائل، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تلك الحملة التي تمّت على سكان تلمسان في رمضان 1038هـ/1629م، حينما أعلنوا التّورة على حكم العثمانيين بزعامة رجل سماه ابن المفتي بالمدعي المغربي، ويعتقد أنّه هو المسمى أحمد بن عبد الله الذي ادعى المهديّة، فتحرّكت إثرها قوة العثمانيين بزعامة القائد محمد بن سوري بمحلة غادرت من الجزائر قاصدة تلمسان، وفعلاً نجحت الحملة بقوّتها وسطوّتها أن تذهب آمال المدعي المغربي باحتلال تلمسان، ورغبة التلمسانيين بالاستقلال عن العثمانيين أدرج الرّياح².

علاوة على هذا نشير إلى الحملة التي قام بها حاكم الابلالة يوسف باشا في عهدة توليته الثّانية وبالضّبط في 11 صفر 1050هـ/1640م، والتي استهدفت قبيلة الدّواودة المتمرّدة في 17 محرم 1051هـ/1641م، فرجع من الحملة في منتصف محرم سنة 1052هـ/1642م، وأعاد الكرة في ولايته الثّالثة وبالضّبط في 23 ربيع الثّاني 1057هـ/1647م، أمّا في شعبان 1057هـ/1647م، فقد خرج بمحلة إلى الشّرق ليحتل أراضي الدّواودة وغيرها³.

والأسلوب الآخر الذي اعتمده السّلطة لتكوّن علاقات أحسن من علاقة التّبعية لهذا النوع من القبائل، هو تكوين علاقة التّعاون وكذا التّحالف. وذلك حتى تضمن عدم تمردّها من جديد، وكذا إرغامها عن طريق القوة على الدّخول ضمن القبائل المتعاونة -المخزن- والمتحالفة، إلا أنّ هذا الصّنف من القبائل لم يكن يلتزم بالوضع الذي فرض عليه، إذ كلّما شعرت هذه القبائل بضعف الإدارة لانشغالها بالقضايا الدّاخلية والخارجية كانت تقوم بشقّ عصا الطّاعة وتتخلى عن وضعها المخزبيّ لتعود إلى وضعها الأصليّ، مثل قبائل نزلوية المتمرّدة والتي كانت أراضيها في أعالي وادي يسر- الجهة الجنوبيّة-، وفي نهاية الأمر تمّ إخضاعها وتحويلها إلى قبائل مخزن، هذا ولم تتحول بعض القبائل إلى قبائل المخزن إلا في العقود الأخيرة من الحكم العثمانيّ ونذكر على سبيل المثال قبائل أولاد سيدي أحمد وأولاد الضياء وأولاد أم هاني، وعريب في بايلك التّيطري، وأولاد بودرهم عمامرة بالاوراس في بايلك قسنطينة وقبائل الحشم وبني عامر في بايلك الغرب⁴. فهذه الأخيرة بعدما كانت قبائل موالية للاسبان

1 - نفسه.

2 - نفسه، ص 48، 49. وانظر أيضا سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ج 01، ط 03، بيروت، لبنان، 1990 م. ، ص ص 170، 171.

3 - ابن مفتي حسن بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح، د:فارس كعوان، بيت الحكمة، ط 1، العلّمة، الجزائر، 2009م، ص 52.

4 - شويّتام، المجتمع...، ص ص 236، 238.

أصبحت بحدّ السيف¹ ضمن قبائل المخزن كما ذكرنا. ويبدو أنّ تحول القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية خلق بينها وبين السلطنة العثمانية علاقات حسنة أساسها المصلحة.

وفي السياق نفسه أي محاولة خلق علاقات طيبة مع هذا النوع من القبائل اعتمدت السلطنة العثمانية أساليب أخرى غير حربية بل كانت مرنة جدّا، ونشير إلى بعضها كاستعمال الدبلوماسية مثل ما قام به صالح باي مع رجال الصّفين بن قانة وأولاد بوعكاز بغية استمالة الصّفين إليه ولسلطة العثمانيين². إضافة إلى أسلوب المصاهرة والمهادنة، كمصاهرة الباي محمد الدّباح لقبائل الزّواوة، حيث صاهر أسرة ابن القاضي³، إذ طلب يد ابنة سي عمر بوخنوش الصغير أحد امراء كوكو، وأيضا اعتماده على مهادنة المرابطين والتّقرب منهم لأنّه كان يدرك مدى سلطتهم⁴ ونفوذهم وقدرتهم على التّأثير في القبائل⁵.

غير أنّ الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها، أنّه ورغم كلّ الأساليب التي اعتمدها السلطنة العثمانية - كما أسلفنا- لخلق علاقات حسنة أو علاقات تبعية مع القبائل الممتنعة قد ساءت أواخر الفترة العثمانية، ويرجع ذلك إلى تزايد الرّغبة عند الكثير من القبائل للخروج عن السلطنة والامتناع عنها وعن ضرائبها وإعلان العصيان والعودة إلى وضعها المستقل، ومرد ذلك إلى السياسة الجائرة للحكام، حيث أصبحوا يفرضون ضرائباً تنوّعت وتعدّدت حسب اختلاف المواسم والفصول⁶، وذلك لتضمن الحكومة العثمانية استمرار تدفق الأموال إلى خزينتها أمام تراجع الجهاد البحريّ منذ القرن الثّامن عشر واندثاره في القرن الموالي له، فبنت الحكومة ميزانيتها عليها، وهذا ما أدى إلى كثرة التّمردات والثورات، كثورة الشّمال القسنطينيّ سنة 1804م، وثورة الغرب الجزائريّ سنة 1803-1809، وثورة واد سوف 1818-1823م، والتّيجانية 1818م⁷.

فيقول بهذا الصّدّد أحد الكتاب "...فقد أصبح بذلك الفلاحون في موقف عداء تقليديّ مع السلطنة العثمانية، منذ بداية القرن الثّاسع عشر فقد أصبح الشّغل الشّاغل لهؤلاء الفلاحين هو ترقب الحملات الانتقامية التي يشنّها عليهم البايك لضمان المتطلبات الماليّة المتزايدة، دون أن ترى فيها عائقا في وجه تطور الزّراعة، وعملا يزيد في تدعيم حالة الفوضى والحروب الأهلية بين العشائر البدوية"⁸.

¹ - المشرفي الجزائري، المصدر السابق، ص26.

² - MERCIER, OP, CIT., P273.

³ - ابن حمادوش، المصدر السابق، ص163.

⁴ - سنفضل في هذه النقاط في القسم الثاني الخاص باليات الحكم.

⁵ - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830 م، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 160.

⁶ - للاطلاع على بعض هذه الضرائب على عهد احمد باي قسنطينة انظر فركوس، المرجع السابق، ص35-39.

⁷ - سعيداني، المرجع السابق، ص ص 201-204.

⁸ - سعيدوني، النظام...، ص61.

غير أننا لا ننفي أنّ القبائل الممتنعة، كانت في أحيان كثيرة تربطها مع السّلطة علاقات حسنة أساسها المصلحة بالدّرجة الأولى مثلاً ضدّ الخطر الخارجي كالاسبان، ونضرب مثل أحداث تحرير وهران في المرة الأولى¹، غير أنّ اتّحاد العثمانيين والسّكان سمح باسترجاعها سنة 1119هـ/1708م². ورغم أنّ الاسبانيين لم يهضموا طردهم من وهران، وأعدّوا لاستعادتها سنة 1732م، حملة كبيرة جنّدوا فيها إمكانيات بشرية ومادية ضخمة مكنتهم من احتلال مدينة وهران مرة ثانية³. وكان ذلك في السنة نفسها⁴. إلا أن العثمانيين لم يرضوا باقتطاع واحتلال مناطق المسلمين لذلك قرّر الباي محمد بن عثمان المعروف ب"محمد الكبير" باي بايلك الغرب سنة 1791م استرجاع هذه المدينة والمرسى الكبير، ولأجل تحقيق مراده قام بجمع المتطوعين من كلّ جهة حتى طلبه العلم والعلماء وقراء القرآن، وأعدّ الجيش للقتال وخرج به إلى وهران، وكان نصره بفتح وهران عظيماً ليدخلها سنة 1792م فسعد به السّكان⁵.

فيبدو من مجريات أحداث هذين الفتحين أنّ العثمانيين كسلطة قد اتّحدت مع السّكان المحليين لتحرير وهران، ويتّضح أيضاً أنّ هذين التّحريرين قد خلقا صدى كبيراً بين هؤلاء السّكان المحليين، فشاع خبر هذين التّصريفين على الإسبان ما أدى إلى تضاعف نفوذ العثمانيين وتأثيرهم على السّكان، والأكيد أنّ هذا ما زاد من ثقة وحسن العلاقات بين السّكان عامة وحتى القبائل الممتنعة والعثمانيون.

ولكن سرعان ما تغيّر الوضع، فرغم ذلك التّقارب الذي حدث بين السّلطة والسّكان أثناء تحرير وهران كما أسلفنا إلا أنّ العلاقة توترت بين الطرفين في مطلع القرن التاسع عشر إثر مساندة السّكان لثورة الطّرفيين بقيادة عبد القادر بن الشّريف الدّرقاوي سنة 1805م، وبعد نهاية هذه الثّورة قامت السّلطة بجملة من الإعدامات في صفوف رجال الدّين، والأمر نفسه حدث إثر ثورة ابن الاحرش، والتّيجاني الذي شهدته القرن نفسه⁶.

¹ - لقد تم احتلال مدينة وهران للمرة الأولى من طرف الاسبان سنة 915هـ/1509م، إذ تحالف أحد اليهود مهاجري الأندلس الملقب أشطروا مع الاسبان ففتح لهم إحدى أبواب المدينة فكان الاحتلال، وفي عهد الداوي أبي عبد الله محمد خوجة بن علي المعروف بيكداش تم تحريرها سنة 1119هـ/1708م، للمزيد انظر: أبي راس، عجائب...، ج1، ص37 و43، 44، 167، و170. وانظر أيضاً المزاري، المصدر السابق، ص 212-215. وانظر أيضاً الزباني، المصدر السابق، ص 209-213. وانظر أيضاً المدني، حرب...، ص 100 وما بعدها.

² - الزباني، المصدر السابق، ص 209-213.

³ - A. BERBRUGGER " Reprise d'Oran par les Espagnols en 1732 ", in **R.A**, N° 08• Alger, 1864 , pp14- 28.

⁴ - BERBRUGGER, " Reprise d'oran...", pp.14- 28.

⁵ - للمزيد انظر ابن هطال، المصدر السابق،، ص 19-23. وانظر أيضاً المزاري، المصدر السابق، ص 262-266. وكذلك أبي راس، عجائب...، ج2، ص 33-35.

⁶ - الزباني، المصدر السابق، ص 207-244. وانظر أيضاً شويّتام، نهاية...، ص 90-109.

وقد لاحظنا من خلال ما سبق أنّ العلاقات التي ربطت القبائل الممتنعة مع السلطنة العثمانية غلب عليها التوتر والصراع، فوصل في الكثير من المرات إلى الحروب، غير أنّنا وبتبعنا لطبيعة هذه العلاقة نجد أنّ هذه القبائل بقدر ما كانت تهديدا على سيطرة وسلطة العثمانيين في ريف الولاية، بقدر ما كانت حافزا وتحديا دفع بالعثمانيين إلى اعتماد سبل أخرى كتحويلها إلى قبائل مخزن أو متحالفة وبمصاهرتها أو بتقديم امتيازات مغرية لها.

ومجمل القول، فالريف الجزائري قسّم إلى عديد الأنواع من القبائل، قبائل خاضعة (قبائل الرعية)، قبائل متعاونة (قبائل المخزن فلاحية وعسكرية)، وقبائل متحالفة (الأحلاف)، وقبائل ممتنعة أو شبه مستقلة، وكلّ نوع كانت علاقته خاصّة مع السلطنة العثمانية، غلبت عليها المصلحة بالدرجة الأولى، والقوة بالدرجة الثانية. هذا ولا نُستتر على أنّ معظم هذه القبائل بمختلف أشكالها كانت خاضعة للسلطنة، فالقسم الوحيد الذي كان يثور من حين إلى آخر هي القبائل شبه مستقلة، والسبب المشترك لأغلب هذه الحركات هو رفضها للضرائب لأنّ وضعها المادي لم يكن يسمح لها بدفع الضرائب.

والنتيجة المهمة أو الحقيقة التاريخية التي يمكن استخلاصها بعد تحليلنا لطبيعة السلطنة العثمانية من خلال علاقاتها بالمجتمع الريفي، هي أنّ الوجود العثماني في الريف كان محدودا بل السلطنة الفعلية كانت في يد العناصر المحلية المؤثرة في المجتمع وهذا يفند الآراء التي تدعي أنّ العثمانيين فرضوا هيمنتهم على الجزائر كلّها، ولم يتركوا الفرصة لمشاركة الجزائريين في السلطنة.

خاتمة الباب:

إنّ دراسة طبيعة الحكم العثمانيّ في الجزائر من خلال عرض التركيبة السكّانية لكلّ من مجتمع المدينة والرّيف، وكذا علاقة كلّ من هذين الأخيرين بالسلطة العثمانيّة سمح لنا باستخلاص جملة من النتائج التي يمكن حصرها في النقاط التّالية:

- يتميّز المجتمع المدنيّ الجزائريّ في الفترة المدروسة بالفئويّة في المدن، والقبلية خارج المدن أي بالأرياف.
- لقد كان المجتمع المدنيّ متكوناً أولاً: من جماعات محليّة متأصلة وهم الحضر أو البلدية، وندرج ضمنهم الأندلسيّين، والأشراف والعلماء، والمرابطين، وجماعات البرانية، ونذكر بعضهم وهم الجواجلة، والميزابيون، والقبائل، والبساكرة، والأغواطيون، والوصفان أو السّود، وثانياً: نجد الجماعات الوافدة والمولدة وتحتوي على العثمانيّين، والاعلاج، والكراغلة، وثالثاً أوردنا الجماعات الدّخيلة وهي اليهود، والأوروبيّون، الأسرى والعبيد.
- انقسم المجتمع الرّيفيّ إلى عديد الأنواع من القبائل ونذكر منها القبائل المتعاونة أو المخزن التي قسمناها إلى مخزن فلاحيّ ومخزن محارب أو عسكريّ، وقبائل الرّعية، وقبائل المتحالفة، وأخيراً القبائل المستقلة أو الممتنعة أو في الحقيقة شبه المستقلة. هذا ويمكن أن نقسّم سكان الرّيف الجزائريّ القبليّ، حسب طبيعة المنطقة التي استقرّوا عليها، وهي سكان السّهول، وثانيّاً سكان الجبال، وثالثاً سكان الصّحراء، ورابعاً وأخيراً سكان المناطق الحدوديّة، وأنّ هذا التّقسيم الأخير نتج عن تراكم عدّة ظروف وعوامل.
- أنّ علاقة سكان المدن بالسلطة في مجملها تميّزت بالحسنة على العموم، خاصّة مع العلماء والمثقفين والمرابطين، والطّرق الصّوفيّة، خاصّة في بداية الوجود العثمانيّ، وكان السبب الرّئيسيّ في تعزز هذه العلاقة هو وجود عامل الدّين المشترك بينهم، فهذا ما جعل العثمانيّين يبحثون عن علماء مساندين لهم من بين الأفراد الذين يؤمنون مثلهم أو بالأحرى لهم نفس المعتقد وبالتالي بدأت العلاقة بينهم تنمو وتترسخ. دون أن ننسى العامل الآخر وهو الخطر الخارجيّ المسيحيّ، أمّا في أواخر الحكم العثمانيّ الذي تميّز بتدري الأوضاع الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، وحتى السّياسيّة، فقد توترت وساءت هذه العلاقة، ورغم ذلك دائماً ما سعى الحكام للمحافظة على علاقتهم الطّيبة معهم إلى آخر وجودهم بالجزائر ليقينهم بمدى أهميّة ذلك.
- أنّ السّمة البارزة لعلاقة الرّيفيّين مع بعضهم البعض هي السّير على احترام التّنظيم القبليّ الذي يحكمه شيخ، فالكلمة الأولى لهذا الشّيخ، ونجد كذلك أنّ المرابطين لهم سلطة وكلمة مسموعة بين الرّيفيّين، وهذه النّقطة استغلها العثمانيّون وعملوا على خلق علاقة طيبة مع قبائل الرّيف، وجعلوا لكلّ نوع من القبائل مكانة، فقد كانت مكانة هذه القبائل متباينة حسب علاقتها مع السّلطة، فقبائل المخزن والمتحالفة كانت معفية من الضّرائب شريطة استجابتها لنداء السّلطة عند الحاجة، سواء للحاجة أم لتوطيد الأمن، وهناك قبائل الرّعية التي تكون ملزمة بدفع الضّرائب، وفي بعض الأحيان كانت هذه القبائل في حالة نزاع فيما بينها، وكثيراً ما كان الحكام العثمانيّون يراهنون على هذه الخلافات ويستعملونها لأحكام سيطرتهم على الايالة.

- والنقطة المهمة، هي أنّ معظم قبائل الرّيف بمختلف أشكالها وأنواعها كانت خاضعة للسلطة، فالقسم الوحيد الذي كان يثور من حين لآخر هي القبائل الممتنعة أو شبه مستقلة أو المستقلة، والسبب المشترك لهذه الحركات ضدّ السلطة العثمانية يمكن تلخيصه في الضّرائب.

- عرفت العلاقات بين الجزائريين والسلطة العثمانية في أواخر الفترة العثمانية تغييرًا ملحوظًا مقارنة مع ما كانت عليه في القرون الأولى لهذا الوجود، ففي البداية تميّزت هذه العلاقات بالتعاون والانسجام بين السّكان والسلطة وذلك لمواجهة الخطر الخارجي، أمّا في الفترات الأخيرة فقد تميّزت بتدهور كبير وذلك لتوقف الجهاد البحري من جهة ولتحرّر مواقع الجزائر من جهة أخرى وكذا لارتفاع الضّرائب، ولذلك نقول أنّ أواخر العهد العثماني عرف اتّساع الهوة بين السلطة والرّعية.

- والنتيجة البارزة هي أنّ علاقة السلطة بالمجتمع الرّيفي، كانت غير مباشرة لأنّ السلطة الفعلية كانت في يد العناصر المحلية المؤثرة، أي أنّ السلطة العثمانية أبقت على السلطات المحلية ذات النّفوذ بالبلاد، وتدخل هذه السياسة في إطار إستراتيجية عثمانية عرفت بسياسة المحافظة على الوضع، والاكتفاء بالتبعية الرسمية للسلطة المركزيّة.

القسم الثاني
اليات الحكم العثماني في الجزائر

الباب الأول:

الركائز السياسية والإدارية لتثبيت الحكم العثماني في الجزائر .

مقدمة الباب

الفصل الأول : لهماكل الإدارية .

الفصل الثاني: تمميش العنصر المحلي في السلطة.

الفصل الثالث: مكانة الاسلام في المعاملات العثمانية مع المجتمع.

خاتمة الباب.

الباب الأول:

الركائز السياسية والإدارية لتثبيت الحكم العثماني في الجزائر .

مقدمة الباب:

نتطرق في هذا الباب إلى دراسة النظام السياسي والإداري الذي انتهجته السلطة العثمانية بالجزائر، فباعتبار ان كل سلطة تعتمد لتسيير أي مجتمع في إطار الدولة الواحدة على سياسة معينة ولتضمن هذه الاخيرة دوام واستمرار حكمها، تسعى دائما جاهدة لفرض سيطرتها بكل الوسائل السياسية، بحيث تجعل من كل الظروف وسيلة تستغلها لذلك، وهذا ما عمل العثمانيون على تجسيده بعد أن أصبحت الجزائر تابعة لهم، فقد اعتمدوا ركائز سياسية معينة.

ومثلها الإدارة، فإذا علمنا أن الإدارة هي عملية توجيه، وتخطيط وتنظيم وتسيير ورقابة وصنع قرار، باستخدام طاقة الموارد المالية والبشرية، والمادية، لتحقيق الهدف المنشود، ما يؤكد لنا فعلا أن السياسة والإدارة مرتبطنان ارتباطا وثيقا ويمثلان ركنا أساسيا من أركان نجاح أي منشأة أو دولة. فلهذا وضع العثمانيون خططاً وآليات سياسية وإدارية محكمة. وفي ظل كل تلك الأوضاع الداخلية والخارجية بالجزائر كانت كأداة فعالة مكنتهم من تثبيت حكمهم في الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون، ففي فصول هذا الباب سنبين تلك الأوضاع والآليات السياسية والادارية التي انتهجتها السلطة العثمانية لهذا التثبيت.

الفصل الثاني:

الهيكل الإداري:

إنّ نشأة النظام الإداري لقطر من الأقطار ما هو إلا تجسيدا وصورة للحكم، والملاحظ أنّ كلّ قطر أو دولة تختلف في طبيعة النظام الإداري الذي تنتهجه في تسيير أراضيها وكذا مجتمعا. هادفة من خلاله تحقيق مصالحها ومصالح هذا المجتمع، كما يكون متناسبا مع الظروف المختلفة لتشكّلها -الدولة -سواء السياسية أم الاجتماعية أم الثقافية، أم التاريخية، فيتوقف نجاح تنظيمها الإداري مع طبيعة سلطتها وكذا طبيعة المجتمع الذي تحكمه، فالأكيد أنّ تناسب تنظيمها الإداري مع هاتين الأخيرتين يستلزم خضوع السكان وطول عمر حكومة هذه الدولة، وهذا ما يقود إلى التساؤل حول مدى استجابة التنظيم الإداري العثماني لمتطلبات الحكم، وخضوع السكان الجزائريين له في الفترة العثمانية؟.

وهنا يجب أن ننوه أنه وبعد أن استقر العثمانيون بالجزائر كان لابدّ لهم من سياسة إدارية محكمة تمكنهم من إدارة هذه الأرض الكبيرة، ولكي يكون تنظيمهم الإداري ناجحا كان يجب أن تتبع حكومتهم التي أقاموها إجراءات وخطوات محكمة للتنفيذ، فالنظام الإداري السليم يجب أن تحدّد فيه المهام والواجبات والالتزامات والصلاحيات، والمسؤوليات التي تترتب على كلّ شخص للقيام بمهامه، وواجباته في تسيير منصبه ضمن الدولة، ومن خلال هذا تحدّد العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين، كما تحدّد العلاقات بين الإدارات المختلفة في الدولة من أعلى سلطة في هذه الأخيرة كالحاكم وصولا لآخر موظف في هذا الهيكل التنظيمي للدولة، فالذي لا خلاف فيه أنّ التنظيم الإداري الذي اتبعه العثمانيون في الجزائر طيلة فترة وجودهم مكنهم من إيجاد السبيل لتحقيق أهدافهم التنظيمية، والتوسعية وكذا الإخضاعية، وفعلا هذا ما حدث في الجزائر إلا أنّه تمّ عبر مراحل.

- التنظيم الإداري:

- التقسيم الإداري:

المتفق عليه هو أنّ سنة 922هـ/1516م، هي سنة حلول عروج بربروس وجيشه بمدينة الجزائر بطلب من أعيانها¹. فرأى هذا الأخير أن يقسم الجزائر إداريا لمقاطعتين واحدة شرقية يشرف عليها أخوه خير الدين ومقرّها مدينة دلس، والأخرى غربية وعاصمتها تنس ويشرف عليها هو بنفسه ومقرّها الإداري مدينة الجزائر²، ويمكن اعتبار أنّ عروج هو أوّل من بادر إلى وضع التّواة الأولى لتنظيم إداري عثماني بالمنطقة، وذلك لغياب أيّ تنظيم عثماني إداري في الجزائر قبل هذا التاريخ.

¹ - HAËDO, *Histoire des rois...*, pp.17,18.

² - التميمي، "أول رسالة...", ص117. وانظر أيضا المدني، حرب...، ص169.

هذا ولما استقر خير الدين بربروس بمدينة الجزائر أول ما قام به هو تنظيم هيكل إدارته، إذ اتخذ مدينة الجزائر مركزا له مثل أخيه عروج، واتخذ مساعدين أو نائبين له في إدارة الناحيتين الشرقية والغربية، فعين المدعو محمد بن علي نائبا على الناحية الغربية، والذي اتخذ شرشال مركزا له، كما عين أحمد بن القاضي نائبا له على الناحية الشرقية، والذي اتخذ دلس مركزا له أيضا¹.

غير أنه وبحلول عام 1519م، أصبحت الجزائر تدار كولاية من ولايات الدولة العثمانية، فحينها أرسى خير الدين بربروس قواعد السياسة العثمانية في الجزائر، واتخذ من مدينة الجزائر مركزا ومقرا للسلطة والحكم العثماني بالمنطقة²، كما شرع في تنظيم هذه الدولة الفتية، فقد كان له الفضل في بسط النفوذ العثماني على الجزائر، فإثرها قام برسم الحدود الجغرافية للدولة الجزائرية الحديثة التي تقوم اليوم على الرقعة نفسها التي أخضعها العثمانيون لنفوذهم في النصف الأول من القرن 16م³. وقد بدا لنا أن نقف للإشارة إلى وصول خير الدين بربروس بحدود الجزائر إلى أماكن لم يصلها سابقوه، وأنّ وقائع تاريخ الجزائر الحديث شاهدة على هذا، فبنو زيان في أوسع مراحل نفوذهم لم يتجاوزوا مدينة الشلف جنوبا، ومدينة الجزائر وما جاورها شمالا، وبالرغم من امتداد نفوذ الدولة الزيانية إلى بجاية وقسنطينة شرقا في إحدى فترات تاريخها إلا أنّ نفوذها لم يدم طويلا، ثم لم يتكرر ذلك بعد أبدا. أما وسط الجزائر وجنوبها، فقد كان خاضعا لنفوذ شيوخ القبائل، أو الأمراء المحليين، الذين نصبوا أنفسهم في غياب سلطة مركزية قوية. وأما الجنوب الغربي للجزائر، فقد كان إما تابعا للمرينيين، أو للزيانيين اسميا في أغلب الأحيان. فبالمقارنة بين مختلف هذه المعطيات يمكن اعتبار خير الدين بربروس هو المؤسس الحقيقي للدولة الجزائرية الحديثة⁴.

وأمام اتساع رقعة نفوذ العثمانيين بالجزائر آنذاك وتطور وظائف الدولة واستحالة قيام السلطة المركزية بمدينة الجزائر بجميع المهام على مستوى الولاية وفي ظلّ اختلاف الاحتياجات والأولويات، أدى ذلك إلى ضرورة إحداث تنظيم إداري جديد. وفعلا في عهد حسن بن خير الدين بربروس، عمل على تقسيم إيالة-ولاية-الجزائر إلى ثلاث مقاطعات، وقد سُميت هذه المقاطعات بالبياليك وتضمّ بايلك أو بايليك التيطري وعاصمته المدية⁵ الذي أسس سنة 1540م، وبايلك الغرب الذي أسس سنة 1563م، أما عاصمته فقد كانت أول الأمر مازونة

¹ - VAYSETTES, "Premiere ...", p.278.

² - التميمي، "أول رسالة..."، ص120.

³ - دراج، الدخول...، ص388.

⁴ - نفسه، ص328.

⁵ - المدية: تقع هذه المدينة على بعد 90 كلم جنوب غرب مدينة الجزائر، وعرف معنى تسميتها اختلافا كبيرا بين المؤرخين، فمنهم من قال أنها كلمة بربرية تعني العلو أو الأرض المرتفعة، وهناك من قال أن اسمها مأخوذ من اسم قبائل كانوا يعيشون بها يعرفون باسم لمدية واليهم تنسب التسمية وغيرها من الآراء، أما عن تاريخ تأسيسها ومؤسسها فهو غير معروف إطلاقا، فالرواية القائلة أن بلوكين بن زيري هو الذي أسسها حوالي 250هـ/864م هي غير صحيحة، فقد وجدت المدينة قبل العهد الزيري بكثير للمزيد انظر: هينسترايت، المصدر السابق، ص64. وانظر أيضا مولاي بلحميسي، "مدينة المدية"، صص135، 136.

ثم معسكر، ولكن بعد تحرير وهران سنة 1792م صارت هي العاصمة الرسمية لهذا البايلك، وبايلك الشرق وعاصمته قسنطينة، وقد أسس في السنة الأخيرة من حكم حسن باشا أي سنة 1567م¹.

وقد وضع هذا الأخير على كلّ بايلك بايّا يحكمه، فكان أولهم باي التيطري وهو أكبر البايات اسما لأنّه أول من ولته الدولة العثمانية بذلك المحل، وثانيهم باي الشرق يعني الجهة الشرقية، وثالثهم باي الغرب يعني الجهة الغربية، وفي الحقيقة أنّه هو الثاني في المرتبة لكون العثمانيين تولّوا حكم الجهة الغربية وجعلوا فيها بايا قبل الجهة الشرقية. أمّا المنطقة العامة فهي دار السلطان وتشمل مدينة الجزائر وما حولها². وهكذا، فإنّ حسن باشا بهذا التنظيم قد عزّز السلطة المركزية ووضع حدودا ثابتة ومركزا أو بالأحرى عاصمة رسمية لولاية الجزائر، فالفضل في وضع الأسس الأولى لتنظيمات الإدارة الحديثة بالجزائر يعود لحسن باشا.

دون أن ننسى أنّه ونظرا لتزايد مهام الدولة والتفاوت المتواجد بين أقاليمها. برزت شخصية صالح ريس كأكبر منظم للجزائر العثمانية إداريا، إذ واصل المشروع "البربروسي" في التنظيم الإداري المحكم لهذه الحكومة خاصة في دواخل البلاد من الأرياف³، ومنه أصبح تقسيم الولاية كالشكل الآتي أو منه يمكن تحديد حدود كلّ إقليم من هذه الأقاليم الإدارية.

أولا- دار السلطان:

دار السلطان هو الإقليم الإداري الأول في التأسيس إذ تمتد حدوده من دلس شرقا إلى شرشال غربا، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البلدي جنوبا، ويضمّ إقليمي الساحل ومنتيجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري، ويخضع دار السلطان هذا مباشرة لحكام السلطة العثمانية، وينقسم إلى أوطان يحكمها قواد تحت إشراف أغا العرب قائد الجيش - نائب الحاكم في الأرياف-، وكلّ وطن مكّون من دواوير يسكنها السكان، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة العثمانية والانكشارية والمرابطون وبعض الأثرياء الجزائريين⁴.

ثانيا: بايلك التيطري:

لما استحدث هذا البايلك في أول الأمر كان يعرف ببايلك الجنوب، ثم حوّل اسمه فيما بعد إلى بايلك التيطري، ولا يعرف بالضبط متى استحدث هذا الاسم⁵. ويبدو أنّ هذا الاسم قد استنبط من اسم الجبل الذي

¹- RINN, OP.CIT., pp.14- 21.

²- المازري، المصدر السابق، ص270. وانظر أيضا المدني، حرب، ...، ص331.

³- دحماني، الضرائب...، ص84.

⁴- سعيدوني، النظام...، ص29.

⁵- مولاى بلحميسي، "مدينة المدية عبر العصور"، العدد 02، في: الأصالة، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ماي 1971، ص139.

يقع شمال مدينة المدية. أما عن حدود هذا البايك في هذه الفترة، فإنه قد عرف عدة تعديلات وتغييرات طوال فترة الحكم العثماني بالجزائر. ففي البداية كان يضم قبائل وادي سباو في بلاد الزواوة. غير أنه وبحلول سنة 1775م تم فصل هذا الإقليم عنه لأسباب أمنية، فاستقلت بذلك قبائله القاطنة بين خشنة ويسر بقيادة خاصة يحكمها أغا الجزائر، وبعد سنوات جرد باييك التيطري أيضا من ناحية تابلاط والبويرة ليصبح مقر الباي واحدا في مدينة المدية¹، فأضحى هذا البايك يحده من الشمال قبيلة مزايا، وبني صالح فوق البليدة وبني مسعود، ومن الشرق قبائل بني سليمان وعرب وونوغة، ومن الغرب قبيلة جندل وأولاد خليف. أما جنوبا فكانت حدوده تضم سهول جبل الصّحاري وبني الاغواط وأراضي قبائل أولاد نايل.² غير أننا لا ننفي أن حدود الايالة الجنوبية ككل كان غير واضح المعالم.

وهنا يجب أن التنبيه إلى أنّ إقليم سباو قد ولد من رحم باييك التيطري إذ أصبح هذا الإقليم يحده من الغرب وطن يسر ومن الناحية الشرقية وطن حمزة التابع إداريًا إلى باييك قسنطينة³، وتشير الكتابات التاريخية أن اقتطاع هذا الإقليم يعود لأسباب إخضاعية بالدرجة الأولى.

ثانيا- باييك الغرب:

أما عن باييك الغرب فيحده من الناحية الشمالية البحر الأبيض المتوسط، ومن الناحية الجنوبية الواحات الصحراوية، ومن الشرق تصل حدوده إلى بوحلوان التابعة لدار السلطان ومن الغرب المغرب الأقصى والحد الفاصل هو وادي ملوية⁴.

ثالثا- باييك الشرق:

أما عن حدود باييك الشرق فقد كان يمتد شرقا⁵ حتى واد الصراط مع ايالة تونس وغربا يحده جبال البيان حتى قرى بني منصور وسهل وادي الساحل. هذا ويحده من الجنوب الغربي سيدي هجرس، وسيدي عيسى وهو الحد الفاصل مع باييك التيطري، أما من الناحية الشمالية فيحده البحر الأبيض المتوسط ومن الناحية الجنوبية نجد الصحراء⁶. ويمكن تقديم حدود أدق لهذا البايك وهي على الشكل الآتي: من الشمال البحر ابتداء من طبرقة شرق القالة الى حدود مدينة بجاية التي لم تكن هي وحوض وادي الساحل الغربي

¹ - نفسه، ص 139، 140.

² - FEDERMANN et AUCAPITAINE, "Notices ...", in **R.A**, N°11• 1867, p.113.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص 47.

⁴ - شويتام، المجتمع...، ص 47.

⁵ - VAYSETTES, "Premiere ...", pp331, 332.

⁶ - M. E. VAYSETTES, "Histoire des derniers Deys de constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'hadj-ahmed", in **R.A**, N°03, Alger, 1858.p117.

يدخلان ضمنه، ومن الشرق الحدود التونسية التي تبدأ من طبرقة على البحر وتمتد الى الجنوب عبر تبسة حتى واحات وادي سوف، ومن الغرب جبال البيان وقرى بني منصور وسفوح جبال جرجرة الشرقية والجنوبية إلى برج حمزة وقرية سيدي هجرس وسيدي عيسى، اللتان تفصلانه على بايلك التيطري في الجنوب الغربي، ومن الجنوب الصحراء الكبرى غير المأهولة جنوب واحات وادي سوف، تقرت، ورقلة، ومزاب.¹

فمن خلال كل ما سبق، نلاحظ أنّ السلطات العثمانية قد حرصت على التقسيم الإداري المحكم لمقاطعات الجزائر، وكلما أحست بأن أي منطقة أو إقليم يهدد ثبات سلطتها بالايالة تعمل على خلق إدارة خاصة به تتماشى وطبيعة سكانه، فقد كانت السلطة العثمانية تسعى كل مرة لتشكيل تنظيمات إدارية لأراضي الجزائر تمكنها من إحكام السيطرة على كل أمصاره ويمكن إدراج اقتطاع إقليم سبوا ضمن هذا المسعى، كما أنّها أوجدت في كل إقليم أجهزة إدارية تسيّره.

والواقع أنّنا عندما نتطرق إلى التنظيم الإداري لإقليم أيمن دولة ما، يجب أن نعرّج أولاً على منبع هذه الأجهزة، وقبل هذا نجد أنفسنا مجبرين على التطرق إلى طبيعة الحكم، وأهم السلطات العليا التي تسيّر وتنظم إدارة ايالة الجزائر، وكذا مركزها مدينة الجزائر وبايليكها، وحتى أقاليمها القريبة والبعيدة، ومنه سوف نذكر أهم هذه المؤسسات الادارية.

-الإدارة على المستوى المركزي:

أ- المؤسسات السياسية:

أ-الحاكم:

إنّ المتصفح لوثائق الرّصيد العثماني بالأرشيف الوطني، والمخطوطات، وكتب التاريخ العربية والأجنبية،

يجد أنّ حاكم الايالة المشرّع والمطبق الأول لأي تنظيم إداري عزّف عدّة ألقاب عبر فترات الحكم العثماني

¹ - العنزي، تاريخ...، ص18.

بالجزائر من بيلرباي¹، وزير، والي، الملك، الأمير، باشا² وسلطان الجزائر، أغا³، وداي⁴،... الخ⁵، والسؤال المطروح هنا هو: ما هي أسباب تعدد تسميات الحاكم، هل كان ذلك مرتبطا بالتطورات التي طرأت على مستوى الإدارة؟، وهل كان لهذا دخل في ثبات وطول عمر الحكم العثماني بالجزائر أم لا؟.

باديء ذي بدء يجب الإشارة إلى أنّ حاكم إيالة الجزائر كان يسمى بيلرباي ابتداء من خير الدين بربوس، كما لقب بالباشا وأعطى الاسم نفسه لخلفه أي حسن أغا وحسن باشا بن خير الدين، وصالح رئيس، ثم بعد ذلك أصبح هذا الحاكم ينتخب من طرف مجلس الشورى ويعزل منه، إلا أنّ المبايعة كانت للسلطان العثماني⁶. وقد كان هؤلاء الحكام يتولون رئاسة التنظيم الإداري بمساعدة بعض الرياس والضباط، فكان لهم الفضل في مدّ حدود الإيالة إلى الحدود التونسية والحدود المغربية وإلى الواحات الصحراوية، وهم من وضع نواة البحرية وصدّ الغارات الخارجية وغيرها، وهذا ما جعل السكان يلتفون حولهم وتصبح لهم قوة وسلطة تحوّفت منها الدولة العثمانية، فقرّر سلطاتها تغيير هذا النظام بأنظمة أخرى خاصّة بعد أن أصبح الضعف يذبّ في أوصالها عقب هزيمتها في معركة ليبانت سنة 979هـ/1571م، فبعدها كان السلطان يصادق على البيلرباي الذي يرشّحه الرياس والانكشارية أصبح يعيّن الباشوات من اسطنبول لمدة ثلاث سنوات فقط بداية 979هـ/1571م⁷.

- ¹ - بيلرباي: أو بيكلريكي لان الكاف الفارسية ياء. وهي لفظة تركية تعني أمير الأمراء، وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية. للمزيد أنظر: صابان، المعجم السابق، ص 64. محمود عامر، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، في: م. د. ت، العدد 117-118، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، جامعة دمشق، سوريا، 2012م، ص 371.
- ² - الباشاوات: جمع باشا وهي كلمة تركية معناها في الأصل الملك أو الشاه تم صار معناها المستخدم، واستعملت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وأصبحت أخيراً أعلى لقب تشريفي في الدولة. باشا في الأصل لقب كبير أمناء العائلات التركية، ثم أعطى هذا اللقب بداية من القرن التاسع عشر الميلادي على الذين يترقون إلى درجة الوزير وأمير الأمراء والوالي ونائبه وغيرهم. للمزيد أنظر: صابان، المعجم السابق، ص 52-53. وانظر أيضا عامر، المرجع السابق، ص 367.
- ³ - أغا: مفرد، جمعه أغوات: كلمة تركية محرفة من أصل فارسي: اقا، أو افا، وهي بمعنى الأب أو العم أو الأخ الكبير، أو سيد الأمر أما اصطلاحا فقد استعملها العثمانيون لدلالات كثيرة عبر تاريخهم الطويل منها أغا الانكشارية وهو قائد الجيش. أنظر: الخطيب، المعجم السابق، ص 11، 12.
- ⁴ - داي: جمعها دايات وهي كلمة تركية معناها الخال، أطلقت في العهد العثماني على رتبة عسكرية حملها رؤساء الجند من الإنكشارية الذين اشتركوا في فتح شمال إفريقيا، ثم ما لبثت هذه الطائفة من الجند أن استولت على سلطة الوالي العثماني في الجزائر، وأصبح الدايات يقومون بعمل الولاة حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م. أنظر: الخطيب، المعجم السابق، ص 175.
- ⁵ - جمعها اعتمادا على: خط همايون، علبه 18، وثيقة 04، الرقم العثماني 6931، السنة 1207هـ/1792م. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص 28. وانظر أيضا التمر، المرجع السابق، ص 407. وانظر أيضا سعيدوني، النظام...، ص 23-25.
- ⁶ - ابن اشنهو، المرجع السابق، ص 215.
- ⁷ - شويتام، المجتمع...، ص 34، 35.

والجدير بالذكر أنّ تعيين الباشاوات قد بدأ قبل هذا بكثير إذ عين السلطان العثماني محمد تاكفري باشا الجزائر خلفا لحسن قورصو، وكان هذا في فترة عمل فيها الانكشارية على محاولة إقناع الباب العالي بأنّ حكام الجزائر وعلى رأسهم حسن باشا، يحاولون الاستقلال عن الدولة العثمانية¹.

وذلك راجع لأنّ فترة البيلبايات العظام الذين تولوا الايالة بعد خير الدين بروس حتى وفاة قليج علي باشا لم يسمحو للانكشارية بالتدخل في شؤون الإدارة، خاصة بعد أن كثر شغبهم وتمردهم ومطالبهم المتزايدة، وأصبحوا يشكّلون خطرا كبيرا على البلاد، ففكر هؤلاء البكركية في إقامة جيش جديد يتمتع بمواصفات جيّدة ليحل محل الانكشارية. ولم يكن هذا الأمر يحمل في طياته نوايا استقلالية، إلّا أنّ الانكشارية أوهموا الديوان الهمايوني أنّ البكركيين يخطّون إلى الانفصال، بإنشائهم جيشا جديدا يكون ولاؤه للبكركية وليس للسلطان العثماني، فأفشلوا بذلك هذه الخطة، وكان هذا من بين الأسباب الرئيسية لتغير التنظيم والتقسيم الإداريين الأوليين للجزائر، ففي بداية الأمر كانت الجزائر اية كبيرة تضمّ كلاً من طرابلس الغرب وتونس - فقد دخلت طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني سنة 958هـ/1551م، أمّا تونس فقد تمّ ضم أجزاء واسعة منها في سنة 976هـ/1569م، وفي سنة 981هـ/1574م تمّ انضواء كامل أراضيها تحت الحكم العثماني، وذلك بعد السيطرة النهائية على مدينة تونس وأرجائها-، غير أنّ حدود اية الجزائر لم تستمر طويلا بهذا التوسع، إذ تمّ تقسيمها إلى الجزائر، تونس، طرابلس الغرب. ويرى الباحث التركي عزيز سامح التتر، أنّ الدوافع لهذا التقسيم يعود إلى تخوف الدولة العثمانية من انفصال هذه الأوجاقات عنها، ويذكر أيضا أنّ البكركي قليج علي باشا وحسن باشا، قد بلغ نفوذهما وقوتهما حدا تخوف منه الديوان الهمايوني، فكان الصّدر الأعظم يرى أنّ جمع إدارة أوجاقات الغرب الثلاثة بايالة واحدة، يشكّل خطرا على وحدة الإدارة العثمانية، لهذا تقرّر فصل هذه الأوجاقات بعضها عن البعض الآخر²، وإدارة كلّ واحدة منها من قبل بكركي (باشا) يتمّ تبديله كلّ فترة، أي مثلما كان جاريا في الايالات العثمانية الأخرى³.

إلّا أنّ هذا لم يدم طويلا وذلك راجع لسأم رجال رياس البحر والانكشارية من تصرفات بعض الباشاوات الثلاثين، فقرروا إثرها سحب الصّلاحيات منهم والإبقاء على الباشا مجرد ممثل للسلطان العثماني في سنة

¹ - A. DEVOULX, " La premiere révolte des janissaires a Alger ", in R.A, N° 15 , Alger , 1871, p2 .

² - هذا وقد وجدنا في إحدى الوثائق الأرشيفية المؤرخة سنة 988هـ/1580م، أن فصل هذه الأوجاقات الثلاثة -طرابلس الغرب، وتونس، والجزائر- بعضها عن البعض في النظام المالي كان بسبب بعد المسافة بينها، علما انه كان قبل هذا الفرمان نظاما واحدا ومشترا يسره دفتر دريا -رئيس المحاسبة والمسؤول عن الإدارة المالية - فصدر هذا الأمر الشهابي ينص على إقامة نظام محاسبة مستقل حيث ورد في هذا الأمر "...قرر فصل هذه الأوجاقات عن بعضها البعض في النظام المالي بتنصيب دفتر دار مستقل على كل اوجاق من الأوجاقات الثلاث وذلك نظرا إلى بعد المسافة بينها وقد صدر فرمان شاهابي بهذا الخصوص ...". للمزيد انظر مهمة دفتر، علة 10، الوثيقة 43، حكم رقم 148، سنة 988 هـ/1580م، ا.و.ج.

³ - DEVOULX, " La premiere révolte"..., pp1- 6.

- وانظر أيضا فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي "دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا عن مطلع العهد العثماني إلى غاية القرن 19م"، مركز درلمات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص ص548، 549.

1659م، وهنا انتقلت الجزائر إلى نظام آخر قاده قادة الجند البري أو الأغوات، ويمكن ردّ هذا لعدّة أسباب أهمها أنه لم تكن سيرة الباشوات ترضي المؤسستين الانكشارية والرياس بسبب تلك التّجاوزات التي كانت تحدث من صلبهم خاصّة في عهد الباشا الأخير إبراهيم سنة 1659م، الذي كان في نظر رجال الجند يتلاعب في أمور الحماية، أمّا طائفة الرياس فاستأؤوا لأنّ الباشا كان يقتطع لنفسه نصيبا من الأموال، التي يرسلها السّلطان العثمانيّ لهذه الطائفة نظير مشاركتها في الغزو البحريّ، ولهذا وقع الصّدّام وتقرّر سحب السّلطة الفعلية من الباشا وإسنادها لكبير الجند أو الأغا لفترة قصيرة وبشكل دوري وسريع لا تتجاوز السنتين، وهنا حدث الانقلاب، وتمّ تعيين الحاكم بالجزائر محليّا لأول مرة¹ من أغوات الانكشارية لمدة قمرين، إلّا أنّ مدّة حكمهم كانت قصيرة (1659-1671م) بسبب الفتن العديدة، والاعتقالات المتكررة لهؤلاء الأغوات نتيجة عجزهم عن توفير الاستقرار وازدياد قوة الرياس، وهنا جاءت فترة طويلة تحت حكم ما سمته أغلب المراجع بفترة حكم الدّايّات².

وما يجب الإشارة إليه أنّ الدّايّات كانوا في أول الأمر ينتخبون من طرف طائفة رياس البحر(1671-1689م) ثم بعدها استرجع الأوجاق نفوذهم فأصبح الدّاي يختار من بين ضباط الانكشارية³، غير أنّ الباشا بقي يرسل من اسطنبول كحاكم شرقيّ ثان يمثل الحكم المركزيّ للخلافة العثمانية، وبقي ذلك إلى غاية 1711م حين تمكّن الدّاي من أن يجمع بين منصب الدّاي ولقب الباشا، بعد أن أبعد الباشا نهائيّا من البلاد في عهد علي باشا شاوش (1710-1718م)، وتدور القضية حول إرسال السّلطان كالعادة باشا من قبله، ليمثله إلى جانب الدّاي والدّيوان لكن "علي شاوش" هذا رفض قبول هذا الباشا الجديد المسمى شرقان إبراهيم باشا، وأجبره على العودة إلى اسطنبول - لكن الباشا إبراهيم لم يتمكن من العودة إلى اسطنبول بسبب العاصفة التي نقلت سفينته إلى القل ويعتقد أنّ قبره موجود هناك-، وبعدها أرسل علي شاوش رسالة إلى السّلطان العثمانيّ أحمد الثالث مع هدايا شرح فيها أسباب منعه إبراهيم باشا - مبعوثه -، من دخول الجزائر وبين خطورة الاستمرار في ازدواجية السّلطة وما ينجر عنها من فساد التّظام وإحداث التّزاع والتّشويش وناشده في توجيه البكراكية بالإضافة إلى منصب الدّاي إليه فافتتح السّلطان بذلك وعهد إلى علي شاوش بهما، ومنذ ذلك الوقت أصبح يسمى علي باشا، وغدا حكام الجزائر الذين أتوا من بعده يجمعون المنصبين معا⁴.

1 - دحماني، الضرائب...، ص87.

2 - سعيدوني، النظام...، ص24.

3 - نفسه.

4 - التز، المرجع السابق، 463. وانظر أيضا

- ADERIEN BERBRUGGER, "Observations sur la communication précédente", in **R.A.** N°03, Alger, 1858, pp207, 208.

فقرّر إثرها الباب العالي أن لا يبقى إلا الدّاي المنتخب من طرف مجلس الشورى يمارس السّلطة بالجزائر، وهو من له الحق في عزل الموظفين وتعيينهم، إلا أنّ الباب العالي احتفظ بحق المصادقة على الانتخاب وإثبات الدّاي المعيّن وتوجيه الحلة إليه، وعلى الدّاي قول الخطبة والدّعاء والبيعة للسّلطان¹. وهذه النّقطة الأخيرة ليست بالأمر الجديد، وإمّا كانت منذ انضواء الجزائر تحت راية الدّولة العثمانيّة سنة 1519م²، كعلامة للولاء والتّبعيّة للدّولة العثمانيّة.

والجدير بالذّكر، أنّه بعدما تمّ إلغاء منصب الباشا مبعوث السّلطان الشّرعي تعزّزت سلطة الدّاي، حيث كان يتمّ اختياره من الاوجاق من بين ثلاثة موظفين هم: الخزنّاجي، أغا العرب، وخوجا الخيل³، وبهذا الإجراء استعادت الحكومة الجزائريّة ما كان لها في سالف أمرها من قوة وسطوة⁴.

ومن خلال كلّ ما سبق يمكن أن نستشف عدّة ملاحظات وتفاسير لهذه التّغيرات في أسماء وصلاحيات الحكام والقرارات التي تزامنت معها ولعلّ أهمّها:

- أنّ لقب الباشوات وحكمهم كان منذ حكم خير الدّين بربروس، وأنّ السبب في تغيير طبيعة تنصيب هؤلاء الحكام، ومدّة حكمهم هو الذي تغير، كما نلاحظ أنّ حدوث هذا التّغيير جاء نتيجة تخوف الدّولة العثمانيّة من زوال حكمها على الجزائر واستقلال هذه الأخيرة عنها بسبب بداية ضعفها وتراجع أسطولها بعد هزيمة ليبانت سنة 1571م فلم يعد في إمكانها مراقبة ايلاتها البعيدة عن المركز. فكانت تخشى أن تظهر حركة انفصاليّة في ولاياتها البعيدة فهذه الرّؤية الجديدة للسّلطان لم تكن مقصورة على ايلة الجزائر فقط، بل شملت كلّ الايلات التّابعة لها، وهذا يعدّ بمثابة إصلاح إداري شامل. فمن النّاحية العمليّة قام السّلطان بفصل طرابلس وتونس عن الجزائر وعيّن عليهما حاكمين، واستبدل نظام البيروبايات بتنظيم الباشوات الأكثر ارتباطا بالمركز (اسطنبول)،- يُعيّن الباشا مدّة ثلاث سنوات فقط-، وكذا اتّسع نفوذ حكام الجزائر لذلك كان يتمّ خلع الحكام الاقوياء عن مناصبهم، وتعيينهم على مستوى المركز⁵.

¹ - ابن اشنهو، المرجع السابق، ص ص 215، 216.

² - مجهول، الزهرة النّائرة... المخطوط السابق، وجه و6.

³ - سعيدي، النظام...، ص 25.

⁴ - محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر "سيرته السيفيّة"، المطبعة التجارية غرزوزي وجاويش، الإسكندرية، ج 01، مصر، 1903م، ص 72.

⁵ - كما فعل مع خير الدين وعلج علي وغيره من الذين عينوا على راس البحرية العثمانية.

- أن الدولة العثمانية أقتنعت أو رضخت لعديد الاقتراحات والإجراءات التي اتخذها الرجال العثمانيون السياسيون بالجزائر، خوفاً من تمردهم من جهة ومن فقدان تلك الولاية المهمة للجزائر المستنثات¹ من جهة أخرى.
- يمكن تفسير عدم وجود لقب الداي في أغلب المصادر المحلية التي عاصرت فترة الدايات كمدكرات الشريف الزهار في كون أن الداي ومنذ 1710م أصبح يحمل لقب باشا وداي، والمعروف أن لقب باشا كان أكثر دلالة على المكانة العالية لذلك أصبح الحاكم يلقب نفسه بالباشا، باعتبار أن هذا اللقب الأخير تشريفي أحسن من لقب داي، إذ يمكن تفسير ذلك بأن حكام الجزائر آنذاك تبنا هذا اللقب.
- أن الأسماء تغيرت مع الفترة وطبيعة الحكم، كما أنه توجد نقطة مهمة وهي تغيير الأسماء جاء أيضا لطبيعة الكاتب محلي أو أجنبي، سياسي أو دبلوماسي أو من العامة²، فلا يمكن الإغفال عن هذا الأمر.

¹ - تتميز الولايات المستنثات في الدولة العثمانية باستثنائها من الأحكام العمومية التي تنظم بقية الولايات التابعة للدولة، وهذا الاستثناء يعود إلى أن تلك الولايات تمتاز بمحوصيات خاصة، كأن يكون معظم أهاليها يتكونون من قبائل رحل أو يتشكلون من أديان ومذاهب شتى، أو أن تلك الولايات كانت تتمتع بموقع استراتيجي خاص، أو أنها تقع على مسافة بعيدة جدا عن مركز الدولة إلى غير ذلك من الأسباب الخاصة، لذلك كان تنظيمها الإداري لا يشبه الولايات أو الايالات العثمانية الأخرى، والواقع أن الجزائر كانت من بين هذه الولايات المستنثات فقد كانت بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي وبعدها عن مركز السلطة وفسيفسائية سكانها، تمثل جبهة ساخنة ودرعا واقيا للدولة العثمانية من عدوها المسيحي اسبانيا، فهذا ما أدى العثمانيون إلى جعل الجزائر ايلالة ذات وضعية متميزة، ولعل هذا ما خلق تضارب في الآراء حول وضع وطبيعة حكم الجزائر، إذ يقول البعض أنها كانت جمهورية عسكرية، ويذكر آخرون أنها كانت مملكة، والواقع أنها لم تكن هذه ولا تلك، وإنما كانت تحكم بنظام خاص استثنائي لم يعرف في أي بلد آخر، أهم ميزاته انه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية. ومن خلال ما ورد عند ابن أبي الدينار فيبدو ان ايلالة تونس وبعد ان قام سنان باشا بضمها للدولة العثمانية قد سيرت بنظام شبيه بسياسة الادارة الجزائرية، والمغزى هنا ان العثمانيين قد اتبعوا فعلا سياسة ادارية خاصة في بعض الاقاليم التابعة لها وهنا ارى من المفيد الاشارة الى ان الجزائر كانت فعلا ايلالة مستنثات بدليل تلك الامتيازات والقوانين الاستثنائية التي سارت بها الجزائر فمثلا نظام الجمارك الذي كان مطبقا على كل الايالات العثمانية لم يكن يسري على الجزائر اذ كان تجار هذه الاخيرة لا يدفعون رسوم الديوانة -الجمارك. للمزيد انظر دراج، الدخول...، صص 238، 239 و384. وانظر أيضا ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص89. وانظر أيضا محمد ابن أبي القاسم الرعيبي القيرواني المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، ط 3، دار المسيرة، بيروت، 1993م، صص 223، 224. وانظر أيضا احمد توفيق المدني، "من الوثائق الجزائرية العثمانية مشكل الديوانة بين الجزائر والبلاد العثمانية"، في: مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1981م، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1981م، صص 71-94.

² -الجدير بالذكر بعد عرضنا لكل ما سبق، انه رغم تلك التفسيرات المقدمة إلا انه تبقى بعض النقاط تثير الجدل، وتحتاج لبحث عميق ومتخصص وهو أن تلك التقسيمات لمراحل الحكم غير صحيحة كليا، ونزج ذلك لتداخل صلاحيات المراتب وأسمائها فيما بينها، من جهة ولغموض بعض النقاط الأخرى من جهة أخرى. بدليل أننا لا نجد تفسيرات دقيقة لبعض الأحداث في تنظيم إدارة الحكم وطبيعتها في هذه الفترة، فمثلا وجدنا في إحدى الوثائق الأرشيفية -خط همايون، علية 18، وثيقة 04، الرقم العثماني 6931، السنة 1207هـ/1792م، ا. و.ج. - أن الداي حسين آخر حكام الجزائر قد تخاطب سنة 1792م بصفته وزيرا، رغم أن آخر ما كتب على الوثيقة هو "حسن باشا والي جزائر الغرب". وهذا يثير عدة تساؤلات أخرى، فالمؤلف عزيز سامح التر في الصفحة 554. يقول أن حسن باشا بونحنك كان يتخاطب بلقب وزير طوال فترة حكمه، ولم يعرف شكل الوزارة ولا يعرف تماما متى استلم هذا المنصب، بينما نحن لا نعرف فترة لحكم الوزراء بالجزائر غير أننا نعرف فقط أن الولايات العثمانية منذ البداية كانت تسير من طرف وال عام يحمل لقب بكليك (بيلرباي)، واعتبارا من أواسط القرن 16 انتقلت إدارة الايالات إلى الوزراء وكان البيلرباي أو الوزير كما صار يعرف فيما بعد، يمثل السلطة العثمانية في ولايته، ويشرف على جميع الأمور المدنية والعسكرية، ويتمتع بصلاحيات مطلقة في ذلك ما عدا المسائل القضائية والشريعة التي كانت خارج سلطته، ربما هذا هو التفسير لهذا، غير أننا يجب أن نعيد النظر في التقسيم الأول لأن الوثائق وحتى المصادر لا =

ومجمل القول أنّ سياق الحوادث تدلّ على أنّ هذه التّغيرات قد ساهمت في بقاء الحكم العثمانيّ لأزيد من ثلاث قرون، وربما لو لم تنفصل الدّول الثلاثة عن بعضها، وتغيّر الكثير في نظام الحكم وطريقة تعيين الحكام والموظّفين عبر فترات هذا الوجود لكان عمر الحكم العثمانيّ بالجزائر أطول.

1- الدّيوان:

لقد كان حاكم الايالة في العهود الأولى لوجود العثمانيين في الجزائر -البربايات والباشوات- إن صحّ التعبير يدير شؤون الجزائر بمعاونة لجنة استشارية تعرف بالمجلس الاعلى لتنظيم الادارة وتنفيذ القرارات التي يراها صالحة وهو قائم مقام الدّيوان، وقد كان هذا المجلس مؤلفا من أعضاء يطلق عليهم أنصار العرش، وهم وكيل الحرج المتصرف في الشّؤون العسكريّة برا وبحرا، والخزناجي المكلف بأموال الدّولة الدّاخلية والخارجية، وخوجة الخيل المكلف بمراقبة الحراس وإدارة أملاك الدّولة، والأغا القائد العام للجيش الانكشاريّة، والمكلف بدفع مرتبات الجيوش، والمشرف على مؤونتهم، والحامي لحدود الأقاليم الجزائريّة¹.

هذا وقد كان في القرن السّادس عشر بالإضافة لهذا المجلس المسمى مجلس الباشا كانت هناك هيئة أخرى لها دور في تسيير البلاد وهو الدّيوان، فقد كان هذا الأخير يجمع الأعضاء الأوائل للمجلس الأعلى -مجلس الباشا- بالإضافة الى الانكشاريّة الذين يجتمعون كلّ يومين أو ثلاثة أيام، فقد كانت تتخذ على مستواه كلّ قرارات السّلم والحرب²، إلا أنّ نفوذ هذا المجلس -المجلس العموميّ- بقي أداة سيطرة على الحكم فتوسّع أعضاؤه فبالإضافة إلى الباشا أصبح يتكوّن من كبار مسؤولي الانكشاريّة، المفتي، القاضي والكواهي-الكتاب- الأربعة، إضافة إلى الأغوات السّابقين، وكان رئيسه في فاتح القرن السّابع عشر هو الباشا أو أغا القمرين، وعندما تدهورت سمعة الباشا خلال النّصف الثّاني من هذا القرن أعطى الفرصة إلى الدّيوان للسيطرة على الحكم، وقد استطاع أخيرا أن يجزّد الباشا من كلّ وظائفه ما عدا الدّور الرسميّ الشّكليّ، وكانت لاجتماعات الدّيوان قواعد لا يمكن لأي عضو خرقها كعدم حمل الأسلحة وغيره، هذا وقد كانت الكلمة تعطى للمتكلمين حسب الاقدمية أو المكانة³.

وما تجدر الإشارة إليه، أنّ الدّايات الاوائل من قدماء رياس البحر، تمكنوا من الحدّ من سلطة الدّيوان والاستئثار تدريجيا بشؤون الحكم، وكان الصراع محتدما بين الجيش البري " المليشيا " والجيش البحري " طائفة

=تشير إلى صحة الرأي الأول. والنقطة الأخرى وهي أن الأستاذ الدكتور احمد توفيق المدني، قال عندما حقق مذكرات الزهار صفحة 183، انه وجد في التاريخ العثماني أن السلطان محمود الثاني عين سنة 1821م قيودان باشا نصوص زادة علي باي، برتبة "باي لرباي" على الجزائر، لكن هذا التعيين لم يكن له أي اثر في الجزائر التي بقيت تحت إمرة حسين باشا إلى النهاية المؤلمة. وهذا أيضا يثير التساؤلات ويحتاج إلى تفسير.

¹ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص ص34، 35.

² - HAËDO, *Topographie* ..., p.69.

³ - جون بول وولف، الجزائر و اوربا 1500-1830، تر، تعر:أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2011م، ص ص 127، 128.

الرئيس"، حيث رغبت كلّ فئة في ان يختار الدّاي من بين رجالها. ففي هذا العهد -عهد الدايات- صار اجتماع الدّيون تشريفيا أكثر منه تنفيذيا، وآل الحكم المطلق للحاكم ومجموعة من الموظّفين الكبار، الذين عرفوا في المصادر الاجنبية باسم "القوى" وهم الخزناجي واغا الصبايحية، ووكيل خراج البحرية، وبيت المالجي¹، وخوجة الخيل².

والجدير بالذّكر، أنّه قبل أن يُنقل مقر حكومة الدّاي الى القصبة عام 1817م، كانت سلطة الدّاي تخضع لإرادة الدّيون³ فقد كان قادة الجيش برتبة بولكباشي هم الذين يكوّنون الدّيون، وعددهم في هذه الهيئة ستون، بولكباشي يجتمعون صبيحة كلّ يوم في محلّ مخصّص لمداولاتهم للاطلاع على الأعمال الإدارية، أي لمراقبة الحكومة بمقتضى السّلطات المخوّلة لهم، بصفتهم هيئة عليا تتكون من قواد الجيش، ولا يحصل الحاكم على مرتبه إلا من عندهم وبحضورهم، وحتى عندما يبعث الباب العالي بالقفطان والفرمان، فإنّهم هم الذين يقومون بعملية الانتخاب ويعيّنون العاهل لمبعوث الباب، الذي يحمل تعيين من تم تعيينه بعد أو لا، ومن شروط عضويتهم في الدّيون هي أن يكون العضو قد عمل في جيش البرية أو البحرية⁴.

إلا أنّه وبعد الانتقال إلى القصبة أصبح الدّاي في استطاعته أن يتحدى الثّوار من الانكشارية ويمكن اعتبار الدّيون منذ هذا الحادث مجرد حبر على ورق في الجزائر، فقد أصبح الدّاي هو الذي يعيّن الوزراء بنفسه، وهم الخزناجي الذي تشمل سلطته الشّؤون الماليّة والداخليّة، والاغا الذي هو القائد الاعلى، والذي يمكن تسميته بوزير الحريّة، ووكيل الخرج، أو وزير البحرية والشّؤون الخارجيّة، وخوجة الخيل، وهو المشرف على املاك الدّولة، وصاحب هذا المنصب أصبحت مكانته مرموقة، بسبب أهمية المنصب من الناحية الماليّة، وهؤلاء الوزراء يشكّلون مجلس وزراء الدّاي وهو الحكومة الحقيقيّة التي تحرّزت من كلّ سيطرة للدّيون⁵.

وبالإضافة الى الدّيون واعضائه توجد هيئات اخرى مساعدة للهيئات الاولى في تنظيم ادارة البلاد واحكام زمام تسييرها.

2- المؤسسات الاقتصادية:

- **بيت المال:** هي مؤسسة استحدثها الحكام العثمانيون منذ العهود الأولى للوجود العثماني بالجزائر، واكتسبت مكانة مهمة فقد كان جهازها مسؤولا عن التسيير والإشراف على مصلحة الأملاك، والثروات التي تؤول إلى الدّولة

¹ - سبق التطرق لمهامه ومكانته.

² - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 17.

³ - شالر، المصدر السابق، ص 43.

⁴ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 83.

⁵ - للمزيد انظر: شالر، المصدر السابق، ص 42، 43. وكذلك بيغافير، المصدر السابق، ص 193.

بعد موت أصحابها أو استبعادهم أو فقداهم، فيما إذا انعدم الورثة الشرعيون لهم من إخوة أو أبناء أو أقارب، فمهمة هذه المؤسسة الأساسية هي تصفية الأملاك التي ليس لها ورثة، مع الإشراف على مراسيم الدفن وأمور المقابر وبيع التركات والأملاك، أو المصادرة من طرف السلطة الحاكمة، كما كانت تحافظ على حقوق الدولة والورثة حسب الشريعة الإسلامية، هذا وقد كان رئيس هذه المؤسسة-بيت المالجي- يباشر مهامه بمساعدة قاض يعرف عادة باسم الوكيل وبمساعدة موثقين يعرفان أيضا باسم العدول، وللإشارة ففي الرصيد الأرشيفي العثماني يوجد الكثير من وثائق البيع والشراء والفرائض وغيرها، وقد تكلمت عن أملاك هذه المؤسسة باعتبارها من الموارث المخزنية التي هي ملك بيت المال وقد كان يتصرف فيها حسب هذه الوثائق ناظر بيت المال¹.

ج- المؤسسات المدنية:

أ- المجلس العلمي: أو الهيئة الدينية العليا بمدينة الجزائر وهو إحدى المؤسسات العليا التي وُجدت بمدينة الجزائر، وهو بمثابة محكمة عليا أو محكمة استئناف أو "ديوان للمظالم"، إذ يسند إليه الفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي عجز عن الفصل فيها القاضي، ويضم هذا المجلس على التوالي ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي، فهناك المفتي والقاضي لكل مذهب ويمكن اعتباره كهيئة دينية ومدنية وعسكرية في أن واحد، وقد اتخذ مقرا مختلفا له عبر الزمن فكان يعقد جلساته في العهد الأول بضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمان الثعالبي، ثم انتقل مقره إلى دار الإمارة العليا، أما في سنة 199هـ/1688م انتقل مقره إلى الجامع الأعظم².

والجدير بالإشارة أنّ النظام القضائي في الجزائر إبان الفترة المدروسة كان يضم القاضي الحنفي والقاضي المالكي، إلا أنّ الأولوية في رئاسة المجلس كانت تعود لعلماء المذهب الحنفي لكونه مذهب الأقلية التركية الحاكمة، كما كان قضاة المحكمتين يعينون من قبل الداي أو الباي³.

وبصفة عامة فالنظام القضائي على المستوى المحلي في الجزائر كان يتناسب مع وضعية المجتمع قائما على الاختصاص، فقضاء المدينة تمثله المحكمة الحنفية والمالكية والمجلس الشريف، بالإضافة إلى حكامها أو من ينوب عنهم، وهذا عندما يتعلق الأمر بالمسلمين، أما عندما يتعلق الأمر بأهل الدّمة فهم أيضا لهم محاكمهم الخاصة بهم والمتمثلة في محاكم الأحرار بالنسبة لليهود، ومحاكم القنصليات بالنسبة للمسيحيين. أما بالنسبة لقضاء القبائل

¹- للمزيد عن ماهية ودور ومهام هذه المؤسسة انظر: س. م. ش، علة 5/26، الوثيقة 40، ا.و.ج. وكذلك سعيدوني، وراقات...، ص 167-171. وانظر أيضا غطاس، الحرف...، ص 79-82.

- DE PARADIS, OP.CIT., P.116.

²- غطاس، الحرف...، ص 78، 79.

³ - الأمير بوغداد، المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني (القضاء نموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، (مرقونة)، اشراف د: احيدة عميرواي، قسم التاريخ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، 2007، 2008م، ص 83-85

والمناطق الممتنعة عن سلطة العثمانيين، فيمثلها شيوخها ومرابطوها والطرق الصوفية المنتشرة فيها. ولكل سلطة من هذه السلطات القضائية خصوصياتها التي تميّزها عن غيرها¹.

ب- **مؤسسة الأوقاف**²: هي مؤسسة مركزية في كل البلاد الإسلامية، لعبت أدورا متشعبة أثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والأرياف، ولهذا فقد جعلت السلطة العثمانية في الجزائر لهذه المؤسسة مسيرين يسهرون على تنظيمها وهم القضاة والوكلاء الذين يعيّنون من طرف الحاكم بتزكية من أعضاء الديوان، إضافة إلى العدول والشواشين والنجوات، القائمين على خدمات هذه المؤسسة، وقد كانت من ضمن هذه المؤسسة الكبيرة مؤسسات صغيرة تابعة لها، وتميّزت هذه المؤسسات بالتنظيم الإداري المحكم، غير أنّ أهميتها اختلفت لدى السكان تبعا لنشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية التي كانت تقدّمها ومن بين هذه المؤسسات نجد مؤسسة سبل الخيرات، ومؤسسة الجامع الأعظم، ومؤسسة بيت المال، ومؤسسة أهل الأندلس، ومؤسسة الأولياء والمرابطين، ومؤسسة الأشراف، ومؤسسة الأوجاق، ومؤسسة العيون والطرق، ومؤسسة الحرمين الشريفين، هذا ويجب الإشارة إلى أنّ هذه المؤسسة كانت تدير أمور السكان الوقيّة في الايالة الجزائرية³.

4- المؤسسات الأمنية:

- جهاز الشرطة:

يصف وليام شالر جهاز الشرطة الجزائرية إبان الفترة العثمانية في قوله "...وأنا اعتقد أنّه لا توجد مدينة أخرى في العالم ييدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية، التي لا تكاد جريمة تغفلت من رقابتها، كما أنّه لا يوجد بلد آخر يتمتّع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر".⁴، وهذا القول يبيّن أنّ جهاز الشرطة كان صارما جدّا ومثاليّا.

فقد خصّص له العديد من الموظفين الذين حملوا على عاتقهم مهمة مراقبة المدينة بكلّ مرافقها ليلا ونهارا، وكذا توفير الأمن. وقد كانت تتألف الشرطة من حراس يوزياشي، وهم في الأغلب من الأتراك المتزوجين، إذ كان يرأسهم محافظ قول أغا وهو بمثابة مدير الشرطة، فكانت المدينة تصبح تحت تصرفه بمجرد أن تغلق أبواب

¹ - نفسه، ص 83.

² - سبق الإشارة إليه .

³ - ناصر الدين سعيدوني، دراسة تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م، ص 239. وانظر أيضا فاطمة الزهراء قشي، "مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث مصادر وأطروحات"، أعمال ندوة الجزائر العلمية 6 و7 ربيع الأول 1422هـ/29مارس و30ماي 2001م) المعنونة بالوقف في الجزائر أثناء القرنين 12 و13هـ/18 و19م معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، أعمال الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، البصائر، الجزائر، 2012م، ص 67.

⁴ - شالر، المصدر السابق، 78.

القصة¹، وقد كان أيضا ينسب إلى إدارته مراقبة الحمامات ومنازل الدّعارة، وجميع الموظفين في هذه الإدارة من السّكان²، بالإضافة إلى موظفين آخرين وهم الخزنّاجي والمزوار والكاهية أو قائد العسكر، وغيرهم³.

وهذا الأخير -الكاهية- فقد أخذ على عاتقه سنة 1104هـ/1692م مسؤولية تحديد مهام الحراسة بمساعدة شيوخ البلد وأمين أمناء الحرف الذين قرّروا تعيين القائمين على الحراسة الليلية بالمدينة، فكان مجملهم ستون فردا ما بين الصّباحية والزّواوة، وأعداد كبيرة من الحرفيين يتداولون على الحراسة على شكل نوبات⁴.

أمّا فيما يخصّ المزوار أو قايد الليل فهو أيضا حمل على عاتقه مسؤولية الشّركة في المدينة، إذ كان تحت أوامره حراس يرأسهم الباش سركاجي، كما كان له مهمة المراقبة الليلية، بالإضافة إلى أنّه كان مسؤولا عن الإشراف على النّساء الموميسات، وتسجيلهنّ في دفاتر لأنّ هؤلاء النّساء كنّ يدفعنّ الضّرائب على مهنتهنّ هذه لخزينة الدّولة عن طريق المزوار، هذا وكان للمزوار وكلاء مطالبين بقيادة المجرمين إلى العقاب، ومهام أخرى⁵.

5- مؤسسات وهيئات أخرى:

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات والهيئات الرئيسيّة في إدارة شؤون مركز وبياليك الايالة نجد مؤسسات وموظّفين وهيئات أخرى مساعدة، ومكمّلة لها يمكن أن نذكرها مع أبرز مهامها في الجدولين الآتيين دون أن نرتّبها حسب المجال أو القطاع⁶.

¹ - بيغايغر، المصدر السابق، ص 196.

² - شارل، المصدر السابق، ص ص 77، 78.

³ - غطاس، الحرف...، ص 69.

⁴ - شويحت، المخطوط السابق، ص ص 72، 73.

⁵ - A .DEVOULX, **Tacherifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**, impr. Du gouvernement, Alger 1852, pp31,32.

⁶ - حرفوش، المرجع السابق، ص 168 وما بعدها.

1- الهيئات:

أبرز مهامها	الهيئات
<p>- لقد كان عدد الخوجات كبيرا، فمنهم من كلف بمهام إدارية ومنهم من كان مكلفا على رأس قوات عسكرية، يؤمّن دار الإمارة ومنهم من كان مشرفا على قطاعات اقتصادية وجبائية محدّدة، غير أنّ الملاحظ أنّ كلّهم كانوا ملزمين بمعرفة القراءة، الكتابة، الحساب، والقوانين والمعارف الإدارية.</p> <p>- ولعلّ أهم مهمة كانت للخوجات هو تدوين وتسجيل كلّ ما يخصّ المعاملات الإدارية في كلّ القطاعات.</p>	<p>هيئة الخوجات¹</p>
<p>- تنفيذ أوامر الداي، وحفظ النظام أثناء الحملات، وإحضار المطلوبين إلى المحكمة، والعمل كسفراء، وموفدين حيث كانوا يحملون الأوامر إلى الولايات ويطبقون الأحكام بما فيها عزل الولاية.</p> <p>- كان من ضمن هيئتهم البراح المكلف بالإعلانات العمومية الصادرة عن الباشا والديوان والعسكر.</p>	<p>هيئة الشواش²</p>
<p>- لقد كان عدد الطوائف والقنصليات كثيرا في المدينة فكانت مهمة الترجمة³ تجاوز العقبات اللغوية وتحقيق التواصل لقضاء مختلف حاجات هذا المجتمع.</p> <p>- هذا وقد كان من ضمن هذه الهيئة ناظر القصر المسؤول عن تسليم الرسائل للدّاي كما كان ينظّم دخول الرّاعبين في مقابله أو أنّه ينقل إليهم أوامر الداي.</p>	<p>هيئة الترجمة</p>
<p>- تأمين المؤونة وتموين المحلات، الثكنات، التّوبات، ونقل الخيم، وإشرافهم على الطّباخين، كما كانوا أحيانا مكلفين بمهمة الطبخ للضباط.</p> <p>- كما كانوا من ضمن الطاقم العامل في الباحة.</p>	<p>هيئة وكلاء الحرج</p>

1 - خوجات: مفردا خوجة وهو المعلم مدرس وتلفظ بالهاء انظر عامر، المرجع السابق، ص373.

2 - الشواش: مفردا شوايش، وشاوش، كلمة تركية، أصلها فارسي، ومعناها رتبة في الجيش وهم عمال بالحراسة والمراقبة وغالبا ما يختارون من الجند

الذين اتّخا خدمتهم للمزيد انظر ابن ميمون، المصدر السابق، ص124، وانظر أيضا شويهد، المصدر السابق، ص121.

3 - ففي هذا الإطار ورد في إحدى الوثائق الأرشيفية أن تعيين المترجم في القل كان من طرف الداي وليس الباي ومنه فتعين المترجم من اختصاصات الداي وليس الباي أو أن الداي تدخل في هذا التنصيب. للمزيد انظر المجموعة 1641، الوثيقة 121، م.و.ج. وانظر قائمة الملاحق.

2- الموظفون:¹

الموظف	أبرز مهامه.
شيخ البلد	- يمتلك صلاحيات اقتصادية وإدارية - اجتماعية ممثلة في السهر على الخدمات العمومية وما يتصل بها، إذ يشرف على جميع الهيئات والتنظيمات الصناعية والحرفية بمساعدة هيئة تابعة له تدعى المجلس البلدي. - السهر على الجانب الأخلاقي فهو الذي يعاقب المستهترين، فقد وضع تحت إشرافه سجن حُصص لذلك الغرض، كما كان له مهمة جباية الضرائب مرة كل شهرين.
أمين الأمناء ²	- الوساطة بين السلطات الرسمية والجماعات الحرفية، كما لعب دور الوسيط بين مختلف الجماعات المهنية والحرفية. - يحتفظ بدفاتر القوانين والرسم المسطرة على الحرف والصنائع بداخل المدينة.
الأمناء	- تنظيم التجارة بالحوانيت وكيفيات عمل الجماعات المهنية، وكذا دفع الرسوم المفروضة عليها للدولة، وتحديد سعر الحبوب بالتشاور مع القاضي ليحدد سعر الخبز ووزنه بعد ذلك طبقا لسعر الحبوب. - جمع الضرائب الاستثنائية بغرض تمويل جانب من المستلزمات العسكرية.
المحتسب	- صيانة الشوارع وتهديم البنايات المهتدة بالانهيار والعناية بإنارة المدينة. - مراقبة المكييل والموازين وأسعار المواد المعروضة في الأسواق. - معاقبة أصحاب المواد غير المطابقة للمكييل أو غير المحفوظة جيّدا ومصادرتها. - تحصيل الضرائب من المخازن، ومن الأسواق وقبض رسوم عينية عن الخضر والفواكه، والحليب، والمواد الأخرى وهي عشر سعر هذه المواد.
حاكم المدينة	مراقبة تحصيل الضرائب ومختلف الرسوم. - التفتي والقبض على بعض الموظفين الكبار والمطلوبين. - الإشراف على مهام التحري، والبحث عن الأموال المحولة، واسترجاعها لفائدة خزينة الدولة.

وزيادة على هذا فإن السلطة العثمانية قد جعلت لكل فئات وطوائف المجتمع شخصا أو رئيسا يمثلهم عندها، يراقب كل أمور فئته ويسمى الأمين وهو غير أمين الحرف، فمن خلال إحدى الوثائق الأرشيفية وجدنا أنّ أمين الخضر المسمى الحاج محمد أغا بن عبد بن التركي قد شهد عملية بيع بين شخصيين من الخضر إذ

¹ - تم إنجاز هذا الجدول بالاعتماد على: حرفوش، المرجع السابق، ص 188-192. وانظر أيضا شويحت، المخطوط السابق، ص 72، 73. وكذلك غطاس، المرجع السابق، ص 69.

- DEVOLX, TACHERIFAT ..., PP19 et suiv.

² - سبق التعريف به.

يقول "...أشهد كأمين الحضرة الثقة المرتضى الحاج محمد أغا بن عبد بن التركي...."، وبالإضافة إلى هذا فقد كان لهذا الأمين حضور بارز في الكثير من المعاملات¹.

والأمر نفسه كان ينطبق على الفئات الأخرى، ونذكر من ذلك على سبيل المثال، أنّ نحو 5000 نسمة من اليهود اللّذين تواجدوا في مدينة الجزائر كانوا يتمتعون بحرية تامة في ممارسة عقائدهم الدّينية، وهم يخضعون لقوانينهم الدّينية في الأحوال الشّخصية، فقد كان يتولى إدارة شؤونهم رئيس من أبناء الطّائفة يعينه حاكم الايالة². والأمر نفسه كان لفئة البراتية -الميزابيون والبساكريون والقبائل-الزواوة-، فقد كان يمثّل لكلّ واحدة وكيل يلقب بالأمين أيضا، له سلطة على مواطنيه تشبه السلطة التي يتمتع بها رئيس الطّائفة اليهودية³ وأمين الحضرة وغيره، وهذا يبيّن أنّ السلطة كانت تقيم رئيسا لكلّ فئة وطائفة من المجتمع حتى يسهل عليها التعامل مع كلّ أفراد المجتمع، لأنّ هذا الرئيس يكون ممثّلا عند الحاكم، فيسهّل عليها حكم وإخضاع ذلك الرّحمة الهائل من فئات وطوائف مجتمع مدينة الجزائر وحتى المدن الأخرى بالايالة.

فمن خلال كلّ الذي تقدّم وبعد استعراض كلّ هذه المناصب والأدوار نلاحظ أنّ الدّولة أو السلطة العثمانية قد نظّمت إدارة مدينة الجزائر أحسن تنظيم، وجعلت لكلّ القطاعات والتنظيمات مسؤولين، ومؤسسات وهيئات وموظفين، يسهرون على تطبيق أحكام إدارتها، وإنّ المجتمع بمختلف شرائحه كان منخرطا في هيئات اجتماعية عديدة، ذلك ما سهّل للسلطة التّحكم فيه ومتابعة نشاطاته عن كثب، وتعد تلك التّنظيمات المدنية إحدى أنجع الوسائل التي وظّفتها السلطة الحاكمة في إخضاع السّكان على مستوى المركز أو المدن، فالذي لا نقاش فيه أنّ السلطة بهذا الإجراء قد أحكمت السيطرة وغرست نفوذها في المدن.

والجدير بالذّكر أنّ الموظّفين المذكورين على مستوى الجدولين قد كانوا يمارسون مهامهم على مستوى مدينة الجزائر، كما لا ننفي أنّ بعض هذه المؤسسات كبيت المال ومؤسسة الوقف قد وجدت في بعض مدن الايالة الأخرى، أمّا على مستوى ريف دار السّلطان فيختلف الأمر ويمكن ذكرها بعد أن نبيّن التّسيير الإداري لدار السلطان.

- التّسيير الإداري لإقليم دار السّلطان:

بعدها حدّدنا حدود هذا الإقليم أو المقاطعة سابقا سنبيّن كيفية إحكام السيطرة العثمانية على هذا الأخير، إذ اعتنت السلطات العثمانية به باعتباره المقاطعة المركزية في الجزائر والتي خضعت لتنظيم محكم وتسيير مركزيّ لقره من مدينة الجزائر مقر السلطة المركزية، ولكونه كان تابعا مباشرة لسلطة حاكم الايالة، وما يجب الإشارة إليه قبل كلّ شيء هو أنّ مقاطعة دار السّلطان هي نموذج متطور للإدارة بالأرياف الجزائرية، فقد كان هذا الجهاز يقوم

1 - س. م. ش، علة 4/26، وثيقة 4، ا.و.ج. وانظر أيضا س.م.ش، علة 5/26، وثيقة 40، ا.و.ج.

2 - شالر، المصدر السابق، ص 88.

3 - نفسه، ص 92.

على مجموعة من الموظفين يمكن أن نقسمهم إلى صنفين، يتألف أولهما أساسا من موظفين سامين، وثانيهما من موظفين تابعين: الموظفون السامون: الداي، وأغا العرب، والخليفة، وخوجة الخيل، والقياد الذين تتصل مهامهم أساسا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتولون إدارة الأوطان، ويمثلون البايك أيضا لدى السكان بالرّيف بأمر من أغا العرب، وذلك بالاعتماد على الشيوخ وزعماء القبائل، ويقومون على إقرار الأمن وجمع الضرائب، كما تتوسّع صلاحياتهم لتشمل مراقبة الأسواق والإشراف على إقرار الأمن بها، والحدّ من المنازعات والمشاجرات بين أفراد القبائل أو الشيوخ المتنافسين فمثلا أغا العرب كان يحرص على إعطاء تعليماته شخصيًا لهؤلاء القياد ولا يتقبل منهم حق التولية، ولا يسند إليهم مناصبهم أو يقرهم بها إلا بعد التأكيد من مهارتهم وتجربتهم وقدرتهم على التّحكم في الأمور. وقد جرت العادة أن يكون هؤلاء القياد الذين يحكمون أوطان دار السلطان من الطائفة العثمانية أو جماعة الكراغلة أو من العائلات ذات النفوذ والكلمة المسموعة لدى السكان¹.

وما يجب الإشارة إليه هو أنّ هؤلاء الموظفين، كانوا كوزراء للحاكم يساعده في تسيير هذا الإقليم بمدينة الجزائر، فالأغا يكلف من طرف الداي لمهام عسكرية وإدارية، والذي كان يحتلّ المرتبة الثانية في سلك الموظفين المساعدين للدّاي، جعله حاكم الولاية الحاكم الحقيقي لأوطان دار السلطان بسهل متيجة والساحل، فكان له أربعة مساعدين كبار: باش شاموش، وكاهيته، وباش علام، وباش مكاحلي، يقفون بين يديه في الحكومة، ويُفهمونه أمور الشكاية ويعيّنون الصّباحية للأشغال أو المكاتب ولتخليص الحقوق، والإتيان باللّصوص وقطاع الطّرق².

هذا وإنّ الأغا، قد وضع على رأس أوطان دار السلطان قياد وصل عددهم إلى سبعة قياد³، إذ وضع قائدا في وطن حجوط يتصرف في بني مناد، سماتة، موزاية، وحجوط إلى واد سبعة، وقائدا في وطن بني خليل يتصرف في جبل بني مسعود وبني صالح وبني ميصرة إلى واد الحراش وهو أكبر القياد، وله قائد ثالث في الخشنة يتصرف في الوطن وفي جبال عمال، وبني عيشة، إلى وطن يسر كذلك، وقائدا رابعا في يسر يحده سباو، وقائد سباو هو الذي يسمى هذا القائد، إلا أنّ الأغا هو الذي يتصرف فيه، وقائدا خامسا في وطن بني جعد، وقائدا سادسا في وطن بني سليمان وبني خليفة، وهي جبال، وقائدا سابعا في عريب. أمّا مرتبة هؤلاء القواد السبعة، فهي هكذا: قائد بني خليل، ثم قائد بني موسى، ثم قائد الخشنة، فقائد بني جعد، ثم قائد بني سليمان، فقائد عريب، وأخيرا قائد حجوط⁴. فقد كان هؤلاء القياد يعيّنون برتبة قايد مقابل دفعهم حقوق استغلال الوظيفة بالعملة التّقديّة وبالمنتجات المحليّة بما يسمى بالعواید، وكان أولئك القياد في الغالب موظفين من خارج الوطن ومن غير تلك

¹ - سعيدي، وراقات...، ص ص 224-227.

² - الزهار، المصدر السابق، ص 48.

³ - نفسه، وانظر أيضا بيغايغر، المصدر السابق، ص ص 160، 161.

⁴ - الزهار، المصدر السابق، ص 48.

القبائل القاطنة به تفاديا للصراعات القبليّة والتنافس بين أعيانه، ويبدو أنّ هذا أسلوباً اتّبعته السّلطة لإحكام السيطرة على هذه الجهات.

أما فيما يخصّ الشيوخ، الذين يتولون الإشراف على شؤون القبائل فيعود تنصيبهم أو إقرارهم في مهامهم إلى القيادة أو بالرجوع إلى أغا العرب في بعض الأحيان¹، وهؤلاء الشيوخ غالبا ما يتم اختيارهم من أعيان القبائل، فيقع إثباتهم في مهامهم نزولا عند رغبة هؤلاء الأعيان، الذين يرشّحون لمنصب الشيخ من كان متميزا برجاحة عقله، وحسن أخلاقه ورفعة مكانته وانتسابه إلى العائلات ذات النفوذ، وقد أصبح هذا الإجراء المتبع في تنصيب الشيوخ عادة راسخة من النادر أن يخالفها القيادة عند تعيينهم للشيوخ على رأس القبائل أو الجماعات بالأوطان، ونظرا لطبيعة اختيار الشيوخ فإنّ سلطتهم الإداريّة كانت تعتمد على رضا أفراد القبيلة وتنفيذ ما اتفق عليه أكابرها في الشؤون الهامة، وهذا ما أكسب هؤلاء الشيوخ في الغالب سلطة أبويّة غير محدودة، وقدرة على تنفيذ القرارات الصادرة من القيادة، ولو بالاعتماد كلياً على إحدى فروع القبيلة التي ينتسب إليها، أو التي ارتبطت معه بالولاء أو التبعية، والتي أصبح بعض أفرادها يشكّلون مجموعة من الفرسان أو الأعوان المسلّحين "المكاحلية"، الذين قد يستخدمون في الحدّ من تحرّشات المنافسين، والوقوف بجانب الشيخ في كلّ صراع قبليّ قد يكون مضرّاً بنفوذه أو سلطته الأبويّة².

ومن أهمّ مهام الشيخ الإخضاعية هو إلزام السّكان بدفع المطالب المخزنيّة حسب قدرتهم وطاقاتهم، ممّا جعل منه المرجع الأول لأفراد القبيلة في حالة وقوع المخالفات، وتقدير الضّرائب المستوجب إرسالها إلى القائد، فبهذه المهام تأكّدت مكانة الشيخ وأصبح نفوذه مرتبطا بمدى مقدرته على تلبية مطالب السّلطة، ومدى قدرته على حفظ الأمن في مواطن قبيلته، وحرصه على توجيه ما يتحصل عليه من مطالب، وجبايات لمخازن البايليك، وبفعل هذه الأوضاع فإنّ بعض الشيوخ اكتسبوا مع مرور الزمن أهمية ومكانة لا تقلّ عن مكانة القيادة، وهذا ما مكّنه من بسط نفوذهم على العديد من القبائل، وسمح لهم بالاتّصال مباشرة مع أغا العرب دون الرجوع إلى قياد الأوطان وهذا ما أكسبهم وضعاً خاصاً، ومكانة مرموقة زادها قوة ما كانوا يساهمون به من ضرائب، وما كانوا يقومون به من خدمات لفائدة السّلطة الأمر الذي أهلهم لأن يُطلق عليهم لقب شيخ الشيوخ وأن تكون منزلتهم في مستوى منزلة قياد الأوطان³.

¹ - الملاحظ ان تعيين كل من القيادة والشيوخ وكذا الخليفة - خليفة الشرق والغرب-، لم يكن مقصوراً فقط على البايات، بل كان الداوي يتدخل في هذا التعيين فقد كان الداوي يصدر العديد من قرارات التعيين فمثلاً كما اسلفنا وجدنا ان الداوي قام بتعيين المترجم في القل. وأيضاً فإن حاكم الايالة علي باشا (1817-1818م)، قد ولي خليفة الشرق من مركز السلطة -مدينة الجزائر- كما أنه ولي أيضاً قائد تلمسان، وكان قبل ذلك لا يولي من مدينة الجزائر، إلا الباي، للمزيد انظر المجموعة 1641، الوثيقة 121، م.و.ج. وانظر أيضاً ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص111.

² - سعيدوني، ورفقات...، 229، 230.

³ - نفسه.

هذا والجدير بالذكر، أنّ الأجزاء التي توجد بها أملاك وطنية تخضع في إدارتها وتسييرها لخوجة الخيل، أما الأراضي الكائنة في ضواحي مدينة الجزائر والتي لا تدخل في ممتلكات الدولة ولا في مقاطعة البايات الثلاثة فإنّها تكون تحت تصرف الأغا¹. وهناك قيادات أخرى، خلقت في القرن 18م، وأصبحت تابعة مباشرة لإدارة دار السلطان، والتي أصبح يحكمها ويديرها حاكم، ونذكر من هذه القيادات قيادة سباو التي انفصلت عن بايلك التيطري وقيادة جندل -مليانة-² وقيادات أخرى كقيادة بوغني وقيادة شرشال وقيادة أولاد نايل، وقيادة ورقلة، ومشيوخة قشتولة³، والأکید أنّ خلق هذه القيادات لم يكن عبثاً، وإّما جاء لأسباب إدارية تنظيمية إحصائية.

ويبدو من خلال كلّ الذي تقدّم، أنّ السّلطة كانت دائماً تجدد تنظيمها الإداري لأراضي الجزائر على حسب الظروف والأوضاع، وذلك حتى تمكّن سلطاتها من إحكام السيطرة على دار السلطان مركز الحكم العثماني بالجزائر والأمصار الأخرى، وليس بخاف أنّه كلّما كان التنظيم الإداري محكما بمركز الحكم كلّما سهّل تسيير الأقاليم التابعة الأخرى.

- الإدارة على المستوى المحلي:

1- إدارة عاصمة ومدن الباليك:

كانت السّلطة العثمانية بالجزائر عاجزة عن وضع جميع القطر الجزائريّ تحت يد حاكم واحد، فمن أجل ضبط السّلطة وإقامة إدارة محكمة تُخضع كلّ سكان الايالة جعلت على كلّ بايليك من البايليكات الثلاثة التي أشرنا إليهم سابقا بايا يوليه حاكم الايالة كئانب عنه في بايلكه، ولقد كانت تأتي مرتبة هذا الباي بعد درجة الأغا، الذي ذكرنا اختصاصاته أعلاه، والخليق بالإشارة أنّ البايات كانوا مسؤولين عن إدارة حدود مقاطعتهم المضبوطة⁴، من مراكزهم الإدارية التي يقيمون فيها إذ كان مركز حكم باي التيطري في مدينة المدية أمّا باي الغرب فقد كانت عاصمته الأولى مازونة، ثم معسكر، ولكنّ بعد تحرير وهران سنة 1792م صارت عاصمة له، أمّا باي الشرق فقد كان مركزه قسنطينة، وما يجب التنبية له أنّ هذه المراكز كانت شبيهة في تنظيمها الإداري لمدينة الجزائر مركز حكم الايالة وإدارتها⁵.

وفي السياق نفسه، فقد كان للبايات صلاحيات ونفوذ واسع في بايلكهم، باعتبار أنّ نفوذهم وسلطتهم استمدوها من الديوان في مدينة الجزائر، والجدير بالذكر أنّ الباي كان يرجع في أموره للباشا رأسا فهو الذي يأمر

¹ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

² - DE PARADIS, OP.CIT., PP.12,13.

³ - حروفوش، المرجع السابق، ص ص 42-44.

⁴ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 35. وكذلك الزياني، المصدر السابق، ص 241، و 248. - ابن عثمان، المصدر السابق، ص 100.

⁵ - RINN, OP.CIT., pp.14- 21.

بولايته وعزله، إضافة إلى هذا فإنّ البايات كانت لهم الحرية المطلقة في التصرف بكلّ حرية في الرّعية وغيره، دون تعرض أحد لهم في ذلك، شريطة أن يثبتوا ولاءهم دائماً لحاكم الايالة بمدينة الجزائر باعتبار أنّهم نواب له يوليهم ويعزلهم كما يريد¹.

والجدير بالذكر أنّ هؤلاء البايات، كانوا متساوين في الرتبة والعمل والمسؤولية، يرجعون في أمورهم إلى الحاكم وهم حكام في ولايتهم يجوبون الرّكاة ويقضون بين النّاس ويدبّرون الإدارة ويراقبون ويرتّبون الجيوش، ويحافظون على الأمن ويخبرون حاكم الايالة ويستشيرونه في الأمور السّياسية ويعلمونه بالشّادة والفادة بأعمالهم ويتلقون أوامره في المهمات².

أمّا فيما يتعلّق بالموظّفين المساعدين للبايات في إدارة مراكز البياليك الثلاثة، فقد كان لكلّ باي موظّفين لا يكادون يخلّفون عن موظفي الدّاي³، وفعلاً فقد كان يساعد الباي مجلس ديوان صغير وعدد من الأعوان⁴ وهما الخليفتان: أحدهما يقال له خليفة الكرسي ينوب عنه في قاعدته إن غاب، والآخر ينوب عنه في الخروج للرّعية لأخذ الضّرائب منهم وفي القدوم إلى مدينة الجزائر مرتين في السّنة لدفع الدّنوش⁵، وهذا الأخير من مهامه مباشرة إدارة البياليك، وإليه يرجع أمر القياد الذين يمثّلون السّلطة في مختلف جهات البلاد وعليه أن يتولى أيضا أمور عدّة قبائل ويتخذ من رجالها أعوانا له⁶.

وزيادة على هؤلاء، فقد كان للباي موظفون آخرون يديرون أمور بايلكه وهم: كاتبان عربيان يكتبان له جميع الأوامر أحدهما كاتب السّر، ويقال له باش تافتار وهو الكبير، والآخر يكتب الرّسائل ويسجّلها إلى غير ذلك وهو الصّغير، وله أيضا وزيران من العرب ويقال لكلّ منهما اغا، وهما يقبلان دعاوي السّكان ثم يعرضانها على الباي، ولهما مدخل عظيم في ذلك، فلا بدّ للباي من مشورة كلّ منهما فيما يليه، وتارة يجمعهما للمشورة، وله أيضا أربعة شواش هم أعوان عثمانيّون لباسهم مخالف للباس شواش حاكم الايالة، يوظّفهم الباي خاصة له وله أن يأخذ من شاء لقطع الرأس ونحوه، وتسميتهم شواشا ما داموا عند الباي، وآخرون من السّكان المحليّين لتقدم النّاس وتأخيرهم وضبط أحوال الباي يقال لهم شواش بني العرب وموظفون آخرون يرافقونه أينما يجلّ ويذهب⁷.

¹ - الزباني، المصدر السابق، صص 249. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص ص 45، 46.

² - ابن اشنهو، المرجع السابق، ص 216.

³ - بيغافير، المصدر السابق، ص 197.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص 30.

⁵ - سوف نتطرق إليها في الفصل الخاص بالضرائب.

⁶ - الزباني، المصدر السابق، ص 250. وانظر أيضا المدني، محمد عثمان...، ص ص 169، 170.

⁷ - الزباني، المصدر السابق، ص 250.

وعلاوة على هؤلاء الموظفين، نجد آخرين مكلفين بتسيير المدينة، كقائد الدار فهو المكلف بحراسة المدينة وحفظ الأمن بها، ومدّ الجند بالمرتببات والأرزاق كلّ شهر والواقف على ضبط أملاك الدولة، وهو الحاكم المطلق في أمر المخالفات التي تقع بالمدينة، بالإضافة إلى الباش كاتب الذي كان يتولى كتابة رسائل الباي، وبمسك دفاتر المالية وأملاك الدولة، والباش سيار وهو المكلف بحمل الرسائل بين الباي والباشا، هذا وكان له موظفون يديرون شؤون الأرياف كأغا الدائرة وهو قائد فرق الفرسان من السكان المحليين التابعين للمخزن، وأغا الصبايحية والباش سائس المكلف بخيول الدولة وتربيتها والوقوف عليها، وهؤلاء هم الذين يتألف منهم المخزن الحكومي في دار الباي ويتذكرون مع الباي باستمرار في أمور الإدارة، وتحت أنظارهم جماعة من الموظفين الثانويين الذين لا يتصلون بالباي إلا إذا طلبهم¹.

ففي هذا السياق يجب أن لا ننسى ذكر بيت المالجي²، والخزناجي³ وعدد كبير من القياد كقائد القصبه، وقائد السوق، وقائد المقصورة، وقائد الزبل-التفايات-، وقائد الدريه، وعدد كبير من الموظفين الثانويين، الذين يساهمون في إدارة البايلك، وتنظيم شؤون السكان حتى يسهل حكمهم، وإخضاعهم لسلطة الحكومة العثمانية بكلّ جهات ومقاطعات الايالة⁴.

والجدير بالملاحظة، أنّ كلّ هؤلاء الموظّفين كان يتمّ تعيينهم من طرف الباي وداخل البايلك إلا في حالات نادرة، ففي عهد حاكم الايالة علي باشا (1817-1818م) أحدث أمرا لم يحدثه حكام الايالة قبله، فقد ولي خليفة الشرق من مركز السلطنة -مدينة الجزائر-، كما أنّه ولي أيضا قائد تلمسان، وكان قبل ذلك لا يولي من مدينة الجزائر، إلا الباي⁵، وهذا الاستثناء لم يكن وحيدا في إدارة مراكز البايلك، إذ نجد استثناء آخر وهو أنّ مركز بايلك الشرق قسنطينة، ومركز بايلك الغرب وهران، قد كنتا تداران تحت حكم باياتهما، أمّا مركز بايلك التيطري المدينة، فلم تكن تحت حكم وإدارة باي التيطري وإنما كانت تحت حكم حاكم يُولى من طرف حاكم الايالة⁶.

1 - المدني، محمد عثمان...، ص ص 169، 170. وانظر أيضا الزهار، المصدر السابق، ص35.

2 - وجدنا في إحدى الوثائق الأرشيفية تولية بيت المالجي بمدينة المدية سنة 1121هـ/1709م إذ ورد فيها "الحمد لله تولى المعظم السيد نعمان بيت المالجي بالمدية في شهر الله ذي الحجة من سنة إحدى وعشرين ومائة وألف بعد ما حلت منه خمسة عشر يوما جعلها الفة ولاية سعيدة مبرورة رشيدة مباركة حميدة تجاه سيدنا محمد ذو القدوة الرشيدة..." للمزيد انظر س البايلك، علبه 10، سجل 40، ا.و.ج.

3 - سعد الله، محاضرات...، ص52.

4 - VAYSETTES, " Histoire de cons...", pp.250- 255.

5 - ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص111.

6 - تبين إحدى وثائق سجلات سلسلة البايلك تولية حاكم على مدينة المدية سنة 1220هـ/1805م، وما قدمه الأعيان له من أموال، وفي وثيقة أخرى من نفس السجل نجد أيضا تولية حاكم آخر على نفس المدينة ورد فيها "...تولى [كذا] إبراهيم حاكم بالمدية يوم الاثنين الأولى على أوائل ذي القعدة [كذا] من عام 1227هـ سبعة وعشرين ومائتين وألف..." وفي وثيقة أخرى وجدنا ما نصه "... بيان ما يعطي المرابطين أهل ماشطة إلى الحاكم حين يقدم إلينا جديدا زوج قتل سمن..." وهذا يبين فعلا انه قد كان يعين على مدينة المدية حاكم يرسل من مدينة الجزائر. للمزيد انظر س البايلك، علبه 10، سجل 40، ا.و.ج.

ويتصل مباشرة بالإدارة المركزية بمدينة الجزائر¹، وقد كان لهذا الحاكم صلاحيات أوسع من صلاحيات باي التيطري، كما كان له عدة مساعدين في تسيير المدينة وهم ديوان الانكشارية- قادة الحامية الانكشارية- وبيت المالحي، والقاضي، والمفتي، فاجتماعهم جميعا كانوا يشكلون ديوان المدينة، بالإضافة إلى شيخ البلد، والذي كان يختار من أعيان مدينة المدينة.²

ولكي نكون على اطلاع اصح وأوسع، يجب الإشارة إلى أنّ إدارة حكم مدن الايالة الأخرى كان على رأسها قائد أو حاكم، فقد كان يتم اختيارهم بدقة شديدة من طرف الداي، وذلك للأهمية التي كانت تكتسبها المدينة في الهيكل الإداري العثماني المطبق في الجزائر، إذ كانت المدينة إحدى الوسائل الناجعة التي وظّفها الحكام لإخضاع بعض القبائل الممتنعة³، ولهذه الاعتبارات جعل لهؤلاء صلاحيات إدارية واسعة في إدارة وحكم المدن، ونذكر من هذه المدن على سبيل المثال لا الحصر تلمسان ومستغانم، التّنس، شرشال، مليانة، بسكرة، بجاية، جيجل، القل، عنابة، قسنطينة، وغيرها. وبالإضافة إلى هذا، فإنّ أولئك الحكام والقادة كانوا يحتفظون بمناصبهم مدى الحياة كما أنّنا نجد عبر البايليك مدنا كثيرة كان يتم تعيين حاكم على رأسها⁴.

هذا وقد كان يوجد في كلّ مدينة حاكم ثان يختار من بين الأسر الشريفية التي تنتمي إلى أحد المرابطين، ويسمى هذا الشخص نقيب الأشراف، واجبه كلّما حدث أمر هام أن يجمع في بيته شيخ البلدة وسائر الأمناء التابعين له للبحث عن التدابير التي يجب اتّخاذها.⁵

فمن خلال كلّ ما تقدّم، نلاحظ أنّ الحكومة جعلت لكلّ مدينة تنظيما دقيقا يمكنها من بسط نفوذها وحماية سلطتها بواسطة موظفيها الكثر عبر كلّ الايالة، والملاحظ أيضا أنّ كلّ شيء يلزمه تسيير أوجدت له السّلطة تدبير تنظيمه في إطار نفوذها، فالذي لا نزاع فيه أنّ هذه الدّقة في إدارة مدن الايالة، قد سهّل عليها بسط نفوذها على سكان المدن من جهة، وحتى على سكان الأرياف للعلاقة التكاملية بين المدينة والرّيف.

2- إدارة أرياف البياليك:

لقد كانت الوحدة الإدارية في الفترة العثمانية خارج المدن أي بالرّيف هي القبيلة، والتي كانت في العادة تحت سلطة شيخ القبيلة، الذي يخضع بدوره إلى قائد من أصل تركي أو كرغلي. وكانت علاقة القبائل بالإدارة على أنواع: فهناك القبائل النّائية التي لا تصلها يد السّلطة، وهناك القبائل ذات الاستقلال الدّاتي التي تدفع ضريبة

¹ - L. RINN, " Le royaume d'Alger sous le dernier dey", in **RA**, N°41, Alger, 1897, pp135, 136.

² - سعد الله أبو القاسم، "دفتر محكمة..."، ص 143 وما بعدها. وانظر أيضا بوشيبه، المرجع السابق، ص 49-55.

³ - شويتام، المجتمع...، ص 51.

⁴ - HAËDO, **Topographie...**, p51.

⁵ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 87.

الخضوع، وهناك قبائل الرعية، وهذه أيضا أنواع: فمنها الخاضعة خضوعا جزئيا ومنها الخاضعة خضوعا تاما (وتسمى قبائل العازل أو العبيد)، وأخيرا هناك قبائل المخزن، وهي المتحالفة مع السلطة المركزية وتمدها بالمال والرجال عند قيامها بحملات عسكرية سواء داخليا أم خارجيا، وليس هناك حالة قارة لجميع هذه القبائل، إذ كان الواجب من كل مسؤول إقليم السهر على الأمن وجمع الضرائب¹.

وأن السياسة التي اعتمدها السلطة لإخضاع الريف، هي إبقاء هؤلاء المشايخ على رأس القبائل بشرط التبعية للحكم العثماني²، خاصة بعدما علمنا أن عدد العثمانيين كان قليلا بالجزائر، وأن إعادة إحداث نظام جديد للريف الجزائري سيكلف عددا كبيرا من العثمانيين من جهة وميزانية ضخمة من جهة أخرى، فكان لابد للعثمانيين من الرضا بالوضع الإداري الضمني للريف مع استحداث بعض التغييرات الشكلية، وذلك بعدم تدخل الإدارة العثمانية المركزية في إحداث أي تغيير في حياة السكان الاجتماعية والمحافظة على التمسك بالمرور وهو النظام القبلي البعيد عن المدن.

فقد لجأت السلطة العثمانية إلى جعل مجموعة من القبائل تشكل وطنا، ومجموع هذه الأوطان يشكل إقليما لبايلك، فتركت على رأس كل قبيلة شيخها بشرط أن يكون تابعا لسلطة الحكومة العثمانية ومعلنا ولاءه بدفع الضرائب وتسيير قبيلته، وجعلت على رأس مجموع شيوخ الوطن قائدا، فقد كان هؤلاء القياد يتمتعون بصلاحيات إدارية ومالية لا يتمتع بها غيرهم، إذ كان القائد يتولى مهام إدارية مباشرة في منطقة خاصة في وطن من الأوطان، فمثلا كان في إقليم التيطري وحده حوالي 21 وطنا، وعلى كل وطن قائد يحكم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشرف على مجموعة من القبائل عن طريق شيخ كل قبيلة، وكانت مهمة القائد تتمثل في جمع الضرائب وإبقاء الأمن في المنطقة التي تعود إليه، ويمثل السلطة المركزية في بايلكه، أي تحت إمرة الباي مباشرة إذ كان يطبق أوامر الباي الحرفية³، والملاحظ أن السلطة قد خلقت حلقات وصل تربطها مع السكان فكانت الحلقة الأولى بين السكان وشيوخهم ثم الحلقة الثانية بين الشيوخ والقادة ثم الحلقة الثالثة بين القائد والسلطة، سواء على مستوى البايك التي مثلها الباي أم على مستوى الايالة والتي مثلها حاكم الايالة.

1 - سعد الله، محاضرات...، ص52.

2 - العنزي، تاريخ...، ص ص 28، 29.

3 - سعد الله، محاضرات...، ص 51. وللمزيد عن هذه النقطة انظر -سلسلة البايك علبه 09، سجل 50، ا.وج. وكذلك

- VAYSSETTES, " Histoire de cons...", p265.

غير أننا لا ننفي أنه قد وجد بالإضافة إلى القيادة شيوخ على رأس مجموعة من القبائل، فقد كان هؤلاء الشيوخ على علاقة مباشرة مع الباي، أو يخضعون إلى بعض خلفاء الباي دون وساطة القائد. فمن خلال الإحصائيات التي قدمها فايسيت نجد في بايلك الشرق أكثر من 200 قبيلة كانت خاضعة لحوالي 16 قائدا و 8 شيوخ¹، وجاء هذا كنتيجة لتقسيم صالح باي بحيث قسّم بايلك الشرق إلى قسمين أحدهما شرقيّ، والآخر غربيّ يفصل بينهما واد الحمام، كلّ قسم يشرف عليه قائد رئيسي يعرف عادة بقائد العشور، مهمته حفظ الأمن واستخلاص الضرائب، وكان تحت نظره مجموعة من القيادة والشيوخ الذين يتصرفون في القبائل الخاضعة، فمنهم من يعود مباشرة إلى الباي أعلى سلطة في البايك نظرا للمكانة التي كانوا يحظون بها ولعدد القبائل الذين كانوا يشرفون عليها مثل قائد الحراكتة المرشح عادة لتولي منصب خليفة الباي، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنّ التنظيمات الإدارية التي أدخلها صالح باي على شؤون الأرياف كان لها دور كبير في الاستقرار السياسي للحكم العثماني الذي تميّز به بايلك الشرق لوقت طويل²، فالواضح أنّ التنظيم الإداري المحكم للعثمانيين كان من بين الأسباب الرئيسية لاستقرار حكمهم .

و الأمر نفسه قد شهدته ريف بايلك الغرب فقد تمّ تقسيمه إلى جهات إدارية يسيّرها ويحكمها قادة فالقسم الأول المرسي، الذي كان تحت تسيير قائد المرسي، وهو أعلى رتبة من سائر القواد لكون وسق البحر على يده مدخولا ومخروجا، والقسم الثاني دائرة أعما الدواير غربا وبحرا وشرقا وقبلة، والقسم الثالث دائرة قائد الزمالة وهي الأعراس الخمسة المارة، والقسم الرابع دائرة خليفة الشرق، وذلك من مينا إلى انتهاء رعيته وهران شرقا وبحرا وطاء وجبالا، ومخزنه المكاحلية وأولاد سيدي عربي ومن انخرط فيهم، وغيرهم نائبة له، ما عدا الدواير، والزمالة، والغرابية، والبرجية نائبة للأكابر وهم رؤساء الدواير والزمالة وغيرهم من أعيان الحكومة العثمانية بوهران، والقسم الخامس فليته وهم على يد قائد فليته، وقد كان من يتولى قيادة فليته وتلمسان يمكنه أن يصبح بايا إذا كان له إعانة بمدينة الجزائر³ .

والجدير بالذكر أنّ الكثير من الأقاليم والأراضي كانت تقتطع من نفوذ البايات لتدخل تحت حكم موظفين آخرين، لكنّ بإبقاء الهيكل التنظيمي الأساسي محترما وهو القبيلة وشيخها. فقد كان مثلا لخوجة الخيل، وهو الناظر في قضايا الأرياف والمكلف بإدارة أملاك البايك من عزل، وأحواش، ومناطق واسعة من الريف الصحراوي تخضع إلى سلطته مباشرة، وتسمى النجوع كنجع رحمان، ونجع الزناخرة، ونجع اليواعيش، وكثير من النجوع الأخرى، إذ وضع خوجة الخيل عليهم قائدا يدفعون له الخراج والزكاة وهو المتصرف على هذه النجوع وله أشياخ

¹ - VAYSETTES, "Histoire de derniers ...", pp118, 119.

² - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 43.

³ - المزاري، المصدر السابق، ص 274.

لجمع المطالب المخزنية¹، ومنه يتضح أنّ التنظيم الإداري لمثل هذه الحالة بقي نفسه ماعدا تغيير الباي، وهذا يبيّن ربّما إستراتيجية الإخضاع العثماني في الرّيف الجزائريّ، كما لا تفوتنا الإشارة أنّ السّلطة تركت الأمور الدّاخلية للقبائل على حالها بحيث يشرف عليها واحد منهم، وهو شيخ القبيلة أو شيخ الشيوخ الذي يحكم مجموعة القبائل أو القائد.

هذا ونجد أيضا أنّ أغا العرب بمركز السّلطة قد تحصل هو الآخر على أقاليم يسيّرها ويحكمها اقتطعت ضمن أقاليم حكم البايات مثل إقليم سباو، وأراض في ناحية تابلاط والبويرة، وغيرها ويدخل هذا كلّ في إطار تنظيم إدارة الايالة بطريقة تضمن إحكام السيطرة وخضوع السّكان، فالأكيد أنّ تلك الثّورات المتعدّدة لقبائل الجنوب وإعلان استقلال العديد من القبائل عن السّلطة العثمانية وخروج بعض القبائل عن الطّاعة كقبائل سباو²، دفع بالعثمانيين إلى إقامة تنظيم إداريّ يضمن تفادي وقوع مثل هذه التّداعيات لكبر وشساعة البياليك.

هذا وقد أبقت السّلطة العثمانية الكثير من النّظم الإدارية في الأرياف، دون أيّ تعيين لقادة أو مشايخ، فمثلا عند ضمّ وإخضاع قبائل بني ميزاب أعلنوا انضمامهم للسّلطة العثمانية، ووقع الاتفاق بين الطرفين على أنّ تبقى ميزاب حرّة مستقلة داخليا تدير أمورها بنفسها حسب عوائدها وتقاليدها، وتدفع سنويّا للخزينة الجزائرية مقدارا معلوما من المال. وهكذا شملت السّلطة العثمانية في ذلك العهد كلّ بلاد الصّحراء، وبقي الإباضيون على إخلاصهم وولائهم لتلك السّلطة إلى آخر عهد العثمانيين بالبلاد. وكانت آخر صفحة من صفحات ولاءهم للسّلطة المركزيّة أنّهم جهزوا ألف متطوع منهم إجابة لدعوة الدّاي حسين باشا عام 1830م إثر الغزو الفرنسيّ، والأمر نفسه حدث مع الكثير من القبائل كبني جلاب، فبعدها دخلت ضمن السّلطة العثمانية، ظلّت محافظة على نظامها الدّاخلية تحت إمارة عائلة بني جلاب التي بقيت في البلاد طيلة الفترة العثمانية³، وهذا نظام إداريّ خاصّ أتبعه العثمانيون وهي ترك الاستقلال الدّاخلية للقبائل الصّحراوية البعيدة شرط التّبعيّة ضمن الدّولة العثمانية أمثال بني ميزاب، تقرت، وغيرهم.

فهذه الاعتبارات لم تركز السّلطة العثمانية على الإدارة المباشرة للرّيف الجزائريّ، ولعلّ السبب الرئيسيّ لذلك هو قلة عدد أفرادها مقارنة بعدد السّكان والقبائل وكذا شساعة مساحة الرّيف الجزائريّ، إذ أحصت إحدى الوثائق الأرشيفية عدد الجنود الموجودين تحت تصرف الأوجاق بالجزائر سنة 1207هـ/1792م باثنا عشر ألفا⁴، وهو عدد قليل جدا، والواقع أنّ عدد العثمانيين طيلة أيام الدّولة الجزائرية العثمانية، أي أكثر من ثلاثمائة سنة كان

¹ - للمزيد عن خوجة الخيل وسلطته ومهامه انظر: الزهار، المصدر السابق، ص 49. وكذلك

-DEVOULX ,Tacherifat ..., p.28.

² - بلحميسي، "مدينة المدية.."، ص 139.

³ - المدني، محمد عثمان...، ص ص 164، 165.

⁴ - خط همايون، علة 18، وثيقة 04، الرقم العثماني 6931، السنة 1207هـ/1792م.

قليلا ضئيلا، لم يتجاوز الثلاثة آلاف رجل في أي وقت من الأوقات إلا في مرات قليلة جدا، فكان العثمانيون جنودا يحمون مركز الدولة المستمد من سلطة الخليفة العثماني الشرعية¹، فكان لابد للسلطة من ضمان أي وسيلة تغطي بها هذا النقص في المسيرين الإداريين للريف الجزائري الشاسع.

والجدير بالذكر أنّ المهام الرئيسية التي كان الجهاز الإداري بالأرياف موجهها للقيام بها تتصل بإقرار الأمن، واستخلاص الضرائب والتحكم في المعاملات والنشاط الاقتصادي والاجتماعي بالأرياف، والحد من الانتفاضات، وحركات تمرد القبائل الخاضعة "الرعية"، أو المتعاملة "شبه المستقلة"، وكذا إبقاء قبائل الرعية خاضعة لمراقبة القيادة وإشراف الشيوخ، وكذلك تشديد المراقبة على الأسواق وتعزيز حراسة قبائل المخزن لطرق المواصلات ونقاط العبور، وذلك لإبقاء صلة الولاء والتبعية للقبائل المتعاملة مع البايك أو المرتبطة معهم بعلاقات اقتصادية².

هنا يجب ذكر أنه ونظرا للظروف والحاجة جعلت السلطة العثمانية لقبائل المخزن دورا كبيرا في القيام بالمهام الإدارية في الريف، أي وسط القبائل وذلك نظرا لارتباط مصالح هذه القبائل بالبايك، فقد شكّلت حلقة وصل بين السكان في الأرياف والحكام في المدن، بل إنّها أصبحت في أواخر العهد العثماني تؤلف رابطة متينة تشدّ المحكوم إلى الحاكم وتبقي على تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف بما تقدّمه من خدمات إدارية جليلة للعثمانيين، هذا ولا يمكن أن ننفي الدور الإداري البارز الذي لعبته الحاميات -التوبات- أيضا في التسيير الإداري بالأرياف³، فبذلك لعبت كل من قبائل المخزن، والحاميات دورا فعّالا في ربط سكان الأرياف وإخضاعها للسلطة العثمانية.

وفي الإطار نفسه فقد اعتمدت أيضا الإدارة العثمانية بالأرياف لفرض سلطتها الإدارية وإخضاع السكان وربطهم بالإدارة المركزية بمدينة الجزائر على نظام المحلة الذي كان أساس الهياكل الإدارية في الريف، فقد اتخذت المحلة شكل السلطة المتنقلة في بحثها المتواصل عن الشرعية في محيط اجتماعي سمته البارزة والظاهرة القبيلة المتحركة، فالمحلة وإن كانت جولة سنوية تتم فيها عمليات الجباية، والرّقابة من جهة والزّجر والتأديب من جهة ثانية، فقد كانت أكثر من مجرد جولات جبائية أو حملات ردعية تأديبية، بل كانت تمثيلا للسلطة وتجسيدا للإدارة المركزية وفيها علاقات الحاكم بالرّعية خاصّة عندما كان يقود هذه الأداة -المحلة- العاهل نفسه أو من ينوب عنه مباشرة⁴.

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص7.

² - سعيدوني، ورفات...، ص230.

³ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 105، 106.

⁴ - قشي، قسنطينة...، ص ص 97، 98. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص18.

غير أننا يجب ذكر أنّ السّلطة العثمانيّة ورغم اعتمادها على المحلات والحاميات وقبائل المخزن¹ في التسيير الإداري للأرياف. إلا أنّ الحقيقة أنّ حكامها قد حافظوا على الكثير من التّقاليد الإداريّة التي كانت سائدة في الفترة السّابقة - الزّبانية والحفصيّة - وذلك نظراً لملاءمتها لأوضاع البلاد وتماشياً مع الحالة الاجتماعيّة السّائدة آنذاك بالأرياف، فمن هذه التّقاليد المتوارثة نذكر الإبقاء على سلطة شيوخ القبائل ورؤساء العشائر، وتدعيم مرابطي الطّرق والزّوايا والحفاظ على أوضاع أراضي المخزن الخاضعة، وقد أدت هذه التّقاليد المتوارثة إلى تدعيم مبدأ ثنائيّة السّلطة الإداريّة، إذ اكتفى العثمانيون بالإشراف غير المباشر، بينما أعطيت للأعيان والموظّفين المحليّين المتعاملين مع سكان الأرياف صلاحيات محدودة خاضعة لتوجيهات الموظّفين العثمانيّين المقيمين بالمراكز العسكريّة والمدن المهمّة². وهذا ما يفسّر اعتماد العثمانيّين على العناصر والأنظمة المحليّة للتسيير الإداري للابالاة بصفة عامّة والأرياف بصفة خاصّة ونعتبر هذا كخلاصة لما أوردها سابقاً.

والخليق بالإشارة أنّ المُطلّع على ذلك الكم الهائل من وثائق الرّصيد العثمانيّ بالأرشيّف الوطنيّ الجزائريّ أو بالمكتبة الوطنيّة أو بالأرشيّفات المحليّة يلاحظ ذلك الكم الهائل من الوثائق الإداريّة، هذا بغض النّظر عن تلك الوثائق المتلفة جراء العوامل الطّبيعيّة أو جراء الاستعمار، وهذا كلّه يبيّن ويؤكد دقّة التّنظيم الإداريّ للحكومة العثمانيّة بالجزائر³، والأكيد أنّ التّدوين والتّوثيق في المعاملات يؤكّد على دقّة التسيير وإطلاع السّلطة على كلّ صغيرة وكبيرة، فالذي لا خلاف فيه أنّ هذا الحرص العثمانيّ على تنظيم وهيكلّة النّظام الإداريّ قد أطل من عمر حكمها في الجزائر.

يبدو وبعد هذا العرض أنّ الآلية الإداريّة التي وظّفها العثمانيّون على المستويين المركزيّ والمحليّ قد حقّقت إلى حد بعيد الأهداف التي كانوا يسعون إليها، فالتقسيم الجغرافيّ الذي وظّفه العثمانيّون قد مكّنهم من مد حكمهم إلى معظم مناطق البلاد رغم شساعته. فقد سمحت الأجهزة الإداريّة العديدة والمتنوّعة من تغطية كلّ المستويات والجوانب منها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة. وإنّ كثرة الموظّفين والأعوان الإداريّين العثمانيّين والمحليّين ساعد على خلق عمل جواربيّ مع مختلف الفئات الاجتماعيّة على المستويين المدنيّة والرّيف. هذا وقد ترك العثمانيّون السّلطة الفعليّة لا سيّما في الأرياف بيد القوى المحليّة من شيوخ القبائل والدّواير الدّينيّة الزّوايا والطّرقيين. وهذا ربّما ما جعل أغلبية السّكان يرضون بالحكم العثمانيّ، بالرّغم من اندلاع بعض الحركات المضادة للسّلطة، أو العنصر العثمانيّ، بل كان ذلك كردّة فعل من تجاوزات في سياسة الضّرائب.

1 - سوف نفضل في هذه الآليات الثلاث كل في فصله.

2 - سعيدوني، ورفقات...، ص 204.

3 - عليش، "الأرشيّف..."، ص 43-62.

الفصل الثالث:

تهميش العنصر المحلي في السّلطة.

لكلّ سلطة سياسات تنتهجها لضمان استمرارها وخضوع رعاياها، والسّلطة العثمانيّة بعدما حلّت بأرض الجزائر بدأت تعمل جاهدة طيلة وجودها لغرس جذورها في أعماق هذه الأرض، وعدم السّماح لأيّ قوة أخرى بتهديد هذا الوجود أو منافستها على الحكم، لذلك سعت إلى اتّباع أسلوب سياسيّ معيّن لاحتكار السّلطة والحكم، وحتى نفهم هذا الأسلوب يجب تتبع حركة انتقال الحكم عبر مختلف مناطق الجزائر إلى العثمانيّين وكيف بقي بأيديهم، وما هي الأمور التي ساعدتهم على استقرار هذا الحكم داخل جماعتهم دون غيرهم وعدم انتقاله إلى العنصر المحليّ وعدم السّماح أيضا ببروز قوة محليّة تتولى مقاليد الحكم.

• 1- ترسيخ فكرة أهليّة العثمانيّين للحكم:

انتهج العثمانيّون في بداية تواجدهم بالجزائر سياسة مرنة مع الرّعاعات المحليّة¹، تهدف إلى كسب هذه الرّعاعات إلى صفهم بغية قطع الطّريق على الإسبان، الذين ما فتئوا يعملون بدورهم على كسب هؤلاء الرّعاء وتقديم مختلف أشكال الدّعم لمواجهة العثمانيّين، وهكذا حاول هؤلاء العثمانيّون جاهدين الإبقاء على الرّعاء المحليّين في مناصبهم، مقابل تبعيتهم للسّلطة المركزيّة في مدينة الجزائر والدّعاء للسّلطان على المنابر، وصك العملة باسمه، إلا أنّه وبعد استشهاد عروج أدرك خير الدّين بربروس أنّ هذه السّياسة لا تجدي نفعا مع زعماء لا يترددون في التّحالف مع أعداء ملتهم ورعاياهم، ويبيع البلاد لهم مقابل بقائهم في موقع الصّدارة والاستقلال بأنفسهم²، ولعلّ هذا ما زرع بذرة أهليّة العثمانيّين للحكم .

هذا وفي المقابل فإنّ إدراك العثمانيّين لقلّة عددهم الذي لم يتجاوز في أواخر القرن السّادس عشر العشرة آلاف نسمة، ولم يزد في الرّبع الأوّل من القرن السّابع عشر عندما كثرت سكان المدن عن اثني عشر ألفا، وظلّ هذا العدد ثابتا تقريبا حتى أوائل القرن التّاسع عشر، الذي كان يقارب العشرة آلاف نسمة، هذا وقد أُحصيت العناصر العثمانيّة العاملة في الجيش من خلال دفاتر الانكشاريّة المحفوظة بالأرشفيف الوطنيّ بثلاثة آلاف وست

¹ - الرّعاعات المحليّة: أو القوى المحليّة، ونعني بما تبقى من الأسرة الزيانية، والأسر التقليديّة العريقة، والثرية، والعلمية، والشريفة، التي استوطنت المدن والأمصاير الجزائرية منذ وقت بعيد، ونذكر منهم على سبيل المثال أسرة الفككون، وعبد المؤمن، وابن باديس، والوزان وغيرها في بايليك قسنطينة، أما على مستوى الأرياف فالقوى المحليّة كانت تمثلها بعض الأسر الإقطاعية والدينية أمثال آل العباس، وآل القاضي، وابن علي الشريف، وآثأورابح في بلاد الزواوة الغربية والشرقية، وآل مقران في مجانة، وابن قانة، والدواودة، وبوعكاز، وابن حبيلس، وابن عاشور في بايليك قسنطينة، وابن شهرة في بايليك التيطري، والتيجانيين، والقادرين، وأولاد سيدي الشيخ وغيرهم في بايليك الغرب. سنفصل في هذا الموضوع في فصل مستقل. للمزيد أنظر أرزقي شويتام، "دور القوى المحليّة في ظل الحكم العثماني 1519-1830م"، فعاليات الملتقى الدولي حول ممالك الامازيغ في العهد الإسلامي، منشورات المحافظة السامية للأمازيغية، بسكرة، أيام 01-02 ديسمبر 2010م، ص 161.

² - مجهول، الغزوات...، مخ رقم 1622، ظهر و18. وانظر أيضا دراج، الدخول...، ص ص 386، 387.

مائة وواحد وستين جنديًا 3.661 عام 1821م، إضافة إلى أتهم وفي حالة الاستنفار كانوا لا يتجاوزون بأي حال من الأحوال اثنا عشر ألفًا بما فيهم المتقاعدين والمعزولين من الخدمة والقادمين الجدد، وتأكد الإحصائيات على قلة العنصر العثماني منذ وجوده بالجزائر مقارنة بعدد السكان المحليين، الذين بلغ عددهم مع نهاية الفترة العثمانية حوالي ثلاثة ملايين نسمة أو أكثر¹. ويبدو أنّ العثمانيين قد تنبّهوا لهذا الفارق الكبير في العدد الذي سيهدّد وجودهم لا محالة في الجزائر.

زيادة على هذا، فإنّ الاقتناع الشديداً للعثمانيين بأحقّيتهم وقدرتهم على الحكم وصلاحيّتهم له وأنّ الجزائريين ليسوا قادرين على حكم وإدارة البلاد إذ أكّد خير الدين بربروس هذه القناعة في قوله "...إنّ إدارة الجيش والدولة أمران خاصان بالأترك". وفي قوله أيضا "...كنت أدرك بأننا عندما ننسحب لن يتمكن العرب من إدارة الجزائر..."²، قد ساهم في بداية تبلور فكرة الاستحواذ على مقاليد الحكم في كلّ الأمصار الجزائرية عند العثمانيين، لتجد هذه الفكرة طريقها في أذهانهم لذلك عملوا على استغلالها لتثبيت واحتكار الحكم في هذه الجهة وأضحوا يرون أنّ الحكم من اختصاصهم فقط، وأنّ العنصر المحلي لا يرقى وليس أهلا له.

ولأجل الهيمنة الكليّة على الحكم عملوا على الاستحواذ على عقول أفراد المجتمع المحليّ بانتهاج سياسة ترسيخ قناعتهم تلك في عقول السكان المحليين، وفعلا فقد أصبح هؤلاء السكان المحليين يرون في أنّ آل عثمان هم الذين هيأهم القدر والعناية الإلهية لحكم المسلمين، وأنّ المتمرد عليهم سيقع لا محالة فريسة في أيدي المسحيين³، فبنجاح هذا المخطط سوف يتمكّن العثمانيون من حكم الجزائر دون أي محاولة للسكان أو الرّعاء المحليين للوصول أو أخذ مقاليد الحكم، فقناعة الجماعة أو الفرد له تأثير كبير على تصرفاته وطموحاته.

علاوة على ذلك، فقد عُرسّت نظرية عند العثمانيين تعلموها جيلا عن جيل والقائلة بأن العثمانيّ ولد ليحكم ويتولى عجلة القيادة والمحليّ ليخضع له، وهذا هو المبدأ السياسيّ العام التي كانت تقوم عليه السّلطة⁴، فانغرس بهذا عند أغلب هؤلاء العثمانيين اعتقاد بأنهم يشكّلون جماعة ممتازة تتوقف على باقي العناصر الأخرى⁵، ما خلق لديهم أيضا شعورا بالتفوق والتّعالي عملوا على التمسك به⁶، فبه أصبح العثمانيون مقتنعين ويرون بأنّ الحكم من حقهم الطبيعي والسكان المحليون ليس لهم حق الوصول إلى السّلطة وحكم البلاد.

1 - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 91-93.

2 - بربروس، المصدر السابق، ص ص 113 و 117.

3 - سعد الله، تاريخ...، ج1، ص 17.

4 - شارل، المصدر السابق، ص 54.

5 - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 93.

6 - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 46.

فيبدو مما تقدّم، أنّ العثمانيين بعدما لاحظوا حالة الرّعامات المحليّة المتقلّبة، عملوا على إقناع الجبهتين الأولى المتمثّلة في العنصر المحليّ، فقد أقتنعوهم بأنّهم هم عنصر محكوم لا محالة، والعثمانيّون هم العنصر الحاكم وأنّ الحكم من حقهم الشرعيّ. والجبهة الثّانية هي العثمانيّون أنفسهم، إذ قاموا بغرس فكرة وجوب بقاء الحكم عند العثمانيين، وأنّ هذا الحكم هو حق لهم بالفطرة، أمّا السّكان فهم العنصر المحكوم ولا يرقى لمستوى تولي السّلطة، بذلك يصبح العثمانيّون هم من يتمتعون بأهلية الحكم فقط.

● 2- إفتقار مدينة الجزائر للتقاليد السياسيّة:

إنّ العثمانيين لم يهتموا بتلمسان بعد دخولهم إلى أراضي الجزائر على الرّغم من موقعها الجغرافيّ الممتاز، ولا بالإمارات الحفصيّة الأربع وهي إمارة بجاية المركزيّة وإمارة عنابة، وإمارة قسنطينة وإمارة الزاب، رغم موقعها الاستراتيجي وإمكانيتها الاقتصاديّة¹، فيمكن تفسير هذا أي عدم اهتمام العثمانيين بتلمسان ولا بالإمارات الحفصيّة الأربع، راجع لما فيها من تقاليد سياسيّة تمنع قيام دولة جديدة هناك تحت حكم عثمانيّ قويّ، باعتبار أنّ سكان هذه الأمصار سيرفضون أيّ حكم جديد بقوانين جديدة غريبة عنهم، خاصّة إذا كانوا قد ألفوا الحكم القديم. فالأكيد أنّ السّكان المحليّين لهذه المدن سيتخوفون من حكم جديد بقيادة مجهولة بالنّسبة لهم، فيبدو أنّ العثمانيين تفتنوا لهذه التّقطة، لذلك لم يحاولوا جعل تلمسان ولا بجاية مركزا لسّلتهم، بل أنّهم عملوا على تأسيسها بمدينة الجزائر الحاليّة من أي تقاليد سياسيّة ولا دولة قديمة كانت في تلك الفترة.

دون أن نلغي وجود أسباب أخرى كانت وراء عدم اتّخاذ تلمسان ولا بجاية كمركز لحكم العثمانيين، ونعدّها، فأولا نبدوها بتلمسان فهذه الأخيرة كانت فيها قوة معارضة للعثمانيين وهم الزّياتيون، وإضافة إلى أنّ موقعها بعيد عن البحر، الذي كان أساسيا في التّوسعات العثمانيّة وقوتها، هذا وإضافة إلى أطماع المملكة المغربيّة، وزد عليه الوجود الاسبانيّ في وهران والمرسى الكبير وتحالف بعض القبائل المحليّة مع الاسبان مثل بني عامر. أمّا فيما يخصّ بجاية، فقد وُجدت فيها إمارات معارضة للعثمانيين مثل ال القاضي، وال العباس، والقبائل المحليّة المستغلة للغابات، وكذا الاحتلال الاسباني لها منذ سنة 1510م، زيادة على قربها من تونس الحفصيّة، فكلّ هذه العوامل أيضا جعلت العثمانيين يختارون مدينة الجزائر مركزا لسّلتهم وحكمهم، لاسيّما أنّها تتوسط البلاد وكما أوردنا بداية لا يوجد بها قوة محليّة قادرة على الوقوف في وجههم².

وهناك أمر آخر يجب الإشارة إليه، وهو أنّ العثمانيين عند دخولهم إلى مدينة قسنطينة، كانوا متفهمين في البداية لأوضاع المدينة وسكانها حيث تركوا أمر من يحكم هؤلاء السّكان شوري بينهم، أمّا هم فبقوا خارج أسوار المدينة مكثفين بحصانة أبراجهم وقصابتهم التي شيّدوها، فكان أوّل من يفتح سجل تاريخ بايات قسنطينة

1 - شالر، المصدر السابق، ص35. وانظر أيضا بوعزيز، " عنابة ..."، ص23.

2 - ورقة من الأستاذ الدكتور ارزقي شويتام.

هو فرد من أفراد المجتمع المحلي وهو حسن بن فرحات بن مراد باي سنة 1646م¹، لتكون ولاية قسنطينة لأولاد فرحات باي يتوارثونها بينهم، ولما ظهر عجزهم وضعفهم عن مقاومة القبائل وأهل الوطن جاء حاكم عثماني من انكشارية الجزائر المسمى حسين كلياني².

فمن هذا نلاحظ أنّ العثمانيين عندما دخلوا إلى قسنطينة ولأول مرة قد تركوا الحكم شورى بين أهلها، أي حسب التقاليد السياسية لأهل المدينة، غير أنّهم تركوا مجموعة منهم كالانكشارية يراقبون هذا الحاكم ويدرسون الأوضاع الداخلية للمدينة، وبالضرورة سيعتاد عليهم السكان خاصة وإن كانت تصرفاتهم حسنة، وبعد ذلك سيسهل عليهم تعيين حاكم منهم ويصبح بذلك الحكم داخل جماعتهم، فيبدو لنا أنّ هذا لم يحدث بمحض الصدفة، وإنما هي سياسة انتهجها العثمانيون لنقل الحكم إليهم وتثبيت سلطتهم بتلك الجهة، دون أي خسائر أو بالأحرى دون إرغام السكان على ذلك، بل كان بالتدريج فاعتماد القوة سيولد ردّة فعل عنيفة للسكان فكان من السياسة الحكيمة اتباع هذا الأسلوب.

● 3- تدهور العلاقات بين الحكام المحليين والسكان:

لقد دفع فساد بعض الحكام المحليين بالسكان إلى الاستنجاد بالعثمانيين منذ وجودهم بالجزائر لتخليصهم من هؤلاء الحكام الجائرين، ونضرب مثلا طلب سكان مدينة تلمسان من العثمانيين الخلاص من ملكهم الزباني أبي حمو الذي تحالف مع الاسبان، وكذا استعانة سكان تنس بهم أيضا لإزاحة حاكمهم الظالم يحي الثابتي الذي تحالف هو الآخر مع الإسبان من أجل أن يساندوه في صراعه على العرش ضد عمه أبي زيان³، وهذه الأخطاء التي ارتكبتها الحكام المحليون قد كان سببا وجيها في تخلي السكان عنهم وتأيتدهم لحكم العثمانيين، وهذا الأمر قد كان في صالح العثمانيين ويبدو أنّهم عرفوا كيف يستغلونه أحسن استغلال.

كما أنّ مدينة الجزائر قد شهدت بعد خروج خير الدين بربروس منها ودخول ابن القاضي وجيوشه إليها عدّة تجاوزات، إذ أنّ هذا الأخير وأتباعه وبعد مدّة وجيزة من وجودهم بالمدينة بدؤوا يرتكبون الأخطاء والمظالم الكثيرة، ويشيرون الفوضى في سلب الغنائم وغيرها، فلم يمكن ابن القاضي في هذه المدينة مدة طويلة، إلا وأصبح سكانها لا يطيقونه أبدا، وأضحوا يشعرون بالأسف والحزن على فراق خير الدين بربروس لدرجة أنّهم غدوا يحتنون إلى أيامهم الماضية مع هذا الأخير، فأرسلوا إليه يناشدونه بالعودة إلى مدينتهم وإنقاذهم من بطش ابن القاضي⁴.

¹ - ابن العطار، المصدر السابق، ص 51، 52.

² - نفسه، ص 126.

³ - دراج، الدخول...، ص 353.

⁴ - شوفاليه، المرجع السابق، ص 44. وانظر أيضا بيات، المرجع السابق، ص 537.

وفي هذه الآونة كان خير الدين يراقب ما يحدث بالمدينة من مدينة جيغل، ويترقب إلى أن تتجه الأوضاع كليّة لصالح العثمانيين، فرأى أنّ نفوذ ابن القاضي أصبح يتلاشى يوماً بعد يوم، ومع مرور الزمن كانت قيمته وأهميته تزول فعلا بين السكان، فلم يبق له أحد يرضى به بالمدينة، وفي هذا الوقت كثرت الوفود على خير الدين، لذلك قرّر استغلال الوضع بضرب الحديد وهو ساخن للعودة لإدارة المدينة من جديد¹، فمن خلال هذا يتأكد أنّ العثمانيين، قد كانوا يتحينون فرص سوء تسيير الزعامات المحليّة للحكم للظفر بهذا الأخير، لذلك سعوا إلى استتباب الأمن وتحقيق العدل مقارنة مع الحكام المحليين، وفعلا هذا ما أحسنوا استغلاله ونجحوا بهذه السياسة لتثبيت حكمهم.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ ابن القاضي هذا بعدما أصبح يمارس على السكان أعماله التعسفيّة وابتزازاته، تكوّن له جراء ذلك عدة أعداء في وسط جماعته، ما أدى في النهاية إلى اغتياله من طرفهم لدرجة أنّهم قد قاموا بعد قتله بجزّ رأسه وأخذه إلى خير الدين بربوس، فحقّق بذلك خير الدين بربوس التصرّ على ابن القاضي الذي أتعبه لمدة طويلة²، وهذا التصرّ ليس في مجال الحرب فقط بل تعدى إلى كسب حلفاء جدد من السكان المحليين الذين كانوا قبلا أعداء للعثمانيين، والذي لا خلاف فيه هو أنّ سوء معاملة هذا الرّعيم المحليّ ابن القاضي لأتباعه قد دفعهم إلى التخلي عنه، وهذا الأمر كان لصالح خير الدين بربوس فأصبحت بهذا الرّعاية بيد العثمانيين بكلّ سهولة وبساطة.

● 4- التفرقة بين الرّعاء المحليين:

إنّ احتدام الصّراع بين الأشقاء على العرش الزّيباني ترتّب عنه مساندة العثمانيين للأمير مسعود ضدّ أخيه عبد الله المتمرد والمثير للسكان على العثمانيين، غير أنّ هذا الأمير مسعود أنكر جميل العثمانيين، فبمجرد جلوسه على العرش حتى شرع في ظلم الناس ونهب أموالهم بغير حق، وكذلك أعلن تمرده على هؤلاء العثمانيين، فلمّا سمع بهذا الأمر أخوه الكبير عبد الله المخلوع سارع لمراسلة العثمانيين مبينا مساوئ سياسة أخيه، راجيا منهم إعادته إلى عرش الزيبانيين، معريا عن امتنانه وطاعته للعثمانيين إن أعادوه. فعن هذه الحادثة قال خير الدين بربوس " لم نكن نرجو من هذا الأمير خيرا مثلما لم نكن نرجو من أخيه مسعود من قبل، إلّا أنّ السياسة الآن تقتضي بأن نغفو عنه لنضرب به أخاه مسعود"³، فمن خلال هذا يتأكد أنّ العثمانيين قد نجحوا سياسة ضرب الأمراء ببعضهم البعض، إذ أنّ خير الدين بربوس صرّح علانية بأنّ سياسته كانت تقتضي ضرب الواحد بالآخر أي استعمال الواحد ضدّ الآخر، وهنا تجسّدت هذه السياسة في ضرب السلاطين الإخوة ببعضهم البعض خاصّة في العهود الأولى من الوجود العثمانيّ.

¹ - بربوس، المصدر السابق، ص 124 - 127.

² - شوفاليه، المرجع السابق، ص 45.

³ - بربوس، المصدر السابق، ص 102 - 105.

هذا وقد حدث الأمر نفسه، عندما تمرد عبد الله للمرة الثانية على العثمانيين، فما كان من خير الدين بربروس إلى أن قام باستغلال الصّراع بين الأمير عبد الله وابنه الأمير محمد، الذي كان قد خرج على أبيه رغبة في خلعه والجلوس على عرش تلمسان، والذي انضم واتّحد مع قوات خير الدين بربروس معلنين حرباً ضدّ الملك عبد الله، فبعد اشتباك مازونة أسر هذا الأخير وأمر خير الدين بربروس بضرب عنقه، وإجلاس ابنه محمد على عرش تلمسان¹، فيبدو أنّ العثمانيين قد استقطبوا الأطراف الضّعيفة لإضعاف الأطراف القويّة، والواضح أنّهم بهذه السياسة قد ضمنوا كسب تابع، ويكون بذلك أيضاً قد تخلّصوا من منافس في الحكم.

وزياد على هذا، فقد استغل العثمانيون ذلك الصّراع الذي كان قائماً بين ابن القاضي وسلطان قلعة بني عباس الذي كان في البداية ناقماً على خير الدين لتعيين أحمد بن القاضي على بعض مناطق نفوذه في الشّرق الجزائريّ، غير أنّ ترمز ابن أحمد بن القاضي جعل خير الدين يعيد حساباته بتقريبه من سلطان قلعة بني عباس في منطقة القبائل الشّرقية ليستغل هذا الأمر لصالح الحكم العثماني² بضرب ابن القاضي بهذا السّلطان أي اعتماد سياسة ضرب الواحد بالآخر.

وفي السّياق نفسه نجد أنّ العثمانيين لم يفتحوا على أنفسهم عديد الجبهات في آن واحد، أو في الوقت نفسه، بل لجؤوا إلى الهدنة مع جهات للتفرغ إلى أخرى³. ويمكن أن نضرب مثلاً ما قام به حسن بن خير الدين سالكا سياسة والده، ففي فترة حكمه الأولى لولاية الجزائر ما بين 1544-1552م كلّف خليفة مجانة أو سلطان قلعة بني عباس المكني بعبد العزيز بمحاربة ابن القاضي - أحد خلفاء ابن القاضي الذي ثار على خير الدين بربروس - وسمح لعبد العزيز بتوسيع نفوذه على المنطقة الغربيّة من سطيف إلى البويرة. هذا وقد مارس صالح رايس نفس أسلوب خلفه في استغلال هذا الصّراع القائم بين ابن القاضي سلطان إمارة كوكو وعبد العزيز سلطان قلعة بني عباس، غير أنّ هذا الأخير ازداد جشعه وأعلن عصيانه، وبمجرد ما عاد حسن باشا على رأس الإيالة للمرة الثّانية 1557-1561م، حتى سارع للتفاوض مع ولد القاضي أمير إمارة كوكو، وتزوج ابنته ليقرّبه منه، كما حاول التّفاوض مع عبد العزيز أمير القلعة لكنّه رفض، لتكون ردّة فعل حسن باشا بأن قام بقتل هذا المتمرد عبد العزيز، وبعد موت هذا الأخير خلفه أخوه أحمد أمقران الذي ستحمل العائلة اسمه أولاد مقران أو المقرانيون، وقبل أحمد بشروط حسن بن خير الدين للصلح عام 1559م⁴. فمن خلال كلّ الذي تقدّم يتبيّن أنّ العثمانيين قد انتهزوا فرصة قيام تلك المشاكل والصّراعات بين الزّعماء المحليّين، وعملوا دائماً على استمالة أحد الأطراف إلى صفهم، كحليف أو تابع لهم وسعوا إلى عدم معاداة أكثر من طرف في آن واحد.

¹ - نفسه، ص 132.

² - شويتام، المجتمع...، ص 248، 249. وانظر أيضاً دراج، الدخول...، ص 340، 341.

³ - ابن مفتي، المصدر السابق، ص 41.

⁴ - للمزيد انظر العنزي، تاريخ...، ص 28، 29. وانظر أيضاً ابن المفتي، المصدر السابق، ص 40.

والخليق بالإشارة أنّ السلطنة العثمانية في الجزائر قد شجعت سياسة الصّفوف أيضا، إذ كلّما برزت إحدى الرّعامات المحليّة كان رجالات هذه السلطنة يخلقون لها مناوئين لإضعافها والتّقليل من شأنها، وأحسن مثال على هذا هي الطّريقة التي نهجها الحكام في تعاملهم مع أمراء آل القاضي مؤسسي إمارة كوكو لمنطقة القبائل، فقد وقف الحكام إلى جانب أحمد بن عمر بن بوختوش أحد منافسي أمراء كوكو على السلطنة، فقدّموا له الدّعم الصّوروي للإطاحة بابن القاضي. وقد تمكّن العثمانيون بفضل هذا التّحالف من دخول عدة قرى كانت تابعة قبلا لإمارة كوكو، كما أنّ هذا التّقارب الذي وقع بين العثمانيين وبوختوش كان سببا في تخلي بعض الأعراس عن طاعة آل القاضي، وقد كان ذلك سببا في تلاشي تأثير آل القاضي في عدة أجزاء من منطقة القبائل¹.

علاوة على هذا، فقد انتهجت السلطنة العثمانية مع شيوخ الرّيبان الأسلوب نفسه أي مساندة طرف ضدّ طرف آخر، ففي عهد أحمد باي² آخر بايات قسنطينة قام هذا الأخير بعزل فرحات بن سعيد من منصب شيخ العرب، ليعيّن مكانه خاله بوعزيز بن قانة³.

والجدير بالذكر ان السلطنة العثمانية بعدما تلاحظ عدم نجاعة القوة في إخضاع السّكان والقبائل تلجأ إلى أسلوب تحريض طرف ضدّ آخر. ففي عهد انقليز باي أو الحاج مصطفى الذي حكم بايلك الشرق ما بين 1798-1803م عمل على توجيه عدّة حملات ضدّ أولاد علي بن يحي العواسي في الحنانشة الثّائرين والمتمردين، فقاد الحملة الأولى بلقاسم البوني أغا الدّائرة وقتل هو وابنه، وقاد الحملة الثّانية سي عمار بن شريف، وتعرض هو الآخر لهزيمة ثقيلة وفقد عددا من رجاله، وعندئذ سلّط الباي أولاد سي يحي بن طالب بزعامة شيخهم يونس الشّجاع والمخارب على الثّوار والعصاة، فأغاروا على جيرانهم الحنانشة، وقتلوا لهم شيخهم أحمد بن بوعزيز وأخاه، وأرسلوا رأسيهما إلى قسنطينة فهذأت الأحوال وأخضع أولاد علي، وأعادهم إلى طاعة الحكومة العثمانية⁴.

¹ - شويتام، المجتمع...، ص ص 247-249.

² - أحمد باي: الشخصية الكرجلية المعروفة، ولد سنة 1786م من أب عثماني ولد بالجزائر، وهو محمد الشريف خليفة حسن باي، الذي تولى الحكم بعد صالح باي المتوفى سنة 1792م، أما جده فهو الحاج احمد القلي، والذي حكم قسنطينة مدة ستة عشر سنة ابتداء من سنة 1755م، أما أمه فهي الحاجة شريفة من أسرة بن قانة العريقة بالصحراء الجزائرية، نشأ أحمد باي في بيت أحواله فشب على حياة البداوة، وهو آخر باي على قسنطينة نظم البايك وثبت الحكم العثماني به ودحر التمردات، وكون علاقات طيبة مع الأهالي واستطاع البقاء في الحكم اثنين وعشرين سنة، فأكد بذلك مدى تمرسه في السياسة والعسكر، وأكبر دليل على ذلك مشاركته بالاسلة ضد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، وبعد سقوط مدينة الجزائر وانحلال الديوان، أخذ زمام المقاومة الحكومية الحاج أحمد باي، وتمكّن من أن يجرح فرنسا شدة بأسه، وأثبت بذلك قدرته العالية على التصدي لحملات فرنسا العديدة على قسنطينة حتى سنة 1838م. للمزيد انظر مذكرات احمد باي و حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص6 ومابعدها. وانظر أيضا أحمد توفيق المدني، هذه هي...، ص ص 84، 85.

³ - شويتام، المجتمع...، ص 249. وانظر أيضا مذكرات احمد باي و حمدان خوجة ...، المصدر السابق، ص ص 25، 26. وانظر أيضا

- MERCIER, OP. CIT., P.357 .

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص ص 68، 69.

زيادة على هذا فإنّ السّلطة العثمانية وبدهاء سياسيّ حاذق استغلت أيضا الصّراعات والحروب المحليّة التي كانت تنشأ بين القبائل والزّعامات المحليّة، إذ كانت تعمل على تغذية نيران هذه الحروب وتستغل ميل القبائل إلى الشّقاق لتزيدهم انقساماً وتفريقاً حتى تضمن لنفسها السيطرة عليهم¹، ويمكن تسمية هذا الأسلوب السياسيّ بفرق تسد.

فقد صرّح أحمد باي قسنطينة عن فحوى هذه السياسة في قوله: "...الحرب هي عادة الأعراب وأنّ الذي يريد حكمهم قد يتحتم عليه إبقاؤها بينهم، والتّحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس. أمّا أوضاع السّلم، فإنّها تقارب بين العرب وتوحّدهم حول غرض واحد. وهذه حالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السّيطرة عليهم، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرّجال كالإخوة، ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بالثّورة. وعلى العكس، فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم، فإنّ من يريد حكمهم يكون دائماً متأكداً من إيجاد الأنصار. ومن المعلوم أنّ الحرب بين القبائل تخرب البلاد وتسهّل السّيطرة على من كانوا بعيدين عن السّلطة، خاصّة إذا لم تكن لهذه الأخيرة جيوش كبيرة أو حاميات متعدّدة في الحصون تنفذ أوامرها."². ورغم أنّ القول طويل، إلا أنّنا نستشف منه عديد المعطيات تبين سياسة رجال السّلطة العثمانية لتثبيت حكمهم في الجزائر، أوّلها إشعال الحرب والعداوة بين السّكان، وثانيها استغلال هذه الحرب في إيجاد الأنصار والأحلاف، وثالثها التّحريض على المنافسات بين القبائل باستغلال الفروق في الأصول والأجناس، ورابعها أنّ الحرب تضعف الأمصار وتسهّل على من يريد السّلطة هدفاً له حتى وإن كان لا يملك حاميات متعدّدة في الحصون ولا جيوش كبيرة، مثلها مثل قوة الحكم العثمانيّ بالجزائر آنذاك، وهذه الخصائص في سياسة العثمانيين بالجزائر قد ساهمت فعلاً في إضعاف القبائل ومنع بروز أيّ قوة تنافسهم في حكم البلاد الجزائريّة.

ويبدو أنّ هذا النوع من الأسلوب في تعامل العثمانيين مع الرّعايا، كان متّبعاً في البلدان الخاضعة لهم، وهذا ما توكّده إحدى الوثائق المتعلقة بتونس. والموجودة بالرّصيد العثمانيّ بالأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، والتي ورد فيها أنّ السّلطان العثمانيّ مراد الثالث قد بعث بحكم أو أمر سلطانيّ إلى أمير أمراء تونس يأمره بالعمل بحنكة للإيقاع بين صفوف السّكان المحليّين المتحالفين مع الكفار حتى يتسنى بذلك إلقاء القبض عليهم، ويأمره أيضاً أن يظهر كذلك حسن النّية للإيقاع بين هؤلاء إذ يقول: "عليك ببالحذر والاهتمام وبإبراز أنواع مساعيك الجميلة بكلّ لياقة وانسجام لإلقاء العداوة والخصومة بين الأعراب، حتى يكونوا قد وقعوا أنفسهم بأيديهم في أيديكم، فلا تضيع دقيقة واحدة في السّعي والإقدام في هذا السّبيل"³، فحتى وإن كانت هذه الوثيقة خاصّة بتونس إلا أنّنا

1- شارل، المصدر السابق، ص 115.

2- مذكرات احمد باي...، المصدر السابق، ص ص 40، 41.

3- مهمة دفترى، علبه 07، الوثيقة 27، حكم رقم 555، الرقم العثماني 239، سنة 983 هـ، ا.و.ج.

نستطيع أن نفترض بأن أسلوب العثمانيين في ممارسة هذه السياسة واحد في كل أوجاقات¹ الغرب وذلك لتشابه هذه الأوجاقات في أغلب الأمور.

هذا وإذا ما أخذنا ما قام به عثمان باي بن محمد بن عثمان الكبير² إثر ثورة ابن الأحرش³، حينما رأى هذا الباي أنّ شوكة هذا الزعيم المحليّ الثائر، قد قويت والتفت حوله القبائل لضرب حكم وسلطة العثمانيين⁴، فلأجل إفشال هذه الغاية سعى عثمان باي إلى تطبيق أحد مبادئ السياسة القائلة بأنّ الجسم لا ينتصر عليه إلا عضو من أعضائه أو جزء من أجزائه، لذلك عمل على الاتفاق مع قادة القبائل ووعدهم ببهات كبيرة لو أنّهم وافقوا على التخلي عن زعيم هذه الثورة وخانوا قضيتهم، ولكنّه فشل في بداية محاولته هذه وذهبت مجهوداته أدراج الرياح⁵.

وبالرغم من فشل عثمان باي في محاولته الأولى إلا أنّه لم يستسلم فقد بادر بمساندة رجاله، إلى منح المكافآت وإعطاء الوعود وتخصيص الهدايا لأعيان المدن، وشيوخ القبائل، والزوايا الذين أبدوا معارضتهم لابن الأحرش، كما أنّ داي إيالة الجزائر قد وجّه بهذا الغرض عدّة رسائل منها: رسالة إلى الشيخ محمد بن الفكون، ورسالة إلى المرابط محمد أمقران بمدينة جيجل، يطلب فيهما مساندة هاذين الشيخين للحكومة العثمانية، وكذلك

¹ - **أوجاقات**: ومفردها أوجاق ocak وهي كلمة تركية لها عدة معان مثل كل ما ينفخ و تشعل فيه النار من طين أو قرميد أو حديد أي الموقد، وأطلق كذلك على الجماعة التي يلتقي أفرادها في مكان واحد، ثم أطلق على مجمع أبواب الحرف، كما أطلق أيضا على صنف من الجند كالسباهية، وفرق من العساكر في الجيش الانكشاري، فنستطيع أن نقول أوجاق الانكشارية، أوجاق الغرب، فالوجق هو الجندي أو العسكري الانكشاري. للمزيد أنظر صابان، المعجم السابق، ص 42.

² - **عثمان باي**: أو عصمان باي، وهو من أبناء قارة محمد بن عثمان الكبير ذو نسب كرغلي أي أن أمه محلية، وهو الذي تولى بايليك الغرب - وهران - سنة 1799م، بعد موت والده بأيام قلائل، وقد بقي في حكم هذا البايك مدة ثلاث سنوات، وبعد فساد وفساد حكمه وتسيب هذا الأخير لارباب دولته الذين عاثوا ظلما وفسادا في حق السكان صدر أمر بعزله ثم نفيه إلى مدينة البليدة، فبقي بها حتى عين على بايلك الشرق - قسنطينة - من سنة 1803م إلى سنة 1804م، ففي هذه الفترة حاول القضاء على ثورة ابن الأحرش، لكن ثورة هذا الأخير أودت بحياته في وادي زهور شمال قسنطينة للمزيد انظر العنزي، تاريخ...، ص 69 - 71. وانظر أيضا المازري، المصدر السابق، ص 298 - 300. أو انظر أيضا يحي بوعزيز، مدينة وهران...، ص 67.

³ - **ابن الأحرش**: هو الشريف بن الأحرش رجل مغربي، درقاوي طريقة درعي نسبا، كان يزعم أنه من شرفاء ملوك فاس وأنه من أصحاب المهدي المنتظر دخل وسط القبائل بجبل مثل تحويل الروث تمرا وتقطير السيف ماء وتبديل الحجارة دراهما فالتف حوله الناس ووعدهم بأخذ قسنطينة وإن سبب مجيئه إلى الجزائر أنه كان يقود الحجيج عندما وقعت الحملة الفرنسية ضد مصر فتوقف بالقرب من الإسكندرية وشارك في القتال ضد جيوش نابليون بونابارت، وقد اشتهر في جميع المعارك التي خاضها بالشجاعة والأقدام والمقدرة على تسيير المحاربين، وبعد النصر تحالف مع الانكليز فأعادوه ومن معه إلى مدينة عنابة ثم ذهب إلى قسنطينة ومنها التحق بالجلال واستقر بمدينة جيجل حيث بدأ يجمع الأنصار لضرب أو بالأحرى للقضاء على الحكم العثماني بالجزائر وبدا ثورة في بايليك الشرق وحاول ضرب قسنطينة ثم غدا يتوسع إلى انتهى أمره بالجهة الغربية، وفيها قتل في معركة تافنة التي عرفت بيوم ابن الأحرش مع جماعة من الطلبة أيام الباي محمد المقلش. للمزيد أنظر خوجة، المخطوط السابق، ص 3. وكذلك ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 132. و ابن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 77. وانظر أيضا ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 96.

⁴ - نفسه، ص 67. وانظر أيضا: العنزي، مجاعات...، ص 29، 30.

⁵ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 131، 132.

بعث رسالة أخرى إلى عامة الناس بمدينة قسنطينة يؤكد فيها مساندة السلطنة العثمانية لهم، وشاكرًا لهم على مساندتهم لهذه السلطنة مسبقاً¹.

فمن خلال ما سبق، نلاحظ أنّ السلطنة العثمانية وإثبات استقرارها في الجزائر، اعتمدت أسلوب شراء الدّم بالمهدايا أو المال أو غيره، كما عملت على بثّ الشّقاق وكسر تحالف السّكان، و الرّعامات المحليّة مع بعضهم البعض ضدّ السلطنة العثمانية، وكذلك عملت على استمالة هؤلاء الرّعامات، وحتى السّكان بالمعاملات والرّسائل لكسبهم إلى صفها، وفعلاً فقد كانت التّائج مرضية ولصالح الحكم العثمانيّ، فتحقّقت بهذا الأسلوب تلك الفرضية التي تقول "إنّ العضو هو الذي يمكنه الانتصار على الجسم".

هذا ويمكن أن نضيف بعض السّياسات والأساليب الأخرى التي اعتمدها رجال السلطنة العثمانية، ونجحوا بفضلها أخذ زمام حكم الجزائر واحتكاره. فمثلاً حسن باي المعروف بالباهي آخر بايات بايلك الغرب -وهران- على عهد العثمانيّين بالجزائر هو الآخر، قد اتّخذ سياسة معيّنة لردّ ثورة محمد التّيجاني² سنة 1242هـ / 1826م³، فهذا الأخير الذي ورث عن والده كثرة الأتباع من السّكان المحليّين زرع الخوف في نفوس العثمانيّين، وأضحوا يُرهبون سطوته ويتوقعون خروجه عن طاعتهم، لهذا سعوا إلى التّخلص منه باعتراض طريقه عند ذهابه إلى الحج وقتله غير أنّهم لم ينجحوا بذلك، وبمجرد عودة محمد التّيجاني هذا من الحج إلى بلاده، قرّر الثّار ونزع الحكم من أيدي العثمانيّين، ولهذا الغرض جمع أنصاره من سكان الصّحراء، وتحالف مع بعض قبائل بايلك الغرب أمثال حشم غريس، فلمّا سمع الباي سالف الذّكر عن هذا التّحالف وإعلان التّيجاني الثّورة على السلطنة العثمانية قام بالخروج إليه والإسراع بإغراق زعماء قبائل الحشم وغيرهم بالمال لكي يتخلّوا عن هذا الثّائر، وفعلاً تخلّى هؤلاء عن التّيجاني، وأنزل هذا الباي الهزيمة السّاحقة به وقتله هو وأتباعه⁴ وقطّعوا رؤوسهم، وإثر ذلك بعث حسن باي البشائر ورأس التّيجاني إلى مدينة الجزائر، أمّا سيف هذا الأخير فقد بعثه إلى السّلطان محمود خان⁵.

¹ - سعيدوني، ورفات ...، ص288.

² - محمد التّيجاني: ونجد في بعض المصادر التّيجاني: وقد تعددت الآراء حول أصله إذ يقال أن أباه السيد احمد ذو أصل مغربي، أو أن هذا الأخير من الصحراء قرب قصور ميزاب، ويقال عن والده أيضا انه كان بعين ماضي سابقا، ثم انتقل لسكنى مدينة فاس المغربية أيام مولاي سليمان سلطان المغرب، وترك أولاده بعين ماضي، ومن بين هؤلاء الأبناء محمد هذا، ويقال كذلك أن أصله كذلك من بني توجين أمراء تاهرت وكان والده سالف الذكر زاهدا عابدا له عدة أتباع فلما ذاع صيته في وطنه، خاف من السلطنة العثمانية بالجزائر، فانتقل بأهله وأولاده إلى مدينة فاس المغربية أيام السلطان مولاي سليمان العلوي، وأقام بها إلى أن توفي فورث مكانته تلك ابنه محمد هذا وبعدها رجع إلى بلاده عين ماضي قرب الاغواط، وهذه المكانة بين السكان كانت سببا في محاولة السلطنة العثمانية التّخلص منه وثورته عليها ومقتله في النهاية. للمزيد انظر الزهار، المصدر السابق، ص159.

وانظر أيضا ابن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص80.

³ - ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص31.

⁴ - الزهار، المصدر السابق، ص159، 160. وانظر أيضا المازري، المصدر السابق، ص352-359. وكذلك - الاغواط، المصدر السابق،

ص ص 88، 89. - الزباني، المصدر السابق، ص319.

⁵ - ابن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص ص 80، 81.

فمن خلال هذا يتّضح أنّ السّلطة العثمانيّة بمجرد ما تلاحظ أنّ كلمة أي زعيم محليّ أصبحت مسموعة بين السّكان أو يعترّيها الشكّ في أنّه أصبح يهدّد حكمها تعمل على التّخلص منه حتى لو كان ذلك بالقتل. ومما سبق يتبيّن أيضا أنّ السّلطة العثمانيّة قد كانت تتحقّق الفرص ولا تضرّب التحالفات لأنّ خطر الكثير ومفعول عملهم كبير، فكانت تحرص على عدم جعل الكلّ ضدها في آن واحد، لذلك كانت تلجأ إلى شراء ذمم المتحالّفين من الرّعماء ليتخلّوا عن بعضهم البعض، والذي لا نزاع فيه هو أنّ العثمانيّين بهذه الأساليب قد نجحوا في القضاء على أي محاولة لوصول أي زعيم محليّ إلى السّلطة بالجزائر، وضمنوا بقاء الحكم داخل جماعتهم فقط.

والجدير بالذّكر في هذا السّياق، أنّ العثمانيّين حين دخلوا مدينة قسنطينة في البداية تقاسموا الحكم مع الرّعماء المحليّين، وقاموا بإرضاء الرّعماء الرّوحيّين من العلماء ومشايخ البلد، إلا أنّهم بعد أن كسبوا مؤيدين لوجودهم وذلك بممارسة العدل والسياسة الحسنة، استدرجوا أكبر معارض لهم وهو شيخ البلد العالم ورئيس ركب الحجاز أو أمير ركب الحجّ الشيخ عبد المؤمن، وقتلوه بطريقة خبيثة، وعيّنوا محله أكبر منافسيه الشيخ عبد الكريم الفكون، الذي أيّد وناصر الحكم العثمانيّ منذ البداية. والواقع أنّ عائلة الفكون كانت ترضى بأي سلطة قويّة، تحمّلها مقابل حصولها على امتيازات ومكانة بين العائلات، - مثلما حدث اثر الغزو الفرنسي فيما بعد وأكّدت هذه العائلة ولاءها للفرنسيّين¹، ومن خلال ما حدث فيما بعد بتولي عائلة ابن الفكون مشيخة البلد ورئاسة ركب الحجّ لمدة ثلاثة قرون التي أعقبت هذا الحدث، فلا يستبعد أنّ هذه الأخيرة قد ساهمت في مقتل منافسها الشيخ عبد المؤمن، فالسيد فايسيت يؤكد من خلال الفكرة نفسها أنّ مسؤولية قتل الشيخ عبد المؤمن تقع على عاتق عائلة الفكون²، ويمكن أن نعلّل هذا الطّرح بتلك المنافسات بين العائلات النّافذة وخاصّة بين هاتين العائلتين لأجل هذه المكانة، فالواضح أنّ العثمانيين بعدما لاحظوا هذا التنافس بين العائلات النّافذة ذات السّلطة الواسعة استغلّوا هذا الأمر من أجل التّخلص من معارضيها وتقريب مؤيديها.

ويبدو من المفيد بعد كلّ ما سبق الإشارة إلى أنّ هذه السياسة التي حاول العثمانيّون بها إضعاف القوى المحليّة عن طريق سياسة التّفرقة بين مشايخ القبائل، أدت إلى اشتعال الحروب بين القبائل وإضعاف القوى المحليّة فعلا، كما لا ننسى أنّها قد أضعفت العثمانيّين أيضا مما أفشل مقاومتهم جميعا في آخر عهد العثمانيّين للفرنسيّين³.

¹ - ابن العطار، المصدر السابق، ص 123 - 125.

² - VAYSSETES, "Premiere...", P P.322, 323.

³ - معاشي، المرجع السابق، ص 95.

● 5- احتكار المناصب السامية:

لقد كان العثمانيون لا يسمحون باقتراب الجزائريين من النفوذ السياسي، فجعلوا الحكم عثمانياً ولم يُشركوا الجزائريين فيه¹، إذ وصل بهم الأمر لدرجة دعاء الله في صلاتهم كي لا يتشارك السكّان المحليون معهم في الحكم، كما كانوا أيضاً يتخوفون ويحترسون من الاختلاط بهؤلاء السكّان²، ويعيشون في عزلة رغبة منهم في المحافظة على امتيازاتهم³. فيتضح من هذا جلياً مدى تخوف العثمانيين على وجودهم بالجزائر، لأنهم كانوا يعلمون أنّ عددهم قليل مقارنة بالسكّان وأنّه من المستحيل استرجاع الحكم من السكّان إن تشارك هؤلاء معهم فيه، وهذا الخوف وصل بهم إلى حد جعل الحكم حكراً على العنصر العثماني دون سواه.

وفي وسط هذا الحرص على بقاء الحكم داخل جماعة العثمانيين فقط، اعتمد هؤلاء على نقاط أساسية لاحتكار كلّ المناصب التي تحوّل المرء المحليّ للوصول إلى مناصب اتّخاذ القرار، لذلك نجد أنّ السّلطة العثمانية بالجزائر قد حرمت العنصر المحليّ من العرب والقبائل من كلّ فرصة لشغل المناصب في الحكومة ما عدا البحريّة والاشتراك في إدارة شؤون بلدهم، فقد كانت هذه المناصب على عاتق العثمانيين⁴، الذين احتفظوا وحدهم بحق شغل مناصب الثّقة والمناصب الشّرفيّة أو المناصب التي تدر مكاسباً⁵، ويمكن ذكر أبرز تلك المناصب كالخزناجي، وهو المشرف على الخزينة، وبيت المالجي⁶، وخوجة الخيل وهو الذي يشرف على مواشي الدّولة المأخوذة من السكّان، وأغا العرب قائد فرق الانكشاريّة والصبحيّة⁷ المعسكرة خارج مدينة الجزائر، بالإضافة إلى وكيل الحرج، الذي كان يراقب التّشاط البحريّ بكلّ تفاصيله، وقد كان يتّسع نشاطه ليصل حتى تولي الشّؤون الخارجيّة

¹ - سعد الله، تاريخ...، ج 01، ص 15.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 103. وانظر أيضاً ابن العطار، المصدر السابق، ص 51.

³ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 93.

⁴ - شالر، المصدر السابق، ص 15.

⁵ - نفسه، ص 42.

⁶ - بيت المالجي: وهو المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تقول إلى الدولة بعد موت أصحابها، أو استبعادهم أو فقدهم، فيما إذا انعدم وريثة شرعيون لهم من إخوة أو أبناء أو أقارب، فمهمة بيت المالجي الأساسية هي تصفية الأملاك التي ليس لها وريثة مع الإشراف على مراسيم الدفن وأمر المقابر وبيع التراكات والأملاك التي ليس لها وريثة أو المصادرة من طرف السلطة الحاكمة، هذا وقد كان بيت المالجي يباشر مهامه بمساعدة قاض يعرف عادة باسم الوكيل وبمساعدة موثقين يعرفان أيضاً باسم العدول. للمزيد انظر سعيدوني، ورفقات...، ص 167-171. وكذلك غطاس، الحرف...، ص 79-82.

⁷ - الصبايحية: بهذه الكتابة خاطئة والصحيح هو السباهي، وهو اصطلاح أطلق على الفرسان الذين كانت تجندهم الدولة العثمانية مقابل استفادتهم من أراضي الإقطاع، وهذه الأراضي كانت تمنح لهم لقاء دفع ضريبة الخراج لخرزينة الدولة، فضلاً عن إلزامهم بالمساهمة في تحميل نفقات الحرب والاشتراك في الحرب بنفسهم عند الحاجة إليهم. للمزيد انظر بربوس، المصدر السابق، ص 21. و أيضاً لوف، المرجع السابق، ص 127.

والعلاقات الدّوليّة¹، وهذا يدلّ على مدى تركيز جهود العثمانيين في عدم وصول العنصر المحليّ إلى المناصب السّاميّة التي ستسمح آليا بالوصول إلى شغل مناصب السّلطة والحكم.

ولتأكيد طرحنا السّابق، فقد كان يختار لمنصب الدّاي أحد العثمانيين بإجماع الآراء أو بتغلب إحدى الجماعات في فرض مرشحها. وعلى كل فإنّ هذه المرتبة السّاميّة يتوجب فيها أن يكون المتولى عثمانيا، فلا شيء يمنع أي شخص من أن يصبح دايا ما دام قد ولد في تركيا² فيؤكد دي باردي De Paradis هذا الطّرح بقوله "...rien ne l'empêche aussi de devenir dey ; il ne faut qu'être né en Turquie pour y avoir des droits..."³ وكذا حمدان بن عثمان خوجة في قوله "وبما أنّ الجزائر كانت تحت حماية الباب العالي، فإنّ من المسلّم به أنّ حكامها يكونون دائما أترাকা وكذلك نظامها العسكريّ وأنّ العرب لا يُقبلون أبدا في صفوف المليشيا..."⁴. وهذا يبيّن أنّ العثمانيين لم يكن لهم مشكل في اعتلاء أي أحد ممن يستقدم من الشّرق إلى أعلى مناصب الحكم لأنّه لا يشكّل خطرا في استمرار الحكم العثمانيّ في هذه البلاد، وإتّما المشكل في المحليّ الذي لو اعتلى السّلطة يمكن أن يستأثر بها ويطرد العثمانيين نهائيا منها.

كما أنّ هذا المتتبع لأسماء حكام ايالة الجزائر، وعلى مدى ثلاثة قرون ونيف، يجد أنّ جلّ هؤلاء كانوا من الوافدين سواء الحكام من أصل عثمانيّ أم من الاعلاج وإذا حاولنا إحصاء غير العثمانيين أو غير الاعلاج الأصل، نجد منهم البيليراي صالح ريس العربي الأصل⁵ ومحمد بقطاش أو بكداش⁶ 1707-1710م، والذي كان أيضا من أصل عربي⁷ غير أنّ هناك من يقول إنّ من أصل كرغليّ وهذه معلومة يجب التّدقيق فيها. إضافة إلى حسن باشا الكرغليّ الأصل - فهو ابن خير الدّين بربروس من أم محلية ذات أصول مورسكية⁸، وهذا يدلّ على أنّ عدد الحكام غير العثمانيين أو الاعلاج يمثّلون نسبة قليلة جدا مقارنة بعدد الحكام ذوي الأصل العثمانيّ والعلاجيّ.

وما يجب التّطرق إليه، هو أنّ العثمانيين لم يتخوفوا من الأقليات الوافدة الأخرى كالأعلاج، فقد سمحوا لهم بتولي عدّة مناصب إداريّة وعسكريّة سامية مثل اليباشي، فكانت لهم ميزة الوصول إلى هذه الرّتب وحتى المرتبة

1 - سعيدي، النظام...، ص 27.

2 - هينسترايت، المصدر السابق، ص 40. وانظر أيضا

- DE PARADIS, OP.CIT., P.79

3- Ibidem

4- ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 56.

5 - سعد الله، تاريخ...، ج 01، ص 140.

6 - بكداش: أو باكداش أو باكتاش وهي كلمة تركية معناها - في اللغة العربية- الحجر الصلب. انظر ابن ميمون، المصدر السابق، ص 112.

7 - المدني، محمد عثمان...، ص 67

8 - HAËDO, Histoire des rois ..., p.73.

الأولى في الايالة كالحاكم أمثال حسن قورصو، وحسن فينيزيانو، وعلج علي¹. هذا وإنّ الفترة الممتدة من سنة 1535م إلى 1586م، قد شهدت تعاقب ستّة عشر حاكما سبعة منهم كانوا أعلجا، بالإضافة إلى أنّهم قد ارتقوا إلى منصب القيادة حتى هيمنوا عليه. ففي سنة 1581م، كان هناك ضمن ثلاثة وعشرين قائدا عثمانيا، وعلجيا، وكرغليا، وجزائريا اثنا عشر قائدا من الاعلاج². فيتّضح من هذه الكثرة في عدد الأعلجا الذين تولوا المناصب السامية في الايالة أنّه قد كانت لهذه الفئة امتيازات تضاهي امتيازات فئة العثمانيين. ومن خلال هذه المعطيات أيضا يتبيّن أنّ العثمانيين لم يتخوفوا من هيمنة العنصر العلجيّ على الحكم لأنّها أقلية مثلهم لا تشكّل خطرا مثلما يشكّله العنصر المحليّ.

وما يجب مناقشته وتحليله هنا أيضا، هي قضية حسن باشا بن خير الدين بربروس،-فهو أول كرغليّ يحكم الجزائر كبلرباي، لمدة لا تقل عن ست عشرة سنة، مقسمة على ثلاث فترات متقطعة الأولى من سنة (1544م إلى 1551م)، والثانية من سنة (1557م إلى 1561م)، أما الثالثة والأخيرة فمن سنة (1561م إلى 1562م)-³، والتي أثارت جدلا كبيرا حول أسباب تعرضه لعديد الدسائس. ففي فترة حكمه الأولى قام سفير فرنسا بعدما فشل في كسب حسن باشا وتأكّد من عداء هذا الأخير لفرنسا بمحاولة للتخلص من حسن باشا، إذ تكلم مع رجال الديوان السلطاني في اسطنبول عن ازدياد نفوذ هذا الرجل، فقال لهم: "إنّ هذه السلطنة الواسعة المطلقة التي أعطتها الدولة العثمانية للبلرباي، وما يحاوله حسن باشا من توسيع ملكه وسلطته يوشك أن يحطّم وحدة الدولة العثمانية، ويهدّد كيانها بالانقسام"، فنجح هذا السفير في ما صبا إليه، لأنّ الديوان السلطاني قد استدعى حسن باشا لاستانبول سنة 1552م، بهدف مجابته بالأمر ويُعلم منه شخصيا حقيقة سياسته، وهل حقيقة أنّ له أطماعا في الاستقلال بالجزائر، والانفصال عن الدولة العثمانية⁴. فنلاحظ من ردّة فعل الديوان السلطاني على دسيسة هذا السفير الحرص الشديد للدولة العثمانية على بقاء الجزائر تحت سلطتها، وهذا ليس بالأمر الغريب لأنّ الجزائر كانت تتمثّل الجدار الحديديّ الفاصل والمدافع عن الدولة العثمانية، من ضربات وتهديدات اسبانيا. كما يمكن تفسير تلك الشكوك التي راودت الدولة العثمانية عن حسن باشا إمّا لازدياد سلطته فعلا وإمّا لأنّ له علاقة قرابة مع السكّان المحليين.

وبالإضافة إلى هذا، لم يسلم حسن باشا من دسيسة أخرى داخلية وهي سبب تنحيته للمرة الثانية، والأمر راجع لرغبته الشديدة في جمع قوى جديدة منظمة منقادة إلى جانب جيش العثمانيين، لذلك جنّد حسب مخططه

¹ -- DE PARADIS, OP.CIT., P.139.

وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص167.

² - HAËDO, **Topographie ...**, pp. 52, 53.

وانظر أيضا غطاس، الحرف...، ص27.

³ - قشي، قسنطينة...، ص46

⁴ - المدني، حرب...، ص ص313، 314.

الجديد عشرة آلاف من رجال الزواوة¹ الأشداء وقد كان شديد الميل إليهم، معترفا بصدق إيمانهم وشدة شكيמתهم، فعهد إليهم أمر المحافظة على أمن المدينة أثناء غيابه، بحجة أنه سيذهب إلى غزوة طويلة المدى، وزاد على هذا أن تزوج من ابنة زعيم كوكو من أكبر بيوتات الزواوة، فساء كل ذلك جيش الانكشارية، ووقعت بينه وبينهم قلاقل².

حينئذ أدرك زعماء الانكشارية أن ذلك الإجراء الذي اتخذه حسن باشا، سيحد من نفوذهم لذلك فكروا في التخلص منه، غير أنهم تيقنوا أن قتله سيعرضهم لخطر كبير، فهو ابن الغازي خير الدين باشا المحبوب من الجميع، وفي الوقت نفسه هو ابن السكان المحليين وهم يحبونه ويقدرونه، فلم يجد هؤلاء الانكشارية حلاً إلا أن أمسكوه ووضعوه مع أنصاره في سفينة، وأرسلوه إلى اسطنبول من أجل تقديمه إلى الديوان الهمايوني³، بتهمة محاولة تشكيل إمبراطورية خاصة به في شمال إفريقيا، وأنه يسعى لإلغاء الانكشارية أيضاً، وإقامة تشكيلات محلية بدلا عنها، إضافة إلى إقامته لصلوات وطيدة مع القبائل المحلية، إلا أن الحقيقة هي براءة حسن باشا من هذه التهم، وكل ما هدف إليه هذا الأخير هي إقامة تشكيلات عسكرية برية وبحرية، تكون مستعدة للحرب بصورة دائمة ومستمرة، لأنه لاحظ أن الخلل والفوضى بدأ تتسربان إلى صفوف الانكشارية⁴، فهذا يدل على أن الانكشارية من شدة حرصهم على احتكار المناصب التي تؤثر على السلطة كالعسكر، نهضوا لحسن باشا حين دمج العنصر المحلي في هذه المناصب، خاصة وأن حسن باشا كان ابنهم، فبمجرد ظنهم أن هذا الأخير سيمهد الطريق لأخواله -العنصر المحلي- للوصول إلى أعلى هرم في السلطة أو حتى مشاركتهم في مناصب القوة -العسكر-، واتخاذ القرار عملوا على تنحيته عن طريق التلغيق والكذب، والدسياسة له عند الديوان الهمايوني.

هذا وقد أخفق الانكشارية في مخططهم هذا، الرامي إلى إزاحة حسن باشا من الحكم لأن السلطان سليمان القانوني أعاده لمقر ولايته في شهر أوت من سنة 1562م، وبقي في منصبه هذا، إلى أن توفي هذا السلطان، وذلك يوم الخامس من سبتمبر 1566م/ عشرين صفر 974هـ، وبتولي السلطان سليم الثاني حكم الدولة العثمانية خلفا لوالده القانوني، أسند إلى حسن باشا منصب القائد العام للأسطول العثماني، ليترك هذا الأخير

¹ - زواوة: أو زواوة وهم سكان بلاد القبائل الكبرى -منطقة جرجرة-، ينتمون إلى مجموعات قبلية، ويتولى مراقبتهم قائد ساو. للمزيد انظر: الشويهد، المرجع السابق، ص 111.

² - المدني، حرب...، ص 355. وانظر أيضا التر، المرجع السابق، ص 211.

³ - همايون: هو لفظ فارسي معناه سعيد أو ميمون، اتخذه أباطرة المغول لقباً لهم في عصر الدويلات المغولية وعندهم الأتراك العثمانيون، وأطلقوه على السراي السلطانية حيث كان يقيم السلطان والصدر الأعظم، كما كان يستخدم مضافاً للمتعلقات الخاصة بالسلطين فيقال الذات الهمايوني، الطغراء الهمايوني، والجيش الهمايوني، والديوان الهمايوني، والأمر الهمايوني وهكذا. للمزيد انظر الخطيب، المعجم السابق، ص 434. وانظر أيضا صابان، المعجم السابق، ص 226.

⁴ - التر، المرجع السابق، ص 211، 212. وانظر أيضا

الجزائر ومنصب البيلرباي في شهر جانفي من سنة 1567م/974هـ، ويلتحق بمنصبه الجديد، وهو القيادة البحرية العامة للأسطول العثماني الإسلامي، إلى أن توفي سنة 1570م عن عمر يناهز ثلاثة وخمسين عاما، ودفن إلى جانب والده باسطنبول¹، غير أنّ الشيء المثير للجدل والباعث لعدّة تساؤلات هو: لماذا السلطان استدعى حسن باشا إلى استانبول؟ هل فعلا لترقية منصبه؟ أم أنّ الانكشارية بعدما وجدوه ميالا للعنصر المحلي قد أقنعوا الدّيوان الهمايوني بأنّ حسن باشا يريد الاستقلال بالجزائر، فتخوف هذا السلطان من ازدياد نفوذ حسن باشا الذي سيمكّنه فعلا من الاستقلال بالجزائر عن الدّولة العثمانيّة إن أراد ذلك.

فإن صحّت النّقطة الأخيرة، وتحليل كلّ ما سبق، يتّضح أنّ السّلطة العثمانيّة باسطنبول انتهجت السياسة نفسها في تهميش العنصر المحليّ في السّلطة، وعدم السّماح لها باعتلاء المناصب السّاميّة حرصا على بقاء الحكم عند العثمانيّين فقط بالمنطقة لضمان بقاء الجزائر تابعة للدّولة العثمانيّة.

وعلاوة على هذا، فقد امتدّ هذا التّهميش إلى كلّ الكراغلة فيما بعد، والسّبب راجع إلى أنّ هذه الفئة طمعت إلى التّمتع بمكانة وامتيازات أبائهم العثمانيّين، غير أنّ ردّ فعل الانكشاريّة العزاب، في رفض وجود أيّ فرد مولود في الجزائر في المليشيا، أو في أيّ منصب من المناصب السّاميّة، دفع هؤلاء الكراغلة إلى اتّخاذ موقف سلبيّ تجاه الأوجاق²، تجلّى ذلك سنة 1596م، إثر مساندة الكراغلة لخصر باشا(1595-1596م) ضدّ الانكشارية، هذا ما دفع بهذه الأخيرة لاتّخاذ إجراءات تعسفيّة بمساندة الدّيوان، تمثّل في نفي وإبعاد هؤلاء الكراغلة إلى بجاية فتنوس، ومصادرة أملاكهم³.

والأمر الذي زاد من تهميش العنصر الكرغليّ أكثر هو عدم ركوّتهم إلى الهدوء، إذ كانوا كلّما سمحت لهم الفرصة يقومون بمحاولة للتّورة على هيمنة العنصر العثمانيّ على السّلطة والمناصب العاليّة. ففي سنة 1629م حاولوا ضرب القوات العثمانيّة بمدينة الجزائر، إلا أنّ محاولتهم تلك باءت بالفشل ولقوا جراً ذلك أقصى أشكال العقاب، بل وزادت من حدّة التّضييق عليهم أكثر فأكثر⁴.

فقد قرّر حكام الجزائر إثر محاولتهم تلك، عزل كلّ من كان يشغل منهم وظيفة حساسة في ذلك الحين وهكذا، فإنّ كلّ كرغليّ يصلّ إلى المرتبة السّابعة كان يعزل، وبهذه الكيفية لم يكن لأيّ واحد منهم أن يشتغل في البلاط⁵، كما أنّهم قد حرّموا من الوصول لعدّة مناصب أخرى كأغا الأوجاق أو أغا الانكشارية، وأغا الصبايحية،

¹ - Ibid , p127.

وانظر أيضا المدني، حرب...، ص ص 355-362.

² - ولف، المرجع السابق، ص 105.

³ - محرز، المرجع السابق، ص 145.

⁴ - NETTEMENT, OP.CIT, PP 63-66.

⁵ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 117.

ولا يمكنهم أيضا أن يحكموا في حامية الكساني ولا في نوبة باب القصر وغيره. وزيادة على هذا، فإن حدث وترقى الكرغلي في المناصب فبمجرد ما يصل إلى أعلى المناصب في الحامية كرتبة بلكباشي¹ أو أسشي باشي يتم عزله، وهذا التمييز في الايالة والمتمثل في استبعاد الكراغلة من المراكز الرئيسية راجع إلى محاولة الكراغلة الوصول إلى الحكم²، ولا يوجد أي تفسير لرد فعل وإجراءات الانكشارية هذه، غير حرصهم على احتكار المناصب السامية لإبقاء السلطة عند الرجل العثماني، وليضمنوا أيضا بقاء امتيازاته بهذه الأرض، ويبتعدوا كل ما هو ممهد ولو بنسبة صغيرة للانفصال وزوال سلطته في الجزائر، فلهذا نجد أن الكرغلي الذي نصفه محلي يشكّل تهديدا على سلطة العثمانيين، باعتبار أن أحواله في أي موقف سيكونون إلى جانبه، لذلك وجب على العثمانيين وضع مثل هذه الأعراف لإبقاء السلطة داخل جماعتهم فقط، لا الكراغلة المولودون من النساء المحليات ولا العنصر المحلي له الحق في الوصول إلى السلطة فهذا هو هدف العثمانيين في الجزائر.

غير أنه لا يمكن إنكار ذلك الامتياز المهم الذي حضي به الكراغلة، والمتمثل في إمكانية الوصول إلى أعلى منصب في البايك، أي كبايات ونذكر منهم مصطفى العمر الذي حكم بايالك الغرب ما بين 1736-1748م، ومحمد الذباح في بايالك التيطري، واحمد باي في بايالك قسنطينة إلى غاية 1837م³.

وزيادة على هذا فقد تمكن هؤلاء الكراغلة من الوصول إلى مرتبة القائد، فقد ترأس كرغلي حصن القصبة الإستراتيجية بعنابة-حصن النوبة-، والذي ضمّ مئة عثمانيين قبيل سنة 1830م⁴، كما أنه قد تم قبولهم في مناصب التحرير المالي وتنظيم الشؤون الإدارية بفرمان سلطاني مؤرخ سنة 988هـ/1580م، غير أن هذا الفرمان نفسه قد حذر من هذه الفئة⁵. فبالرغم من أن الكراغلة قد وصلوا إلى هذه المناصب، إلا أنهم ظلوا مراقبين ولم يسمح لهم -كما أشرنا سابقا- الوصول إلى المناصب السامية خاصة ما تعلق بمناصب اتخاذ القرار بدار السلطان مركز السلطة بآيالة الجزائر، ومنه تتضح سياسة العثمانيين في تخوفهم على حكم الجزائر.

فمن خلال كل ما تقدّم، نستنتج أنّ السلطة العثمانية قد ركزت جهودها لتثبيت حكمها بالجزائر على احتكار الحكم وعدم السماح للعنصر المحلي أو لأي فئة أخرى لها علاقة بهذا الأخير كالكراغلة بتولي المناصب السامية في الدولة، وهذا راجع لتخوفها وقناعتها بأنّ العنصر المحلي إن وصل إلى مناصب اتخاذ القرار، سيعمل على طرد تلك الأقلية العثمانية من الجزائر، وسيستأثر بالحكم وسلطة الجزائر لنفسه. والواضح أنّ هذه النقطة كانت دافعا رئيسيا وراء اعتمادهم لتلك القوانين التي حرمت العنصر المحلي من الوصول إلى المناصب المهمة في

¹ - بلكباشي: هو رتبة عسكرية تعادل رتبة نقيب، لأنه يقود في الحرب عدة زمر من الجيش عددها غير محدد وقد يقدر مجموعها ب400 رجل وأحيانا ب300 انكشاري يدخلون المعركة ويشكلون ما يعرف بالخلعة. للمزيد انظر ابن المفتي، المرجع السابق، ص64.

² - DE PARADIS, OP.CIT, P80.

³ - BOYER, " Le problème"... , p80.

⁴ - سعيدي، "الحياة الاقتصادية..."، ص ص 89 ، 90.

⁵ - مهمة دفترى، علبة 10، وثيقة 43، حكم 148، التاريخ 988هـ.و.ج. انظر قائمة الملاحق.

الايالة، في حين أنّ العناصر الأخرى الدّخيلة على هذا المجتمع أمثال الاعلاج فلم تتخوف منهم لأنهم أقلية مثلهم مثل العثمانيين إن لم نقل أكثر، فالأمر المهم عند هؤلاء العثمانيين هو بقاؤهم في الجزائر كحكام، واحتفاظهم بهذه الايالة ضمن أملاك الدولة العثمانية.

● 6- عدم ارتقاء سكان الأرياف لفكرة الدولة:

لا يمكن الإغفال عن حقيقة وهي أنّ الأوضاع الداخليّة للمجتمع المحليّ، قد ساهمت بدورها في بقاء هذا العنصر بعيدا عن السّلطة والحكم. فقد مثّل سكان الرّيف الجزائريّ في هذه الفترة الأغلبية السّاحقة لسكان هذه الايالة، إذ كانت تزيد نسبتهم المئوية على 95% من مجموع السّكان¹، أي أنّ نسبة سكان المدن قليلة جدا مقارنة بسكان الرّيف ما يمثّل نسبة 5% فقط، فهذا يبيّن أنّ طبيعة المجتمع الجزائريّ في هذه الفترة هي ريفيّة أكثر منها مدنيّة، فالمنطقيّ في هذا أنّ أفكار الرّيفيين سيكون لها الأثر الكبير والسبب الرئيسيّ في عدم تشكّل حكم محليّ موحد.

وفعلا، فإنّ السّمة البارزة للمجتمع الجزائريّ خارج المدينة أي في الرّيف الجزائريّ إبان العهد العثمانيّ هو القبيلة، فلكلّ قبيلة شيخ يحكمها، وقد يحكم مجموعة منها أمير، وحكمه هذا ليس وراثيا، وإنما يحتفظ به مدى الحياة، وبعد موته ينتخب أهل القبيلة أكبرهم سنا، لأنهم يعتبرونه أكثرهم حكمة² واتزاناً.

وما يجب الإشارة إليه أيضا، هو أنّ فكرة الرّوح القبليّة هذه كانت ما تزال بارزة عند معظم سكان هذا الرّيف³، هذا إن لم نقل أنّه قد كان هناك ما يسمى بالعصبيّة القبليّة⁴، وهنا لا بدّ أن نتوقف لنركز على أنّ هذه الميزة في المجتمع الرّيفيّ كانت في صالح العثمانيين، فبقاء فكرة القبيلة في ذهن الرّعامات المحليّة، ومشايخ القبائل سوف لن يسعى هؤلاء لتكوين دولة ذات كيان موحد وإنما يبقى تفكيرهم محصورا في القبيلة .

فيبدو أنّ سياسة العثمانيين في هذا الرّيف كانت تتمثّل في إبقاء هؤلاء المشايخ على رأس القبائل بشرط التّبعية للحكم المركزيّ العثمانيّ بدار السّلطان. فمثلا عندما غزا البيلرباي صالح راييس -الذي حكم الجزائر ما بين 1552-1556م- مدينة ورقلة الصّحراوية سنة 1552م، أبقى الحكم عند مشايخها⁵، وحينما زار صاحب الرّحلة العياشيّة هذه المدينة، وجد إمامها يدعو في خطبة الجمعة للسّلطان العثمانيّ محمد بن إبراهيم بن مراد، ثم لسّلطان بلده -ورقلة- مولاي علاهم⁶، فبهذه السياسة ضمّن العثمانيون سيطرتهم على هذا الرّيف الشّاسع بأقلّ تكلفة،

¹ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 105.

² - للمزيد انظر بيفايغر، المصدر السابق، ص 137. وانظر أيضا ولف، المرجع السابق، ص 396.

³ - سعد الله، تاريخ...، ص 17.

⁴ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 143.

⁵ - العنتري، تاريخ...، ص ص 28، 29.

⁶ - العياشي، المصدر السابق، ص 114.

مع ضمّانهم أيضا بقاء الحكم داخل جماعتهم فقط، وتأكدوا من أنّ هؤلاء الرّعماء سيكتفون بحكم قبائلهم فقط، وسيحاولون الحفاظ عليها بشقّى الطّرق، فلو أنّ السّلطة قامت بعزل هؤلاء وحلت هذا النّظام، فالأكيد أنّه وبعد مرور الوقت ستتبلور فكرة الدّولة عند المجتمع الرّيفي، وسيبرز من يحاول افتكاك الحكم من أيدي العثمانيين، فهذه السّياسة التي انتهجتها السّلطة العثمانيّة مع الرّيف كانت تخدم مصالح الحكومة العثمانيّة مئة بالمئة، والأكيد أنّها كانت سببا وجيها في عدم وصول أيّ قوة محليّة إلى حكم إيالة الجزائر.

كما لا يفوتنا التّنبية، إلى أن كل الرّعماء المحليين لقبائل الرّيف الثّائرين على السّلطة العثمانيّة في الجزائر، لم يتحالفا ويتلاحموا مع سكان المدن، الذين فضّلوا الوقوف إلى جانب العثمانيين ومساعدتهم على التّصدي للحصار الذي فرضه الثّائرون على المدن¹، ولعلّ هذا خير دليل على عدم تبلور فكرة الدّولة حتى عند سكان المدن، والأكيد أنّه لو تمّ اتّحاد سكان المدن مع سكان الرّيف لكان سيساهم في بروز حكم محليّ، إلا أنّ عدم ارتقاء حتى سكان المدن لفكرة الدّولة الواحدة حال دون حدوث ذلك.

• 7- الجوسسة وأساليب أخرى:

لقد اعتمدت السّلطة العثمانيّة سياسة الجوسسة على السكان المحليين بهدف غرس جذور حكمها عليهم، منذ عهدها الأولى في الجزائر، فقد بدأت هذه السّياسة على عهد أولى الرجال العثمانيين بالجزائر، فخير الدّين بربروس وفي إبان ذلك الصّراع الذي كان قائما بين الإخوة داخل البيت الرّيفي بتلمسان، لجأ أحد هؤلاء الإخوة إليه طالبا المساندة ضدّ أخيه الكبير، فلي خير الدّين بربروس طلبه بإرسال قوة عسكريّة إلى تلمسان داعمة لهذا الأمير، ويفسّر ردّة فعله هذه بقوله: "...لقد كان سبب إرسالي هذه القوة هو كون جواسيسي قد أعلموني بأنّ سلطانها مولاي عبد الله بدأ يثير الناس علينا ويتكلم عنا بسوء..."²، فمن قوله يتأكد لنا أن العثمانيين قد زرّعوا جواسيسهم بين السكان المحليين.

إضافة إلى هذا، فإنّ خير الدّين نفسه وفي أثناء صراعه مع ابن القاضي شنّ هذا الأخير هجوما كبيرا على خير الدّين بربروس الذي كان متأهبا لذلك، فعن الدّافع وراء تصرف خير الدّين يقول: "...كنت متأهبا لذلك لأنّني توقعت مثل هذا الهجوم من قبل، بل كان لدي جواسيسي في مجلس ابن القاضي نفسه وكلّ ما يقال، وما يراد فعله كان يصلني أولا بأول"³ وبهذا يتّضح ان جواسيس العثمانيين وزعوا حتى داخل بيوت الزعمات المحليّة وبه يبدو أنّ السّلطة العثمانيّة قد كانت تعتمد أسلوب الجوسسة لضمان استقرار حكمها منذ العهد الأولى.

¹ - شويتام، "دور..."، ص165.

² - بربروس، المصدر السابق، ص102.

³ - نفسه، ص114.

هذا وإنّ ما قام به محمد بن محمد بن عثمان الكبير المعروف بمحمد المقلش¹، -شقيق الباي عثمان سابق الذكر، وهو الذي رحل مع أخيه إلى مدينة البليدة² إثر ثورة الدرقاوي³، فحينما أعلن هذا الاخير الثورة على حكم العثمانيين وتبعه فيما صبا إليه عديد قبائل الصحراء وبابلك الغرب خوفا على محاصيلهم الزراعيّة أمثال الحشم، والبرجية الجبليّة وبني عامر، فحينئذ دخل الاضطراب في نفس هذا الباي لشدة هذه الثورة، غير أنّ رجال سياسته ونصحوه ببعث من يتجسس على أحوال هذه القبائل، فكان مفعول هذه السياسة واضحا في هذه المعركة بانضمام الدرقاوي وأتباعه⁴، فيبدو أنّ السّلطة العثمانيّة قد لجأت إلى أسلوب الجوسسة على السّكان لنجاعتها، فيتّضح أنّ هذه السياسة قد كانت تسهّل عليها معرفة مدى قوة منافسيها ونقاط ضعفهم وطريقة تفكيرهم، وبذلك يسهل عليها القضاء عليهم أو إخضاعهم بأقلّ الخسائر.

وعلاوة على هذا، فإنّ رجال السّلطة العثمانيّة قد حرصوا كلّ الحرص على مراقبة السّكان كراغلة كانوا أو محلّيين بزعم الجواسيس بينهم، كي ينظروا إن كانوا يتحدثون عن السياسة، وينتقدون أعمال السّلطة أو يضمرون نوايا سيئة لهم فإن اكتشفوا صحّة هذا أو حتى مجرد الشكّ فيه، فإنهم يقومون بأعمال تعسفيّة في حق هؤلاء السّكان مثل النّفي ومنع اجتماعاتهم، فقد بلغت هذه الإهانات درجة كبيرة أرغمت السّكان المحليّين على عدم الاهتمام والكلام عن السياسة مطلقا، والمثير للاستغراب أنّ بعض الأشخاص ممن يريد الانتقام والتخلص من أي أحد يتهمونه بالسياسة⁵، فيبدو أن حرص السّلطة العثمانيّة على احتكار الحكم قد جعلها تستعمل الجوسسة، ومراقبة السّكان ومعاينة أيّ فرد يحاول حتى الحديث بها، وهذا ما أرغم هؤلاء السّكان على الابتعاد عن السياسة، فالذي لا خلاف فيه أنّ هذه النّتيجة الأخيرة قد كانت سببا وجيها في عدم بروز أيّ زعيم محليّ، إن لم نقل عدم تفكير أيّ فرد محليّ للوصول إلى الحكم.

1- المقلش: وهو مصطلح يطلق على قبيل الوجه وبشع المنظر انظر الترمذ، المرجع السابق، ص588.

2- حسان حوجة، المخطوط السابق، ظهر و 5.

3- الدرقاوي: وهو زعيم ثورة الدرقاويين بالغرب الجزائري، اسمه عبد القادر بن الشريف من أولاد سيدي عيسى بليل الكساني، الذي يقطن بواد العبد في حوض الشلف، أخذ الطريقة الدرقاوية على الشيخ محمد العربي بن أحمد البوبريجي الدرقاوي في بني زروال بالمغرب الأقصى، ولما رجع إلى الجزائر تغير حاله وابتدع عديد الممارسات كلبس الرقعة أي الملابس المرقعة، ووضع البابوش وهي قوقعة الخبز، وتعليق القرون وأمور أخرى بعيدة كل البعد عن الشريعة الإسلامية، إضافة إلى ادعائه انه المهدي المنتظر، وهو أيضا من غدى فكرة الثورة على العثمانيين بالجزائر، مدعيا أنهم كفار مارقون فبدأ بنشر الطريقة في المغرب الأوسط - الجزائر - خاصة في الصحراء والهضاب العليا فالتف حوله عديد القبائل خاصة منها الصحراوية، غير انه لم ينجح في ثورته رغم قوتها، كما أن معلمه سالف الذكر تخلى عن قضيته في طرد العثمانيين بعدما تأكد من إسلام العثمانيين وكذب تلميذه. للمزيد أنظر نفسه، وجه و3. وانظر أيضا الزباني، المصدر السابق، ص272، 273. وانظر ابن أيضا الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص75. بوغيز، مدينة... ص67.

4 - حسان حوجة، المخطوط السابق، وجه و6. وانظر أيضا المزار، المصدر السابق، ص313. وكذلك ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص82.

5- ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص119.

وندرج في السياق نفسه لسياسة السّلطة العثمانيّة في مراقبة السّكان المحليّين خاصّة منهم تلك الفئات المعروفة بكثرة تمردّها أمثال فرق الرّواوة، إذ تولى مراقبتهم في منطقتهم جرجرة قائد سباو¹، أمّا عند قدومهم إلى مدينة الجزائر مركز السّلطة، فإنّهم كانوا يخضعون للمراقبة الشّديدة².

ويبدو من المفيد الإشارة في هذا الصّدّد إلى أنّ العثمانيّين اعتمدوا تنصيب موظف مختص للجوسسة بالأرياف عرف بالشّواف. فقد كان الباي مثلاً له مجموعة من الشّوافين أو عيونه على القبائل، فقد كانوا يحدّدون له الموضوع الذي تحيّم فيه كلّ قبيلة وغيره، ففي عهد باي بايلك الغرب حسن كان محمد بن الغماري شوافاً لصحراء الانجاد، فقد كان يأتي إلى مدينة وهران على حين غفلة، وفي حينها كان الباي يعطي أوامره إلى المخزن لركوب أحصنتهم، والذهاب بكلّ سرعة إلى الموضوع الذي قد شاهد فيه الشّواف القبيلة العاصيّة أو الممتنعة عن مطالب البايك ويدلّم عليها، ثم يقومون بمفاجأة تلك القبيلة والاستيلاء على ما يجدونه، كما كان هناك شواف أحر للباي بوكابوس، وهو محمد بن دحمان شيخ أولاد عياد في جنوب جبال الونشريس³.

هذا ولا نغيّب دور اليهود في الجوسسة على السّكان لصالح الحاكم، فيقول أحد الباحثين عن يوسف بكري وفتالي وبوشناق "... فقد كان لهما مخابرات سرّيّة تتجول بين الأهالي على شكل تجار متحوّلين ينقلون لهما أتفه الأخبار وكانا ينقلان هذه الأخبار بدورها للدّاي حسن باشا..."⁴.

فعلى ضوء ما سبق، يتأكد أنّ أسلوب الجوسسة ومراقبة السّكان، وما نجم عنهما من انتقام وترهيب للسّكان قد سهّل على السّلطة العثمانيّة منع بروز أيّ فرد محليّ في السّلطة، وحال دون محاولة أيّ زعيم محليّ الوصول إلى الحكم وبذلك نجح العثمانيّون في احتكار الحكم وتهميش العنصر المحليّ في السياسة والحكم.

هذا ولا يمكن إنكار أنّ بعض فئات المجتمع الجزائريّ المحليّ آنذاك، قد كانت تتدخل أحيانا في بعض جوانب الحياة السّياسيّة والإداريّة أمثال فئة الحضّر، فبالرّغم من أنّ هذه الفئة التي تشمل العلماء والتّجار، وأصحاب الحرف والصّنائع، والكتاب والإداريّين، قد كانت لها أدوار اجتماعيّة واقتصاديّة، وحتى عسكريّة، وبالرّغم أيضا من أنّها كانت تملك نفوذا عن طريق الجاه الماديّ -التّفوذ الاقتصاديّ- على يد كبار التّجار

¹- سباو: كلمة تطلق على منطقة بلاد القبائل الكبرى تقع على ضفاف الوادي المسمى بهذا الاسم، وهو ينبع من جبال جرجرة ويصب بالجنوب الغربي من مدينة دلس، وكان مركز القيادة لبلاد القبائل على عهد العثمانيين بالجزائر في برج سباو القريب من ذراع بن خدة، ودلس للمزيد انظر ابن العطار، المصدر السابق، ص 139.

²- ابن شويهد، المصدر السابق، ص 111.

³- دحماني، النظام ...، ص 43.

⁴- التّر، المرجع السابق، ص ص 567-568.

وأمناء¹ أهل الحرف، والصنّاع، والجاه الروحي - من علماء ومرابطي المدن والقضاة، والمفتيين - قد كانت تؤثر أحيانا في ميزان القوى، إلا أنّ تأثيرها لم يصل إطلاقا إلى درجة الحكم نفسه، فقد كانت هذه الفئة تعاني حرمانا وإبعادا مقصودا عن السياسة²، فهذا يبيّن أنّ العنصر المحلي لم يهمش مئة بالمئة، بل تدخل في بعض الأحيان في الحياة السياسيّة، إلا أنّ السّلطة العثمانيّة كانت جدّ حريصة على كبح تدخلهم وتأثيرهم في الحياة السياسيّة، والواضح أنّها قد نجحت بهذا الأسلوب في منع العنصر المحليّ من خوض غمار السياسة ووصول أحدهم إلى أعلى هرمها .

وما يجب الإشارة إليه، هو أنّه وفي حال كانت تثار حركة تمرد بين السّكان فإنّ السّلطة العثمانيّة، كانت لا تقوم بالانتقام من تلك القبائل الثائرة، بل كانت تسعى إلى القضاء على الثّورة وزعمائها أو إضعاف قدرتهم على إثارة السّكان من جديد³، فمن خلال هذا نلاحظ أنّ العثمانيّين قد عملوا على إخضاع السّكان عن طريق عزل وإضعاف أي زعيم محليّ يبرز بين السّكان ويهدّد وجودهم لأنّهم قد عرفوا أنّ ضعف الحاكم يعني ضعف المحكوم.

ويمكن أن نضيف عاملا آخر مهما لعدم بروز حكم محليّ، وهو عدم معاملة العثمانيّين للسّكان المحليّين معاملة واحدة، فهناك الجزائريّون المخزنيّون المتحالفون معهم، وهناك المستقلون أو شبه ذلك وهناك الرعايا الذين كانوا محلّ اضطهاد شديد⁴، والواضح أنّ هذا الاختلاف في المكانة وعلاقة هذه القبائل بالسّلطة حال دون اتّحادها، أي أنّ القبائل التي لها امتيازات جيّدة ستحاول عدم التّحالف أو الاتّحاد مع القبائل الأخرى، وهذا ما سيّجول دون اتّحاد هذه القبائل ضدّ الحكم العثمانيّ، كما يحول دون بروز حاكم محليّ يوحدهم.

1 - أمناء: مفردا أمين وهو يمثل السلطة العليا للحرفة ورمز وجودها وله صفة مميزة، ولا يقاس بما يقاس به غيره، لكنه ملزم بتطبيق مبدأ المساواة بين أعضاء جماعته، فهو الذي يتولى تنظيم الحرفة، ومراقبة الإنتاج، والسهر على الجودة، وترقية الحرفيين من رتبة عامل إلى معلم، كما كان يتولى أمر تقييد أسماء العمال الجدد الوافدين على المدينة، وأخيرا كان مطالباً بجمع الضرائب المقررة على حرفته وتسليمها بعد ذلك لشيخ البلد. للمزيد غطاس، الحرف...، ص-ص 142-150. وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص 319.

2- ابن المفتي، المصدر السابق، ص31. وانظر أيضا سعد الله، تاريخ...، صص 155، 156.

3- دراج، الدخول...، ص379.

4- سعد الله، تاريخ...، ص 17.

الفصل الرابع:

مكانة الاسلام في المعاملات العثمانية مع المجتمع.

إنَّ السَّمة البارزة التي تجعل أيَّ مجتمع يقبل بحكم ما هي سياسة هذا الحكم في حد ذاته، وانعكاساته على أسلوب حياة أفراد هذا المجتمع، فإذا شعر أفراد هذا الأخير بتغيُّر إيجابيٍّ في حياتهم اليومية مقارنة بما قبل، فمن المنطقي سيرون أنَّ انتماءهم وقبولهم بهذا الحكم هو الأنسب لهم، خاصَّة إذا توافقت سجيَّتهم مع طبائع الحاكم، وهذا ما تنبَّهت له الحكومة العثمانية، وأصبحت تُركز عليه وتستغله حتى تمكَّنت من التَّوغل داخل المجتمع الجزائريّ وتكسبه إلى صفها، وتؤكد سلطتها عليه، وتجعل أفرادها يقبلونها، ويقتنعون بأنَّها المسار الأفضل الذي يتماشى مع ما يريدونه، ويُمكن أن نذكر التَّقاط البارزة لهذا الأسلوب الذي سمح بتغلغل السُّلطة العثمانية في المجتمع الجزائريّ.

1- تسييس الدين:

ليس بخاف أنَّ العلاقات الإسلامية كانت أقوى من العلاقات الجغرافية السياسية في هذه الفترة من الزَّمن¹، وإنَّ العثمانيين مهما اختلفت أصولهم سواء الأصول التركية أم العربية أم الصقلية أم اللاتينية أم الإغريقية وهلم جرا، كانوا جميعاً يتفقون في الولاء للإسلام والسُّلطان والخلافة. وباسم العقيدة الإسلامية والولاء للسُّلطان دخل الجزائريون أيضاً في الرابطة العثمانية، إذ أنَّ الصُّرَبات المسيحية أصبحت تهدد الإسلام في الجزائر، وإنَّ انضمام الجزائر للدولة العثمانية كان في صالح القضية الإسلامية، إذ لم يكن للسُّكَّان وزعمائهم الوقوف في وجه التَّحدي المسيحي².

والجدير بالإشارة أنَّ قدوم البحارة العثمانيين بادية الأمر لم يكن بقصد الدِّفاع عن تلك البلاد ضدَّ الهجمات الإسبانية المسيحية، بل جاؤوا إلى المنطقة لممارسة الأعمال البحرية، وحينما لمسوا التَّعصب المسيحيّ الرامي إلى قهر سكان المنطقة لكونهم مسلمين وخاصَّة ما فعلوه فيما بعد بالمسلمين الأندلسيين، تحوَّل الصِّراع من صراع اقتصاديٍّ إلى صراع دينيٍّ ما بين العالم المسيحيّ الذي تزعمته إسبانيا آنذاك، والعالم الإسلاميّ المرتبط بالإمبراطورية العثمانية³...، وإنَّ عثماني الجزائر لم تطلأ أقدامهم أرض القطر الجزائريّ، إلا لخاربة هؤلاء المسيحيين الذين اغتصبوا البلاد واستعبدوا العباد، فالعثمانيون مسلمون والإسلام-عندهم- عدو للكفر حيث كان وأنى بان وكفى⁴.

¹ - سعد الله، تاريخ...، ص17.

² - نفسه، ص ص139، 140.

³ - التز، المرجع السابق، ص ص6، 7.

⁴ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص56.

فأضحى بذلك السّكان المحليون بالجزائر ينظرون إلى العثمانيين على أنّهم مجاهدون جاؤوا للدّفاع عن دار الإسلام وحماية إخوانهم في الدّين، فعمل العثمانيون طيلة فترة وجودهم على ترسيخ هذه الصّورة، وتثبيتها في واقعهم، من خلال تبني فكرة الجهاد التي تزعموها ضدّ الاحتلال الإسباني. وبالرغم من حالات استثنائية استجاب فيها بعض السّكان لدعوات التّمرد التي قادها الزعماء المحليون، إلاّ أنّ الانطباع العام عن موقف السّكان كان مساندا للوجود العثماني بالجزائر¹، إذ يؤكد هذه الفكرة الدّكتور أبو القاسم سعد الله في قوله "وقد يتساءل المرء عن مصدر قوة العثمانيين في الجزائر رغم قلّة عددهم. والواقع أنّ قوتهم الأولى كانت تكمن في تأييد الخلافة لهم، وذلك هو المصدر الروحيّ الذي اعتمدوا عليه في حكم الجزائريين. فهم كانوا حريصين على إبقاء هذا المصدر حتى حين تمردوا على السّلطان وردّوا مبعوثيه على أعقابهم، لأنّ تأييده الرّوحي والمعنوي هو الذي كان يعطيهم الشّرعيّة في نظر الجزائريين. والمصدر الثّاني لقوتهم هو استجابتهم لداعي الجهاد كلّما حانت فرصة، ولا سيّما في أوائل العهد..."²، وبهذا نجح العثمانيون في تأييد الجزائريين وعدم محاولتهم للتّمرد أو الثورة على حكمهم.

زيادة على هذا فإنّ إيمان المجتمع الجزائري بتعاليم الدّين الإسلامي فيما يخصّ الخلافة والإمارة وعدم محاربة المسلم وقتله حال دون تمرد هؤلاء السّكان على العثمانيين. ونجد هذه القناعة حول الخلافة والإمارة فيما أورده الورثاني في نزهة الأنظار أنّه من الواجب طاعة الأمير أو الحاكم، فمن أطاعه أطاع الله والعكس صحيح³. أمّا فيما يخصّ عدم محاربة المسلم فنجدها في قول صاحب منشور الهداية "وقد قال صلى الله عليه وسلم تسليماً: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر..."⁴، وهذا يبيّن ثبوت هذه القناعة في المجتمع الجزائريّ، وفعلاً فحتى آيات القرآن وأحاديث المصطفى عليه أزكى الصلاة والسّلام تنهى عن قتال المسلم لأخيه المسلم، إذ قال عزّ وجلّ في كتابه العزيز بعد بسم الله الرحمن الرحيم [وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَجْرَؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا]⁵، فيبدو لي أنّ الدّولة العثمانية لو لم تتوافق في الدّين مع الجزائريين لحاربوا وجود حكمها في الجزائر.

والجدير بالذّكر أنّ الممارسات الإسلاميّة للعثمانيين بالجزائر قد كانت سبباً رئيسياً في تقربهم من المجتمع الجزائريّ أكثر، وأبرز هذه الممارسات هي:

¹ - دراج، الدخول...، ص 387.

² - سعد الله، تاريخ...، ص ص 15، 16.

³ - الورثاني الحسين بن محمد، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المعروفة بالرحلة الورثانية، مكتبة الثقافة الدينية، مجلد 02، ط 1، القاهرة، 2008م، ص ص 795، 798.

⁴ - الفكون، المصدر السابق، ص 235.

⁵ - سورة النساء، الآية 93.

أ- الصلاة:

تميّز العثمانيون باحترام الصلوات، فقد كانوا يقيمونها بانتظام¹. هذا وقد كان أفراد السلطة مواظبين على صلاة التراويح²، كما أنّ هناك من أفراد هذه السلطة من كان يأمر الناس بالصلوة مع الجماعة، أمثال علي باشا الذي استهل حكمه سنة 1232 هـ / 1817م، إذ كان ينادى مناديه: أنّ من يبقى بديكاه بعد الأذان فلا يلم إلا نفسه³، وهذا ما جعل المجتمع الجزائري يخضع طواعية للعثمانيين ويثقون فيهم ثقة عمياء⁴.

ب- الجهاد وحماية الجزائريين من الخطر الخارجي.

لقد كانت صفة الجهاد التي اتّصف بها العثمانيون قد قرّبتهم من المجتمع، لأنّ أفرادها كانوا يؤقرون المجاهدين كثيرا، ولعلّ خير مثال هو بناؤهم لضريح به قبة للباي شعبان الذي استشهد على يد الإسبان سنة 1687م وهو يحاول فتح وهران⁵. وفي هذا السياق فقد رثى أحد الكتاب المحليين هذا الباي مطولا في مؤلفه⁶، هذا وكان العثمانيون يدعون إلى الجهاد في السوق⁷، ضف إلى توقيهم لهذا الفعل الإسلامي. فقد قام مثلا محمد الكبير أثناء غزوته لوهران بطلب من معلم الطلبة السيد مصطفى بن عبد الله أن يجمع له الأحاديث الواردة في الجهاد⁸. والواضح أنّ مثل هذه الاهتمامات الإسلامية جلبت إعجاب المجتمع الجزائري المسلم بالعثمانيين.

ويبدو أنّ فكرة الجهاد اقتربت بنسبة كبيرة مع تهديدات الخطر الخارجي على الجزائر، فكانت الخطوة الأولى للعثمانيين هي تشجيع هذه الفكرة ضدّ التحرشات الأوروبية المسيحية على سكان إيالة الجزائر بهدف توفير الأمن والاستقرار لهم⁹، أمّا الخطوة الثانية لهؤلاء العثمانيين فكانت إكمالهم لما بدؤوه إمّا برّد وصدّ الحملات والغزوات الخارجية، أو بتحرير الموانئ والمدن التي كانت محتلة.

وتجدر الإشارة الى أنّ حملات الأوروبيين التي صدّها العثمانيون كانت كثيرة جدّا، ولعلّ أبرزها حملة الإسبان في جوان 1775م / 1189هـ، على مدينة الجزائر بقيادة الكونت اوريلي Conte O'reill¹⁰، والتي لقوا

¹- ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص73

²- ابن ميمون، المصدر السابق، ص60.

³- الزهار المصدر السابق، ص131 و136.

⁴- ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص73.

⁵- الزباني، المصدر السابق، ص197.

⁶- نفسه، ص253.

⁷- HAËDO, *Histoire des rois...*, p140.

⁸- ابن هطال، المصدر السابق، ص26.

⁹- أبي راس الناصر، المصدر السابق، ج1، ص20.

¹⁰- L.J. BRESNIER, "Traduction du récit indigène de l'expédition d'Oreily", in **R.A.**, N°08, Alger, 1864, pp334- 336.=

إثرها هزيمة شنيعة¹. وحملتهم الأخرى على المدينة نفسها سنة 1197هـ/ 1783م²، فرغم شراسة هذه الحملة كان الفوز لصالح العثمانيين³، وكذا حملة اكسموآث سنة 1816م والتي اتّحدت فيها كلّ من إنجلترا وهولندا بغزوة على مدينة الجزائر⁴، إلا أنّها مُنيت بفشل ذريع⁵. فمن خلال هذا نستنتج أنّ هذه الانتصارات العظيمة التي حقّقها السّكان المحليّون بمساندة العثمانيين جعلتهم يرون أنّ خلاصهم من مثل هذه التّحرّشات هو التّمسك بوجود العثمانيين بالجزائر. كما أنّهم تفتنوا لنقطة مهمة، وهي أنّهم لو لم يتّحدوا مع العثمانيين لما تصدوا لهذه الحملات، وإنّ ذلك الاتّحاد قد أنجب لهم قوة بحريّة جزائريّة لا تقهر، فيبدو أنّ هذا ما زاد من ثقة وقبول السّكان المحليّين بالحكم العثمانيّ خاصّة وإنّهم قد خلّصوهم من حملات احتلال مسيحيّ اضطهاديّ أكيد.

والجدير بالإشارة، أنّ العثمانيين لم يكتفوا برّد وصدّ الحملات والغزوات الأجنبيّة الخارجيّة وتأديب الغزاة بل عمدوا إلى تحرير وتخليص كلّ المناطق والمواقع الجزائريّة المحتلة، وذلك حتى يضمنوا عدم اتّخاذ هذه المواقع كقواعد خلفيّة للتّوسع أو للهجوم على الأراضي الأخرى، ويضمنوا أيضا عدم وجود هيمنة نصرانيّة على المسلمين في الجزائر وتحقق السّلام للجزائر وسكانها.

ونضرب مثلا مدينة عنابة فبعدما عانت من الاحتلال الاسباني منذ سنة 1510م، قام العثمانيّون بتحريرها⁶ سنة 1522م، ورغم عودة الاسبان والجنوبيين إليها من جديد إلا أنّ العثمانيين أرغموهما على إخلائها سنة 1540م، فتحوّلت عنابة بعد ذلك إلى قاعدة بحريّة وميناء رئيسيّ، صدت الكثير من الهجمات البحريّة أخطرها سنة 1621م⁷. إضافة إلى هذا، فقد قام العثمانيّون أيضا بتحرير قلعة البنيون التي كان يحتلها الاسبان بالجزيرة الواقعة قبالة مدينة الجزائر في شهر ماي سنة 1529م⁸، وتمكّنوا أيضا من استرجاع العديد من المدن التي كان يحتلها

=وللمزيد عن هذه الحملة انظر أيضا:

-A. BERBRUGGER, "Expédition du conte O'reily contre Alger en 1775 ", in **R.A**, N° 09 , Alger, 1865, pp 39- 43.

- 1 - مجهول، الزهرة النابرة...، المخطوط السابق، وجه و 13- ظهر و 15. وانظر أيضا المزاوي، المصدر السابق، ص ص 258، 259.
- 2- مجهول، تاريخ مجيء الاسبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر، مخطوط رقم 2285، قسم المخطوطات، م.و.ج، ظهر و 1- وجه و 3.
- 3 - DE PARADIS, OP.CIT., P.166.
- 4 - خط همايون، علبة 08، وثيقة 22556، الرقم العثماني 22493، التاريخ 1231هـ/ 1816م، أ.و.ج. وانظر أيضا شارل، المصدر السابق، ص 153.
- 5 - خط همايون، علبة 10، وثيقة 224، الرقم العثماني 1/22554، التاريخ 1239، أ.و.ج.
- 6 - عبد الحميد حاجيات، " عنابة في عهد الحفصيين"، في: الأصالة، العدد 35/34، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، يونيو - يوليو 1976م، ص ص 83، 84.
- 7- هينسترايت، المصدر السابق، ص ص 81، 82.

8-DE GRAMMONT , OP.CIT., pp .34 , 36.

الاسبان، أمثال مستغانم سنة 1558م¹، وتلمسان سنة 1545م². ووهران سنة 1708م، ورغم أنّ الاسبان استطاعوا احتلال هذه الأخيرة مرة ثانية سنة 1732م³، إلا أنّ العثمانيين استرجعوها هي والمرسى الكبير، سنة 1792م⁴. فبه تخلص السكان من بطش الاحتلال المسيحي، فيبدو أنّ الضعف الذي عانى منه السكان أمام قوة الضربات المسيحية هي التي جعلتهم من دون نزاع يسعون لإبقاء هذا الحامي بجانبهم، والأکید أنّ هذا ما عرف العثمانيون كيف يستغلونه لمدّ جذور سلطتهم وحكمهم في الجزائر.

ويبدو من المفيد ذكر نقطة مهمة وهي أنّ العثمانيين قد حرصوا على حماية الجزائر من أيّ خطر خارجي حتى وإن كان من الجيران المسلمين، خاصة إذا عرفنا أنّ للجزائر وجارتها من الشرق والغرب تونس والمغرب الأقصى على التوالي مشاكل حول الحدود. إذ كانت كلّ دولة تطمح إلى التوسع على أراضي جارتها⁵، وهذا ما دفع كلّ من تونس والمغرب الأقصى إلى التدخل وإحداث التهويشات في الجزائر.

نبدوها بالجارة الشرقية تونس، فرغبتها الدفينة ومحاولاتها لاسترجاع الأقاليم القديمة للدولة الحفصية، وكذا تخوفها على أراضيها الباقية ضمن مملكتها الضعيفة من العثمانيين الوافدين على جاراتها الجزائر، والتابعين لأعظم دولة مسلمة آنذاك، جعلها تعمل جاهدة لتأليب السكان المحليين ضدّ العثمانيين بالجزائر⁶. ولذلك عمل سلطانها على جبهتين الأولى: حرص فيها على تحريض نظيره في تلمسان المكنى مولاي عبد الله على العثمانيين، والتتحالف معه في حرب ضدّ خير الدين بربروس، فلبى سلطان تلمسان طلبه وقام بتأليب السكان المحليين بجهته، غير أنّه لم ينجح⁷، أمّا على الجبهة الثانية فسعى جاهدا إلى تحريض ابن القاضي أحد عظماء مشايخ الجزائر، والذي كان يكتنّ كلّ الاحترام للعثمانيين، والذي رفض عرضه، أمّا بعد وفاته وافق خلفه ابنه الذي حمل الاسم نفسه على مطلب ورغبة سلطان تونس في طرد العثمانيين من الجزائر، فبمجرد ما سمع خير الدين بهذه الخطة حتى خرج لحرب سلطان تونس إلى أن أسره، ثم قام بنصحه وتحذيره من تكرار فعلته، ثم أطلق سراحه، ورغم أنّ ثورة ابن القاضي الابن لم تحمد إلى حين، إلا أنّ هذا السلطان لم يتحالف مع ابن القاضي بعد ذلك ضدّ العثمانيين⁸.

¹ - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، دار الأمة، ج 1، ط2، الجزائر، 2007م، ص145.

² - المزاري، المصدر السابق، ص 270. وانظر أيضا ابن المقي، المصدر السابق، ص40.

³ - BERBRUGGER, "Reprise d'oran"...، pp.14- 28.

⁴ - للمزيد انظر ابن هطال، المصدر السابق، ص ص19-23. وانظر أيضا المزاري، المصدر السابق، ص ص 262-266. وكذلك أبي راس، عجائب...، ج2، ص ص 33-35.

⁵ - شويتام، المجتمع...، ص18.

⁶ - بربروس، المصدر السابق، ص ص98، 99. وانظر أيضا شوفالييه، المرجع السابق، ص43.

⁷ - مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1622، وجه و33-33. أو انظر مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1623، ظهر و19، وجه و20.

⁸ - بربروس، المصدر السابق، ص ص109-129.

والجدير بالإشارة أنّ الجزائر رغم إبرامها لمعاهدة ضبط الحدود مع التّيابة التّونسيّة عام 1614م، إلا أنّ التّوانسة لم يحترموا هذه المعاهدة، فوجّه العثمانيّون لهم حملة عسكريّة في 17ماي 1628م، وأرغموا السّلطة التّونسيّة على إبرام اتّفاق لضبط الحدود بشكل دقيق¹، فيبدو أنّ العثمانيّين حاولوا بهذه المعاهدة منع أيّ تدخل أو تهويش حاولت تونس خلقه مرة ثانية لإضعاف حكم العثمانيّين بالجزائر .

أمّا الجارة الغربيّة المغرب الأقصى كانت أكثر حرصا على خلق التّهويشات في الجزائر، ونذكر مثلا على ذلك، ففي سنة 1100هـ/1689م استغلّ السلطان المغربيّ انشغال داي الجزائر بقضية حرب فرنسا ضدّ إنجلترا وهولندا، وإذا بجيوشه تُغيّرُ مرة بعد الأخرى على الحدود الجزائريّة طامعا في بعض أجزاء الجزائر، فما كان من هذا الدّاي إلا أن زحف بجيشه صوب المغرب الأقصى، ليجد سلطانها في انتظاره بجيش أكبر من جيشه، فدارت رحى معارك كبيرة بين الفريقين، وانتصر أثرها الجزائريّون رغم قتلّتهم، وراح السلطان المغربيّ يلتمس من الدّاي شعبان إبرام صلح بينهما، فقبل هذا الدّاي عرضه، ولكن بشروط كثيرة توحى بمدى ضعف هذا السلطان² .

هذا ويمكن أن نضيف إلى أنّ مناقشات الجيران كانت عديدة لدرجة أنّهم كثيرا ما تحالفوا لضرب الجزائر والتّوسع على حساب أراضيها بل تعدوا إلى محاولة الاستيلاء على السّلطة بالجزائر. فقد شهدت نهاية القرن 17 اتّفاق حاكم تونس وسلطان المغرب الأقصى على مهاجمة الجزائر، إلا أنّ قوة الانكشاريّة بقيادة الدّاي انتصرت على التّحالفين المدعّمين بقوات من طرابلس الغرب، وهزمتهم شرّ هزيمة³، فيتّضح من خلال هذا أنّ جيران الجزائر لم يحاولوا فقط تأليب السّكان والزّعادات المحليّة على الحكم العثمانيّ فقط بل تعدوا إلى محاولة طرد العثمانيّين من الجزائر، غير أنّ السّلطة العثمانيّة حالت دون تحقق ذلك، ما ساهم في تثبيت حكمها بالجزائر أكثر.

ومن المفيد الإشارة إلى نقطة فرعيّة هنا وهي أنّ العثمانيّين لم يجموا الجزائر من الخطر الخارجيّ فقط بل خلقوا لها مكانة وهيبة بين الدّول، فبعدما كانت قبل الوجود العثمانيّ بها تدفع الضّرائب إلى اسبانيا⁴، أصبحت بعد انضمامها إلى الدّولة العثمانيّة تُدفع إليها الضّرائب. من طرف جلّ الدّول الأوروبيّة كهولندا والبرتغال⁵. هذا

¹ - العنزي، تاريخ...، ص 34، 35. وانظر أيضا

- M.E.VAYSSETTES, "Premiere période, de 1514 a 1648 commencements de l'occupation de Constantine par les Turcs," in R.N. M.S.A.P.C, N°11, Constantine, 1867, pp331, 332.

² - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 23، 24. وانظر أيضا أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء تاريخ الجزائر، ج2، ط خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص322.

³ - للمزيد انظر المجموعة 3205، الملف 01، الوثيقة 53، م.و.ج. وكذلك - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 26، 27. - العنزي، تاريخ...، ص 50، 51. غير أن هذه المصادر قد اختلفت في تحديد الاطار الزمني لهذه الحملة.

⁴ - شوفالييه، المرجع السابق، ص23.

⁵ - شارل، المصدر السابق، ص 133، 136.

وكانت دول أخرى تقدّم لها الهدايا والتّرضيات بغية حماية مصالحتها في البحر المتوسط وحتى في الجزائر، ونذكر أبرزها فرنسا¹، وإنجلترا²، وهولندا³ والدّول الشماليّة للعالم⁴ وجمهورية البندقية⁵ وكذا اسبانيا⁶.

وفي السّياق نفسه، فقد أضحت الجزائر قوة تهاجم وتخضع لها جارقتها، وخير دليل على هذا تونس فعلى مدى فترات طويلة، كانت تدفع للجزائر ضريبة سنويّة⁷، كما كانت تفكّر عديد المرات قبل أن تغامر وتدخّل في صراع أو حرب ضدّ الجزائر⁸، وحتى المغرب الأقصى فقد بيّن خنوعه سنة 1100هـ/1689م، حينما ترجى الجزائر لعقد صلح معهم⁹.

واستنادا إلى كلّ ما تقدّم يتّضح أنّ سكان الجزائر تمسكوا بالعثمانيين الذين رفعوا راية الجهاد في وجه الضّربات الخارجيّة المسيحيّة بالدرجة الأولى، والاقليميّة من الجيران بالدرجة الثّانية، ليجعلون من الجزائر قوة ضاربة في الحوض الغربيّ للمتوسط، يعمل لها ألف حساب، فكيف لا يتمسك الجزائريّون بالعثمانيين وهم من خلق للجزائر مكانة وهيبة بين الدّول، وهذه النّقاط خاصّة منها الأولى كانت كأساس غرس به العثمانيّون أرجلهم بأرض الجزائر وكآلية عرفوا كيف يستغلونها لتثبيت حكمهم بهذه الاخيرة.

ج- احترام المرابطين والتبرك بهم:

لقد تنبّه العثمانيون لنقطة أساسيّة في المجتمع الجزائريّ آنذاك، وهي تقديس السّكان للمرابطين أحياء كانوا أو أمواتا. ومن هذا المنطلق فرض العثمانيون على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، حتى صاروا يقدّمون لهم أكبر الامتيازات وأتمنّها، وأصبحت أماكن سكنهم وضرائعهم بعد الموت مقدّسة، كما أضحى القانون لا يمسّ كلّ من يلجأ إليها. فكانت هذه من إحدى الوسائل التي استعملها العثمانيون لكسب ودّ السّكان¹⁰.

ونذكر على سبيل المثال مدى استغلال العثمانيين لهذه النّقطة في المجتمع الجزائري، فعلى إثر ثورة الدرقاوي مثلا قام الباي محمد المقلش بحملة على سكان قرية الولي الصالح سيدي محمد بن عودة، فقام جنود المقلش بتأديب سكان القرية تأديبا لم ينجوا منه إلا من فرّ بنفسه، أو لجأ إلى ضريح الولي المذكور، وهذا يعود لكون الباي

1 - نفسه، ص ص، 131 - 133.

2 - المدني، محمد ...، ص ص 178، 179.

3 - المجموعة 3109، ملف 02، الوثيقة 01، م.و.ج.

4 - شالر، المصدر السابق، ص ص 134.

5 - DE PARADIS, OP.CIT., P.145.

6 - كائكاتر، المصدر السابق، ص 14. وانظر أيضا المزاري، المصدر السابق، ص 259.

7 - المدني، محمد ...، ص 193.

8 - العنزي، تاريخ...، ص 63، 64. وانظر أيضا

- MERCIER, OP. CIT., P.277, 278.

9 - ابن ميمون، المصدر السابق، ص ص 23، 24.

10 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 72، 73.

أوصى بحرمته وعدم التعرض لمن يلجأ إليه، وفي نهاية هذه الحملة التأديبية قام هؤلاء العثمانيون بزيارة الولي المذكور، وقبل ذلك تصدقوا بمال يزيد على المائتي ريال دراهم¹، فبمثل هكذا تصرف سيجعل السكان بالتأكيد يلينون ويعيدون التفكير في موقفهم من الحكم العثماني من جهة، ومع الدرقاوي من جهة أخرى، والذي لا خلاف فيه أنّ مثل هكذا تصرف أيضا سيجعل العثمانيين يتقربون من المجتمع أكثر ويكسبون رضا أفراده.

غير أننا لا يمكننا نفي الاهتمام الكبير للعثمانيين بأضرحة العلماء العاملين ومزارات الأولياء والصالحين من أبناء ملّة الإسلام، راجع إلى أنّهم كانوا يميلون إلى الدين ورجاله بالقلب والقالب، لاسيما مذهب التصوف الذي أصبح راسخا في قلوب جلالسلطين العثمانيين وولاتهم، ولا يعتقد برأي جلّ الكتاب الأجانب وبعض الكتاب المسلمين المتأخرين، من أنّ الدافع الأساسي لاحترام أضرحة الأولياء والصالحين والعلماء العاملين هو هدف سياسي بحت، يراد به إرضاء الجمهور المحكوم فيه وإطفاء جذوة ثورات الشعب على الأوضاع السياسية آنذاك².

ومّا تقدّم يتّضح أنّ السكان المحليين قد توافقوا في احترامهم وتقديسهم للمرابطين وأضرحة العلماء ومزارات الأولياء والصالحين مع العثمانيين، وهذا ما قرّب الفئتين من بعضهما البعض، إلا أنّنا لا يمكننا اعتبار اهتمام العثمانيين بالأضرحة والأولياء لم يكن وسيلة لتوغل العثمانيين في المجتمع الجزائري بل بالعكس.

د-الوقف³:

وبالإضافة إلى تلك الممارسات، كان العثمانيون وعلى رأسهم الحكام يقومون بعملية الوقف على المساجد والمدارس، والزوايا، والحرمين الشرفيين ونحوها، فأوّل من قام بهذه العملية منهم في الجزائر هو خير الدين بربروس. وكمثال على أوقافه، وقفه على الجامع المعروف بجامع صفر مزرعة بسيدي يخلف قرب اسطاوالي، وتبعه في هذه الممارسة العديد من الحكام، أمثال محمد بكداش الذي بنى زاوية للأشراف وأوقف عليها عقارات، ومحمد باشا الذي جدّد جامع السيدة، والدّاي عبدي باشا الذي بنى مسجدا، وأوقف أوقافا جعلها تحت إشراف مؤسسة أوقاف الحرميين الشرفيين، والدّاي حسين، والباشا حسين مزومورتو الذي بنى هو الآخر جامعا وأوقف عليه أراض، ودكاكين، وسوقا⁴.

¹ - الزياتي، المصدر السابق، ص ص 283، 284.

² - ابن ميمون، المصدر السابق، ص ص 350، 351.

³ - الوقف: هو عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية، ونعني به حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين ويكون في وجه الخير تقريبا إلى الله تعالى، وهو أنواع وقف خيري، ووقف ذري أو أهلي وآخر مشترك، أي خيري وأهلي معا. للمزيد انظر ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر العثمانية من القرن 17 إلى القرن 19، مجموعة دراسات أكاديمية وبحوث علمية، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 57_61.

⁴ - غطاس، الحرف...، ص ص 82-84.

هذا وإنَّ المُطَّلِعَ على الرّصيد العثماني بالأرشيف الوطنيّ الجزائريّ يُلاحظ ذلك الكم الهائل من الوثائق الوقفية الخاصّة بالعثمانيين، فنذكر منها ما ورد في إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1090هـ/1679م أنّ إبراهيم داي قد أوقف عدّة ممتلكات على المسجد الأعظم¹، فالواضح أنّ هذه الممارسة الإسلاميّة التي كان يقوم بها العثمانيون قد جعلتهم يتقربون من المجتمع الجزائري أكثر.

و- التشييدات الإسلامية:

إنّ بيوت الله -المساجد- في الإسلام لها مكانتها المقدّسة في المجتمع، وأنّ المعني بها والمهتم بتشبيدها يعتبر من المسلمين التّقاة. وأن تلك الميزة التي تميّز بها العثمانيون بتشبيدهم للمساجد وغيرها من أماكن العبادة كان له أثر واضح في عمران إيالة الجزائر، فقد كثرت المساجد بالايالة على عهد العثمانيين. فمثلا في مدينة الجزائر وحدها عدّدها الطبيب الألماني هبنسترايت الذي زار الجزائر سنة 1732م، والأسير جمس ولسن ستيفان الذي كان بالجزائر ما بين 1785-1797م، بعشرة مساجد كبيرة، وخمسين مسجدا صغيرا أو مصلى، بينما فنتار دي باردو الذي كان بالجزائر في القرن نفسه وهو القرن الثامن عشر، فقد عدّدها بأثنا عشر مسجدا كبيرا ذو مآذن ومناير والكثير من المصلات²، فمن أشهرها: الجامع الكبير أو المسجد الأعظم، والجامع الجديد، بالإضافة إلى جامع كتشاوة، وميزوموتو، وعلي بشين، وشعبان خوجة، وسفير، والرّابطة، وعبدي باشا، والسيدة، وسيدي رمضان، والمقرايين أو البلاط، وإنّ هذه المساجد كانت تظلّ مفتوحة طيلة اليوم لأداء الصلوات الخمسة³. فهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من هذه المساجد ومساجد أخرى قد تمّ تشبيدها والاعتناء بها على أيدي العثمانيين حكاما كانوا أو مسؤولين، ونذكر من ذلك على سبيل المثال:

إنّ مسجد الشاوش الذي كان المكان المخصص لصلاة ضباط الشرطة والجيش النظامي في القصر قام بتشبيده خير الدين بربروس سنة 1520م⁴، زيادة على هذا فإنّ جامع السيدة الذي أنشأ سنة 1027هـ/1561م قد تمّ إعادة بنائه من طرف الداوي محمد عثمان باشا المجاهد في ربيع سنة 1198هـ/1784م بعد أن تعرّض لأضرار كبيرة ثمّ اعتنى به وحسّن عمارته خلفه الداوي بابا حسن سنة 1794م، فزيّنه برخام أبيض جلبه من إيطاليا، فعُدّ من أجمل مساجد مدينة الجزائر من حيث التّقوش وطرز العمارة⁵.

¹ - س. م. ش، علية 1/42، وثيقة 23، ا.و.ج.

² - للمزيد انظر ستيفان، المصدر السابق، ص 213. وكذلك هبنسترايت، المصدر السابق، ص 38.

- DE PARADIS, OP.CIT., P.157.

³ - هبنسترايت، المصدر السابق، ص 38.

⁴ - شوفاليه، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

⁵ - شويهد، المصدر السابق، ص 93. وانظر أيضا غطاس، الحرف...، ص 82

علاوة على هذا نجد أيضا جامع كتشاوة الذي بناه حسن باشا سنة 1792-1798م، وجلب له كميات كبيرة من الحجر الأبيض من آثار وهران¹، وفي مصادر أخرى وجدنا أنّ الدّاي بابا حسن جدّد بناءه فقط سنة 1209هـ/1794م، هذا وإنّ أقدم الوثائق التي تكلمت عنه تعود إلى سنة 1020هـ/1612م، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المسجد قد بُني على ربوة تُعرف برحبة الماعز فأخذ اسمها منها كجاوة²، فحتى وإن اختلفت المصادر في هذا المعطى، إلا أنّ المهم أنّ العثمانيين قد اهتموا بتشييد بيوت الله والاعتناء بها .

وبالإضافة إلى هذا، فإنّ الدّاي بابا علي قام ببناء مسجد رائع من مدخراته الشخصية مقابل دار الإمارة³، كما أنّ حسين ميزومورتوقد أسّس جامعا أيضا، وزيادة على هذا فإنّ الدّاي عبدي باشا، قد بنى هو الآخر جامعا، وتُدرج في الإطار نفسه الدّاي محمد بكداش الذي بنى بدوره زاوية للأشراف بالمدينة نفسها -مدينة الجزائر-، دون أن ننسى أنّ محمدا بن عثمان باشا قد قام ببناء المسجد المقابل لقصره⁴ وكذلك فإنّ علي بشين قد أمر ببناء مسجد من ماله الخاص⁵.

وإلى جانب ذلك، فقد تمّ تشييد المساجد في البايك أيضا، ولعلّ أبرز هذه التشييدات بايلك تمت على يد الباي محمد الكبير الذي قام ببناء عديد المساجد والجامع وكذا الاعتناء بأخرى، ولنذكر من ذلك على سبيل المثال تشييده لمسجد بمدينة معسكر والذي يحمل اسمه "جامع محمد الكبير" وقد أرفقه بعدد المرافق وخصّص له الكثير من الموظفين بداية بالخطيب وصولا إلى مقدم الطلبة، وقد نال هذا المسجد إعجابا كبيرا من السّكان فراح الشّعراء يتغنّون به ويتزّمون بزخارف جماله، وعلاوة على هذا فقد بنى مسجدا آخر بوهران عُرف عند سكان هذه المدينة بـ "جامع بناصف" لكونه كان به وكيلا، كما أنّه شيّد الجامع الأعظم المعروف بـ "جامع الباشا" لأنّ حسن باشا أمر ببنائه، كما تكفل بمصاريف بنائه أيضا. وبالإضافة إلى هذا قام بتوسيع جامع السّوق بمعسكر، كما جدّد الجامع العتيق، ووسّع ساحته وجلب إليه المياه، وبنى خمسة أحواض للوضوء واستبدل منبره بمنبر أحسن من ذي قبل⁶.

¹ - ستيفان، المصدر السابق، ص 206.

² - شويهد، المصدر السابق، ص ص 72، 73.

³ - DE PARADIS, OP.CIT., p. 101.

⁴ - غطاس، الحرف...، ص 82. وانظر أيضا المدني، محمد عثمان...، ص 189.

⁵ - نفسه، ص 56.

⁶ - ابن هطال، المصدر السابق، ص ص 28، 29. وانظر أيضا ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 24.

وعلاوة على هذه التشييدات، قام عصمان أو عثمان باي الذي تولى بايلك الغرب سنة 1160هـ/ 1747م، ببناء الجامع الأعظم بمدينة معسكر سنة توليته، ونقش على حجارة هذا الجامع اسمه وتاريخ البناء في نص استهله بـ " الحمد لله حمدا لا نهاية لطوله، وصلى الله على سيدنا محمد نبينا عبده ورسوله... " ¹.

وقد حظي بايلك الشرق هو الآخر بمساجد قام بنائها حكام هذه الجهة فالباي حسين كلياني المعروف بالشايب، وبوكمية الذي تولى حكم بايليك الشرق سنة 1105هـ / 1713-1714م قام ببناء الجامع الأعظم بسوق الغزل بجومة رؤوس الدوامس من قسنطينة...، إضافة إلى أنّ حسن باي بوحنك الذي تولى الحكم سنة 1736-1754م، قام أيضا ببناء جامع عرف باسم الجامع الأخضر، وانتهى من بنائه في نهاية شعبان من سنة 1156هـ/ 1743م وجعل عليه أوقافا وحين مات دفن به ²، دون أن ننسى أنّ صالح باي قد اهتم بتشييد المساجد فهو بدوره قام ببناء مسجد بمدينة قسنطينة، وآخر بمدينة عنابة ³.

هـ- تطبيق تعاليم الشرع الإسلامي:

لقد حرص العثمانيون على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية وطقوسها، إذ وجد من الحكام من سعى إلى ذلك سعيا أمثال خير الدين بربوس الذي قام في بداية حكمه بجمع يتامى وأبناء وبنات فقراء مدينة الجزائر، وضواحيها اللذين بلغوا سن الزواج، وقام بتختين الأطفال وتزويج البنات ⁴. وفي السياق نفسه، فإنّ علي باشا سالف الذكر كان يحتكم بالشرع حيث كان يأمر بإبطال الزنا والخمر، فمن وجده مخمورا أو زانيا يبعثه إلى القاضي لإجراء الحد الشرعي ⁵، كما أنّ العثمانيين كانوا يطبقون العقاب الشرعي كقطع اليد وكيفية القطع بحرص شديد ⁶.

والجدير بالذكر أيضا أنّ السكان المحليين كانوا يحبون الحكام الذين يوقرون الشرع، ولنضرب مثلا لموقفهم مع حسين خوجة لما أصابه دمل بين كتفيه وأبعد عن الحكم بمدينة الجزائر، فحين وصل إلى موضع قريب من دلس نزلت إليه جماعة من قبائل الزواوة وانتزعوه من يد العثمانيين، وحملوه على الأكتاف إلى بلادهم ⁷، فمثل هذه التصرفات التي برهن فيها العثمانيون على احترامهم وتوقيرهم لتعاليم الشريعة الإسلامية جعلت أفراد المجتمع يقبلون سلطة العثمانيين وحكامها.

¹ - الزياتي، المصدر السابق، ص 255، 256.

² - ابن العطار، المصدر السابق، ص 126-130. وانظر أيضا العنزي، تاريخ...، ص 57.

³ - العنزي، تاريخ...، ص 64. وانظر أيضا المدني، محمد...، ص 158.

⁴ - بربوس، المصدر السابق، ص 136.

⁵ - الزهار، المصدر السابق، ص 136.

⁶ - شلوصر، المصدر السابق، ص 82.

⁷ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 105.

هذا وإنّ السلطة العثمانية بالجزائر قد كانت تحتفل بالمناسبات والأعياد الدينية مثلها مثل السّكان المحليين، إذ كانت تُقام في عيد الفطر الاحتفالات في كلّ مكان، لوحظ ذلك حتى على مواعيد مقررّ الحكومة¹. وأيضاً فقد كان يتمّ الاحتفال بالمولد النبوي، إذ كان يقام فيه مهرجان كبير تشعل فيه الشموع الحمراء².

علاوة على هذا، فإنّ العثمانيين قد حرصوا أيضاً على محاربة كلّ ما يهدّد العقيدة الإسلامية ويزرع الفرقة والشقاق بين الرعية المحمدية الإسلامية، فقد ورد في إحدى الرسائل بين الباب العالي والجزائر المؤرخة سنة 1240هـ/1824م، أنّ إنجلترا قامت بطبع ونشر كتاب تحت عنوان "العهد الجديد" وبعض المنشورات تحت عناوين أخرى بغية بثّ فتنة الفساد والتفرقة بين الرعية الواحدة والأمة الإسلامية المنسجمة، ثمّ تمّ توزيع نسخ عديدة من هذه المطبوعات بين السّكان، وعلى الأخص بين شيوخ القبائل بالجزائر، فما كان من عثماني هذه الأخيرة إلا أن قاموا بحرق هذا الكتاب والتخلص منه³. فمن خلال كل ما تقدّم يتضح لنا أنّ كلّ هذه الممارسات التي حرص على تطبيقها العثمانيون كأفراد وسلطة كانت كلّها تصبّ في مصلحة قبول الجزائريين للعثمانيين وحكمهم.

2 - التسامح مع السكان:

نعني بالمساحة هو التّعاضّي عن الخطأ الذي ارتكبه الآخر أو التّساهل معه أو الصّبر على إساءته، ونعني بها أيضاً التّساكن والتّعايش في سلام، وهذا الأسلوب في المعاملة اعتمده العثمانيون في التّقرب من السّكان، وكسبهم إلى صفهم من أجل تثبيت حكمهم بأرض الجزائر. فالواضح أنّ الحكومة العثمانية تأكّدت من أنّ قوة القبائل لا تقهر، وأيقنت أنّها لن تتمكن من إخضاعها بحدّ السيف وأيّما باللّطافة، والتّسامح، والمعاملة الحسنة التي أسفرت فعلاً عن نتائج مرضية، تمثّلت في بقاء السّلطة العثمانية مدة تزيد على ثلاثة قرون⁴.

ويبدو أنّ أول من اعتمد هذه السياسة وتنبّه لمفعولها القوي في كسب السّكان هو خير الدين بربروس، وذلك عندما عفا عن سلطان تونس حينما وقع في أسرهِ، حيث قال "...إنّ عفوي عنه وما أظهرته من رفق به جعلت كل أهالي إفريقيا يتعلقون بنا ويزدادون حبّاً لنا"⁵، فالواضح أنّ خير الدين قد عرف كيف يستقطب ويعلّق قلوب سكان شمال إفريقيا عامّة والجزائر خاصّة.

¹ - شالر، المصدر السابق، ص 67.

² - DE PARADIS, OP.CIT., P.163.

³ - خط هاميون، علبة 11، رقم العثماني 22524، تاريخ 1240هـ، ا.و.ج.

⁴ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 89.

⁵ - بربروس، المصدر السابق، ص 110.

وفي السياق نفسه استمر خير الدين بربوس في اعتماد الأسلوب نفسهم الزعيم المحلي الحسين شقيق ابن القاضي الذي جاء من بعده، فبمجرد انتهاء ذلك القتال واعتراف الحسين بالهزيمة وإجباره على دفع ضريبة سنوية، وافق خير الدين بربوس على ردّ موقع الحسين القديم¹، فمنه يتبيّن أسلوب المسامحة والعفو، وردّ اعتبار الزعماء حينما يعلنون خضوعهم للسلطة العثمانية.

زيادة على هذا، فقد نهجت السلطة العثمانية هذا الأسلوب في الكثير من المرات، فعندما تولى خيضر باشا السلطة ما بين أعوام 1589-1592م، طلب من البايات في البايك أن يستعملوا نفوذهم لدى القبائل حتى تدفع ما عليها من الضرائب في أقرب مدّة. فقام محمد بن فرحات باي بايالك الشرق -قسنطينة- بتذكير الشيوخ والخلفاء والزعماء بهذه التعلّيمية، فامتثل البعض لها ورفضها آخرون كزعماء أولاد مقران بمجانة، الذين أجابوا بإعلان الحرب عليه، فتصدى لمواجهتهم واستنجد بالباشا في العاصمة الذي أنجده فأرغمت قواتهما، المقرانيين على دفع خسائر الحرب مع الاحتفاظ بامتيازاتهم القديمة². فمن خلال النقطتين الأخيرتين، نلاحظ أنّه وبالرغم من تمرد هؤلاء الزعماء وتفوق قوات العثمانيين في هذا الصدام الحربي عليهم إلا أنّ السلطة العثمانية أبقت لهم امتيازاتهم القديمة، فكان يمكن لهذه السلطة بمجرد تفوقها عليهم أن تجردهم من كلّ امتيازاتهم دون أي اعتراض، فقانون الحرب يضعه القوي وهذا هو المعروف، غير أنّ السلطة العثمانية قد اعتمدت هذا الأسلوب لتكسب هذه القبائل من جديد. ويبدو لي أنّ إعادة اعتبار وامتيازات أي زعيم أعلن خضوعه أفضل من تنحيته كلياً، لأنّ أيّ جماعة أو قبيلة يقودها زعيم أو كبير بخضوعه ستخضع القبيلة بالتأكيد، أمّا إذا تمّ تنحيته أو القضاء عليه دون إخضاعه، فالمنطقي أنّه سيظهر زعيم آخر، ولعلّ هذه النقطة قد تنبّه لها العثمانيون حينما اعتمدوا أسلوب إعادة الإعتبار لكلّ زعيم أعلن خضوعه.

هذا ولم يكن موقف العثمانيين سلبياً وعنيفاً مع القبائل التي كانت تعتمد على تشويش الأمن العام، وقلّما يلجؤون إلى قوتهم الحربيّة، وإنّما كانوا يفضّلون الاعتدال لبلوغ الأهداف التي وضعوها لأنفسهم، والدليل على ذلك أنّهم عندما يخضعون قبيلة ثائرة وبعد استسلام سكانها يستقبلونهم بحفاوة، ويعيدون إليهم ما أخذ منهم أثناء الحرب، وقد يعوّضون لهم الأشياء المتلفة حتى يتمكّنوا من جلب هؤلاء السكّان إليهم بعد الانتصار عليهم، فقد كان العثمانيون يبرهنون لمثل هذه القبيلة على ثقّتهم بها ويدفعونها إلى أن تعيش هادئة، وكانوا يقولون لأهل هذه القبيلة بأنّ الهجوم لم يكن موجهاً لإبادتها، وإنّما لتأديبها وإرجاعها إلى الصّراط المستقيم، فهذا الاعتدال والإكرام كان يؤثّر في هؤلاء السكّان أكثر من القوة والعنف³، إذ كان الهدف من هذه السياسة هو استمالة هؤلاء

¹ - شوفالييه، المرجع السابق، ص45.

² - العنّري، تاريخ...، ص33.

³ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص73.

المغلوبين نحوهم، وإعادة الطمأنينة إلى قلوبهم، وإشعارهم بأن تلك الحرب إنما كانت لإعادة النظام، وقد أثرت هذه السياسة تأثيرا كبيرا في نفوس الأهالي، وجعلتهم يخضعون في النهاية لسلطة العثمانيين عن رضا وطوعية¹.

وليس بخاف، أنّ بايلك الغرب قبل فتح وهران كان يقطن فيه عديد القبائل الموالية للإسبان كقبائل بني عامر وشافع وبنو يعقوب وبنو حميد وحميان، وأولاد ساسي، وغيرهم كثير، فقد كان بعضهم جواسيس للإسبان، وبعضهم جندهم الذين يجارون في صفوفهم ضدّ سكان هذه الجهة، والبعض الآخر يمّونونهم بكلّ ما يحتاجونه من المؤن أمثال السمن، والعسل، والحشيش، والحطب والدواب، وأشياء كثيرة أخرى². فبمجرد ما فتح محمد الكبير وهران، قرّر قبل انتقاله إليها أن يتخذها مقرّه الجديد، وأن يجمع العلماء ليستشيرهم في شأن هذه القبائل التي كانت موالية للإسبان، فاتّفق الجميع على أن يسمح لهم لما بدر منهم، ويعطيهم الأمان. فقام فوراً بإرسال القاضي عبد الله بن حواء، وسي احمد بن سحنون الكاتب بالجامع الكبير وسي محمد بن فريجة، ليبشروهم بقرار الباي، وعادوا مصحوبين بأربعين شخصا من سكان مدينة وهران كممثلين لإخوانهم هناك، فاستقبلهم هذا الباي استقبالا حسنا، وعفا عنهم وصفح عن جميع زلّاتهم، ثم انتقل بأهله وحاشيته إلى هذه المدينة حيث اتّخذها مقر له³. وهذه السياسة الكريمة التي مارسها هذا الباي جلبت إليه بالتأكيد أفراد المجتمع وقربته منهم، وبذلك أيضا كسب بالتأكيد حلفاء كانوا من قبل أعداء، وهذا يوحي بمدى تفضنّ العثمانيين لمزايا أسلوب المسامحة، الذي جعل السكان المحليين يرضون بحكمهم طوعية.

كما أنّ عديد السكان من قبائل المخزن⁴ في بايلك الغرب، وبعد مساندتهم لثورة الدرقاوي على السّلطة العثمانيّة، أمر الباي محمد المقلش رجال حكومته بأن يتهيؤوا لتأديب تلك القبائل المتمرّدة لإعادة النظام إلى البايليك، فنصحوه بعدم معاقبة هؤلاء السكان لفعاليتهم تلك، بحجة أنّ هذا الأمر لم يحدث بهذا الإقليم من قبل، وحين حدث ظلّ هؤلاء الناس أنّ الحكم العثماني سيزول في قلوبهم... أكتب لجميع مخزنك أهل الخواص، ولا تعاقب أحدا على ما فعل، لأن هذا أمر لم يحدث بهذا الإقليم، وحين نزل به القضاء، ظنّت الناس، وأننا لم نقم لنا قائمة، والآن رجوع الفرع إلى الأصل أصل..."، وفعلا فقد أخذ هذا الباي بنصيحة أرباب سلطته ولم يعاقب هؤلاء السكان على فعاليتهم⁵. فالذي لا خلاف فيه أنّ هذا الباي ورجال سلطته قد بحثوا أو أوجدوا مبررات لتصرف قبائل المخزن غير المقبول، وهذا الفعل لا يكون إلا من القلوب الرّحيمة المتسامحة. فمن خلال هذا تتضح سياسة التّسامح التي انتهجتها السّلطة العثمانية في مثل هذه الحالة، مدركة أنّ بهذا الفعل يتمكن المرء من كسب

¹ - دراج، الدخول...، ص 379

² - المشرفي، المصدر السابق، ص 14 وما بعدها.

³ - ابن هطال، المصدر السابق، ص 23.

⁴ - سوف نتكلم عنها بالتفصيل فيما يأتي.

⁵ - المازري، المصدر السابق، ص 311، 312. وانظر أيضا ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 78.

محبّة غيره، وبه تتمكن الدولة من إعادة ولاء السّكان لها ، والأكيد أن أسلوب المسامحة سيُرجع كلّ السّكان إلى حظيرتها، وستكسب السّكان ضد الدرقاوي في حال عودته .

والجدير بالذّكر أنّ سياسة المسامحة هذه نلمسها أيضا في الكثير من مواقف العثمانيين. ولنذكر منها على سبيل المثال، موقف محمد الكبير فاتح وهران حينما قام بغزوته على أهل الصحراء، فعندما مرّ على إحدى القبائل القاطنة في المكان المسمى سبعة ادوار، قامت قبائل هذا الموضع بالهجوم على محلته وبدأت تنهب وتسرق، ففي وسط تلك الفوضى وصل جنود هذا الباي، وقاموا بتأديب رجال القبيلة، في حين أنّ النّساء لم يتعرضنّ لأحد، فلما رأى الباي ما حلّ بالقبائل قيل أنّ نفسه رقت، فأمر بترك الأطفال والشيوخ، أمّا الكهول والشبان والأعيان، فأخذهم إلى محلته وباتوا هناك، غير أنّه وبطلوع الصّباح حرّهم، بالإضافة إلى هذا فقد أكرم الكثير منهم وعلى رأسهم شيخ كبير من الصّالحين يدعى السيّد الموهوب كان لا يقدر على المشي، فحين رأى هذا الباي حالته تلك أمر خدامه أن يحملوه وأعطاه كسوتين، ومال كثير و فرسا ثم رده إلى أهله مكرما، وبهذه الأعمال سّعدت هذه القبائل لدرجة أنّهم أضحووا يدعون الله بالخير للباي، معلّنين خضوعهم بالاعتذار معلّنين تصرفهم بجهلهم لهذا الحكم، راضين بما فرضه عليهم من ضرائب¹. فيبدو أنّ محمد الكبير قد كان ذكيا باتّباعه لأسلوب التّسامح مع من أذنبوا معه وبإكرامه لهم، واحترامهم لحرمتهم من النّساء، وعطفه على الصّبيان والشيوخ، فقد كسبهم إلى صفه وأدخلهم راضيين فرحين في حكمه. فالأكيد أنّ هذه السياسة التي انتهجها العثمانيون كانت لها الأثر الكبير في كسب تأييد المجتمع، واقتناعه بأنّ الخضوع هو الحلّ المثالي للعيش في سلام وأمان، وأنّ التّمرد لن ينتج عنه إلا الحرب مع قوة قد انتصرت عليهم.

والأمر نفسه حدث إثر معركة تلمسان التي تزعمها المسعود في بداية الوجود العثماني بالجزائر، فقد قام العثمانيون بقتل المتمرّدين، في حين أنّ الذين ألقوا سلاحهم وأعلنوا استسلامهم وخضوعهم عفوا عنهم²، فيبدو لي أنّ هذه هي قمة العفو والكرم.

علاوة على هذا، فقد اعتمدت السّلطة العثمانية أسلوب التّراخي أو عدم التّشدد في القوانين في بعض الأحيان. ففي مطلع عام 1643م ثار المقرانيون في منطقة البيبان وسطيف، فاجّهت إليهم الكتائب برئاسة الأغا يحي من مدينة الجزائر والقائد يوسف من قسنطينة والقائد مراد من التيطري، والقائد شعبان من زمورة، ونشبت المعارك وتعدّدت، ولم تنته إلا بعد أن تعهد الدّاي بإلغاء بعض أنواع الضّرائب المفروضة على النّاس، وحرية التّجارة

¹ - ابن هطال، المصدر السابق، ص ص 46-49.

² - بربروس، المصدر السابق، ص 108.

بين مدينة الجزائر والمنطقة¹. فالذي لا خلاف فيه أنّ السّلطة العثمانية وبعتمادها أسلوب التّراخي هذا قد تحاشت أو تفادت حدوث عدّة صدمات أخرى، وتفادت خسائر كثيرة لإخضاع هؤلاء السّكان وكسبتهم إليها.

وما يؤكّد هذا الطّرح أيضا، موقف حسين داي-1818-1830م آخر حكام الجزائر العثمانيّة-، من ردّ فعل سكان نواحي مدينة البليدة الرّافضين لمساندة هذا الدّاي ضدّ الحملة الفرنسية، وذلك راجع لما قام به قائد هذه النّاحية حينما ألقى القبض على اثنين من مشايخ القبائل يسكنان الجبال المجاورة لهذه المدينة، وسجنهما في إحدى سجون البليدة، فثارت بلاد القبائل وسار رجالها مدجّجين بالسّلاح إلى هذه المدينة، وقاموا بإخراج الشّيخين بالقوة، فغضب هذا الدّاي لفعاليتهم تلك وأراد في بداية الأمر معاقبتهم على هذا الاستبداد في الرّأي دون الرجوع إليه، إلاّ أنّه بعدما لاحظ أنّ تلك القبائل، قد ازدادت عنادا وتحديا من يوم لآخر إلى أن وصل بهم الأمر إلى تهديده بأنّهم لن يساعده ضدّ الفرنسيين إنّ استمر في معاملتهم بهذه الشّدّة، فتمهّل وكما قال سمون بيغايفر "...فارتاع الدّاي لذلك وراح يعزف على وتر آخر فلم يكتف بالعبو عنهم. بل أهدى إلى بعض شيوخهم سيوفا فاخرة وبرانيس حمراء."². والواضح أنّ فحوى هذه الواقعة تُؤكّد أنّ أسلوب المسامحة واللّين كان له مفعول قوي عند السّكان، وقد تفتن له العثمانيون. فاعتماد القوة لا يُخضع السّكان دائما، وإتّما في مثل هذه الحالة زادت من عنادهم أكثر، فكان من الواجب البحث عن حلّ آخر ألا وهو التّراخي في المعاملة والقرارات.

هذا ولا يمكن التّغاضي عن ذلك التّسامح المذهبي والدّيني الذي مارسه السّلطة العثمانية مع كل فئات المجتمع الجزائري آنذاك. فرغم أنّ العثمانيين كان مذهبهم "المذهب الحنفي" إلاّ أنّهم لم يفرضوه على السّكان الذين كان أغلبهم يتّبعون للمذهب المالكي، وإتّما تركوهم على حريتهم. وصحيح أنّ مفتي الحنفية ممثل العثمانيين كان له حضور أكثر من زميله المالكي، إلاّ أنّ المالكية التي تربط بها الصّوفيّة والمرابطيّة بمسلكها المحلي بقيت لمدة طويلة المذهب الأكثر انتشارا والأكثر تجذرا ورسوخا³.

وفي هذا المعنى، نجد أنّ القضاء مثلا بمدينة الجزائر آنذاك قد تميز بالازدواجيّة، فثمة قاض حنفي والآخر مالكي، دون أن ننفي أنّه وبارتباط الجزائر بعاصمة الخلافة عام 1519م، أضحي المذهب الحنفي هو المذهب الرّسمي غير أنّه بقي كل من القاضيين يقومان بمهامهما كلّ لأتباعه فكانت جلسات القاضي الحنفي تعقد بجامع السيّدة في العهد الأوّل، ثمّ أنشأت المحكمة الحنفية في حدود سنة 1758م، وأصبح مقرها بالرّحبة القديمة أمّا جلسات القاضي المالكي فكانت تتمّ بالجامع الأعظم. هذا وكان هناك أيضا ضمن المجلس العلمي⁴ ممثلو الهيئة

¹ - العنزي، تاريخ...، ص ص 38، 39.

² - بيغايفر، المصدر السابق، ص ص 65، 66.

³ - شوفالييه، المرجع السابق، ص 72.

⁴ - سبق الإشارة إليه في فصل الهياكل الإدارية.

الدِّينِيَّة بشقيها الحنفي والمالكي، فهناك المفتي والقاضي لكلِّ مذهب¹، وهذا يبيِّن أنَّه وبالرغم من أنَّ مذهب العثمانيين هو المذهب الحنفي، إلا أنَّهم لم يفرضوه أو يفرضوا أحكامه على السَّكان المحليين بالقوة، بل تركوا لهؤلاء السَّكان الحرية في اختيار المذهب الذي يرغبون فيه، ما يدلُّ على مرونة وتساهل هذا النِّظام مع السَّكان.

كما أنَّ العثمانيين قد سمحوا لأهل الذِّمة - اليهود والمسيحيين - بممارسة دينهم بكل حرية لدرجة أنَّ أحد الأسرى المسمى سيرفونتيس صرح قائلاً "...كيف نفسر هذا التَّسامح في عصر قلَّ فيه الحلم والتَّسامح والتَّساهل..". فكلُّ شيء في هذه السِّياسة قد كان يدعو إلى التَّساؤل عند أهل الذِّمة. والجدير بالذكر هنا أنَّ سياسة التَّسامح المذهبي والدِّيني، وعدم ممارسة نظام الحكم العثماني لعمليات التَّعذيب والاضطهاد المنظم في الجزائر²، هو الشَّيء الذي ساهم مساهمة كبيرة في توغل حكم العثمانيين في المجتمع الجزائري.

3- توفير العدل والأمن :

أ- تحقيق العدل:

لقد كان اهتمام السُّلطة العثمانية بالعدالة كبيراً جدًّا، إذ وضعت من يسهر على تطبيقها، وكان كبيرهم هو الحاكم نفسه، فقد كان يفتح أبواب قصره لهذا الغرض، فقصر الدَّاي مثلاً كان يستعمل بالإضافة إلى مهامه السِّياسية الأخرى كقصر عدالة، ففناء هذا القصر كان يستخدم كقاعة استقبال، وفي إمكان كل واحد أن يعرض قضيته، فكلِّمة شرع الله أو عدالة الله لها وزن كبير بحيث أنَّ كلَّ فرد مهما علا شأنه يحصل على تطبيق حكم العدالة بمجرد النِّطق به، وبعد محكمة الدَّاي تأتي محكمة القاضي، والتي تشكِّل في الواقع محكمة أوليَّة، ومنها يمكن رفع الشكوى إلى محكمة الدَّاي، ولا يتطلب الانتهاء من القضية وقتاً طويلاً، فهي لا تستغرق سوى ما يتطلبه حضور المتقاضين، وسماع الشُّهود وتقديم الشكوى، وتنفيذ الحكم يتمُّ في اليوم نفسه هذا بالنسبة للمدن، أمَّا بالنسبة للأرياف، فقد كان تطبيق العدل من اختصاص أغا الصبايحية، إذ يتمُّ في خيمة تنصب لهذا الغرض³.

وإنَّ خير وصف لتطبيق السُّلطة العثمانية للعدالة في المجتمع الجزائري نجده في قول مصدر أجنبيٍّ إذ ورد فيه "...أما تكاليف القضاء، فهي متواضعة جداً في جملتها، ويبدو أنَّ الحكومة مصمِّمة على نيتها في أن يكون العدل من حقِّ الجميع في كلِّ الحالات. إنَّ هذا بالتَّأكيد هو الاعتقاد السائد هنا، وهذا الاعتبار مضافاً إليه الاختصار في المرافعة وسرعة تنفيذ الأحكام لها تأثير كبير على استقرار الأمن، وما ينجم عنه من الطمأنينة في

¹ - نفسه، ص ص76-79 و97.

² - شوقالبيه، المرجع السابق، ص ص72-74.

³ - هينسترايت، المصدر السابق، 38، 39. وانظر أيضاً حول القضاء غطاس، الحرف...، ص ص76-79.

الجزائر¹. فيبدو أنّ العثمانيين قد صبّوا جهدهم لتحقيق العدل، وهذا بالتأكيد سيجعل السّكان راضين عن حكومتهم.

وفعلا فإنّ العثمانيين قد اكتسبوا ثقة السّكان المحليين بتطبيقهم للعدالة والإنصاف، اللّذين يعتبران أساسا لجميع الحكومات التي تريد أن تكون عظمتها دائمة، وعندما يتمّ التأثير على العقول فإنّ الأجسام تتبع بالطبع، وما الفتح الحقيقي إلا ذلك الذي يستهدف القلوب لا الأجساد²، وهذا دأب البيلرباي حسن أغا الذي تميّز حكمه بالعدل فقد كان متعقلا في اتّخاذ قراراته، كما أنّه كان كريما متسامحا متفرغا بالكامل لمصلحة المملكة من أجل رفاهية ورخاء النّاس، دون أن ننسى أنّ من شدّة حرص حسن أغا على نشر العدل والإنصاف كسب احترام جميع السّكان، فلم يتصف حاكم بمثل عدله في أيّ عهد من عهود غيره هذا ولم يسجل أي انحراف في عهده وكلّ هذا جعله محبوبا³، وحتى شقيقه غير البيولوجي حسن باشا هو الآخر قد عرف عهده بتطبيق العدالة⁴، كما أنّ الدّاي الذي عرف ببابا علي عرف هو الآخر بشدّة عدله وكرمه⁵، فالذي لا خلاف فيه أنّ مثل هذه السياسات هي التي تجعل المحكومين يرضخون تلقائيا لحكامهم.

هذا وقد عرف عديد الحكام الآخرين بالعدل بين الرعية أمثال علي باي الذي تولى حكم بابلك الشرق سنة 1223هـ/1808م، فقد كان عادلا يدعو إلى المساواة بين العثمانيين والسّكان المحليين⁶، بالإضافة إلى إبراهيم باي الكريتلي الذي تولى بابلك الشرق أيضا ما بين سنتي 1811-1824م فقد تميّز حكمه بالعدل والمساواة بين النّاس⁷.

إضافة إلى هذا فإنّ الباي محمد الكبير قد حاول جاهدا تحقيق العدل وعدم ظلم أحد وخير واقعة على صحة هذا هو ردّة فعله تجاه طلبة المدرسة التي بناها بمدينة وهران، حين رفعت له من أهل هذه المدينة الشّكاية من هؤلاء الطّلبة، فعندما تكرّرت عليه هذه الأخيرة أمر بإخراجهم من المدينة المذكورة لينظر في ذلك فخرج الطّلبة منها وهو محتار في الأمر كلّه، فلم يجزّن عليهم إلا النّساء، وفي ظلّ ذلك التّوتر الكبير جاءه أحد قادة دولته وهو الأغا قدور الكبير بن إسماعيل البحتاوي، وقال له: "...يا سيدي لا يليق بك ولا بنا طرد الطّلبة الذين يدعون ربّهم بالغداة والعشي، ويتلون كتابه العزيز بالإتلاء الحضي وإمّا اللائق أنّ من فعل ذنبا يستحق به العقاب، عقب ومن

¹ - شارل، المصدر السابق، ص 49.

² - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص 74.

³ - HAËDO, *Histoire des rois...*, p68.

وانظر أيضا شوفالييه، المرجع السابق، ص 87.

⁴ - HAËDO, *Histoire des rois...*, p82.

⁵ - DE PARADIS, *OP.CIT.*, P.85.

⁶ - العنزي، مجاعات...، ص 39.

⁷ - العنزي، تاريخ...، ص 88، 89.

لا فلا بلا ارتياب. والذين اشتكوا لك بهم بأنهم أهل افتيات، عليهم بحفظ أنفسهم وأهلهم مما ادّعوه عليهم بغير إثبات..."، فما كان من الباي إلا الفرغ بتدبير اغته فلقد وجد في رأيه العدل، وفي غمرة هذا الوضع أمر بردّ الطلبة للمدرسة، فحين أرجعوا، ذهب هذا الباي لزيارتهم وقدم لهم مالا كثيرا، وأمرهم بعدم الإذابة، كما أخبرهم أنه لم يبق في المدينة من يرضى بهم، ويحبّهم إلا شخصه هو وأغته ونساء المدينة، فالواجب عليهم العمل بما أمر¹.

فمن خلال هذا يُمكن أن نستخرج عدة معطيات تبيّن مدى اتّباع العثمانيين وحرصهم على تحقيق العدل والمساحة بين السّكان، فهذا الباي رغم محبّته للطلبة إلا أنه طردهم بسبب شكايه السّكان منهم، بالإضافة إلى أنه عمل بنصيحة اغته التي تقضي بأنّه لا يجب معاقبة الجميع بسبب ذنب قلة منهم، وإتّما الواجب أن يعاقب المذنب فقط، ولا يعاقب إلا بدليل قاطع، وأخيرا أمر هؤلاء الطلبة بعدم اذابة الناس. فالذي لا نزاع فيه، هو أنّ العثمانيين بهذه السياسة العادلة والمتسامحة سيسلبون قلوب السّكان المحليين، ويدفعونهم للالتفاف حولهم ولا يرضون إلا بحكمهم.

وعلاوة على هذا، فقد وردت في المصادر عدة مواقف أخرى تبيّن مدى عدالة السّلطة العثمانية، ففي هذا السّياق، يمكن أن نورد قصة السيّد عبد الرحمان بن عت، فهو أحد الرعايا الذين يعملون ضمن قبائل المخزن في بايلك الغرب، والذي تسلّط عليه قائد ذلك المخزن المسمى المجاجي، بتكرار الوشاية الكاذبة عنه، عند الباي محمد المقلش حتى سجّنه هذا الأخير، وكاد يقتله إلا أن الأغا قدور بن إسماعيل تدخل في القضية وتوسّط لإطلاق سراحه، غير أنّ المجاجي هذا م يترك السيّد عبد الرحمان في حال سبيله، وإتّما طلب مالا بحجة أنّ هذا المال كان قد توسّط به عند الباي لتسريح هذا الأخير، إلا أنّ السيّد عبد الرحمان أدرك كذب المجاجي، وذهب حينها للباي طالبا العدل، وبعدهما أجرى الباي تحقيقاته تبيّن له جور المجاجي، وإبان ذلك تدخل الأغا ابن إسماعيل، وبيّن أنّه قد اتضح جور ذلك القائد على الرعية، والواجب عزله ليكون عبرة لغيره وفعلا عوقب القائد². ولعلّ مثل هذه المواقف والإجراءات تُبيّن مدى حرص السّلطة العثمانية على تحقيق العدالة.

وما ينبغي التّنويه إليه أن من شدّة عدل بعض الحكام من العثمانيين أضحى السّكان المحليون يتغنون في مقاماتهم وشعرهم بخصال هؤلاء، فمحمد بن ميمون الجزائري رثى محمد بكداش، فقال عنه: "...فإتّني لما رأيت مولانا الإمام، الذي أنام في ظلّ الأمان جميع الأنام، عالم الأمراء، وأمير العلماء، مولانا فخر الدّولة العثمانية وناشر العدل على جميع البرية."³ وفي قوله أيضا:

¹ - المزاري، المصدر السابق، ص 295، 296.

² - نفسه، ص ص 342-344.

³ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 112.

أظهرت رسم العدل فاتّضح الهدى *** وصلحت فانصلحت بك العمال¹.

فمن خلال قوله هذا نلاحظ مدى رضا السّكان عن الحاكم العادل وطبيعة سلطته العادلة.

هذا ولم تكن السّلطات العثمانية تتوانى دقيقة واحدة في تجهيز جيوشها من أجل تطبيق العدالة، ويتّضح هذا جليا من خلال رسالة الحاج أحمد باي للداي حسين باشا المؤرخة سنة 1242هـ / 1827م، حيث أنّ الطّرف الأول بيّن في رسالته سبب معاقبته لفرقة من عرش بني هنديل من أعراش بجاية الذين اعترضوا امرأة محصنة، فغزاهم وأدبهم من أجل توفير العدل وكذا الأمان². فالواضح أنّ مثل هذه المواقف التي اتّخذها أحمد باي هي التي جعلت معاصريه يشيدون بأحكامه العادلة التي أزلت الظّلم والجور³.

وما يجب أن يذكر ويدرج هنا أيضا، هو أنّ السلاطين العثمانيين هم بدورهم قد حرصوا كل الحرص على تطبيق العدل في المجتمع الجزائري بكل فئاته، وهذا ما نستخلصه من فحوى الأمر الهمايوني المؤرخ سنة 990هـ/1582م، إذ أشار إلى أنه قد وصلت شكوى بعض سكان ايالة الجزائر إلى السلطان مراد الثالث -الذي تولى الإمبراطورية العثمانية ما بين سنتي (1574-1595م)- من الظّلم الواقع على طائفة قول أوغلو- فئة الكراغلة- من طرف الأمير الجديد ألا وهو البيلرباي جعفر باشا بعدم صرفه لهم الرواتب⁴، التي يستحقها أفراد هذه الفئة، فلذلك أمر هذا السلطان بأن يحقّق العدل في قوله "...عالج الموضوع بحكمة ودراية ولا تدع أحدا منهم يشكو أو يتظلم بسبب هضم حقه واصرف العلوقة التي كانت تُدفع لهم عن استحقاق حتى يسود العدل ويستقر النّظام وتزول أسباب الفلق والفتن بين الرعية والطوائف ولا تحمل في هذه القضية..."⁵.

هذا وقد عمل هؤلاء السلاطين العثمانيون أيضا على تشجيع حكام ايالة الجزائر، للسعي وراء تحقيق الهدف نفسه، ألا وهو تحقيق العدل. ففي هذا السّياق قام السلطان العثماني سليم الثاني سنة 976هـ/1568م، بإهداء خلعة همايونية لبيرباي الجزائر عالج علي إعرابا عن رضاه عنه، وتشجيعا له على مساعيه الجبارة في توفير العدل والأمن في هذه الجهة، وهذا ما نستشفه من خلال ما ورد في نص الأمر السلطاني المؤرخ في السنّة نفسها وما جاء فيه "...وأمرت بارتدائك تلك الخلعة الهمايونية وبذل مساعيك المعهودة بالحفاضة على الفقراء

¹ - نفسه، ص 154.

² - المجموعة رقم 1642، الوثيقة رقم 01، م.و.ج .

³ - العنبري، تاريخ...، ص 91.

⁴ - العلوقات: مفردا علوقة وهو الراتب الموسمي الذي كان يدفع للانكشارية وبعض الفرق العسكرية الأخرى وبعض الموظفين في الدولة العثمانية، والذي كان يدفع لهم مرة في كل ثلاثة أشهر، وأخذت الكلمة من علف الحيوانات كأنها خاصة بعلف دابة الخيال، وفعلا كان في بداية عهد الانكشارية يدفع لهم بدل من المال لتوفير العلف للدواب، ثم أصبح عاما في العساكر أيضا. وقد استعمل مصطلح المواجه في الدفاتر الرسمية بدلا من العلوقة، وكان ذلك موجودا لدى المماليك أيضا، حيث انتقل منهم إلى العثمانيين. للمزيد انظر صابان، المعجم السابق، ص 155، 156. وانظر أيضا الخطيب، المعجم السابق، ص 326.

⁵ - مهمة دفترية، علبه 10، رقم 48، حكم 243، تاريخ 990هـ، ا.و.ج. وانظر أيضا خلاصي، المرجع السابق، ص 13.

والرعايا الذين هم ودائع خلاق البرايا. وأن تشمل بعدلك وعنايتك كل وضع ورفيع وكل صغير وكبير فيهم حتى يكون كل فرد منهم في أحسن حال وأهدأ بال في ظلّ أيام سعادتنا وحتى ينصرفوا إلى الدعاء بدوام أمر دولتنا وشخصنا.¹ فهذا يدلّ على أنّ السّلطة العثمانية في كل أراضيتها كانت على يقين من أنّ توفير العدل داخل المجتمعات سيَجلب مساندة وقبول هؤلاء بدوام الدّولة العثمانيّة، وسياسة حكامها سواء في الجزائر أم غيرها.

ب- توفير الأمن:

إنّ حرص الحكام العثمانيين على توفير الأمن بمدن وأرياف ايالة الجزائر كان واضحاً، فلهذا الغرض فقد اتخذوا مواقف صارمة تجاه مسيبي الفوضى والاضطرابات أو اللأمن. والأكيد أن صرامة هذا التّنظيم الأمني المحكم هو ما جعل الوضع العام يعرف الهدوء فعاش² فيه المواطن راحة واطمئناناً كبيرين فلم تشهد فيه مدينة الجزائر مثلاً اضطرابات إلاّ نادراً.. فوصفها القنصل الفرنسي في الجزائر فاليار VALLIER في قوله: "...ولا وجود للأصوص إلا نادراً، والجرائم والاعتقالات تكاد تكون منعدمة ولا يمكن أن تفلت أيّة جريمة،... وتغلق كلّ الشّوارع تقريباً بباب، وهو الشيء الذي وفّر الأمن والراحة للمواطن في منزله..."³. فالأكيد أنّ خير دليل على صحّة هذا الكلام هو أنّ مصدره غربي أجنبي.

غير أنّه من الواجب الاشارة إلى أنّ مصادر غربية أخرى كثيرة أشادت بمدى توفر الأمن والاطمئنان في مدن الجزائر، فنذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر وصف القنصل الأمريكي وليام شالر لمدينة أمن مدينة الجزائر في قوله: "...وأنا أعتقد أنّه لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاطاً أكبر مما تبديه الشرطة الجزائريّة التي لا تكاد جريمة تفلت من رقابتها، كما أنّه لا يوجد بلد آخر يتمتّع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"⁴. فالواقع أنّ هذا النظام كان صارماً جدّاً، خاصة حينما خصص له العديد من الموظفين الذين حملوا على عاتقهم مهمة مراقبة المدينة بكل مرافقها ليلاً ونهاراً، وكذا توفير الأمن فمن بين هؤلاء الموظفين نجد السوباشي أو قائد الشرطة وكاهية⁵ الخنزاجي والمزوار وقول أغا، أو مدير الشرطة، وغيرهم⁶.

¹ - مهمة دفترى، رقم 07، علبة 02، وثيقة 897، حكم 2456، التاريخ 976هـ، ا.و.ج.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 87، 88.

³ - غطاس، الحرف...، ص 73.

⁴ - شالر، المصدر السابق، ص ص 77، 78.

⁵ - الكاهية: أو الكتخدأ مصطلح فارسي وتخفيفه كاهية، وكهية، وكبخية، وهو يعني صاحب البيت أو رب البيت، وقد اصطلح على استخدامه لمن يعمل نائباً أو قائماً بالإعمال، وكان يطلق في البداية على من يشرفون على أعمال رجال الدولة والوزراء ومن ينبون عنهم، ثم شاعت لتطلق في معناها الواسع على مديري الأعمال أو المشرفين للعاملين في معية الكبار المعتمدين عليهم في إدارة الأمور الخاصة، وقد استخدم هذا الاسم في الدولة مضافاً إلى الدائرة التي يتبعها الشخص. للمزيد انظر غطاس، الحرف...، ص 395. وانظر أيضاً صابان، المعجم السابق، ص 188.

⁶ - غطاس، الحرف...، ص 69.

ولحفظ الأمن أيضا بهذه المدن، فقد قام بعض الحكام بعمليات التمشيط، كالتى قام بها البيلرباي أحمد أعراب سنة 1573م، على ألف وخمسمائة منزل بمدينة الجزائر بهدف حفظ الأمن فيها¹، فهذا يدل على أنّ الحكام لم يتوانوا في استعمال كلّ السبل والطرق لحفظ الأمن بالمدن وهذا فيما يخصّ المدن.

أمّا فيما يخصّ الأرياف، فقد كانت من بين أهمّ اهتمامات حاكم الايالة، هو العمل على مراسلة القبائل المختلفة قصد التهذئة، والمحافظة على الأمن، وقصد حماية تلك القبائل من سائر أنواع الظلم، وذلك بيان يبرز لها منافع السلم ومساوى الحرب². فالواضح أنّ النظام القبلي للريف الجزائري آنذاك، قد دفع بالحكام إلى استعمال المراسلات لتحقيق أهداف السلم والأمان قبل اتّخاذ إجراءات أخرى غير سلمية. ويتبيّن من هذا أن الخطوة الأولى التي كان يقوم بها هؤلاء الحكام، هو محاولة توفير الأمن بطرق دبلوماسية توعويّة.

كما أنّ البايات بدورهم كان لهم الاهتمام نفسه، فقد كان أول ما يهتمون به عندما ينصبون كبايات هو العمل على تحقيق أمن الطرقات، حتى يستطيع الضّعيف أن ينتقل من مكان لآخر دون أن يحتاج لحماية القوات المسلحة. وقد كانت كلّ قبيلة مجبرة على مساندة هذا الإجراء لكي يستتب الأمن بينها وبين جاراتها. وبفضل استتباب هذا الأمن، اكتسب البايات عظمة هائلة³.

وفعلا، فمن بين أهم الأعمال التي اهتمّ بها محمد الكبير فاتح وهران بمجرد اعتلائه الحكم كباي، هو نشر الأمن في الايالة الغربيّة⁴، كما أنّه كان شديد الحرص على توفير هذا الأخير لطالبيه، فحينما قام بالحملة على الصّحراء الجزائرية وبمجرد ما وصل قصر آفلو صادف وأنّ قدّمت عليه بعض رؤساء القبائل مثل أولاد صالح، وأولاد يعقوب القبالة، وأولاد يعقوب الغرابة وغيرهم، طالبين الأمان ومعهم ضرائبهم، فوعدهم بالأمان، وقدم لهم بعض الإبل والخيل. وزيادة على هذا فقد كساهم وساعدهم ليتمكّنوا من العيش في أمان ورخاء. فكانت نتيجة هذا هو فرح هؤلاء الرؤساء المحليين، فلما ذهبوا إلى أقوامهم بشّروهم بالامان وأخبروهم بكرم هذا الباي⁵. فالذي لا نزاع فيه أنّ هذه السياسة هي التي جعلت الحكم العثماني عظيما في نظر السّكان ودفعتهم للتمسك به.

ويبدو أنّ هؤلاء البايات لم يهتموا بتوفير الأمن والأمان للسّكان المحليين فقط، بل تعدى ذلك لتوفيره حتى للأجانب المقيمين ببيالكهم، فنجد أنّ أحمد باي قام سنة 1242هـ/1827م، بإرسال أمر إلى علماء ومشايخ،

¹ - شوفالبيه، المرجع السابق، ص 79.

² - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص 87.

³ - نفسه، ص ص 123، 124.

⁴ - المشرفي، المصدر السابق، ص 17.

⁵ - ابن هطال، المصدر السابق، ص 45.

وأعيان مدينة عنابة، بالإضافة إلى الانكشارية والنوباجية¹، والطبجية² مفاده أن يقفوا جميعا وقفة واحدة، من أجل حماية المدينة من السفن الفرنسية، كما يحرصوا على توفير الأمن لكل المقيمين الأجانب فرنسيين كانوا أو غيرهم³. وهذا يوضح ذلك المجهود الذي كان يبذله البايات بصفة خاصة، والسلطة العثمانية بصفة عامة بهدف تحقيق الأمن لكل سكان أرض الجزائر، سواء كانوا محليين أم أجنب. فيمكن من خلال هذا أن نستشف مدى توفر الأمن في بايليك هذه الايالة.

هذا وإنّ المثير للانتباه، هو حرص السلطة العثمانية على اجتناب مسيبي اللأمن في الايالة، فمثلا كان في نواحي مدينة قسنطينة، رجل يكنى يونس، وهو قاطع طريق لا ينحو منه أحد، بالإضافة إلى أنّه كان يتسبب بنهب أموال كبيرة، حتى أصبح مشهورا فتكررت الشكاية من أذاه إلى داي الجزائر، وفي خضم ذلك أمر هذا الأخير بإيجاد حلّ لهذا المجرم، حينها تطوع يوسف المسراتي والد يوسف بن يوسف المسراتي الذي تولى بايلك الغرب سنة 1735م، لكبح جماح هذا المجرم، وفعلا نجح هذا المسراتي في التخلص من هذا المجرم بقتله، فحلّص بذلك البايك من شرّه، ثمّ قدّم رأسه للداي الذي فرح بانتصاره كثيرا، ولذلك أكرمه وأعزّه وعرض عليه تولي منصب الباي على رأس أيّ بايلك يريده من البايك الثلاثة، فرفض المسراتي وإختار أن يكون خليفة ببلد قسنطينة، فبقي بها مدّة طويلة ثم انتقل للتأحية الغربية، وسكن بها وتولى المنصب نفسه إلى أن مات⁴، فمن هذا يتّضح مدى اهتمام العثمانيين بتوفير الأمن وإكرام خدامه وتعظيمهم.

زيادة على هذا، فقد كانت حتى التّوبات أو الحاميات العسكرية تتدخل لتوفير الأمن. ففي أوائل ذي القعدة من سنة 1242هـ / 26ماي-5جوان 1827م، اشتكى أهل بسكرة من اعتداء بعض عرب الصّحراء على مزارعهم ما أدى إلى وقوع قتل بين الجانبين، لهذا تدخل جنود التّوبة أو الحامية العسكرية العثمانية لمناصرة أهل بسكرة، ومعاينة عرب الصّحراء على اعتدائهم⁵. فهذا يدلّ على حرص السلطة العثمانية على توفير الأمن، وقهر مسيبي الفوضى وعدم الاستقرار، وذلك رغبة في كسب ثقة السّكان وتعاطفهم.

والجدير بالذكر، أنّ السلطة العثمانية في إستانبول كانت هي الأخرى جد مهتمة بتوفير الأمن في ايالة الجزائر. ففي عهد البيلرباي أحمد أعراب حدث وان تعدى بعض القادة على السّكان، فبمجرد ما وصل هذا الخبر إلى السّلطان سليم الثاني، حتى أرسل فرمانا سلطانيا مع حاجي مراد سنة 981هـ / 1573م يأمر فيه أحمد

¹ - النوباجية: اوالنوبتجية و مفردة النوبتجي ومعناه الحارس أو المناوب. للمزيد انظر الخطيب، المعجم السابق، ص426.

² - الطبجية: أو الطوبجية: الطوب هو لفظ تركي أصله توب، معناه: مدفع، والطوباجية هم رماة المدفعية، وقد كان يرأسهم قائد يعرف باسم طوبجي باشي او طوبوشي باشي. للمزيد انظر نفسه، ص309.

³ - E. BIGONET, "Une lettre du bey de Constantine en 1827 ", in **R.A**, N°43, Alger, 1899, pp.172-177.

⁴ - المازري، المصدر السابق، صص 277، 278.

⁵ - المجموعة رقم 1642، الوثيقة رقم 16، م.و.ج.

أعراب بالحيلولة دون السّماح لأحد بالظلم والتّعدي على الرعيّة، ويذكره بأنّ نصب الولاية والحكام على هذه الولاية هو لتحقيق الأمن ووأمان سكان هذه الولاية ورفاهيتهم وأمانهم من أجل كسب رضا ودعوات أفراد مجتمعها، وبه يتّثبت حكم العثمانيين في الجزائر. ويمكن أن نُورد بعض مما قاله هذا السّطان "... كي ينصرفوا إلى الدّعاء بدوام وثبات ومجد ورفعة الدّولة..."¹، فيبدو لي أنّه يمكن اعتبار أنّ الدّعاء الذي قصده هذا السّطان له، دلالة القبول أي قبول السّكان بدوام وثبات سلطة العثمانيين بالجزائر.

وممّا تقدّم نلاحظ أنّ حكومة العثمانيين حرصت كلّ الحرص على توفير الأمن في المدن والأرياف ، بأسلوب وسياسة معيّنة، ويبدو أنّ هذه السّلطة كانت مدركة لأهمية توفّر الأمن في تثبيت حكمها ودوامه في الجزائر، كما أنّها كانت تدرك أنّ انتشار الأمن سيكون سببا رئيسيّا في رضا السّكان عن طبيعة هذا الحكم، خاصّة وأنّ الأمن هو أساس ازدهار ورفي أيّ بلد في كل المجالات، فكيف لأمة أن تتخلى أولا تتمسك بمثل هكذا وضع أو بمثل مسبب هذا الوضع.

4 - مساندة السّكان في مصائبهم:

إنّ المصائب والمصاعب هي التي تقرب أو تفرّق النّاس، فمتى تساند وتعاون هؤلاء إلا وازداد تلاحمهم وتوطّدت علاقاتهم، والواضح أنّ هذا الأمر مثلما ينطبق على علاقة النّاس ببعضهم البعض ينطبق أيضا على علاقة الحكام بالمحكومين. وما يجدر التّنبؤ به هنا، أنّ السّلطة العثمانية قد أدّت دورا كبيرا في مساندة المجتمع المحلي في أوقاته الصّعبة، ويتجلى ذلك في عدة إجراءات طبقتها السّلطة ورجالها.

ولعلّ أبرز الإجراءات التي اتخذتها السّلطة العثمانية في وقت التّكبات التي تحدث بسبب القحط أو الجراد، هي إعفاء السّكان من دفع الضّرائب في تلك السّنة، أو أنّها تنتظر أخذ حقوقها الجبائية إلى حين زوال هذه التّكبات. وفعلا فلقد وجد بعض البايات من ينتظر إلى وقت تيسّر حال السّكان من نكبتهم، ثم يطلب منهم دفع الضّريبة، ويحدث هذا الأمر في غالب الأحيان عندما يكون البايات أو حكومته ضعفاء². فيبدو لي أنّ مثل هذه الإجراءات التي جاءت بها السّلطة العثمانية في مراعاة الظروف المعاشية للسّكان وإعفائهم من دفع الضّرائب سيجعل المجتمع أكثر قربا من الحكم.

هذا وقد كانت السّلطة العثمانية. تتنازل أحيانا عن حقوقها الجبائية كليّا وتُعفي بعض الجماعات الحرفية من الضّريبة المفروضة عليهم، مثلما حدث مع جماعة الدّلالين والتّماقين والصّفارين³، وهم على التوالي بائع حوائج

¹ - مهمة دفترى، رقم 22، علبة 06، وثيقة 124، حكم 252، التاريخ 981هـ، ا.و.ج.

² - العنترى، مجاعات...، ص 42.

³ - غطاس، الحرف...، ص 192.

النّاس، وصانع الحذاء الرّجالي الطّويل وبائعه وأخيرا صانع الأواني النّحاسية¹، هنا تظهر سياسة التّساهل التي اعتمدها السّلطة العثمانية مع الحرفيين محدودي أو قليلي الدّخل.

ولعلّ خير مثال على مراعاة السّلطة لظروف السّكان، هو موقف محمد الكبير عندما جاءه أهل عين ماضي مقدّمين نساءهم أمامهم، طالبين الأمان وإعفاءهم من دفع الضّريبة الأولى لأنّهم غير قادرين على دفعها، فلما تأكّد من عجزهم، عفاهم بضريبة أقلّ منها. وعلاوة على هذا كلّه أعطى لنساءهم سوار فضة لكلّ امرأة منهنّ، فعاد سكان أهل عين ماضي إلى ديارهم فرحين²، فكيف يُعقل لقبائل ضعيفة قدّمت لهم هذه السّلطة القويّة الأمان، وراعت حالتهم في دفع الضّريبة وحتى أكرمتهم هم ونساءهم، ألا تُعلن ولاءها التّام لسّلطة هذا الحكم.

وفي السّياق نفسه، لا يفوتنا أن ننوّه بأعمال السّلطة العثمانية حينما حاولت جاهدة تخفيف وطأة المجاعات والأوبئة والطّاعون والقحط وغلاء الأسعار على السّكان، وهنا يجب أن نشير لتلك الجهود التي بذلها الكثير من الحكام لتوفير المساعدة اللاّزمة للسّكان، ونذكر على سبيل المثال عدة أحداث برهنت على صحّة هذه الفكرة. ففي عهد البيليرايي محمد بن صالح ريس (1567-1568م) شهدت الجزائر انتشار الطّاعون، الذي بقي يحصد السّكان لمدة أربع سنوات ومن شدّته لم تعد تزرع الأرض، ما تسبّب في سمي بالمجاعة الكبرى، فاجتمعت كارثتان، الطّاعون من جهة والمجاعة من جهة أخرى، و اللّتان أصيب بهما ثلثا السّكان، وهذا الأمر لم يكن هيّنا على النّاس، والمثير للانتباه هو أنّ هذا البيليرايي كان نشيطا جدّا، إذ عمل على إيجاد حلول لتخفيف وطأة هذه الكارثة، ووضع حد للوضع المؤسف الذي وصل إليه السّكان³. وعلاوة على هذا فإنّ سكان الايالة الجزائرية قد شهدوا سنة 1242هـ / 1827م، قحطا شديدا وغلاء في الأسعار فمن شدّة قسوة ذلك الوضع قام الباشا بتفريق خبز صغير كالترغيف بالمدن على النّاس حتى سُميت هذه السّنة بعام خبز الباشا⁴، فنلاحظ من ذلك مدى تضامن السّلطة العثمانية مع المجتمع المحلي في الأوقات الصعبة.

¹ - نفسه، ص ص 391-393.

² - ابن هطال، المصدر السابق، ص 74.

³ - DE GRAMMONT, OP.CIT .,PP.100,101.

وانظر أيضا المدني، محمد...، ص 47.

⁴ - المزاري، المرجع السابق، ص 360. وانظر أيضا الزباني، المصدر السابق، ص 320. غير أن الزباني يرجع هذه الكارثة الطبيعية إلى سنة 1243هـ /

1828م.

دائما في إطار مساعي السّلطة لتخفيف حدّة المعاناة التي عايشها السّكان جراء ظروفهم الصّعبة، قام الدّاي مصطفى باشا بالتّخاذ إجراءات معيّنة إبان المجاعة الكبرى التي أصابت الجزائر سنة 1800م، فأمر هذا الدّاي بتموين البلاد بالدّهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح، وقد بيع ذلك القمح بمبلغ مقبول¹.

هذا وعرف مصطفى باشا أيضا برحمته وعطفه على الفقراء والأيتام²، كما أنّ الداي عمر باشا قد كان شبيها لسابقه، فعندما غزى الجراد الجزائر سنة 1230م/1814م، وأحدث عدّة خسائر كأكل الزّرع والأشجار والثّمار، هذا ما أدى إلى حدوث أزمة غلاء في الأسعار، فبادر هذا الحاكم إلى تقديم القمح لجميع الخبازين، وجعل سعره مثلما كان في أيام الرّخاء، وأمر الخبازين القيام بعمل ما يلزم للبلاد حتى يقلّل من شدّة هذه الأزمة³.

وعلى التّهج نفسه سار محمد الكبير فاتح وهران إذ كثر اعتناؤه بالفقراء والمساكين والمرضى وحتى عامة النّاس أيام المجاعات وأيام الرّخاء، فقد كان يضع في حسابه إمكانية حدوث الجفاف والمجاعات وحتى يتقيّ أخطار حدوثهما، كان يقوم باحتزان الحبوب وقت حصادها في المطامير العامة في كل جهة، ويخزّن القمح الاحتياطي لكلّ سنة ليفتحها ويفرقها على المحتاجين عند الحاجة. وفعلا هذا ما كان يحدث أيام هذه الكوارث الطّبيعية، كما أنّه كان يقدّم الطّعام ويوزّع الألبسة على الفقراء لا سيّما وقت الشّتاء، وزد على هذا، فقد كان يداوي ويجهّز الأدوية بنفسه للمرضى من عامة النّاس، ومن الفقراء ويتفاخر بذلك فيقول: "أنا طبيب الفقراء"، كما كان يوزّع الأموال أيضا على الطّلبة والقائمين على خدمة المساجد في كل مناسبة عيد أو موسم أو فرح⁴.

وعلاوة على هذا، فإنّ الحكومة العثمانيّة بالجزائر، لم تتوان دقيقة واحدة في التّكفل بالمتضررين ومنكوبي الزلازل من السّكان ففي سنة 1217هـ/1802م شهدت مدينة القليعة -الواقعة على ارتفاع مئة وستة وعشرين مترا عن سطح البحر، والتي تشرف على سهول مريحة الخصبة- هي الأخرى زلزالا عنيفا خلف خسائر كبيرة تهدّمت به المدينة عن آخرها ومات بها العديد من السّكان، فبمجرد ما بلغ خبر هذا المصاب مسامع الدّاي مصطفى باشا، حتى سارع إلى هذه المدينة بنفسه، فأمر بإخراج من كان تحت الرّدم، فمن وجده حيّا كساه وأعطاه نصيبا من المال بيده، وأمّا من ماتوا أمر بتكفينهم جميعا، كما أنّه فرّق أموالا كثيرة هناك، وكسا العديد من الفقراء⁵، دون أن ننسى أنّ هذه المدينة قد شهدت في سنة 1550م مساعدة حاكم عثماني على أراضيها وهو حسن باشا بن خير الدين، والذي قام بتقديم يد العون لمهاجري الأندلس من أجل تأسيسها⁶. فمنه يتّضح مدى

¹ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص122.

² - الزهار، المصدر السابق، ص71

³ - نفسه، ص117.

⁴ - للمزيد انظر ابن هطال، المصدر السابق، ص24. وانظر أيضا المدني، محمد...، ص ص167، 168.

⁵ - الزهار، المصدر السابق، ص83.

⁶ - المدني، كتاب...، ص235.

مساعدة العثمانيين للسكان وقت مصائبهم والرأفة بهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالفئات الاجتماعية المحتاجة والفقيرة على غرار المنكوبين والموريسكيين المهجرين من الأندلس.

وزد على ذلك ففي سنة 1241هـ/1825م وقع زلزال عنيف بمدينة البليدة، أدى إلى وفاة الكثير من سكانها، فيومئذ وصل الخبر إلى حاكم الولاية الداي حسين، الذي سارع وأمر الأغا يحيى بأن يخرج إلى المدينة في حينها، فباشر هذا الأخير فور وصوله اتّخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ السكان، فأمر الرعية بالبحث عن الناس تحت أنقاض البناء وساعدهم، ثم بنى لهم نوات-أكواخ- لمستقرهم. وزيادة على هذا، فقد كفل اليتامى والأرامل، وفي غمرة هذا الظرف الصّعب اتّفق هذا الأغا مع حسين باشا على بناء المدينة، ومساعدة الناس في مصابهم، وفعلا فقد ساهم الداي بمساعدات كثيرة لإعادة إسكانهم، كما أمر الأغا يحيى بوضع أسس المدينة الجديدة وأتمّ بناءها بإعانة السكان المحليين¹.

هذا وكانت السّلطة العثمانية إضافة إلى التدابير التي تتّخذها للتخفيف من وطأة الكوارث الطّبيعية على السكان، تحرص أيضا على الحفاظ على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع بالمدن بتشكيل هيئة إدارية-مكونة من بعض الأعيان وأمناء المهن والمحتسب، والقاضي، والأغا- التي أسندت لهم مهمة تحديد الأسعار والأوزان، ومسؤولية مراقبة مختلف السلع المطروحة في السوق، ويكون هذا دائما بموافقة الحاكم، بالإضافة إلى أنّها كانت تتدخل لحلّ الخلافات والنزاعات التي كانت تحدث بين أصحاب المهن وهذا كلّ من أجل مراعاة حقوق المستهلكين والتّجار على حد سواء، أما في الأرياف فقد كانت هذه المهمة تتمّ عن طريق أمين الأمناء، فهو المسؤول عن مراقبة رجل الكيل والوزن الذي عيّنه عرشه في السوق، وإذا علم أمين الأمناء بغشّ الكيّال فإنّه يكلف ضمنا بمعاينة هذا الأخير وذلك بكسر مكيله على رأسه، بالإضافة إلى فرضهم عليه غرامة مالية قيمتها ألف ريال، وأما في المناطق السّهلية الخاضعة للإدارة العثمانية فكانت أسواقهم تحت رقابة القائد مباشرة²، وبهذا يبدو واضحا أنّ مثل هذه الإجراءات ستنظّم المعاملات بين البائع والشاري وتمنع حدوث الظلم بينهما، وهذا الأمر كلّه يصبّ في إطار مراعاة ومساعدة قدرة أفراد المجتمع الشرائية.

زيادة على هذا، فقد خصصت الإدارة العثمانية مؤسسات خيرية رسمية وشبه رسمية لتساعد بها السكان، وتقوم بالأعمال الخيرية كمؤسسة بيت المال³، فقد كان أبرز مهامها هو دفن الفقراء والأجانب الذين لا أهل لهم، ومساعدة المعوزين ودفع أجور الأساتذة وتقديم المساعدات للمؤلفين والطلبة، وتساهم أيضا في مجالات خيرية أخرى، بالإضافة إلى مؤسسات الأوقاف ومن بين هذه المؤسسات الوقفية نجد مؤسسة سبل الخيرات، فكان من

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص155. وانظر أيضا المدني، محمد...، ص ص 81، 82 .

² - شويتام، المجتمع...، ص ص 428-432. وانظر أيضا ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص87.

³ - مؤسسة بيت المال: سبق التعريف بها.

أهم نشاطاتها هو الإشراف على خدمة الفقراء والمعوزين والعجزة، وحتى الطلبة، وكذا تقوم بإنشاء المؤسسات الجديدة للغرض نفسه وتشرف عليها وتوجهها وتنميتها¹.

وما تجدر الإشارة إليه أيضا، هو أنّ السّكان قد أحبّوا الحكام المعتدلين الرّحماء بالفقراء، فالباي حسن آخر بايات وهران، قد طبع فترة حكمه بالاعتدال طوال الأربعة عشر عاما التي دامها حكمه، فتميّز عهده بالعطف على السّكان، فلا يفرض على السّكان إلا ضرائب قليلة، ولا يستعمل العنف ضدّهم أبدا، ولأجل ذلك ازدهر بايلك الغرب ازدهارا كبيرا، وكان السّكان يعترفون له بالجميل، وعلاوة على هذا فقد كان كثير الرحمة على الفقراء والمساكين²، والحب نفسه ناله صالح باي في بايليك قسنطينة حينما كان يرفق بالرعيّة، ويحسن إلى الفقراء، هذا وحتى الدّيات ساروا على نهج الحلم والرّحمة، فالدّاي مصطفى الخزناجي الذي تولى الحكم سنة 1212هـ/1798م، كان أيضا رحيما بالفقراء والأيتام³، والذي لا نقاش فيه أنّ مثل هذه المعاملات مع السّكان سيجعلهم يرضون بحكم العثمانيين ويخضعون لسياساتهم وهم مقتنعون وسعداء .

هذا ونجد أنّ حكاما آخرين قد تقربوا كثيرا من السّكان لدرجة اللّهو معهم، ولنذكر من ذلك على سبيل المثال الحاج علي أغا حاكم ايالة الجزائر مابين (1665-1671م الذي كان يتلهى مع بعض رجال فئة الحضرة الذين اختارهم أصدقاؤا له، وكان من بينهم بن طوبال وبن المهدي⁴، وهذا يؤكّد أنّ أفراد المجتمع لم يكونوا بعيدين كلّ البعد عن حكامهم، فالواضح أنّ هذا القرب الشّديد من الحاكم العثماني سيؤلّن العلاقة بين السّكان والعثمانيين.

فعلى ضوء ما سبق يتبيّن أنّ سياسة العثمانيين في مساندة السّكان والتّقرب منهم بالمساعدات سواء في وقت الرخاء أم في وقت النكبات، قد ساهم مساهمة كبيرة في كسب ودّ أفراد المجتمع، وهذا بالتأكيد ما جعلهم يستسلمون لحكم العثمانيين، فيبدو أنّ السّلطة العثمانية قد عرفت كيف تستغل هذه النّقطة في تثبيت حكمها داخل المجتمع الجزائري.

5- احترام رغبات السّكان والمصالحة بينهم:

أشارت مصادر عديدة لمساعي السّلطة العثمانية من أجل إرضاء رغبات السّكان حتى وإن كانت غير صائبة، ففي هذا الإطار ذكر عبد الكريم الفكون ما حدث في مدينة قسنطينة، عندما قام السكان شاكين للسّلطة العثمانية جور أحكام قضائهم بهذه المدينة، مطالبين تعيين أبي الحسن علي بدلم، والمثير للاستغراب أنّ هذا

¹ - غطاس، الحرف...، ص 82.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 134. وانظر أيضا ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 113، 114.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص 65 و 71، 72.

⁴ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 66. وانظر أيضا خلاصي، المرجع السابق، ص 14.

الأخير كان أمياً لا يعرف ولا يفقه من أحكام القضاء شيئاً، إلا أنّ هذه السلطة لبّت مطلب السّكان وتمّ تعيين أبي الحسن¹.

كما أنّ هذه السّلمة وعلى رأسها الدّيات كانوا يتبعون كل كبيرة وصغيرة، وكانوا يستجيبون لشكاوي السّكان فيمكن أن تُورد عدّة أحداث تؤكد هذه الفكرة². كقضية دالي باي بايلك الشرق ما بين سنتي (1676-1679م)، والذي كان بايا ظالماً، ولطبعه هذا اشتكى منه سكان قسنطينة إلى الحاكم بدار السلطان، فلبى هذا الأخير رغبتهم وعزله، وأمر بإعدامه، فأعدِم سنة 1090هـ / 1679م وعُوّض بابنه عمر بن عبد الرحمان المدعو باش أغا³.

زيادة على هذا، يمكن إدراج ما حدث لصالح باي، حينما تغيّرت سيرته من ذلك الحاكم الحليم الرّحيم برعيته الطّائفة لحكمه وأحكامه، إلى ذلك الحاكم الذي يظلم رعيته دون مبرّر، ويفرض عليهم الضّرائب المكلفة، ولا يراعي أوضاعهم وظروفهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السّياسية، ولهذا تحرك ضده معارضون وخصوم كثيرون من السّكان، وزعماء القبائل كالشيخ محمد الغراب، والشيخ أحمد الزواوي، وبورنان بن زكري، والشيخ سيدي عبيد من الحنانشة، وعدد آخر من النمامشة، واشتكوا منه إلى الداي حسن باشا بدار السلطان، فقام بعزله في سنة 1206هـ / 1792م وعوضه بإبراهيم باي بوضع⁴. دون أن نلغي وجود أسباب باطنيّة وراء عزل صالح باي سوف لن نتكلم عنها لأنّها لا تخدم هذا العنوان.

هذا وحتى الباي محمد مناماني، الذي حكم بايليك الشرق ما بين 1824-1826م عُرف عهده بالظلم أيضاً، فقد كان يقتل النَّاس دون وجه حق، ولهذا تمّ عزله من طرف الباشا بعدما اشتكى منه السّكان ورغبوا في التّخلص من جوره وعدم كفاءته لحكمهم⁵.

وفي السّياق نفسه، سنعود إلى الوراء قليلاً في الأحداث لغاية في نفس يعقوب، فحتى السلاطين العثمانيون، لم يتوانوا برهة في مراعاة رغبات ورضا سكان إيالة الجزائر عن الحكم العثماني، فإثر فتنة قسنطينة سنة 975هـ / 1567م قام محمد باشا الذي خلف حسن باشا في مدة حكمه الثالثة، بإعدام الكثير من المتسببين في هذه الفتنة، كما أسر العديد من النَّاس وباعهم كعبيد، وهذا الأمر رفعه السّكان كشكوى للسلطان، فعزل محمد باشا وعين مكانه علي، الذي سعى إلى تهدئة الأوضاع⁶ فمن هذا نلاحظ أنّ السّلمة رغم أنّ الفتنة كانت

¹ - الفكون، المصدر السابق، ص 96، 97.

² - شويتام، المجتمع...، ص 440.

³ - العنترى، تاريخ...، ص 49.

⁴ - نفسه، ص ص 62-65.

⁵ - نفسه، ص 89.

⁶ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 41.

ضدّها إلا أنّها سمعت من السّكان عن تجاوزات الحاكم، وعزلته فهذا يدلّ على أنّ السّكان لم يقوموا على السّلطة العثمانية ككيان وإنّما نهضوا على حاكم أو وضع معين، والدليل هو شكواهم لأكبر ممثل للسّلطة العثمانية في العالم آنذاك وليس لغيره. ومما سبق أيضا يمكن أن نستشف مدى اهتمام السّلطة برغبات وانشغالات السّكان ومساحتها لهم في الوقت نفسه.

فمن خلال ما تقدّم، يبدو أنّ السّلطة العثمانية في إستانبول والجزائر كانت تتبع سياسة إرضاء رغبات المجتمع الجزائري ومراعاة أوضاعهم، فالذي لا نقاش فيه أنّ هذا الأسلوب قد عمل على امتصاص غضب السّكان، وبوقوف هذه السّلطة ضدّ الظلم، حتى وإن كان من مسؤول عثماني الأصل سيؤثر في نظرة المجتمع لهذه السّلطة، فبهذا الأسلوب ستكسب تأييد المجتمع لها وتتوغل فيه دون أن يشعر هذا الأخير.

وعلاوة على هذه المساعي التي بذلتها السّلطة العثمانية في كسب السّكان، اجتهدت أيضا في أن تكون الجهة التي تُؤلف بين المتخاصمين في المجتمع، وهنا يمكن إدراج تلك الحادثة التي جرت في مدينة تلمسان في عهد الباي محمد المقلش باي بايلك الغرب، إذ شهدت هذه المدينة حدوث فتنة كبيرة بين فئتين من مجتمع هذه المدينة، وهما الكراغلة والحضر لدرجة أنّ الحرب اشتعلت بين هاتين الفئتين، فلمّا سمع هذا الباي ذهب إليهم وجمع كبار الفئتين وأصلح بينهم، فبمبادرته هذه انتهت هذه الحرب، وتحقق الأمان بالمدينة، وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ محمد الكبير كان هو الآخر كثير الاهتمام بالتأليف بين قلوب المتخاصمين من السّكان¹.

وللأمانة التاريخية، يجب أن ننبّه إلى أنّ سياسة العثمانيين، لم تكن دائما تتصف بالعدل والأمن والتسامح، إذ نجد أنّ أواخر عهدهم خاصّة إبان العقود الثلاثة الأخيرة لم تكن سياستهم فيها رشيدة، ولا كان حكمهم فيها عادلا على العموم، فكان من الطبيعي أن يكثر الناقمون والتائرون عليهم كثورة الدرقاوية وثورة التيجانية وغيرها². فمن خلال هذه النقطة تتضح أنّ السياسة الرّشيدة المتسامحة والسّائرة على مبادئ الدّين الإسلامي الحنيف، هي التي جعلت العثمانيين يتوغلون في المجتمع الجزائري ويكسبون رضا السّكان خاصّة في العقود الأولى والدليل أنّه وبمجرد ابتعادهم عن تلك السياسة بدأت بوار الثّورات ضدّهم.

¹ - حسان خوجة، المخطوط السابق، وجه و7- وجه و8. وانظر أيضا ابن هطال، المصدر السابق، 17.

² - ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 55، 56.

خاتمة الباب:

وفي ختام هذا الباب يمكن أن نستنتج:

يعتبر الخطر الخارجي دافع رئيسي لانضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية، وسببا أساسيا لبقاء وتمسك الجزائريين بالعثمانيين، فإن تصدي هؤلاء العثمانيين للحملات المسيحية جعل صيتهم ينتشر أكثر، ورسخت صورتهم في أذهان السكان المحليين بكونهم هم منقذو الجزائر وحماها من الضربات الخارجية، وليضمن العثمانيون بقاءهم الدائم، عملوا على القضاء على كل محاولة لتدخل الجيران في أمور الجزائر كما تصدوا لأي محاولة لهؤلاء الجيران لتأليب السكان ضدهم.

لقد ساهم انضمام الجزائر للدولة العثمانية بخلق مكانة دولية لها لدرجة أنّ الدول أصبحت تتنافس لإرضائها بغية كسب أكبر قدر ممكن من الامتيازات، وأيضا لكسب تحالف معها، فغدت بهذا الجزائر قوة ضاربة في الحوض الغربي للمتوسط، يحسب لها ألف حساب، وهذا ما ساهم أطال من عمر الحكومة العثمانية بالجزائر.

أن فكرة الجهاد التي عمل العثمانيون على نشرها بالجزائر زادت من ارتباط هذه الأخيرة بالدولة العثمانية كما ساهمت في اقتحامها للبحر المتوسط بشكل قوي، ما ساعدها على كسب قوة بحرية لا يستهان بها تجاوزت كل الحملات والمؤامرات والدسائس الأجنبية، فتحوّلت به إلى قوة ضاربة في هذا الحوض.

عمل العثمانيون حينما استقروا بالجزائر على عدم تسليم السلطة للقوى المحلية، وقد ساعدهم وضع هذه القوى التي لم تكن مهياة لذلك، فالمدينة عرفت سوء تسيير الزعماء المحليين، والرّيف تعرّض إلى تصفية في قواه المحلية أيضا، فكانت النتيجة هي استغلال كل ذلك لاتباع سياسة تهميشية لهؤلاء الزعماء، وإنّ هذا التهميش المتعمد طوال الفترة العثمانية بالجزائر، أدى إلى حدوث أمرين خطيرين: أولهما عدم بروز قوى محلية تستطيع القيام بإدارة الحكم، وثانيهما: التهميش الذي ولّد حالة من العزلة عن مجريات السياسة المحلية، وهو أمر بلغ من الوضوح حدّا صارخاً في نهاية هذا الحكم بالجزائر.

أنّ العثمانيين هدّفوا إلى إبعاد العنصر المحلي باتباع عدّة طرق كان من أبرزها احتكار المناصب السامية التي تُحوّل لأفراد المجتمع الوصول إلى مناصب اتّخاذ القرار سواء في السياسة أم العسكر، فلا شك أنّ سكان المدن وعلى رأسهم الكراغلة والأشراف لم يستفيدوا كثيراً من أيّ فرصة أتاحت لهم في فترة الحكم العثماني بالشكل المطلوب في بناء قواهم الذاتية، والتّغلب على مشاكل التهميش السابقة وإبراز وجهاتهم السياسية والاجتماعية. ورغم أنّه حدث أن ظهرت بعض الزعامات المحلية من واجهات العلم والفقهاء وسائر العلوم، إلا أنّها لم تتعد ذلك كثيراً إلى الحوض في المشاركة السياسية.

. لقد عرف العثمانيون كيف يتوغلون ويتغلغلون في المجتمع الجزائري، وذلك باستغلال عديد النقاط المشتركة بينهم وبين أفراد هذا المجتمع كالدين، فالدين هو أهم شيء قرب وأعطى الشرعية للعثمانيين خاصة بعدما أصبحت الخلافة عندهم، كما لا ننسى تسييسهم للدين في الكثير من المرات، فقد حرصوا على استغلال هاتين النقطتين بالإضافة إلى اعتمادهم على أساليب اللين ومراعاة ظروف وأحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية، والاعتناء بحاجياتهم والحرص على إرضائهم للعيش في استقرار، وحتى تكوين علاقات إنسانية معهم من خلال التفاعلات اليومية، وهذا كله لأنهم أدركوا أن التقرب من المجتمع سيكسبهم تأييده وقبوله بحكمهم. ولهذا يمكن أن نفسر أن طبيعة الحكم العثماني المتميز بالعدل مقارنة بالحكم المحلي، قد ساهم مساهمة كبيرة في تثبيت الحكم العثماني بالجزائر.

. أن السلطة العثمانية، قد انتهجت تنظيما إداريا محكما سواء في تقسيم أقاليم وأراضي الولاية، أم في خلق هيئات إدارية، ووضع موظفين مهمتهم الأساسية هي تنظيم وإخضاع كل أفراد المجتمع لسلطة الإدارة العثمانية، وفعلا هذا ما جعلها تُحكّم قبضتها على المجتمع المدني بفضل التنظيمات الإدارية لفئات المجتمع، والطوائف الحرفية من جهة، والمجتمع الريفي من جهة أخرى، فرغم أن هذا الأخير كان آنذاك ذا طبيعة قبلية، إلا أن السلطة العثمانية وجدت السبل الإدارية لإخضاعه، والمتمثلة في اعتماد نظام المحلة، وقبائل المخزن، والحاميات العسكرية التي اتخذت طابعا إداريا في الكثير من المرات.

. اعتمدت الإدارة العثمانية في التسيير الإداري للولاية سياسة الإبقاء على النظم القديمة داخل المجتمع مع وضع مراقب أعلى عليها، فأعيان وشيوخ المدن والأرياف الذين يتعاملون مع السلطة العثمانية حافظوا على صلاحياتهم، ومناصبهم مقابل إعلان ولائهم وخضوعهم وكذا خدماتهم للسلطة، وبهذا تمكنت السلطة من الإدارة والتحكم في سكان ولاية الجزائر بأقل تكلفة.

. أن الفضل الأول في وضع حدود الولاية الجزائرية وكذا الأسس الأولى لتنظيمات الإدارة الحديثة للجزائر يعود للعثمانيين. وأن حكمة العثمانيين في استحداث موضوع البايلك الإدارية هو تخفيف العبء على دار السلطان وتقريب الإدارة من السكان وبالتالي تدعيم سلطاتها في مختلف الجهات والمجالات.

. أن السلطة العثمانية قد منحت مجموعة من الصلاحيات الواسعة وأجهزة إدارية مساعدة للبايات في بايليكهم وكذا القيادة في أقاليمهم، وهذا ما سهّل إدارة البايليك والقيادات بمرونة، وإخضاع السكان للسلطة المركزية بطريقة غير مباشرة.

. أنّ السّلاطة العثمانيّة قد اهتمت وحرصت على إحكام السّيطرة على المدن باستعمال تنظيم إداري يختلف عن التّنظيم الإداري في الأرياف، ومثله كان الاختلاف بين المدن في البايلك وبين التّنظيم الإداري في مدينة الجزائر، غير أنّ الشّيء المشترك هو حرص الحكومة العثمانية على خلق تنظيمات إداريّة تتماشى مع طبيعة كل جهة، حتى تضمن استقرار حكمها بالمنطقة حتى وإن استدعى الأمر التغيير كلّ مرة.

الباب الثاني:

الاستراتيجية العثمانية العسكرية.

مقدمة الباب.

الفصل الأول: الوسائل العسكرية المباشرة.

الفصل الثاني: الوسائل العسكرية غير المباشرة.

خاتمة الباب.

الباب الثاني:

الاستراتيجية العثمانية العسكرية.

مقدمة الباب:

إنّ استعمال القوة والعقاب في تثبيت أيّ حكم أو نظام هو أسلوب قديم جدّاً، وقد أثبت نجاعته في الكثير من المرات، فمثلما تستعمل السياسة لارتكاز سلطة معينة لا بدّ من استعمال القوة أو الأسلوب العسكري لأنّ طبيعة الكثير من المجتمعات تفرض استعمال القوة والعقاب لضمان خضوعها لقوانين هذه الدّولة، ولذا نجد أنّ الحكومة العثمانية في الجزائر هي الأخرى قد اعتمدت الأسلوب العسكريّ لتثبيت وجودها وإطالة عمر حياة حكومتها، وكان ذلك بعدّة طرق وآليات عسكرية مباشرة وغير مباشرة، وفي فصول هذا الباب سندرس هذه الآليات المتّبعة من طرف العثمانيين والتي جعلت الحكم العثماني يستقرّ بالجزائر لأزيد من ثلاثة قرون .

الفصل الأول:

الوسائل العسكرية المباشرة:

يعالج موضوع هذا الفصل الآليات العسكرية المباشرة التي اعتمدها العثمانيون لإخضاع السكان المحليين لولاية الجزائر. فكانت الخطة الرئيسية هي اعتماد قوة الجيش لتوطيد أركان الحكم، وذلك من خلال أدوات وتكتيكات يستعملها الجيش لذلك، كالحملات والمحلات والتأديبات، بالإضافة إلى حماية السلطنة والهيمنة عليها من خلال نشر قطع الجيش والمتمثلة في الثوبات أي الحاميات داخل البلاد، ضمن مراكز مستقرة وثابتة، سواء في الثكنات أم الحصون أم القلاع، أم الأبراج. كما أنّها دعمت جيشها النظامي بقوات غير عثمانية والتي ساهمت في فرض هيمنة العسكريين المتحكمين بالقوة وأيضا لإخضاع قانون السلطنة العثمانية وتطبيقه بولاية الجزائر.

وقبل أن نتطرق إلى هذه الآليات، يجب أن نؤكد أنّ القوة العسكرية المعروفة بالواجاق كانت هي العمود الفقري لنظام الحكم في الجزائر العثمانية، وجماعات الجند هذه تتكون من قسمين: الجنود العاملون في البحر هم الرئيس والجنود المستقرون بالبلاد وهم البيولداش. وكان هؤلاء العسكر أو الجيش يمتلكون السلطنة العليا بولاية الجزائر، فهم من يُقيل الحكام ويعيّن آخرين مكانهم حسب رغبته¹.

ولقد كان هذا الجيش يحتفظ بكيانه بتجنيد الجنود من الشرق، وحكومة الجزائر تحتفظ بوكلاء لها في اسطنبول وفي أزمير²، إذ كان يحق لحاكم ايلالة الجزائر أن يرسل المبعوثين³ ويطلق عليهم اسم باش داي إلى هاتين المدينتين لتجنيد الشباب، واستئجار السفن لنقلهم إلى الجزائر تحت اسم الانكشارية أو البيولداش، ونظرا إلى أنّه كان في استطاعة كل جندي عثماني يصل إلى الجزائر أن يتولى جميع المناصب والوظائف، وأن يصل بالتالي إلى منصب الحاكم، فإنّ المهجرة كانت تجذبهم إليها منذ البداية⁴. فمن خلال كل ما تقدّم نلاحظ مدى سلطة العسكر في الحكم، وأنّ هذه الدولة حكومة عسكرية أكثر منها حكومة مدنية، أي أنّ القرار الأوّل في هذه الدولة بيد العسكر، ومن المعلوم أنّ هذه الأولى تعتمد في تسيير شؤونها على العسكر أي على قوة السلاح، لذلك كان من الطبيعي أن تستعمل هذه الحكومة لأدوات العسكر في تثبيت حكمها، غير أنّنا نعلم أنّ الدولة العثمانية هي دولة إسلامية، لذلك يمكن أن نشير إلى أنّ نظام الحكم العثماني بالجزائر حتى وإن كان عسكريا بالدرجة الأولى فالذي لا خلاف فيه أنّ الدين لعب دوره في تليينه نوعا ما.

¹ - هينسترايت، المصدر السابق، ص 30، 31.

² - هذا، وفي الحقيقة قد كان للجزائر إضافة إلى وكالة أزمير واسطنبول اثنا عشر وكالة أخرى للتجنيد عبر العالم وهي اوليسون، وقبرص، وطرابلس الشرق، والإسكندرية، ورشيد، وطرابلس الغرب، وتونس، ومرسيليا، وجبل طارق، وطانجة، وكوسوفو، وبلغاريا. للمزيد من المعلومات عن هذه الوكالات انظر معاشي، المرجع السابق، ص 12.

³ - خط همايون، علة 10، الرقم العثماني، 17216، سنة 1239هـ، ا. و. ج. وانظر أيضا شالر، المصدر السابق، ص 52.

⁴ - بيغافير، المصدر السابق، ص 187، 188.

1- الحملات العسكرية.

أ- حملات الضم والإلحاق:

بعد أن رُفعت راية السلطنة العثمانية على إيالة الجزائر، وتحوّلت الجزائر إلى ولاية عثمانية، وعيّن خير الدين بيلرباي على هذه الإيالة، عمل العثمانيون على توسيع نفوذهم بالجزائر، ولتثبيت هذا النفوذ وتركيز البناء العثماني كان لابدّ على خير الدين أولاً جمع شتات هذه البلاد، ويوحّد مناطقها ومجموعاتها المنفصلة ويخضعها لسلطته، فكان من الصعب أن تقبل القوى المحلية في مناطقها الخضوع للحكم الجديد فلجأ خير الدين ببروس إلى المواجهة المسلحة ومقاومة النزاعات الاستقلالية، فتشكّلت بذلك سلطة الإيالة حول البيلرباي، وارتكزت على قوة سلاح الانكشارية، ففي العهود الأولى ارتكزت فيها أسس ودعائم الحكم العثماني في الجزائر بمتانة الروابط بين الولاية ومركزها، وإنّ الرجال العثمانيين سواء من الرياس أم الانكشارية كانوا أحسن المدافعين عن النفوذ العثماني، حيث قاد خير الدين ببروس ومن تبعه من البيلربايات أمثال حسن أغا، وحسن باشا، وصالح رايس وغيرهم، بكلّ بسالة الحملات المتتالية ضدّ القبائل العتيبة في الصّحاري وعلى المرتفعات وضدّ الحفصيين وحلفائهم الإسبان،...¹ حتى نجحوا بضمّ عدّة نواحي، بداية بناحية التيطري فولّوا هناك بايا وسموه باي البايات، ثم ضمّوا ناحية الغرب "تلمسان" وأحوازها ومعسكر ونواحيها، والقلعة، ومستغانم وما جاورها، وبعدها ضموا الناحية الشرقية²، وما أن أوْشك القرن السادس عشر على نهايته حتى ثبت النفوذ العثماني، وتركز نهائيّاً في بلاد الجزائر³، وكان للقوة العسكرية دور كبير في ذلك.

وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نذكر على سبيل المثال، ما قام به هؤلاء الرجال العثمانيون لضمّ وإلحاق الأمصار الجزائرية إلى سلطتهم بحدّ السيف وقوة الحملات العسكرية، فحسن أغا مثلاً قد مدّ نفوذ العثمانيين وسلطتهم إلى بسكرة، فدخلت إثرها الزيان تحت سلطته، وبهذا وسّع نطاق حكم العثمانيين وعزّزها على باقي المنطقة الشرقية، وصالح ريس هو الآخر لما تولى منصب البيلرباي، قام في عام 1552م بغزو الجنوب القسنطيني، وسيطر على ورقلة، وتقرت، وقضى على إمارة بني جلاب في تقرت، كما قام بضمّ تلمسان إلى سلطة العثمانيين بعدما تخلّص من بقايا الزيانيين، فانتتهت بذلك دولة بني زيان بصفة نهائية عام 1554م⁴.

هذا وقد أكمل رجالات هذه الدولة ما بدأه هؤلاء الأوائل في ضمّ الأقطار الجزائرية، وإلحاقها لسلطة المركز، ولنضرب مثل ما قام به صالح باي، إذ زحف على تقرت ونواحي الصّحراء بالشّمال، وألحقهم ووحّد

¹ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 41.

² - الزهار، المصدر السابق، ص 35.

³ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 39، 41.

⁴ - VAYSSÈTES, "Premiere...", p303. Mercier, op.Cit., p.198. وانظر أيضا

وكذلك - العنزي، تاريخ...، ص 28، 29. - المدني، محمد عثمان...، ص 45.

القطاع الشرقي ككلّ تحت الحكم العثماني، كمساهمة منه في توحيد القطر الجزائري توحيداً كاملاً ولوقايته من الانقسامات¹، بالإضافة إلى محمد الكبير فاتح وهران، فهو بدوره كان كثيراً ما يشنّ الحملات على أهل الصحراء لإلحاقها وإخضاعها، فهو الذي ضمّ إلى حظيرة السلطنة العثمانية بالجزائر "أهل بني الاغواط"، والشلاتين وعين ماضي وميزابا وأبا الضروس، كما نزل شراعة وهمّ بضمّ بني يزناسن، وأبي عروس، وتوغّل في الصحراء حتى وصل الى المواضع التي صعّبت على غيره من الحكام الوصول إليها².

والجدير بالذكر أنّ السلطنة العثمانية قد حرصت على إخضاع كل مناطق الجنوب خاصة عندما لاحظت أنّ هذه الأخيرة لم تنلها أيادي السلطنة، ولهذا الغرض نظّم محمد الكبير حملة جيش لها عديد الجنود وبدأ يُخضع القبيلة تلو الأخرى فأخضع عديد القبائل والسكان من جنوب بايلك الغرب حتى وصل إلى المناطق التي ذكرناها سالفاً، وفرض على سكانها الضرائب إعلاناً عن خضوعهم وخنوعهم³، وللغرض نفسه سار صالح باي في عام 1203هـ/1788م بجيشه إلى مدينة تقرت، التي كانت منذ قرنين خاضعة لحكم محلي تتولاه عائلة جلاب، ففضى على تلك العائلة وأدخل تقرت وضواحيها ضمن الحكم العثماني⁴، ومنه يتّضح أنّ سياسة الإلحاق كانت بأهداف وخطط دقيقة عرفت السلطنة العثمانية كيف تستغلها لصالحها.

ب- حملات الإخضاع والتأديب:

عرفت الإيالة الجزائرية بعد إلحاقها وإعلان سكانها قبولهم بحكم العثمانيين عدة تمردات وحركات عصيان، وحتى ثورات ضدّ أساليب أو أنظمة أو حتى على حكم العثمانيين نفسه، وهنا يجب أن نشير إلى أنّ سكان الرّيف الذين يعيشون كما قلنا سابقاً ضمن أطر القبيلة كانوا يحملون في قلوبهم شعوراً قوياً إلى الاستقلال لا يمكن قهره بحال من الأحوال⁵، على عكس سكان المدن، والواضح أنّ هذا ما دفع بالسلطنة العثمانية إلى اللّجوء إلى شنّ حملات الإخضاع ضدّ هذه القبائل التي كثيراً ما أعلنت تمرداً أو ثارت على الحكم العثماني، هذا وإنّ هذه الحملات بدأت منذ بداية الوجود العثماني بالجزائر ونتج عنها القضاء على الكثير من الثورات التي قامت بين السّكان باستعمال القوة العسكرية.

ففي هذا الإطار قام خير الدين بحملة على ثورة محمد علي القائد المتمرّد الذي تحالف مع السلطان الزياني أبي حمو الثاني ضد الوجود العثماني في الجزائر، والمصير نفسه لقيه ابن القاضي الذي حرّضه السلطان الحفصي أبو عبد الله محمد الحفصي ضد العثمانيين، علماً أنّ هذين التّحريضين قد جاءا في الوقت نفسه، وباتّفاق بين

¹-ابن العطار، المصدر السابق، ص138.

²-الزياني، المصدر السابق، ص261. وانظر أيضاً المازري، المصدر السابق، ص ص 289، 290.

³-ابن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص ص 36 وما بعدها.

⁴- الزهار، مصدر السابق، ص52.

⁵-شارل، المصدر السابق، ص116.

السُّلطان الحفصي والسُّلطان الزياني، لكنَّ خير الدين بربروس كان لهما بالمرصاد¹. وبالرغم من هذا لم يستقر البيت الزياني من إعلانه لتمرداته، فعقب الحملة الاسبانية الناجحة على ميناء هنيين بالقرب من تلمسان سنة 1531م، أعلن السلطان الزياني عبد الله تمرد، إلا أنَّ السلطة العثمانية لم تسكت على فعلته هذه، إذ توجه خير الدين بربروس إليه على رأس حملة تأديبية فلم يجد صعوبة في القضاء على حركة التمرد، هذه والقبض على هذا الأمير².

وعلى السبيل ذاته، سار الحكام الآخرون لإخضاع السُّكَّان المحليين، وذلك باعتمادهم على شنِّ الحملات العسكرية، ففي حوالي سنة 1772م، تمردت قبائل أولاد نايل القاطنة بين الجلفة وبوسعادة، على الداي، فوجه ضدهم حملة عسكرية قوية قادها صالح باي قسنطينة، فاقتحم بها الجلفة، وبوسعادة، حتى أذعنوا وفرض عليهم جملة من الضرائب³، وفي خلال عودته مرَّ على المنشيرلمسوفج بأراضي زمول جنوب قسنطينة، وعسكر به وعاقب أيضا بعض العصاة من أولاد زايد، الذين حاولوا اقتحام معسكره للسرقة والنهب⁴.

إضافة إلى هذا فإنَّ الأغوات والقياد هم بدورهم قد ساروا على النهج نفسه في المناطق التي حكموها، فأغا "السباهي" مثلا كان هو المسؤول عن إدارة السُّكَّان المحليين وقائد الفرسان وهو الذي كان يأخذ عادة قيادة البعثات الموجهة ضدَّ السُّكَّان المتمردين⁵، والقبائل العاصية لإخضاعهم لسلطة حاكم الإيالة. وفي هذا السياق فإنَّ معظم الجبال الواقعة أسفل سهل خيرون كانت مأهولة بقبائل مستقلة عن حكومة مدينة الجزائر، وقد كانت لا تجنح للسلَّم طواعية أبدا كقبائل الزواوة وفليسة، غير أنَّ السُّلطة لم تبق مكتوفة اليدين من موقفهم هذا، بل اتخذت عدة مواقف ضدهم، فقبائل الزواوة -التي كانت تتكون مما يقارب ثلاثمائة قرية- كانت تجمعهم ميزة وهي عدم دفعهم الإتاوة ولا ضريبة الرؤوس للحكومة العثمانية، وكانوا يتَّحدون ضدَّ عدوهم المشترك والممثل في السلطة العثمانية في حرب لا هوادة فيها⁶.

فلهذا شنت السُّلطة ضدهم عديد الحملات العسكرية، كحملة سنة 1158هـ / 1745م والتي جاءت بعد قيام ثورة بإعاز منهم والتي سمتهها المصادر بثورة الزواوة تمردا على محمد الفريرا الملقب بالذباح قائد ساباو آنذاك، فبعث هذا القائد إلى حاكم الإيالة إبراهيم باشا طالبا المساندة، فأمدّه هذا الأخير بقوة عسكريّة تعدادها

¹-دراج، الدخول...، ص347.

²- نفسه، ص ص 170، 171.

³- MERCIER, OP. CIT., P. 272.

⁴-العنتري، تاريخ...، ص63.

⁵-DEVOULX ,Tacherifat...,p28.

⁶- DE PARADIS, OP.CIT.,P.13.

مئتي يلداش يتأسسها أغا الصبايحية، فكانت هذه الحملة سببا في فشل هذه الثورة وتأديب القبائل فقتلوا وهُبت أمتعتهم وأموالهم وحُرق دُشورهم¹، فأُنزل بذلك على قبائل هذه المنطقة عقابا وحشيّا لإخضاعهم.

أمّا عن قبائل فليسة، فبعدها قامت بقتل آغاتا عين الداوي بابا علي إحدى الشواش واسمه محمد بابا وقال له "أنا ناديتك لكي تصبح أغا لكن أنت مسؤول عن الحماية في المستقبل"، ولهذا السبب فقد ضيق هذا الأخير على دلس وأمر بإرسال حملة عسكرية من أجل استمرار الحرب ضدّ كل قبائل هذه المنطقة وإخضاعهم²، والواضح أن التضييق العسكري الكبير على القبائل كثيرة التمرد كان له الدور الفعال في إعلانها الولاء غصبا عنها للسلطة العثمانية، وكذا استمرار هذه السلطة عليهم.

ومثلا قاد حكام الإيالة وقاداتها حملات عسكرية ضدّ السّكان لإخضاعهم، قام البايات كذلك بالأمر نفسه إذ نظموا حملات تأديبية ضدّ القبائل الممتنعة عن سلطتهم في بايليكهم³، ونضرب مثلا صالح باي بايلك الشرق الذي شنّ حملات تأديبية ضدّ القبائل المتمردة والممتنعة عن سلطته أو سلطة حاكم الإيالة، ففي عام 1773م غزى أولاد عمور واقتحم قرى زخينة، وآفلوا، والأغواط، والنهيلة وعاقب العصاة ضد الداوي، وقتل مئة رجل منهم وأرسل رؤوسهم إلى قسنطينة، لتعلّق على الجدران والأبواب وبعدها بثلاث سنوات أي في سنة 1776م هاجم هذا الباي أيضا أولاد بن عاشور فرجوية، وكرّر هجماته ضدّهم لغاية عام 1781م بسبب عصيانهم وامتناعهم عن الاعتراف بسلطة البايك، ودفع الضرائب فكان لجهوده العسكرية هذه أثارا حميدة، إذ ركن الجميع إلى الهدوء والخنوع لسنوات طويلة. أمّا في عام 1788م فقد قاد الباي نفسه حملة كبيرة على الجنوب الصحراوي القسنطيني لمعاينة شيخ الدواودة محمد الدباح، وشيخ تقرت فرحات بن جلاب لرفضهما دفع الضرائب، وفي أثناء طريقه إلى تقرت مرّ على واحات طولقة، وبوشقرون، ولبشانه، والزعاطشة، وسيدي خليل (سيدي خالد) بوادي جدى، ودفع له سكانها الضرائب المطلوبة ومن هناك واصل طريقه إلى الزيبان ووادي ريغ، وفرض الحصار على تقرت حوالي سبعين يوما حتى أرغم شيخها على الاستسلام، وفتح أبواب المدينة له وقبل دفع الضرائب المطلوبة منه وغرامة الحملة، وخسائرها وأتعابها. هذا وتعدّدت أيضا حملات هذا الباي على الجنوب أربع مرات، واستعمل خلالها القوة والدبلوماسية ليستميل إليه رجال الصّفين بن قانة وأولاد بوعكاز⁴. فالواضح أن سبل الإخضاع بقدر ما تعدّدت، فإنّ الأسلوب التقليدي المتمثل في الحملات العسكرية قد اعتمده هذا الباي بنسبة أكبر.

¹ - ابن حمادوش الجزائري، المصدر السابق، ص 163.

² - DE PARADIS, OP.CIT., P.112.

³ - هينسترايت، المصدر السابق، ص 63.

⁴ - MERCIER, OP. CIT., P.273.

للمزيد انظر

وكذلك العنري، تاريخ...، ص ص 63، 64.

وفعلا فلقد سار هذا الباي بقواته كل مرة ضد القبائل المتمردة، فمثلا عندما أعلنت قبائل أولاد نايل - التي تمتد أراضيها بين المسيلة وبوسعادة والأغواط والخلفة- العصيان، وسار قائد تيطري السيد سفضة إليها من أجل إخضاعهم غلبوه. فسار إليهم صالح باي سالف الذكر بحملة تأديبية أرغمتهم على الخنوع، والطاعة¹. صحيح أننا تكلمنا عن هذه الحملة غير أننا أردنا تبين أن السلطة العثمانية كانت كلما فشلت حملة ترسل أخرى دون كلل أو ملل وهذا كله لأجل إثبات سلطتها.

وبالإضافة إلى هذا، فإن باي بايلك الغرب محمد الكبير قد سعى سعيا إلى إعادة القبائل المتمردة إلى حظيرة الحكم العثماني، فلهذا الغرض قام بإعلان الحرب على كل من قبيلة أولاد علي بن طلحة، وقبيلة الحشم، وقبائل فليته، وحميان، وعمور، وجميع قبائل بني راشد، وبعض القبائل التي تقيم على الحدود المغربية، التي كانت تحترف اللصوصية وقطع الطريق على المسافرين، فانتصر على الجميع وأخضعهم للحكم العثماني، وامتألت خزينته بما دفعوا له من الضرائب، كما أنه قام بعدة حملات أخرى داخل البلاد ونذكر منها حملته على الجنوب الصحراوي الجزائري سنة 1199هـ/1785م، والتي جهز لها جيشا كبيرا ونزح به من معسكر مارا بجبل عمر والبيضاء وافلوا والطويلة إلى أن وصل مدينة الأغواط حيث دخلها بقوة هائلة، فاحضعت له جميع القبائل التي بضواحيها، واعترفوا كلهم بسلطة العثمانيين، وحكومتهم ورضوا أن يؤديوا لها الضرائب السنوية عن طيب نفس².

والملاحظ أن العثمانيين ولفرض احترام سلطتهم حكموا بيد من حديد خاصة أواخر حكمهم، فمصطفى باي الوزناجي باي -بايلك الشرق ما بين 1209-1212هـ / 1795-1798م- مثلا قد فرض سلطة العثمانيين ببيلك الشرق بالقوة والترهيب، إذ قام بعدة غزوات ضد عصاة السلطة في المناطق الجبلية، وهاجم التهادة أو الحميريين في الحدود وصادر قطعانهم، وهدم عددا من منازلهم، ووصل حتى مدينة القالة على الحدود الشرقية أهل زارد بساس، وفعل لهم مثل ما فعل بالحميريين، واعتقل زعيمهم الشيخ الأكل، وعاد إلى قسنطينة، ومن هناك أجه إلى الجنوب وهاجم أولاد بوعون في سهل زانة، وحاصر الثائرين في جبل مستاوة قرابة نصف شهر وقتل الكثير منهم وشرّد الباقي، وبعد ذلك غزى أولاد سعيد في الاوراس وأعدم عددا من رجال أولاد عزارارة المؤيدين للثوار، وغزى أولاد موسى من قبيلة عشاش قرب باتنة وصادر قطعانهم وقتل الكثير من رجالهم وفرض على الجميع احترام السلطة³. وهذا يثبت أن السلطة العثمانية في الجزائر وحتى تسيطر على حكم القبائل قد التحأت إلى أسلوب القوة والترهيب.

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص 52.

² - ابن هطال، المصدر السابق، ص ص 17، 18.

³ - العنزي، تاريخ...، ص ص 67، 68.

وإلى جانب هذا، فإنّ عثمان باي أو عصمان باي هو الآخر قد قام بحملة ضدّ قبائل التّماشية، والبراغة على الحدود التّونسية، وصادر منهم قطعانهم، ولم يسبق لأيّ باي أن صادر مثلها، من جمال وأغنام وأبقار وأحصنة¹، حتى يؤدّبهم ولا يعيدون الكرة.

وهنا يجب أن نذكر، أنّ العثمانيين مثلما شنوا الحملات على المتمردين من القبائل قد أخضعوا وقضوا على الكثير من حركات التّمرد أو كما سماها البعض الثّورات التي قامت بين السّكان بحد السّيف في حملات قويّة، ويمكن أن نذكر عدة أمثلة عن هذه الثّورات التي تمّ إخماد نيرانها بقوة العسكر، ففي فترة حكم عبد الله باي الذي حكم بايلك الشرق ما بين 1804-1806م حينما خرج من الجزائر ذهب إلى قسنطينة فبمجرد ما وصل إلى هذه الأخيرة، حتى وجد السّكان تمردوا، وعلى رأسهم الشريف -ابن الاحرش- فتحوّل هذا الباي من القبائل إلى عامر نواحي سطيف فقاتلهم وأخذ أموالهم، وقطع رؤوسا كثيرة منهم، ومن شدّة هول ذلك هرب الشريف، ولم يتوقف عبد الله باي عن شنّ الحملات المتتالية حتى أذعنوا له² ولحكم العثمانيين.

والأمر نفسه قام به الباي محمد بن عثمان، المعروف بمحمد الصغير باي بايلك الغرب - ما بين 1808 و1813م-، ضد نفس المتمرّد الأول -الدرقاوي-، فرغم كثرة المعارك التي دارت بين أتباع هذا الأخير وقوات العثمانيين، إلا أنّها انتهت بفشل الدرقاوي، وفوز قوات هذا الباي³ الذي اشتهر بكفاءته وتنظيم جيشه⁴، فبفضل هذا الأخير تمكن من القضاء على ثورة الدرقاويين، ولكي يتخلص هذا الباي من تداعيات هذه الثورة اتّبع سياسة القتل والتّنكيل بكلّ فرد يشكّ في انتمائه إلى الدرقاويين، وبسياسته هذه استطاع إخضاع الكثير من القبائل كقبائل الحشم ببلاد غريس بالغرب الجزائري وقبائل عريب⁵، فهذه الأخيرة -الواقعة بين حمزة والدهوس، وبالضّبط في السّفوح الجنوبية لجبال جرجرة حول برج حمزة، والتي كانت تابعة أو تحت إدارة أغا الجزائر-، قام شيخهم بالتمرد على هذا الأغا الذي سارع وأخبر حاكم الإيالة، فلم يجد هذا الأخير من يخضعهم إلا باي الغرب بوكابوس المتقدّم لقوة عسكره وأتباعه، وفعلا سار هذا الباي وقواته، وقام بإخضاع هذه القبيلة بحدّ السّيف وقوة السّلاح لسلطة الحكومة العثمانية⁶.

وعلاوة على هذا، فإنّ هذا الباي الأخير -محمد الصغير- وبينما كان راجعا من حملته على قبيلة عريب، قامت قبائل أولاد علان - القاطنة ما بين عريب ومدينة المديّة - بالهجوم عليه مطالبين بأجرة مقابل مروره وقواته

¹ -نفسه، ص 71.

² - ابن العطار، المصدر السابق، ص ص 116، 117.

³ - المزابي، المصدر السابق، ص 328.

⁴ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 133.

⁵ - الزباني، المصدر السابق، ص ص 272-304. وانظر أيضا المزابي، المصدر السابق، ص ص 329، 330.

⁶ - حسان، المخطوط السابق، وجه و10. وللمزيد أنظر المزابي، المصدر السابق، ص ص 330-331. وكذلك ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص ص 99، 100. -الزباني، المصدر السابق، ص ص 296-298.

من أراضيهم أو ما يسمى الزطاطة، فبمجرد ما علم هذا الباي بالأمر حتى أمر عسكره بأن يأتيه بهؤلاء الثوار، وفعلا فقد أتوا بعدد كبير منهم، فأمر بقطع أيديهم وقال لهم "... هذه أجرتمكم خذوها، وانصرفوا عنا لنجوز في حالنا..."¹، فهذا ربما يدل على أنّ القبائل كثيرا ما كانت تحاول الاستقلال عن سلطة العثمانيين بينما هذه الاخيرة تكون لها بالمرصاد، وأيضا نلاحظ أنّ النظام القبلي بقي دائما سائرا والسلطة داخل القبيلة بيد الشيخ وليس بيد العثمانيين الذين كانت سلطتهم تتمثل في السيطرة بشكل عام، ولا تتدخل في شؤون القبيلة الداخلية. والمهم عندها التبعية الرسمية للعثمانيين.

وزيادة على هذا فإنّ معظم التمردات، التي عرفتها الإيالة خاصّة خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، نالت حقّها من ضربات العسكر العثماني رغم كثرتها. ونذكر منها على سبيل المثال ما حدث لقبائل بني مناد - القاطنة بنواحي شرشال- عندما قامت بأعمال فساد، فكان مصيرها بيد الباي قارة باغلي الذي استهل حكم بايلك الغرب سنة 1228هـ / 1813م، والذي زحف عليهم بحملة عسكرية قوية، فأدبهم بطريقة قاسية لدرجة أنه قتل وأسر الرجال، واستولى على الاموال وسبى النساء والصبيان²، إخضاعا لهم وهذا يوضح مدى القطيعة بين الحكام والمحكومين في الفترة الأخيرة للحكم العثماني.

وفي السياق نفسه، فإنّ جعفر باي بايلك التيطري سار هو الآخر لإخضاع الأغواط وبادية الحضنة بعد إعلانهم التمرد والثورة، فأخفق في البداية وعمّت هذه الثورة ما بين سطيف والمدية وبوسعادة، لكنّه تمكّن بعد جهد من إخضاع سائر الجهات الثائرة³ باعتماد القوة العسكرية، هذا وإن الباي إبراهيم باي الكريتلي باي بايلك الشرق- ما بين 1811-1824م-، قد غزا النمامشة والمعامرة وبني جانة وعاقبهم على التمرد ورفض دفع الضرائب⁴، ومحمد باي مناماني 1824-1826م هو بدوره قد قام بحملة على صدراته الشراقة- بين قالمه وسوق أهراس-، وأرسل عدة حملات إلى أولاد نايل في واد اللحم، فحينها تمّ مصادرة أربعين ألف رأس غنم من هذه القبائل⁵.

زيادة على هؤلاء، فقد قام مصطفى بومرزاق باي التيطري بحملة ضد قبيلة الأربعاء سنة 1825م، حجز أثناءها 120 من أعيانها، واستولى على 10700 جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم، هذا وقام الباي نفسه بحملة

¹ - حسان، المخطوط السابق، وجه و10- ظهر و10، وانظر أيضا المزاري، المصدر السابق، ص332. وكذلك - الزباني، المصدر السابق، ص298.

-ابن عبد القادرالوهراني، المصدر السابق، ص100، 101.

² -الزباني، المصدر السابق، صص 304-306.

³ - المدني، محمد عثمان ...، ص79.

⁴ -العنزي، تاريخ...، ص88.

⁵ -نفسه، ص89.

ضدّ أولاد مختار الشراقة عادت عليه بغنائم تقدر ب500جمل و4000حروف¹، كما أنّ أحمد باي قد نظّم عدة حملات لإخضاع قبائل الصّحراء وقبائل وادي مغير، ويجبرهم على دفع الصّرائب².

ت- عقوبات أخرى سلطت على المتمردين:

إنّ رجال العسكر العثماني بالجزائر قد لجؤوا إلى أساليب عسكريّة كثيرة أخرى، كاعتمادهم في عديد المرّات على إعدام زعماء التّمرد، وذلك بغية كسر شوكة إتباعهم وليكونوا عبرة لغيرهم، فبه ركن أفراد المجتمع للخضوع والخضوع.

ويمكن أن نضرب عدة أمثال عن هذا، فحين تمّرد كل من حاكمي تنس وشرشال، قام خير الدين بربروس ما بين سنتي 1527 و1528م بإعدامهما³، وعلاوة على هذا فقد تصدّت قوات خير الدين لهجمات السّكان والقبائل المحليّة، كهجمة ابن القاضي بجيش قوامه أربعون ألف رجل، والتي تصدى لها خير الدين بربروس بقوة قوامها عشرة آلاف جندي، فاشتبكوا في معركة كبيرة انتهت بالقضاء على العصاة، ولم ينج منهم سوى سبعمائة نائر، أما بقيتهم فقد تمّ قتلهم أو أسرهم، وكان على رأس الاسرى شيخ مدينة الجزائر، إذ أمر خير الدين بإعدامه وقطع جسده إلى أربع قطع، وتعليق كل منها على باب من أبواب هذه المدينة ليكون عبرة لغيره⁴، والتصرف نفسه اتّخذ ابنه حسن باشا في سنة 967هـ/1559م، حيث قام بحملة على سكان مجانة نتيجة رفضهم لدفع الصّريبة وانتهت هذه الحملة بقطع رأس زعيمها عبد العزيز⁵.

وفي السياق نفسه، فالبيرباي محمد بن صالح رايس حينما قام في عام 975هـ/1567م بحملته التّاديبيّة على سكان مدينة قسنطينة، الذين هجموا على الحامية العثمانيّة بهذه المدينة وقتلوا حاكمها العثماني، فبمجرد وصوله إلى ضواحي المدينة فتح السكان أبواب هذه الأخيرة دون قتال، فدخلها وقبض على زعماء الفتننة وقتلهم، وسجن عدداً آخر من المتورطين وباعهم عبيداً، وأعاد للمدينة أمنها واستقرارها، وعين بدّل الباي المقتول بايا آخر عرف باسم رمضان تشولاق⁶، كما جدّد ولاء أهل قسنطينة للحكم العثماني، وعادوا للخضوع والطّاعة بعد حملة أوّدت بحياة الكثير منهم.

¹ - سعيدوني، النظام...، ص124

² - مذكرات احمد باي، المصدر السابق، ص40.

³ - دراج، الدخول...، ص ص 256، 257.

⁴ - بربروس، المصدر السابق، ص114.

⁵ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص40.

⁶ - العنزي، تاريخ...، ص ص 30، 31.

فعلى السبيل ذاته، سارت السلطة العثمانية في ردّ ثورة التيجاني، فبعد القضاء على محمد نجل التيجاني ومن معه، قام العثمانيون بحمل رأس هذا الثائر وبعض رؤوس رفقائه إلى مدينة الجزائر وعلقوه قبالة الباب الجديد وعلقوا الرؤوس الأخرى حوله¹، وهذا بالتأكيد جعل السكان يركنون إلى الخضوع والخنوع ولو إلى حين.

وزيادة على هذا فقد كانت السلطة العثمانية لا تتوانى في إلقاء العقاب على المتمردين، فإنّ لم تجد رأس التحريض أو متزعم المتمردين فإنّها تلجأ إلى معاقبة شخص آخر مكانه حتى تجعل منه عبرة². ففي 22 أكتوبر 1823م، أعلن قبائل جبال بجاية، ثورة على حكومة العثمانيين، وتسببوا في مقتل العديد من الأشخاص، وأسروا المفتي الحنفي العثماني وأخذوه رهينة مقيّدا إلى الجبال، في المقابل فإنّ هذه المنطقة كانت تقدم كثيرا من العمال لمدينة الجزائر، ولا سيّما من الخدم الذين يشتغلون في منازل القناصل الذين يجوبهم لما يتّسمون به من الأمانة والنظافة، فعلى إثر ثورة إخوانهم في الجبال تلقى جميع القناصل الأجانب مذكرة من الحكومة العثمانية تطالب فيها بأن يُوضع تحت تصرفها جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى المنطقة الثائرة ممن يوجد تحت خدمتهم، لكي يعاملوا معاملة الرهائن والأسرى من الثوار، وبالرغم من رفض بعض القناصل ونوابهم، إلا أنّ الحكومة تمكّنت من القبض بالحيلة والإقناع، والقوة على عمال هاته القبائل الذين يشتغلون في قنصليات بلغاريا والدنمارك، وسردانية، وعقب ذلك قامت القوات العثمانية باحترق منزل القنصل البريطاني في المدينة بالقوة، وألقت القبض فيه على قبائليين اثنين، واجبرا على القيام بالأعمال الشاقة، وتم بعدها إصدار الداي نفسه لحكم الإعدام في حق شابين ينتميان إلى المنطقة نفسها قد إلتحا إلى القنصلية³، فمن خلال هذا يتبين أنّ السلطة العثمانية كانت تعتمد أسلوب الإعدام والتصفيات في حق كل من يهدّد حكومتها.

وقبل هذا أيضا، وبالضبط سنة 1236هـ/1820م قامت السلطة العثمانية بصلب رجال من جبل مزاية -موزاية- لأنّ أهل هذا الجبل قتلوا عسكريا ولم يقروا على القاتل، فقبض هذا الداي على هؤلاء المتهمين، وبعث لهؤلاء السكان أمرا لكي يأتوا بالقاتل، وأعلمهم أنّه إن لم يأتوا به فإنّه سيقتل المتهمين في مكانه، فلم يمثلوا لأمره، فصلبهم جميعا في يوم واحد وذلك سنة 1237هـ/1821م⁴، وعلاوة على هذا فقد كان إذا وقع قتل، فإنّ أعيان المنطقة التي وجدت فيها الجثة يصبحون مسؤولين عن القاتل، ويتحتم عليهم أن يبحثوا عنه، وإن لم يفعلوا، فإنّهم يكونوا مجبرين على دفع ضريبة قدرها ألف سلطاني يوزّع هذا المبلغ على ورثة الشخص المقتول، وفي حال لم يكن له ورثة ينقل هذا المال إلى صندوق بيت المال⁵، فهذا ما يسمى بالعقاب الجماعي، إذ أنّ الجماعة مسؤولة عن

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص160.

² - هينسترايت، المصدر السابق، ص91.

³ - شارل، المصدر السابق، ص193-200. وانظر أيضا الزهار، المصدر السابق، ص151. بيد أن هذا الأخير يقول أن أصل هؤلاء القبائل من جبل مزاية.

⁴ - نفسه، ص111.

⁵ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص123، 124.

أخطاء الفرد، فالواضح من خلال ما تقدّم أنّ السّلطة العثمانية كانت تمارس أسلوب معاقبة الجماعة عن جريمة الفرد، وتحمل الفرد مسؤولية خطأ أخيه، وهذا لتكسير ذلك التّرابط وتقضي على أيّ محاولة لتّحاد جماعة ما، كمحاولة تأديبيّة أو بالأحرى إخضاعية.

هذا ومن الإجراءات العسكريّة الأخرى التي اعتمدها العثمانيون لضمان خضوع السّكان، حرصهم كلّ الحرص على عدم امتلاك السّكان للأسلحة، وخير مثال على هذا الكلام هو ما حدث في عهد حسن باشا، فحينما أذن لسكان جبال كوكو بشراء الدّخيرة بمدينة الجزائر ثار غضب العثمانيين منه وانتهى به المطاف مقيدا بالحديد ومرسلا إلى اسطنبول¹، وهذا يوضّح مدى رفض أيّ محاولة لامتلاك السّكان المحليين للأسلحة خوفا من ثورتهم، ولأنّ ثورتهم تعني فناء القلّة العثمانية بالجزائر. والواضح أنّ هؤلاء العثمانيين قد تنبّهوا لهذا الأمر.

وفعلا فإنّ الإجراءات التي اعتمدها السّلطة العثمانية فيما بعد تؤكّد ذلك، فكثيرا ما يلجأ العثمانيون لتجريد سكان الريف من الأسلحة، خاصّة إذا ما تعلق الأمر بإحدى قبائل الجهات التي يكثر فيها التّمرد لأنّ هذه القبائل تستعمل الأسلحة في التّصدي لرجال البايك، لذلك كان العثمانيون يحرصون على نزع أسلحتهم، خاصة عندما يكونون موضع شُبّهة أو يكون خضوعهم لسلطة البايك محل شكّ، ونضرب مثلا لما حدث في 12 ماي 1732م، إذ قامت السّلطة العثمانية بعدما أحسّت بريبة من سكان قبيلة أولاد إبراهيم ببابلك التيطري باحتجاز أسلحتهم وضرب أعيانهم بالعصا بغية تأديبهم²، وهذه الإجراءات التي اتّخذتها السّلطة ضدّهم جاءت حتى تضمن استقرار حكمها بينهم.

وما يؤكّد أكثر هذا الطرح، هو أنّ الحكومة العثمانية كانت تحتكر أهم الصّناعات العسكريّة، كصناعة المدافع والمسدسات والبنادق وحتى البارود، فكانت هذه الأسلحة وعلى اختلاف أنواعها بيد الحكومة، وتصنع في "دار النّحاس"، أو في مصانع أصغر بمختلف الباياليك كقسطنطينة وتلمسان وبجاية³.

كما لا يفوتنا أن نشير، إلى أنّ العثمانيين ولعلمهم بقلّة عددهم وأنهم يشكّلون نسبة ضعيفة من سكان البلاد⁴، فقد تميز جنودهم بميزة وهي أنّهم كانوا يستمتتون من أجل الدّفاع عن أنفسهم ويستبسلون عند التّصدي لأيّ هجوم يتعرضون له، وهذا ما أكسبهم هيبة جعلت سكان الجبال كثيري العدد حتى وإن كانوا من ذوي

¹ - ستيفان، المصدر السابق، ص 37.

² - هينسترايت، المصدر السابق، ص 59، و66، و67.

³ - علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج 1، ط 1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص ص 27، 28.

⁴ - شوفالبييه، المرجع السابق، ص 65.

التسليح الجيد -حسب طريقتهم- يرتعدون خوفاً أمام مجموعة قليلة العدد من الجند العثماني، الذي كان يأتي إلى موطنهم لاستخلاص الضرائب منهم¹، وإخضاعهم للسلطنتهم.

2- المحلات العسكرية:

المحلة لغة من المحل، وهو نقيض المرتحل. فتعني بالتالي مكان حلول القوم أو نزولهم أما الحركة فهي نقيض الثبات والجمود، وتعني التجوال والترحال، وهي مصطلح أطلق على الجهاز السياسي العسكري الذي اشتهرت به بلاد المغرب العربي منذ العهد الموحد، واتفقت المصادر على إبراز ذلك الجهاز كمؤسسة عسكرية جبائية، وفي الوقت نفسه كنمط سلطة متجولة، ولم يتخل عن هذا النظام -المحلة- المرينيون والحفصيون، وغيرهم ممن ورث السلطة من الموحدين عن هذا الرصيد المؤسسي فكان تواصل العمل بالمحلة وتثبيتها². ومنه فالمحلة هي مؤسسة قديمة أعيد بعثها والتعامل بها في الفترة العثمانية.

ويبدو من المفيد أن نشير إلى أنّ المحلة مفرد المحلات هي لفظ يطلق على الجند المتنقل في الأرياف، وهي حملات فصلية تتوجّه فيها فرق الجند (اليولداش) بقيادة أغا العرب بالنسبة لمدينة الجزائر، وتحت إشراف البايات في بايلك الشرق، والغرب، والتيطري نحو المناطق الجبلية والسهبية بالداخل، وهذه الحملات الفصلية عادة ما تخرج قبل نهاية فصل الربيع، ومع حلول فصل الخريف، وتحدّد مهمة المحلة في إقرار الأمن واستخلاص الضرائب، ومراقبة القبائل الجبلية والعشائر البدوية، وإيقاع العقاب بالعصاة والمتمردين من القبائل المعادية للسلطة، أو التي تحاول التهرب من دفع ما يتوجب عليها من جباية ورسوم³. فيتّضح من خلال هذا أنّ للمحلة دورا كبيرا في إخضاع السكان للسلطة العثمانية.

وهي أيضا من أدوات السلطة التي تقمع بها الأفراد المتمردين وفيها علاقات الحاكم بالرعية، فقد اتخذت المحلة شكل السلطة المتنقلة في بحثها المتواصل عن الشرعية في محيط اجتماعي سيمته البارزة والظاهرة القبيلة المتحركة وسرعان ما أصبحت جولة سنوية تتمّ فيها عمليات الجباية والرقابة من جهة والزجر والتأديب من جهة ثانية، فالمحلة هي أداة عسكرية بيد السلطة تجمع بين الفرقة المحترفة التي تأتي من دار السلطان، وتكون تحت إمرة الباي وبين الفرق المخازنية التي تجنّدها القبائل المساندة تدعيما لموكب الباي وتعزيزا لقواته من أجل تحصيل الضرائب وقمع المتمردين، هذا وقد كان يقود هذه الأداة -المحلة- العاهل نفسه أو من ينوب عنه مباشرة، فقد كانت أكثر من مجرد جولات جبائية أو حملات ردعية تأديبية، بل كانت تمثيلا للسلطة وتجسيدا للإدارة المركزية،

¹ -هبنسترايت، المصدر السابق، ص 74.

² - الأرقشواخرون، المرجع السابق، ص ص 130، 131.

³ - للمزيد انظر سعيدوني، النظام...، 98 و122-125. وكذلك-هبنسترايت، المصدر السابق، ص ص 32، و51. - شويتام، دراسات...، ص

ففي بايلك الشرق مثلا أخذت المحلة صورة الحملة التأديبية محاولة توسيع نفوذ الإيالة إلى الأطراف والتخوم الصحراوية المتمنعة، وذلك لمساحتها الشاسعة ونفوذ قبائلها العريقة¹، وكذا في بايلك الغرب وال تييطري.

والجدير بالذكر، أنّ للمحلة أدوارا متشابكة يصعب الفصل بينها في بعض الحالات بحكم تشابك الوظائف الردعية التأديبية والجبائية والتمثيلية أحيانا، فتُسمى في الجزائر بمحال الحرب، فالمحلة من خلال تركيبها وطريقها ووظائفها أداة أساسية في تثبيت هيمنة المركز على دواخل البلاد، ومنه فالمحلة أخذت مظهر مؤسسة سيادة وهيبة، هذا وإنّ تصدّر حاكم الإيالة أو الباي لهذا الموكب رمز لتنقل السلطة وتحديد حضوره أمام رعاياه كشرط دائم لتجديد ولائهم، فتكون المحلة بمزجها الوظيفي المتعدد بين الردعي والاقتصادي، وبين السياسي والرمزي رصيذا محوريا لحكومة العثمانيين ومؤسسة شاملة وكيّية².

وما يجب الإشارة إليه، أنّ تسديد المجابي أو الضرائب هو معنى الخضوع والولاء للسلطة، أما رفض دفعها فهو التمرد والحراية بعينها فعن طريق المحلة تقوم السلطة بتنظيم مجالها، وإحكام السيطرة على رعاياها وتحديد ولائهم، فدفع الضرائب كأسلوب من أساليب إعلان الخضوع للسلطة العثمانية والعكس صحيح³، فإن لم يدفع السكان ما عليهم من ضرائب، فهذا يدلّ على تمردهم والواجب إعادتهم بيعت محلة تفرض عليهم دفع الضرائب⁴، فالواضح أنّه لهذا السبب قامت السلطة العثمانية بالجزائر بتنظيم عدّة محلات على القبائل المتمردة أو الرافضة لدفع ما عليها من ضرائب.

إذ كان يقوم أغا الصبايحية مثلا بجولة اعتيادية داخل البلاد لجمع الضرائب من الفلاحين من سكان الجبال، وكذا البدو الذين كانوا يمتنعون عن دفع الضريبة الموجبة عليهم ولا يقدمونها إلا عندما يرغمون بالقوة على ذلك. ولهذا يقوم الجنود العثمانيون مع مجموعة قوية من الفرسان مشكّلين المحلة بالتنقل في بعض الأوقات من السنة⁵، وخاصة مع بداية فصل الصيف قبل نضج المحاصيل، أو وقت الحصاد وقبل أن يتمكن هؤلاء السكان من الانتقال بخيامهم ومواشيهم نحو قمم الجبال أو الصحاري ليكونوا بعيدين عن أيدي العثمانيين⁶.

هذا وكان القائد أيضا يجمع ومعه مفرزة من الجنود كلّ الضرائب الواقعة على مساحة عشرين ميلا المحيطة بمركز السلطة دار السلطان، أما ما وراء ذلك فحاكم الإيالة له قوات عسكرية عثمانية -والمتمثلة في المحلة- تتركب

¹ - قشي، قسنطينة...، ص ص 97، 98.

² - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 132-140.

³ - نفسه، ص 138.

⁴ - نفسه. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص ص 32، 33.

⁵ - DEVOULX, Tacherifat..., p.28.

وانظر أيضا هبنسترايت، ص ص 32، 33 و 53.

⁶ - نفسه

كل قوة من حوالي 200 مائتي شخص، وتعرّز عند الحاجة بجنود آخرين، وتتمركز في أجزاء متفرقة من الإيالة لهذا الغرض أي استخلاص الضرائب¹، فالواضح أنّ السّلطة بقبول السّكان للضرائب فهذا يعطيها دلالة على خنوعهم لسّلطة العثمانيين والعكس صحيح.

غير أنّه من الواجب أن نضيف أنّ تهرب القبائل الجبلية والعشائر البدوية من سلطنة حكام الجزائر وامتناعها عن تقديم ما يتطلب منها من جباية ومغارم، تحوّلت الحملات (الحملات الفصلية) إلى غارات عسكرية مفاجئة وشرسة على مواطن تلك القبائل والعشائر البدوية أو الصحراوية، مارس فيها جنود الحملة كلّ أنواع المصادرات²، ولهذا الغرض مثلا حينما قام سكان تلمسان في رمضان 1038هـ/1629م بإعلان الثورة على حكم العثمانيين بزعامة أحمد بن عبد الله - المغربي الذي ادّعى المهديّة-، تحركت قوة العثمانيين بزعامة القائد محمد بن سوري بمحلة خرجت من مدينة الجزائر قاصدة تلمسان، وفعلا نجحت الحملة بقوّتها وسطوّتها أن تقضي على ثورة المدعي المغربي وتذهب آماله باحتلال تلمسان أدراج الرّياح، فكان مصيره أن حمل جلده وجلد خليفته المهتدر محشوا بالتبن إلى مدينة الجزائر في 15 رمضان من سنة 1038هـ/1629م³.

وفي السياق نفسه ففي 17 محرم 1051هـ/1641، جهز يوسف باشا محلة عسكرية لإخضاع محمد بن علي شيخ الذواودة، ورجع من المحلة في منتصف محرم سنة 1052هـ/1642م، وأعاد الكرة في 23 ربيع الثاني 1057هـ/1647م، أما في شعبان 1057هـ/1647م، فقد خرج بمحلة إلى الشرق ليحتل أراضي الذواودة وغيرهم⁴. والأمر نفسه قامت به محلة باي التيطري حيث خيمت في 17 ماي 1732م، بوطن حمزة صحبة فرسانه، وتصدى للقبائل التي تقطن الجبال المجاورة، وكان الأغا قد شنّ غارة عليها قبل هذا التاريخ بفترة واستطاع في ظرف أيام قليلة أن يأخذ منها ثمانمائة جمل وألفي خروف⁵.

وكما أوردنا سابقا، فإنّ سكان جبل فليسة قد عرّفوا بكثرة التمرد على السّلطة العثمانية، ولا يخشون الحكام وسلطة العثمانيين رافضين دفع الضّرائب بكلّ أنواعها وأشكالها معلنين تمردهم بعدد الممارسات، كقطع الطريق على المسافرين، والقيام بأعمال النهب والسّرقة، وإخضاعهم قامت السّلطة العثمانية عام 1181هـ/1767م بإرسال عدة محلات لتأديبهم، إلا أنّ هؤلاء السّكان وفي المرتين تمكّنوا من هزيمة المحلّتين، غير أنّ السّلطة العثمانية لم تتوان دقيقة في بعث المدد والذي تمثل في سبعة أمحال -محلات- أخرى، واحدة فواحدة، وعلى إثرها مات الكثير من الجانبيين، وكان مفعول هذا أن استسلم هؤلاء السّكان وطلبوا الامان من الحاكم، وتعهدوا بدفع الزّكاة

¹ -ستيفان، المصدر السابق، ص 175، 176.

² - HAËDO, "Topographie ...", pp500, 501.

وانظر ايضا هينسترايت، المصدر السابق، ص 69، 70.

³ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 48، 49. وانظر أيضا سعد الله، أبحاث...، ج 1، ص 170، 171.

⁴ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 52.

⁵ - هينسترايت، المصدر السابق، ص 69، 70.

والأعشار كل سنة¹، علامة على خضوعهم وخنوعهم للسلطة العثمانية، وبه يتأكد أنه لم ينجح إلا أسلوب القوة معهم لأنهم قوم يحبون الحياة الحرة ولا يرضون بأي سلطة تقيدهم.

كما لا نفوتنا الإشارة، أنّ سياسة الحكام العثمانيين كانت تتمثل في معاقبة كل من يخرج عن طاعتهم ويشير الفوضى والثورات ضدهم بإرسال محلات عسكرية لإخضاعهم، ولمعاقبة كل ساندتهم من أعراش تلك القبائل. ولنضرب مثلا ما حدث إبان بعض الثورات فإثر ثورة الشريف ابن الاحرش وصل خبر ثورته إلى حاكم الولاية، فأصدر هذا الأخير أمرا لعثمان باي لتجهيز محلة قوية يتوجّه بها إثر الشريف المذكور وويقضي عليه ويعاقب كل من تبعه ونصره فكانت نتيجة ذلك أن خضع هؤلاء السكان، غير أنّ ابن الاحرش ثار من جديد على السلطة وتسبب في مقتل الباي المذكور².

وهذا ما دفع بالسلطة إلى تعيين باي محله، وهو قائد الخشنة السابق المكنى عبد الله -الذي كان متزوجا بالدايخة بنت قانة شيخ العرب على قسنطينة-، فاستعان هذا الباي بأصهاره وسائر كبراء العرب، وقبائل المخزن، ثم خرج بمحلة لمحاربة ابن الاحرش، إلى أن هرب هذا الأخير إلى بايلك الغرب، وعلاوة على هذا فعلى إثر ثورة الدرقاوي أيضا فإن الباي المقلج - المقلش - جهّز محلة كبيرة خيّم خارج مدينة وهران وحدثت الاشتباكات بين هذا الباي والدرقاوي انتهت بهرب الدرقاوي إلى عمالة المغرب الأقصى، ورجع الباي وقواته منتصرين، فأخضع بذلك سكان هذه الجهة واستقرت سلطة العثمانيين ببائلك الغرب³.

هذا وكان للمحلة دور في إخضاع الأفراد وكذا رجال السلطة القضائية لقرارات قادتها، فلقد كان يحدث هذا بعد الأخذ برأي أهل المشورة، فعلى إثر تلك الفتنة التي حدثت بين مُقْتَبِيَيْن بمدينة قسنطينة وهما عبد الله المكنى ابن نعمون وأبو العباس المدعو حميدة بن أبي زكرياء يحيى بن باديس، تدخل عسكر المحلة لحلّ المشكل وعزل أبو عبد الله وتم تعيين أبي العباس بدلا عنه⁴، وهذا يؤكد ويوضح أنّ للمحلة دورا سلطويًا في اتّخاذ القرارات حتى داخل السلطة القضائية.

والجدير بالذكر أنّ الاحمال كانت في البداية الحكم العثماني بالجزائر تخضع الناس وتخرج في أوقات معينة لاستخلاص الضرائب من خراج وزكاة والأعشار، فهكذا وضع أوائل العثمانيين الجباية على المنهج الشرعي، أما الأواخر فقد صاروا يخرجون المحلات لنهب أموال السكان، وهذا خلق عدم استقرار. فكانت محلة الغرب تخرج في أبريل وتقيم أربعة شهور، ومحلة التيطري تخرج في الصيف وتقيم ثلاثة شهور، ومحلة الشرق تخرج في اليوم الأول من

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص 28.

² - العنزي، مجاعات...، ص ص 31، 32.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص 86، 87.

⁴ - الفكون، المصدر السابق، ص 83.

الصيف وتقيم ستة شهور، وأما فايد سباو فلا محلة له وإن وقع وحدث تمرد تأتي محلة مخصوصة تسانده للقضاء على التمرد وترجع إلى محلها¹. وهذا للإشارة فقط لما أصبحت عليه أوضاع المحلة نهاية الوجود العثماني بالجزائر.

هذا ويمكن أن نعدد هذه المحلات عبر كل الايالة الجزائرية مع عدد خيامها وجنودها سنة 1829/1245م حسب ما قدمه دفتر التّشريفات في الجدول الآتي².

المحلة	عدد الخيم	عدد الجند
محلة التيطري	15	195
محلة الشرق	80	1092
محلة الغرب	60	814
مجموع المحال	155	2101

إنّ ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول أنّ ترتيب المحلات من حيث عدد جندها وخيامها كانت كالأتي محلة الشرق ثم محلة الغرب وأخرها محلة التيطري. هذا وكان أيضا يحدّد عدد أفراد كلّ محلة مساحة البايك ودرجة خضوع القبائل القاطنة به. فكلما كان البايك ذو مساحة واسعة كان عدد الجند كبيرا والأمر نفسه إذا كان يقطن به عدد كبير من القبائل الممتنعة أو العاصية، والعكس صحيح.

بعدما لاحظنا من خلال كل ما تقدّم أنّ الحكومة العثمانية قد نظّمت الحملات والمحلات ضدّ السّكان لضمان استقرار حكمها وخضوع المجتمع لها، ولاحظنا أيضا أنّه وبالرغم من كثرة هذه الحملات ونجاحاتها، إلا أنّ السّكان كانوا كثيرا ما يعودون ويعنون تمزّدهم من جديد، فكان لابد للحكومة ولضمان عدم حدوث هذا أن تترك قوات عسكرية في الأماكن الاستراتيجية لتحقيق النّظام وتحارب كل محاولة للتمرد من جديد، ومن النّاحية الاستراتيجية أيضا كان لابد للعثمانيين ولضمان سيطرتهم على كلّ أراضي الجزائر أن لا يكتفوا بالبقاء في مدينة الجزائر مركز السلطة وحدها، بل كان عليهم التّوسع أكثر في المناطق الداخليّة، فلهذا قامت الحكومة العثمانية بإيالة الجزائر بإنشاء ما يعرف بالتّوبات.

3- التّوبات "الحاميات":

التّوبات مفردتها نوبة ومن معاني التّوبة في اللّغة هي الجماعة من النّاس أمّا في الاصطلاح فقد أطلق هذا اللّفظ في العصر المملوكي على أفراد وحدة من الجيش كانوا يتناوبون على حراسة السّلطان، ومن ثمّ أطلق عند العامة في العهد العثماني على الفرقة الموسيقية العسكرية وعلى حملة الإعلام والطبول والصنوج من الدراويش، أثناء

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص ص 35، 36.

² - DEVOULX, Tacherifat..., p.51.

قيامهم ببعض العروض الخاصة بالطوائف الصوفية¹، هذا وأطلق هذا المصطلح أيضا على الفرق والوحدات العسكرية المقيمة بالمراكز العسكرية المعروفة بالحاميات²، والحاميات هي جمع الحامية وهي الجماعة من الجيش تحمي نفرا أو بلدا أي تدافع عنه وتسهر عليه.

أما فيما يخص أماكن إقامة هذه التّوبات أو الحاميات العسكرية، فقد ركزت السلطات العثمانية على إقامتها في المواقع العمرانية المهمة والأماكن الاستراتيجية³، لحراستها وإحكام السيطرة على هذه المناطق وما جاورها ولضمان ولاء سكانها وإذعانهم للحكم العثماني في كل مناطق تواجد جنودها.

وما ينبغي الإشارة إليه، أنّه وبمجرد ما يعلن قاطنو هذه الأماكن عن خضوعهم للقوانين، كانت الحكومة العثمانية ترسل حامية تقي سكانها من كل هجوم، ويقود الحامية ضابط برتبة بولكباشي يساعده اوضاباشي وباش يولداش، وهؤلاء الثلاثة يمثلون الديوان، ويعتبرون قادة عسكريين وإداريين في الوقت نفسه، وعليهم أن يتفاهموا مع رؤساء المقاطعة لحماية المصالح المحلية والقيام بمهام الشرطة كل سنة⁴.

هذا وفي الأوقات العادية تتكون الحامية التركية بمدينة الجزائر من عدد يتراوح ما بين ألف وخمسة مائة وأربعة آلاف رجل، ومعظمهم من الجنود المتقدمين في السن والجنود حديثي التجنيد والذين يجري تدريبهم للخدمة العسكرية⁵، كما أنّ كل نوبة تتكون من عدد معين من السفرات⁶ والسفرة تتكون بدورها من عدد معين من الجنود فقد ورد في كتاب التّشريفات أنّه في سنة 1245هـ/1829م كان يتراوح عدد السفرات في البايك ما بين واحد وعشر سفرات وكل سفرة تحوي من 14 إلى 15 جندي وفي حالة واحدة قد ورد في المصدر نفسه أنّه قد وجد سفرة واحدة في قشتولة تحوي 62 جنديا⁷، أمّا في مصادر أخرى فقد ورد أنّ السفرة تضم 16 جنديا متضمنة وكيل الحرج ولسشي⁸، أمّا في أخرى فقد ورد أنّ كل نوبة تتكون من عدّة سفرات وكل سفرة تتألف من 15 إلى 20 عسكريا⁹.

¹ - الخطيب، المعجم السابق، ص 426.

² - ابن المقتي، المصدر السابق، ص 65. وانظر أيضا هينستريت، المصدر السابق، ص 30.

³ - العنتري، تاريخ...، ص 27.

⁴ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 93.

⁵ - شارل، المصدر السابق، ص 77.

⁶ - السفرات: مفردا سفرة أو الصفرة: وتعني المائدة التي يجتمع حولها الانكشارية للأكل أو مناقشة أمور الدولة، وتطلق أيضا على الكتيبة التي تتكون عادة من 16 إلى 21 مجندا. انظر معاشي، المرجع السابق، ص 8.

⁷ - DEVOLUX, **Tacherifat**...., p.50.

⁸ - DE PARADIS, OP.CIT., P69.

⁹ - VAYSETTE, "Histoire de Constantine ...", p.269.

أما عن مواقع تواجد هذه الحاميات فهي موزعة على عدّة مراسي وبلدان عبر كلّ الإيالة، ويمكن ذكر أهم تسمياتها من خلال أماكن تمركزها وهي كالاتي نوبة تامنفوست، ومرسى الذبان، وبرج الفنار، وكهف الزجالة، والقصبة، والقصر، وحاج علي باشا، وابن جنات، وقشتولة، وزرهورة، وقسنطينة، وتبسة، وجيجل، وبرج حمزة (البويرة)، وبجاية، والقل، وعنابة، وبسكرة، ووهران، ومستغانم، وتلمسان، ومعسكر، وبوغني¹، وزمورة (قرب بجاية)، وبرج بوغريج، والمسيلة، وقلعة بني راشد، ومازونة، والقلية، والمدية، وورقلة، وسوماتة بوطن بني خليل، وسطيف، ونقاوس، وفي جبال كوكو²، كما توجد أيضا حاميات في كل من تنس، وشرشال، وبرج بوحلوان، وهبرة بين وهران والجزائر، وحامية أخرى في سور الغزلان (أمال)، وفي دلس، وسباو، ومهدية بالتيطري، وفي جندل³، دون أن ننسى حامية برج الكيفان، ومتيفو ورأس المول وبرج منايل⁴، والملاحظ من خلال كل ما تقدم أن الحاميات العثمانية كان لها مراكز تتوزع في كل بقاع وأمصار الإيالة سواء في المدن كوهران وقسنطينة أم في الأرياف مثل مهدية وبرج حمزة، وفي المناطق الساحلية مثل القل وجيجل وعنابة، وفي المناطق السهلية مثل بجلوان وكذا في المناطق الجبلية مثل جبل كوكو وعلى الحدود مثل تلمسان وفي تخوم الصحراء مثل بسكرة أو حتى في الصحراء مثل ورقلة وهذا كلّه حتى يُحكّم العثمانيون سيطرتهم على كل أراضي الإيالة.

والجدير بالذكر أنّه وفي ربيع كلّ سنة تغادر الحامية مكان الحراسة وتخلفها حامية أخرى وهكذا دواليك⁵، إذ أنّ حاكم الإيالة يُرسل لكلّ باي حامية في كلّ سنة مرّة، وجنود الحامية هم من يقومون بال جولات في كلّ أنحاء البايليكات أو المقاطعات مع البايات⁶، فمما تقدّم يتبيّن أن القوة العسكرية المصاحبة للحكام تتألف من العسكر، وهم من الحاميات الموزعة عبر كل أمصار الإيالة، فيشاركون في الحملات والحملات الموجهة لمراقبة وإخضاع القبائل وكذا تحقيق الأمن وجمع الضرائب.

4- القواعد العسكرية:

نلاحظ من خلال ما أوردنا سابقا أنّ هذه الحاميات موزعة في كلّ جهات الإيالة. ولهذا اهتمت السلطة العثمانية كثيرا ببناء مقرّات ومراكز عسكرية لجنود هذه الحاميات في كلّ محلّ كثير التوتّر والتّمرد، وتمثّلت هذه

¹ - DEVOULX, *Tacherifat*...., pp47- 50.

وانظر أيضا الورثاني، المصدر السابق، ص 792.

² - أعددنا هذا بالاعتماد على: العنتزي، تاريخ...، ص28. وانظر أيضا غطاس، الحرف...، ص26، و176. وكذلك ستيفان، المصدر السابق، ص 141، 142. - ابن المفتي، المصدر السابق، ص48.

³ - أعددنا هذا بالاعتماد على: ابن المفتي، المصدر السابق، ص208. وانظر أيضا هينسترايت، المصدر السابق، ص61، وكذلك ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص111. - ابن ميمون، المصدر السابق، ص37.

-De paradis, op.cit., p64..

⁴ -Federmann et Aucapitaine, "Notices sur ...".pp281.

⁵ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص37.

⁶ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص101، 102.

المقرات في ثكنات أو حصون أو قلاع أو أبراج تحميها أسوار¹ ويُمكن تبيُّن ذلك من خلال إبراز أهم المواقع العسكرية للحاميات العثمانية بإتالة الجزائر، نستهلها ألا بمدينة الجزائر مركز السلطة ثم ثانيا بأراضي البايليك الثالث.

أولا - القواعد العسكرية بمدينة الجزائر:

إنَّ لثكنات أو كما نجدها في الوثائق الأرشيفية دار الانكشارية² أو الانكشارية³ أو دار الجيش. وهي المؤسسات التي تأوي الأجناد فكلَّ الثكنات أو القشتلات -باللغة العثمانية- كانت توجد بمدينة الجزائر⁴ فقط⁵، ويعدُّ "فتار دي باردي" عدد الثكنات بمدينة الجزائر بسبع أو ثمان ثكنات هذا وقد ورد في تمهيش المصدر نفسه أنه يوجد بهذه المدينة اثنا عشرة ثكنة، فالثكنات القديمة كانت تسمى جيغني أدا، والثكنات الجديدة تسمى باسم مؤسسها أو الذي حكمها أول مرة مثل مزيان اغلو، مصطفى قرماني أد سي وأخر اسمه هنوزجي الجلداش⁶، ولعلَّ من أبرز هذه الثكنات بمدينة الجزائر هي:

الثكنة القديمة التي عرفت بدار الانكشارية الفوقائية وذلك لموقعها المرتفع مقارنة بنظيرتها من الثكنات، والثكنة الجديدة وعرفت بدار الانكشارية السفلية أو التحتانية، هذا وإنَّ كلتا الثكنتين قد أُطلق على قاطنيتها من الجنود باسمين مثيرين للانتباه فالأولى أُطلق عليهم لقب النَّاس الطيبين أما الثانية فقد أُطلق عليهم رماة الرصاص الفضي لشدة قنصهم لهدفهم، أي أنَّهم غالبا ما يطلقون النَّار بدقة على الهدف، وبالإضافة إلى هذا نجد بهذه المدينة أيضا ثكنة الدروج إذ كان الوصول إليها يتطلب صعود الدروج، وهي تقع بحي الداميس القريب من باب الجهاد، لذا عُرِفَت بثكنة الدوامس أيضا، كما عرفت في عام 1830م بثكنة القناصل، لكونها مقابلة لشارع القناصل⁷.

زيادة على هذه الثكنات نجد ثكنة باب عزون المعروفة بدار الانكشارية أو دار الكبيرة أو ثكنة البناجية، والتي تمَّ تشييدها عام 1599م، كما نجد ثكنة الخراطين التي أخذت اسمها من الحي الذي توجد به محلات الخراطين-النجارين- أو صالح باشا بباب عزون، وتعدُّ هذه الثكنة أقدم ثكنة في مدينة الجزائر، إذ شيدت في عهد

¹ - الورثاني، المصدر السابق، ص792.

² - سلسلة البايليك، علة 26، سجل 190، ا.و.ج.

³ - سلسلة بيت المال، علة 04، سجل 10،11، ا. و. ج.

⁴ - رغم اننا في بعض المصادر وجدت انه قد وردت تسمية بعض هذه المراكز بالثكنات فخير الدين بروس في مذكراته تكلم عن ثكنات بجيجل واخرى بتنس والعنزي تكلم عن ثكنات بمدينة قسنطينة وستيفان تكلم عن ثكنات بتلمسان وغيرها. للمزيد انظر بروس، بروس...، ص 120.

⁵ - وانظر أيضا العنزي، تاريخ...، ص76. وكذلك ستيفان، المصدر السابق، ص207.

⁶ - شويتام، دراسات...، ص27

⁶ - DE PARADIS, op.cit., pp. 83,84.

⁷ - A. BERBRUGGER, "Les casernes de janissaires a Alger", in R.A., N°03, Alger, 1858, pp135,136.

خير الدين بربروس، بالإضافة إلى ثكنة المقرئين أو المكررين، إلا أنّ هذا الاسم قد حُرّف وأصبح ينطق بالمقارون، زد على ثكنة أخرى وهي ثكنة الاوسطى موسى التي عرفت بهذا الاسم نسبة إلى اسطى موسى الأندلسي الذي أنجز قنوات لنقل مياه الحامة إلى مدينة الجزائر، ولكونه انكشاريا فقد كانت له غرفة في هذه الثكنة، وتقع بباب الدزيرة المؤدية إلى الميناء¹ والمعروف أنّ الطَّلقة التي قتلت محمد باشا انطلقت من هذه الثكنة²، ضف الى ثكنة علي باشا، وبالي اده³.

والجدير بالإشارة أنّ الجنود أو المليشيا العثمانية سكنت هذه الثكنات تحت إشراف قوادهم، إذ كان يسير كل كتيبة ثلاثة قواد، أو قادة اسم الأول بولكباشي والثاني اوضاباشي والثالث باش يولدش، وكلما نظمت حملة أو وقع تغيير حامية تحتم على بولكباشي أن يقود الكتيبة صحبة نائبه⁴، ويبدو أنّ هذا الشيء خلق علاقة بين الحاميات في كلّ الايالة.

هذا وقد وجدت بمدينة الجزائر أيضا، عمارات عسكرية أخرى كالحصون، والقلاع، والأبراج⁵، ويمكن أن نذكر أبرز هذه التحصينات التي وردت في المصادر، فصاحب مذكرات شريف الزهار يذكر أنّه في عهد الحاكم حسين باشا وُجِدَ بهذه المدينة سبعة حصون، قام العثمانيون بتشييد أكثرها، فحصون باب الواد مثلا أقامها الحاكم محمد بن صالح ريس، والداي بابا علي هو الآخر قد شيد اثنين من الحصون الجديدة، هذا ويمكن ذكر مراكز أخرى، فالقصبه مثلا كانت تعتبر حصن أو بالآخرى مجموعة حصون والتي كانت مقرا للإمارة، بالإضافة الى حصن برج الفنار وحصن المرسي وحصن مولاي حسن وحصن تافورة وحصن سردينيا، كما وُجِدَ مقابل المرفأ حصن لانترن وكانوا مزودين بمدافع، وكذلك كان يوجد في سيدي فرج حصن صغير⁶.

¹ - شويتام، دراسات...، صص 27-29

² - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 61.

³ - هبنسترايت، المصدر السابق، ص 31. وأنظر ايضا

- DEVOULX, "Les Casernes ...", pp.139-147.

⁴ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 82.

⁵ - **الحصون والقلاع والأبراج**: الحصن هو مبنى عسكري مصمم لمقاومة أي هجوم يتكون من منطقة محاطة بجدار منيع ويتواجد به الجنود أما القلعة فهي مسكن ضخم محصن بجدار سميك ويحمي بداخله سكانه أي -الناس أو الجنود-، أما البرج فهو البيت الذي يبنى على سور المدينة أو سور الحصن أو سور القلعة وهو أيضا عبارة عن بناء مرتفع على شكل مستدير أو مربع ويكون مستقلا أو قسما من بناء عظيم فالبرج عبارة عن محرس يكون بسور المدينة وغالبا ما يكون قرب احد أبواب تلك العمارات الرئيسية.

⁶ - جمعناها اعتمادا على: الزهار، المصدر السابق، صص 158 و 132. وانظر أيضا المدني، محمد عثمان...، ص 47. وكذلك شويهد، المصدر

السابق، ص 73. -ستيفان، المصدر السابق، ص 219. -شالر، المصدر السابق، ص 76.

-DE PARADIS, OP, CIT., P.101.

وزيادة على هذا، فعلى مقربة من باب الوادي كان يوجد حصن سيد عكوليت وهو على الأرجح حصن ستي تافليلت المعروف برج بوليلة، الذي بنى في ليلة واحدة أو في يوم وليلة، وقد عرف أيضا باسم حصن أربعة وعشرون ساعة أو برج علي، وسمي بهذا الاسم الأخير لأن حاكم الجزائر علق علي هو من شيده عند مصب وادي المغاسل خارج باب الوادي سنة 1596م، وقد كانت به ثماني بطاريات - مدافع - تشكل دفاعات مدينة الجزائر في الناحية الغربية، كما وجد خارج المدينة عدة حصون ذات قيمة أقل، فالحصن الرئيسي هو ذلك الذي بناه حسن باشا في عام 1545م، في الموقع الذي أقام فيه شارل الخامس - شرلكان - خيمته سنة 1541م، ويُدعى أيضا حصن امبريال، هذا ويوجد بين تل ورأس تمنفوست حصن رابطت فيه حامية عثمانية بصفة دائمة¹.

وقبل أن نشير إلى المراكز العسكرية التي وُجِدَتْ خارج مدينة الجزائر، سنحاول إبراز هذه التحصينات بهذه المدينة أولا وذلك لأنّ هذه المدينة تعتبر مركز السلطة، ثم ننتقل إلى المراكز التي كانت موجودة في البلياليك. فبهذه المدينة كان يوجد بالإضافة إلى الثكنات والحصون قلاع رهيبة تحيط بالميناء كلّهُ²، إذ كان يوجد بجانب المدينة من الناحية البرية أربع قلاع³.

وندرج في السياق نفسه، قلعة الإمبراطور المعروف ببرج الطاووس أو برج السلطان قالاس أو برج مولاي حسن الواقع أعلى مدينة الجزائر، فقد عسكر في مكانه الإمبراطور شرلكان عند حملته على مدينة الجزائر فعرف به، أما إنشأؤه فيعود إلى ما بعد تلك الحملة فقد شيده حسن بن خير الدين حاكم الجزائر سنة 1543م، وطور تحصيناته البيلرباي حسن فينيزيانو، وأدخل عليه تعديلات في سنة 1656م، وزوّده بـ56مدفعا⁴، ويبدو أنّ هذا البرج هو نفسه الحصن الذي تكلمنا عنه سابقا، ففي بعض المصادر ورد على أنه حصن وفي مصادر أخرى ورد على أنه برج، غير أنّنا نظن أنه قد بني في بداية حصنا ثم بني على سوره برج سمي بالاسم نفسه.

وعلاوة على هذا، قام العثمانيون منذ وجودهم بتشديد عدة أبراج أخرى بهذه المدينة حتى يضمنوا حماية واستقرار حكمهم في الجزائر، ونذكر منها على سبيل المثال برج الفنار، فبعد تحرير صخرة البنيون من الاسبان سنة 1529م قام خير الدين بتدويرها وبناء ثكنة وبرج للمراقبة عرف ببرج الفنار، بهدف إحكام السيطرة على المدينة⁵، أما ابنه حسن باشا فهو بدوره قد بدأ ببناء برج الجزيرة في رمضان 1027هـ/1618م، وأتم بنائه في 29 ربيع الثاني 1034هـ/1824م، وعلى السبيل ذاته سار علي باشا ففي عهده بنى بنيان برج باب الواد، وقد

¹ - للمزيد عن هذه الحصون انظر: كاتركات، المصدر السابق، ص84-88. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص28. وكذلك ستيفان، المصدر السابق، ص306.

² - بيغافير، المصدر السابق، ص21.

³ - ستيفان، المصدر السابق، ص220.

⁴ - HAËDO, *Histoire des rois...*, p94.

وانظر أيضا -سلسلة بيت المال علة 04، سجل 10. وكذلك-هبنسترايت، المصدر السابق، ص28.

⁵ - دراج، الدخول...، ص263.

كان واقفا عليه بنفسه ومعه أهل الصنعة والمعرفة نحو العشرة منهم نصارى ومسلمون، وكان حريصا على إتمام بناء هذا البرج¹، غير أنه لم يتممه إلا أنّ الداوي مصطفى باشا قام بعده بإتمامه، ثمّ أتمّ بعده بناء برج رأس النافورة، كما أراد أن يجدّد بناء برج قانت الفول ويكبره لأنّه كان برجا صغيرا².

وبالإضافة إلى هذا فمحمد باشا المجاهد الذي تولى الحكم سنة 1197هـ/1783م، هو الآخر قام ببناء عدة أبراج للجهاد وهي برج سردينة والبرج الجديد³، وبرج رأس عمار، وعلاوة على هذا فقد قام حسين باشا الذي تولى الحكم سنة 1233هـ/1818م ببناء برج باب البحر وطبانة⁴، وهذه الأخيرة هي المركز العسكري المحصن بالمدافع وأصل الكلمة تركية وهي طوب خانة.

وفي هذا السياق، فقد وُجِدَتْ عدة أبراج أخرى في الطرف الأعلى لهذه المدينة، إذ كان يدافع عنها أربعة أبراج وهي بالإضافة إلى برج باب عزون وبرج تافورة وبرج سفيد الحامة، يمكن أن نضيف لهذا عدة أبراج أخرى كانت موجودة بهذه المدينة ونواحيها أهمها برج القنطرة (الحراش)، وبرج تامنتافوست، وبطارية واد خنيس (حسين داوي)⁵، وبرج الكيفان⁶، وبرج رأس سفورة⁷، وبرج كورديلبيروس، وبرج البوانت أو الرأس⁸، وغيرها كثير.

هذا وقد اهتم العثمانيون أيضا بتحسين وحماية المدن والحصون والقلاع بأسوار منيعة شيّدوها باهتمام كبير. فمثلا بمدينة الجزائر قام خير الدين بربروس بإعادة بناء السور القديم باستعمال حجارة أثار تمنفوست ومواد أخرى جيّدة وصلبة وباستغلال الحائط الرّوماني القديم فارتفعت الأسوار من 11 إلى 13 مترا مع حفر خندق خارجها⁹، ومثلما اهتم العثمانيون ببناء الأسوار اهتموا أيضا بصيانتها وترميمها، ففي المدينة نفسها -مدينة الجزائر- كان من بين مهام الأسرى هو: ترميم أسوار هذه المدينة¹⁰.

فمن خلال كلّ ما تقدّم نلاحظ أن أبرز التّحصينات التي وُجِدَتْ بمدينة الجزائر كانت ساحليّة، ما يُبيّن أنّها قد شُيِّدت ضدّ الغزو الخارجي بالدرجة الأولى، وليس ضدّ التّمردات الدّاخلية إلا أنّنا لا يمكن أن نلغي دورها

¹- ابن المفتي، المصدر السابق، ص 41 و46، 47.

²- الزهار، المصدر السابق، ص 82.

³- هو نفسه برج الزوبية انظر غطاس، الحرف...، ص 73.

⁴- الزهار، المصدر السابق، ص 24 و142 و158.

⁵- هينسترايت، المصدر السابق، ص 36.

⁶- سلسلة البايليك، علة 26، سجل 190، ا.و.ج.

⁷- الزهار، المصدر السابق، ص 124.

⁸- كاتركات، المصدر السابق، ص 74.

⁹- شوفالييه، المرجع السابق، ص 42.

¹⁰- شوفالييه، المرجع السابق، ص 63.

في تعزيز قوة مركز السلطنة العثمانية بالجزائر، والأكد أنها كانت من أساليب الدفاع عن مركز السلطنة والبقاء في الجزائر واستمرار الحكم العثماني بهذه الأخيرة لأزيد من ثلاثة قرون.

ثانيا - القواعد العسكرية بالبايليك:

أما فيما يتعلّق بالمناطق الداخليّة أي أراضي البايليك فقد حصنت المدن الكبرى بهم، والمواقع الاستراتيجية الأخرى في السّواحل، والجبال، وتخوم الصّحراء، والصّحراء بمراكز عسكرية كثيرة، فكانت هذه المراكز كنقاط مراقبة للسّكان في كل جهات الايالة خاصة عند القبائل الجبلية والعشائر البدوية، فقد تمثلت هذه المراكز العسكرية في الأبراج والحصون والقلاع والأسوار والقصبات، إذ قامت الحكومة العثمانية بتحرير بعضها من الإسبان، وترميم بعضها القديم، وإنشاء أخرى جديدة، وتواصل ذلك طيلة الفترة العثمانية، وهذا كلّ لإحكام السيطرة على البلاد بتأمين طرق المواصلات ولكبح ثورات وتمردات السّكان، وستعرض إلى أبرز هذه المنشآت العسكرية الرئيسية.

أ- الحصون والقصبات:

قام العثمانيون ببناء عديد الحصون لإبقاء السّكان تحت سيطرتهم، فبرج حمزة شيّد حصن يحتوي على ثمانية عشر مدفعا ليكون كنقطة مراقبة لقبائل جرجرة وعشائر عريب وبني سليمان، ومقرّا لحامية من الجنود يقدر عددها بنحو خمسين رجلا يجرسون الطّريق ويشاركون في المحلات، ويواجهون القبائل المتمردة، وبمدينة المدية أيضا بني حصن على نتوء صخري ليسهل الدفاع عنها ضدّ القبائل المحليّة المتمردة أيضا¹. وزيادة على هذا، فقد وجدت عدّة حصون في مناطق أخرى فبمليانة كان يوجد حصن منيع وبيجاية² وبعنابة أيضا³. هذا ونجد أيضا أنّ العثمانيين قد قاموا ببناء حصن حصين بيسكرة فوضعوا أساسه على رأس الماء الذي يأتي إليها، فلم يقدر هؤلاء السّكان على الخروج عن سلطة العثمانيين الذين سيطروا على منبع الماء الذي به حياة البلد وأهله، فسيطر العثمانيون على سكان هذه المدينة بفضل الحصن وموقعه⁴.

وبالإضافة إلى هذا فقد اهتم العثمانيون بتشييد القصبات، وجعلوا منها مراكز للحماية والدّفاع، فهي مراكز دفاعية أكثر منها سلطوية على المدن⁵، ونذكر منها قصبه مدينة الجزائر وغيرها.

¹ - هينسترايت، المصدر السابق، ص 60-69.

² - ابن عثمان، المصدر السابق، ص 74.

³ - ستيفان، المصدر السابق، ص 202.

⁴ - العياشي، المصدر السابق، ص 540.

⁵ - ابن العطار، المصدر السابق، ص 51.

ب- القلاع:

وبالإضافة إلى هذا، فقد اعتمد العثمانيون على التّمرّكز في القلاع لحفظ الأمن وإخضاع السّكان ونذكر من ذلك على سبيل المثال أنّ حسن باشا ترك في تلمسان في قلعة المشور أربعمئة حارس من الانكشارية¹، ضف إلى أنّ شرشال هي الأخرى كان بها قلعة عثمانية لحفظ الأمن، فعلى إثر حملة أندريا دوريا سنة 1530م تصدّت لهذه الحملة قوات من الأندلسيين والسّكان بقذف القذائف على الإسبان من أعالي هذه القلعة² وعلاوة على هذا فتلمسان كانت بها قلعة تضم ثكنات للانكشاريين، ومستغانم أيضا بها قلعة أُقيمت على قمة إحدى هذه الصّخور، وتنس هي الأخرى قد وُجِدت بها قلاع حصينة وجنود حاميتها أكثر³.

هذا وحُظيت الجهة الشّرقية بدورها بالعديد من القلاع، ففي مجانة أقام العثمانيون قلعة لمواجهة الأمير عبد العزيز⁴، كما بنوا قلعة بالسطحة المنصورة بقسنطينة وسُميت بقلعة المنصورة، وذلك لإقامة العسكر لإخضاع السّكان والسيطرة على المدينة، وكان يتم القذف بالمدافع من فوقها عند الحاجة⁵، وعلاوة على هذا فقد أنشأ العثمانيون في جيجل قلعة تسكنها حامية عسكرية، هذا وكانت مدينة بجاية تملك ثلاث قلاع اثنتان منها في الميناء وواحدة في جبل صخري، ضف إلى أنّ زمورة أيضا كانت محصنة بقلعة، وبسكرة هي الأخرى وُجِدت بها قلعة وحامية⁶، وعلاوة على هذا فإنّ سور الغزلان قد وُجِد به قلعة قام شعبان باشا (1592م-1595م) بتجديد بنائها وتجهيزها⁷.

ج- الأبراج:

لقد تعدّدت الأبراج بالابالة بمختلف أنواعها، الأبراج التي تحصن الأبواب، والأبراج الجانبية والأبراج الركنية والأبراج مستقلة البناء التي ترتفع على مشارف المدن، وتتعدّد الأبراج الملحقة بالأسوار. فقد أقام حكام الجزائر الكثير من هذه الأبراج كنقاط حراسة ومراقبة للقبائل الجبلية والعشائر البدوية، فمثلا بالجهات المتاخمة لإقليم دار السلطان والمتحكمة في مناطق التيطري وبلاد القبائل أقام العثمانيون عدّة أبراج وهي: أم نايل، وحمزة (البويرة)،

¹ - التز، المرجع السابق، ص168.

² - دراج، الدخول...، ص ص267، 268.

³ - ستيفان، المصدر السابق، ص ص207، 208.

⁴ - ابن المقتي، المصدر السابق، ص40.

⁵ - ابن العطار، المصدر السابق، ص ص110، 122-126.

⁶ - ستيفان، المصدر السابق، ص ص203 - 205.

⁷ - المدني، محمد عثمان...، ص50.

وسور الغزلان، التي شُيّدت في سنة 1594م وكذا برج بوغني وتيزي وزو والوادي وبوحلوان¹، كما شُيّدوا أيضا برجا بسباو قرب زاويت، وجُعل فيه قائد².

أما في بايلك الغرب، فبالرغم من عديد الأبراج التي كانت موجودة في هذا البايك قبل مجيء الاسبانيين والتي شُيّدت على يد المرينيين، إلا أنّ العثمانيين قاموا ببناء أبراج أخرى، فقد قام بايات هذه الجهة بالاهتمام بهذا الأمر، ونذكر منهم محمد بن عثمان الكبير فاتح وهران الذي بنى البرج الأحمر سنة 1207هـ/1792م³، والباي إبراهيم الملياني الذي شُيّد برج العسكر بمعسكر عام 1170هـ/1756م⁴، وعلاوة على هؤلاء فإنّ الباي أبو الشلاغم قد بنى بمستغانم برجا يُقال له برج الترك الأبطال، أمّا أغاته فقد بنى هو الآخر برج سمي ببرج المحال أو الأمحال⁵، وزيادة على هذا فقد شُيّد العثمانيون في هذا البايك أيضا برج الصبايحية، وبرج شلابي بواد سيق⁶، وبرج شرشال الذي شُيّد بأمر من عروج سنة 924هـ/1518م⁷، هذا ويوجد بمدينة وهران برج يسمى برج قطاع الرؤوس⁸.

أمّا عن بايلك الشرق فقد حُظي مركزه قسنطينة باهتمام العثمانيين، ولهذا قاموا بتشييد برج يستقرّون فيه وكان ذلك سنة 1039هـ/1629م⁹، كما أنّهم بنوا أبراجا أخرى في أقاليم هذا البايك فأحمد باي القلي بدأ في بناء برج الفسقية في طريق باتنة، ثمّ أتمّ هذا البناء بعده صالح باي¹⁰. وما يجب الإشارة إليه هو أنّ العثمانيين كثيرا ما كانوا يستعملون بقايا الآثار القديمة في بناء مراكز عسكرية تساعدهم على إبقاء السكّان المحليين تحت سيطرتهم، فمن الأبراج التي بُنيت على بقايا الآثار القديمة نجد برج سور الغزلان الذي بناه حسن بن خير الدين بربروس حتى يتصدى لإخضاع القبائل الجنوبية¹¹.

¹ - هبنسترايت، المصدر السابق، ص60. وانظر أيضا

- N. ROBIN, "Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande kabylie", in R.A. N°17, Alger, 1873, p134.

² - الزهار المصدر السابق، ص35.

³ - ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص24.

⁴ - الزباني، المصدر السابق، ص258.

⁵ - المزاربي، المصدر السابق، ص276.

⁶ - الزباني، المصدر السابق، ص208 و216.

⁷ - دراج، المرجع السابق، ص391.

⁸ - ستيفان، المصدر السابق، ص213.

⁹ - شويهد، المصدر السابق، ص145.

¹⁰ - العنزي، تاريخ...، ص64.

¹¹ - هبنسترايت، المصدر السابق، ص60 و68، 69.

فمن خلال ما سبق، نلاحظ أنّ هذه الأبراج كانت مشيّدة على طول الطّريق الرئيسيّة التي كانت تربط دار السلطان بالبايليك الثلاثة، وكان الغرض منها تأمين العبور للرّسميين والمنتقلين عامة بين دار السلطان والمناطق الدّاخلية، كما أنّها تعتبر نقاط استراحة للمسافرين فمثلا الرّسميون المنتقلون إلى بايلك الشّرق القادمون من دار السلطان يتوقفون في برج منايل للعناية بخيولهم وأخذ قسط من الرّاحة، ومن ثمّ يواصلون ترحالهم ليتوقفوا في المحطة الثّانية، برج حمزة...

د- الأسوار:

مثلما قلنا سابقا فالعثمانيون قد اعتنوا بتحسين وحماية المدن والحصون والقلاع بأسوار منيعة واهتموا بصيانة وترميم هذه الأسوار. فمثلا بمدينة معسكر قام محمد الكبير بتشيد أسوار معسكر المسلّحة¹. وفي وهران قام الباي نفسه بترميم سور وهران عندما فتحها². هذا وقد اهتم أحمد باي بأسوار مدينة قسنطينة التي كانت دائما تحمي العثمانيين من ضربات أعدائهم³.

فمن خلال كل ما تقدّم، نلاحظ أنّ كلّ المرافق العسكريّة التي شيّدها العثمانيون قد أمّنت إلى حدّ كبير حركة التّنقل بين مختلف المناطق، إذ ضمنت السّلامة والأمان للقوافل والمسافرين والرّسميين، والسّهولة التّسيّية لقافلة البايات لنقل الدنوش إلى دار السلطان، والمكّلفين بحمل أجرة أفراد الحاميات في مواقعهم. فلولا هذا التّنظيم العسكريّ لما تمّت عملية القوافل بين السّلطة المركزيّة والمناطق الدّاخليّة المختلفة، والواقع أنّ نظام الحصون والقلاع هو السّمة البارزة لسياسة العثمانيين في توسّعاتهم منذ فتح القسطنطينية 1453م، وما يؤكّد ذلك انتشار القلاع والتّحصينات والأبراج في أوروبا الشّرقية من سور فينا إلى استانبول. وسار العثمانيون على النّظام نفسه في الجزائر وذلك لما أظهره من نجاعة.

5- العناصر المجددة محليا:

إنّ السّلطة العثمانيّة لم تكتف بتلك الآليات العسكريّة المذكورة سابقا لضمان خضوع السّكان لها، خاصّة في فترات تناقص فيها عدد الجند لأسباب، لعلّ أبرزها قلّة الوافدين من الشّرق بسبب توتر العلاقات العثمانيّة الجزائريّة، ووضعية خان الجزائر بأزمير السيئة، بعدما كان منبعاً مهما لجموع الانكشاريّة القادمة من الشّرق، وأيضا بسبب انتشار الأوبئة الفتاكة في الجزائر أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي، وكذا في الرّبع الأوّل من

¹ - ابن هطال، المصدر السابق، ص28. وانظر أيضا المدني، محمد عثمان...، ص167.

² - ابن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص74.

³ - مذكرات احمد باي، المصدر السابق، ص60.

القرن التاسع عشر ميلادي وما خلفه من خسائر بشرية¹، لذلك لجأت هذه السلطنة إلى اعتماد جيش تدعيمي نظامي من سكان الايالة، لتعزيز قواتها العسكرية ونذكرها فيما يأتي:

1- الكراغلة:

إن أول ظهور للكراغلة في الساحة العسكرية كان مع البيلرباي حسن باشا سواء في شخصه، أم في تلك القوة التي دَعِمَ بها جيشه إثر حصار مالطا سنة 1565م، أما عن مساهمة الكراغلة عسكريًا في دعم موقف خضر باشا سنة 1595م-1596م، للتخلص من الانكشارية كان سببا في التوقف المؤقت لتدعيم الجيش العثماني بقوات من الكراغلة، خاصة بعدما أصبحت فئة الكراغلة سببا يهدد وجود العثمانيين بالجزائر، وذلك بسبب ثوراتهم العديدة كثورة 1629م وثورة 1633م، وبالرغم من هذا فبمجيء الأغا شعبان 1661م-1665م، إلى الحكم سمح للكراغلة بالانخراط في الاوجاق، ودَعِمَ صفوف جيشه بهم، هذا وقد شهد القرن الثامن عشر انخراط أعداد كبيرة من الكراغلة في صفوف الجيش لأسباب سالفه الذكر، بالإضافة إلى ما قدّمه قانون عهد الأمان للكراغلة من صلاحيات، بحيث جعلهم في المرتبة نفسها لمرتبة آباءهم، إذ إنه ورد في أحد بنوده ما يلي: "ليكن في علم إخواننا الانكشارية وأبنائنا الكراغلة أنّ الغالبية منهم سيظلون في الخدمة إلى سن الأربعين، أو الخمسين أو الستين أي التقاعد..."، فبعد هذا أصبح الجيش يدَعِمُ قواته بجنود من الكراغلة سواء في المدن أم الأرياف².

وبهذا أضحي الكراغلة في القرن الثامن عشر يُكوّنون مع العناصر العثمانية جيشا تعداده مائة ألف رجل، وهذا الجيش كان يُقسّم كل سنة إلى: ثلاثة أقسام تستخدم في مختلف الأوقات، لإحضار السّكان، واستمر تبوؤ الكراغلة للخدمة العسكرية في صفوف الجيش طوال القرن التاسع عشر³، فمن هذا يتّضح الدور التّدعيمي للكراغلة في تثبيت الحكم العثماني بالجزائر.

2- فرق الزواوة:

يتّضح من خلال المصادر التاريخية، أنّ تنظيم وتوزيع فرق الزواوة ضمن العسكر في الجيش الجزائري على فترة العثمانيين تمّ أول مرة على يدي حسن باشا بن خير الدين الغازي في عهده الثالثة، فمن رغبته الشديدة في جمع قوى جديدة منظّمة منقادة إلى جانب جيش العثمانيين، جنّد حسب مخطّطه الجديد عشرة آلاف من رجال

¹ - عليلش، الكراغلة...، ص ص 35، 36.

² - DEVOULX, " Ahad Aman règlement politique et militaire", in **R.A**, N° 4, Alger, 1860, p 211.

- وانظر أيضا عليلش، الكراغلة...، ص ص 29-40.

³ - هينستريت، المصدر السابق، ص ص 29، 30. وانظر أيضا شارل، المصدر السابق، ص 56.

الزواوة الأشداء، وقد كان شديد الميل إليهم معترفاً بصدق إيمانهم وشدة شكيמתهم¹، فعهد إليهم أمر المحافظة على أمن المدينة أثناء غيابه بحجة أنه سيذهب إلى غزوة طويلة المدى، وفي الحقيقة فقد اتخذ هذا الإجراء تحسباً لقيام الانكشارية بثورة ضده²، فقد سعى حسن باشا إلى إقامة تشكيلات عسكرية برية وبحرية تكون مستعدة للحرب بصورة دائمة ومستمرة، لأنه لاحظ أنّ الخلل والفوضى بدأت تتسرّب إلى صفوف الانكشارية، وهي بذلك غدت عبئاً على النظام ولا تساعد على إدارة البلاد بشكل سليم³، ومن هذا يمكن اعتبار إنشاء هذه الفرقة كان على عهد حسن باشا بن خير الدين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ فرقة الزواوة قد حققت بعض أهداف حسن باشا في إخضاع وبسط الأمن في المدن بمراقبة سكان هذه المدن وحراستها، فقد ورد في قانون الأسواق أنّه على عهد الداي شعبان خوجة وضع قانوناً خاصاً بتنظيم الحراسة الليلية بمدينة الجزائر سنة 1104هـ/1692م، فكان ذلك بتعيين وتحديد عدد الرجال القائمين بها، وهم ستون رجلاً، وكان من ضمنهم عشرة رجال من الزواوة، واستمر هذا النظام من بعده على عهد الداي بابا أحمد⁴، فمن خلال هذا يتجلى الدور العسكري الذي لعبته فرقة الزواوة في تطبيق قوانين حكومة العثمانيين بالمدن.

هذا وقد ساهمت فرقة الزواوة في مساندة حكم العثمانيين بدار السلطان ومدينة الجزائر، تحت أوامر قائد يدعى القلباشي، والجدير بالذكر، أنّه قد كان لهذه الفرقة عدّة مواقف عسكرية بهذه المدينة فكثيراً ما كان يلجأ الحكام العثمانيون إلى دعم هذه الفرقة، ولنضرب مثلاً الباشا علي خوجة الذي استعان بهذه الفرقة العسكرية لضرب ثورة الانكشارية سنة 1817م، فجنّد من الزواوة جيش أهلي ضمّ إليهم الكراغلة، وهنا بدأ التحالف مع هذا العنصر في المدن والأرياف، فمنذ ذلك الحين دخل هذا العنصر، وأصبح ضمن جيش العثمانيين⁵، وخلق علاقة تحالف مع الأهالي.

وفي إطار الاستراتيجية العسكرية نفسها، والمتمثلة في الاستعانة بقوة العناصر المحلية لتدعيم الجيش النظامي، اعتمد العثمانيون على الزواوة ودعموا بهم حامياتهم العسكرية عبر كلّ الأيالة، كما هو الحال في تلمسان، ومستغانم، وبسكرة، وقسنطينة، وأماكن أخرى⁶، وعلاوة على هذا فقد كانت فرق الزواوة تساند الجيش العثماني في كل خرجاته وحملاته سواء في بايلك الشرق أم الغرب أم التيطري، كما كانت من ضمن المحلات العسكرية، وقد

¹ - المدني، حرب، ...، ص 355.

² - التز، المرجع السابق، ص 211، 212.

³ - MERCIER, OP.CIT., P.201.

⁴ - الشويهد، المصدر السابق، ص ص 72 - 73.

⁵ - سعد الله، محاضرات...، ص ص 50، 49، و 55.

⁶ - HAËDO, " Topographie et histor... ", 1870, p493.

كانت هذه الفرق أيضا تصدّ عسكريًا كلّ خطر يهدّد الجيش وحكومة العثمانيين، وبالإضافة إلى هذا فقد كانت تمّول هذا الجيش -العثماني- بالدّخيرة الحربيّة كمسحوق الرّصاص، والرّصاص والقنابل وغيره، لكنّ الأمر الذي يجب الإشارة إليه هو أنّ الجندي الزواوي كان يتقاضى لمشاركته في الحملة العسكرية زيانيا واحدا، بينما الجندي العثماني فقد كان يتقاضى الضّعف أي زيانين¹، وهذه النّقطة الأخيرة يمكن أن تُقدّم عدّة معطيات لعلّ من أبرزها أنّ العثمانيين رغم أنّهم قد استعانوا بقوة الزواوة لتدعيم قواهم، وبلغه أدقّ لتدعيم وجودهم بالجزائر إلا أنّهم أبقوا هذا العنصر أقلّ منهم مكانة نظرا لكون الجنديّ العثمانيّ يتقاضى ضعف أجر الجنديّ الزواوي.

وما يؤكّد أكثر هذا التّفسير، هو أنّه بالرغم أنّ فرق الزواوة كانت عمدة العثمانيين، وعدّتهم إلى جانب العثمانيين الذين لم يكن عددهم يجاوز الثلاثة آلاف رجل²، إلا أنّهم لم يكونوا يسجّلون في الدفتر نفسه الذي يسجّل فيه الجنود العثمانيون، حتى حوالي سنة 1828م على عهد آخر حكام الجزائر في الفترة العثمانية وهو حسين داي، الذي عيّن أربعة رجال من أغوات العثمانيين الذين بدورهم جعلوا أربعة كتاب من شواش، وأمرهم بكتابة أولاد الزواوة في دفتر العسكر العثماني، وكتب منهم نحو الألفين جنديا بالرغم من عدم رضى الكتاب العثمانيين بهذه المساواة³.

وما يثير الانتباه هو أنّ فرق الزواوة مثلما عزّزت قوات العثمانيين داخل الايالة الجزائرية، مثلما عزّزتها في الايالة التّونسية، إذ كانت في هذه الأخيرة فرق منها اعتمدت عليها حكومة تونس العثمانية هي الأخرى، حتى تدعّم قواتها في هذه الايالة، وما يجب الإشارة إليه هو أنّ هذه الفرق قد وصلت إلى جيش تونس عقب حملة عثمانى الجزائر بزعامة علي باشا في أكتوبر 1569م على تونس، وفي ذلك الوقت بقي الكثير من أفراد هذه الفرقة هناك، وفيما بعد استغلها حمودة باشا المرادي حاكم تونس باتخاذ فرسانها كحرس خاص له، وتواصل الاعتماد على جند زواوة بعد ذلك لنجاعتهم وتفوقهم من نواحي كثيرة على الجند العثماني، لا سيّما في طاعة السّلطة المركزيّة⁴.

¹-DEVOULX, **Tacherifat**..., p.46. وانظر أيضا. -Vayssite, "histoire de consta...", p.270.

²- الزهار، المصدر السابق، ص 187.

³- DEVOULX, **Tacherifat**..., p 48.

⁴ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 153.

- عناصر محلية أخرى:

من خلال الأمر السلطاني المؤرخ سنة 1239هـ/1823م وجدنا أنه قد كان ضمن الجيش الجزائري عناصر محلية وهم القبائل والعربان¹ فيبدو أنّ القبائل هم الزواوة، غير أنّ الأعراب فيمكن أن يُقصد بهم المخزن، غير أنّ المخزن ليس بجند نظامي، بل يبدو لي أنّه كان من ضمن الجيش عناصر محلية أخرى.

وفعلا أشارت الوثائق الأرشيفية للرصيد العثماني بطريقة دقيقة إلى موطن هؤلاء المجندين المحليين في صفوف الجيش، إلا أنّ عددهم كان قليلا جدا مقارنة بعدد الجند الإجمالي، وهذا الجدول يبيّن نماذج أسماء هؤلاء الجنود المحليين²:

اسم المنخرط في الجيش وموطنه الأصلي.	السنة
مصطفى أغا التلمساني	1072هـ/1662م
الحاج إبراهيم بلكباشي القسنطيني	1147هـ/1735.
حسن الانكشاري بن جعفر المستغامي	1160هـ/1748م
لخضر الانكشاري الملياني نسبا	1171هـ/1759م
حسن الانكشاري بن بالي القليعي	1185هـ/1773م
خليل الانكشاري العنابي البلكباشي	1192هـ/1780م
محمد بلكباشي اللمداني بن حسن	1196هـ/1784م
عثمان الانكشاري البليدي	1202هـ/1790م
حسين الانكشاري بن حسن البجائي	1212هـ/1800م

إنّ ما ورد في الجدول أعلاه يقدم لنا بعض الملاحظات وهي:

- 6- أنّ هؤلاء المجندين كانت مواطنهم الأصلية من البايليك الثلاثة إذ نجد التلمساني، والقسنطيني واللمداني والقليعي، ولم تخصص جهة عن جهة كفرق الزواوة التي كانت تختار فقط من سكان الزواوة.
- 7- أنّ هذه العناصر سُمح لها في وقت مبكر الانخراط في العسكر، ووصولها إلى أعلى الرتب رغم الإجراءات التهميشية التي تكلمنا عنها في دراستنا السابقة.

¹ - خط همايون، علة 10، وثيقة 07، الرقم العثماني 22554، التاريخ 1239هـ/ م. أ.و.ج.

² - فهيمة عمريوي، الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ/ 18مدراسة اجتماعية - اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة ليل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، إشراف عائشة غطاس، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 2008، 02/ 2009م، ص 58، 59.

وما يمكن إضافته كاستنتاج لهذه المعطيات، أنّ سياسة العثمانيين في تجنيدها لهذه العناصر المحليّة في الجيش لم يكن عبثا وهباء، فبفضل هذه الفئة الصّغيرة العاملة بدواخل المدن والأرياف، كان يسهّل على الجهاز العسكريّ إنجاح مهامه الإخضاعية والإلحاقية لكلّ سكان المدن وحتى الأرياف، كما لا يمكننا الإغفال عن أنّ هذه الفئة حتى وإن كانت قليلة إلا أنّها دعمت صفوف الجيش.

ومّا تقدم نلاحظ أنّه وبالرغم من تدني مكانة هذه العناصر -الكراغلة فرق الزواوة والعناصر المحلية- في المؤسسة العسكريّة مقارنة بالعناصر العثمانيّة، إلا أنّها تمكّنت من البقاء كعناصر أساسية للقيام بأعمال الحراسة وغيرها، وهو ما يؤكّد الدور الأساسيّ والمتزايد للعناصر الكراغلية والزواوية والمحليّة الأخرى في خدمة العثمانيين بالتوازي مع تقلّص دور الفرق والوحدات العسكريّة العثمانيّة بسبب قلة المستقدمين من الشرق.

واستنتاجا لكلّ ما سبق، فقد اضطر الحكام العثمانيون في الفترة الأخيرة من وجودهم في الجزائر الى فتح المجال للعنصر المحلي، للانخراط في صفوف الجيش، وهذا ما تؤكّده وثائق الفترة الأخيرة إذ ورد فيها أسماء للعديد من الجزائريين في قوائم الجنود¹. ويمكن تفسير أسباب انتشار هذه الظاهرة أنّ الاهتمام بالعنصر المحلي راجع إلى قلة المجندين القادمين من المشرق وقلة العرض لانتشار والطّاعون والابوثة. فعدد المجندين عرف انخفاضا ملحوظا في العقود الأخيرة.

وفي الأخير ومن خلال كل ما ورد، نلاحظ أنّ أسلوب إخضاع المدن قد كان سهلا مقارنة بالريف، فتلك التّوبات التي استقرت بهذه المدن والمدعّمة بالقوات المحليّة قد كبحت السّكان وسهّلت حكم العثمانيين عليهم، غير أنّ إخضاع الريف عسكريّا كان صعبا للغاية، إذ اعتمدت فيه السّلطة العثمانيّة على أساليب مباشرة: كالحملات والمخلات بالإضافة إلى التّوبات، التي سكنت بالمراكز العسكريّة في الثّغور والمواقع الصّعبة، والسؤال المطروح هنا هل هذا كان كافيا؟ أم أنّ السّلطة العثمانيّة قد أوجدت آليات أخرى غير مباشرة لإخضاع سكان الريف؟

¹ -DEVOULX, Tacherifat..., p 48.

الفصل الثاني:

الوسائل العسكرية غير المباشرة.

شكّلت القبيلة أهمية كبرى في خارطة المجتمع الجزائري، الذي كان نسبته الكبيرة عبارة عن ريف مقسم إلى قبائل، ولذلك سعت سلطات الدولة العثمانية منذ بدايات وجودها بالجزائر للاستفادة من تلك القوى القبائلية لتشكّل منها مجتمعات بشرية موالية لسلطتها قابلة للتّمدد والانتشار مع مرور الوقت، وبذلك تشكّل خطوطا دفاعية متقدّمة في مواجهة القبائل المتمردة التي تقوم بتهديد السّبل والطّرق، أو بالأحرى تهدّد نفوذها وسلطتها بالجزائر فحاء هذا الفصل ليسلّط الأضواء على هذه القبائل الموالية للحكم العثمانيّ بالجزائر وهي قبائل متعاونة وأخرى متحالفة وكيف ساهمت في تدعيم سلطة العثمانيين عسكريًا.

وقبل أن نتكلم عن هذا يجب أن نشير إلى أنّ المؤرخين قد اعتبروا أن هذه القبائل الموالية هي عبارة عن قبائل المخزن المتعاون والمتحالف وهذا النّظام هو نظام المخزن الذي وضعه العثمانيون في الرّيف الجزائري، ومن الوسائل الأساسية التي مكّنتهم من إخضاع البلاد والتّحكم في السّكان وضمان استمرار حكمهم مدّة طويلة، ويسعى هذا الفصل للإلمام بتفاصيل هذا النّظام مبينًا ظروف نشأته وأسباب تشكّله وخصائصه ومميزاته وأساليب توظيفه وأنواعه وأماكن وجوده.

8- القبائل الموالية:

أ- ظروف نشأتها وأسباب تشكّلها:

منذ بدايات تواجد العثمانيين بالجزائر وفي مراحل نشأة حكومتهم الأولى نلاحظ عدم اهتمامهم بدواخل البلاد بل بقي نشاطهم في المناطق الساحلية التي غلب عليها طابع المدينة. لذلك نلمس ذلك التّغيير التام للعناصر القبليّة في المؤسسة العسكريّة ويمكن إرجاع هذا لما تميّزت به سلطتهم من طابع عسكري يقوم أساسا على الغزو والجهاد، ويستند إلى التّفوق العثمانيّ في المجال الحربيّ، هذا وبالإضافة إلى أنّ عائدات السّلطة في المرحلة الأولى كان مصدرها من البحر والجهاد البحريّ فلم تكن دواخل البلاد تمثّل أهمية كبرى، ما معناه أنّها لم تكن بحاجة إلى التّحالف مع القبائل، إلا أنّها وبعدها شحّت مداخيل البحر ظهر وبشكل ملفت للانتباه اتّجاه السّلطة نحو الدّواخل.¹

وليس بخاف أنّ الدواخل كان يغلب عليها الطّابع الرّيفيّ الذي كانت تزيد النسبة العدديّة لسكانه عن 95% من مجموع السّكان، ويبدو من المفيد التذكير أنّ هذا الرّيف كان مشكّلا من عدّة قبائل أي عبارة عن

¹ - الارقش واخرون، المرجع السابق، ص 148.

مجتمع ريفي قبلي¹، هذا وإذا علمنا أنّ أغلب القرى الكبيرة، التي كانت واقعة في الجبال الوعرة، كانت منيعة لا يصلها العثمانيون إلاّ بشقّ الأنفس²، فلولا تحالف العثمانيين مع هذه القبائل لما تمكّنوا من بسط نفوذهم على الجزائريين في مثل هذه المناطق، هذا ولا ننسى الهضاب والصّحاري وغيرها من الأراضي المحصّنة طبيعياً في إيالة الجزائر، فالذي لا خلاف فيه أنّ حكم هذا الرّيف لن يتأتى للسلطة العثمانيّة دون إخضاعها لهذه القبائل واستغلالها لنظام القبليّة أو التّحالف معها.

والجدير بالإشارة، أنّ عدد العثمانيين كان قليلا جدا وسط العدد الكبير للسكان المحليين، فلا يكفي هذا العدد لإبقاء كلّ شيء في النّظام والطّاعة ولا يتحقق ذلك إلاّ باليقظة المفرطة ولا ينبغي لهم أبدا الإهمال أو الغفل عن أي شيء³، أي أنّ ذلك العدد القليل لا يمكن أن يثبت الطّاعة إلاّ باعتماد أسلوب ذكيّ ومحكم، فلهذا لجأ العثمانيون إلى إيجاد قبائل تتعاون -المخزن- وتتحالف معهم ليثبتوا ويوسّعوا رقعة نفوذهم وتسيطر بذلك حكومتهم على كلّ أمصار الجزائر، فالواضح أنّ هذا كان من الأسباب الرئيسيّة لتكوين هذا النوع من القبائل.

زيادة على هذا، فإنّ السلطنة العثمانيّة في مراحل كثيرة أصبحت في حاجة لاعتماد أسلوب تغرس به جذورا عميقة في أرض الجزائر، خاصّة عندما أضحي عدد الانكشاريّة أو الجند المستقدم من الشّرق في تناقص مستمر في الكثير من الفترات، فمن خلال إحدى الوثائق الأرشيفيّة المؤرخة سنة 1239هـ/1823م، أظهرت أنّ التّجنيد من وكالة أزميز أصبح غير مسموح به وتوقف بأمر شهاني، وإنّ هذا الأمر دفع بحاكم الجزائر آنذاك وهو الدّاي حسين أن يبعث برسالة إلى الباب العالي، ورد فيها "...ولكن المرجو الآن من المقام الشهاني هو التّكرم والتّفصل من جديد... بالسّماح لجمع بعض الجنود الانكشاريّة من أزميز وضواحيها وإرسالهم إلينا... وذلك نظرا إلى قلة عدد الانكشاريين بين جنودنا المتكونين من العريان والقبائل ونظرا إلى أنّ الانكشارية بين هؤلاء بمثابة الملح في الطّعام حيث لا قوة حقيقيّة ولا هيبة للجند بدون الانكشاريّة..."⁴، فمن خلال هذا يتّضح أنّ عدد الجند المستقدم من الشّرق كان قليلا جدا وأنّ السلطنة أيضا كانت تعتمد على بعض العناصر المحليّة في جيشها إلاّ أنّها كانت تعاني من قلة الانكشاريّة .

فيبدو أنّ أهم الأسباب التي دفعت بالحكام العثمانيين إلى استخدام عناصر محليّة من القبائل والعريان لتدعيم نفوذهم في الجزائر هو وضعهم الديموغرافيّ الذي تميّز بالقلة، وهذا هو السبب الرئيسيّ الذي دفعهم إلى استخدام قبائل المخزن والمتحالفة، لتكون لهم سندا داخليّا وقوة حليفة خاصّة بعدما عجزوا عن تجنيد عدد كاف من العثمانيين، وحتى الكراغلة في أوقات الحرب، في حين أنّ الاستعانة بقبائل المخزن عزّزت الحماية العثمانيّة

¹ - سعيدوني، ووبعدي، المرجع السابق، ص105. وانظر أيضا سعد الله، تاريخ...، ص17.

² - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص28.

³ - DE PARADI, OP. CIT., P.3.

⁴ - خط همايون، علبه 10، وثيقة 07، الرقم العثماني 22554، 1239هـ، أ.و.ج.

بالجزائر حيث وصل عدد أفراد الفرق العاملة في الرّيف والمدن إلى 30 ألف رجل ووضعت تحت تصرف البايك 15000 محاربا موزّعا على مختلف أنحاء البلاد فضلا عن توفير قوة فعّالة من فرسان قبائل المخزن موضوعة في حالة احتياط¹، أي أنّ الجيش النظامي قد تدعّم بجيش غير نظامي واحتياطيّ تمثّل في قبائل المخزن.

ضف إلى هذا، فإنّ العثمانيين وبذكاء حاذق حاولوا تحويل اهتمامهم بالاجواق إلى قبائل المخزن لتقليل من المصاريف والتّفقات التي يفرضها وضع الجنديين الجدد وتكاليف تجنيدهم وأجورهم، وكذا محاولة منهم حفظ الأمن وفرض سيادة البايك على الأرياف، ويظهر هذا بشكل جليّ في كون حكومة الأقلية العثمانية في الجزائر اضطرت أن تعتمد كثيرا على قوة قبائل المخزن والمتحالفة القادرة على التّحرك والمهيأة للقتال في كلّ وقت، دون أن ننسى أنّ الحكومة قد حاولت التّقليل من عداء بعض هذه القبائل من خلال إدراج بعضها ضمن قبائل متعاونة معها²، غير أنّنا يجب أن ننوّه إلى أنّ هذه القبائل المعروفة بتحرّرها لن تتعاون أو تتحالف مع قوات العثمانيين ولن تخضع لمطالب السّلطة العثمانية دون مقابل ودون امتيازات.

ب- امتيازاتها:

إنّ الخدمة العسكرية التي عزّزت السّلطة العثمانية بها جيشها النظامي والتي صبّت إليها السّلطة من خلال تحالفها مع هذه القبائل لم تتأت لها دون اعتمادها على أسلوب معيّن والمتمثّل في تقديم جملة من الامتيازات لهذه القبائل لعلّ من أبرزها:

- الإعفاء من الضّرائب التي كان يلزم بها غيرهم كالغرامة والمعونة واللّزمة، ما معناه أنّهم كانوا لا يدفعون شيئا من اللّوازم المخزنية³، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الضّرائب الشرعيّة مثل الزّكاة والعشور كان يتوجب دفعها من طرف جميع المسلمين دون تمييز⁴، ويبدو أنّها كانت تمثل عشرة بالمائة فقط⁵.
- الاستغلال والانتفاع من الأراضي الزراعيّة التابعة لأملاك البايك (الحكومة) والتي كانت تمنحها هذه الأخيرة لهذه القبائل كامتياز، وهذا النوع من الأراضي كان يعرف عادة باسم المشاتي⁶، وكذا الاستفادة أيضا من بعض الإعانات الماليّة، والمادّية مثل الخيول، والسّلاح⁷.

¹ - سعيدوني، "دور...، ص 51.

² - نفسه، ص 51-53.

³ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 39. وانظر أيضا الزهار، المصدر السابق، ص 48. وكذلك - سعيدوني، ورفقات...، ص 303.

⁴ - نفسه.

⁵ - سعد الله، محاضرات...، ص 157.

⁶ - للتفصيل عن هذا الأمر انظر: حمّاش، المرجع السابق، ص 136. وانظر أيضا سعيدوني، ورفقات...، ص 500.

⁷ - الزهار، المصدر السابق، ص 48.

- امتلاكهم للأراضي فقد قام رجال السلطنة العثمانية خاصة في أواخر الفترة العثمانية باقتطاع الأراضي وتمليكها لهذا الصنف من القبائل، ونذكر منها تلك الاقطاعات الخاصة بالسيادة الأشراف ذوي النسب الشريف، والمكانة الدينية واقطاعات خاصة بالمشيخات الوراثة الحليفة للعثمانيين وغيرهم من أنواع القبائل الأخرى الموالية أو المتحالفة مع السلطنة العثمانية¹، وما ينبغي الإشارة إليه هو أنّ هذه الفئة ومن شدة قناعتها بتميزها عن بقية القبائل كانت كثيرا ما تطالب هي شخصيًا بمثل هذه الامتيازات، فمن خلال إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1219هـ/ 1804م ورد فيها أنّ أشراف أولاد سي بزير ببايلك التيطري، قد أرسلوا رسالة إلى السلطنة العثمانية يطالبون فيها الاحترام والحماية والإكرام وكذا الإعفاء من المطالب المخزنية باعتبارهم من الأشراف أو كما كتبوا "...خاصة لكونهم شرفاء أطهار من آل النبي المختار..."²، والأكيد أنّ هذه القبائل لن تحصل على مثل هذه الامتيازات من دون أن تستفيد منهم السلطنة.
- يُمنح لهذه القبائل العشر من الضرائب، والغرامات التي كانت تجمع من السكان لأنّ هذه القبائل كانت تقوم بالإضافة إلى أدوارها العسكرية بمساعدة الحكام في جمع الضرائب، كما كان يمنح لهم أيضا الثلث من الغنائم، والمصادرات لقاء مشاركتهم في الحملات الإخضاعية على القبائل المتمردة، علاوة على التشجيعات التي يتلقونها مقابل النتائج التي يحصلون عليها³، بالإضافة إلى إعطائهم الحق في مراقبة بعض المناطق.
- الاستفادة من بعض الوظائف الإدارية⁴، وعلاوة على هذا فإنّ السلطنة ميّزت القبيلة الموالية وقدمت لها صلاحيات لم تكن تتمتع بها القبائل الأخرى، كما تملكها للأسلحة فلم تُجرّد منها وفي بعض الأحيان هي من تزوّدها بها⁵، فضلا على تقرب السلطنة من بعض هذه القبائل بالهدايا وإصدارات فرمانات التولية⁶.
- ومن أهم الامتيازات التي حُظيت بها هذه القبائل هي احتلالها لمرتبة اجتماعية ممتازة، حيث أنّ وضعيتها كحليف للبايلك منحتها الأمان والحماية من طرف سلطات البايك⁷، ومهمتها المتمثلة في جمع الضرائب تمنحها نوعا من السلطنة والجاه⁸، فيبدو أنّ هذا خلق لها مكانة ورفعة وسلطة بين القبائل الأخرى.

¹- سعيدوني، وراقات...، ص502.

²- وثيقة مقدمة من طرف الناشر والباحث في المخطوطات محمد فؤاد القاسمي الحسني من زاوية الهامل في صيف من سنة 2016م.

³ - VAYSSETTES, " Histoire de Constantine ...", p 272.

- وانظر أيضا سعيدوني، النظام...، ص124.

⁴ - شويتام، المجتمع...، ص ص236، و243.

⁵ - الزهار، المصدر السابق، ص48.

⁶ - سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، ص109.

⁷ - نفسه ص107. وانظر أيضا هلايلي، بنية الجيش...، ص90.

⁸ - نفسه.

هذا ولا يمكن الإغفال عن حقيقة مفادها أنّ بعض هذه الامتيازات قد تشاركت فيها كلّ هذه القبائل وهناك امتيازات خصّصت بما قبيلة دون غيرها، وهذا على حسب قوة القبيلة في حد ذاتها أو طبيعة تشكّلها أو حتى أصلها.

ج- إستراتيجية توزيع القبائل الموالية بأرياف الايالة:

إنّ قبائل المخزن وباعتبارها الوسيلة الفعّالة، واليد القوية للحكام العثمانيين بالجزائر، تتمثّل المحور الأساسي الذي ترتكز عليه سياسة العثمانيين مع باقي سكان الايالة الجزائرية، تلك السياسة التي كانت تفرض التّفوذ العثماني، وبسط سيادته على المناطق الحيويّة ذات الإنتاج الزراعيّ الوفير والموقع الاستراتيجيّ الهام¹.

وفعلا فمن خلال ملاحظة خريطة أماكن استقرار قبائل المخزن² والمتحالفة بأراضي الايالة يجد أنّها قد استقرت في المواقع الإستراتيجية الهامة، والمناطق ذات الإنتاج الزراعيّ الوفير كالتسهول، فالواضح أنّ هذا لم يأت عبثا وإتّما جاء بخطة محكمة سطرتمها السّلطة العثمانية، من أجل إحكام السيطرة على الايالة الجزائرية، خاصّة في دواخلها من الرّيف والصّحاري، ولتتمنع أيّة محاولة تمّدّد وجودها أو سلطتها، لذلك سنحاول تأكيد هذا الطّرح من خلال تتبع توزيع قبائل المخزن عبر كلّ أراضي الايالة.

لقد شكّلت السّلطة العثمانية من خلال توزيع قبائل المخزن حزامات أمنية على دار السّلطان مركز السّلطة ومراكز الباياليك وحدود الايالة. فدار السّلطان مثلا كان يقيم بها قبائل المخزن من جهة الدّاخّل كزمول بجلوان وزمول سباو، هذا وقد استقرت في المناطق الأخرى الحدوديّة لدار السلطان عدة قبائل تابعة للأوطان وهي سبعة أوطان دائرة بهذا المركز وهي: وطن بني خليل، ووطن بني موسى، ووطن الخشنة، ووطن بني جعد، ووطن بني سليمان، ووطن عريب، ووطن حجوط، والأمر الذي يؤكّد على أنّ أغلب هذه الأوطان تسكنها قبائل مخزنية وهذا ما قاله الحاج أحمد شريف الزهار "...وأهل هذه الأوطان أكثرهم صبايحية متاع الأغا يركبون معه أينما توجه وهم عسكريه الخيالة (الفرسان)، ويتميّزون على إخوانهم العرب من الرّعية بأنّهم لا تلحقهم المطالب المخزنية إلا العشور، ولا يلحقهم القياد. وكبرائهم هم قياد العشور"³، إلا أنّه يجب الإشارة إلى أنّ بعض هذه القبائل لم تصبح مخزنية إلّا في أواخر الفترة العثمانية كقبيلة عريب التي تكلمنا عنها سابقا، وقلنا أنّها كانت من أشدّ القبائل قوة وتمردا، والتي أخضعها الباي محمد الرقيق بحملة كبرى سار بها من بايلك الغرب.

أمّا في حدود الايالة ولحمائيتها من الضّربات الخارجيّة اعتمدت الحكومة العثمانية أيضا على توطين قبائل المخزن لتحويل دون تحقّق الأهداف الخارجيّة، الرّامية إلى زعزعة التّفوذ العثمانيّ بالجزائر. فقد أوجدت أو بالأحرى

1 - سعيدوني، ورفقات...، 499 .

2 - سعيدوني، "دور...، ص 60 .

3 - الزهار، المصدر السابق، ص 48، 49.

أسكنت قبائل مخزنية ببايلك وهران على الحدود الغربية مع المغرب الأقصى والشمالية البحرية، التي كانت تحددها ضربات المغرب الأقصى واسبانيا على التوالي، وهي قبائل الدواير والزماله¹ وحميان و قبيلة أولاد علي بن طلحة، وعمور، فلقد كانت أغلب هذه القبائل قبل هذا ممتنعة تقيم على الحدود المغربية وتحترف اللصووية وقطع الطريق على المسافرين، فانتصر عليها محمد الكبير وأخضعها وحولها إلى قبائل مخزنية موالية، ومؤيدة لسياسة السلطنة العثمانية، فأصبحوا له داعمين، ولحكومته مخلصين²، في حراسة وحماية حدود الايالة الجزائرية سواء الشمالية أم الغربية .

والشيء نفسه حدث في بايلك الشرق، فقد أوجدت السلطة بما قبائل مخزنية على حدود تونس أو القرية من هذه الأخيرة. كمخزن زمالة بن مراد على الطريق الرابط بين قسنطينة وتونس، ومخزن الحراكنة وهنا يجدر الإشارة إلى أنّ صالح باي قد بذل جهودا كبيرة من أجل تحويل هذه القبائل العريقة إلى قبائل مخزنية³، ضف إلى مخزن أولاد بودرهم عمامرة بالاوراس، وكذا دايرة وادي زناتي في قرفة، إضافة إلى زمالة عين مليلة التي كانت أراضيها بين قسنطينة وباتنة⁴، ويبدو أنّ هذه القبائل كانت من أهم القبائل القريبة من الحدود الشرقية، بالإضافة إلى أنّها كانت مهمة بالنسبة لحماية مركز بايلك الشرق -قسنطينة-.

كما لا تفوتنا الإشارة أيضا إلى أنّ قبائل المخزن اقيمت حول مركز البياليك. فمثلا كانت تستقر حول قسنطينة مركز بايلك الشرق مجموعة كبيرة من قبائل المخزن موزعة كالاتي: مخزن أولاد إبراهيم والمعاوية في شمالها والحراكنة في جنوبها وزماله بني مراد ودايرة وادي زناتي في شرقها ومخزن ميله في غربها ودائرة الزناتة في شمالها الشرقي، ودايرة السراوية ودايرة الوادي في شمالها الغربي، وزماله عين مليلة في جنوبها الشرقي، وهذا كله بالإضافة إلى دايرة قسنطينة⁵.

وفي السياق نفسه يمكن إدراج بعض قبائل المخزن الدائرة بوهران مركز بايلك الغرب وهي قبائل الزماله والدواير والغرابه⁶، لأنّ كلّ هذه القبائل كانت كالحلح الفاصل بينها وبين بعض القبائل كثيرة التمرد كحميان أو الموالية للاسبان وضرباتهم كقبائل بني عامر وحميان وغيرها⁷، دون أن ننسى هاتين القبيلتين الأخيرتين في أواخر العهد العثماني اللتان أصبحتا ضمن القبائل المخزنية، فالملاحظ لهذا التوزيع أنّ هذه القبائل قد شكّلت حزما أمنيا

¹ - للمزيد عن طريقة وفترات استقرار هذه القبائل بهذه المنطقة انظر سعيدوني، "دور..."، ص ص 61-66.

² - نفسه، ص ص 61، 66. وانظر أيضا ابن هطال، المصدر السابق، ص 17.

³ - MERCIER, OP. CIT., p. 276.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص ص 25، 26. وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص 238.

⁵ - للمزيد انظر العنزي، تاريخ...، ص ص 25، 26. وانظر أيضا سعيدوني، "دور..."، ص ص 58 و60. وكذلك شويتام، المجتمع...، ص 510.

⁶ - المازري، المصدر السابق، ص 331.

⁷ - ابن هطال، المصدر السابق، ص 17. وانظر أيضا المشرفي الجزائري، المصدر السابق، ص 29 وما بعدها.

بين مركز البايك وقبائل الصّحراء كثيرة التّمرد وعلى حدود اية تونس والمغرب الأقصى، والبحر المتوسط - دول أوروبا-.

وما يزيد تأكد ان رجال السّلطة العثمانيّة قد أسكنوا هذا النوع من القبائل لتكون كدرع واق أو جدار فاصل بينهم وبين القبائل الأخرى خاصّة منها المتمردة هو هذا المثال، حينما حدث الطاعون في أيام محمد الكبير فاتح وهران، عزل نفسه وحاشيته ومخزنه عن النّاس مدّة طويلة في بادية¹ ببلاد أولاد سليمان أحد بطون بني عامر، ووضع خيمة حمراء كبيرة من الوبر أدار بها الرّمالة ثم أدار بهم الدّوائر²، فالواضح أنّ تصرف هذا الباي يوحى بتلك الإستراتيجية الدّالة على استعمال العثمانيين للمخزن كدرع حام من أي خطر حتى وإن كانت لعدوى مرضيّة.

كما لا تفوتنا الإشارة الى أنّ العثمانيين مثلما أقاموا هذا النوع من القبائل بالقرب من القبائل كثيرة التّمرد، مثلما رحلوا هذا النوع الأخير من القبائل إلى المناطق التي تسكنها قبائل المخزن وذلك بهدف كبح القبائل المتمردة. ويمكن تقديم مثالين عن الإستراتيجية الأولى، المثال الأوّل هو أنّ السّلطة العثمانية أقامت قبائل زمول في سباو، ليسكنوا هناك ويجرسوا قبائل هذه الجبال المعروفة بكثرة التّمرد والثورات³، أمّا الثّاني هو أنّ صالح باي الشرق، قد قام بكبح استقلال قبائل أولاد بن قاسم عن طريق جيرانهم من مخزن الحراكتة وأولاد بني مراد ببايالك الشرق⁴، أما الإستراتيجية الثّانية الرّامية إلى نقل بعض القبائل كثيرة التّمرد من أماكن قليلة الحراسة إلى أخرى بها قبائل مخزن، فنذكر كمثال لها ما قام به عصمان باي بايالك الغرب سنة 1060هـ/1747-1748م، حينما نقل قبائل بنو عامر المتمردة والموالية للاسبان، وإسكنها مجاورة لقبائل المخزن من الرّمالة والدّواير⁵، فالواضح أنّ هاتين الإستراتيجيتين قد خلقها العثمانيون لإحكام السّيطرة على الرّيف الجزائريّ اعتمادا على أيدي قبائل المخزن التي كانت تمثّل سلطتهم في هذا الرّيف.

وزيادة على هذا فقد توزّعت قبائل المخزن في بياليك الايالة بخطة ذكيّة ومحكمة إذ تمركزت في كلّ الأماكن، والنّقاط القريبة من المراكز العسكريّة، والهيكل القاعدية، وهذه المواقع جعلتها في حالة تأهب دائم، لخوض غمار الصّدقات العسكريّة، لقمع كلّ تحرك عصيان أو ثورة تستهدف ضرب المواقع العسكريّة، أو تهدّد أمن وسلامة الهيكل القاعدية، أي بالمعنى العام تمنع قيام أيّة حركة تهدّد مصالح الحكومة العثمانيّة أو القبائل الخاضعة الأخرى.

1 - ابن عبد القادر الوهاري، المصدر السابق، ص64. وانظر أيضا المزاري، المصدر السابق، ص297.

2 - نفسه.

3 - الزهار، المصدر السابق، ص48. وانظر أيضا

- DE PARADIS, OP.CIT., P.13.

4 - MERCIER, OP.CIT., P.276.

5 - المشرفي الجزائري، المصدر السابق، ص26.

ففي هذا الإطار، نجد أنها تتواجد حول الأبراج والحصون والقلاع التي تقيم بها الحاميات العسكرية العثمانية الصغيرة، وفي هذه الحالة يكون فرسان المخزن على أهبة الاستعداد لحمل السلاح، وخوض المعارك إذا طلب ذلك قائد هذه المراكز العسكرية، ومن أشهر هذه القبائل التي كانت تقيم حول هذه الأماكن هاشم بروج بوغريج، وعمراوة بروج سباو، وأم نايل بروج يسر، والخشنة بروج ثنية بني عيشة¹، ومخزن بوحلوان قرب بروج بجلوان²، وهذا الأمر الذي سمح وسهّل لحكام الجزائر إخماد عديد التمردات، ونذكر منها على سبيل المثال إخماد تمرد القبائل الجبلية بمرجحة وتمرد وادي الصومام سنة وتمرد والبيبان والبابور (1219هـ/1804م، 1225هـ/1810م، 1239هـ/1823م)³.

أما فيما يخصّ المواقع التي تركزت بها قبائل المخزن والتي كانت قريبة من مراكز أو أماكن تواجد الهياكل القاعدية والمتمثلة في:

- طرق المواصلات الرئيسية والمسالك المهمة: خاصة منها الطرق السلطانية التي كانت تربط مراكز البايليك الثلاثة بمركز السلطة، فنجد تركز عديد هذه القبائل على طول الطرق السلطانية، فعلى الطريق الواصل بين دار السلطان وهران نجد على التوالي مخزن بوحلون، ثم مخزن أولاد الصحاري على حدود دار السلطان الغربية، ثم مخزن بني يحيى على وادي الزوينة، فزماله البغدادي على واد الفضة، ثم مجموعتين من قبائل الزمالة عند ملتقى واد اسلي، ويليها عزارة وزماله الحاج المدة عند ملتقى وادي رهيو، ثم نجد مجموعتين أخريتين من قبائل الزمالة عند ملتقى وادي مينا، فمخزن الصحاري على واد الهليل، وأخيرا مجموعات الدواير والزمالة المنتشرة بين وهران ومعسكر، أما على الطريق الواصل بين دار السلطان وقسنطينة، فنجد مخزن الزواتنة، ومخزن حرشاوة عند بني هارون على وادي سفلات احد روافد يسر، العريب على وادي الأكحل، وهاشم بالبرج، والغرازة الغربية بعين الترك العثمانية بسطيف، دائرة وادي الذهب، ودائرة بوصول الصحراوية بنواحي قسنطينة، هذا ووجدت قبائل المخزن على الطرق الثانوية الرابطة بين مركز البايليك والمدن الأخرى ونذكر منها مخزن العبيد والدواير الذي كان يشرف على طريق المدية الاغواط، وهذا ما جعل هذه القبائل سندا هاما يساعد قوات الحاميات العسكرية القليلة في توفير أمن الطرق⁴، وما يؤكد الدور الكبير الذي لعبته هذه القبائل في حماية الطرق.

¹ - سعيدوني، "دور..." ص57.

² - هينسترايت، المصدر السابق، ص61. وانظر أيضا

- ROBIN, OP.CIT., PP.134, 135.

³ - سعيدوني، "الأوضاع..."، ص65.

⁴ - سعيدوني، "دور..."، ص59. وانظر أيضا

- ROBIN, OP.CIT., PP 134, 135.

- **الخوانق الجبلية والممرات الصعبة:** فمثلا كانت قبيلة صماتة تتولى حراسة معبر جبل صماتة وهذا الطريق يساير في هذه الناحية الخانق الطبيعي بين جبلي موزاية وصماتة، ويتوغل في وادي جر قبل أن يصل إلى معبر الخندق الاستراتيجي الذي يحرسه فرسان مخزن بوحلوان¹.
- **الجسور والقناطر:** لعلّ أهم قبائل المخزن التي كانت مكلفة بحراسة الجسور والقناطر نجد مخزن أولاد الصّحاري عند قنطرة الشّلف غرب مليانة².
- **عند محطات الطّرق القونان:** وهي مقامة عادة عند نهاية الطّريق وهذه المحطات كانت عبارة عن مجموعة من الخيام تقيمها قبائل المخزن، لتكون مأوى ومكانا أمينا تحطّ به القوافل رحالها، وتستريح عنده فرق الاوجاق المتوجهة من مدينة الجزائر وإليها من إحدى مراكز البياليك، والحاملة للضرائب السنوية والفصليّة المعروفة بالدّنوش الكبرى والصّغرى، كما كانت تستخدم هذه المحطات أيضا لتوقف حاملي البريد، والضرائب وبعض المسافرين للاستراحة من عناء الطّريق وأتعاب السّفرة قبل مواصلة الطّريق³، دون أن ننسى أنّ محطات القونان أو القنان knak هذه كانت مقامة على الطّرق الرّئيسيّة إذ نجد العديد من هذه المحطات على الخط الرّابط بين قسنطينة ومدينة الجزائر ومركزها في بير البقيرات، ذراع الطّوبال، قارب، مجاز الحمار، سطيف، تغوروت، سيدي مبارك، ذراع لحرمر، منطقة أو إقليم بجانة، بني منصور، الدّهوس، حمزة، بني هيني، ذراع البيرال، الحوش في متيجة، ومدينة الجزائر، وقد كان مشايخ قبائل المخزن هم المسؤولون عن توفير الحماية لزوار هذه المحطات وللمسافرين والقوافل على مساحة جغرافيّة معينة⁴، والأکید أنّ السّلطة كانت تحدّد هذه المساحات والمرتبطة بدائرة نفوذ هذه القبائل المخزنيّة.
- **الأسواق الأسبوعيّة منها والفصليّة:** كسوق عين اللّوحة بالقرب من تهرت فمنه يراقب مخزن أولاد خليف تحركات أولاد سيدي الشّيخ، التي كثيرا ما كانت تقلق الباي علي بن شنوف، وسوق العثمانيّة غرب قسنطينة فبالغرب منه دائرة الصّحراويّة ومخزن بوصول⁵ وذلك لمراقبة أيّ حركة تهدّد نفوذ الحكومة في تسيير هذه الأسواق.
- **بالقرب من مطامير تخزين الحبوب والطّواحن الهوائيّة والمائيّة⁶**، والواضح أنّ توطين السّلطة لهذه القبائل في هذه المواقع، كان لضمان سلامة مراكزها الاقتصاديّة من أيّ محاولة للتّهب أو السرقة.

1 - هينسترايت، المصدر السابق، ص61.

2 - سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، ص106.

3 - سعيدوني، "دور...", ص58.

4 - VAYSETTES, " Histoire de const...", p273.

5 - سعيدوني، "دور...", ص58.

6 - شويتام، المجتمع...، ص239. وانظر أيضا سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، ص106.

وبالإضافة إلى هذا، فقد اهتمت الحكومة بتكوين وإسكان هذا النوع من القبائل بالقرب من الأماكن التي تمرّ عبرها المحلات الفصلية لجمع الضرائب أو لمعاقبة الثائرين، وكذا في الأماكن التي تكثر فيها الثورات، والهجمات على موظفي الحكومة والقوات العثمانية، وذلك لتأمين هذه الأماكن. ويمكن أن نتأكد من هذا حين نجدها في نواحي ميلة، جميلة، سباو، بوغني، يسر، الحشنة، عين بوسيف، البرواقية، بوغار¹، إذ شكّلت هذه الأماكن دعما عسكريًا لأيّ تهديد أو هجوم .

وتجدر الإشارة إلى أنّ السلطة العثمانية حرصت على تركيز قبائل المخزن في السهول الزراعية الخصبة، بتقديم أراضي هذه السهول إلى هذا النوع من القبائل. فحسب ما قدّمه "رين" فقد كانت هذه القبائل سنة 1830م تستغل مساحات شاسعة تقدر بـ3,400,000 هكتار من المساحة الإجمالية التابعة للدولة والمقدرة بحوالي 7,825,000 هكتار² بتفويض من رجال السلطة، فصالح باي مثلاً أنشأ استعماراً عربياً صغيراً في جهة باتنة، فاقتطع الأراضي الشاسعة لقبائل الزمول في سهل عين مليلة على طريق باتنة وأسكنهم هناك³، وملكهم أراضي خصبة في عين كرشة وبرج الفسقية، فاستقرت هذه القبائل نهائياً بهذه السهول. وما ينبغي التنويه له هنا هو أن صالح باي قد أمرهم باستصلاح هذه الأراضي وزراعتها، وممارسة تربية الخيول بها لصالح إدارة البايك، وأيضاً مراقبة أعمال الحرث والحصاد وجمع المحصول، واستغلال الشعير لعلف الحيوانات والقمح للتجار في الأسواق، وتزويد جنود الزمالة بمحاجتهم الغذائية⁴، كما يجب الإشارة إلى أنّ السلطة بهذه السياسة كانت تجعل من هذه القبائل أداة تحول دون تحرك القبائل الجبلية أو الصحراوية لاجتياح السهول الخصبة⁵. من خلال هذا تتضح إستراتيجية السلطة العثمانية في إسكان هذه القبائل في الأراضي الخصبة، حتى تضمن بقاء المناطق الأكثر إنتاجاً وهي السهول تحت سلطتها، بالإضافة إلى أنّ مردود هذه الأراضي تمّول به أجهزة دولتها خاصة منها العسكرية، فبه يكون إنتاج هذه الأراضي هي أكثر من يستفيد منه، كما أنّها باستقرار هذه القبائل بالسهول ستكون سداً ودرعاً عسكرياً فاصلاً يمنع أي تهديد للقبائل الجبلية أو الصحراوية الممتعة، وبذلك تضمن استقرار سلطتها وكيانها بريف الجزائر.

هذا ولم تكن السلطة العثمانية بحصر سلطتها على السهول، بل أنّها عيّنت قبائل المخزن في الجبال والبوادي لإخضاع الصحاري⁶ كمخزن أولاد زكري ببادية قسنطينة⁷، كما أنّها جعلت قبائل المخزن في المناطق التي

¹ - سعيدوني، "دور...", ص61.

² - RINN, OP. CIT., p.4.

³ - المدني، محمد عثمان...، ص161.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص64

⁵ - سعيدوني وبوعديلي، المرجع السابق، ص106.

⁶ - FEDERMANN ET AUCAPITAINE, OP.CIT., PP.286, 287.

⁷ - ابن عطار، المصدر السابق، ص115.

لم تتمكن من تغطيتها بجيشها النظامي، مثل الصحاري والأرياف لأن الجيش لا يمكن أن يغطي كل مناطق هذه الأمصار، هذا وإن قبائل المخزن قد ساهمت في استمرار حكم العثمانيين طويلا بهذه الجهات الصعبة من الايالة الجزائرية¹.

والجدير بالذكر انه وبالرغم من أن قبائل المخزن قد مثلت ركيزة السلطة ودعامتها خاصة خلال القرن الثامن عشر وحتى سنة 1830م، لدرجة أنه كان يقاس نفوذ الدولة بمدى قوة هذه القبائل المخزنية في تعزيزها للجيش العثماني²، والحقيقة التي يجب البوح بها أن قبائل المخزن ورغم كل تلك الأدوار العسكرية التي قاموا بها، وتنامي دورهم مع اتجاه السلطة نحو دواخل البلاد لتغطية عجزها الخارجي، وإحكام السيطرة على المجموعات، إلا أنهم - قبائل المخزن - لم يتجاوزوا المرتبة التكميلية والاحتياطية³، ويبدو لي أن هذا ما جعل هذه القبائل لا تكون دائما على وفاق تام مع السلطة.

والواضح من خلال كل ما تقدم، أن الدوافع التي جعلت الدولة العثمانية تنتهج هذه السياسة مع القبائل يعود إلى نقاط عديدة نذكر منها على سبيل المثال: رغبة الدولة العثمانية في السيطرة على القبائل التي تثير القلاقل والمشكلات الأمنية وترفض الانقياد للحكومة المركزية في مدينة الجزائر بالمساعدة العسكرية لهذه القبائل.

ويبدو من المفيد الإشارة إلى أننا قد ركزنا في هذا العنوان على استعمال لقب القبائل المخزنية على كل القبائل الموالية باعتبار ان كلها كانت مخزن البايك وخدمت الحكم العثماني، إلا أن طبيعة تشكل هذا القبائل وأصلها سمح لنا بتمييز صنفين منها وهي:

1- القبائل المتعاونة - المخزن⁴.

بعدما قدمنا تعريفا لقبائل المخزن في الفصل الثاني واستنتجنا أنها قبائل معترفة بالسلطة المركزية، مقابل تلك الامتيازات التي كانت السلطة تقدمها لها، والتي تكلمنا عنها في العنوان السابق، ففضلا على اعترافها بحكم العثمانيين ولتلك الامتيازات كانت تدعم السلطة بإمدادها وإعانات عسكرية في شكل فرسان⁵.

فرغم أن هذا النوع من القبائل كانت لها أدوار أخرى متشابكة ذات صبغة فلاحية وإدارية وعسكرية، إلا أن بعضها كانت لها أدوار شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة العثمانية الجزائرية⁶. ونذكر مثال عن هذا الصنف من القبائل قبائل الزمالة، فمثلا هذه الأخيرة كانت تمد السلطة بمشاة الجنود، وفرسان الخيول، إن اقتضت

¹ - FEDERMANN ET AUCAPITAINE, OP.CIT., PP.286, 287.

² - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص148.

³ - نفسه، ص47.

⁴ - تم التعريف بهذا الصنف من القبائل في الفصل الخاص بالتركيبة السكانية.

⁵ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص143، 144.

⁶ - سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، 105، 106. وانظر أيضا سعيدوني، "دور..."، ص47.

الحاجة إلى ذلك¹. إضافة مخزن المكاحلية الذين كانوا يمدّون السلطة بالفرسان²، فمن هذا يتّضح أنّ الحكومة أرادت دائما استقطاب أخطر القبائل أو أخطر الناس إلى صفها، من خلال المهام التي وكلتها لهم.

- مهامها:

بعد أن أشرنا سابقا إلى لجوء السلطة للقبائل واستخدامها لتدعيم نفوذها في الرّيف الجزائريّ، حيث وُكّلت إليها عدّة مهام إداريّة وعسكريّة يمكن أن نذكر أبرزها، وكيف ساهمت في مساندة الحكم العثمانيّ بالجزائر.

إنّ المهام التّدعميّة العسكريّة التي كانت تقوم بها قبائل المخزن لإخضاع الثّائرين، ومعاقبة المتمرّدين والمعادين للسلطة العثمانيّة بالجزائر، جعل هذه القبائل بمثابة سند لا يمكن الاستغناء عنه، فقد كانت توقّر هذه القبائل الفرسان لجيش الحكومة للمشاركة في المهام الإخضاعيّة في البايك. فمثلا قبائل الرّمالة، والدايرة المخزنية ببايالك الشّرق كانت توقّر أو بالأحرى تدعّم جيش أحمد باي بعدد كبير من الفرسان، فالأولى كان يمكنها توفير أكثر من مئة فارس، أمّا الثّانيّة فكان يمكنها توفير ألف فارس وكان يقود هؤلاء الفرسان مجموعة من الشّواش³.

كما كانت هذه القبائل مطالبة بتدعيم ومشاركة خرجات الجيش في المحلات الفصليّة، والحملات الإلحقيّة، والإخضاعيّة القريبة والبعيدة المدى. إذ كانت تعتمد الحملات والمحلات العسكريّة على قوات قبائل المخزن فبفضل هذه القبائل الحليفة تتدعم الفرقة العثمانيّة (محلة اليولدش)، التي لا يتجاوز عدد أفرادها في أغلب الأحيان 270 جنديا، بأعداد وفيرة من الفرسان، وقد أدى ذلك إلى تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين 500 و1000 رجل على رأسهم الباي والأغا⁴، ففي بايالك وهران مثلا كان يمكن لقبائل المخزن أن توقّر عددا كبيرا من الجنود يصل إلى ستة آلاف من الفرسان في حملة لجمع الضّرائب⁵، فبهذا أضحت قبائل المخزن تشكّل جزءا من الجيش العثمانيّ يحارب معه ضدّ القبائل العاصيّة والتي أعلنت الحرب ضدّ سلطة العثمانيّين⁶، والجدير بالذّكر أنّ قبائل المخزن كانت أيضا تساند السلطة لتوسيع نفوذها بأمصّار الجزائر الصّحراويّة حتى وصلت إلى الأطراف والتّخوم الصّحراويّة المتمنعة، وذلك لمساحتها الشّاسعة ونفوذ قبائلها العريقة التي لم يصلها قبلهم خاضع⁷.

وبالإضافة إلى هذا، فقد كانت هذه القبائل أيضا مطالبة بالتّعاون مع السلطة العثمانيّة في استخلاص الضّرائب ومعاقبة الممتنعين عن دفعها، فقد كانت قبائل المخزن تدعّم وتعزّز موكب الحكام من أجل تحصيل

¹ ابن ميمون، المصدر السابق، ص39.

² سعيدوني، "دور...", ص47.

³ - VAYSETTES, " Histoire des derniers"... , p122.

⁴ - سعيدوني، النظام...، ص122.

⁵ - NETTEMENT, OP.CIT., P.72.

⁶ - ابن عبد القادر الوهّابي، المصدر السابق، ص90، 91.

⁷ - ابن هطال التلمساني، المصدر السابق، ص36 وما بعدها. وانظر أيضا قشي، قسنطينة...، ص98.

الصّرائب وقمع المتمرّدين، من القبائل العاصيّة المعادية للسلطة¹، أو التي تحاول التهرب من دفع ما يتوجّب عليها من جباية ورسوم .

زيادة على هذا، فقد كانت توكلّ إلى هذه القبائل أمر تنفيذ أوامر البايك، والحرص على مراقبة تنفيذ تعليمات الحكام، كحراسة الأبراج والحصون والخنادق الجبلية والممرات الصّعبة، وأماكن العبور والمسالك الرئيسيّة الواصلة بين مراكز البايك، وعند الطّواحن الهوائية والمائية، والأسواق الموسميّة، وكذا إبعاد الخطر عن مطامر البايك، ومحطات الطّرق، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة الجسور والقناطر المهمّة، ونقاط التّقاء المحلات الفصلية عند توجّدها لجمع الصّرائب²، وعلاوة على هذا، فقد كانت هذه القبائل مطالبة بتوفير الأمن في الأرياف، فقد عهد بمهمّة حفظ الأمن إلى هذه الفصائل المسلّحة من القبائل التي شكّلت الهيكل الأساسيّ لقبائل الدّولة³، وإلى جانب ذلك فقد كان لقبائل المخزن مهمّة أخرى، وهي الحيلولة دون اجتياح القبائل الجبلية، والصّحراوية للسهول الخصبة، حيث توجد ملكيات البايك والأراضي التي تعيش فيها قبائل الرّعية الخاضعة⁴ .

هذا وإنّ الخلق بالإشارة، أنّه كان لقبائل المخزن مهام أخرى اقتصادية فلاحية، نذكر منها على سبيل المثال أنّ بعضها كانت مطالبة بالسّهر على رعاية حيوانات الحكومة العثمانيّة. ففي بايكل التّيطري وعلى عهد الحاكم عدي باشا (1724-1732م)، تمّ تسخير قبائل من عمورة وعريب وغيرها لرعاية حيوانات مزارع عين الدّم بهذا البايك⁵ .

- الدّور العسكريّ لقبائل المخزن:

اكتسبت قبائل المخزن من وضعيتها العسكريّة أهمية ومكانة كبرى داخل الجيش العثمانيّ، تكمن هذه الأهمية في نوعية الخدمات التي كانت تقدّمها للسلطة العثمانيّة، وهذا ما جعلها تكتسب تأثيرا كبيرا وأدوارا عديدة في دعم سلطة العثمانيين، وربطها بالرّيف الجزائريّ، ويمكن تقييد عدّة أمثلة لخدمات قبائل المخزن العسكريّة، ومكانتها في الجيش العثمانيّ.

لقد جعلت السلّطة العثمانيّة من قبائل المخزن جزءا من خططها العسكريّة، الرّامية إلى إخضاع الثّوار والقبائل المتمرّدة، كما أنّها أصبحت جزءا مهما من جيش الحملات الإخضاعية، تحارب بكلّ قوتها في هذه

¹ - نفسه. وانظر أيضا العنزي، تاريخ...، ص21.

² - سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، ص106.

³ - ايفانوف، المرجع السابق، ص110.

⁴ - سعيدوني وبوعبدلي، المرجع السابق، ص106.

⁵ - FEDERMANN ET AUCAPITAINE, OP. CIT., P.155.

-المدني، محمد عثمان...، ص68.

الأخيرة جنبا إلى جنب مع الجند العثماني، وتنصر الحكومة العثمانية وتدعم وجودها. لدرجة أن المزارى بن عودة عرفها بقوله: "تم تعريف المخزن بأنه التناصر للدولة كيفما كانت، وحيثما وجدت وتملكت وباتت"¹.

هذا وقد كانت هذه القبائل أيضا تساعد فرق المحلات العسكرية في إقرار الأمن ومراقبة القبائل الجبلية، والعشائر البدوية، وتعززها أثناء خروجها إلى الأرياف لاستخلاص الضرائب، كما كانت تدعم الحاميات العسكرية المرابطة في مختلف جهات البايك، بالإضافة إلى أنها كانت تراقب الطرقات والنقاط الحساسة عبر البلاد، علاوة على أنها كانت توفر المال وعددا مهما من الجنود الداعم لجيش العثمانيين في حملاته الداخلية وحتى الخارجية، فمثلا كانت قبيلة الزواتنة المخزنية والمشكلة أساسا من الكراغلة والمكلفة بجراحة سهل متيجة من القبائل الجبلية بإمكانها أن تجند في أوقات الحرب ثمانية آلاف فارس، في حين أن قوات زمول برج بوغني التابعة لقائد سباو، فكان باستطاعتها توفير ثلاثمائة فارس، بينما قدر عدد فرسان مخزن باييك الغرب في أواخر الفترة العثمانية بستة آلاف فارس، وكان باييك قسنطينة بإمكانه أيضا تجنيد ستة آلاف فارس ومثله من المشاة²، فمن خلال هذا يتضح الدور البارز والمهم الذي لعبته قبائل المخزن في مساندة ودعم الجيش العثماني، وإنجاح خطته الزامية المد نفوذ العثمانيين إلى دواخل البلاد.

وفي هذا السياق، يمكن أن نورد الدور الذي لعبه هذا النوع من القبائل ضمن خطط وتكتيكات الجيش العثماني. فنضرب مثلا ما حدث حينما أعلن سكان الأغواط تمردهم على السلطة، وعدم قبولهم بالضريبة السنوية، فأثرها جهز الباي محمد الكبير حملة ضدهم فجعل لكل قبيلة مخزنية موضعها ومركزها التي تحارب منه، فكانت الزمالة أسفل الجبل من الجهة القبليّة، والعسكر العثماني عن يسارهم في قمة الجبل الذي كان متصلا بالمدينة، وعن يسار العسكر العثماني المدافع في أسفل الجبل من الجهة الغربية قبة باب المدينة من المقابر، وعن يسار المدافع من الجهة الغربية الدوائر، وعن يسارهم من الجهة البحرية مخزن الشرق³، فركز كل جناح على ضرب الجهة التي كلف بها، وبعد جهد جهيد تمكنوا من المدينة وأخضعوها في النهاية لسلطة الحكومة العثمانية، رغم قوة وكثرة أسوارها إذ عددها ابن المطال بخمسين سورا⁴، فمن هذا يتبين أن هذه الحملة كانت تعتمد على خمسة جهات، والمثير للانتباه أن ثلاث من هذه الجبهات كانت تعتمد على قبائل المخزن الموالية للسلطة، فهنا يمكن أن

¹ - المزارى، المصدر السابق، ص30.

² - للمزيد عن هذه النقطة انظر شوينام، المجتمع...، ص241. وانظر أيضا سعد الله، محاضرات...، ص52. وكذلك -هينسترايت، المصدر السابق، ص32.

³ - مخزن الشرق: العبيد الشراقة مقرهم الآن ببلدة (ستيديا)، بين مستغانم وارزيو، وتسمى: قرية الشراقة، كما يوجد العبيد الغرابية شمالي وادي سيق، وقراهم تسمى بالغرابية، ويقال أن أصلهم من عبيد مولاي اسماعيل، الذين رافقوه في غزوته على وهران وبقوا هناك. للمزيد انظر الزباني، المصدر السابق، ص208.

⁴ - ابن هطال، المصدر السابق، ص ص 53-63.

نجزم أنّ نجاح هذه الحملة قد اعتمد بنسبة كبيرة على هذه القبائل، وهذا يبيّن ويؤكد أهمية الدور العسكري الذي لعبته هذه القبائل المخزنيّة في مساندة وتدعيم سلطة الحكومة العثمانيّة بدواخل البلاد.

وفي الإطار نفسه لا يفوتنا أن نتطرق إلى تلك الخطّة التي اعتمدها الباي محمد المقلش في إحدى معاركه مع الثائر الدرقاوي المتحالف مع ابن الاحرش، إذ قام باتّباع خطة محكمة تمثّلت في تقسيم جيشه إلى أقسام، القسم الأيمن وضع عليه أعيان الزّمالة وأتباعهم والحشم، أمّا القسم الأيسر فعين عليه خليفته وجيشه وقبائل البرجيّة¹، في حين أنّ القلب فكان فيه شخصه أي الباي وأعيان الدواير² وأتباعهم، بالإضافة إلى العساكر العثمانيّة، وأصحاب المدافع فكان الجناح الأيمن يقابله بني عامر، والأيسر في مقابلة الدرقاوي، أمّا القلب فكان في مقابلة عامة العامة، فتزاحف بعضهم بعضا، وقام جيش الباي المكون من العساكر العثمانيّين وقبائل المخزن والمتحالفة على ساق واحدة، فنجحوا وانتصر هذا الباي على الدرقاوي وحليفه ابن الاحرش اللذان دُلا وأتباعهما من ذلك اليوم، وهزّما هزيمة نكراء³، فمنه يتجلى أنّ التنظيم والتكتيك العسكريّ المحكم للعثمانيّين، شارك فيه قبائل المخزن، ويبدو أنّ هذه القبائل هي من حوّلت الكفة ليفوز العثمانيون على الدرقاوي وأتباعه، خاصّة إذا علمنا أنّ عدد أتباع الدرقاوي كان كثيرا.

هذا ويمكن أن ندرج في السياق نفسه، مساهمة قبائل المخزن الداعمة والمتحالفة مع القوات العثمانيّة لقمع عدة ثورات أخرى. كثورة ابن الاحرش التي تحالفت في أنائها بعض من قبائل زمول القاطنة بايلك الشرق، والمتكونة من رجال الأحراش وكثيرا من الدوائر والأعراش، مع قوات العثمانيّين لدحر هذا الثائر، وفعلا فقد كانت النتيجة النهائيّة هي فرار هذا الثائر من هذا البايك إلى بايلك الغرب الذي كانت نهايته به مقتولا⁴.

هذا ومثلما كانت السّلطة العثمانيّة تلجأ إلى هذا النوع من القبائل لدحر الثورات التي تندلع في الأرياف مثلما لجأت إليها في دحر ثورات المدن، ففي سنة 1572م اندلعت ثورة بقسنطينة استعمل أثرها الباي رمضان تشولاقي القوة والشدّة للقضاء عليها، إلا أنّ هذه الثورة تجددت في العام الموالي، وعمّت معظم هذا البايك، ففي وسط هذه الأهوال اضطر تشولاقي باي أن يستنجد بقوات مخزن الدواودة، ورغم أنّ هذا الباي لم ينجح في إخماد

¹ البرجيّة: قبيلة تنسب للبرج القريب من معسكر، وكانت من قبائل المخزن في الفترة العثمانية. للمزيد انظر نفسه.

² الدواير: لقد وجد هذا النوع من القبائل في البايك الثلاثة، وكانت من ضمن قبائل المخزن، والميزة التي ميزت هذا النوع من القبائل هو أنّها لم تكن تتمتع بنفس امتيازات قبائل الزمول، إذ لم تكن معفية كليتا من دفع الضرائب كقبائل الزمول، وإنما كانت تدفع خمسي الضرائب. للمزيد انظر حسان خوجة، المخطوط السابق، وجه و9. وانظر أيضا

- VAYSETTES, " Histoire de consta...", pp.271, 272.

³ حسان خوجة، المخطوط السابق، وجه و9. وانظر أيضا ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص95.

⁴ الزهار، المصدر السابق، ص ص 86، 87. وانظر أيضا العنزي، مجاعات...، ص 32. وكذلك- ابن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص ص 77، 78.

هذه الثورة بمساعدة مخزن الدواودة¹، إلا أننا يمكن أن نلاحظ من خلال هذا أنّ العثمانيين كانوا متفطنين لأهمية قبائل المخزن في تدعيم جيوشهم لإخماد أي ثورة.

والخليق بالإشارة، أنّ السلطة العثمانية كثيرا ما كانت تلجأ إلى هذا النوع من القبائل لإخماد نار المتمردين وإخضاع القبائل العظيمة ذات الشوكة القويّة. فقد عرف عهد باي الغرب محمد الرقيق الذي حكم ما بين 1808-1813م، تمرد إحدى القبائل القويّة التابعة أو التي كانت تحت إدارة أغا الجزائر -دار السلطان- المسماة قبائل عرب، الواقعة بين حمزة والدّهوس أي التي كان موطنها بالضبط في السفوح الجنوبية لجبال جرجرة حول برج حمزة، فقد أعلن شيخهم تمّرده على هذا الأغا، الذي سارع وأخبر حاكم الايالة فلم يجد هذا الأخير من يخضعه إلا الباي محمد الرقيق بوكابوس سالف الذكر، وذلك لقوة عسكره وأتباعه من قبائل المخزن، إذ يصف المزاري مخزن هذا الباي بقوله " ... مخزنه أشداء على العدو في الحروب، وشدة بأسهم عند تلاقي الصفوف فلا يعرفون الخيرة وإنما دأبهم الموت وليس من شيمهم الهروب، فالقاضي عندهم قريب والعاصي لهم طائع منيب، والصعب عندهم سهل وكل واحد منهم ظريف لبيب والمخزن مهما قيل له في دائرة وهران فهو خمسة اعراش جالية: الدوائر، والزمالة، والبرجية، والمكاحلية، فهم نجوع شداد في الحرب، ولبعضهم بعضا متوالية وكلمتهم تحت واحد بلا مخالفة... فالمخزن أهل جراءة ورأي وتديبير... " فسار هذا الباي وقواته من العسكر وقبائل المخزن إلى القبيلة وأخضعوها بصوت السلاح²، فالواضح من خلال هذا أنّ قبائل المخزن كان لها دور كبير في دعم قوات الباي، لإخضاع وتأديب هذه القبيلة القويّة، ويبدو أنّ مثل قوة هذه القبائل لا يمكن إخضاعها بعدد قليل من الجنود العثمانيّة، وقد تنبّه العثمانيون لهذا الأمر، لهذا لجؤوا إلى قوة قبائل المخزن الموالية لهم، والتي كان لها الدور الكبير في انتصاراتهم التي حقّقوها على هذه القبائل القويّة المتمردة .

والجدير بالذكر أنّ بعض الحكام قد اعتمدوا كليّة على هذا النوع من القبائل في مراقبة وإخضاع السّكان للسلطة العثمانية فزومل بجلوان المشكل من العبيد الموالي لسلطة الحكومة العثمانية بدار السلطان كان حاكم الايالة فيها يكلفهم بحراسة القبائل الأخرى في جبل مناد وجبل سماته، ضف إلى أنّ زمول سباو هم بدورهم كانوا مكلفين بحراسة القبائل القاطنة في الجبال المقابلة لأراضيهم علما أنّ هذه الأراضي قدّمها لهم الحاكم العثمانيّ ليسكنوا فيها ويحرقوها، فقد اشتركت كلّ هذه الزّمول في مهمة وهي مراقبة وحراسة القبائل الأخرى ومرافقة قائدهم الذي يولي من قبل الأغا فإذا ذهب الأغا إلى موضع ذهبوا معه³، فمن خلال هذا يتّضح أنّ السلطة العثمانية

¹ - العنّري، تاريخ...، ص31.

² - للمزيد عن هذه الأحداث انظر حسان خوجة، المخطوط السابق، وجه و10. وانظر أيضا المزاري، المصدر السابق، ص330، 331. وكذلك -ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص ص 99، 100. - الزباني، المصدر السابق، ص ص 296-298.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص48.

كانت تعتمد على هذه القبائل في مراقبة تحركات السكان من أجل ضمان عدم قيام أي محاولة تمرد دون أن يعلموا بها.

وما يجب التنبيه إليه هنا، هو أنّ السلطنة قد وثقت واعتمدت اعتمادا كلياً وحيّرت اللجوء إلى خدمات وحدات وعناصر الزّمول المخزنية أكثر من الأنواع الأخرى لقبائل المخزن، وذلك راجع لكون أنّ قبائل الزّمول المكونة من العبيد هي جيش مستحدث لا يُدين بالولاء والطّاعة إلا للسلطنة التي شكّلتهم¹، وعلى ما يبدو أنّ السلطنة قد عرفت كيف تستغل هذه النقطة لصالحها، والواضح أنّ هذا ما جعلها تثق بخدمات هذا النوع من القبائل أكثر.

هذا وإنّ الجدير بالإشارة بعدما أسهنا في ذكر دور قبائل المخزن في إخضاع وبسط نفوذ العثمانيين على الرّيف الجزائري، إلا أنّنا لم نذكر أمراً مهماً وهو أنّ هذه القبائل كان لها أيضاً دور في مراقبة سكان المدن وحرستهم، فمن خلال مخطوط قانون الأسواق وجدنا أنّ الصّبايحية كانوا ضمن فريق الحراسة الليلية بمدينة الجزائر بأمر من الدّاي شعبان خوجة وديوانه سنة 1104هـ/1692م واستمر هذا النظام من بعده على عهد الدّاي بابا أحمد² ومنه يتبيّن الدور العسكري الذي لعبته هذه القبائل حتى داخل المدينة.

وبالإضافة إلى الدور العسكري لقبائل المخزن في دعم سلطة العثمانيين وتثبيتها على القبائل المحليّة والمدن، كان لهذه القبائل أيضاً دور عسكري في صدّ التّدخلات الخارجيّة التي هدّدت الوجود العثمانيّ بالجزائر. وفي هذا السّياق لا يفوتنا أن نتطرّق إلى مسانعات وتدعيمات فرسان المخزن التابعة لبابك الشّرق، والتي كانت تحت حكم جعفر باي قسنطينة الذي حكم ما بين 1574-1588م، فهذا الأخير زوّد الحاكم عالج علي بعدد من فرسان هذه القبائل بالإضافة إلى الجنود الانكشاريين لخوض غمار الحملة الجزائريّة ضدّ سلطان المغرب الأقصى عام 1576م، والشّيء نفسه حدث مع حسن فنزيانو في حملته ضدّ الاسبان³، فمن هذا نلاحظ الدور البارز لقبائل المخزن في حماية الحكومة العثمانيّة من الضّربات الخارجيّة.

فمن خلال كلّ ما سبق يتبيّن كيفية اعتماد بعض الحكام على هذا النوع من القبائل في خططهم العسكريّة بنسبة كبيرة لإخماد الثّورات الرّاميّة لزعزعة حكم ونفوذ العثمانيين بالجزائر، وأيضاً فقد لعبت هذه القبائل حلقة محوريّة في إنجاح خطة العثمانيين في تدعيم نفوذهم واستقرارهم سواء في المدن أم في الأرياف، وسواء أمام الضّربات الدّاخلية والتي مثلتها القبائل القويّة والعريقة أم أمام الضّربات الخارجيّة التي مثلتها كلّ من دول الجيران والدّول الأوروبيّة.

¹ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 39. وانظر أيضاً الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 147.

² - الشويحت، المخطوط السابق، ص ص 72، 73.

³ - العنزي، تاريخ...، ص 32.

ب- القبائل المتحالفة -الأحلاف-:

سبق وعرفنا القبائل المتحالفة على أمها القبائل التي كانت تتعامل مع السلطة العثمانية عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين، الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم، وقد غلب على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبليّة المتحالفة الطّابع الرّوحي في غرب البلاد "عائلات المرابطين"، والطّابع الحربيّ في شرق البلاد وجنوب التّيطري "الأجناد"، بينما العائلات التي تولت زعامة هذه المجموعات القبليّة الحليفة بمناطق جرجرة والباور والصّومام، فقد اعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة "الأشراف" أو امتثالها لرأي الجماعة "الخروبة"¹.

ومنه يتبيّن أنّ تحالف السلطة كان مع القبائل التي استأثرت بالجاه، والحظوة كشيوخ القبائل، والأسر النفوذية الحاكمة، وكذا الأفراد ذوي النفوذ الروحيّ كالمرابطين وشيوخ الزّوايا، فالواضح أنّ هذا الاختيار لم يكن عبثا من السلطة، وإتّما بتحالفها مع هذا الصّنف من القبائل قد كسبت أقوى حليف لإخضاع السّكان خاصّة منهم الرّيفيين باقل التكاليف.

وإذا أخذنا ما قامت به السلطة العثمانية في اعتمادها "سياسة المحافظة على الوضع" والرّامية إلى إبقاء سلطة شيوخ القبائل والأسر النفوذية الحاكمة، المرابطين، وشيوخ الزّوايا بشرط إعلان الولاء والانقياد لسلطة العثمانيين، لوجدنا أنّ هؤلاء وكنتيجة لسياستهم الحكيمة هذه، قد تمكّنوا رغم التّنافر الذي حدث بين سكان الرّيف والعنصر العثمانيّ الوافد نتيجة للأعمال العسكرية التي كانت تقوم بها المحلة، من تكوين علاقة مصلحة بينهم وبين ذوي النفوذ -المذكورين سابقا- بالرّيف الجزائريّ، وذلك لتفادي الاحتكاك المباشر بالسّكان، وحتى لا تصطدم القوات العثمانية قليلة العدد والجاهلة بأغوار البلاد مع القوى المحليّة²، فيتّضح أنّ إبقاء سلطة هذا النوع من القبائل مقابل طاعتهم للسلطة منحهم مكانة وامتيازات كثيرة.

وبالإضافة إلى هذا، وحتى تضمن السلطة العثمانية تحالف هذه القبائل معها لبيسط نفوذها على الرّيف لجأت إلى تقديم عديد الامتيازات المغرية³، كما جعلت من شيوخ هذا النوع من القبائل كالمملوك بالنّسبة للسّكان⁴، فيبدو أنّ هذه الحضوة والمكانة التي نالها شيوخ هذه القبائل من السلطة جعلتهم يسعون دائما للمحافظة عليها باتّباع أوامر هذه الأخيرة، وهي النقطة التي استفاد منها العثمانيون لبيسط نفوذهم.

¹ - سعيدوني، وبوعديلي، المرجع السابق، ص108.

² - معاشي، المرجع السابق، ص 100-105.

³ - FÉRAUD, " Exploitation des forêts... ", p.38.

⁴ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص38.

والجدير بالذكر أنّ هذا النوع من القبائل - المتحالفة- قد تربع على مساحات شاسعة من أراضي الولاية احتلت سنة 1830م مساحة شاسعة مقارنة بنوع الأراضي الأخرى فمن خلال الإحصائيات التي قدّمها رين Rinn¹ أنجزنا الجدول الآتي:

ملاك الأرض	الدولة	القبائل المخزنية	القبائل المتحالفة	القبائل المستقلة
مساحة الأرض بالهكتار	(مخربين وموظفين وكلاء، وقبائل رعية)	3,400,000	7,540,000	35,000,000
	4,425,000			

إنّ ما ورد في الجدول السابق يقدّم لنا عدة ملاحظات واستنتاجات هي:

- أنّ السلطة العثمانية كانت سلطتها المباشرة على مساحة محدودة من الأراضي قُدّرت بـ 4,425,000 هكتار، في حين أنّ مساحة أراضي المخزن فقد قُدّرت بـ 3,400,000 هكتار، ومنه فإنّ مساحة الأراضي الإجمالية التابعة للدولة مباشرة فنجدها تقدر بـ 7,825,000 هكتار.
- أنّ مساحة الأراضي التي امتلكتها القبائل المتحالفة قُدّرت بـ 7,540,000 هكتار.
- أنّ مساحة الأراضي التي امتلكتها القبائل المستقلة تقدر بـ 35,000,000 هكتار.
- أنّ مساحة الأراضي التابعة للدولة مباشرة زد على مساحة الأراضي التي امتلكتها القبائل المتحالفة فنجدها تقدر بـ 15,365,000 هكتار.

فمن خلال مقارنة هذه الأرقام نجد أنّ مساحة الأراضي التابعة للسلطة مباشرة كانت قليلة جدًّا مقارنة بمساحة أراضي القبائل المستقلة، بيد أنّه بإضافة مساحة أراضي القبائل المتحالفة إلى مساحة الأراضي التابعة مباشرة للسلطة فترتفع المساحة نسبيًّا، فبالرغم من أنّها لم تصل إلى نصف مساحة أراضي القبائل المستقلة، إلا أنّ الأكد أنّ تحالف الدولة مع القبائل المتحالفة كان في صالح استقرار السلطة العثمانية بالجزائر باعتبار أنّ الأرض هي أساس القوة والبقاء آنذاك.

الدور العسكري للقبائل المتحالفة:

لعبت القبائل المتحالفة دورا عسكريًّا كبيرا في تدعيم سلطة العثمانيين بالريف الجزائريّ، فقد وکّلت الحكومة العثمانية إلى شيوخ القبائل وحتى المرابطين القيام بمهمة جباية الضرائب باسم السلطة العثمانية، دون تدخل من قواتها النظامية تفاديا لحدوث احتكاك مباشر مع السكان، كما ساعدوا بقواتهم محلة الخليفة على جباية الضرائب، بالإضافة إلى تحملهم مسؤولية أمن الطرقات، والقوافل المارة بالأراضي التابعة لسلطتهم وخاصة أمن القوات العثمانية، وكذا محاربة وإخماد أي محاولة تمردية تهدد الوجود العثمانيّ، والجدير بالذكر أنّ شيوخ القبائل المسيطرين

¹- RINN, OP. CIT., PP.4, 5.

عسكريًا واقتصاديًا قد أدوا أدوارًا تدعيمية عسكرية للسلطة العثمانية. أما المرابطون وشيوخ الزوايا فباعبارهم القوة الروحانية المسيطرة على سكان الريف، كانوا نعمة من الله على الحكم العثماني لفرض وجوده بالبلاد، فقد كانوا بالإضافة إلى مساعدتهم العسكرية وتعبئة السكان ضد المتمردين على السلطة، كانوا أيضا المرجع الأساس لفتح المفاوضات بين المتنازعين، وإيقاف الحروب وهو ما حدث فعلا سنة 1050هـ/1642م، لوقف القتال بين القوات العثمانية وقبائل زواوة، وفي سنة 1047هـ/1637م لإخماد ثورة أحمد بن الصّخري¹.

فالممتنع لسير أحداث ثورة ابن الصّخري يلاحظ أنّ السلطة قد تكبدت خسائر فادحة جراء هذه الثورة، التي تجنّد لها عديد القبائل بداية بعرب بادية الشرق الجزائريّ وقبائل الحنانشة، بالإضافة إلى السكان الذين يعيشون على حدود تونس إلى حدود مدينة الجزائر، هذا إن لم يكن فيه مبالغة من فايستيت Vayssette، ويضيف هذا الأخير بأنّ الجزائر شهدت معارك دموية عادت بالحطام على الجيش العثمانيّ في معارك ثورة ابن الصخري، وخاصة تلك المعركة التي حدثت في 12 جمادى الأولى 1048هـ/20 سبتمبر 1638م، فلولا دعم الأسر الدنيئة للعثمانيين والتي ساهمت في تخفيف شدة هذا الخلاف²، لربّما كانت نهاية الأقلية العثمانية في هذه السنة، وذلك بانتشار هذه الثورة عبر كلّ الأمصار الجزائرية.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، أنّ هذه السياسة لم تكن جديدة على العثمانيين بالجزائر بل هي قديمة، فقد عمل هؤلاء العثمانيون منذ بداية وجودهم بالجزائر على التحالف مع القبائل لتدعيم قواتهم ضد منافسيهم من القبائل الثائرة ضدهم، إذ كان خير الدين بربروس يستقطب القبائل إليه لتكون متعاونة معه ضد القبائل العاصية أو كثيرة التمرد، فلهذا سمح لأولاد يعقوب فرض سيطرتهم على المنطقة الممتدة بين قسنطينة والعلمة، وسمح لشيخ الحنانشة بالسيطرة على شرق قسنطينة، وعبد العزيز سيطرته على المنطقة الغربية من سطيف إلى البويرة، وهذا كلّ كي يجد حليفا عسكريًا يضرب به قبائل أحمد ولد القاضي الثائرة ضد حكم العثمانيين³.

هذا وقد سار على خطاه جلّ الحكام والبايات الآخرون، في استمالة والتّقرب من الرّعاعات القبليّة والدنيئة، ونضرب مثل جعفر باي بايلك الشرق (1574م-1588م)، الذي سلك سياسة حكيمة فوثق صلته بالعائلات الكبيرة ذات النفوذ والمكانة في المدينة والبايلك⁴، وهذه السياسة انتهجها أغلب الحكام خاصة بعدما لاحظوا فوائد هذه التحالفات في استقرار نفوذهم وسلطتهم.

إذ كانوا يستغلون هذه العلاقات في حملاتهم الاحقافية والاحضاعية. ونذكر من ذلك على سبيل المثال أن حسن بن خير الدين لما قاد حملته الأولى على وهران سنة 1563م ساندته الشيخ احمد أمقران الذي قاد اثني عشر

¹ - معاشي، المرجع السابق، ص ص 99-104.

² - VAYSSETES, " Premiere...", pp334 et suiv.

³ - العنزي تاريخ...، ص 28.

⁴ - نفسه، ص 32.

ألف رجل من منطقته بالبيان، والنهج نفسه سلكه صالح ريس الذي تمكّن من السيطرة على ورقلة وتقرت بتحالفه مع شيخ العرب بوعكاز، وعبد العزيز خليفة مجانة¹ للاستعانة بهم في تدعيم قواهم العسكرية.

وعلى السبيل ذاته سار محمد المقلش في حربه ضدّ الدرقاوي وابن الاحرش، فقد اعتمد على الخدمات العسكرية للقبائل المتحالفة ببايلك الغرب والتي دعمته عسكرياً، ففي إحدى معاركه ضدّ هذين الثائرين قام هذا الباي باتباع خطة أشرك فيها قبائل الحشم والبرجية المتحالفة معه انتهت بفوز قوات هذا الباي²، فمن خلال هذا يتجلى أنّ التنظيم والتكتيك العسكريّ المحكم للعثمانيين شاركت فيه القبائل المتحالفة، كما دعمت القبائل الموالية أيضاً سلطة العثمانيين.

ومثلما كان هذا النوع من القبائل ينضم إلى العثمانيين لإخضاع القبائل الثائرة، فإنّ بعض هذه القبائل كانت تحمل كلّ المسؤولية في إقرار الأمن وخضوع قبائلها إلى سلطة العثمانيين. فقبائل ناحية بجاية والجبال المجاورة للمنطقة، لم تكن ترضى بأن تأتي قبائل أخرى إلى أرضها لتساعد العثمانيين على إعادة الأمن. وإنّما كان كبار المنطقة ورؤساؤها هم الذين يسهرون على أمن الطرقات الواقعة في تلك المنطقة، ولكن ذلك لم يكن يتم إلا إذا قام الشخص أو القافلة باتخاذ أحد المرابطين كمنقذ أو كحام، ويزعمون أنّهم ليس في استطاعتهم دون مرابط أن يؤمنوا الطرق والقوافل من الحوادث التي قد تقع في أثناء السفر. وجعلت الضّورة من هذا الإجراء شيئاً لا بدّ منه تبناه العثمانيون بدورهم للمحافظة على أمن الطرق³، فالواضح من خلال هذا أنّ السّطة العثمانية قد كانت تدعّم نفوذها في مثل هذه الحالة بسندين الأول هم شيوخ القبائل والثاني هم المرابطون، ومنه يتّضح أنّ القبائل المتحالفة والموالية للعثمانيين قد وفّرت على العثمانيين خسائر الحملات المادية والبشرية، خاصة بعدما علمنا بقلّة عددهم.

هذا ويجب الإشارة إلى أنّ السّطة العثمانية بالبايلك قد ركّزت اهتماماتها على التحالف مع القبائل الجنوبية، فقد أسّست هذه السّطة مثلاً ببايلك التيطري قيادة أولاد المختار في الجنوب حتى تكون حاجزاً بينها وبين البدو وتمنع هؤلاء من غزو الشّمال⁴، وفعلاً فقد لعبت مثل هذه القبائل دوراً كبيراً في كبح اجتياح القبائل المتمردة وبدو الصّحراء على أراضي البايك.

¹ - نفسه، ص 29، 30.

² - حسان خوجة، المخطوط السابق، و9وجه. وانظر أيضاً ابن عبد القادر الوهрани، المصدر السابق، ص95.

³ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص73، 74.

⁴ - بلحميسي، "مدينة المدية..."، ص140.

علاوة على هذا، فقد كان للقبائل المتحالفة مساهمة عسكرية في مراقبة الأسواق، فمثلا نجد أنّ قبيلة أولاد مختار التي تقع أراضيها مجاورة لسوق الربيع جنوب التيطري قد تحالفت معها السلطة العثمانية وكلفتها بمراقبه هذا السوق¹، فتتجلى أهمية هذه القبائل في الحفاظ على مصالح السلطة في الأسواق.

والخليق بالإشارة أنّه قد كان للقبائل المتحالفة دورا فعّالا في دعم قوات العثمانيين عسكريًا لصدّ الضربات والتّهديدات الخارجيّة التي كانت تهدف إلى زعزعة حكم العثمانيين بالجزائر وكذا محاولة تقليص حدود نفوذ العثمانيين بهذه الايالة. ونضرب مثلا ما حدث في عهد حسين بن صالح باي (1806-1807م)، حينما قام حاكم تونس حمودة باشا بمحاولة لمدّ حدوده على حساب أراضي ايالة الجزائر الشّرقية، فقد جهّز هذا الأخير حملة كبيرة على قسنطينة، إلا أنّ قوات الجزائر المدعّمة بقبيلة الشيخ الاكحل بن علي شيخ جبل زردارة انتصرت على قوات التّوانسة التي حلت بها هزيمة نكراء².

هذا ويمكن أن نذكر أسماء عديدة لمثل هذه القبائل المتحالفة مع السلطة العثمانية والتي كانت عونًا عسكريًا أو دبلوماسيًا للحكام في تعاملهم مع السّكان. مثل آل المقراني بمجانة، وابن عاشور بقرجيو، وأولاد قاسم بالهضاب العليا، وابن قانة بالزيبان، وأولاد اورايح بالصومام، وابن زعموم بجرجرة، وابن كانون بالبيبان، والحشم وبني شقران وبني عامر ومجاهر ببايلك الغرب، وأولاد مختار ببايلك التيطري، فقد دأبت السلطة إلى مساندة هذه القبائل وذلك للحاجة إلى خدماتها العسكريّة، التي تمثّلت أساسا في توفير المدد، والوقوف في وجه كلّ مناهض للسلطة في حيّز نفوذهم القبلي، وتأمين المواصلات³.

والجدير بالذكر أنّ الرّعامات المحليّة من شيوخ القبائل غالبا ما يتمّ اختيارهم من العائلات ذات التّفوذ، فأصبح هذا الإجراء عادة راسخة من النّادر أن يخالفها القياد عند تعيينهم الشّيوخ على رأس القبائل أو الجماعات بأوطان البايك، وهذا ما كان يسمح لهذا الشيخ بأن ينفذ القرارات الصّادرة من القياد الممثلين للسلطة العثمانية، وما يجب التّنويه إليه هو أنّ هذا الشّيخ يكون له مجموعة من الفرسان المسلّحين الذين يستخدمون في إقرار الأمن والحدّ من الانتفاضات وحركات تمرد القبائل الخاضعة الرّعية أو المتعاملة -شبه المستقلة-⁴، وهذا يوضّح ذلك الدّور الكبير في الدّعم العسكريّ غير المباشر للقبائل المتعاونة مع سلطة العثمانيين بأرياف الايالة.

هذا ويمكن أن نضيف أنّ الدّور الكبير الذي لعبته القبائل المتحالفة في تحقيق الأمن للطّرات والأراضي التي تدخل ضمن مواطن قبائلها قد سهّل تحرك الجنود العثمانيين بين مدينة الجزائر مركز السلطة وباقي البياليك الثلاثة،

¹ - سعيدوني، "دور...، ص58.

² - للمزيد انظر العتري، تاريخ...، ص74. وكذلك ابن العطار، المصدر السابق، ص118. و- العتري، مجاعات...، ص ص37-39.

³ - تم جمعها اعتمادا على: سعيدوني، "الأوضاع..."، ص65. وانظر أيضا المزاري، المصدر السابق، ص331. وكذلك سعيدوني، "دور...، ص58.

⁴ - سعيدوني، ورفقات...، ص ص229، 230.

فقد كانت هذه القبائل بمثابة الحامي لهؤلاء الجنود، بالإضافة إلى أنّها كانت توقّر لهم الراحة والمبيت على أراضيها ليلاً، فحتى شيوخ هذه القبائل تحملت شخصيًا تأمين سلامة البعثات العثمانية وذلك بمرافقتها. ففي هذا السياق تكلم العالم الألماني هينسترايت عن شيخ قبيلة بني صالح المتحالفة والمتعاونة مع السلطنة العثمانية بأنه قد رافق بعثته حتى مدينة قسنطينة، وذلك بسبب تلقيه أمراً من سلطات البايك بتأمين سلامة بعثته¹.

فمما سبق أيضاً يتّضح أنّ تحالف سلطة العثمانيين مع شيوخ القبائل والزوايا وكذا المرابطين، وتوطيد العلاقة بين الطرفين، واستفادة السلطنة من نفوذ هذه الفئة في تحقيق الأمن، وجباية الضرائب دون حدوث تصادم بين قوات العثمانيين، والسكان القاطنة بأراضي هذه الفئة لفترات طويلة، فكانت هذه السياسة التي اعتمدها العثمانيون هي التجسيد الواضح لإستراتيجية الإخضاع غير المباشرة على سكان أرياف الولاية، دون إلغاء استفادة السلطنة في فترات كثيرة من قوات هذه الفئة في تدعيم جيشها النظامي -الاجاق- لقمع التمردات والثورات التي كانت تهدد حكومتها ونظامها. باقل الخسائر العسكرية.

ومن خلال كلّ ما تقدّم نلاحظ أنّ الاعتماد العثماني على قبائل المخزن والمتحالفة باتّباع سياسة المحافظة على الوضع لتحقيق الأمن وجمع الضرائب، وخاصّة هذه الأخيرة التي واجهت السلطنة بسببها رفض السكان المحليين، وباعتبار أنّ هذه القبائل من العنصر المحلي، فإنّ ذلك قد ساعد السلطنة كثيراً بعدم مواجهة السكان مباشرة، وإنّما بطريقة غير مباشرة كانت تحقّق أهدافها في إخضاع هؤلاء السكان باقل التكاليف. غير أنّنا لا ننفي المحاولات الكثيرة لهذه القبائل للخروج عن السلطنة العثمانية، فكانت السلطنة تعاملها بالطريقة نفسها إذ تلجأ إلى القوة العسكرية.

-أساليب إخضاع القبائل الموالية:

أشرنا سابقاً إلى أن العثمانيين وإخضاع سكان الريف من القبائل الممتنعة والرعية وشبه المستقلة اعتمدوا على قبائل المخزن والمتحالفة، وإذا علمنا أنّ هذه القبائل الأخيرة كانت كثيراً ما تعلن تمرّدها أو خروجها عن طاعة العثمانيين، فكان لا بد لهؤلاء العثمانيين من اتّباع أساليب معينة تمكنهم من بقاء هذا النوع من القبائل تحت نفوذها ولتخدم مصالحها في هذا الريف.

فالجدير بالذّكر، أنّ السلطنة العثمانية كثيراً ما كانت تتخذ موقفاً حريياً ضدّ القبائل المخزنية والمتحالفة التي تخرج عن حكمها، أو تحاول عدم تطبيقها لأوامر سلطتها، ففي عهد الباي محمد بن عثمان الرقيق أو بوكابوس، وبالضبط في السنة الثانية من توليته أي سنة 1223هـ/1809م، قام بشنّ حملة على قبيلة متحالفة وهي الحشم الغرابة بغريس فقتل أجوادهم وكبراءهم وقوادهم، وهزمهم هزيمة نكراء. والرواية ترجع سبب هذا التمرد الى مخالفة

¹ - هينسترايت، المصدر السابق، ص83.

بعض اعيان الحشم اوامر السلطنة، وهروب الفاعل عند المرابط سيدي محي الدين، فبعث له الباي يأتي به فعصى وساعده الحشم، واتفقوا على التمرد، فاستغاث الباي بذلك، وأمر اثرها اغته رئيس الدوائر وقائده راييس الزمالة بالغزو على هذا المرابط، فامتثل الاثنان للأمر وجهزا من مخزهما مقاتلين، فالأول: جهّز منهم مائة فارس والثاني: خمسين فارسا، إلا أنّ هذه الحملة المخزنية لم تستطع أن تحقّق أهدافها، فلما سمع هذا الباي ما حدث جمع جيشه من المخزن والعثمانيين وزحف على أجواد غريس وأدهم شرّ تأديب، وفرض عليهم عقوبة مالية فأذعنوا للطاعة¹.

فمن خلال هذا نلاحظ أنّ السلطنة وإضافة إلى استعمالها أسلوب القوة العسكرية في معاقبة تلك القبائل المتمردة والتي كانت قبلاً حليفة لها، قد استعملت كذلك قبائل المخزن لضربهم وإعادة تمّهم إلى الطاعة والخنوع، ويبدو أنّ السلطنة بهذا كانت تستعمل القبائل المحليّة الموالية لها ضدّ بعضها في حال تمردت إحداها.

و الأمر نفسه طبقته السلطنة ضدّ تمردات، أو ثورات المرابطين وشيوخ الزوايا بشنّها الحملات العسكريّة، وحتى التصفيات الجسديّة لزعماء هذه الثورات، وبثّ الفرقة وسط أتباعهم. ونذكر منها على سبيل المثال ثورة الشيخ سيدي يحيى سليمان الأوراسي من الأوراس في نهاية القرن السادس عشر ميلادي، والذي كان قبل ثورته من أبرز فقهاء قسنطينة، فهذه السمعة جلبته إلى مدينة الجزائر فأصبحت له مكانة مميّزة، وأضحى الحكام لا يتخذون أي قرار هام حتى إن كان من المسائل المتعلقة بالدولة دون التشاور معه أولاً، وقد كان رأيه دائماً سديداً لثقة الجميع به، فهذه المكانة جلبت له عديد الأعداء فاضطر إلى العودة إلى قسنطينة، ورغم هذا لم يسلم من الدسائس التي تبعتها إلى هناك فاتّهموه بمحاول هزّ طاعة العثمانيين، ولهذا فرّ مع شقيقه أبي العباس أحمد من الملاحقة القضائيّة لجبال أريس، وهناك قام بحشد السّكان الذين كانوا ما يزالون يعيشون حياة التّمرد، وتبعه أيضاً أولاد عيسى وقرفة، وترأسهم أحمد شقيق الشيخ المذكور وبالرغم من هذا كلّه، إلا أنّ هذا الشيخ لم يظهر نفسه على أنّه محرّك هذا التحريض، ولم يشك أحد به، إلا أنّ السلطنة ولقمع هذه الثورة أرسلت عدّة قوات من دار السلطان، غير أنّها لم تنجح في قمع هذا التّمرد واستمر الأمر إلى أن بدأ الخلاف يدب وسط المتمردين، وكان سببا في مقتل هذا الشيخ في إحدى الليالي التي قدّم فيها أمسية علميّة بطلب من قاتليه، غير أنّ ثورته هذه استمرت بزعامة ابنه أبو عبد الله أحمد، الذي كان يحمل نفس اسم عمه أي أخو الشيخ يحيى سليمان، والمثير للانتباه أنّ هذا الابن عندما تأزم الشقاق والانقسام داخل صفوف ثواره خاف من أن يلقي مصير والده، فذهب إلى مدينة قسنطينة وعاش فيها لفترة طويلة².

¹ - المزاري، المصدر السابق، ص ص 329، 330.

² - VAYSSETES, " Premiere... ", pp.312, 313.

- وانظر أيضا الفكون، المصدر السابق، ص ص 54، 55.

ويظن بعض المؤرخين أمثال أبو القاسم سعد الله أنّ السّلطة العثمانيّة هي من دبّرت مقتل الشيخ سيدي يحيى الاوراسي بعد أن فشلت في قتله في الميدان، هذا وأنّ المرابط الثائر محمد الغراب قد لقي المصير نفسه، إذ أُعِدِمَ بأمر من صالح باي بعدما سوّلت له نفسه بتجنيد أتباعه ضدّ هذا الباي¹.

فمن خلال هذا نلاحظ أنّ الحكام الذين قرّبوا فئة المرابطين وشيوخ الزوايا إليهم بهدف الاستفادة من نفوذهم، بمجرد ما يستشعرون بعداوة هذه الفئة يتخلّصون منهم بكلّ الطّرق سواء ببث الشّقاق في صفوفهم، أم دسّ من يقتلهم، وإن اقتضى الأمر يقتلوه بأيديهم.

هذا وبالرّغم من أنّ الحكومة العثمانيّة في حالات كثيرة كانت تعلن الحرب أو تكيّد المكائد والخطط على القبائل المخزيّة والمتحالفة التي تعلن تمردّها، إلا أنّها كانت في أحيان أخرى تلبّن معهم، وذلك لوعيتها بأنّهم ورقة رابحة بيدها، تضمن بها استمرار حكمها بالجزائر. ففي هذا السّياق يمكن أن نقدم مثالا عن ذلك: وهو أنّ عديد القبائل المخزيّة والمتحالفة ببايلك الغرب تخلت في فترة من فترات ثورة الدّرقاوي عن دورها التّدعيميّ للسّلطة، وساندت ثورة هذا الثائر ضدّ السّلطة العثمانيّة، بسبب أنّ قوات هذا الثائر كلّما كانت تمرّ بموضع بوهران، إلّا وخزّيته وأحرقت محاصيله، وزيادة على هذا قام أتباع الدّرقاوي بالتّسلط على مزارع قبائل المخزن فأخذوها، ونهبوا أموالهم وقتلوا الكثير من رجالهم، وكان هذا إبان فترة الحصاد ولهذا سارت إليه وأيدته كل القبائل خشية منه على زرعهم ومالهم².

فلما سمع بهذا الباي محمد المقلش أمر رجال حكومته بتاديب تلك القبائل المتمرّدة لإعادة النّظام إلى البايك، فنصحوه بعدم معاقبة هؤلاء السّكان لفعلتهم تلك، بحجة أنّ هذا الأمر لم يحدث بهذا الإقليم قبلا، وحين حدث ظلّ هؤلاء النّاس أنّ الحكم العثمانيّ سيزول في قولهم مما ورد في أنيس الغريب والمسافر "...أكتب لجميع مخزنك أهل الخواص، ولا تعاقب أحدا على ما فعل، لأن هذا أمر لم يحدث بهذا الإقليم، وحين نزل به القضاء، ظنّت النّاس، وأنّنا لم تقم لنا قائمة، ولأن رجوع الفرع إلى الأصل أصل..." وفعلا عمل هذا الباي بنصيحة أرباب سلطته، ولم يعاقب هؤلاء السّكان على فعلتهم³، فمن خلال هذا تتضح سياسة التّروي التي انتهجتها السّلطة حتى لا تتخلى عن خدمات هذا النوع من القبائل المساندة لها، فهنا لا يمكن أن ننفي أنّ قبائل المخزن والمتحالفة كانت تعتبر قوة داعمة للسّلطة لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا أمر لا يمكن أن تغفل عنه السّلطة العثمانيّة، فكان من الصّائب عدم فتح جبهة جديدة مع السّكان، خاصّة وأنّ هذه السّلطة كانت لم تتيقن بعد من نهاية ثورة الدّرقاوي، فالأكيد أنّ بهذا الأسلوب سيرجع قبائل المخزن والمتحالفة سندا لها ضدّ هذه الثّورة والثّورات والثّمرات الأخرى.

¹ - سعد الله، تاريخ...، ص ص218، 219.

² - الزباني، المصدر السابق، ص275.

³ - ابن عبد القادر الوهاني، المصدر السابق، ص78. وانظر أيضا المازري، المصدر السابق، ص ص311، 312.

علاوة على هذا فإنّ الحكومة العثمانية إتبعّت أساليب أخرى حتى تضمن إجهاض أي محاولة لانفصال هذا النوع من القبائل عنها، ولذلك فقد احتفظت بملكية الأراضي الزراعية بجوار هذه القبائل التي كانت تستغلها بواسطة الحماسين، الذين كانوا بمثابة عيون السلطة والإدارة يتتبعون عن كثب تحركات تلك القبائل، ولعلّ أقصى عقاب هو تجريد هذه القبائل من امتيازاتها وتحويلها إلى قبائل رعية خاضعة¹، لا هي بالمخزنية ولا بالمتحالفة اللتين تميّزتا بجملة الامتيازات المذكورة سابقا، وإنّ هذا ما لم ترض به هذه القبائل، ويبدو أنّ هذا ما دفع هذه الأخيرة إلى السعي دائما للمحافظة على تلك المكانة، وهذا ما كان سببا في بقائها دائما تحت سلطة العثمانيين الأكثر استفادة من هذا الوضع لتثبيت واستقرار حكمهم بالرّيف الجزائريّ الشاسع.

هذا وقد حرصت السلطة العثمانية على عدم اتّحاد هذا النوع من القبائل الموالية لها سواء فيما بينها أو مع أيّ نوع من القبائل الأخرى كالمستقلة، أو حتى الرعية تفاديا لأيّ تحالف ضدها ولذلك عملت على تشجيع الصّراعات القبليّة بتغذية وإذكاء روح العداء بين القبائل اعتمادا على مناصرة الصّفوف ودفعها إلى الإغارة على منافسيها من أجل حيازة المراعي والاستيلاء على مصادر المياه التي تشتدّ الحاجة إليها في فترات الجفاف، وقد شكّل هذا الصّراع المزمن في الوسط القبليّ عاملَ توازنٍ حفظ للحكام نفوذا ومكانة لدى رؤساء العشائر باعتبارها الجهة التي يعود إليها فصل النزاع، وإقرار السلم في أحر الأمر، هذا وكانت الصّحراء بيئة ملائمة للصّراع القبليّ الذي استغله الحكام² وبالإضافة إلى أنّها كانت تشجّع سياسة الصّفوف بين هذه القبائل كانت أيضا تخلق مناوئين لكلّ قبيلة، وتؤلب قبيلة ضدّ أخرى وكذا تعمل على مساندة طرف ضدّ آخر³، ومتحالفة معها لا مع قبائل أخرى، فالواضح أنّ هذا الوضع الأخير كان سيهدّد نفوذ العثمانيين بالرّيف الجزائريّ.

وفي السّياق نفسه عملت السلطة العثمانية على تعيين أغوات وقياد من العثمانيين⁴ أو الكراغلة على رأس هذه القبائل، فمثلا قائد مخزن زمول سباو ومخزن بلحوان كان يولي من طرف الأعما⁵، كما كان القياد المسيرين لقبائل دار السلطان لا يختارون من السّكان المحليين أبدا، وإتّما يختارون من العثمانيين⁶، ونحن نعلم أنّ من بين الأوطان، وقبائل دار السلطان كانت هناك قبائل مخزنية ومتحالفة، فيبدو أنّ السلطة العثمانية استهدفت من خلال هذا الإجراء إحكام السيطرة على مثل هذه القبائل.

¹ - شويتام، المجتمع...، ص 243، 244.

² - سعيدوني، "الأوضاع..."، ص 68.

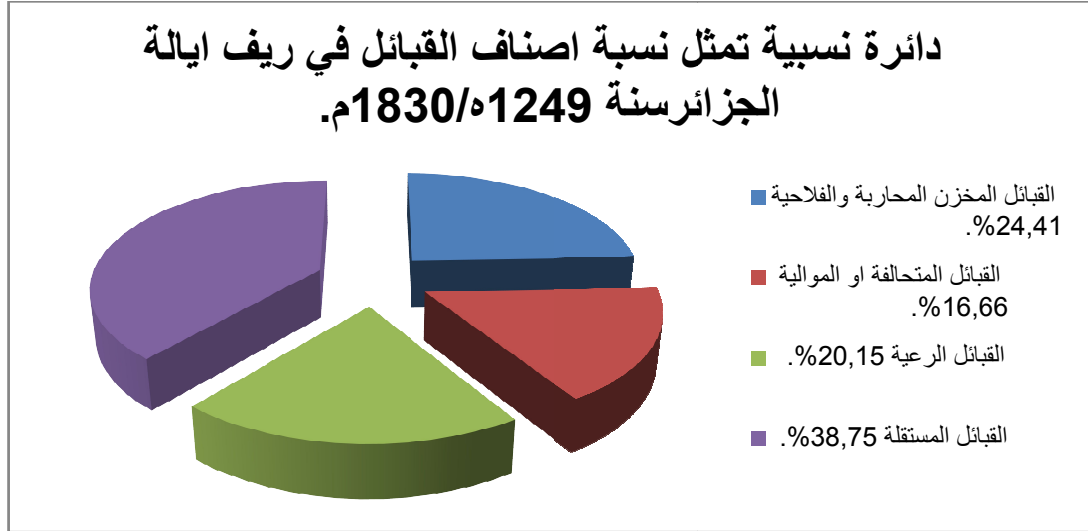
³ - شويتام، المجتمع...، ص ص 244 - 250.

⁴ - بيفايغر، المصدر السابق، ص ص 160، 161. وانظر أيضا سعد الله، محاضرات...، ص 52.

⁵ - نفسه.

⁶ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 45.

وفي الأخير فإنّ الإحصائيات المحدولة التي قدّمها لوي رين عن عدد أصناف القبائل في كلّ أقاليم ريف الولاية الجزائرية سنة 1249هـ/1830م¹ مكّنتنا من رسم دائرة نسبية تبين نسبة أصناف كلّ تلك القبائل وهي كالآتي:



نستشف من خلال هذه الدائرة النسبية عدّة معطيات واستنتاجات لعلّ أبرزها:

- أنّ نسبة القبائل الرّاضية بالوجود والحكم العثمانيّ بالجزائر -المخزن والمتحالفة والرّعية- هي 61.22% وهي نسبة تفوق القبائل المستقلّة بـ 38.78% وهذه النسب تبين أنّ الرّيف الجزائريّ في هذه الفترة كان خاضعا نسبيّا.
- أنّ نسبة القبائل المخزنيّة مثلت 24.41% وهي قريبة من ربع قبائل ريف الولاية، أمّا القبائل المتحالفة فقد مثلت 16.66% فإذا جمعنا بذلك نسبة هذين الصنّفين من القبائل المساندة والمدعّمة لوجود العثمانيّين بريف الجزائر نجدها تمثّل نسبة 41.07% وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة القبائل المستقلة التي مثلت 38.75%، وبنسبة قبائل الرّعية الخاضعة طواعية التي مثلت 20.15% .
- إنّ هذه النسب تؤكّد أنّ السّلطة العثمانيّة قد تدعم حكمها باعتمادها على القبائل الموالية -المخزنيّة والمتحالفة-، والتي غطت النقص العثمانيّ بالرّيف الجزائريّ، كما كانت لها كحاجزا مع القبائل المستقلة، خاصّة إذا عرفنا أنّ أغلب هذه القبائل الأخيرة كانت في المناطق الجبلية الصّعبة والصّحراء الشّاسعة بالجنوب الجزائريّ.

ومجمل القول ومن خلال اعتماد العثمانيّين على القبائل والقوى المحليّة، وإسناد العديد من الصّلاحيات العسكريّة والإداريّة للقبائل المخزنيّة والمتحالفة في الأرياف، وفرت للعثمانيّين الكثير من الجهود، وأطالت مدّة حكمهم، فلم يكونوا بحاجة إلى قوات كبيرة للسيطرة على مقاليد الأمور بالقوة والعنف فقط، إذ أصبحت القبائل

¹ -RINN, OP.CIT., P.130.

الأخرى بين فكي كماشة، قبائل المخزن من جهة والمتحالفة مع السلطنة من جهة والقوات العثمانية من جهة أخرى، ما جعلها ترضخ إما طواعية أو بالقوة لحكم العثمانيين.

وكخلاصة لكل ما تقدّم يمكن أن نلاحظ أنّ المدد العثمانيّ إلى دواخل البلاد، غالبا ما انتهى بوضع قايد على المنطقة التي تمّ إخضاعها، ومع مرور الوقت تشكّلت بعض القبائل المخزنية التي أخذت أشكالاً مختلفة حسب مواقع تواجدها وإمكاناتها المادية والبشرية. ففي بداية الأمر تحالف العثمانيون مع بعض القبائل المتعاطفة معهم، وبعض القوى الريفية التي كانت ترى في العثمانيين حماة الريف ضدّ الهجمات الصليبية، فتشكّل ما يعرف بقبائل المخزن المتعاون والمتحالف.

والملاحظ انه بعد وضع التّواة الأولى لهذا النظام -نظام المخزن- أخذ يتطوّر وعرف أشكالاً وأنماطاً أخرى كالمخزن الفلاحيّ والمخزن الحريّ و شبه مستقلة، وقد عرف العثمانيون كيف يستغلون هذا النوع من التّنظيم لصالحهم ولفرض قبضتهم على المجتمع الريفيّ، وذلك باستغلال نقاط قوة هذا النّظام وتناقضاته، والقضايا المتعلّقة بالملكية العقارية وسياسة الصّرائب المفروضة على مختلف أنواع قبائل المخزن.

خاتمة الباب:

إنّ دراسة الأستراتيجية العسكرية لتثبيت وإطالة حكم العثمانيين بالجزائر لمدة ثلاثة قرون سمح لنا بتسجيل بعض الاستنتاجات نجملها في النقاط الآتية:

- اتّصف النّظام العسكريّ العثمانيّ بالجزائر بالبريتوريانية أي نفوذ العسكر أو الجيش في السّياسية، بحيث أنّ الجيش كان يتدخل في اختيار وعزل وقتل الحكام، فكانت الدّولة الجزائرية في الفترة الحديثة دولة تتمتع فيها القوات المسلحة بتأثير عسكريّ فعّال على السّلطات السّياسية حول كلّ ما يتعلّق بإدارة شؤون الدّولة.

- أنّ آلية الإخضاع العسكريّ في المدينة واضحة، إذ اعتمدت الدّولة على الحاميات من حصون وقلاع، وأبراج محمية بأسوار، بالإضافة إلى اعتمادها على الحملات التي دعتّها بعناصر محليةّة وتكتيكات ذكية، غير أنّه في الرّيف قد وجد العديد من الاختلافات وعدم الوضوح، فيبدو أنّ قبائل المخزن والقبائل المتحالفة هي أكثر الأساليب استعمالاً لتثبيت هذا الحكم أو لتسهيل هذا الأخير رغم شساعة المساحة فإذا كان التمار هو الوسيلة في حكم الأناضول، فقبائل المخزن والقبائل المتحالفة هي أكثر وسيلة سهّلت استتباب الحكم العثمانيّ في الرّيف الجزائريّ.

- أنّ القبائل كانت تعترف بسلطة حكومة العثمانيين، فيدفعون لهم الصّرائب رمزا لذلك الاعتراف، وكلّما امتنعوا أو تباطؤوا كانت الحملة ضدّهم، بالإضافة إلى المحلّة التي كانت أسلوب إخضاع ورثه العثمانيون من النّظام الموحدوي وقاموا بتطويره.

- أنّ الدّولة العثمانية استخدمت عملية إسكان القبائل الموالية لها، خاصّة المخزنية في المناطق الجبلية والصّحراوية والحدودية، كخطوط دفاعية أولية لحماية الحدود والحاميات المنتشرة على الحدود أو في البلاد، بل ولبسط نفوذها أيضا في مناطق الجوار المغربية والتونسية من خلال إحداث سياسة الأمر الواقع بتأسيس التجمعات المخزنية، ومن أجل تنفيذ هذه السياسة لجأت الدّولة العثمانية إلى أسلوب التّرجيب فاستعانت بتقدم الامتيازات، بل وجعلت ذلك عاملا من عوامل جذب القبائل لإسكانهم وخلق تجمع بشريّ فيها، ووزعت عليهم الأراضي وحثّتهم على زراعتها وجعلتهم عليها حراسا، كما أعفتهم من الرّسوم والصّرائب لتصبح قرى ومستوطنات بشرية عامرة.

- أنّ اعتماد الحكم العثمانيّ على القوى المحليّة، وإسناد العديد من الصّلاحيات الإدارية لزعماء القبائل في الأرياف، وقرى على العثمانيين الكثير من الجهد، فلم يكونوا بحاجة إلى قوات كبيرة للسيطرة على مقاليد الأمور

بالقوة والعنف، فبادروا إلى التحالف واستمالة هذه القوى إلى صفها، فأصبحت بذلك كل القبائل الأخرى بين فكي كماشة فرضخت.

- أنّ رغبة الدولة العثمانية في السيطرة على القبائل الجبلية والبدوية التي كانت تثير القلاقل والمشكلات الأمنية من خلال تنظيمات لعملية إسكان قبائل المخزن من جهة، ومن خلال التحالف مع القبائل المجاورة لهذه القبائل، أثبتت نجاعة كبيرة في الحدّ من اندفاع هذه القبائل المتمردة القادمة من جهة الجنوب إلى الشمال تجاه مناطق السهول، كما أضحت قبائل المخزن والمتحالفة بهذا تتمثل كحلقة الوصل بين الحكومة والقبائل الأخرى.

- أظهر البحث الصرامة في التعامل مع القبائل المتمردة ضدّ سلطة الحكومة، كما حاولت الدولة العثمانية من الاستفادة من القبائل السلبية التي كانت متمردة، أو التي كانت تمارس اللصوصية وتحويلها إلى قوى إيجابية تصبّ في مصلحة الدولة.

- أنّ السلطة العثمانية لم تتوان دقيقة في فتح النار ضدّ القبائل المخزنية، أو المتحالفة معها التي تخلّت عن أدوارها الداعمة لسلطة العثمانيين، كما كانت تسحب منها امتيازاتها وتحويلها إلى قبائل رعية، أو بيتّ الشقاق وخلق مناوئين لها أو بمساندة طرف ضدّ آخر، بالإضافة إلى أنّها وفي حالات أخرى كانت تعتمد أسلوب التروي باستمالتها من جديد أو وبالغفو عنها، وذلك حتى تضمن إطالة عمر حكمها.

الباب الثالث:

الدعائم الاقتصادية والاجتماعية للسلطة.

مقدمة الباب.

الفصل الأول: النظام الضريبي.

الفصل الثاني: الأسواق .

الفصل الثالث: استقطاب القوى المحلية

الفصل الرابع: المصاهرة.

خاتمة الباب.

الباب الثالث:

الدعائم الاقتصادية والاجتماعية للسلطة.

مقدمة الباب:

المعلوم أنّ العامل الاقتصادي يشكّل إحدى الدعائم الكبرى التي تستند إليها أي دولة في قيامها وبقائها، وإنه إذا تطرق الضعف إلى هذه الدعامة فإن ذلك يعدّ نذيرا لانهيار الدولة، وفي الوقت نفسه لا شك أنّ الحياة الاجتماعية، هي المرآة العاكسة للجانب الاقتصادي ولكلّ الجوانب الأخرى، سواء السياسية، والثقافية، وغيرها، ومن هذا المنطلق ركّزنا في هذا الباب على موضوع الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في الفترة العثمانية، لما كان له من تأثير على الوضع العام للبلاد. ولما كان العثمانيون قد أداروا الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون، فالسؤال المطروح هو: ما هي التنظيمات والأساليب الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها العثمانيون لإثبات وجودهم، وتعزيز حكمهم على المجتمع المدني والريفي الجزائري.

ولعلّ التساؤلات الفرعية الهامة التي تطرح نفسها هنا، هي: هل النظم الاقتصادية التي سبّر بها العثمانيون الجزائر هي نفسها التي كانت قبل مجيئهم؟ وهل هناك نظم جديدة؟ وكيف ساهمت كل تلك النظم الاقتصادية في تثبيت ودعم الحكم العثماني بالجزائر؟ وما هي الأساليب الاجتماعية التي اعتمدها العثمانيون لكسب السكان؟ وكيف تفاعل هؤلاء السكان مع هذه الأساليب؟ وهل ركّز العثمانيون على كسب فئات دون أخرى؟ وإن كان هذا صحيحا، فما هي مميزات هذه الفئات في هذا المجتمع؟ وما مدى تأثير الحكم العثماني بعلاقاتها مع هذه الفئات؟ في محاولة لفهم مدى مساهمة هذه العلاقة في كسب العثمانيين لسند مكنهم من التقرب والتأثير على قرارات هذا المجتمع.

وإلى جانب هذا يتبادر إلى الذهن تساؤل آخر مهم وهو: هل عرف المجتمع الجزائري تحولات نجمت عن وجود الرّجل العثماني؟ وهل خدمت هذه التحوّلات سلطة الحكم العثماني بالجزائر؟.

الفصل الأول:

النظام الضريبي.

لا نزاع أنّ النظام الماليّ لأيّ دولة هو ركيزة مهمة من ركائز قيام حكومتها، وعلامة من علامات استقرار حكمها، لذا كان من الواجب على كلّ صاحب تكليف في هذه الدولة المساهمة في تمويل هذا النظام بتأديته لفريضة من ماله إلى خزينة الدولة، وهذه الفريضة هي ما يسمى الضرائب إذ تؤدي هذه الأخيرة أدوارا اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية بالغة الأهمية، وتعتبر كمورد مهم يدعم متطلبات استمرار حكومة أيّ دولة.

ولا شكّ أنّ جباية الضريبة من الأفراد فيها استيلاء على جزء من مالهم وحرمان لهم من التمتع به، وهذا الحرمان رخص فيه لأنّ الضّرورة قضت إليه، إذ لا يمكن القيام بالمصالح العامة دونه، فبالضّريبة تتمكن الدولة من إدارة حكمها وبسطه للمصالح العام، والنهوض بالبلاد، والقيام برعاية مرافق الرعيّة وإقامة العدل وحماية الأمن العام وسلامة الحدود، غير أنّه من القواعد المقرّرة أنّ الضّرورة تقدّر بقدرها، فيجب ألا يتجاوز بالضّرورة القدر الضروريّ، وأن يراعى في وضعها وطرق تحصيلها ممّا يخفّف وقعها، غير أنّه يجب أن يكون اشتراك كلّ مكلف في نفقات الدولة متناسبا مع قدرته ويسره، وأن تكون الضّريبة معلومة من حيث موعد الدّفع، وكيفيتها ومقدارها، وأن تكون أيضا في الأوقات الملائمة، وبالكيفية المتيسّرة له أكثر من غيرها، وهذا معناه أنّ قواعد الضّريبة هي العدل ومدّة السريان، وسعر الضّريبة المتوافق مع قدرة المكلف بدفعها.

وهنا نتوقف لنطرح جملة من التّساؤلات وهي: هل الضّرائب التي فرضها العثمانيون في الجزائر هي نفسها التي كانت قبل مجيء العثمانيين؟ وهل حافظوا عليها أم أنّهم استحدثوا ضرائب جديدة؟ وهل هذه الضرائب مستوحاة من الشّرع الإسلاميّ باعتبار أنّ الدولة العثمانيّة هي دولة تحمل راية الإسلام؟ أم أنّ هذه الضّرائب لا علاقة لها بالإسلام؟ وهل الضّرائب التي فُرضت على كلّ السّكان مدينين وريفين هي نفسها؟ وهل الضّرائب في العهود الأولى للحكم العثماني هي نفسها في العهد الأخير؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الضّرائب في استمرار وتدعيم الحكم العثمانيّ بالجزائر؟

• 1- نشأة النظام الضريبي وتطوره:

إنّ دفع الضّرائب¹ في بلاد الإسلام واجب دينيّ لأنّ الأموال المتأتية منها في صالح المجتمع بصفة عامة، ومعنى ذلك أنّ حاكم الدولة ليس إلّا أمين مال المجموعة. يجمع الضّرائب لينفقها في سدّ حاجات الأراذل، والأيتام

¹ - الضرائب ومفردتها الضريبة: وهي عبارة عن اقتطاع، نقدي أو عيني تقوم الدولة بفرضه على المكلفين بصورة إجبارية وبدون مقابل، في سبيل إنفاقه على المصلحة العامة ووظائفها، أي استخدامه في تغطية أعباء الدولة ولسلطاتها، كما أن الضريبة هي وسيلة وأداة، تستخدمها الدولة تعبيرا عن سيادتها وقوتها. للمزيد انظر محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في=

ورجال الدين وأبناء السبيل، وأخيرا في العمل على صياغة النوع البشري وتحسين أوضاعه، ولكي تكون هذه الضريبة شرعية يُشترط أن يكون رئيس الدولة مسلما، وإن كان غير ذلك يتحتّم على السّكان أنفسهم القيام بتوزيعها حسب ضمايرهم، وإذا أرغموا على الدّفع، فإنّهم يعتبرون ذلك قرصنة أو سرقة، ولا يمكن أن تكون السرقة عملا شرعيّا، ولا يمكن لجميع الأشخاص الذين يعرفون التّشريع الإسلاميّ إنكار هذه المبادئ¹.

ولمّا كان العثمانيون مسلمين، وكانت الضريبة من أهم الموارد الماليّة لتمويل وتغطية نفقات الدّولة العثمانيّة الإسلاميّة وحكمها، وأداة لمراقبة المجتمع. وكذا التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أهم نقطة وهي أنّها -الضريبة- تعد من ابرز الأساليب الرامزة على الخضوع والولاء². فمن هذا المنطلق فرض العثمانيون في البداية ضريبة الزكاة التي كان الواجب إخراجها من الأموال، والنعم والمزروعات على نمط الشريعة والطريقة المستقيمة القويمة على الطريقة الشرعية الحلال³.

كما فرضوا بعض الضرائب الشرعية⁴ الأخرى كالخراج⁵ فخير الدين بربروس مثلا وبعد إخضاعه لتلمسان عين الأمير مسعود وقال له "الآن بفضل سلطاننا جلست على عرش أجدادك، فاحذر مما كان سببا في حرمان أخيك من عرشه، وإياك وظلم المسلمين، ولا تخالف أوامري قيد أنملة، ولا تتأخر عن دفع الخراج السنوي يوما واحدا. ولا أسمع عنك أنك أقمت أي علاقة بالإسبان، سوف يقضون عليك عندما يتمكّنون منك. وتذكر بأن أخويك الكبيرين في وهران لاجئين عند الإسبان. وإذا كنت لا تريد أن ترى أحدا منهما جالسا على عرشك فخذ ما يلزم من تدابير لحماية نفسك وعرشك"⁶، والتّصرف نفسه خاضه خير الدّين بعد أن هزم الحسين شقيق بن القاضي الذي جاء من بعده، إذ فرض عليه دفع ضريبة سنوية مقدار ثلاثين كيسا من الفضة، ووافق خير الدّين على أن يرد للحسين موقعه القديم، ثم عاد خير الدّين إلى مدينة الجزائر⁷، فمن خلال هذا يتّضح أنّ خير الدّين جعل على السّكان وزعمائهم ضرائباً معينة، ويبدو أنّ مثل هذه الضّرائب كانت رمزا لخضوع السّكان لسلطة العثمانيين لا موردا تدير به دولة العثمانيين زمام حكم الجزائر.

=العلوم الاقتصادية،(مرقونة)، إشراف: محمد سحنون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة2009-2010م، ص ص 14، 15.

¹ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص51، 52..

² - فحتى تونس كانت تدفع الضرائب للجزائر وكلما رفضتها كأنما أعلنت تمردا وعدم خضوعها ولهذا كان كثيرا ما تقوم الحروب بين تونس والجزائر لا تنتهي إلا بخسائر جسيمة أو بتدخل الباب العالي للمزيد انظر الزهار ، المصدر السابق، ص146.

³ - العنبري، تاريخ...، ص45. وانظر أيضا الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص138.

⁴ - سبق التفصيل فيها.

⁵ - سينسر، المرجع السابق، ص149.

⁶ - بربروس، المصدر السابق، ص104.

⁷ - شوفالييه، المرجع السابق، ص45.

غير أننا يجب التنويه إلى أنّ العثمانيين حينما أقاموا حكومتهم في الجزائر كانوا يعتمدون بالدّرجة الأولى على الجهاد البحريّ، إذ كان المورد الأساسيّ لحكومتهم، وقد ساعدهم ضعف الدّول المسيحيّة البحريّة وسياسة التّناسف التي تنتهجها كلّ منها تجاه الأخرى¹. ومنه فقد كانت القوة البحريّة² بصفة عامة تدر على الجزائر أموالا طائلة مضافة لأموال الغزو البحريّ وهي أموال الضّرائب والإتاوات والهدايا الإلزاميّة والعوائد التي كانت مفروضة على الدّول الأوروبيّة المتعاملة معها تجاريّاً، مقابل السّماح لها بحريّة الملاحة في الحوض الغربيّ للمتوسط، وإعطاء تجار تلك الدّول امتيازات خاصّة، منها تخفيضات معتبرة على الرّسوم الجمركيّة، وذلك نظراً لقوة البحريّة الجزائريّة وسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، وهذا بفضل قوتها العسكريّة المتمثلة في أسطولها البحريّ³.

وفي السّياق نفسه، يجب التّنويه على أنّ الغنائم التي كانت تجلب إلى مدينة الجزائر مثلاً كانت تباع للسّكان، وتوزّع قيمتها مباشرة على ذوي الحقوق، وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها وفقاً لما تنصّ عليه شريعتنا⁴، على أنّ هذا الخمس لم يكن تاماً أبداً، لأنّ الأشياء الثّمينة كانت تُؤخذ قبل الاطّلاع على الغنائم، وفي كثير من الأحيان تعلم الحكومة بذلك، ولكنّها تغضّ الطرف حتى لا تُفشل هؤلاء البحارة الذين يعرضون أنفسهم للموت إمّا تعصّباً للدّين، وإمّا رغبة في الحصول على الغنيمة، فقد كانت حكومة العثمانيين تعلم كلّ العلم أنّ تشجيع السّكان في إنجاز هذه المشاريع ودفعهم إلى طريق الثّروة هو إثراء لنفسها. وعلى الرغم من أنّ العائدات كانت ضئيلة عندما تأسّست الإيالة، فإنّها كانت تدرك بأنّها إنما تحمل للمستقبل وإنما سوف تتمكن فيما بعد من أن تجني ثمار صناعتها وسياستها مثل رسوم الجمارك⁵، وكلّ أنواع الضّرائب المفروضة في الأسواق والتي سنتكلم عنها فيما بعد، فالذي لا نزاع فيه أنه وبازدياد نشاط الجهاز البحري، وما يساهم فيه من إثراء الأسواق وذوي التّكليف سيعود بالإيجاب على مداخل الدولة والعكس صحيح.

غير أنّ الخليق بالإشارة، أنّ الحكومة العثمانيّة ومنذ نهاية القرن السّابع عشر شهدت فترة تراجع فيها مداخل البحر، وطريقة جبايتها إذ ضعف مردودها نتيجة تفويت الحكومة. فحتى أرباب السّفن المتعاطين للتّجارة الخارجيّة قد تقلّصت أعمالهم ومداخلهم خاصّة بعد هذا القرن⁶، هذا وكانت الدّول الأوروبيّة أيضاً تمدّ العثمانيين

¹ - شارل، المصدر السابق، ص 58، 59.

² - للمزيد عن أسباب ومظاهر قوة، وأسباب ضعف البحرية الجزائرية في الفترة العثمانية. انظر سعيدوني، وراقات...، ص 132 - 141.

³ - عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، إشراف مولاي بلحميسي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م، ص 20-23. وانظر أيضاً سعيدوني، وراقات...، ص 138.

⁴ - فقد ورد في القرآن الكريم بعد بسم الله الرحمن الرحيم "واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإن لله خمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمسكين وابن السبيل إن كنتم إيمانكم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير" صدق الله العظيم، انظر الآية 41 من سورة الأنفال.

⁵ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص 80.

⁶ - مروش، دراسات...، ج 1، ص 340.

بما يرضي حاجاتهم حتى سنة 1815م، إذ نجد أنّ الجزائر قد جمعت كنوزا من الذهب والفضة من اتوات هذه الدول. ولكنّه ابتداء من هذا التاريخ لم تعد الحكومة العثمانية بالجزائر تجني أية أرباح من البحار¹.

إذ تشير المصادر أنّ تلك الغنائم البحريّة ولشدّة نقصها أصبحت تساوي ما يفرضه الدّاي من ضرائب على المواطنين في السّنوات التي تلت هذه الفترة، ما يوحي بتحوّل هذه الحكومة إلى الاعتماد على الضّرائب التي تجمعها من السّكان²، ومّا لا شكّ فيه أنّ ذلك التّمييز في ندرة مغانم البحر، وشحّ مصادر الجهاد البحريّ، وتناقص ثروات سكان المدن في وقت تزايدت فيه مطالب الموظفين، وأفراد الجيش والمتعاملين مع البايك لا سيّما في الثّلاثين سنة التي سبقت الاحتلال، جعل مصادر الدّخل من الضّرائب بأراضي الجزائر تشكّل موردا أساسيا لخزينة البايك، وعلى كاهل سكانه يقع العبء الأكبر في تغطية نفقات الجهاز الإداريّ والمؤسسة العسكريّة³.

ومّا تقدّم يتّضح أنّ تعاضم اهتمام السّلطة بالضّرائب كبديل لمذخول الجهاد البحريّ الذي توقف، فرض على سكان الجزائر عدّة ضرائب تنوّعت وتعدّدت حسب اختلاف الأماكن والمواسم والفصول، فضمنت من خلالها الحكومة العثمانية استمراريّة تدفق الأموال إلى خزينتها، أمام تراجع الجهاد البحريّ خاصة منذ القرن الثّامن عشر واندثاره في القرن الموالي له، فبنت تلك الحكومات ميزانيتها عليها، وظهرت في شكل ضرائب سواء تلك التي فُرِضت على سكان المدن أم الأرياف.

ولما كانت الإدارة الضّريبية هي الأداة لتنفيذ النّظام الضّريبي، فالتّطرق إليها يثير أساسا مسألة نجاعة الأداة فيها، باعتبار أنّها إحدى الأدوات المميزة من أجل ضمان السّيران الحقيقيّ والفعال لمختلف الوظائف والنّشاطات، والتي تمكّن المستخدمين والممولين من ممارسة واجباتهم وحقوقهم على أكمل وجه.

لذلك كانت أولى الأدوات التي فرضها حاكم الايالة على موظفيه الإداريين في كلّ البايك والأقاليم من قياد وحكام وبايات، أن يدفعوا له الضّرائب كلّ مدة معينة من موسم إلى سنة إلى ثلاثة سنوات. فمثلا البايات فرض عليهم دفع الدّنوش بمبلغ معين طبقا لمقدرة ولايتهم المفترضة، فلقد كان للباي شرط الدّخول بالضّرائب إلى مدينة الجزائر مركز السّلطة كلّ ثلاث سنوات، إن لم يكن به عذر كالمرض أو غيره، وإلاّ بعث خليفته الأول عوضا عنه، ويسمى هذا الدّخول بالدّنوش، وسبب دخوله في كلّ ثلاث سنوات هو إعطاؤه مال الدّولة بيد الخزنّاجي،

¹ - شارل، المصدر السابق، ص 58، 59.

² - ستيفان، المصدر السابق، ص 175.

³ - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 79.

وإعطاؤه للعوائد، فلهذا الغرض كان يمكن بمهذ المدينة ثمانية أيام وهو يدفع المال والهدايا لأرباب الدولة وحتى الشواش وغيرهم¹.

والجدير بالاشارة، أنه قد فرض على البايات الثلاثة توفير أموال الضرائب أو الدنوش بنوعيه دنوش كبرى وأخرى صغرى، فتلك التي كان يقدمها البايات لمركز السلطة مع رأس كل سنة ثالثة من السنين تسمى الدنوش الكبرى، أما تلك الضرائب التي كان يحملها خلفاء البايات إلى مدينة الجزائر في فصلي الخريف والربيع أي كل ستة أشهر تعرف بالدنوش الصغرى تميّز لها عن الدنوش الكبرى².

وما دنا بصدد الحديث عن هذه الضرائب التي وجبت على هؤلاء المسؤولين الكبار، فمن الواجب والمفيد الإشارة إلى الكيفية والطريقة التي اعتمدها هؤلاء المسؤولون في توفير هذه الضرائب لخزانة الدولة، سواء من المدن أم الأرياف، وسنحاول إبراز أهم أنواع هذه الضرائب، وكذا موظفيها في كلا الوسطين المدني والريفي مع الإشارة إلى مساهمتها في التأثير على دعم ركائز الدولة وكذا حال المجتمع.

• 2- النظام الضريبي رمز الولاء والخضوع:

أ- النظام الضريبي في المدن:

بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية تكوّنت في مدينة الجزائر حكومة قائمة على مبادئ معتدلة، تدعو إلى التفاهم، منشئة لهذا الغرض ثلاث سلطات، أولها مدنية، والثانية قضائية، والثالثة هي سلطة السيادة التنفيذية، وجعل على رأس السلطة المدنية شيخ المدينة يساعده مجلس بلدي، ومن اختصاصه المحافظة على الأمن والنظافة، والعمل على توفير كل ما من شأنه نفع المدينة. كما كان مكلفا بجمع الضرائب³.

ومن الأمور التي تستوجب الذكر أنّ هذه الضرائب التي كان يجمعها شيخ البلد، قد فرضتها الحكومة العثمانية على أهل المدن من فئات وجماعات، وباعتبار أنّ أكثر الفئات عددا هي فئة الحضر في أغلب المدن، والتي كان يرأسها شيخ البلد، والذي عادة ما يكون رجلا كبيرا في السن، فقد كان يأخذ منهم ضريبة تقدر بدولار واحد لكل فرد ويسلمها للخزناجي⁴، وفي السياق نفسه كانت الفئات الأخرى تدفع ضرائب معينة. ونضرب مثلا لفئة اليهود،

¹ - شارل، المصدر السابق، ص45. وانظر أيضا المزاوي، المصدر السابق، ص273. وانظر أيضا الزباني، المصدر السابق، ص250-251.

² - للمزيد انظر هينسترايت ص84. وانظر أيضا حسان، المخطوط السابق، ص ظهر و12. وانظر أيضا

- DE PARADIS, OP.CIT., P.152.

³ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص71.

⁴ - بيفافير، المصدر السابق، ص166.

التي كان يسدّد كلّ فرد من أفرادها ضريبة تقدر بريالين في الشهر، وذلك ما كان يدر على الخزينة مقدارا معتبرا من المال، ويبدو من المفيد أن نشير إلى أن هذه الفئة في هذه الفترة أصبحت تؤلف في المدن وعلى رأسها مدينة الجزائر إحدى الطوائف المهمة لكثرة عدد أفرادها وتحكمهم في النشاط التجاري، إذ قُدّر عددهم بمدينة الجزائر وحدها ما بين 7000 و8000 نسمة، وقد أوكلت العناية بشؤونهم إلى أحد أعيانهم المعروف بمقدم اليهود، وهو بمثابة أمين لجماعة اليهود يتعامل باسمهم مع موظفي البايليك، ويتوجب عليه دفع ضريبة شهرية في شكل رسم عن كلّ يهودي لخزينة البايليك¹، وهذه الضريبة تُعرف بالجزية. إذ تعتبر كغرامة على اليهود، والأغنياء لحماية أشخاصهم وضمن معتقداتهم، وهي غرامة تتناسب مع ثروتهم وتماشى مع قانون البلاد².

وما دنا بصدد ذكر فئات المجتمع فيمكن أن نضيف إلى أنه وباعتبار أن فئة الأسرى من سكان المدن الجزائرية، قد فرضت عليهم أيضا ضرائب معينة³، مثل دفعهم لفدية سلب البحر والتي عادة ما يدفعها الإنجليز والفرنسيون ودول أخرى التي تعاني من مشكل التجارة مع الدول الجزائرية وهذه ما تزيد من رفع قيمة واردات الدولة⁴.

هذا وقد كانت كلّ الفئات الأخرى تدفع الضرائب، فحتى الموميسات⁵ فرضت عليهنّ ضريبة شهرية يتولى المزوار جمعها، إضافة إلى دفعهن ألفي دولار سنويًا، وللمزوار أربعة أو خمسة آلاف دولار⁶. ومنه يتبيّن أنّ كلّ فرد عليه تكليف مطالب بدفع الضرائب حتى وإن كان نشاطه منافي للشرعية الإسلامية.

وباعتبار أنّ المدن هي موطن نشط للأعمال ذات الطابع الحرفي والصناعي حيث تنشأ فيها وتتطور عكس الأرياف والبوادي، ولما كانت الضرائب تفرض على الحرفيين والصناع والتجار باعتبارهم أصحاب تكليف. فقد عمل المسؤولون العثمانيون على تشجيع الصناعة بجميع أنواعها، وقد وضعوا لكلّ حرفة أمينا أو مفتشا، ويسمى رئيس كل هؤلاء الأمناء شيخ البلدة أو والي المدينة، وهو نفسه شيخ المدينة سالف الذكر، وزيادة على ذلك فقد وُجد في كل مدينة حاكم ثان مختار من بين الأسر الشريفة، والتي تنتمي إلى أحد المرابطين ويسمى هذا الشخص نقيب الأشراف وواجهه كلّما حدث أمر هام أن يجمع في بيته شيخ البلدة وسائر الأمناء التابعين له للبحث عن التدابير التي يجب اتخاذها⁷.

¹ - سعيدوني، النظام...، ص105.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص71.

³ - شويهد، المصدر السابق، 122.

⁴ - ستيفان، المصدر السابق، ص174.

⁵ - المومسات: وهن النساء العموميات، اللواتي كن يقمن في منازل خاصة بمن ويتردد عليهن الجند الانكشاري الذي كان يعيش حياة عزوبة طيلة الخدمة العسكرية للمزيد انظر شويهد، المصدر السابق، 130.

⁶ - بيفايغر، المصدر السابق، ص179.

⁷ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص87.

كما كان شيخ البلد هذا مسؤولاً عن جمع الضرائب من هؤلاء الحرفيين وأصحاب المحلات، إذ كان مثلاً شيخ مدينة الجزائر يجمع مآتي بستري كل أسبوع من أصحاب المحلات والحرف¹، هذا وقد ذكر صاحب المرآة أنّ الحوانيت ألزمت بدفع الضرائب شهرياً، إذ كان يدفع كل حانوت شهرياً مبلغاً معيناً²، والجدير بالذكر أنّ شيخ البلد كان مسؤولاً عن جباية الضرائب عن اثنين وثلاثين تنظيمًا حرفياً، وكان الأمناء خاضعين له، فمع الستينات من القرن الثامن عشر غدا شيخ البلد المسؤول الأول عن النظام الضريبي، وظلّ محافظاً على ذلك إلى غاية القرن التاسع عشر³.

ولا يفوتنا أن نتطرق إلى أنّ تولي هذه المهمة أي جمع الضرائب ببعض المدن الأخرى كان يقوم بها حاكم أو قائد يعينه حاكم الولاية أو الباي⁴، ونذكر من هذه المدن مدينة بسكرة الذي كان قائدها المعين من طرف الباي يُرغم أهلها على دفع ضرائب سنوية يطلقون عليها اسم الغرامة⁵.

وما يجب الإشارة إليه هو أنّ تحديد قيمة ما يلزم على كل صانع من ضريبة كان يتم باجتماع يعقد بأمر من حاكم الولاية، ففي هذا السياق ذكر شويحت في مخطوطه المعنون بقانون الأسواق ما يلي "الحمد لله تقييد ما وقع بأمر صاحب السعادة بابا أحمد ضي على شان مائة وثلاثة وأربعين ريالاً يبقوا طابحين لشيخ البلد يعدوهم كل عام عيط لنا باب احمد على عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وسليمان شيخ البلد وسي احمد بن الفاسيا ولمين وقال انجمع في الجماع وافرضوهم على الصنائع وحد المرثم انجمعنا الجماع في جامع السيد الكبير والصغير وكان اتفاهم عام 1108".⁶ 1696م أي أنهم اتفقوا على فرض قيمة لكل حرفي صانع، وهذا يبيّن طريقة جمع الضرائب وكيفية اجتماع المسؤولين الذين يحدّدون قيمة ضريبة لكل مكلف.

كما يبدو من المفيد أن نسمي بعض الضرائب التي كانت مفروضة على المكلفين من المدن⁷، كضريبة الغرامة أو مغرم المخزن التي كان يدفعها الحرفيون كلّ شهرين، وبشماق القشتولة وهي ضريبة التّعيين أي ضريبة يدفعها شيخ البلد إلى الخزينة عندما يعين في منصبه، ضريبة الوطاق والوطق نعني به الخيمة، وغرامة العسّة، وهي إلزام الحرفيين والتّجار بدفع ضريبة كمساهمة في الحراسة الليلية للأسواق، وقد خصّصت هذه الضريبة عدداً من الجماعات التي عُنيت بالخدمات، وهي خاصّة بالحراسة الليلية كجماعات البرادعية والدّخانيّة والفحامين

¹ - DE PARADIS, OP. CIT., P.148.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص71.

³ - غطاس، الحرف...، ص180

⁴ - قشاعي موساوي، المرجع السابق، ص46، 47. وانظر أيضا بيغافير، المصدر السابق، ص158.

⁵ - نفسه.

⁶ - شويحت، المخطوط السابق، وجه و56.

⁷ - للتفصيل عن أنواع الضرائب في كل الولاية الجزائرية في هذه الفترة انظر موساوي القشاعي، المرجع السابق. ص60 وما بعدها. وانظر أيضا

دحماني، النظام...، ص67 وما بعدها. وانظر أيضا دحماني، الضرائب...، ص39 وما بعدها.

والفخارجية ودلالي الحوائج ووزاعي البقر وغيرهم¹، ففي هذا الخصوص ورد في قانون الأسواق أنه في عهد الداي شعبان خوجة وضع قانون خاص بتنظيم الحراس الليلية بمدينة الجزائر سنة 1104هـ/1692م، فكان ذلك بتعيين وتحديد عدد الرجال القائمين بها، وهم ستون رجلا كان من بينهم صناع وحرفيون، مع دفعهم لمبالغ محددة واستمر هذا النظام من بعده على عهد الداي بابا أحمد، كما نجد أن العثمانيين قد فرضوا ضرائب استثنائية أخرى كضريبة ضيفة رأس العام².

زيادة على هذا نجد ضرائباً على أبواب المدينة يتولى جمعها قائد الباب فيكون مسؤولاً عن السلع التي تدخل إلى المدن وأسواقها للتجارة، فيستخلص من أصحابها الضرائب والمكوس المطلوبة، وفي العادة يكون لهذا المسؤول كاتب خاص، وعدد من معاونين والمساعدين يصل عددهم إلى حوالي عشرة موظفين³، ففي مدينة قسنطينة وجدت ضريبة أو مكوس الباب سنّها الحاكم-الباي-، وقد كانت مفروضة على كلّ الدّاخل والخارج من هذه المدينة⁴.

هذا ولا ننسى الإشارة أنّ كلّ المواد التي صنعها السّكان في المدن أو المواد التي تعرض في الأسواق كانت تدفع عنها ضرائب معينة، فمثلاً حضر مدينة المدية كانوا يدفعون على ما يحدّد من لباس الحايك ضريبة في شكل مادة عينية من الحياك⁵، أما عن منتجات الأسواق المعروضة، فقد كانت ثمرة التمر مثلاً يأخذ عليها أمين الأمناء رطلاً على كل حمل تمر الحرير العجمي إذا أحضره التاجر، هذا وكان المحتسب⁶ يأخذ من التاجر على كلّ حمل تمر سبع قطع ذهبية⁷، وبذكر المحتسب فإنّ هذا الموظف كان يأخذ الضريبة على كلّ المنتجات التي يحملها سكان الأرياف لبيعها في المدينة خلال هذه الفترة⁸.

¹- غطاس، الحرف...، ص ص 182-191.

²- الشويحت، المخطوط السابق، ص ص 72، 73.

³-VAYSSITE, " Histoire de consta...",p255

⁴- الفكون، منشور...، ص ص 35، 36.

⁵- سلسلة البايك، علة 10، سجل 40، ا.و.ج.

⁶- المحتسب: هو المسؤول عن ممارسة الحسبة في الأسواق والحسبة هي ولاية دينية يقوم ولي الأمر - الحاكم - بمقتضاها بتعيين من يتولى مهمة الأمر بالمعروف إذا أظهر الناس تركه، والنهي عن المنكر إذا أظهر الناس فعله، صيانة للمجتمع من الإنحراف، أما في عرف النظام الإداري، فالحسبة، كانت تطلق على حسابات الدولة، وعلى دار المحاسبة والموارث، وعلى ديوان مراقبة الموازين والمكاييل، وقد ظل نظام الحسبة الإسلامي معمولاً به في الجزائر قبل أن يبدأ في التراجع أواسط القرن الثالث عشر للهجرة /الربع الثاني من القرن التاسع عشر للميلادي، بفعل السياسة المالية الجائرة التي انتهجها الحكام تحت ذريعة تناقص موارد الخزينة العامة. للمزيد انظر موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1971م، ص20. وانظر أيضاً شويهد، المصدر السابق، ص22.

⁷- الشويحت، المخطوط السابق، ص5، وص14.

⁸- بيفافير، المصدر السابق، ص196.

علاوة على ذلك فقد وجدت ضرائب أخرى على مرافق المدن العمومية كالحمامات، ففي هذا الإطار ورد في مخطوط قانون الأسواق "قانون اتفق أمين الأمناء مع أمين الحمامات بأمر شعبان على الغرامة على القوى ابقت والضعيف بضعف حيث لا ينظر احد، عام 1101هـ"¹، /1689م، فمن خلال هذا يتضح أنّ الحاكم شعبان أمر بتقدير الضريبة على حسب مقدرة واستطاعة كلّ مسير للحمامات، وذلك مراعاة لحالته حتى لا يتضرر، وزيادة على هذا فقد فرضت السلطة العثمانية أيضا ضرائب على الخمارات التي كان يديرها العبيد المسيحيون داخل السجن²، إذ ذكر الأسير كاتركات الذي كان يعمل في حانة، أنّ العثمانيين كثيرا ما كانوا يفرضون عليه الضرائب والإتاوات لمختلف الأعذار، إذ كان يدفع مبلغ 1000 سكوين لخزينة الدولة ومبلغ 300 سكوين آخر جرت العادة بدفعه على سبيل الرسوم ويذهب إلى صندوق الضباط³.

زيادة على كل تلك الضرائب المذكورة، فقد فرض العثمانيون ضرائب أخرى لتمكين الدولة من الحصول على مدخولات تتدعم بها خزينتها، كإنشائها لمصلحة الجمارك⁴ والتي بموجبها كانت تفرض رسوما على الصادرات والواردات وقد حدّدت هذه الرسوم بخمسة في المائة بالنسبة للمسلمين والأوربيين على السواء، ففي هذا الصدد ووصف فنتار دي باردي النظام الجمركي الجزائري الذي مورس في المرسى أنّ لا شيء يمر عليه إلا بدفع رسوم ولكن بأسعار منخفضة، ويضيف جمارك الجزائر هم الأكثر تشددا⁵.

وهنا يجذب أن نذكر أنّه كان على رأس النظام الجمركي الجزائري مسؤول يتولى حفظ الرسوم المفروضة على السلع، ومن صلاحياته استخلاص ما يتوجّب على التجار والحرفيين من رسوم وغرامات، وهذا ما يُظهر لنا مدى فعالية نظام الحسبة المعمول به آنذاك في الحدّ من الشكاوي وتطبيق القوانين وإنصاف المتضررين وحفظ حقوق الأفراد والجماعات، ومصالح الدولة، هذا وقد كانت مخازن الجمارك عبارة عن مستودعات بمرسى الجزائر، وبيع بعض الشوارع القريبة منها تحفظ بها السلع التي تعود للدولة، والتي تمت حيازتها كرسوم عينية أو حصص من الغنائم البحرية التي تنال منها الدولة ممثلة في الداي الخمس (البنجك) يتولى تسلمه بيت المال⁶.

¹ - شويحت، المخطوط السابق، ص 37، 38.

² - شوفالبيه، المرجع السابق، ص 79.

³ - نفسه، وانظر أيضا كاتركات، المصدر السابق، ص 131 و 148.

⁴ - إن نظام الجمارك أو الديوانة، كان مطبقا في كل الايالات العثمانية في هذه الفترة، وهو ليس بنظام ابتدعه الجزائر فقط، هذا والخليق بالإشارة أنه كان لايالة الجزائر امتياز عدم دفع الرسوم الجمركية. للمزيد عن هذه القضية انظر المدني، "من الوثائق..."، ص 71-94.

⁵ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص 71. وانظر أيضا

-DE PARADIS, OP. CIT., P.34.

⁶ - شويهد، المصدر السابق، ص 22 و 75.

ومن الأمور التي تستوجب الذكر، أنه وعلاوة على كل تلك الضرائب، فقد استحدث العثمانيون ضرائب أخرى على سكان المدن من صناعات وحرفيين وغيرهم، إذ كانوا مطالبين بدفع هذه الضرائب في حالات معينة، ففي سنة 1112هـ/1700م أمر الحاكم بابا حسن بتجهيز ثلاث سفن لنقل المحلة إلى إيالة تونس، وفرض عليهم دفع ما يتوجب للصبايحية من جراية (عوائد) والمتمثلة في أربعمئة قطعة ذهبية لكل سفينة¹، كما وجب عليهم أيضا توفير مال شراء الخيل، والمساهمة في حامية المدن، وفي تجهيز الأسطول فيما يسمى لزمة الضيافة، وهي نوع من المساهمة المتوجبة على السكان لفائدة حامية المدن في شكل مواد غذائية أو مبالغ مالية، فمثلا في سنة 1113هـ/1701م حدّد حاكم الإيالة بابا مصطفى هذه اللزمة بألف وأربع ريات وثلثة أثمان²، وهذا يقدّم نوع من الشريعة على هذه الضريبة لأنّ هذه الحاميات تضمن الأمن والحماية.

هذا وقد فرض الحكام العثمانيون على سكان المدن ضرائب أخرى في حالات استثنائية، إذ كانوا يعمدون بعد الغارات الأجنبية التي تسبب خسائر للمدينة إلى تغريم السكان مبالغ مالية كبيرة، كما حصل حينما قبل الفرنسيون مدينة الجزائر سنة 1093هـ/1682م على عهد الباشا حسين ميزومورتو، الذي فرض على كلّ الساكنين -بما في ذلك أسرة صاحب تقييدات ابن المفتي- دفع مبلغ اثنا عشر رياتا، وأضاف هذا الأخير أنّ ديارهم قد تضررت من القنبلة فصرفوا على إصلاحها مائة وأربعين رياتا³، ويبدو أنّ السكان قد كانوا أكبر المتضررين من ضربات وغارات الأجانب.

إضافة إلى أنّ هذا النظام الجبائي الذي سيّره عدّة موظفين يجمعون الضرائب من كلّ التّقابات الحرفيّة التي تشكّلت في كلّ المدن، قد اعتمد على أداة تساعد هؤلاء الموظفين في مهامهم الجبائية، وهي جنود الحاميات العسكريّة الموجودة بالمدن، أي أنّ الانكشارية وخاصة منهم الشّواش الذين كانوا مستقرين في حامية المدن، قد ساهموا في جعل السكان يدفعون ضرائبهم ورسومهم طواعيّة أو جبرا⁴.

ويّتضح ممّا سبق أنّ الحكومة العثمانيّة قد استفادت من الحرف والصناعات والتجارة، التي كانت تنجز بالمدن، عن طريق استخلاص الضرائب، مقابل الخدمات التي كانت توفرها لها، كما كان الحكام يلجؤون إلى تنويع وزيادة قيم الضرائب عندما تضعف أحوالهم وتقلّ الموارد لديهم، ومنه يتأكّد الدور البارز الذي لعبته ضرائب المدينة في تغطية وتدعيم نفقات وحاجيات القطاع العسكريّ والأمنيّ والإداريّ للدولة، كما لاحظنا أنّ الحامية التي أقامها العثمانيون بالمدن كان لها الدور البارز في تدعيم الجهاز الجبائيّ في المدن، باعتبار أنّ من بين أسباب استمرار وجودها هو مداخيل نظام الضرائب العينيّة والماليّة لمكلفي المدن.

¹ - شويحت، المخطوط السابق، ص ص 85، 86.

² - شويهد، المصدر السابق، ص 129.

³ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 30.

⁴ - دهماني، النظام...، ص 117. وانظر أيضا موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 47.

ب-النظام الضريبي في الأرياف:

المعروف أنّ الرّيف هو مجمل المناطق المحيطة بالمدينة. ولما كان سكان الرّيف الجزائريّ في الفترة المدروسة يمثلون الأغلبية السّاحقة مقارنة بسكان المدن، كان هذا الرّيف مشكّلا من عدّة قبائل أي عبارة عن مجتمع ريفيّ قبليّ¹، أغلب نشاطه هو ممارسة الفلاحة من زراعة وتربية الحيوانات، ونظرا للأهمية التي يُوليها هؤلاء السّكان للزّراعة ولما يريدونه من حماية لغلالهم وضمان لأملأكهم، فإنّهم يدفعون طواعيّة ضريبة لحاكم الايالة²، فلهذا قامت السّلطة العثمانيّة بتنظيم هذا الرّيف بطريقة تسمح لها بتسهيل عملية جمع الضّرائب الشّرعيّة أو المستحدثة الدّالة على خضوع الرّيف الجزائري لسלטتها، وموفرة النّظام والهدوء من جهة ومحقّقة احتياجاتها بجمع الضّرائب من جهة أخرى.

وقبل الإشارة إلى هذا التّنظيم الذي اعتمده السّلطة لتحقيق مطالبها الجبائيّة، ينبغي الإشارة إلى أبرز هذه الضّرائب، التي كانت ميزانية الدّولة العثمانيّة الجزائريّة تتغذى وتنمو بمواردها، فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الزكوات وهي قدر معيّن من لدن الشّرع، يؤخذ من نتاج الأرض أو الحيوان، والعشور على الحبوب، واللزّمة وهي ضريبة شخصيّة تأخذ غالبا من القبائل الرّحل، وضريبة العقار بما فيها أشجار التّخيل التي يؤدي مالكوها ثمنا معيناً للدّولة على كلّ نخلة بانفراد، بالإضافة إلى ضريبة الحكر³ على الأراضي وضرائب التّبن، والغرامات التّقديّة على القبائل البعيدة، وعوائد أراضي البايلك، والأراضي المؤجّرة للخماسة والعزل وعوائد التّولية والغرامات والحجر وضرائب أخرى⁴، هذا ويمكن أن نشير إلى أمر مهم وهو أنّ بعض هذه الالتزامات الماليّة قد اختلفت تسميتها من جهة إلى أخرى، إذ عرفت مثلا ضريبيّ اللّزّمة والغرامة في بايلك التّيطري وبايلك الغرب أمّا في بايليك قسنطينة فعرّفت باسم الحكور والجبري والغرامة والمؤونة⁵.

¹ - سعيدوني بوعبدلي، المرجع السابق، ص 105. وانظر أيضا سعد الله، تاريخ...، ص 17.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 31.

³ - لقد أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى هذه الضريبة في قوله "ترتب الأرض على النحو التالي: إذا كانت البلاد ملكا للمسلمين بمقتضى الفتح وبجد السيف، وإذا كان سكانها القدماء قد بقوا فيها بعد تفاهم مع الفاتحين، فإن أراضيها تسمى خراجا وهي كلمة تعني أن الحكومة لن تطلب أكثر من المبلغ المتفق عليه حتى ولو انتقلت تلك الأراضي من مالك لآخر على شرط أن تحترم الالتزامات المنصوص عليها في بداية الأمر. وعندما يعتنق مالكو الأرض الإسلام طواعية، فإنها تسمى عندئذ حكرا. وعلى هذا النوع من الأراضي يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج. وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة لدفع مرتبات الجيش، وللاعتناء بالفقراء ولتربية الأيتام ودفع أجور القضاة الخ... وحتى إذا لم تطالب الحكومة بهذه الأعشار فإن كل واحد منا مجبر، حسبما يقتضيه ديننا، على أن يضعها جانبا ويوزعها وفقا للطريقة المذكورة ولا يستطيع أي احد أن يستحوذ على تلك القسمة كما سبق أن اشرنا لذلك. وتسمح القوانين للعامل أن يتفاهم مع الشعب عن تلك الأعشار، واستبدالها بمبالغ معينة، وأراضي الجزائر كلها من هذا الصنف الثاني. انظر نفسه، ص ص 105، 106.

⁴ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 40. وانظر أيضا

- VAYSSITE, " Histoire de consta...", pp258- 260.

⁵ - سعيدوني، ورفقات...، ص 215.

وقد بدا لي أنّ أعرض قيمة بعض هذه الضرائب التي أشرنا لها سابقا فاللّزمة مثلا: كان يقدم باي الغرب لحاكم الايالة ثمانين ألف ريال صغير كوارط¹، وباي الشرق يقدم ثمانين ألف ريال كبيرة بجة، أمّا باي التيطري فقد كان يدفع 14 ألف ريال صغيرة، وهو مثل ما يقدم في الملاقاة والضيافة، وأمّا هديته وعوائده التي يدفعها فأقلّ من باي الغرب وباي الشرق، أمّا الخلفاء فقد كانوا يدفعون اللّزمة كلّ ستة أشهر بمقدار نصف ما يدفعه البايات، في حين أنّ قائد سباو كان يدفع نحو ما يدفعه باي التيطري في دنوشه، إلا أنّ مقامه صغير وليس له خليفة، فهو يدفع ألف ريال كبير لزمة، هذا خلاف لزمة القائد العسكري المسمى البينبائي وهي أربعة آلاف دورو بجة في كلّ شهر يدفعها كلّ باي، فمنهم من يدفعها كلّ شهر مثل باي الغرب، أمّا باي الشرق فيدفعها كلّ ستة أشهر في اليوم الثالث من دنوش الخليفة².

هذا ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ كلّ المواد المنتجة في هذا الرّيف، كان يدفع عنها الضرائب سواء من المزروعات أم المواد المصنعة أم الحرف، فقد ورد في إحدى السّجلات أنّ سكان المدية كانوا يدفعون ضريبة على مادتي الحنطة أو القمح والشّعير فقد دون فيها ما يلي:

" الحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وسلم تسليما

هذا التقييد المبارك يتضمن [كذا] ما يدخل المخزن الموفور بالله تعالى من البر والشّعير من الأزواج المخزنية والزراعية من تراب المدية والخلاص على الله وذلك على يدي أحمد بيت المالجي وكاتب الحروف وسي خوجة وفق الله..."، وفي سجل آخر ورد أنّ سكان مليانة هم بدورهم قد كانوا يدفعون ضريبة على مادة الشّعير وما لاحظتها من الحاليتين هو: أنّ الحالة الأولى كان مكلفوها يدفعون نقدا، أمّا في الحالة الثانية كان مكلفوها يدفعون عينا من الشّعير³، أمّا فيما يخصّ المواد المصنعة فقد كانت مادة السّمن مثلا تدفع عنها الضرائب بالقليل فنجد أنّ حوش بن سي حسن في بايلك التيطري -المدية- دفع سنة 1216هـ/1801م، زوج قلل -دلوان- من هذه المادة⁴.

أمّا عن أساس تقدير قيمة ونوع الضريبة على سكان الرّيف الجزائري في هذه الفترة، فلم يكن عشوائيا بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية، تختلف درجة احترامها والالتزام بها من ظرف لأخر، ومن منطقة لأخرى، فقد كانت الإدارة تراعي أثناء فرضها للضرائب، وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، كما أنّها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكلّ جهة من البلاد، وقد كان كلّ نوع من هذه الضرائب

¹ - ريال صغير كوارط: وهي من العملات المتداولة في الجزائر على فترة العثمانيين للمزيد عن هذه العملات انظر: شويتام، المجتمع...، ص ص 502-504.

² - هذا وكانت كل أنواع الضرائب الأخرى لها قيمة معينة يدفعها كل جابي إلى حاكم الايالة للمزيد انظر: الزهار، المصدر السابق، ص 46، 47.

³ - س. البايليك، علة 09، سجل 38، ا.و.ج. وانظر أيضا س. البايليك، علة 09، سجل 47، ا.و.ج.

⁴ - س. البايليك، علة 10، سجل 40، ا.و.ج.

يفرض على القبائل، حسب موقعها الجغرافي، وطبيعة نشاطها الاقتصادي، ونضرب مثلا ضريبة العشر التي كانت مفروضة على المناطق التلية حيث كان يكثر فيها النشاط الزراعي، في حين أنّ ضريبة المعونة فرضت على المناطق الجبلية، أما ضريبة الغرامة والمعونة فقد فرضتا على منطقة الهضاب، بينما كانت المناطق الصحراوية تدفع المعونة والعسة، هذا و كانت هذه الضرائب تدفع نقدا أو عينا، أو كلا الاثنين معا، واختلفت قيمة الضرائب التقديمية والعينية من فترة لأخرى¹.

وما يجدر الإشارة إليه، هو أنّ التنظيم الإداري الذي اعتمده العثمانيون لتسيير ريف إيالة الجزائر، قد سمح بتسهيل تسيير النظام الجبائي لهذا الريف. فالموظفون الإداريون كُلفوا بجمع الضرائب كل في منصبه. فالبايات وحكام الأقاليم، هم المسؤولون عن جمع الضرائب بواسطة أعوانهم من العساكر² الانكشارية. إذ كان يقوم كل من الأغا والباي والخليفة في الناحية المسؤول عنها بتعيين قائد بالنسبة لعدد من الدواوير، فيقوم هذا الأخير بجمع الضرائب والسهر على تنفيذ القوانين وتبليغ تدابير حكومته، ففي دار السلطان كان الأغا المكلف من طرف الداي هو المسؤول أو الحاكم الحقيقي لأوطان دار السلطان بسهل متيجة والساحل، يقوم بتعيين أو وضع على رأس أوطان دار السلطان قياد وصل عددهم إلى سبعة قيادا أشرنا إليهم في الفصل السابق يقومون بجمع الضرائب كل من جهته³، وهم مطالبون بدفع هذه الضرائب كل سنة⁴، للأغا وهو بدوره يقدمها إلى حاكم الإيالة.

أما في البايك فقد كان البايات الذين تأتي مرتبتهم بعد درجة الأغا-الذي ذكرنا اختصاصاته أعلاه-. يعلمون مدينة الجزائر بخبر من إدارتهم، ويقدمون بأنفسهم فائض المدخولات، بعد أن يخصم منها كل ما هو ضروري لموظفيهم ولفرسانهم ولرجال المدفعية، بحيث يكون المبلغ الذي يدفعونه إلى الخزينة العمومية كل ثلاث سنوات مساويا لثمان مدخولاتهم⁵.

كما لا يفوتنا أن نذكر أنّ هؤلاء البايات كان لهم خليفة وهو المسؤول عن شؤون الأوطان، أو أقاليم البايك الذي يخضع له القواد، ورجال المليشيا المنظمين فينظم عملية استخلاص الضرائب شخصيا⁶، أو عن طريق القياد الذين يعينهم على رأس الأوطان والدواوير، فمثلا قيادة دلس التي كانت تابعة إلى باييك التيطري،

¹ - شويتام، المجتمع...، ص ص 215-217.

² - شالر، المصدر السابق، ص 59.

³ - للمزيد انظر ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص 45. وكذلك الزهار، المصدر السابق، ص 48.

⁴ - بيفايغر، المصدر السابق، 160، 161.

⁵ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص 100.

⁶ - العنزي، تاريخ...، ص 20، 21.

كان قائدها يدفع ضرائب سكانها إلى هذا البايلك¹، كما كان هذا الخليفة مطالب بتقديم مقدار من هذه الضرائب لمدينة الجزائر في فصلي الخريف والربيع أي كل ستة أشهر².

هذا ولا ننسى أنّ قياد الأقاليم غير التابعة لأيّ بايلك كانت مطالبة بدفع الضرائب، فقيادة سبوا مثلا كان قائدها مكلفا بدفع ضرائب معينة، فمن خلال وثيقة غير مؤرخة يتبيّن أنّ قائد سبوا السيد صفة كان يدفع عوائد من الزيت لوكيل الحرج المكنى إبراهيم بباب الجهاد³.

ضف إلى هذا، فقد أوجدت السلطة لهذه الضرائب موظفين مختصين كقائد العشور الذي كان يُكلّف بتحديد ضرائب حبوب الحرت، وقائد الجابري والمكّلف بتحديد ضرائب أراضي البايلك الحدودية⁴، كما يحرص على تسجيل أسماء القبائل وأنواع المحاصيل وما يتوجب عليها من ضرائب⁵.

وهنا يجب أن نذكر، أنّه وعلاوة على هؤلاء الموظفين المكلفين بجمع الضرائب بالأرياف وُجد موظفون آخرون أكثر قربا من السّكان، وهم الشيوخ الذين كان يتمّ تنصيبهم على رأس القبائل للإشراف على شؤونها، وعادة ما يتمّ تعيينهم من طرف القيادة، وفي بعض الأحيان كان يعود تنصيبهم إلى أغا العرب، وأنّ هؤلاء الشيوخ غالبا ما يتم اختيارهم من أعيان القبائل، ومن أهم مهامهم هو إلزام السّكان دفع المطالب المخزنية حسب قدرتهم وطاقتهم، وهذا ما يجعل من هؤلاء الشيوخ المرجع الأول لأفراد القبيلة في حالة وقوع المخالفات، وتقدير الضرائب المستوجب إرسالها إلى القائد، هذا واكتسب بعض الشيوخ مع مرور الزمن أهمية ومكانة لا تقل عن القيادة، وهذا ما مكّنهم من بسط نفوذهم على عديد القبائل وسمح لهم بالاتصال مباشرة مع أغا العرب، دون الرجوع إلى قياد الأوطان، وأطلق عليهم لقب شيخ الشيوخ، وأن تكون منزلتهم في مستوى منزلة قياد الأوطان⁶، أو حتى أكثر.

ففي مرات عديدة وجدنا أنّ الكثير من هؤلاء الشيوخ قد حظوا بمكانة خاصة سمحت لهم بالاتصال المباشر بحكام الأقاليم وحتى بأغا العرب، ونذكر من بين هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم اتصال مباشر بأغا العرب الحاج علي ببحلوان، وأحمد بن موسى بنى مناد⁷، أمّا فيما يخصّ الشيوخ الذين كانت لهم علاقة مباشرة مع البايات فنجد من خلال وثيقة مخطوطة غير مؤرخة أنّ باي بايلك الشرق حسن باي، كان يرسل أحد الشيوخ المكنى عبد الله بن أبي العباس ويخاطبه بابتنا في قوله: "...حفظ الله ذات ابنا الشيخ عبد الله ابن ابي العباس اكرمه

¹-DE PARADIS, OP.CIT., p.13et71.

²- حسان، المخطوط السابق، ظهر و12. وانظر أيضا

- DE PARADIS, OP.CIT., P152.

³- المجموعة 1903، الوثيقة 31، م.و.ج.

⁴- DE PARADIS, OP- CIT, P257.

⁵- موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص57.

⁶- سعديوني، وراقات...، 229، 230.

⁷- نفسه.

الله... والسلام من الأسعد السيد حسن باي اعزه الله...¹ كما نجد في وثيقة أخرى غير مؤرخة أيضا أنّ علي باي بن الحاج عبد الله قام بتعيين الشيخ ابراهيم على قبيلة نهد² في بايلك الشرق، هذا ولا يمكن إغفال حقيقة وصول بعض الشيوخ بمكانتهم إلى أن حظوا بمكانة وصلت إلى الاتصال المباشر مع حاكم الولاية نفسه.

ويبدو من المفيد، أن نشير إلى بعض الإجراءات الإدارية لجمع الضرائب، فعندما كان يأتي السكان بمقادير رسومهم فإنّ القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا. إذ كان القاضي في كلّ قبيلة مجبرا على إحصاء الفلاحين المالكين للمحارث، وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء، ويعطي الإيصالات لكل فرد، ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة، ولكن عندما يثبت أنّ الأراضي لم تنتج شيئا فإنّ المزارعين يُعفون من تلك الضرائب³.

أما عن الأداة البارزة لجمع الضرائب في الأرياف التي لم تكن تدفع مستحقات الدولة بواسطة قيادها أو شيوخها، فقد أوجدت السلطنة نظام المحلة المدعم بقوات من قبائل المخزن. وهنا يجدر التذكير إلى أنّ المحلة وباعتبارها أداة جباية الضرائب ساهمت في تمويل خزانة الدولة، كثيرا ما تتشابك مهامها مابين جباية وولاية وبيعة وتعيين. وقد كانت المحلة جولة سنوية تتم فيها عمليات الجباية والرقابة من جهة، والزجر والتأديب من جهة أخرى، فهي إذن أداة عسكرية بيد السلطنة تجمع بين الفرق التي تأتي من مدينة الجزائر وتكون تحت إمرة الباي، وبين الفرق المخازنية التي تجنّدها القبائل المساندة تدعيما لموكب الباي، وتعزيزا لقواته من أجل تحصيل الضرائب وقمع المتمردين، وقد كانت تمثل السلطنة وتمثل الإدارة المركزية⁴، دون أن ننسى التأكيد على المحلة التي اعتبرت كحملات وجولات لجمع الضرائب كانت مدعمة بجنود الحامية العثمانية⁵.

والجدير بالإشارة أنّ العادة قد جرت على توجه فرق الجند في فصلي الربيع والخريف بقيادة أغا العرب بالنسبة لمدينة الجزائر، وتحت إشراف البايات في مقاطعات قسنطينة ومعسكر، والمدية لاستخلاص الضرائب⁶، فانقسمت بذلك إلى ثلاث محال، تنطلق الأولى وهي محلة الغرب من مدينة وهران مركز بايلك الغرب وتخرج عادة في الربيع، أما محلة الشرق فتنتقل من قسنطينة، بينما تخرج محلة تيطري من المدية عاصمة بايلك التيطري، ويكون خروجها صيفا، وتخرج كلّ هذه المحال مرة واحدة في السنة، فتجوب المناطق الدّاخلية والأرياف لتجمع الجباية،

¹ - المجموعة 1641، الوثيقة 5، م.و.ج.

² - المجموعة 1641، الوثيقة 109، م.و.ج.

³ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 106.

⁴ - للمزيد انظر قشي، قسنطينة...، ص 97، 98. وكذلك الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 137 - 138.

⁵ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 102.

⁶ - هبنسترايت، المصدر السابق، ص 32.

ونظرا لهذا التقسيم الخاصّ أقرت السلطنة المركزية بالجزائر نظاما لاستقبال المحلة الجبائية بمركز الايالة مرة كل ثلاث سنوات، حيث يستلم الداي المجابي المجمع في المراكز الثلاثة، وسميت هذه الحركة الدورية بحركة الدنوش¹، التي أشرنا إليها سابقا.

ويبدو من المفيد الإشارة مرة أخرى إلى أنّ الدولة كانت تأمر ثلاث أجنحة عسكرية بالتزوح من مدينة الجزائر لتتفرق على البياليك الثلاث، وقد كان في كلّ بايلك كتبية مكونة من عثمانيين وكراغلة، ورجال مخزن تقف بجانب الباي لتلتقي بالجناح التازح من مدينة الجزائر، ليطوف الجميع بالايالة لجمع الضرائب اللازمة².

ونذكر أنّ المحلة وباعتبارها أداة جباية الضرائب التي تساهم في تمويل الخزينة فقد تحمل السكان تكاليف هذه المحلة في شكل عوائد ومؤونة وغيرها، مساهمة منهم في تمويل الجهاز الذي يراقب مجالهم، ويربط ولاءهم ويجمع فوائض إنتاجه في مقابل أمنهم³، ولقد عرفت تكاليف المحلة التي كان يدفعها سكان الريف باسم ضيفة المحلة أو زاد المحلة، والتي كانت كعادة يقدّم خلالها سكان الريف الزاد، للتكفل بضيافة فرق الجند كواجب مفروض عليهم، وإذا رفضت القبائل ذلك تتم معاقبتها، فقد يعاقب بمائة ضربة عصا رجال القبائل الذين لا يقومون بتقديم الزاد المطلوب منهم توفيره للمحلة عندما تحطّ رحالها بأرضهم، كما كانت السلطنة تسلط عادة لأقل إهانة قد تصدر من أي شخص في حق أفراد المحلة، لذلك كان يحرص شيوخ القبائل على القيام بها عندما تحط المحلة رحالها عندهم، تفاديا للعقاب والتعريم، ولهذا كانت أغلب القبائل تسارع إلى تقديم ما يتوجب عليها من جباية ورسوم حتى تتجنب توجه المحلة نحوها والنزول بأراضيها وبالتالي التكفل بضيافتها⁴.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى أنّ النظام الضريبي لم يكن دائما ناجعا، إذ أنّ البدو من سكان الريف ينتقلون من مكان إلى آخر، وهذه القبائل يلزم عليها دفع الضريبة، عندما يأتي الجند أو المحلة لتحصيلها، وقد اعتاد هؤلاء العرب الرحل الهروب إلى الصحراء عندما يقترب وقت تسديد الجباية، ولهذا كان داي الجزائر يرسل فرق الجند المعروفة بالمحلة إلى مواطنهم وقت الحصاد ليمكّن من استخلاصها، غير أنّه وفي حالات كثيرة يجد من تلك القبائل من تتصدى بقوة لجند المحلة رافضة دفع ما عليها من جباية ورسوم⁵.

¹ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 135.

² - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 41.

³ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 138.

⁴ - هينسترايت، المرجع السابق، ص 64.

⁵ - نفسه، ص 23-33.

هذا ويمكن عدّ هذه المحلات عبر كلّ الايالة مع عدد خيامها وجنودها سنة 1245هـ/1829م، حسب ما قدمه دفتر التّشريفات في الجدول الآتي¹. بالإضافة إلى تحديدنا لأوقات خروجها، ومقرّ خروجها وكذا مدة إقامتها أو تجوالها².

المحلة.	عدد الخيام	عدد الجند	وقت خروجها	مقر خروجها	مدة تجوالها بالأشهر
محلة التيطري	15	195	صيفا	المدية	3 ثلاثة
محلة الشرق	80	1092	صيفا	قسطنطينة	6 ستة
محلة الغرب	60	814	الربيع	وهران	4 أربعة

فمن خلال الجدول يمكن استخراج عدة معطيات لعلّ أبرزها ما يأتي:

- أنّ هذه المحلات كانت تخرج من مركز البياليك الثلاثة.
- أنّ عدد الجند وكذا عدد الخيام كان كبيرا بالنسبة لمحلة الشرق، ثم تأتي بعدها محلة الغرب وأخيرا محلة التيطري، كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أنّ الفارق كبير في عدد الجند، وكذا عدد الخيام بين المحلات الثلاث.
- أنّ مدة تجوال أو إقامة محلة الشرق كانت ستّة أشهر، بينما محلة الغرب أربعة، بينما محلة التيطري فهو ثلاثة، ومنه نلاحظ أنّ محلة الشرق كانت تقيم مدّة أطول من محلة الغرب بحوالي شهرين، وهذه الأخيرة تقيم مدّة أطول من محلة التيطري بشهر، فيصبح الفارق بين محلة الشرق ومحلة التيطري ثلاثة أشهر أي أنّ محلة التيطري تقيم نصف مدّة إقامة محلة الشرق.
- ومن خلال هذا يمكن أن نستنتج عدة معطيات ونؤكد أخرى وردت في المصادر.
- أنّ خروج المحلات قد ارتبط بمراكز البياليك أي بشخصية الباي.
- أنّ بايليك الشرق كان أغنى البياليك مقارنة بالبايلكين الآخرين، ثم يليه بايلك الغرب وأخيرا بايلك التيطري.
- أنّ بايلك الشرق كان أكبر مساحة من بايليك الغرب، في حين أنّ بايلك التيطري هو الأصغر من حيث المساحة.
- أنّ مداخيل الدولة كانت تستفيد من بايلك الشرق بنسبة أكبر، ثم يليه بايلك الغرب في حين أنّ بايلك التيطري فالخزينة لم تستفد كثيرا من مدخولاته.

¹- DEVOULX, *Tacherifat...*, p51.

² - تم إنجاز هذا الجدول اعتمادا على الزهار، المصدر السابق، ص 35، 36. وانظر أيضا الأرقش واخرون، المرجع السابق، ص 135.

وفعلا من خلال الكثير من المصادر نجد أنّ أكبر مداخيل الضرائب على السّكان كانت تأتي من باييك الشرق ثمّ من باييك الغرب وأخيرا من باييك التّيطري بأقل قيمة¹، فمن الطّبيعي إذن أن نجد تلك المعطيات الخاصة بعدد الجنود والحيام وكذا بمدة تجوال كلّ محلة من هذه المحال الثلاث.

علاوة على المحلة وموظفي البايليك الذين كانوا الأدوات المباشرة لاستخلاص الضّرائب، نجد أدوات أخرى مستخلصة للضّرائب أيضا، وهي عشائر المخزن والعائلات المتنفذة الكبرى التي كانت تعرف بجماعات الجواد بالإضافة إلى العائلات المرابطية وشيوخ الزّوايا، فهؤلاء كانوا يقومون بهذا الدّور مقابل الامتيازات والثّروات التي يحصلون عليها من البايليك، وهذا ما خلق لهم مكانة ونفوذًا توارثوها مقابل إقرار علاقتهم الخاصّة بالباييك، وذلك سمح لهم بأن يصبحوا همزة وصل بين السّلتة وسكان الرّيف لا سيّما فيما يتصل باستخلاص الضّرائب وجمع الغرامات، وتجنيد الفلاحين (الخماسين) للخدمة في مزارع البايليك "العزل"²، فالواضح أنّ السّلتة سهلت عليها مهمة الجباية بفضل هذه الفئات، والتي ساعدتها في الاتّصال بالسّكان دون أيّ صدام مباشر.

هنا يجدر بنا أن نتوقف قليلا لتقييم مدى نجاعة ودور النّظام الضّريبي في إخضاع وإحكام السّيطرة على سكان الجزائر لمدة ثلاثة قرون ونيف، وذلك بإجراء مقارنة بين السياسة الضّريبيّة في العهود الأولى، والعهود الأخيرة للوجود العثمانيّ بالجزائر.

• 3- السياسة الضّريبيّة في العهود الأولى وأواخر العهد العثمانيّ:

أولا: السياسة الضّريبيّة في العهود الأولى:

ركز العثمانيون في الفترات الأولى لوجودهم وحكمهم على اعتماد الضّرائب الشّرعيّة التي فرضها الدّين الإسلامي كالزّكاة والحزبة والغنيمة والفيء في تغذية نظامهم الماليّ. فقد حرصت سلطتهم على دفع السّكان هذا التّوع من الضّرائب مثلما كانت حريصة على ضرب التّقود باسم السّلتان العثمانيّ، وإلقاء الخطبة والدّعاء له في المساجد³، وكان هذا كإثبات لوجودهم وكذا قبول السّكان لسلطتهم.

وقد رضي السّكان بذلك الوضع وبدفع الضّرائب مقابل توفير الحماية⁴، فقال في هذا الصّدّد صاحب المرآة "... ندفع الضّرائب للأتراك مقابل قيامهم بتهدئة البلاد وتأمين الطّرق وحمايتنا الخ..."⁵، وهذا كان منذ

¹-DE PARADIS, OP.CIT., PP.145- 147.

²- موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 151، 152.

³- مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1622، ظهر و18. وانظر أيضا - بربوس، المصدر السابق، ص 131، 132.

⁴- HAËDO, **Histoire des rois...**, p35.

⁵- ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 51.

العهود الأولى لتواجد العثمانيين بالجزائر، لأنهم اعتبروا كحماة الجزائر من كل الأخطار الخارجية والاضطرابات الداخلية.

ويبدو أنّ السبب الرئيسي لفرض العثمانيين الضرائب على الجزائريين في العهود الأولى كان رمزا لإعلان الولاء¹، أكثر منه لتغذية النظام المالي لهؤلاء القلة العثمانية. فذلك فرضوا الضرائب الشرعية باعتمادهم أساليب مرنة للجباية، ولعلّ خير أمثلة يمكن تقديمها على مرونة النظام الضريبي في الفترات الأولى لحكومة العثمانيين هو: مراعاتهم لأحوال السكان في مقدار وأنواع الضرائب. فقد ورد في مخطوط قانون الأسواق مثال رائع عن مراعاة السلطة لأوضاع السكان وهو "...قانون على الحمال الفخار إذا رُفد وصاح وكان حافي ما يغرمشي وإذا كان بالصباط وصاح يغرم وقلة الزيت مثل الفخار والسلام عليكم والرحمة والبركة من الزمام القديم عام 1018هـ...² / 1609م ومفاده أنّ حافي الرّجلين يكون أكثر احتياجا وعندما ينتعل الحذاء معناه أنّ ظروفه تحسنت، لذلك روعيت حالة التاجر الحافي الرّجلين المزرية بعدم دفعه للضريبة أو المغرم.

وفي هذا السياق كانت السلطة تتنازل أحيانا عن حقوقها الجبائية، ففي قائمة المستحقات الجبائية لسنة 1751م أعفيت ثلاث جماعات من الضريبة، وهي جماعة الدّلالين والتّماقين والصّفارين³، كما كانت تراعي نكبات السكان أثناء المجاعات التي يتسبب فيها الجفاف أو الجراد أو غيره، فقد كانت تعفي السكان من المطالب المخزنية، بل حتى أنّها كانت تفتح مخازن البايك وتصدق عليهم، ليستعينوا به على ما أصابهم، كما راعت حالهم بطريقة أخرى عن طريق إعفائهم من واجبهم الضريبي في تلك السنة التي نكبوا فيها، وفي حالات أخرى لا تأخذ الضرائب في وقت النكبات، وتتربص بمطالبتها الضريبية إلى وقت تيسير حال المصابين، وهذه الحالة الأخيرة كانت في حالات ضعفها فقط⁴.

هذا وكانت السلطة في هذه العهود أيضا تلغي بعض الضرائب في حالات أخرى ضمانا لاستقرار الأمن، ففي مطلع عام 1643م ثار المقرانيون في البيان ومنطقة سطيف، فاجّهت إليهم الكتائب برئاسة الأغا يحي من مدينة الجزائر والقائد يوسف من قسنطينة، والقائد مراد من التيطري، والقائد شعبان من زمورة، ونشبت المعارك وتعدّدت ولم تنته إلا بعد تعهد الداي بإلغاء بعض أنواع الضرائب المفروضة على الناس، وحرية التجارة بين الجزائر والمنطقة⁵.

¹ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 138.

² - شويهد، المخطوط السابق، وجه و 26.

³ - غطاس، الحرف...، ص 192.

⁴ - العنزي، مجاعات...، ص 42.

⁵ - العنزي، تاريخ...، ص 38، 39.

وأعتقد أنه من الواجب أن نشير نقطة مهمة، والمتمثلة في الأسباب التي أدت إلى نزع حق دفع العلوفاة - التراتب- من الباشوات، وذلك بعدما استغلوا مناصبهم لاختلاس الأموال المحلوبة إلى القصر من جهات مختلفة والمتمثلة في الضرائب، بسبب ما شهد عهدهم في تعاقب هؤلاء الباشوات على الحكم في ولايات متقاربة، فكانت نتيجة هذا أن السكان أضحوا ضحية لشترهم وأطماعهم، حتى أنهم أحيانا كانوا يغرمون العلماء وعدول المحكمة بدفع مبلغ معين، فبعدها تبيّن للجنود العثمانية طمع وتجاوزات هؤلاء الباشوات، اعتزموا أن ينزعوا من الباشوات حق دفع العلوفاة، وكذلك جباية الضرائب وتنظيم النفقات وهذا بشكل كامل¹، ففي ضوء ما تقدم أردنا أن نبين أن العثمانيين لم يسمحوا بأي تجاوزات ضد السكان أو العلماء، وقد شددوا المراقبة على كل من يشكون به، وعزله إذ ثبت، حتى وإن كان في منصب باشا.

فمن خلال ما تقدم نلاحظ أن فرض العثمانيين للضرائب في عهودهم الأولى في الجزائر كان على الطريقة الإسلامية الشرعية، ورمزا لولاء السكان لسلطتهم، فقد راعت فيها سلطتهم حالة السكان، وعملت على محاربة كلّ التجاوزات والأسباب المؤدية لفساد النظام الضريبي.

ثانيا: السياسة الضريبية في أواخر الفترة العثمانية:

لقد عرفت الجزائر في العهود الأخيرة للعثمانيين زيادة في مداخيلها²، خاصة وأنّ هذه الحكومة كانت عسكرية أكثر منها مدنية، والمعلوم أن القطاع العسكري يحتاج إلى موارد وميزانية كبيرة ليتمكّن من تسيير جهازه العسكري. فالحاميات والمخيمات في الجزائر كانت كثيرة وتوفّر لها الدولة كلّ احتياجاتها³، كما كان من الواجب أن توفر لها أيضا مدخولا ثابتا خاصة بعد توقف مدخول البحر، واتّسع نفوذ العثمانيين إلى دواخل البلاد، ففي ظلّ هذه الأوضاع وجب على الحكومة العثمانية إيجاد بديل لهم من أجل الحصول على الأموال اللازمة لتغطية تلك النفقات.

كما كان على هذه السلطنة أيضا ضمان سير النظام المالي والإداري للبلاد على أحسن وجه، فلهذا وذاك استحدثت عدّة ضرائب جديدة. ويمكن أن نذكر منها ضريبة الباي⁴، والمعونة واللزمة والغرامة والخطية ومهر باشا، وحقوق التولية ورسوم الأسواق والعوائد والهدايا والترضيات وحق العسة والتوزيع وحكور الأراضي الزراعية، وغيرها⁵،

¹ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 64.

² - دهماني، الضرائب...، ص 209.

³ - DE PARADIS, OP.CIT., P.63.

⁴ - س البايليك، علة 10، سجل 40، ا.و.ج.

⁵ - DEVOULX, Tacherifat..., pp.53et suiv.

- وأنظر أيضا موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص ص 64 - 78.

ففي خضم هذا الوضع أصبح من الواجب على السّكان تأديتها في مقابل ما تقدمه الدّولة لهم، من خدمات أو نظير تأمينهم مما قد يواجهونه من مخاطر.

غير أنّ الحقيقة التي يجب الإشارة إليها، أنّ الانكشارية التي كانت تقدّم أجورهم من الضّرائب، أصبحوا كلّما تأخر دفع أجورهم بسبب تأخر دفع الضّرائب يثورون على الحكام، ففي سنة 1122هـ / 1710م، حدث وأن تمّ تأخر إدخال الضّرائب إلى خزانة الدّولة فصعّب على الدّاي التّعجيل في تأدية أجور الانكشارية التي لم تطق صبرا على تأخير أجورها، لا سيّما حينما بلغها خبراً أنّ باي النّاحية الشّرقية الذي جمع الضّرائب وهرب بها، فاستشاطت غضبا وثار على الدّاي، واغتالته في شهر مارس من السنّة المذكورة، ثم جعلت مكانه دايا آخر¹.

والواقع أنّ هذا الضّغط الذي عانى منه حكام الايالة جعلهم يضغطون على الأجهزة التي كانت تجمع الضّرائب، فمثلا كان باي الغرب حسن بن موسى -الذي وقع الاحتلال الفرنسي في عهده واستسلم للفرنسيين-، يحرص عماله على جمع الغرائم التي يفرضونها على الرّعية من دون موجب، ولما لامه بعض أصدقائه على المبالغة في ذلك، وإرهاق الرّعية بما لا تطيق، أجابهم بقوله: " إنّ أهل الجزائر قد أكلوني بالكلية ولذلك تراني أكلت الرعية"²، فمن خلال كل ما تقدّم نلاحظ أنّ كلّ جهة كانت تضغط على الأخرى، وفي النّهاية يدفع السّكان الثمن بدفع الضّرائب العالقة.

وأمام تزايد مطالب وضغوط النّظام الضّريبي في شكل غارات وهجمات وحشيّة مارسها الجبّاة والمقاومة العنيفة للسّكان مرتين في السنّة³، جعل القبائل الجبلية والعشائر البدوية تنهرب من سلطة البايلك، وتحاول الامتناع عن تقديم ما يتطلّب منها من ضرائب، والواضح أنّه ولأجل إرغام هذه القبائل على الدّفع، أضحت تشنّ الحملات على كلّ قبيلة رافضة، ونذكر مثال صالح باي الذي قام بمهاجمة أولاد بن عاشور بفرجيو، وكثّر هجماته ضدّهم لغاية 1781 بسبب عصيانهم وامتناعهم الاعتراف بسلطة البايلك ودفع الضّرائب، وللأسف الأخير نفسه قام كذلك صالح باي عام 1788م، بحملة كبيرة إلى الجنوب الصّحراوي القسنطيني لمعاينة شيخ الدّواودة محمد الدباح وشيخ تقرت فرحات بن جلاب، لرفضهما دفع الضّرائب للبايلك، وفي طريقه إلى تقرت مر على واحات طولقة وبوشقرون وليشانة والزّعاطشة وسيدي خليل (سيدي خالد) بوادي جدي، ودفع له سكانها الضّرائب المطلوبة، ومن هناك واصل طريقه إلى الزّيبان ووادي ريغ، وفرض الحصار على تقرت حوالي سبعين يوما حتى أرغم شيخها على الاستسلام، وفتح أبواب المدينة له، وقبل دفع الضّرائب المطلوبة منه، وغرامة الحملة وخسائرها وأتعابها⁴.

¹ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 31.

² - الزيباني، المصدر السابق، ص 312. أو انظر المازري، المصدر السابق، ص 351.

³ - ستيفان، المصدر السابق، ص 175-177.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص 63، 64.

هذا ولا ننسى الدور الحربي البارز الذي لعبته المحلات في الفترة المتأخرة لوجود العثمانيين فقد تحولت إلى غارات مفاجئة على مواطن القبائل ترغم القبائل على دفع الضرائب، حتى وإن استدعى الأمر إلى ممارسة كل أنواع المصادرات والابتزاز والعنف إذ غالبا ما تنتهي بالاستيلاء على ما تجده أمامها من محاصيل ومواشي، لدرجة جرّدت فيها بعض القبائل من كل ممتلكاتها، ففي 17ماي 1732م قامت محلة باي التيطري بالتخميم بوطن حمزة صحبة عدد من فرسان البايك للتصدي للقبائل التي تقطن الجبال المجاورة، وكان الأغا قد شنّ غارة عليها قبل هذا التاريخ بفترة، واستطاع في ظرف أيام قليلة أن يأخذ منها ثمانمائة جملا وألفي خروفا، ويبدو أنّ هذا ما أساء إلى العلاقة بين حكام الجزائر وسكان الرّيف بل تسبّب في حركات تمرد واسعة النطاق ميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، فتراجعت بذلك الزراعة وتحول السّكان إلى المناطق السّهبيّة لممارسة الرعي، وذلك حتى يسهل عليهم تجنّب هذه المحلات التي غالبا ما تتسبّب في تفقيهم وحرمانهم من مصادر رزقهم¹.

هنا يجب أن نتوقف لنبرز حقيقة هذه السياسة التّعسفيّة لنظام جباية الضّرائب خاصّة في مطلع القرن 13هـ/19م، وهي أنّ الضّرائب التي أقرتها السّلطة العثمانيّة كقانون للجباية في الجزائر لم تكن ثقيلة في حد ذاتها، ولكن الشّيء الذي كان يثقل كاهل السّكان هي مطالب أملتها شهوات وفساد القائمين على شؤون الإدارة الجبائيّة، إذ كانت مداخيل الضّرائب يذهبها هؤلاء القائمين عليها²، كما لا نلغي أنّ مغالاة الحكام العثمانيين في فرض الضّرائب الشّرعية وغير الشّرعية خاصة في فترة ضعف خزينة الولاية، وتفاقم جشع العناصر العثمانيّة عامة على جمع المزيد من الثروة أثقل كاهل الريفي، والجدير بالذكر أنّ أعمال العنف التي كان يقوم بها رجال المحلة، من انكشارية وقوات محليّة، هي أقوى العوامل المتسببة في العداوة والتّفور بين سكان الرّيف والعناصر العثمانيّة وعلى رأسها الانكشارية³.

ولعلّ أحسن وصف لدرجة فساد القائمين على النّظام الجبائيّ، هو ما ذكره وليام شالر في مذكراته إذ قال "...البايات وحكام الأقاليم، هم المسؤولون عن جمع الضّرائب، وبواسطة أعوانهم من العساكر والشّرطة، يستحوذون على كلّ ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشّعب، وهذا الظلم الذي لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد، ويتركون السّهول الخصبّة ليلجئوا إلى الجبال، و يسكنون (مضارع) قسما لا سبيل إلى لوصول الأتراك وأعوانهم إليه، أو إلى أطراف الصّحراء..."⁴، أو إلى ممارسة كلّ أنواع الحيل، فقد كان سكان متيجة مثلا وبسبب هذه المعاملة السيئة لهم، وبعد ما لاحظوا أنّ الحكومة تأخذ منهم إتاوة كبيرة في حال زرعوا كثيرا، أصبحوا لا

¹ - HAËDO, " Topographie... , p500.

وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص 69، 70.

² - احمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بإخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المجلد 02، ج03، الدار العربية للكتاب، تونس، 2001،

ص22. وانظر أيضا دحمان، النظام...، ص 122، 123.

³ - معاشي، المرجع السابق، ص95.

⁴ - شالر، المصدر السابق، ص 59.

ينتجون إلا ما يسدّ الرمق ويرسلون بعض هذه المنتجات إلى مدينة الجزائر ليتمكنوا بواسطة ثمنها من دفع الضرائب¹.

في حين أنّ رجال القبائل المستقرين لمزاولة الزراعة أو البدو الذين يعيشون في الرّيف بعيدا عن المدينة، والذين كانوا ينقسمون إلى قبائل أو عشائر تعيش تحت الخيام كانوا عندما ينتقلون من مكان إلى آخر يحملون معهم كل ما يحملون من أقوات ومتاع وحيوانات. وكلّ مجموعة من هذه القبائل المتنقلة تشكّل دورا يعود التصرف فيه إلى أحد الشيوخ الذي من المفروض أن يلتزم بدفع الضريبة عندما يأتي الجند أو الحملة لتحصيلها، ولكنّه اعتاد هو وأتباعه الرّحل الهروب إلى الصّحراء عندما يقترب وقت تسديد الجباية²، والأكيد أنّ هذا أثر على النظام الماليّ للولاية، ولعلّ هذا ما أفسد وأثر على النظام الاقتصاديّ ككلّ.

والخليق بالإشارة أنّه عندما علمت السّلطة أنّ جباة الضرائب يقومون بتلك التّجاوزات. فالدولة لم تكن تقبض بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأنّ الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدت وسيلة تمنع تلك التّجاوزات التي كانت ترهق الفلاحين، وهو عزل كلّ هؤلاء الفاسدين، وتعيين آخرين مكانهم. ونضرب مثلا لسبب تعيين أحمد باي الكورغلي وعزل الباي الذي كان قبله، فبعدما كان البايات الذين تقدموا عليه كلّهم عثمانيون، همهم جمع الاموال لهم واحفادهم، وإذا قرب وقت الدنوش يأخذون أموال سكان البايك ظلما، وتكررت هذه الممارسات في كل عهد من عهود هؤلاء البايات الذين تم عزلهم لفسادهم، والبايک لا يزداد إلا ضعفا وهكذا اضطرت السّلطة في هذه السنّة اضطرار كبيرا، لتولية الكورغلي أحمد باي على قسنطينة، ولم يول كوراغلي آخر بايا منذ ثورة محمد باي وهران الكوراغلي على الجزائر ومقتله³.

غير أنّنا لا ننفي، أنّ هذا لم يكن بتلك التّجاعة إذ نجد في بعض الفترات أنّ الفساد في النّظام كان من الرأس، أي من حاكم الولاية وحكام الأقاليم⁴، ولعلّ هذا يوحي بأنّ السّلطة العثمانية في هذه الفترة أي المتأخرة لحكمها، قد وصلت إلى مستوى متردي من الفساد وتثقل النّظام الجبائيّ على السّكان.

والأمر الذي يجب ذكره، هو أنّ السياسة الجبائية الجائرة التي اعتمدها العثمانيون في نهاية حكمهم، رفضها السّكان بسلسلة من التّمردات والثّورات. ونضرب مثل تمردات أولاد بن عاشور بفرججوة 1781م،

¹ - بيغافير، المصدر السابق، ص 160.

² - هينسترايت، ص 32، 33.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص 160.

⁴ - الزباني، المصدر السابق، ص 312.

والدواودة 1788م، وتمردات النمامشة والمعامرة وبني وجانة في بداية القرن 13هـ/19م، وغيرها كثير¹، ولعلّ هذا ما خلق عدم الثقة بين الحكام العثمانيين والسكان المحليين.

ومن خلاصة المقارنة بين الفترتين نلاحظ أنّ الضرائب في الفترات الأولى كانت جباية من معمر البلاد، لا اغتصاباً من جيوب العباد، ومصادر الجباية كانت مقصورة تماماً على الضرائب ومصادر الدخل الشرعية الإسلامية، أما في الفترات الأخيرة فقد استحدثت ضرائباً جديدة عدد منها فرضته الظروف والحاجة كازدياد حاجيات الدولة، وعدد منها فرضه جشع موظفي الجباية.

وفي الأخير فإنّ المتعمّن والملاحظ للمدّة التي وجد فيها العثمانيون في الجزائر، يمكن أن يستنتج أنّ الضرائب التي كانت مصدراً للمال أحد عوامل رقي وازدهار الدولة، وسبب بقاء الدولة العثمانية واستمرار حكمها، فرضت وبقيت مدة طويلة سائرة المفعول، ويدفعها السكان طواعية وجبراً، فمثلما كانت سبباً في طول عمر الحكم العثماني، مثلما تحولت في آخر هذا العمر سبباً في ثورات وتمردات أضعفت هذا الحكم.

¹ - العنتري، تاريخ...، 63، 64. وانظر أيضاً

-VAYSETTES," Premiere...", pp.569, 578.

الفصل الثاني:

الأسواق.

يتناول هذا الفصل عنصرا أساسيا، وهو تنظيم العثمانيين لتجارة الأسواق، ومدى مساهمتها في تثبيت الحكم العثماني بالجزائر، وإن المنطلق الأساسي لدراستنا لهذا الفصل هو محاولة الإجابة عن أسئلة عديدة تطرح نفسها بإلحاح على الباحث عند تطرقه لعلاقة السوق بالمجتمع وكذا بالسلطة ومن هذه الأسئلة نذكر ماهي أصناف الأسواق في الفترة المدروسة؟ وكيف كان تنظيمها؟ وكيف ساهم هذا السوق باعتباره المحرك الهام للواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي في إخضاع المجتمع الجزائري لحكم العثمانيين وتعزيز سلطتهم؟.

مما لا شك فيه أن الصواب هو إعطاء تعريف دقيق ماهية السوق حتى يتسنى لنا الإجابة الصحيحة عن جملة الأسئلة السابقة. فالسوق هو المجال الذي تجري فيه العملية التجارية وربما جاء من كلمة "ساق" "يسوق" الحيوانات التي يراد بيعها ويقرب في اللفظ، من الكلمة السامية الأكادية "سوقو" والتي تعني ضيق المساحة، وفي اللغة الآرامية تعني مكانا يتجمع فيه الناس في موسم معين لتبادل البضائع، أما في النصوص العبرية للفترة القديمة المتأخرة فتعني الشوارع والزحبات أو الساحات. وبهذا التفسير يُعبّر في الوقت نفسه، عن التبادل التجاري للبضائع والخدمات والمكان الذي تجري فيه هذه العملية فأبيّ مسار اجتماع فيه الناس، أصبح سوقا وبالتالي مكان تجارة، ومن هنا نشأت السوق، من فكرة التجمع التي تتيح الفرصة لعملية البيع، وأصبحت الأسواق تقام بصفة عادية ومستمرة للتبادل التجاري حيث يجدون الماء، وحيث تقع على الطرق الرئيسية الرابطة بين القرى والمدن، كما تعني أيضا كلمة سوق، تلك الأسواق البسيطة التي تنتشر في القرى¹، وبهذا يصبح السوق هو الشريان الرئيسي والحيوي للمدن والأرياف، يجلب إليه كلّ النشاطات المربحة التجارية والحرفية بما أنه يجمع المعنيين.

• 1- أصناف الأسواق:

يمكن أن نعدّد أصناف الأسواق بإيالة الجزائر في عهد العثمانيين بأربعة أصناف وهي الأسواق اليومية والأسبوعية والفصلية والسنوية، وذلك على حسب ما ورد في الكتب الإخبارية والمصدرية والمراجع المتعددة.

¹ - للمزيد عن ماهية السوق انظر زهية بن كردرة، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر-دراسة تحليلية -، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، (مرقونة)، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، قسم الآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2000/1999م، ص79.

أ- **الأسواق اليومية:** انتشر هذا الصنف من الأسواق بالمدن، حيث يتردد عليها عديد السكان من المناطق وحتى المدن المجاورة، فمثلا كانت تتردد على سوق مدينة تلمسان اليومي كل القبائل المجاورة تقريبا، ويأتون إليها كذلك من المناطق البعيدة، ونذكر من هذه المناطق على سبيل المثال منطقة ندرومة ومنطقة ترارة¹.

ب- **الأسواق الأسبوعية:** كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا، وهي معروفة بأسماء الأيام التي تعقد فيها في القرى المركزية البعيدة عن الحواضر أو عند أبوابها في ساحة كبيرة، تباع فيها كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، إذ كان يقام مثلا في كل يوم خميس سوق أسبوعي على الطريق الرئيسي لمدينة الجزائر أين تجتمع كل التواحي، وأين يأتي كل المقيمين في التواحي فيحضرون الدجاج، والبيض، والماشية من البقر والفواكه المجففة والشعير، والقمح، والبقوليات، وكان يوجد في كل وطن من أوطان دار السلطان -قياداته الستة-، يوم في الأسبوع أين يقام سوق مماثل أو شبيه²، هذا ونجد مركز هذا الصنف من الأسواق بين العروش والقبائل كسوق تلاغمة وورقلة، وفي بعض المدن الداخلية، ففي بايلك الغرب مثلا كان يوجد بمدينة معسكر سوق يعقد كل يوم خميس، وفي ندرومة أيضا كان هناك سوق يعقد في اليوم نفسه، أما سوق مازونة فقد كان يعقد كل يوم سبت³.

والأمر نفسه كان يوجد ببائلك الشرق فمثلا كان لكل عرش من أعراش جيغل سوقا خاصا به يعقد في يوم من أيام الأسبوع، فمثلا كان سوق الخميس بالشقفة لبني يدر، وسوق الجمعة لبني حبيبي، وسوق السبت لبني فتح وبني عيشة، وسوق الثلاثاء بالميلية لأولاد عيدون، وسوق الاثنين بالطاهير لبني سيار، وسوق الثلاثاء أيضا بأعلي الجبال الشرقية لأولاد عسكر، وسوق مدينة جيغل لبني قايد، والشيء نفسه بالنسبة لبقية الأعراش⁴، ويتبين من خلال هذا أن الأعراش كانت تتقاسم أيام الأسبوع فيما بينها، ويبدو أن هذا الصنف من أصناف الأسواق أعتمد أكثر من الأصناف الأخرى.

ج- **الأسواق الموسمية "الفصلية":** إن هذا النوع من الأسواق كان يقام كل موسم أو فصل، وقد كان منتشرا خاصة في أرياف الولاية. ويمكن الإشارة إلى أن هذه الأسواق الموسمية كانت منتشرة بكثرة بالريف القسنطيني⁵.

د- **الأسواق السنوية:** وتقام هذه الأسواق كل سنة، ويرتبط هذا النوع من الأسواق بأماكن الأضرحة، ومقامات الأولياء الصالحين، يقصدها الزوار للتجارة وللتبرك. فمثلا كان ببائلك الشرق سوق سنوي بوادي العثمانية بالقرب

¹ - لواليش، المرجع السابق، ص76.

² - DE PARAD, OP.CIT., PP12, 13

³ - لواليش، المرجع السابق، ص76.

⁴ - خنوف، المرجع السابق، ص84.

⁵ - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص75.

من المدينة¹، والواقع أنّ هذا الصّنف من الأسواق لا يزال يقيم إلى اليوم في بعض مناطق الجزائر.

فمن خلال كلّ ما تقدّم نلاحظ وجود نوعين من الأسواق الأولى أقيمت بالمدن، والثانية أقيمت الأرياف، وهنا يتبادر إلى أذهاننا سؤال وهو: كيف نظمت السلطنة العثمانية هذه الأسواق في الفترة المدروسة، وكيف تمكنوا من إحكام سيطرتهم عليها وكيف استفادوا من هذه الأسواق لتثبيت حكمهم وإخضاع المجتمع الجزائري؟.

لقد لعبت الأسواق سواء في المدن أم الأرياف أهمية ومكانة كبيرة لدى السّكان، لأنّها كانت مكسب رزقهم²، وباعتبار أنّ الأسواق هي ركيزة من ركائز التجارة ومكان لتجمع السّكان ينالون منه حوائجهم، فلم يهمل العثمانيون تنظيم هذه الأسواق خدمة للدين وللمجتمع وخدمة لمصالحهم ووجودهم بالجزائر، فاختلف تنظيمهم لأسواق المدن وأسواق الأرياف، ومن خلال الأتي سنحاول إبراز أسس وإستراتيجية تنظيم العثمانيين لتسيير هذه الأسواق.

● 2- أبعاد سياسة تنظيم الاسواق وأهدافها :

أ- تنظيم أسواق المدن:

تعتبر المدينة هي المركز الأساسي في تحريك أنشطة المناطق المجاورة لها، ومن هذا المنطلق ركّز العثمانيون على تنظيم أسواق المدن بطريقة تسهّل عليهم إحكام سيطرتهم عليها وبسط سلطتهم على كلّ الايالة. خاصة إذا علمنا أنّ سوق المدينة شكّل مجالاً تجاريّاً هاماً، حيث تُعرض فيه جُلّ منتوجات المدينة الصناعيّة، إضافة إلى منتوجات المناطق المجاورة والمنتوجات الزراعيّة والحيوانيّة للاحواز والفحوص التابعة للمدينة، إضافة إلى منتوجات مناطق أخرى، حيث مثّلت أسواق المدن مراكز التقاء هامة على مستوى تبادل السلع وانتقال الخيرات، ومراكز ساهمت في انتقال السلع إلى مراكز ومناطق أخرى، ونشير هنا مثلاً إلى سوق مدينة ندرومة الذي شكّل نقطة لقاء هامة لكلّ منطقة تارة وعلى مستوى أوسع كان يقصدها تجار من أجل البيع والشراء قادمين من مدن عديدة منها: وجدة ومغنية وتلمسان والقلعة - أي قلعة بني راشد ومازونة-، حيث قدّر عدد المترددين على سوقها ما يزيد عن 4000 شخص في الأيام المخصّصة للأسواق أو السّوق الأسبوعيّ، وكانت لمدينة ندرومة علاقات تجاريّة واسعة حيث وصلت إلى غاية مدينة فاس وطنجة، كما كان لها علاقات دائمة مع مدينة تلمسان ومدن أخرى من مدن البايك³، ومنه يتّضح لنا جليّاً المكانة والأهمية الكبيرة لأسواق المدن، والواضح أنّ السلطنة العثمانية ولهذا السبب قامت بهيكلية وتنظيم أسواق المدن بطريقة تخدم مصالح السّكان من جهة، وتخدم مصالحها من جهة أخرى.

¹ - شويام، المجتمع...، ص341.

² - ابن اشنهو، المرجع السابق، ص93.

³ - لواليش، المرجع السابق، ص73.

- هيكلة أسواق المدن:

لقد تشابهت أسواق المدن الجزائرية في الفترة العثمانية من حيث هيكلها العام. والملاحظ لهيكل هذه الأسواق في المدن يجد أنّ المواد أو الحوانيت التي تعرض المنتوجات الثمينة تكون أقرب للمسجد المركزي، ثم تأتي الأقل قيمة وصولاً إلى الباب، والتنظيم الهيكلي نلاحظه في أسواق مدينة الجزائر، وكذا في أسواق مدن الغرب الجزائري، ومدن كل الأيالة، لأن هذه الميزات في ترتيب الحرفيين والتجار هي متشابهة في جلّ المدن التي تنتمي لهذا النمط من التنظيم، لأنّها تخضع لمنطق هيكل سوق المدينة العربية الإسلامية¹.

ففي مدينة الجزائر مثلاً تجمعت الفعاليات الاقتصادية وفق نسق يعكس بوجه عام أهمية كل نشاط، فالحرف ذات الشأن وهي الحرف الرفيعة أو الجليلة كانت تقع بالقرب من المركز، حيث كان الجامع الأعظم يقوم مقام المركز الظاهر، أو "القطب" الذي تتجمع بالقرب منه النشاطات الأساسية، من ذلك سوق الصّاعة ملاصقاً للجامع الأعظم، وكان بمثابة النقطة المركزية الأولى التي تجمعت حولها الأسواق. أمّا النقطة الثانية فكانت "القيصرية" وكان أهم مركز مخصّص للتجارة الدولية. وعرفت القيصرية "بالباستان" لتخصصها في بيع الأقمشة المعروفة بالبا².

كما نجد ميزة أخرى لهذه الهيكلة وهي اعتماد الأسواق على نظام التخصيص، وخير مصدر يصوّر هذه الميزة في أسواق إيالة الجزائر هو الرحالة السياسي حسن الوزان، أو كما يعرف بليون الإفريقي فقد وصف في هذا الصدد أسواق بعض مدن الجزائر قائلاً "الجزائر... وأسواق منسقة كما يجب، لكلّ حرفة مكانها الخاص، وفيها كذلك عدد كثير من الفنادق والحمامات"³، "...مدينة بجاية الكبيرة...أسواقها كذلك جميلة منسقة أحسن تنسيق"⁴، "مدينة قسنطينة... وأسواق المدينة عديدة حسنة التنسيق، بحيث أن جميع الحرف فيها مفصول بعضها عن بعض"⁵، وفعلاً فقد كانت أسواق المدن متعلقة بأصناف الحرف والصناعات، ففي قسنطينة تواجد الحدادون والسفاريون (التحاسون) وشقماقجون (مصلحو البنادق) والستراجون والخرازون (اسكافي) وصناع أحذية الفرسان والبشماقيون (أنواع البشماق والخف والريحية) وغيرها من تسميات أصناف الحرف⁶.

¹ - الوزان، المصدر السابق، ص 37-56. وانظر أيضا غطاس، الحرف...، ص 204.

² - نفسه.

³ - الوزان، المصدر السابق، ص 37.

⁴ - نفسه، ص 50.

⁵ - نفسه، ص 55، 56.

⁶ -L.CH. FERAUD, "Corporation des Métiers de Constantine Avant la Conquête Française", tr, d'un manuscrit arabe, in R.A, N°16, Alger, 1872, p452.

والجدير بالذكر أنّ أسواق المدن مثلما كانت تعتمد على نظام التّخصيص للحرف والصنّاع، فقد كانت هناك أسواق بأكملها مخصصة لمادة معينة، ونضرب مثلا أسواق قسنطينة، إذ صوّر لنا الأسير فندلين شلوصر هذه الأسواق ومواقعها بمدينة قسنطينة، وذكر أسماءها كسوق السّلاح، وسوق العسل وسوق القمح وسوق الجلد، وسوق السّراجين، وسوق صغير للخبز¹، والأمر نفسه نجده في مدينة الجزائر، ويمكن تقديم بعض الأسماء المعطاة لهذه الأسواق أيضا، كسوق الدّباغين وسوق الخياطين وسوق الصّباغين، غير أنّه يجب الإشارة إلى أنّ هذا النّظام لم يكن مطّبقا بشكل صارم، إذ تُطلعنا وثائق المحكمة الشّرعيّة بوجود نشاطات بأسواق لا تمت لها بصلة، والأمثلة على هذا كثيرة، فقد وُجد بمدينة الجزائر مثلا حانوت لبيع الخضّر بسوق الكتان، وحانوت للحفافة (للحلاقة) بسوق الشّماعين، إلا أنّه عثر على حالات أخرى كانت فيها التّشاطات متقاربة²، كما عثر على أسواق صغيرة عرفت "بالسّويقة" عادة ما تضم نشاطات متنوّعة لأنّ الهدف من إقامتها كان تلبية حاجات الأهالي دون عناء كبير، ونذكر منها سويقة عمور بمدينة الجزائر، وسويقة باب الوادي، وسويقة سيدي محمد الشّريف³.

هذا وارتبطت هذه الأسواق بالمرافق العامة، من عيون وحمامات وأفران (كوشات) ومقاهي⁴، ولعلّ أهم هذه المرافق التي كان لها علاقة كبيرة في ازدهار التّجارة بهذه الأسواق هي الفنادق، التي يتوجه إليها المسافرون، ويحطّ بها التّجار رحالهم، ويتخذون بعض غرفها مستودعات لبضائعهم وسلعهم، وتتوزّع هذه الفنادق في المدن حيث يتمركز النّشاط الاقتصاديّ، وتنتشر الأسواق، وقد وجدت هذه الميزة في كلّ أسواق المدن خاصّة منها المدن الكبرى كمدينة الجزائر، ومدينة قسنطينة⁵، وغيرها من المدن الجزائرية الأخرى.

- موظفو أسواق المدن:

عملت السّلطة العثمانيّة وحتى تحكم السّيطرة على هذه الأسواق بتعيين موظفين مسؤولين للسّه على تطبيق قوانينها الاخضاعية والتنظيمية، إذ تشابهت مهمتهم في كلّ المدن الجزائريّة. ولعلّ أول هؤلاء الموظفين هو المحتسب⁶، الذي يعرف لدى العامة بصاحب السّوق أو مولى الرّحبة، ممّا يؤكّد استمرار التّقاليد الإسلاميّة المعمول بها في الجزائر في الفترة الإسلاميّة، والتي أمكن المحافظة عليها وتطويرها في الفترة العثمانيّة، فالاحتسب حسب قانون أسواق مدينة الجزائر، يعتبر بحق من الشّخصيات الإداريّة المهمة وذات المكانة المرموقة، فقد ارتبط نشاطه بنظام

¹ - للمزيد عن هذه الأسواق وتفاصيل مواقعها بمدينة قسنطينة أنظر شلوصر، المصدر السابق، ص74.

² - غطاس، الحرف...، صص 204، 205.

³ - نفسه، ص211.

⁴ - لقد ورد في إحدى وثائق المحاكم الشرعية المؤرخة سنة 1184هـ/1770م، عقد بيع بين الحاج حسن بلكباشي بن محمد الناظر والسيد إبراهيم شاوش العسكر، حيث باع الأول للثاني أراضي وجنان داخل مدينة الجزائر المحمية وتم ذلك بدكان واقع قرب القهوة الكبيرة، وهذا كنموذج حقيقي عن تواجد الأسواق ودكاكينها قرب المقاهي للمزيد عن نص العقد انظر س.م.ش. ص 4/87، الوثيقة 63.

⁵ - شويهد، المصدر السابق، ص31-33. وانظر أيضا شلوصر، المصدر السابق، ص74.

⁶ - سبق التعريف به.

القضاء، والإفتاء خاصة فيما يعرض عليه من شكاوي ومنازعات بين المتعاملين، وهذا ما توجّب معه سن قوانين خاصة التزم المتعاملون باحترامها في أسواق مدينة الجزائر في الفترة العثمانية¹.

هذا وعُرف المحتسب في الفترة العثمانية بأمين الحسبة إلى غاية أواخر القرن السابع عشر، ويبدو أنّ المحتسب قام بدور بارز في مسألة التسعير، كما أسهم في تسعير بضائع معينة، وتحديد أوزان ومكاييل عديدة، وعلى وجه التحديد المواد التي كانت من احتكار الدولة كالزيت والصابون، وحصر دفتر التشريعات "صلاحيات المحتسب في السّهر على تنفيذ أسعار الأسواق ومراقبة جودة الخبز، ومعاينة المخلين بالنظام بالجلد على الفور، وابتداء من ثمانينات القرن الثامن عشر أضحت سلطته مقيدة بعدما أصبح خاضعا لوكيل الحرج الذي كان يشرف على تثبيت الأثمان ومراقبة الإنتاج، هذا وكان يعمل كلّ يوم على التحوّل في المدينة من أجل كيل الخبز الذي يبيعه الناس، وينظّم أسعار المواد الغذائية، ومتى وجد خبازا يصنع الخبز أقل أو أدنى من وزن السّوق المتفق عليه، يعاقبه المحتسب بأخذ كلّ كمية خبزه ويوزّعها على الفقراء، ويضرب هذا الخباز بالعصا².

كما كان يسهر على المصلحة العامة لسكان المدينة، كصيانة الشوارع ومنع كل ما من شأنه إعاقة حركة المرور وعرقلتها بالمدينة حيث يحظر على الحمالين حمل الأثقال وتواجد الدواب بكثرة، واكتظاظها وله صلاحيات الأمر بتدمير البنايات القديمة المهذّدة بالانهيار، ويسهر أيضا على إنارة المدينة، كما حافظ المحتسب على المهمات كمراقبة الأسواق من عمليات بيع وجودة البضائع، ورغم هذا تقلصت مهامه بمدينة الجزائر ويعود ذلك إلى دور كلّ من القاضي وأمين الأمان وتعاظم دور شيخ البلد، فوظيفة الحسبة وإن ظلت قائمة لم تعد منوطة بشخص المحتسب وحده، بل أصبح يشاركه فيها أطراف عديدة، مما قلّل من شأنه وفي المدن العثمانية بوجه عام عرفت مهام المحتسب تقلصا ملموسا حيث اقتصر دوره في معظم الأحيان على الإشراف على عدد محدود من الحرف، ولا سيّما تلك المتعلقة منها بالتغذية كالقصابة، والعمل في الأفران، وفي صنع الخبز وبيعه ورقابة الأسواق المتصلة بتلك الحرف³، والجدير بالذكر أنّ المحتسب كان يأخذ الضريبة على كلّ المنتجات، التي يحملها سكان الأرياف لبيعها في المدينة⁴.

إضافة إلى المحتسب نجد موظفين آخرين شاركوا مسؤولية المحتسب، أشرنا إليهم كوكيل الحرج والقاضي، وشيخ البلد وأمين الأمان، وسنبرز وظيفة بعضهم، فهذا الأخير وباعتباره شخصية مهمة في النشاط الاقتصادي يهتم مثله مثل المحتسب بما يعرض في السّوق، فيتشاور مع موظفي الديوان، وقد يأخذ برأي شيخ البلد ويستمع

¹ - شويهد، المصدر السابق، ص 17.

² - غطاس، الحرف...، ص 70، 71.

³ - للمزيد عن المحتسب ومهامه انظر نفسه 69-71. وكذلك شويحت، المخطوط السابق، ص ص 39-48. - الشويهد، المصدر السابق، ص ص 17-، 18.

- DE PARADIS, OP.CIT., P.34. - DEVOULX, Tacherifat ..., p.22.

⁴ - بيفانفر، المصدر السابق، ص 196.

إلى اقتراحات وملاحظات وكلاء المهن وأمناء الحرف، وقد يعوض المحتسب في حالة غيابه أو تقاعسه على أداء واجباته، وهذا ما جعل أمين الأمناء يحرص على تطبيق أحكام المجلس الشرعي، خاصة فيما يتعلق بالأسعار ومقدار المكوس والرسوم، وكذا مراقبة الموازين والمكاييل، ويشرف على تسجيل ما يتم الإنفاق عليه في هذا الخصوص، وكذلك توثيق ما يعرض على المجلس من مخالفات، وقضايا ومعاملات بعد أن يتم الإجماع على ذلك بين موظفي الدولة الآخرين وفي مقدمتهم بيت المال، ووكيل الحرج وأمناء الحرف، وممثلي الجماعات (مقدمين) وشيخ البلد¹، وأمين الأمناء وأعيان المدينة².

أما القاضي فهو الآخر كان له دور هام في تسجيل الأسعار والعقود بين التجار والقروض، والمبيعات، والشراء والكراء والشفعة والشركة، وحل المنازعات لإضفاء الشرعية في المعاملات التجارية، وهذا ما بينه دفتر التجارة والعقود والمنازعات لمدينة المدية في الفترة ما بين 1238هـ - 1253هـ / 1823-1838م³.

وفي حين أن شيخ البلد كان هو الآخر المسؤول على السهر على الخدمات العمومية وما يتصل بها، كما كان يقوم بالفصل في قضايا الحرفيين من نزاعات وغيرها، والجدير بالذكر أن مدينة الجزائر كان يسيرها شيخان، وتستدعي ظاهرة الشيخين هذه كل الاهتمام، لأن اللات للانتباه أن مدينة الجزائر عرفت دون غيرها من المدن العربية ازدواجية التسيير على مستوى هذه البنية الحضريّة، وقد ساد هذا التنظيم إلى غاية 1830م، وهذان الشيخان انشغلا سوا، فقد ساهما معا في البحث في النزاعات والخلافات التي كانت تنشب بين الجماعات الحرفية بين الفينة والأخرى، كما قاما معا بحماية الضرائب المستحقة على الحرف، ونعتقد أن مؤسسة مشيخة البلد ميزها تسيير ثنائي-جماعي مع صلاحيات محدّدة لكلّ منهما، ولعلّ أحدهما له صلاحيات اقتصادية والآخر له صلاحيات إدارية- اجتماعية ممثلة في السهر على الخدمات العمومية وما يتصل بها، المهمّ أنّهما أشرفا على جميع الهيئات والتنظيمات الصناعيّة مثل الجزائريين (القصابين)، وأصحاب الحمامات والمشرفين على المطاحن، وقد امتدت صلاحياتهما إلى المجال الاقتصادي أيضا، إذ كانا يراقبان الحرف والصناعات وحماية الضرائب المستحقة على أصحاب الجماعات الحرفية مرة كلّ شهرين، كما كانا يفصلان في قضايا الحرفيين من نزاعات وغيرها⁴.

وقد حفظت لنا المصادر إشارات إلى مهمة هذين الشيخين فورد في المرأة ما نصّه "... ولكلّ حرفة أمين أو مفتش، ويسمى رئيس كلّ هؤلاء الأمناء شيخ البلد أو والي المدينة. زيادة على ذلك يوجد في كل مدينة حاكم ثان يختار من بين الأسر الشريفية التي تنتمي إلى أحد المرابطين، ويسمى هذا الشخص نقيب الأشراف، وواجهه كلّما حدث أمر هام، أن يجمع في بيته شيخ البلدة وسائر الأمناء التابعين له للبحث عن التدابير التي يجب

¹ - شويهد، المصدر السابق، ص 17.

² - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 29.

³ - سعد الله، "دفتر المدية..."، ص 155-158.

⁴ - غطاس الحرف...، ص 63.

اتخاذها"¹، ونظرا لتعدد مهامات شيخ البلد، أوجد موظفا مساعدا له عرف "بالشاوش"، ي يقوم مقام الكاتب العام بل وينوبه أحيانا. ويقع اختياره من عالم الأسواق أو خارجه².

زيادة على هؤلاء الموظفين نجد قائد الباب الذي كان هو المسؤول عن السلع التي تدخل إلى أسواق المدينة للتجارة فيستخلص من أصحابها الضرائب والمكوس المطلوبة، وفي العادة يكون له كاتب خاص، وعدد من المعاونين والمساعدين يصل عددهم إلى حوالي عشرة موظفين، بالإضافة إلى قائد السوق أو مفتش الأسواق، كما كان لأسواق المدن مسؤول يقوم بتنظيفها يدعى قائد الزبل³، هذا وكان للزحبات وهي ساحات للبيع والشراء مسؤول عنها مختص يسمى قائد الرحبة، ويساعده عدد من الموظفين على رأسهم خوجة أنيطت به مهمة جباية الضرائب على الحبوب التي تجلب إلى المدينة، وكذا السلع المعروضة والبهايم المباعة⁴.

ويبدو من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ السلطة العثمانية ولتحكم سيطرتها أكثر على السوق، زادت على هؤلاء الموظفين آخرين يراقبون كلّ ما يدخل ويخرج من السوق، وكلّ حربي وتاجر ومن هؤلاء الياباشي الذي يحضر اجتماعات أمناء الحرف والطوائف وكاهية البايك⁵ وكذا ضباط الانكشارية، إضافة إلى الشواش، وهم الرجال المكلفون بالحراسة من طرف أمناء الجماعات المهنية-الحرفية- التي تقدّم من الأقاليم المعروفة بالبرانية (الدخلاء)، وهم جماعات بني ميزاب والبساكرة والجيجلية والاغواطية والوصفان، والقبائل⁶، وغيرهم.

والخليق بالإشارة، أنّ السلطة العثمانية وفي بعض الحالات الاستثنائية، تضيف إلى هؤلاء الموظفين، الذين أشرنا إليهم موظفين آخرين يحرصون على تنظيم ومراقبة الأسواق، فمثلا عند حدوث الكوارث الطبيعية التي يتضرر منها السكان تحرص السلطة بفضل هؤلاء الموظفين على الحفاظ على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع بالمدن، وذلك بتشكيل هيئة إدارية مكونة من بعض الأعيان وأمناء المهن والمحتسب والقاضي والأغا- التي أسندت لهم مهمة تحديد الأسعار والأوزان، ومسؤولية مراقبة مختلف السلع المطروحة في السوق-، ويكون هذا دائما بموافقة الحاكم، بالإضافة إلى أنّها كانت تتدخل لحلّ الخلافات والنزاعات التي كانت تحدث بين أصحاب المهن، وهذا كلّ من أجل مراعاة حقوق المستهلكين والتجار على حد سواء⁷.

¹ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 87.

² - غطاس، الحرف...، ص 63.

³ - VAYSSITE, " Histoire de consta...", pp241, 256.

⁴ - للمزيد عن تنظيم الرحبات انظر غطاس، الحرف...، ص 222. وكذلك دحاني، النظام...، ص 92.

⁵ - شويهد، المصدر السابق، ص 43.

⁶ - نفسه، ص ص 26 و 90.

⁷ - شويتام، المجتمع...، ص ص 428 - 432.

والجدير بالذكر أنه قد وجدت أسواق في المدن أقيمت خدمة لسكان الأرياف. إذ كانت هذه الأسواق تحتل أطراف المدن، وذلك تسهيلا لتنشيط حركتها، فقربها من الأبواب يجعل العملية سهلة، هذا وكانت الطرق الرابطة بين المدن قد أنشأت عليها أسواق تستقطب الريفيين، ونضرب مثلا طريق معسكر بمدينة تلمسان التي كان يشغلها تجار الأنسجة القطنية والقماش والزرابي، إضافة إلى الأغطية، كما نجد الأواني النحاسية ونجد بها العديد من الحرفيين، وأكثر حي كان يتردد عليه الريفيون ببايلك الغرب هو الموجود على الطريق السابق - طريق معسكر بمدينة تلمسان-، وذلك ناجم عن تنوع ما يبحثون عنه، ونلاحظهم على شكل أعداد هامة يترددون على المحلات عند نهاية هذا الطريق، إذ نجد صانعي الأحذية، كما نلاحظ العديد من العمال منهمكين دون انقطاع في صناعتهم الأنيقة¹.

ومن خلال كل ما تقدّم، نلاحظ أنّ أسواق المدن كانت منظّمة بطريقة مهيكلة ومخصّصة، وجعلت عليها السّلطة العثمانيّة لتسييرها عديد الموظفين الذين كانوا حريصين على تطبيق أوامر هذه السّلطة، كما حافظوا على مصالحتها داخل هذه الأسواق.

ب- تنظيم أسواق الرّيف:

لقد وصف حسن الوزان أسواق الأرياف الجبلية إذ قال عنهم "...يقيم هؤلاء الجلبليون فيما بينهم معارض وأسواقا"²، فالواقع أنّ أسواق الأرياف كانت تقام في كلّ عرش من الأعراش، ولكلّ عرش خصّ له يوم من أيام الأسبوع³، وما ينبغي التنبية له هو أنّ أهمّ الأسواق التجاريّة على مستوى الايالة تلك التي كانت تعقد بالمنطقة التلية، فبتنقل القوافل من منطقة إلى أخرى نتج عنها عملية تتضمن حركة تجاريّة نشيطة، أمّا التجارة مع المناطق الصحراوية، كانت تعرفها المناوشات بين القبائل وتتم عبر مراحل، حيث أنّ كلّ عرش يحمل تجارته إلى حدود أراضيه ويقوم ببيعها إلى جيرانه⁴. فمن خلال هذا نلاحظ أنّه فعلا كانت هناك أسواق تقام بين حدود القبائل.

والجدير بالذكر أنّ هذه الأسواق الرّيفيّة كانت تسيّر بمجموعة من القوانين العرفيّة، التي وضعت لتنظيم عملية البيع والشراء، ومراقبة الأسعار والأوزان، إذ كان كلّ عرش يقوم بتعيين رجل في كلّ سوق، يتولى مهمة الكيل والوزن، ولكل واحد منهم مكيال من الفرنان يكيل به الحبوب، وكلّ صاع واحد من الحبوب يقدر بأربعة فرنانات، وإذا علم أمين الأمناء أنّ كيل إحدى الفرنانات ناقص، فإنّه يكلّف ضمناؤه بمعاينة الكيال وذلك بكسر

¹ - لواليش، المرجع السابق، ص ص 74، 75.

² - الوزان، المصدر السابق، ص 46.

³ - شويتام، المجتمع...، ص 432.

⁴ - لواليش، المرجع السابق، ص 78.

مكياله على رأسه، ويفرضون عليه غرامة مالية قيمتها ربع ريال، أما في المناطق السهلية الخاضعة لإدارة العثمانيين، فقد كانت الأسواق تحت رقابة القائد¹.

فقد أشرف هؤلاء القياد على استخلاص رسوم هذه الأسواق، وكذا المبادلات بالأرياف، مقابل تقديم مبالغ مالية ويحقّ لهم الاحتفاظ بجزء مما يستخلصونه من الرسوم التي كانت تفرض على كلّ المواد والسّلع والبضائع التي يحملها أفراد القبائل إلى الأسواق الموسميّة، أو الأسبوعيّة المنتشرة بالرّيف، أو التي يتوجهون بها إلى أسواق المدن، حيث تخضع لقياد السّوق أو خوجة الرّحبة، وأغلب رسوم الأسواق بالأرياف تدفع نقدا، لكن لظروف المبادلات في الوسط الرّزاعي، كانت تؤخذ في بعض الأحيان عينا في شكل مقدار من الحبوب، وبعض الحيوانات ليؤخذ مقابل رسوم الأسواق، وفي بعض الأحيان تؤخذ الجلود عوضا من تلك الحيوانات².

ولهذا أصبحت الأسواق توفر للبايلك جزءا مهما من المحاصيل الرّزاعيّة، والإنتاج مع كميات كبيرة من السّلع الأخرى مثل الملح والخشب وغيره، وهكذا اضطرت القبائل الصّحراويّة التي كانت تتردد على جهات التل، طلبا للمراعي وسعيا لتبادل إنتاجها من التّمور والحبوب، لدفع ضريبة خاصة عرفت بحق العسة التي حرص شيوخ القبائل على استخلاصها منها، وعادة ما يكافئهم البايلك بتخصيص مدخول خاص بهم عرف بحق البزرة يحق لهم الاحتفاظ به لأنفسهم مقابل تمكنهم من استخلاص رسوم الانتقال إلى التل على القبائل الصّحراويّة³.

وإضافة إلى القائد تولى موظفون آخرون مهمة مراقبة وإخضاع أسواق أرياف الايالة، يعملون جنبا إلى جنب مع القياد وهم المرابطون، فكثيرا ما تقع في الأسواق مشاجرات كبيرة بين سكان الدواوير المختلفة لأسباب تافهة، ليس من النّادر أن تتحول إلى حرب رسميّة، وللحيلولة دون ذلك كان يأتي إلى السّوق عدد من القواد ومرابط، ليفصلوا في المنازعات التّجارية بصورة حاسمة، ويعاقبوا بالضّرب أو بالموت أيضا⁴.

ومن بين اهتمامات السّلطة بالأرياف أيضا تشديد المراقبة على الأسواق وتعزيز حراسة قبائل المخزن لطرق المواصلات ونقاط العبور، وذلك لإبقاء صلة الولاء والتّبعية للقبائل المتعاملة مع البايلك، أو المرتبطة معهم بعلاقات اقتصادية⁵، فقد شكّلت قبائل المخزن هيئة ويد السّلطة العثمانيّة لمراقبة الأسواق بالأرياف، ونضرب مثلا قبيلة أولاد خليف المنتمية لنظام المخزن، إذ كان شيخها يفرض على كلّ القبائل الرّعيويّة من شعابنة وسعيد عطية

¹ - شويتام، المجتمع...، ص432.

² - موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص75.

³ - نفسه.

⁴ - شلوصر، المصدر السابق، ص90.

⁵ - سعيدي، ورفات...، ص230.

والأرباع، وأولاد يعقوب والزّارة والمخادمية مبلغا من المال يعرف برسم العسّة، مقابل استغلالها للأسواق وتردّها على المراعي الواقعة تحت تصرفه¹.

والجدير بالذكر، أنّ هذا النوع من القبائل، شكّل أداة ناجعة لمراقبة وتنظيم أسواق الأرياف، إذ جعلت الكثير من القبائل تخضع طواعية لنظام الأسواق التي سيرتها في أرياف الايالة. فمثلا سكان القبائل الصّحراوية البدويّة "الرحل"، مع أنّهم كانوا دائما في موقف دفاعي (يدافعون عن أنفسهم) ويعيشون تقريبا في سلام مع العثمانيين، راضين بما فرضته السّلطة العثمانية من ضرائب، فقد كانوا يدفعونها عندما يذهبون للتجارة في المدن وفي الأسواق التي كانت تحت أيدي المخازنية -قبائل المخزن-².

فلهذا الغرض قامت السّلطة العثمانية بجعل قبائل المخزن تستقر بجوار الأسواق الرئيسية الأسبوعية منها والفصليّة، كسوق عين اللّوحة بالقرب من تاهرت، فمنه يراقب مخزن أولاد خليف تحركات أولاد سيدي الشّيخ التي كثيرا ما كانت تقلق الباي على بن شنوف، وسوق العثمانية غرب قسنطينة وبالغرب منه دائرة الصّحراوية ومخزن بوصول، وهذا كلّ حتى تقوم هذه القبائل بمساعدة الجيش الانكشاري على حراستها، والتّعرف على السّكان المختلفين المتزددين عليها، قصد مراقبتهم وفرض الضّرائب عليهم³، وذلك لمراقبة أيّ حركة تهدّد نفوذ الحكومة في تسيير هذه الأسواق وكذا تسيير البلاد.

علاوة على هذا، فقد كان للقبائل المتحالفة أيضا مساهمة عسكرية في مراقبة الأسواق، فمثلا نجد أنّ قبيلة أولاد مختار- التي تقع أراضيها مجاورة لسوق الربيع جنوب التّيطري- تحالفت معها السّلطة العثمانية وكلفتها بمراقبه هذا السّوق⁴، فيتجلى دور هذا النوع من القبائل في الحفاظ على مصالح السّلطة في الأسواق.

من خلال كلّ ما تقدّم نلاحظ ذلك التّنظيم الدّقيق الذي حرصت السّلطة العثمانية على إقامته في المدن والأرياف بهدف إحكام السيطرة على الأسواق، وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذا لم يأت عبثا، وإنّما قامت به السّلطة العثمانية لوعيتها بأهمية الأسواق من النّاحية الماليّة والاقتصاديّة والنّاحية السّياسية، والاجتماعية الاخضاعية.

¹ - سعيدوني، "دور...", ص56.

² - RINN, OP. CIT., P.4.

³ - سعيدوني، "دور...", ص58.

⁴ - نفسه.

● 3- أهمية الأسواق ودورها في تعزيز مكانة السلطنة:

مارست الأسواق أدواراً مهمة في دعم سلطة الحكومة العثمانية بالجزائر، فكانت بمثابة الأداة التي حققت أرباحاً مادية وأخرى غير مادية للعثمانيين، فالأولى تمثلت في مداخيل الضرائب التي لعبت دورها في تحقيق مداخيل تسيير إدارة الدولة، والثانية كونها لعبت دوراً بالغ الأهمية في التأثير على خضوع السكان لسلطة العثمانيين، وحكمهم للبلاد الجزائرية. هذا وكانت الأسواق أيضاً وسيلة اتصال مباشرة وغير مباشرة بين السلطة والمجتمع، فمن خلال هذا يمكن تقديم العديد من الأمثلة عن هذه، وكذا العوامل التي خلقت تلك الأدوار التأثيرية للأسواق على المجتمع وكذا طرق استغلال العثمانيين لهذه الأدوار في تعزيز حكمهم وسلطتهم.

بادئ ذي بدء يجب التنبيه إلى أنّ العثمانيين قد اعتمدوا سياسة ذكية لاستغلال مزايا وأدوار الأسواق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت الأسواق من إحدى الوسائل الناجعة التي اعتمدها النظام العثماني لإخضاع بعض القبائل، وأخذ الضرائب منها¹، التي تعتبر المدخول التمويني والتمويلي لتسيير حكومتهم.

وباعتبار أنّ السوق مأمون للهياكل العسكرية لحكومة العثمانيين فكان لابدّ لهم من إخضاعه أو ضمان الاستفادة منه، فيبدو أنّ خير الدّين بربوس كان أول من تنبّه لهذا الأمر، وذلك عندما قام بحث قادة عسكره، الذين ترأسوا الحاميات العسكرية في كلّ جهات الأيالة، بتحسين علاقاتهم وتمتينها مع السكان وذلك لضمان تموين حامياتهم العسكرية من أسواق تلك المدن، خاصة تلك المناطق التي يصعب تموينها من البحر، ولا بدّ من تموينها برا من السوق المحلية كحامية قسنطينة مثلاً².

والواقع أنّه، وبعد الالتحاق الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية، أصبحت إدارة هذه الأسواق من صلاحية الدولة. فقد جعلت منها أداة تعزز بها مكانتها وتثبت بها حكمها، حتى أضحت جلاًّ أسواق الأيالة بيد العثمانيين، لدرجة هيمنة السلطنة المركزية على الحياة الحرفية ومن ثمّ على الحياة الاقتصادية، إذ يفيدنا عدد من الإخباريين أنّ الحكام كانوا يتوجهون بأنفسهم إلى السوق³، والواضح أنّ هذا يبيّن ويؤكد مدى أهمية السوق في نظر الحكومة العثمانية.

وفعلاً فإذا ركزنا الملاحظة على طبيعة العلاقة بين السلطنة والتنظيمات الحرفية فيما بعد، فإننا نستشف من خلال الاتفاقيات التي كانت تجري في السوق رقابة السلطنة الدائمة وتدخّلها الواضح في قضايا التسعير وغيرها، فقد كانت إحدى المسائل ذات الأولوية، ولاسيّما تحديد الحد الأقصى للأسعار وكان ذلك أحد الإجراءات الأساسية لتفادي حدوث أزمات التمويل بالمدينة، وإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر فإنّ أسعار مختلف

¹ - شويتام، المجتمع...، ص 340.

² - العنزي، تاريخ...، ص 27.

³ - غطاس، الحرف...، ص 160.

البضائع، ومواد الاستهلاك وأسعار الخدمات كانت محددة ومراقبة من طرف أعلى السلطات باعتبارها من قضايا السلطة الهامة¹.

فالجدير بالذكر، أنّ حرص السلطة العثمانية على إحكام السيطرة على الأسواق جاء للأدوار الهامة والكبيرة التي لعبتها هذه الأخيرة في إخضاع سكان المدن، وخاصة سكان الأرياف، فالحقيقة أنّه ليس من اليسير، تحديد أهمية الأسواق بالنسبة للمجتمع الجزائريّ، غير أنّ ما ورد في بعض الكتب الإخباريّة بيّن هذه الأهمية الكبيرة، ولعلّ خير تصوير لهذا هو ما أورده الرحالة هاينريش فون مالتسان في قوله "أن الحانوت بالنسبة لعربي المدينة كلّ شيء في واحد، فهو يجد فيه كل ما يجده الأوروبي في بيته، في مكتبته، في ناديه، في قهوته، في قاعة تدخينه، وفي كل محل يختاره بصورة عامة ليقوم فيه خلال ساعات مختلفة... فيجلس فيه... ويطلب فيه قهوته من أقرب مقهى ويدخن نارجيلته، وينام إن كان تعباً، ويتناول طعامه... ولما كانت العادة تقتضي بان تترك الدار في النهار للنساء، فإن العربي المتزوج لا يمضي إلى بيته إلا ليأكل أو ينام، أما الأعزب فلا يذهب إليه إلا في أوقات النوم. وقد نتج عن هذه العادة الصّارمة، التي تحول بين الرّجل وبين رجوعه إلى البيت في أثناء النهار أن أصبح من الضروري أن يحصل كل رجل على حانوت..."².

أمّا عن أهمية السوق لدى سكان الرّيف فالواقع أنّهم مهما بلغت درجة اكتفائهم الذاتيّ، إلا أنّهم كانوا دائماً بحاجة إلى التّردد على أسواق المدينة لتسويق إنتاجهم واقتناء احتياجاتهم. وهنا تظهر أهمية السوق بالنسبة للمجتمع الرّيفي. فكانت الأسواق بمثابة فضاءات اجتماعية واقتصادية وثقافية يلتقي فيها التّاس القادمون من مختلف الجهات مرة واحدة في الأسبوع، يتبادلون خلالها الأخبار والتّجارب في المجال الفلاحيّ وغيره، وكان بعضهم يعتبرها مناسبة لعقد التّحالفات السياسيّة بين بعض القبائل، وكذا تصفية الحسابات بين الأشخاص، مثل أخذ الثّار من الخصم، وقد استغلت السلطة هذه العلاقة القائمة بين المدينة والرّيف، لكي تفرض الضّرائب على القبائل التي امتنعت عن دفعها من قبل، وبالرّغم من أنّ قيمة الضّرائب كانت متواضعة، إذ لم تكن تتعدى كمية قليلة من الرّيت أو التّين المجفف أو الحبوب، إلا أنّها كانت تعتبر في نظر السلطة رمز التّبعيّة³، فمن خلال هذا يمكن أن نلاحظ أنّ للأسواق أدواراً اخضاعية وأخرى تمويلية أو تموينية وأخرى إعلامية وغيرها.

وهنا يجب أن نتوقف، لأنّ التّشابك بين الأدوار التي لعبتها الأسواق في تدعيم الوجود العثمانيّ بالجزائر يجعلنا دائماً كلّما تطرقنا إلى أحد الأدوار نجد أنفسنا نتكلم عن دور آخر، فمثلاً عندما نشير إلى الأسواق ودورها

¹ - نفسه، ص 385، 386

² - هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، تر: د. أبو العيد دودو، شركة دار الأمة، ط خاصة، ج 1، المجلد الثالث، الجزائر، 2009م، ص 120، 121.

³ - شويتام، المجتمع...، ص 51، 52.

التمويلي والتمويني للإدارة العثمانية نجد أنفسنا نتكلم عن دورها الإحصاعي، بالإضافة إلى أدوارها الإعلامية والدعائية، وهذا الاشتباك جعل الحقيقة أنّ مصادرنا لم تهتم بهذا التصنيف والتفريق بين هذه الأدوار.

أ- دور السوق الإحصاعي والتمويلي التمويني:

لقد عرفت الأسواق إضافة إلى أدوارها الاقتصادية عدّة أدوار أخرى، لعلّ ما يهمنا في بحثنا هذا هو أدوارها الإحصائية، إذ كانت الأسواق بالنسبة للعثمانيين هي أفضل طريقة للحفاظ على جميع سكان الولاية في نوع من التبعية، فأهمية السوق الكبيرة لدى السكان جعل منه كحاجة ملحة لتلبية حاجياتهم المختلفة، كبيع منتجاتهم، وعقد اجتماعاتهم، بالإضافة إلى مناقشة عدة قضايا كالتحالفات والتمردات وتلقي الأخبار وغيرها، وهذا ما جعل من المستحيل أن يتهرب هؤلاء السكان من التردد على الأسواق سواء في السهل أو الجبل¹، ويبدو أنّ هذه النقاط الأساسية التي استغلها العثمانيون لإخضاع سكان الولاية.

ولهذه الاعتبارات أجمعت المصادر على أنّ السلطة العثمانية استغلت السوق كأداة لإرضاخ سكان الولاية مدنيين أو ريفيين لحكمها، فقد كانت تقوم بشتى الأساليب لاستقطاب السكان والمشايخ للأسواق خدمة لسلطتها ومصالحها، ونذكر مثلا شيوخ الصحراء، الذين كان يعينهم باي قسنطينة في مناصبهم، ولذلك كانت تبذل سلطة هذا الأخير جميع الوسائل الممكنة لجلب هؤلاء الشيوخ إلى مدينة قسنطينة، فيدعون للتنقل إليها أيام السوق، يبدّلون فيها منتوجاتهم خدمة لمصالح هذه العاصمة، ولذلك نجد ان هذه المدينة التي ما كانت تبلغ هذه المكانة لولا هذه المنافع، مزدهرة تتمتع بكلّ ما تدره التجارة المركزة فيها، وهذه التنقلات كانت بمثابة الخضوع لسلطة الباي أي حكومة العثمانيين²، ويبدو أنّ أسواق المدن كانت بمثابة الأداة الفعّالة التي مكّنت السلطة من بسط نفوذها على السكان القاطنين بالمناطق البعيدة عن أعين إدارة البايلك.

إضافة إلى هذا، فإنّ الأسواق الريفية كانت هي الأخرى، الأداة الفعّالة للتحكم في القبائل التائية، التي يصعب إجبارها على دفع الضرائب، وذلك من خلال إرغام كلّ القبائل على التبادل التجاري في أسواق تكون تحت مراقبة البايلك، ولعلّ هذا ما أدى بالقبائل الصحراوية إلى القدوم إلى التل للتبادل التجاري، فمن أهم رسوم الأسواق التي فرضها البايلك عليها هي رسوم تدعى بالحصة أو حق العسة أو حق "البزرة"، وهذا الرّسم عبارة عن غرامة، أو معونة تفرض على هذه القبائل البدوية المعتمدة في نشاطها على الرعي، والتي اعتادت التوجه لمناطق التل لصرف إنتاجها الزراعي والحيواني وشرائها حاجياتها أو لرعي قطعانها بالأراضي الزراعية بعد موسم الحصاد قبل أن تعود إلى مواطنها بالجنوب بعد انقضاء فصل الخريف، أي أنّ هذا الرّسم كان يفرض عليهم عند تنقلهم من

¹-LOUIS DE BAUDICOUR, *La guerre et le gouvernement de l'Algérie*, ed , sagnier et bray libraires, paris, 1853, p291.

²- ابن عثمان خوجة، المرأة...، ص ص38، 39.

إقليم إلى آخر، أي من الجنوب إلى مناطق الشمال ويقدر رسم "العسة" عادة بدور واحد (حوالي 5 فرنكات) على كل حمولة جمل¹.

هذا وكانت الأسواق كوسيلة لنشر الأمن والاستقرار السياسي في الايالة، إذ كان هناك العديد من القياد الإداريين منتشرين على رأس المجموعات القبليّة بالأرياف، يراقبون الأسواق ويسهرون على أمنها ويقومون باستخلاص الضرائب التي لم تسدد بعد، فيضعون حدا للمنازعات والمشاجرات بين أفراد القبائل²، وقد حفظ لنا شلوصر وصفا دقيقا عن هذا الأمر نقتطف منه مايلي " ... فكثيرا ما تقع في الأسواق مشاجرات كبيرة بين سكان الدواوير المختلفة لأسباب تافهة. ليس من النادر أن تتحول إلى حرب رسميّة. وللحيلولة دون ذلك كان يأتي إلى السوق عدد من القواد ومرابط. ليفصلوا في المنازعات التجاريّة بصورة حاسمة، ويعاقبوا بالضرب أو بالموت أيضا..."³، هذا وقد كان هؤلاء القياد أيضا يتسلمون حقوق عرض الإنتاج الزراعي والحيواني كما يتقاضون رسوم بيع السلع والبضائع المعروضة بها في شكل رسوم ومكوس عينية ونقدية متعارف عليها⁴.

ومن العوامل التي تستوجب الذكر أنّ السلطنة العثمانيّة وكي تضمن وتؤكد سلطتها على السكان، وتتحكم في تجارتهم اتبعت أسلوب احتكار الأسواق، ومواده المعروضة. ففي الحالة الأولى أي احتكار السلطنة للأسواق، فلم تكن تسمح بالتّردد على الأسواق إلّا للقبائل الخاضعة للإدارة العثمانيّة، أمّا القبائل الممتنعة فلم تكن تسمح لها بذلك، إلّا إذا أرسلت هذه القبائل مفاوضين إلى مدينة الجزائر، قصد الحصول على رخصة التنقل إلى الأسواق من الأغا، ولا يكون ذلك إلّا بعد دفعهم لغرامة مالية، فقبائل جرجرة الممتنعة مثلا كانت تقوم بهذا الإجراء لتتّرد على الأسواق التي أنشأها القائد علي خوجة في حدود سنة 1133هـ/1720م، في منطقة بغلية والتي أصبحت تعرف بالسّبت علي خوجة وسوق وادي الدفالي، وكانت قيمة الغرامة التي كانت تدفعها هذه القبائل تقدر بستمائة ريال بوجو⁵، فبمجرد ما تدفع هذه القبائل ضرائبها هذه تعلن بذلك خضوعها لسلطة العثمانيين ودخولها في حظيرة القبائل الخاضعة، لأنّ دفع الضّرائب معناه الخضوع والتّبعية كما ذكرنا سالفًا.

أما عن الحالة الثّانية أي احتكار المواد التي تعرض في الأسواق. فقد اعتمد معظم الحكام هذا الأسلوب، وركّزوا على احتكار المواد الأساسيّة وأحيانا لمختلف المواد، حتى أصبح في الكثير من المرات الباشا هو البائع الوحيد لا غير، وهذا النّظام اعتمده الحكام منذ القرن السّادس عشر⁶، إذ أورد هايدو أن الباشا "حسن فنزيانو"

¹- P. BOYER, La quotidienne a Alger a la veille de l'intervention française, paris, 1963, p133.

وأنظر أيضا دهماني، النظام...، ص ص 91، 92.

²- موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص ص 57، 58.

³- شلوصر، المصدر السابق، ص 90.

⁴- موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص ص 57.

⁵- شويتام، المجتمع....، ص ص 141، 142.

⁶- غطاس، العلاقات...، ص 145.

احتكر لنفسه مختلف السلع من: قمح وشعير، وزيت وعسل، حتى أنّ الانكشارية أضحت تقول له " أنّ كلّ ما يباع في السوق هو ملكك". ماعدا الملفوف والجرجير¹.

ويبدو من المفيد أن نضيف، أنّ الدولة قد حرصت على احتكار بعض المواد الأساسية والأولية كالحبوب، والزيت والشَّمع، والصّوف والجلد، والمواشي وغير ذلك، كما حرصت أيضا على احتكار تصدير بعض السلع، والمواد الغذائية، والتي كانت تشكّل مصدرا لثراء الدولة عن طريق الفوائد التجاريّة، فقد كان الحاكم يشتري مثلا القمح والجلود والأصواف، ثم يعيد بيعها إلى الخارج بأرباح هامة، وحسب حمدان خوجة فإنّ باي وهران كان يأخذ من التّجار رسما مقداره 05% من السلع، وبييع هذه البضائع إلى السّكان نقدا، أو مقابل حبوب، ومواشي كالأبقار والأغنام²، فنلاحظ مما تقدّم أنّ هذا لم يأت عبثا وإتّما كان كاستراتيجية إخضاعية وتمويلية وتمويّنة للدولة.

وما دنا بصدد الحديث عن فوائد الأسواق الإخضاعية والتمويلية، وكما اشرفنا في فصل الضرائب، فمثلا كانت الضّرائب بمثابة خضوع السّكان لسلطة العثمانيين³، مثلما دعمت خزينة الدولة بمدخول تمويلي وتمويّني، لذلك فقد فرضت الدولة ضرائب معينة على الأسواق، فبفضل تلك الضّرائب المجبأة على القوافل الدّاخلية إليها والمكوس أو الضّرائب الجمركية المفروضة على البضائع الدّاخلية إلى الميناء، توفر المال ممّا أغنى الخزينة وأدى إلى ظهور أسواق مغطاة كالفنادق والقيسارية⁴، ففي مدينة الجزائر وحدها وصل عدد الفنادق إلى خمسة وأربعين فندقا⁵، والواضح أنّ هذا ما زاد من ازدهار التّجارة من جهة، وأغنى خزينة الدولة بمدخيل ضرائب هذه الأسواق من جهة أخرى.

هذا ولا ننسى التذكير إلى أنّ كلّ المواد التي كانت تعرض في الأسواق كان تُدفع عليها ضرائب معينة، فمثلا: بسوق مدينة الجزائر كانت ثمرة التّمر يأخذ عليها أمين الأمناء ضريبة عينية، كما كان المحتسب يأخذ من تاجر هذه الثمرة ضريبة مالية⁶، وإنّ هذا الموظف الأخير كان يأخذ ضريبة على كلّ المنتجات التي يحملها سكان

¹ - HAËDO, *Histoire des rois...*, pp.169- 171.

وانظر أيضا غطاس، *العلاقات...*، ص145.

² - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص79. وانظر أيضا دهماني، *النظام...*، ص91.

³ - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص138.

⁴ - بن كردرة، المرجع السابق، ص22.

⁵ - غطاس، *الحرف...*، ص ص 219- 222.

⁶ - شويحت، *المخطوط السابق*، ص5، وص14.

الأرياف لبيعها في المدينة¹، هذا وكانت كل محلات السوق تدفع ضرائب معينة، فبالمدينة نفسها كان يدفع اصحاب المحلات والحرف ضريبة أسبوعية لشيخ البلد²، والواضح أنّ هذا كان يدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة.

ومثله كانت ضرائب أسواق الأرياف تدرّ مدخولا تمويليا وتمويثيا كبيرا وثروة للدولة³، فأسواق الريّف التي جمعت سكان الأرياف، واستقطبت القبائل الجبلية، والعشائر الصحراوية كانت مصدرا مهما لخزينة الدولة، إذ كان زوار هذه الأسواق الريّفية مرغمين على دفع الرسوم المستحقة عليهم، والتي غالبا ما تحدّد مبدئيا بـ10% من ثمن البضاعة المحمولة إلى السوق⁴. اعلانا لخضوعهم مساهمين في دعم خزينة الدولة.

وهنا يجب أن نذكر أنّ السلطة العثمانية وحتى تضمن إخضاع هذه الأسواق الريّفية لسلطتها عملت على التركيز الكبير في تحديد مكان إقامتها، إذ أصبحت هذه العملية استراتيجية بالنسبة للسلطة العثمانية، حيث تراعى في ذلك المصالح والحساسيات الخاصة بالمنطقة، فمثلا كانت تقييم هذه الأسواق على الطّرق الرئيسيّة، كما عملت السلطة أيضا وإحكام السيطرة على هذه الأسواق بخلق قبائل مخزنية قريبة منها إذ كانت هذه الأخيرة تمارس الشرطة أيضا داخل هذه الأسواق، ويجب الإشارة إلى أنّ الانكشارية بالحاميات كانوا حريصين كلّ الحرص على معاقبة كلّ مرتكب لأيّ مخالفة أو جرم في هذه الأسواق⁵.

إضافة إلى هذا كانت السلطة أيضا وفي حال تعذر عليها إخضاع بعض الأسواق تسارع بإلغائها ونقلها إلى مكان آخر للتمكن من السيطرة عليها، وهذا ما حدث في كثير من الجهات، ففي جرجرة مثلا أمر قائد سباو، بإبطال سوق عين الأربعاء الواقع في أراضي قبيلة بني ثور، نظرا لتحريض قبيلة واقنون للقبائل الأخرى على الثورة ضد العثمانيين، وبذلك أرغمت القبائل التي تقيم في تلك المنطقة على التوجه إلى سوق علي خووجة الواقع عند ملتقى وادي عمراوة بوادي الكلاب⁶.

وفي السياق نفسه، فمثلا خلقت أسواقا وألغت أخرى في أماكن محددة بهدف إخضاع المجتمع، وبسط نفوذها عليه، مثلما ركّزت على التحكم في أسواق أخرى تنبّهت لأهميتها، ولنضرب مثلا أسواق مدينة بسكرة، فهذه الأخيرة التي جمعت بين التّل والصحراء كثّر الإنتاج الفلاحي وتنوع في أسواقها، إذ يقول العياشي "...قد جمعت بين التّل والصحراء، ذات نخيل كثير، وزرع كثيف، وزيتون ناعم، وكتان جيّد، وماء جار في نواحيها، وارجاء متعددة تطحن بالماء، ومزارع حناء إلى غير ذلك من الفواكه والخضر والبقول وكثرة اللحم والسمن في

¹ - بيغافير، المصدر السابق، ص196.

² - DE PARADI, OP.CIT., P.148.

³ - لواليش، المرجع السابق، ص98، 99.

⁴ - سعيدوني، ووبعدلي، المرجع السابق، ص110.

⁵ - DE BAUDICOUR, OP. CIT., PP.292, 293.

⁶ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص110.

أسواقها... بنى التُّرك عليها حصنا حصينا على رأس الماء الذي يأتي إليها، فتملكوا البلاد...¹، فمن خلال هذا يمكن استخراج عدّة معطيات، أولها كثرة أسواق هذه المدينة التي جمعت بين سكان التلّ والصحراء، وثانيها كثرة الانتاج الفلاحي وتنوعه بأسواقها وثالثها حرص الحكومة العثمانية وضع يدها على مصدر الماء بهذه المدينة لبسط سلطتها على سكانها، وباجتماع هذه النّقاط الثلاث يمكن القول أنّ السّلطة قد استغلت أسواق هذه المدينة في بسط نفوذها على سكان مناطق واسعة من التلّ والصحراء القريبة من هذه المدينة. باعتبار أنّ سكان هذه المناطق يحتاجون إلى أسواق هذه المدينة

وما ينبغي التّنبه إليه، أنّ السّلطة وللغرض الاخضاعيّ نفسه، قامت إدارتها بتنظيم الأسواق في المناطق التّلية، حيث تمركزت القبائل المخزنية، فكان يعدّ ذلك من التّنظيمات الإداريّة المحكّمة للعثمانيين، إذ كان الغرض السياسيّ منها جذب القبائل الصحراوية إلى الأسواق التّلية، لفترة لا تتجاوز بضعة أشهر² وإخضاعها. ولضمان هذا الإخضاع عملت السّلطة على تشييد الحصون والأبراج، مثل حصن مدينة المدية وبرج أم نايل وبرج سور الغزلان وغيرها³، بالقرب من مواقع هذه الأسواق أو العكس، أي إقامة هذه الأسواق بالقرب من هذه المراكز العسكريّة.

هذا ولا يمكن الإغفال عن حقيقة وهي اهتمام العثمانيين بتشبيد الأسواق، ويمكن أن نقدم بعض الأمثلة عن هذه الأسواق المشيّد على أيدي رجال السّلطة العثمانيّة، فصالح باي بايلك الشّرق، مثلا قد بنى الكثير من المحلات التّجاريّة بمدينة قسنطينة بالقرب من الموقع الذي بنى فيه مدرسة سيدي الكتاني، أي بالجانب الأيمن لحي سيدي الكتاني، فهذه المحلات هي التي شكّلت سوق الجمعة بقسنطينة، وفيما بعد عرف بسوق العصر⁴. كما بنى بجانب هذا السّوق فندقا كبيرا مشتملا على سبعة وسبعين بيتا منها أربعون بيتا بالطّبقة العليا وسبع وثلاثون بيتا أسفل منها، وبداخله إسطلب قبلي المفتوح ملاصق للحنوت الرّابعة من الحوانيت التي على يمين الدّاخل للفندق المذكور وبخارج باب الفندق سبعة حوانيت⁵، والأمر نفسه قام به القائد علي خوجة في حدود سنة 1133هـ/1720م، ببلاد القبائل إذ قام بإنشاء سوقين في منطقة بغلية والتي أصبحت تعرف بالسّبت علي خوجة وسوق وادي الدفالي، وكان يتوسط السوقين برج سباو⁶، فالواضح أنّ العثمانيين كان لهم مثل هذا الاهتمام، أي تشييد الأسواق وبناء محلاته لوعيهم بالدور الذي ستلعبه هذه الأسواق في إخضاع السّكان، وضمان لإعلان ولائهم وكسبهم من جهة، وتمويل خزينتها من جهة أخرى.

¹ - العياشي، المصدر السابق، ج2، ص 539، 540.

² - شويتام، المجتمع...، ص340.

³ - FEDERMANN ET AUCAPITAINE, OP- CIT, P281.

⁴ - MERCIER, OP.CIT., P.292.

⁵ - قشي، قسنطينة...، ص75.

⁶ - شويتام، المجتمع...، ص342.

فمن خلال كل ما تقدّم، يتّضح أنّ الأسواق بنوعيتها مدنيّة أو ريفيّة مثلت أداة ناجعة لإخضاع المجتمع، كما لعبت دورا مهما في تزويد العثمانيين بالمال، والمؤن لتسيير إدارة حكمهم من خلال الضرائب والمكوس التي جمعها موظفوها من قياد أو فرسان المخزن، ولعلّ النقطة التي ركّزت عليها السّلطة لإحكام خضوع الأسواق هو الاختيار الاستراتيجي لمكان إقامتها.

ب- دور السوق الإعلامي والدعائي:

لقد كانت الأسواق عبارة عن فضاء اجتماعي تلتقي فيه فئات وعناصر مختلفة من المجتمع، مدنيين كانوا أو ريفيين، ومثلما كان هؤلاء السّكان يتبادلون الماديات في هذه الأسواق، مثلما كانوا ايضا يتبادلون أمورا معنويّة أخرى، ولعلّ أبرزها هي: تبادل الأخبار والقناعات، فمثلّ السوق بذلك أداة اتصال بين جميع سكان الرّيف، أو سكان المدينة، كما مثلّ أيضا أداة اتصال مهمة بين سكان المدينة والرّيف معا.

ويبدو لنا أنّ هذه هي أهم ميزة للسّوق استفادت منها الحكومة العثمانية، وأحسنست استغلالها لتعزيز سلطتها بالجزائر، فالدور الإخباري الإعلامي الذي كانت تلعبه الأسواق آنذاك جعل منها أداة فعّالة، لإحكام السيطرة على السّكان حتى أنّنا يمكن القول أنّ "السّوق سلطة إعلاميّة لإخضاع المجتمع". خاصة بعدما عرفنا أنّ العلاقات التجاريّة لم تكن محصورة فقط في الإقليم الواحد، بل أنّ الأسواق وسّعت العلاقة بين كلّ المناطق والأمصار.

فمثلا كانت أسواق قسنطينة تغصّ بالواردين من شتّى أنحاء الأقاليم للتزود بالمواد الغذائيّة والبضائع المختلفة، فهؤلاء أهل زاوية وهؤلاء أهل الأوراس وهؤلاء أهل الصحراء، كلّهم كانوا يقصدون عاصمة الإقليم لقضاء مآربهم وتلبية حاجياتهم في أسواقها¹، هذا وإنّ الأسواق أيضا، قد وسّعت العلاقة بين الحواضر والأرياف في مختلف البياليك الأخرى، ونشير هنا كيف كانت منتوجات معسكر مثلا خاصة البرانس تنافس منتوجات الشرق أي بايلك الشرق ومنتوجات تلمسان التي تباع في مدينة الجزائر²، فمن خلال هذا يمكن أن نؤكد أنّه وبانتقال المنتوجات بين كلّ الواردين على السّوق كانت تنتقل الأخبار معها أيضا بين كلّ أقاليم الايالة، كما كانت بمثابة منبع هام لوصول أخبار المجتمع للسّلطة عن طريق موظفيها أو عن طريق الجوسسة.

ولهذه الاعتبارات كلّها، استغلت السّلطة هذا الأمر لنشر أوامرها وأخبارها بفضل ممثليها، فقد كان يتردّد ويلتقي في هذه الأسواق القاضي والعالم، والشيخ والقائد، وغيرهم من ممثلي السّلطة العثمانيّة، فهناك كان بإمكانهم التّعرف على من كان يتردّد على السّوق وعلى من كان يتغيّب عنها، وفيها كانوا يبلغون أوامر البايات

¹ - أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، 1986م، ص ص 23، 24.

² - لواليش، المرجع السابق، ص79.

ويقومون بمهام الشرطة، ويخبرون الناس بمواعيد دفع الضرائب وكيفية توزيعها، كما كانوا يبلغون عن الحملات العسكرية المهيأة ضد القبائل المتمردة على سلطة البايلك، كما كانوا يعلنون في الأسواق جنازات كل المتمردين¹.

إضافة إلى هؤلاء، فقد وظفت السلطة العثمانية أيضا لمهمة الإعلام والدعاية لصالحها في الأسواق، موظفا خصوصا وهو البراح، إذ كان هذا الأخير يخبر الناس بجديد الأخبار والأحداث، كما كان يقوم بتبليغ الناس أوامر قائد الدار والباي والخليفة، خاصة قضايا الإعدام، ولإنجاح مهمته هذه كان يصاحبه مجموعة من الشواش²، هذا وكان أيضا يعلن عن تعيين الحكام والبايات ونهاية الفتن، ففي هذا الإطار يمكن أن نذكر ما ورد في مذكرات شريف الزهار عن البراح ومهمته الدعائية لتعيين الحكام حيث قال "... واجلسوا علي باشا على سرير الملك... ونادى المنادي في الأسواق بنصره... "، سنة 1232هـ / 1817م، وقال أيضا "... وباعوه، وبعث للبراح وأمره بأن ينادي في الأسواق بموت علي باشا، وتولية حسين باشا..."³، وكان هذا في السنة الموالية، فمن خلال هذا يتضح أنّ الأسواق كان لها دور سياسيّ تمثل في الاعلان والدعاية السياسيّة، فكان بمثابة وسيلة حكوميّة لإذاعة الأخبار الرسميّة.

هذا واستعمل العثمانيون الأسواق لإعلام وانذار السّكان عن العواقب الوخيمة التي ستصيبهم في حال تمردهم أو ثورتهم على سلطتهم، وذلك بممارسة العقاب والتأديب والتّهديد، وكذا بإرهاب المتمردين والثّوار على سلطتهم في الأسواق. وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال بعض الممارسات التي قام بها رجال السلطة العثمانيّة في الأسواق، فباي الغرب محمد الصغير بوكابوس الذي تولى في آخر سنة 1222هـ، اهتم بالقضاء على الدرقاويين، حتى أنّه وإن وُثي أحد بصاحبه كاذبا وادعى عليه محبة الدرقاوي، فإنّ هذا الباي يعاقبه فورا، وانه عندما يقبض على أحد أتباع الدرقاوي يمارس عليه أساليب قتل بشعة جدّا، في الأسواق لهذا، فكان يأمر بإخراج المشكوك بمولاته للدرقاوي إلى السّوق لدق أعضائه حيا بالمعاول إلى الموت، ومنهم من يأمر بإقتلاع عينه ويتركه أعمى، ومنهم من يأمر بقطع أعضائه، وغيره من أساليب العذاب الأخرى المختلفة⁴، فمن خلال هذا وبانتشار هذا الخبر عن طريق السّوق سيجعل السّكان يتخلّون عن الدرقاوي وستفشل ثورته، كما يجعل هؤلاء السّكان لا يتجرّؤون ولا يفكرون في حماية أي متمرّد أو ثائر، فبه يستقر حكم العثمانيين، ويتأكد بذلك الدور السياسيّ للسّوق في إخضاع الناس وترهيبهم ونشر العبرة بينهم.

¹ - DE BAUDICOUR, OP. CIT., P.292.

² - VAYSETTES, " Histoire de consta ...", p.255.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص ص 131، 132، و141.

⁴ - الزباني، المصدر السابق، ص 295. أو انظر ابن عبد القادر الوهрани، المصدر السابق، ص 98 .

وفي السياق نفسه، اتخذ باي بايليك الشرق قارة مصطفى (جانفي 1818م)، سوق قسنطينة مسرحاً لقتل أبناء عائلة ابن العطار المرموقة، الذين كانوا ينتمون إلى رجال المخزن، فكانت تلك الجازر بمثابة تهديد رهيب ومحنة فظيعة لسكان هذا البايك¹، وكان كأسلوب لغرس سلطة هذا الحكم وهيمنته ونفوذه.

هذا ولا يفوتنا، التطرق إلى أنّ العثمانيين كانوا يستغلون زيارة سكان الرّيف إلى أسواق المدن لقتل المحكوم عليهم بالإعدام ليكون عبء لهم أيضاً. ونضرب مثل ما كان يجري في مدينة الجزائر التي تميّزت في الفترة المدروسة بكونها مركزاً تجارياً هاماً وسوقاً رئيسيةً للآيالة الجزائرية وخاصة الجهات الوسطى (دار السلطان وقيادة سباو وبايلك التيطري)، فعن طريق مرساهم يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية، وإلى أسواقها تتوجه القوافل العديدة الآتية من مختلف الجهات، فكان يحمل إليها فائض إنتاج البياليك الثلاثة من الحبوب والمواشي خاصة، وتتجه إليها من بلاد القبائل الواقعة إلى الشرق منها أحمال كبيرة من التين والزيتون ومقادير معتبرة من الزيت والشّمع والفحم، كما يحمل إليها من فحوصها ومن أوطان دار السلطان القريبة منها ما يستهلكه سكانها يومياً من الخضر والفواكه، والزبدة والسمن، والعسل والحبوب، وغيرها².

فكان بها موقع يخيّم فيه الناس القادمون من الرّيف عندما يأتون لبيع منتجاتهم في هذه المدينة، يزدحم فيه كلّ أصناف الناس مع مواشيههم، كلّهم يزدحمون في تجمهر تحت أسوار هذه المدينة الثرية الموسرة، ومن هناك يدخل ويخرج كلّ من يريد أن يعود إلى الحقول داخل الدّوار، وهناك أيضاً تدخل كلّ المؤن، والنقطة المهمة أنّه ومن هذه الجهة أيضاً يقومون بالتنفيذ بحيث يعرضون المحكوم عليهم بالإعدام فوق الحلبة المقامة داخل التحصينات³، والأكيد أنّ هذه النقطة الأخيرة لم تأت صدفة، وإتّما كانت كإجراء ذي أبعاد إعلامية دعائية في هذه المدينة المتميزة كما أسلفنا وأشرنا، فخلّف ذلك تأثيراً كبيراً على كلّ سكان الآيالة مدنيين كانوا أو ريفيين، ودفعهم للتفكير آلاف المرات قبل اتّخاذ أي خطوة ضدّ سلطة الحكومة العثمانية ونفوذها بالآيالة وذلك خوفاً من بشاعة العقاب المنتظر.

وهنا يجب أن نذكر أنّ السلطة الإعلامية الدعائية للأسواق كانت لا حدود لها في آيالة الجزائر. خاصّة إذا عرفنا أنّ العملية التجارية داخل الآيالة بصفة عامة كانت تتمّ على النّحو التالي: من الجنوب إلى الشّمال عن طريق القبائل، وهكذا تنتقل البضائع لتصل إلى الموانئ من هنا نحو التصدير، ومن الشّرق إلى الغرب عن طريق القوافل، أمام هذه التّنقلات التجارية شرقاً وغرباً، جنوباً وشمالاً، فهذه الحركات المتعددة أدت إلى وجود زبائن في مناطق مختلفة⁴، كما أدت إلى انتقال جديد أخبار العثمانيين وممارساتهم وسلطتهم في كامل هذه المناطق.

¹ - MERCIER, OP. CIT., P.350.

² - شويهد، المصدر السابق، ص29.

³ - شوفالييه، المرجع السابق، ص80.

⁴ - لواليش، المرجع السابق، ص85.

ويبدو من المفيد الإشارة، إلى أنّ الأخبار التي تناقلها التجار في حركتهم التجارية قد وصلت إلى الصحراء الجزائرية أو حتى خارجها أي إلى أعماق الصحراء الكبرى. وذلك بواسطة القوافل التي كانت تنتقل عبر الطرق التجارية المختلفة المؤدية إلى هذه النواحي، ونذكر مثلا ثلاثة من هذه الطرق التي يمكن أن نعتبرها كمسارات للدعاية والإعلام الأول: وهو طريق مدينة الجزائر إلى تومبكتو ويمر على البليدة، وبوغار والاغواط وغرداية، والقليعة وعين صالح، واكابلي وبئر تير يشومين، أين يلتقي بطريق توات إلى تمبكتو، ولهذا الطريق أيضا فرع آخر من عين صالح إلى بئر عسيو وتنتيلوست، أين يتفرع إلى فرعين كذلك: فرع إلى اقادم وماو، وشرق بحيرة تشاد، وإلى اقادم وكوكا جنوبها، وفرع إلى الجنوب الغربي نحو اقاديس أين يتفرع هو الآخر إلى فرعين: فرع إلى سوكتو، وفرع إلى كاتسمنا، والطريق الثاني: وهو طريق وهران ورازبوا إلى تومبكتو، حيث كان يمرّ على حيشر ومشرية وعين الصقراء وفقيق، ويتبع مجرى واد زوز فانة إلى ايجلي، أين يلتقي بطريق فاس إلى تومبكتو، ولهذا فرع آخر إلى شرق الأول مستقيم، ويبدأ من حيشر إلى البيض، والأبيض سيدي الشيخ، والمنقب وتوات، أين يلتقي بطرق وهران، وفاس ومكناس إلى تمبكتو، أما الطريق الثالث: فهو طريق سكيكدة وقسنطينة إلى امقيد، والحقار وتومبكتو، ويمرّ على باتنة وبسكرة، وتقرت وورقلة، والبيوض وامقيد، وتيميساو وايفروان، إلى مبروك وتومبكتو، وإلى شوبوروح-برنوح-، ولهذا الطريق أيضا فرع يبدأ من جنوب بسكرة، يتجه إلى الواد بسوف، ومن هناك إلى غدامس وغات، وحيادووبلما، واقاديم، وماو، وفرع من البيوض إلى عين صالح، وفرع ثالث إلى غات¹.

إضافة إلى ما سبق ذكره، وباعتبار أنّ التجار هم الشريحة التي كانت تقوم بدور الاتصال والربط بين سكان المدينة والريف، كانت تقوم بشراء منتجات الريف من أجل تموين المدينة، كما كانت تموّن الريف بالمواد الضرورية، فقد كانت هذه الفئة -التجار- تمارس سيطرتها على الأسواق المحلية بصفة عامة²، ولهذا السبب كانت السلطة دائما، ولتكسب نفوذ وثقة هؤلاء التجار إلى صفها وحتى تحافظ أيضا على النشاط التجاري، تطبق نظاما قاسيا في المدينة، حيث كان السارقون والغشاشون يشنقون بساحة باب عزون ليكونوا عبءا للعامة والزوار، ويدكروهم جزاء من يتعدى على القوانين، والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أنّ الموظفين والانكشاريين المكلفين بتطبيق هذه القوانين كانوا غالبا ما يتجاوزون حدود سلطتهم³.

فمّا لا شكّ فيه أنّ أهداف السلطة وموظفيها في كسب التجار، وجعل السوق وساحاته مسرحا لتعذيب الشخص المذنب والمتهم والثائر، وعرضه أمام الناس كان الهدف منه هو إرهاب وتخويف الناس حتى لا يفكروا

¹ - يحي بوعزيز، "طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر"، في: الثقافة، عدد 59، مجلة درها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، الجزائر، شوال ذو القعدة 1400هـ / سبتمبر أكتوبر 1980م، ص ص 16، 17.

² - لواليش، المرجع السابق، ص 96.

³ - شويهد، المصدر السابق، 168.

بفعل أو مجرد التفكير بفعل ما فعل هذا الشخص، ومهما يكن فإنّ الفزع من مثل هذا العقاب القاسي الذي نفذته السلطنة في الأسواق جعل من السوق مكانا لتذكير الناس بضرورة اتباع قوانينهم لا غير.

وقد بدا لنا أن نتوقف، عند نقطة مغايرة تماما لما أوردناه سابقا عن دور السوق الدعائي لصالح العثمانيين. إذ أنّ الإجراءات والتدابير التي قامت السلطنة العثمانية باتخاذها في الأسواق لتخفف من وطأة الكوارث الطبيعية من مجاعات، وغزو للجراد وحفاف وغيرها، ونتائجها الكارثية على السكان قد عززت مكانة الحكم العثماني أكثر، وكسبت ولاء السكان لها، وعن هذه الإجراءات يمكن أن نذكر على سبيل المثال مساعي محمد بن صالح ريس لتخفيف مجاعة 1567-1568م¹، ومساعي الداي عمر باشا فحينما غزا الجراد الجزائر سنة 1230م/1814م، وأحدث عدّة خسائر في المزروعات، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة غلاء في الأسعار، بادر إثرها هذا الحاكم إلى تقسيم القمح لجميع الخبازين في الأسواق، وجعل سعره مثلما كان في أيام الرخاء، حتى يقلل من شدة هذه الأزمة².

هذا وقد نهج الباي عبد الله باي قسنطينة إثر المجاعة التي ضربت بايلك قسنطينة في بداية القرن التاسع عشر النهج نفسه في محاولة لتخفيف وطأة هذه الكارثة، إذ صار يبعث لكبار الأعراس، و يامرهم بجلب الزرع وبيعه في الأسواق، و وامر الذي عنده كمية فائضة أن يعيرها للمحتاج من أهل عرشه، وكذلك كلّف أرباب المخزن الدائرين به، و الفلاحين من أهل بلد قسنطينة وأعيانها بإخراج الزرع الفائض عنهم لرحبة البلد، فصار الزرع بعد ذلك يدخل البلد، وكان موظفوه حريصين على طريقة كيل وبيع المزروعات، وتوزيعها بين فقراء البلد، وعلى أخذ الثمن منهم، ودفعه لصاحب الزرع، إذ لا يأخذ الفرد من الحبوب إلا قدر كفايته، وهكذا استمر العمل في تلك الحقبة³.

وندرج في السياق نفسه، حرص السلطنة العثمانية في الحفاظ على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع إذ عيّنت لهذا الغرض بالمدن هيئة إدارية أسندت لها مهمة تحديد الأسعار والأوزان، ومسؤولية مراقبة مختلف السلع المطروحة في السوق⁴، أمّا بالأرياف فقد كانت هذه المهمة تتم عن طريق أمين الأمناء، فهو المسؤول عن مراقبة رجل الكيل والوزن الذي عيّنه عرشه في السوق، وأمّا في المناطق السهلية الخاضعة للإدارة العثمانية، فكانت أسواقهم تحت رقابة القائد مباشرة⁵.

¹-DE GRAMMONT, OP.CIT.,PP.100,101.

²- الزهار، المصدر السابق، ص117.

³- العنزي، مجاعات...، ص 41.

⁴- شويتام، المجتمع...، ص ص 428-432.

⁵- نفسه. وانظر أيضا بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص87.

كما يمكن أن نضيف نقطة أخرى تلفت الانتباه، وهي استغلال السلطة العثمانية للدور الإعلامي البارز للأسواق. لأجل نشر الدعوة إلى الجهاد في هذه الأسواق¹، والمعلوم أنّ الدعوة إلى الجهاد في هذه الفترة، هي من بين الأمور التي يحترمها ويوقّرها السّكان، فكان لانتشار الدّعاية للجهاد بمثابة انتشار الدّعاية لصالح العثمانيين، فهذه كانت كنقطة دعائية كسب بها العثمانيون الجزائريين بطريقة غير مباشرة بفضل الأسواق.

فلاحظ من خلال ما تقدّم، أنّ مثل هذه الإجراءات التي تصب في إطار مراعاة ومساعدة السلطة للسّكان إثر الكوارث الطّبيعية التي تصيبهم وتراعي قدراتهم الشّرائية، وكذا أوضاعهم المختلفة، وبفضل سلطة السوق الإعلامية ستنشر هذه الأخبار وستكون بمثابة الوسيلة الناجعة، والمؤثر الايجابي الذي جعل هؤلاء السّكان يرضون عن حكم العثمانيين، ويخضعون طواعية لمثل هذه الحكومة المراعية لحالهم والحريصة على الحفاظ على حقوقهم، وبذلك يكسب العثمانيون ودّ السّكان ويستقر حكمهم أكثر فأكثر.

ومجمل القول، وعلى ضوء ما سبق يتّضح جلياً ذلك الدور البارز الذي لعبه السوق في تعزيز مكانة السلطة العثمانية كدعامة أساسية لتموين وتمويل إدارة الحكومة العثمانية بالجزائر، كما كانت بمثابة الأداة الاخضاعية والدّعائية التي استعملها العثمانيون لصالح حكمهم، بنشر أخبارهم السلطوية الترهيبية أو بنشر أخبار إجراءاتهم المساندة، والمراعية لظروف وأحوال السّكان المحليين.

¹ - HAËDO, *Histoire des rois...*, p140.

الفصل الثالث:

استقطاب القوى المحلية.

إنّ التفاعل الاجتماعيّ بين السلطة الحاكمة والسكان المحليين هو رمز تحقيق الاستقرار السياسيّ، ولهذا كان لا بدّ للسلطة العثمانية بالجزائر أن تسعى محاولة لخلق التفاعل الايجابيّ مع السكان المحليين حتى تضمن استقرار حكمها، فالمعلوم أنّ العلاقات القائمة على التفاعل الايجابيّ، والانسجام بين أيّ حكومة والمجتمع الذي تحكمه تعد سبيلا لثبات هذه الحكومة ونهوضها، في حين أنّ العلاقات القائمة على الصّراع الدائم قد تكون سببا في ضعف وانحيار هذه الحكومة وكذا المجتمع الذي تحكمه.

ومن هذا المنطلق، سنحاول في هذا الفصل تحليل الأساليب السياسية والاجتماعية التي اعتمدها الحكومة العثمانية لاستقطاب واستمالة السكان. ولما كانت جلّ المجتمعات أو كلّها إن صحّ الرّأي تؤثر على قراراتها وتفاعلاتها قوى محلية تتزعم كل تحركات هذا المجتمع وتسيّره على حسب رغبتها أو قناعتها، فإنّه من ذكاء الحكومات أن تكسب إلى صفها هذه القوى بإقامة علاقات ودّ أو مصلحة معها، حتى تضمن خضوع هذا المجتمع لسلطتها، وبه يستقر حكمها وتقوى سلطتها على هذا المجتمع، فإذا كان هذا صحيحا، فإنّ التساؤلات التي تطرح نفسها بإلحاح هي: ما هي الفئات التي مثلت القوى المحلية بالجزائر خلال الفترة المدروسة؟ وما هي قدرات هذه القوى في التأثير على قرارات المجتمع؟ أو ما مدى نفوذ هذه القوى في تسيير وتحريك المجتمع؟ أمّا السّؤال المحوريّ هو: ما هي الأساليب التي اتّبعها العثمانيون لاستقطاب واستمالة القوى المحلية إلى صفهم؟ وكيف ساهم هذا في إحكام سيطرة الحكومة العثمانية على المجتمع؟.

• 1- ماهية القوى المحلية:

الحقيقة أنّنا قد تكلمنا سابقا عن القوى المحلية غير أنّه يبدو من المفيد أن نوسّع ونفصل كلامنا عن هذه النقطة باعتبار أنّ هذا الفصل قد افردناه للقوى المحلية، فالقوى المحلية هي المحرك الأول لوحدة التنظيم الاجتماعيّ، وبحسب قراءاتي المتعدّدة للمصادر والمراجع يمكن تقسيم هذه القوى إلى نوعين من الرّعامات، الأولى: وهي الرّعامات الدّينية، والثانية: وهي الرّعامات الدّنيوية، هذا ويمكن أن نعدّد أنواعا داخل هذين النوعين، إضافة إلى أنّنا يمكن تقسيم وتصنيف هذه الرّعامات على حسب الفضاء الذي انتشرت أو استقرّت فيه، ونقصد في المدن أو الرّيف، أو في كلا الفضاءين معا، ويمكن تلخيص كلّ ذلك في نقاط ثم مخطط يجمع التّقسيمين معا.

التقسيم الأول¹:

أ- الزعامات الدينية أو الروحية: ونقصد بها:

- 1- علماء الدين: وهم الرجال الذين حملوا على عاتقهم أمور الدين من فقه وتفسير وحديث في الجزائر، ونذكر منهم المفتين والقضاة والأئمة والخطباء وبعض شيوخ الزوايا، وغيرهم كثير.
- 2- المرابطون² والمتصوفة³: وقد تواجدوا بايالة الجزائر خاصة منها الزيرية، وقد كان لبعضهم دور كبير في انتشار الجهل وإشاعة الخرافة.
- 3- الأشراف: وهي فئة اجتماعية لها مكانتها، واحترامها في المجتمع وذلك باعتبارها تنتسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فانتشرت بعدد كبير خاصة في المناطق الغربية للبلاد.

ب- الزعامات الدنيوية: ونقصد بها.

- 1- الزعامات التقليدية: ونعني بها ما تبقى من الأسرة الزيرية، والأسر التقليدية العريقة والثرية والأعيان. التي استوطنت المدن والأمصار.
- 2- الزعامات الإقطاعية: ونجد هذا النوع من الزعامات في الأرياف، وهي أيضا من الأسر العريقة، أو الثرية أو الحربية-الاجواد-، وقد اعتمدت في بسط نفوذها على سعة أراضيها الزراعية أو الرعوية.
- 3- بعض الفئات الاجتماعية البارزة-الأكثر تأثيرا أو قوة-: كالجواجلة وبني ميزاب، والأندلسيون واليهود، وغيرهم.

• التقسيم الثاني⁴:

أ- القوى المحلية في المدن:

- 1- العلماء.
- 2- الأشراف.

¹ - انجزناه بالاعتماد على ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص. وانظر أيضا سعد الله، أبحاث...، ج 1، ص 178-179. وكذلك شويتام، "دور..."، ص 161.

-شدري معمر، ص 35، وما بعدها.

- L. CHARLES FÉRAUD, "Notes sur tebessa", in R.A, N° 08, Alger, 1864, pp466 et suiv.

² - تم التعريف بهم سابقا.

³ - قمنا سابقا بالتعريف بالتصوف وللمزيد عن المتصوفة في الفترة العثمانية انظر سعد الله، تاريخ...، ص 481.

⁴ - أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في هذا التقسيم: سعيدي، وبوعبدلي، ص...، وكذلك شويتام، المجتمع...، ص...، -موساوي القشاعي، النظام...، ص 126-144، - دحاني، الضرائب...، ص 126-131، - لواليش، المرجع السابق، ص 105-125. سعيدي، النظام...، ص...، - شويتام، "دور القوى..."، ص 161. -شدري معمر، المرجع السابق، ص 43-48.

3- أعيان¹المدن: وهم الأسر التافذة والتجار الكبار ورياس البحر والحرفيين الكبار...
والفئات البارزة: مثل: الأندلسيين وبني ميزاب والجواجلة، واليهود.

ب- القوى المحليّة في الأرياف:

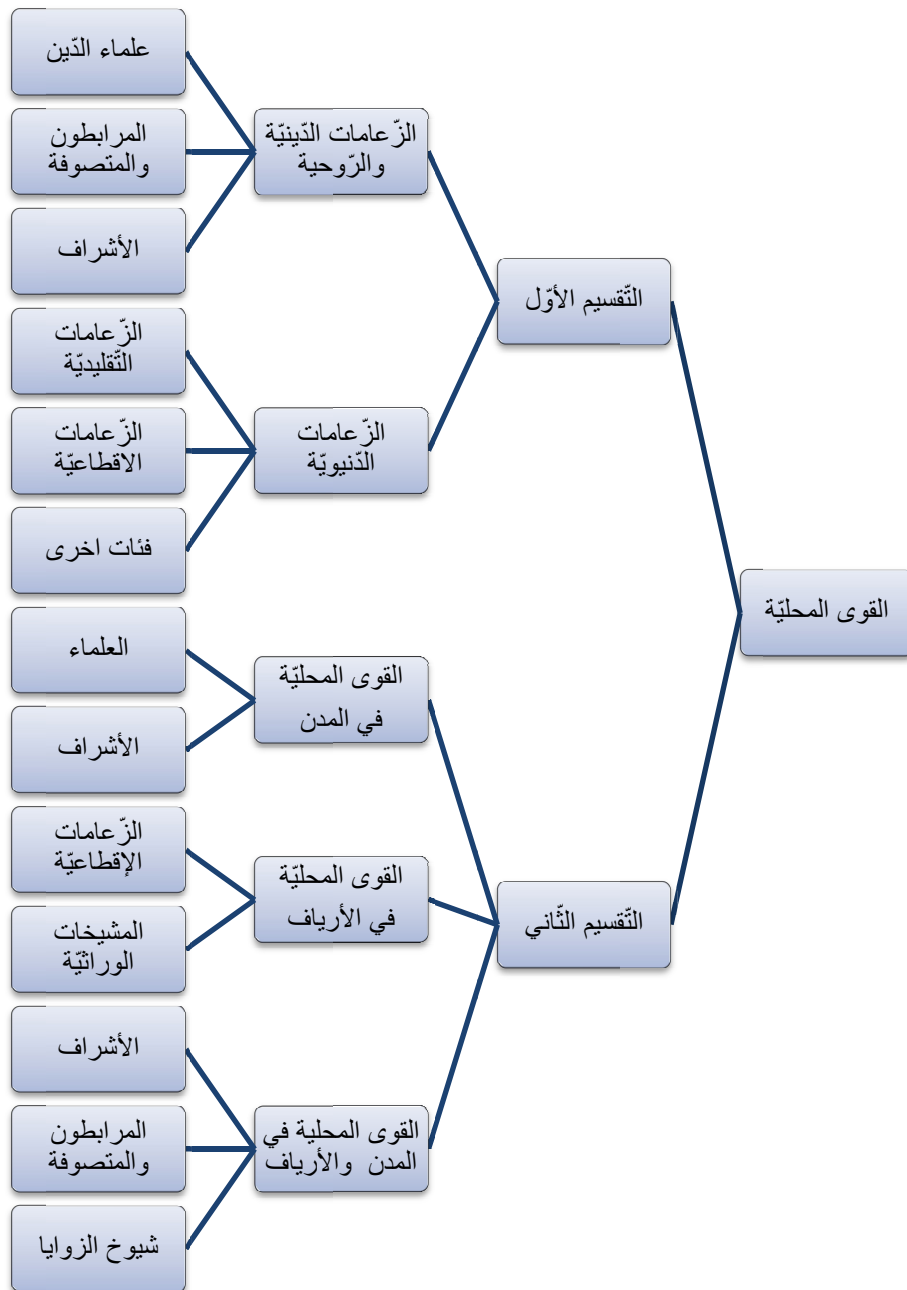
- 1- الزعامات الإقطاعيّة.
- 2- المشيخات الوراثيّة.

ج- القوى المحليّة في المدن والأرياف:

- 1- الأشراف.
- 2- المرابطون والمتصوفة.
- 3- شيوخ الزوايا.

ومن خلال كل ما سبق يمكن تمثيل هذه المعطيات في المخطط التالي:

¹ - أعيان البلد : سادتها وأشرافها ونقول هذا من أعيان البلد أو المدينة. ففي هذه الأخيرة مجلس الأعيان، وهذا المجلس يضم مجموعة من الأشخاص يعيّنهم الحاكم أو ينتخبهم السكان وهؤلاء كالأعضاء في مجلس وهم مسؤوليّة انتخاب رئيس لهم. وهذا التعريف استتجناه من الطريقة أو الكيفية التي تم بها تعيين احد الأعيان بمدينة الجزائر وهو الشيخ سالم التومي فمن المعلوم أن هذا الأخير كان شيخا منتخبا من طرف 131 مجلس أعيان مدينة الجزائر التي كانت اسميا تتبع الدولة الحفصية. وفي الفترة التي نقوم بدراستها، كان يرأس الشيخ سالم التومي هذا المجلس. وهو الذي كلفه باستدعاء الأخوين بربوس للقدوم إلى الجزائر لتحريرها. وذلك في سنة 1514 م حينما كان الأخوان مستقرين في جيجل عقب المحاولة الثانية لتحرير بجاية. للمزيد عن قضية سالم التومي انظر دراج، الدخول...، ص331-332.



فمن خلال كلّ ما تقدّم نلاحظ أنّ هذه القوى كانت متعدّدة، وذات أشكال كثيرة مميّزة في المجتمع، فضمن هذا الإطار يتبادر إلى أذهاننا تساؤل كبير وهو: ما مدى تأثير هذه القوى على قرارات المجتمع، وبعبارة أدق ما هي مكانة هذه القوى في المجتمع الجزائري؟

تعتبر هذه الفئات-القوى المحليّة- كحجر أساس من حجارة البناء الاجتماعيّ للمجتمع الجزائريّ، فلعلّ نوع قدرته وتأثيره، غير أنّ القوة الدّينيّة والرّوحيّة كانت أكثر تأثيراً، ولها أكبر الأتباع من السّكان، ولذلك فقد نالت احترام وتقدير المجتمع لدرجة كبيرة خاصة في القرن 16م، مع تعاظم الخطر الخارجيّ المسيحيّ، فمن هذا المنطلق سنبدأ بمكانة القوى الدّينية، ثم نتطرق إلى مكانة القوى الدّنيويّة.

• 2- مكانة القوى المحليّة:

أ- مكانة القوى الدنيّة:

لقد كان رجال الدين¹ في نظر الأمة الإسلاميّة هم العلماء بحق، فكلّ فقيه أو محدث أو مفسر أو أصوليّ، أو عقائديّ يعدّ في نظر الناس عالما، ويلقبونه بسيدي "فلان"، أمّا إن جمع بين فنون شتى، فإنّه يعتبر - عندهم- عالما عظيما، وقد كانت الحركة العلمية آنذاك دنيّة تَمّت إلى العلم الظاهر والصّوفيّة في آن واحد². والأمر نفسه شهدته الجزائر في الفترة المدروسة، فالقوى الدنيّة التي أشرنا إليها كانت لها مكانة كبيرة.

فقد كان للعلماء نفوذ كبير في الفترة المدروسة، وثقة كبيرة لدى السّكان، هذا ونجد أنّ السّكان كانوا يحبّون العلماء والأولياء ويبالغون في تعظيمهم، سواء كانوا أحياء أم أمواتا³، لدرجة أنّهم تمتعوا بالسيادة المطلقة، والتّفوذ التّام في بعض المدن، فمدينة قسنطينة مثلا كانت تشرف العلماء وتقدرهم حق قدرهم⁴.

وفي السياق نفسه، فلدرجة ومكانة العلماء في الجزائر، وبلاد المغرب الإسلاميّ أبدع كتاب تلك الفترة في الثناء والمدح، والإطراء والرّثاء على هؤلاء العلماء، ونذكر ما قاله أبو رأس الناصري عندما وصف مادحا العالم أبو عبد الله محمد بن الشيخ قاسم المحجوب التّونسي قائلا "...شيخنا وملاذنا الإمام عالم الإعلام. وحامل راية الإسلام، الحسيب الأصيل، الجميل الجليل. الحافظ المشاور المقدم الأملعي، المكرم السند الرواية المرشد، ذو اليد الطولى والطريق المثلى، الراسخ السالك في كل مقام ضيق دو الخصال التي كل ذي لب إليها شيق..."⁵، فهذا الحسن من الثناء يقدم عديد الأدلة التي تؤكّد ما ذهبنا إليه عن مكانة العلماء.

وما زاد من مكانة العلماء ونفوذهم أكثر في الوسط الجماهيريّ هو: الاحتلال الاسباني للجزائر، فهذا الاحتلال أدى إلى غياب شبه كلّ للّدور القياديّ الذي يفترض أن يقوم به الرّعماء المحليّون في مثل هذه الظروف. الأمر الذي دفع السّكان إلى الالتفاف حول العلماء الذين لعبوا دورا كبيرا في تحفيز الشّعب على التّصدي للإسبان في حدود الإمكانيات العسكريّة والتنظيميّة المتوفرة⁶.

¹ - يطلق لقب "رجال الدين" عند المسيحيين، أما عند المسلمين فقد كانوا يلقبون بالعلماء، والمتصوفة، وشيوخ الزوايا، والمرابطين.

² - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 47.

³ - دراج، الدخول...، ص 378، 379.

⁴ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 52.

⁵ - أبو رأس محمد الجزائري، فتح الإله و منته في التحدث بفضل ربي و نعمته "حياة أبي راس الذاتية و العلمية"، نع، ضبطه: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص 51، 52.

⁶ - دراج، الدخول...، ص 382.

ولهذا نجد أنّ العلماء قد مثلوا السّكان وكان رأيهم وتديبيرهم مطاعا، والدليل على هذا الكلام أنّهم كانوا من الأوائل الذين مثلوا السّكان عند دعوة الأخوين عروج وخير الدّين بربروس إلى الجزائر، وتسليمهم لواء قيادة المقاومة بعد أن بلغت انتصاراتهم الكثيرة على الاسبان في عرض البحر المتوسط. واستقبل السّكان العثمانيين استقبال الأبطال وبايعوا عروجا سلطانا عليهم سنة 1516م¹، وحتى في سنة 1519م، فقد كان العلماء أيضا من الأوائل الذين رحبوا بانضمام الجزائر إلى الدّولة العثمانيّة، إذ نجد في نص الوثيقة التي بعثت إلى الباب العالي لهذا الغرض ما نصّه " ترجمة رسالة القاضي، الخطيب، والفقهاء، والأئمة، والتّجار، والأمناء، وكافة سكان مدينة الجزائر العامرة. أنّنا ندعو بالسّعادة والتّصريح لمقام السّلطنة العلية...²"، والملاحظ أنّ كلّ من القاضي، والخطيب والفقهاء والأئمة كلّهم علماء دين.

وفي السّياق نفسه فخير دليل على عظمة ومكانة العلماء أيضا في نظر المجتمع هو التفاف السّكان حول ثورة العالم سيدي يحيى بن سليمان الاوراسي³ هو العالم السّابق نفسه، والمقصد هنا أنّ العلماء لمكانتهم يلتف حولهم النّاس فيقومون ولا تتمكن السّلطة من إخضاعهم.

أما بالنّسبة للرّيف، فنجد المرابطين وشيوخ الرّوايا والمتصوفة يعتلون درجة العلماء نفسها في المدن كما أسلفنا، فتتجلى درجة مكانتهم العظيمة وسلطتهم في الفترة العثمانيّة في كثرة أتباعهم حتى أضحي الحكام العثمانيون يخافون من هذه الفئة⁴.

فالظاهرة البارزة التي تلفت الانتباه، هي أنّ المرابطين مثلا قد احتلوا مكانة محترمة في المجتمع خاصّة منه الرّيفيّ كما قلنا، فهم المعلّمون والموجّهون وحماة الشّريعة الإسلاميّة، ولهذا الميزة كان هؤلاء المرابطون يستشارون في الكثير من القضايا، كما كانت زاوية المرابط مقر للصّلاة والصّيافة، ومقصدا للطلّبة من كلّ مكان حتى من خارج الايالة، وهذا كلّ جعل من دور المرابط كامنا في ملأ الفراغ السّياسي والثّقافيّ للسّكان خاصة منهم الرّيفيين، فلذلك تجد هؤلاء السّكان يقدّمون للمرابط الهدايا والعطايا الثّقيلة⁵.

هذا ووقف السّكان موقف الاحترام لكلمة المرابط فكلمته كانت مسموعة لدى السّكان إذ كان مثلا مرابط قرومة⁶ المسمى سيدي علي بن عيسى يذهب إلى الأسواق كلّها، ليقوم بدور الحكّم في جميع القضايا التّجاريّة. وكانت لكلمته قوة غير عاديّة فما من كلمة تخرج من فمه إلّا ويعتبرها أتباعه كلمة مقدّسة. ولم يكن يشارك في

1- نفسه.

2- التميمي، "أول رسالة..."، ص 99 و119.

3- الفكون، المصدر السابق، ص 54.

4- الزهار، المصدر السابق، ص 159.

5- شدري معمر، المرجع السابق، ص 77-78.

6- قرية تقع بنواحي الاخضرية التابعة اليوم لولاية البويرة.

المعارك. ولكن الآلاف كانت تلي أمره وتندفع في حماس إلى أرض المعركة، فقد كان هؤلاء المرابطون يحظون بعد الله ورسوله باحترام كبير من طرف المسلمين ويؤثرون فيهم تأثيراً كبيراً، فالسكان تعودوا على احترامهم وتقديسهم¹.

فحتى السلم بين سكان الريف خاصة البدويين منهم كان يتم دائما بتدخل المرابط، وبالرغم من عدم وجود قانون لتسوية خلافاتهم، ويكبحون به جماهم، وبالرغم أيضا من أنهم لا يقبلون الخضوع لأي سلطان، إلا إن طاعتهم للمرابط طاعة لا يمكن تفسيرها إذا أخذنا بعين الاعتبار طبائعهم الاستقلالية، لدرجة أن شيوخ القبائل لا يكاد يكون لهم تأثير إذا قارناهم بالمرابط. إضافة إلى أن هؤلاء المرابطين حتى بعد موتهم يقون محل توقير دائم، وتدفن أجسامهم في قبر يحاط بتابوت يمكن أن يلجأ إليه كل مجرم، وبالتالي فإن المكان يصبح موقرا إلى درجة أن الابن لا يجراً على اقتحامه لمطاردة قاتل أبيه. وهكذا فإن المرابط وهو ميت يحظى باحترام يفوق الذي كان من الممكن أن يحظى به وهو حي، والنقطة المهمة هي أن وجود هؤلاء المرابطين في المجتمع الجزائري نعمة، إذ بمجرد ما لهم من نفوذ على السكان يسكتون أسلحة الخصوم ويمنعون إراقة الدماء، وإن سلطاهم على نفوس القبائل لعجيب، والأمر الذي حافظ على مكانة هؤلاء المرابطين هو تصرفات المرابطين اللطيفة وكياستهم، إذ لا يسمحون أبدا بأي تجديد ولا يقومون بأي شيء مما يمكن أن يتعارض مع كرامة أو عادات السكان، وبهذا السلوك يحتفظ هؤلاء المرابطون بنفوذ لا حدود له².

وفي الإطار ذاته، فالسكان والسلطة كانا معا يهابان المرابط، وهذا الكلام يمكن أن يتجسد في موقف المرابط الشيخ منصور، حينما تم مصادرة أملاك ومحاولة قتل صهره التركي حسن باشا، حيث قام بجمع كل حلفائه من زعماء القبائل، فقام إثرها بإصدار تهديد إلى الباشا أو حاكم الولاية بأنه وفي حال لم تعاد ممتلكات ومنصب حسن باشا فإنه سيعلمها حربا شعواء على حكومة العثمانيين، وعلى إثر ذلك بدا الشيخ منصور وحلفاؤه في الاستعداد للحرب. وعقب وصول هذه الرسالة إلى الداي، استدعى الديوان لعقد اجتماع بكامل هيئته، ليعرض عليه رسالة الحاج منصور وليتداول في الموقف الخطير الجديد، فبعد المناقشة تم تلبية مطالب الحاج منصور وأعيدت ممتلكات ومنصب وصلاحيات حسن باشا، وهذا الأمر يمثل دليلا واضحا على ما يتمتع به المرابط والزعيم الحاج منصور شيخ القبائل من النفوذ والاحترام لدى الداي وديوان الجزائر معا³.

¹ - شلوصر، المصدر السابق، ص ص 20، 21 و 52 و 71.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 18، 19 و 22.

³ - كاتركات، المصدر السابق، ص ص 118 - 124.

أما بالنسبة لمكانة الأشراف، فقد كانوا يحتلون مرتبة اجتماعية مميزة نظرا لما يحظون به من مزايا اجتماعية¹، وهذه النقطة تؤكدتها الوثائق، إذ لقبوا بالشرفاء والأطهار وغيره فقد ورد في إحدى الوثائق ما نصه "...شرفاء أطهار من آل النبي المختار...."²، وهذا يبيّن حظوتهم ومكانتهم المحترمة وسط الجماهير الشعبية.

ب- مكانة القوى الدنيوية:

إنّ المجتمع الجزائري في هذه الفترة كان مجتمعا اتّسم بالترابط والتّماسك على الرّغم من اختلاف الطوائف، إذ يقول بهذا الصّدّد وليام شالر "...وعلى الرّغم من أنّهم ينتمون إلى عدة أجناس، فهم يشكّلون شعبا له شخصية قومية متميزة"³، فقد كان الأعيان بالمدن والعائلات الكبرى التقليدية والإقطاعية في الرّيف، هم الذين يشرفون على تسيير وتنظيم العلاقات العامة، وخلق ذلك التّرابط والتّظام في كلّ من الرّيف والمدينة.

ففي المدن حُظي الأعيان بمكانة مرموقة، وكانت كلمتهم مسموعة وسط السّكان، فعندما تمّ عرض طلب الالتحاق بالدولة العثمانية عندها تم طلب مباركتهم، وهذا الأمر ينم عن مدى تأثير رأيهم وسلطة كلمتهم وسط الجماهير، وفي الإطار نفسه نجد أنّ الوفد الذي ذهب إلى اسطنبول وطلب الالتحاق بالدولة العثمانية كان من ضمنه الأعيان الذين عرضوا رغبتهم في ضمّ الجزائر إلى الدولة العثمانية كممثلين عن السّكان، وبفضلهم فعلا أصبحت الجزائر تابعة رسميا إلى الدولة العثمانية⁴.

زد على هذا، فالدليل الآخر الذي يؤكّد أكثر هذا الطّرح، والقاضي بالمكانة الكبيرة لأعيان المدن، هو استحابة السّكان لتحريض شيخ مدينة الجزائر سالم التومي. علاوة على هذا، فإنّ الأعيان قد كان رأيهم مهما لأنهم جسّدوا رأي السّكان ومثّلوه فقبل معركة شرلكان سنة 1541م استدعى حسن أغا الأعيان والقادة وبدأ يصبرهم على مصابهم ويستشيرهم في أمر المقاومة وكيفية تنظيمها⁵، وهذا يدلّ على أنّ حسن أغا قد كان مهتم برأي الأعيان والقادة، لأنّه كان يعرف أنّ رأيهم هو رأي السّكان وذلك لنفاذ كلمتهم على هؤلاء الأخيرين.

وفي السّياق نفسه، فإنّ ثورة إحدى العائلات التي كانت من أعيان مدينة قسنطينة وهي عائلة أولاد عبد المومن والتي كان أفرادها من الصّفوف القويّة وأصحاب المكانة والحظوة والسّلطة والتّفوذ لسنوات طويلة، مثلها مثل عائلة ابن الفكون التي كانت تزاخمهم المكانة والتّفوذ الديني والسياسي، والاجتماعي. المهم أنّّه في يوم 12 أكتوبر 1642م ثار أولاد عبد المومن، وحملوا السّلاح ضدّ الجنود الانكشاريين الذين أهانوهم واعتدوا عليهم، ودامت

¹ - أبو رأس الناصر، عجائب...، ص22.

² - وثيقة مقدمة من طرف الناشر والباحث في المخطوطات محمد فؤاد القاسمي الحسني من زاوية الهامل في صيف من سنة 2016م.

³ - شالر، المصدر السابق، ص108.

⁴ - مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1623، ظهر و31، وجه و32. وانظر أيضا التميمي، "أول رسالة..."، ص ص99 و119.

⁵ - دراج، الدخول...، ص ص313، و382.

المعارك يومين كاملين في شوارع المدينة، وقُتل الكثير من الجانبين خاصة من أولاد عبد المؤمن الذي قُتل منهم 24 شخصا، واضطروا أن يعتصموا بالجابية وأغلقوا الأبواب ولازموا منازلهم، فحاصره الجنود العثمانيون، فتدخل شيخ البلد وشيخ الإسلام، والقاضي لدى أغا التوبة (قائد الانكشاريين)، وتم الاتفاق على أن ينسحب الجنود العثمانيين إلى ثكناتهم ويعاقب الجناة من الجانبين¹. وهذه الحادثة بقدر ما تبين نفاذ كلمة شيخ البلد وشيخ الإسلام والقاضي في القضايا الخطيرة بقدر ما بينت أن الأسر ذات النفوذ قد كانت تحرك الجماهير الشعبية وتدفعهم لحمل السلاح.

هذا ويمكن أن نقدم مثلا على ما أشرنا إليه عن أسرة ابن الفكون، فهي الأخرى كانت لها مواقف تؤكد طرحنا حول مكانتها العالية وكلمتها المسموعة، فإثر حصار العثمانيين لقسنطينة بهدف إخضاعها لحكمهم، وقع الخلاف بين أهل البلد، فبعضهم يقول نستسلم لحكم العثمانيين، وبعضهم الآخر يقول لا نستسلم، فلما كثر الكلام بينهم وتفاقم الأمر، قام عليهم الشيخ بن الفكون معلنا أن هؤلاء العثمانيين قد قدموا من طرف السلطان العثماني، فلا يليق مقاتلتهم، لان عقاب السلطان المذكور وارد فيقول العنتري "... فعند ذلك أذعن له الصّف الأخر وانقاد، واتفقوا (كذا) كلّ النَّاس وفتحوا أبواب البلاد..". وبه أصبحت قسنطينة تحت سلطة العثمانيين². وهذا يبيّن مدى تأثير الرّعاء المحليين من الأعيان بالمدن على قرارات السّكان.

دون أن ننسى ذكر بعض الاسر النفوذوية - ذات النفوذ - التي حظيت بمكانة هامة في مدينة الجزائر، والتي تمتعت بها بعض العائلات الحضريّة، واستاثرت بالجاه والحظوة كعائلة قدورة والمرتضى التي تولى عدد من أفرادها الإفتاء المالكي وعائلة الزّهار التي كانت تتولى نقابة الأشراف³.

والجدير بالذكر أنّ أعيان المدن لم تمثلهم الأسر النفوذوية العريقة أو العلميّة فقط، بل مثلتها أيضا الأسر الغنيّة ذات التأثير والنفوذ كرياس البحر والتّجار، والحرفيين الكبار أي أمناء الحرف⁴، وبعض الفئات الأخرى كالجواجلة فهذه الفئة كانت لها مكانة ودورا مميّزا داخل تنظيمات النّشاط الحرفيّ، وكذا في التّجارة بمدينة الجزائر⁵، فالظاهرة التي ميّزت هذه الفئة كثيرا هو مكانة أمينها، أو كما يسمى أمين الجيجليين وسط أمناء الجماعات الحرفيّة الأخرى، فقد كانت له مكانة عالية وسطهم⁶. لأسباب تكلمنا عنها في فصل العلاقات.

¹ - العنتري، تاريخ...، ص38.

² - نفسه، ص ص 44، 45.

³ - الزّهار، المصدر السابق، ص32.

⁴ - سبق التعريف به.

⁵ - شويحت، المصدر السابق، ص22.

⁶ - نفسه، ص67.

إضافة إلى فئة بني ميزاب، فقد كانت هاته الفئة في الفترة العثمانية لها وزنها المالي والتجاري، ودورها الفعال في النشاط الاقتصادي في المدينة، فقد كانت لها مكانة خاصة ومميزة وسط السكان بمدينة الجزائر مثلا، استطاعت افتكاك هذه المكانة لمواقفها الداعمة للسلطة العثمانية، وكذا علاقاتهم الطيبة بالفئات الأخرى، مما جعلها من الجماعات المهمة¹.

زد على هؤلاء فئة الأندلسيين فهي الأخرى كانت لها مكانة مرموقة وسط النشاط الحرفي والتجاري بالمدن الجزائرية، فهؤلاء الأندلسيون منذ تواجدهم بالجزائر، عُرفوا بأنهم عمال ماهرون، كل واحد منهم صاحب صنعة يتقنها بمهارة كبيرة²، ولكفاءتهم هذه كان لهم دور متميز في ازدهار ورواج عدد من الحرف وبوجه خاص كل ما يتعلّق بصناعة الحرير من نسج وغيره، ففي عام 1619م ضمت مدينة الجزائر ألفي موريسكي أتروا على المدينة بصناعاتهم الحرفية والصوفية³، إضافة إلى لعبهم دورا كبيرا في المجال المدني والعمري والفني⁴، وهذه الأدوار البارزة جعلتهم يتبوؤون مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري.

وما زاد من مكانتهم هذه هو سعي الحكام إلى كسب مودة الأندلسيين بالمعاملات الاقتصادية، هذه الوضعية الميسورة والتميزة كانت تساعد الأندلسيين في الحفاظ على مكانة خاصة في المجتمع الجزائري، هذا ما جعلهم محل أطماع الفئات الاجتماعية الأخرى، مما سمح لهم بمصاهرة العناصر العثمانية، وبعض موظفي الديوان الكبار، إذ تزوّج العديد من الباشوات والرّياس، والضباط العثمانيين من الأندلسيات⁵، فيبدو لي أنّ هذا ما أكسب هذه الفئة مكانة عالية في السلم الاجتماعي لارتباطها بالعنصر العثماني الحاكم.

علاوة على فئة أخرى كان لها تأثير كبير رغم أنّ مكانتها لا يمكن مقارنتها بالفئات الأخرى، وهي فئة اليهود الذين كانوا يستولون على التجارة⁶، وقد شكّلوا عنصرا هاما جدا⁷، خاصة حينما أصبحت لهم مكانة كبيرة عند العثمانيين الذين وضعوا فيهم ثقتهم لأجل المصلحة المتبادلة أي من أجل المال⁸. فاستغلوا ذلك وأضحوا

¹ - بن خروف، المرجع السابق، ص 42-47.

² - بربوس، المصدر السابق، ص 105.

³ - غطاس، الحرف...، ص 229.

⁴ - دراج، الدخول...، ص 329.

⁵ - طيبي، المرجع السابق، ص 181، 182.

⁶ - غطاس، الحرف...، ص 147، 148.

⁷ - شوفالييه، المرجع السابق، ص 67.

⁸ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 120.

بمارسون جميع فروع التجارة، ويحتكرون السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة¹، كما لعبوا دورا هاما في العملية التجارية². وهذا ما جعلهم أغنياء فوصلوا لدرجة تغيير بعض القرارات الحكومية³.

هذا ولا يمكن أن ننسى على أنّ اليهود، كانوا غير محبوبين عند السكان، بدليل أنّ الوثائق قد حفظت في طياتها، أنّ اليهود قد أضيف إلى أسمائهم لقب "الذمي لعنه الله"⁴، ورغم ذلك فقد تبوّؤوا مكانة عالية في المجتمع الجزائري، وأنّروا ولعبوا دورا هاما فيه، بدليل نفوذهم السياسي والاقتصادي الكبيرين⁵.

أمّا في الرّيف فقد كانت العائلات الكبرى التقليدية والإقطاعية هي التي تقوم بمهام الأعيان في المدن أي تسيير القبائل، وذلك بحكم عراقتها ونبيل أصلاتها، وأشهر هذه العائلات مثلا في بايلك الشرق عائلة أولاد بوعكاز، وعائلة بن قانة بالصّحراء، واللّتان تتقاسمان قيادة البايك تقريبا، حيث تشرفان على تسيير شؤون الغالبية الساحقة لقبائل الشرق، إضافة إلى عائلة ابن شنوف بالزّاب الشرقي، وأولاد مقران بمنطقة مجانة، وأبناء عمومتهم أولاد عبد السلام وأولاد بوزيان وقندوز، وعائلة ابن عز الدين بالزّواوة، وعائلة ابن جلاب بتقرت بواد ريغ، فكلّ هذه العائلات كانت ذات نفوذ كبير على السكان يسيرون عديد القبائل، وكلمتهم مطاعة وسط مضارهم⁶، وهذا يبيّن مكانة هذا الصّنف من القوى المحليّة في الرّيف.

وإذا ما فصّلنا ودققنا في الأمر فإنّنا نجد أنّ الوضع الاجتماعي لم يكن متجانسا بين الشمال والجنوب من حيث طبيعة الحياة اليومية، وكان غير ذلك أيضا في مناطق الشمال نفسها، ففي بعض الجهات من قبائل الحضرة كانت الأسرة هي التي تقوم بالدور الأساسي في التنظيم الاجتماعي. وكان الشّيخ على رأس أعلى هيئة تنفيذية في المنطقة. بينما كانت القرية في بلاد القبائل الكبرى هي التي تقوم بالدور الأساسي في تنظيم الحياة الاجتماعية حيث كان على رأس كلّ قرية أمين يعيّن من طرف الجماعة. وكانت هذه الجماعة أعلى هيئة قضائية وتنفيذية تعمل في استقلال تام عن النظام العثماني⁷، وفي جنوب الجزائر بالصّحراء كانت تتقاسم النفوذ الأسر الموسّعة، وأهمها أسرة ابن قانة وبوعكاز وبني جلاب والبوازيد وأولاد نايل وأولاد سيدي الشّيخ والشعابنة⁸.

¹ - شالر، المصدر السابق، ص 89.

² - شوفاليه، المرجع السابق، ص 67.

³ - سعد الله، تاريخ...، ص 152.

⁴ - س. البليلك، علة 10، سجل 1.40.و.ج. وانظر أيضا سعد الله، "دفتر..."، ص 162.

⁵ - سعد الله، تاريخ...، ج 01، ص 152.

⁶ - فركوس، المرجع السابق، ص 47-50.

⁷ - M. RÉMOND, "L'élargissement des droits politiques des Indigènes ses conséquences en kabylie", in R.A. N°68, Alger, 1927, pp213- 253.

وانظر أيضا: أمحمد عميراي وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ط خاصة، الجزائر، 2007م، ص 15.

⁸ - نفسه.

ولعلّ النقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها هي أنّ هذا الصّنف من القوى المحليّة -الأسر التقليديّة والإقطاعيّة- التي اعتمدت في فرض نفوذها على السّلطة الرّوحيّة أو الكفّاءة الحربيّة، قد توزّعت بطريقة معينة عبر الايالة، إذ نجد أنّ الأسر التي تعتمد سلطتها في الاستقلال على النّفوذ الرّوحي تسود بايلك الغرب، والعائلات المستمدة نفوذها من استعمال القوة الحربيّة تتركز في بايلك الشّرق وجنوب بايلك التّيطري، بينما نجد في المناطق الجبليّة الحصينة في شمال وشرق وسط الايالة انحصرت فيها القبائل التي تعتمد سلطة القبيلة وليست هذه الأسر¹. فكلّ هؤلاء كانت لهم قدرة هائلة في تهييج السّكان سواء بالترغيب والوعيد أم بالتهديد²، ويمكن أن نقدم أمثلة تؤكّد هذه الفكرة وهي: أنّ هذا الصّنف من القبائل المتشكّلة من العائلات الإقطاعيّة الكبرى، كانت تتحكم في توجيه الجماهير الرّيفية لا سيّما ببائلك الشّرق، ودليل ذلك أنّ السّلطات العثمانيّة في الكثير من المرات لم تتمكن من التّعامل مع بعض القبائل، إلّا بعد أن تتعامل مع هذه الأسر التقليديّة أو الإقطاعيّة كصالح باي الذي بذل الكثير لهذا الأمر³، وهذا يبيّن مدى سلطة ومكانة هذه القوى في المجتمع.

ويبدو من المفيد قبل أن نختم تقسيمنا السّابقين أن نشير لنقطة مهمة وهي أنّ الرّعامات في ايالة الجزائر كانت تتركز عموماً، إمّا على أساس دينيّ أو قبليّ، وقد شكّلت القيادات المرابطيّة أو الرّوحيّة طبقة هامة، وكانت تلعب أدوراً ومكانة معتبرة ضمن هذا الإطار في بايلك الغرب. أما بقية الجزائر فقد كان عماد النّفوذ فيها يتمثل في قيادة الاجواد أو القيادات الدّنيويّة⁴.

• 3- أساليب استقطاب⁵ السّلطة للقوى المحليّة:

عملت السّلطة العثمانيّة على استقطاب القوى المحليّة واستمالتها سعياً منها لفرض نفوذها، وبسط سلطتها على السّكان، بحيث حاولت بهذا المجهود استغلال مكانة وتأثير هذه القوى الكبيرة على ميول ورغبة السّكان ورأيهم. فكانت هذه الإستراتيجيّة كركيزة من ركائز تثبيت حكم العثمانيين بالجزائر، وهنا نتساءل حول الأساليب أو الطّرق التي اعتمدها السّلطة العثمانيّة لاستقطاب القوى المحليّة، ولذلك سنحاول تعديدها وترتيبها.

¹ - سعيدوني، النظام...، ص ص 49، 50.

² - دراج، الدخول...، ص 234.

³ - سعيدوني، النظام...، ص 50.

⁴ - دحماني، نظام...، ص 43. وانظر أيضاً ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الاسلامي، ج 01، ط 04، 1992، ص 172.

⁵ - استقطاب: استقطب الناس جمعهم إليه وصار لهم مرجعاً وقطباً، واستقطب الآراء جمعها حول رأيه وركّزها عليه، واستقطب الأمر اهتمامه اجتذبه، وجعله يهتمّ به دون سواه، أما سياسياً فهي أسلوب سياسي تتبعه دولة كبيرة لتجذب نحوها مجموعة من الدول الصغيرة أو الأقليات الصغيرة. وهي نزعة لدى البعض تنسم بمحاولة اجتذاب بؤرة الاهتمام نحوهم، فنقول مثلاً استقطبت قضية معينة جهود الدولة كلّها.

معلوم أننا قد قمنا في العناوين الأولى لهذا الفصل بالكلام عن هذه القوى وترتيبها، إمّا حسب نوعها أي دينية أو دنيوية، أو حسب مكان استقرارها أي في المدينة أو الريف، بينما في هذا العنوان سوف لن نحترم ذلك دائما، وذلك مرده إلى أنّ السّلطة العثمانية، قد استعملت أساليب متشابهة، هذا إن لم نقل نفسها سواء مع الرّعاء، أم القوى الدينية، أم الدّنيوية، أم مع القوى أو الرّعامات في المدينة أو الريف.

أولا: فالحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها هي أنّ العثمانيين كانوا يقدّسون الدّين أكثر من أيّ شيء، فقد كانوا متأثرين بالتّصوف ويتبركون بعلماء الدّين، ويخافون عدم رضا العلماء إذ كانوا يعملون بما يأمر هؤلاء العلماء خوفا من نتائج غضبهم، وهذا لم يكن بالجزائر فقط بل حتى مع ملوك اسطنبول عاصمة الدّولة العثمانية أو في ولايتها الأخرى كمصر¹، وتونس مثلا².

وهو الأمر الذي تشارك فيه العثمانيون مع سكان الجزائر، إذ يؤكّد أحد المصادر بهذا الصدد أن العثمانيين قد تفتنوا لنقطة أساسية في المجتمع الجزائري آنذاك، وهي تقديس السّكان للرّعامات الدّينية المرابطين أحياء كانوا أو أمواتا، فيقول صاحب المصدر قولاً صور بعض هذه الطّرق "...ومن ذلك الحين لم يكتف الأتراك بأن فرضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، وإنما صاروا يقدّمون لهم أكبر الامتيازات وأثمنها وصارت أماكن سكناهم وضرائحهم بعد الموت مقدّسة، كما أنّ القانون لا يمسّ كلّ من يلجأ إليها. كانت هذه من إحدى الوسائل التي استعملها الأتراك لاكتساب ودّ العرب والبربر. وهناك وسيلة أخرى استعملوها وتتمثل في أنّهم كانوا يظهرون أنفسهم في مظهر حماة الدّين، ويمتنعون عن القيام بكلّ ما هو مناف للقوانين... ثم هناك وسيلة ثالثة فحواها أنّ الأتراك قد كانوا يقيمون الصّلاة بانتظام مما جعل البرابرة يتصورون أنّهم مرابطون وصالحون. وهذه هي الأسباب التي جعلت سكان الايالة يخضعون طواعية للأتراك ويثقون فيهم..."³، الواضح أنّنا قد أطلنا في الاقتباس، إلّا أنّه قد بدا لنا وجوب نقله لمدى مساسه بصلب موضوعنا، وهو طريقة إخضاع السّكان باستغلال نفوذ القوى الدّينية.

والحقيقة الأخرى التي لا يمكن الإغفال عنها، وهي أنّ العثمانيين عند دخولهم للجزائر وجدوا بأن أقرب النّاس إليهم هم القوى الدينية⁴، فقد سهّلت هذه القوى الدّينية على العثمانيين الاستقرار بالجزائر، ولهذا وظف

¹ - أبو راس، فتح الإله...، ص ص 52 و 54، و 60-64.

² - محمد ابن أبي القاسم الرعيبي القيرواني المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، ط 3، دار المسيرة، بيروت، 1993م، ص 246.

³ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 21 و 72، 73.

⁴ - ولعل النقطة التي قربت وجعلت العلماء يلتفتون أكثر بالعثمانيين وهي أن العلماء قد كانوا ينظرون إلى البحارة العثمانيين الذين جاؤوا إلى الشمال الإفريقي كمجاهدين جاؤوا لمناصرة إخوانهم في الأندلس، وإنقاذ الجزائر من الاحتلال الإسباني، ولذلك كانوا على رأس المؤيدين لهم قبل وبعد دخولهم إلى الجزائر. للمزيد انظر دراج، الدخول...، ص 348.

العثمانيون الدّعوة إلى الجهاد، فقد وقفت قيادة تلك الفعاليات إلى جانبهم في جهادهم ضدّ الخطر الخارجي، والتف المرابطون حولهم وهو ما كان يشكّل تضامنا إسلاميًا حقيقيًا¹.

وما زاد من توطد وجود العثمانيين بالجزائر، هو تقربهم من القوى الدّينية وتبركهم بهم، وبذلك استمالوا هذه الأخيرة لهم، بهدف مساعدتهم على التّغلغل والاستيلاء على المدن الجزائريّة المرغوب فيها، وإخضاع سكانها للحكم العثمانيّ، وكان ذلك عن طريق إكثار الهدايا والعطايا لهذه القوى، وإعفاء زواياهم وأضرحتهم من الضّرائب، وبناء المساجد والزّوايا والوقف عليها، واحترام النّاس لعائلاتهم².

ومن أمثلة ذلك علاقة أحمد بن يوسف الملياني بالعثمانيين، فحينما كان العثمانيون يخططون للاستيلاء على تلمسان ويبحثون لهم عن حليف ونصير، وجدوا أنّ الملياني الأفضل لهذه المهمة، فكما تذكر الرواية أن عروج قد زار الملياني، واتفق معه سرا على عدّة أمور، منها إعلان الملياني وأتباعه تأييدهم للعثمانيين، بينما تعهد عروج بعدم التّعرض للملياني ولنسله ولمن تعلق به، وسواء كان هذا اللقاء شخصيًا كما تروي الروايات أم بواسطة، إذ أنّ تحالف العثمانيين مع أتباع أو بالأحرى حزب الملياني في تلك الظروف يعتبر أمرًا مؤكدًا تقريبًا، وقد أثمر هذا التّحالف على نجاح مخطط العثمانيين بإخضاع السّكان لسلطتهم بواسطة الملياني³.

والأمثلة الأخرى عن الأساليب التي ذكرناها، أن العثمانيين شيّدوا للعالم سيدي محمد بن أبي طالب المازوني الذي ساند العثمانيين بالغرب الجزائري مدرسة مازونة التي اشتهرت بتدريس الفقه⁴، كما أن باي بايلك الغرب إبراهيم من شدة تقربه من العلماء كان يشتري لهم الجوّاري الحسان، وكان يجلسهم، ومن طلب منه حاجة، قضاها له فورًا⁵، هذا وقد قام حسين باي بوحنك باي بايلك الشرق بتقريب أحد الأولياء الصّالحين وهو الولي الصّالح الشيخ الشّيحي، فأنشأ له زاوية ببلد أولاد عبد النّور -تعرف اليوم بزاوية الشّليحي- وعفى عن هذه الزاويته دفع الضّرائب⁶، ضف الى أنّ الباي محمد الكبير قد اعتنى ببناء مشهد الولي محمد بن عودة والولي احمد بن يوسف⁷.

زد على هذا، فقد قام بعض الحكام لكسب تأييد شيوخ الزّوايا وعلماء الدين والمرابطين والأشراف بمنحهم في مناسبات معينة جزءا من جزية أهل الدّمة، وعلاوة على هذا، فقد كان هؤلاء الحكام وللهدف نفسه يتغاضون

¹ - دحماني، النظام ...، ص 44.

² - سعد الله، تاريخ ...، ص 269.

³ - نفسه، ص 269.

⁴ - الزباني، المصدر السابق، ص 217.

⁵ - نفسه، ص 258، 259.

⁶ - ابن العطار، المصدر السابق، ص 129.

⁷ - سعد الله، تاريخ ...، ص 469.

ويصمتون عن أعمال هذه الفئة ولو كانت مضرّة، وتتناقى مع الأخلاق العامة وحتى مع الدّين¹، فالأشراف مثلاً كانت ممتلكاتهم لا تتعرض للمصادرة وهم معفون من أداء الضّرائب غير الشّرعيّة، ولا يناههم ظلم واضطهاد من قبل السّلطة وعمالها. بالعكس يتقرّب إليهم البايات والقياد، بتقديم الهدايا لهم في المناسبات الدّينيّة².

وفعلاً كانت سياسة العثمانيين في الجزائر لكسب قلوب السّكان وولائهم تتركز على إظهار الاحترام الكبير للقوى الدّينيّة، كالعلماء والأولياء والرّجوع إليهم للفصل في الكثير من القرارات الحاسمة مثل التّبعيّة للدولة العثمانيّة أو إعلان الحرب، أو القضاء على متمرد من المتمردين، أو إرسالهم كوسطاء صلح. فكسبوا بذلك قلوب السّكان وثقتهم وولاءهم³، ويمكن تقديم أدلة عن أحداث جرت إبان هذه الفترة، ونضرب مثلاً لمساعي الرّئيس خير الدّين بربروس، فقد ربطته علاقات طيبة مع المرابطين والعلماء، وقربهم إليه إلى درجة غدوا مستشارين له فيما يتعلّق بالأوضاع الدّاخلية للبلاد، وحتى الإنكشاريين أحبوا العلماء والمرابطين ولقبوا باسم مرابط، وجرت فيما بينهم مناقشات حول إطلاق اسم مرابط على أفراد الإنكشاريّة⁴.

وقد اتّبع السّلوك نفسه الحاكم محمد بكداش الذي لازم العالم الشيخ سيدي قاسم. حتى أنّ هذا العالم كتب طویل الأبيات مادحا لمحمد بكداش نورد هنا بعضها:

هذا أمير هاشمي	لم يرض بالمظالم
طوبى لمن قد قاربه	ياويح شخص حاربه
بشرى لنا بذا الأمير	إذ هو يروي ويبر
يعرف قدر العلماء	كأمراء القدماء
سخي عرف بالله حقا	لأهل العلم يخضع ذو انسجام

فنتيجة هذه القصائد والمدح أن تكرّم بكداش بإعطاء هذا العالم أكثر مما طلب، فهذا يدلّ على أنّ الدّاي كان يراعي ويلبي طلبات العلماء ما يؤدي بالضرورة إلى كسب العالم والسّكان معا، لأنّ هؤلاء الأخيرين كانوا يجلبون العلماء، فهذا ينتج عنه حبّ السّكان للدّاي وخضوعهم له، باعتبار أنّ العالم يحبّه وهو راض عنه⁵.

¹ - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص 108، 109. وانظر أيضا شويتام، المجتمع...، ص 265. وكذلك سعد الله، تاريخ...، ص 468-471.

² - ابو راس، عجائب الأسفار...، ج 01، ص 22.

³ - دراج، الدخول...، ص 378، 379.

⁴ - التّر، المصدر السابق، ص 108.

⁵ - ابن ميمون، المصدر السابق، ص 116، و 126-133.

وفي السياق نفسه، ننوّه إلى حدث آخر، وهو أنّ الشيخ ابن الفقون عندما قام بتليين الجو للعثمانيين بمدينة قسنطينة، قام إثرها الحاكم بمدينة الجزائر بمكاتبة لهذا الشيخ يشي عليه ويلتمس منه الخير، ويرفع مكانته حتى قال له "...ثم نلتمس منكم دعاء الخير في كلّ الخطب، وزمان كلّ ركب، وكن ببال من أولادك التّرك والسّلام كتب بأمر الباشا بالجزائر".¹ هذا وقد حفظ لنا مصدر آخر عن هذا الأسلوب، بأن أشار إلى أنّ الحكام أنفسهم كانوا يقفون للعلماء والفقهاء عند الورود عليهم ويقبلون أيدي العلماء والصّالحين ويودعونهم عند انصرافهم ويقول ابن المفتي واصفاً "...حضرت يوماً لفرجة الدّيون.... ورأيت بأمر عيني قاريغلي حسن شاوش الدّولاتلي يقبل يد والدي ويد سيدي أحمد بن سيدي سعيد مفتي المالكية ويد ابن الحنفي القاضي، ويد قاضي المالكية سيدي محمد بن القوجيلي..."².

وعلاوة على هذا، فمن خلال تلك الرّسالة التي بعثها الحاج علي بن خليل بإذن من حاكم الايالة الدّولاتلي الحاج علي، باشا إلى المرابط محمد أمقران سنة 1224هـ/1809م³ وهذا بعض ما ورد فيها "...حفظ الله تعالى بمنه وكرمه مقام المكرمين أولادنا كبرا جيغل ومشايخهم والمرابطين خصوصاً السيّد محمد أمقران المرابط... فقد ورد علينا مكتوبكم وما ذكرتم لنا فيه على شان عروا [كذا] خوجة أنّه هرب إلى دارك... وطلبتنا منا أن نغفوا عنه... فعليه الأمان... ولنا عندكم حاجة تقضوها لنا إن كنتم منا والينا وهي أن ذلك الرجل الذي هو بوادي الزهر من جهة ابن الاحرش الذي كان هناك سابقاً يدعي انه حفيده... فهو من المفسدين... يغرّ الناس بالكذاب... فان أمكنكم أن تتحايلوا عليه بما يظهر لكم حتى تضفروا به فلكم عندنا جميع ما تشتهون ولكم منا الحرمة الكاملة والمبرة الشّاملة وتكونون عندنا في المرتبة العلية... ونكافئكم بما يرضيكم..."⁴، نستشف عدة معطيات أخرى تبين أسلوب الاستقطاب بتقديم الخطوة لرجال هذه الفئة لدى السّلطة العثمانيّة، بالإضافة إلى أمور أخرى، فلعلّ أبرزها هي أنّنا نلاحظ أنّ السّلطة قد استهلت رسالتها بالدّعاء لكبراء ومشايخ، ومرابطي جيغل، وهذا لتلمس وتستميل مشاعرهم وتبيّن مكانتهم العالية عندها، والأمر الثّاني هو أنّ الحكومة قد عفت عن شخص لجأ إلى دار مرابط بطلب منه احتراماً لوجهه، والأمر الثّالث: أنّ السّلطة كانت تستعين بالمرابطين لدحر التّمردات والثّورات الشّعبية مقابل المكانة والخطوة بين القبائل، وهذا يبيّن الدور الذي لعبته هذه الفئة لإخضاع الثّورات لإرادة السّلطة العثمانيّة، أي بمعنى أوسع إخضاع السّكان دون أي صدام مباشر لسّلطة العثمانيين.

¹ - العنزي، تاريخ...، ص ص 45، 46.

² - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 89.

³ - انظر قائمة الملاحق.

⁴ - FÉRAUD, "Les chérifs kabyles de", pp.211,212.

هذا وفي أثناء حروب الدرقاوي لم يكن ينجو من سيف العثمانيين إلا من فر إلى الأضرحة والبيوت المقدسة، فالعثمانيون كانوا يوصون باحترام هذه الأماكن، وعدم التعرض لمن يلجأ إليها بحال من الأحوال، ونذكر منها على سبيل المثال أنّ الباي محمد المقلش قد أوصى بضريح سيدي محمد¹. وفعلا فقد سعى الحكام إلى استمالة المرابطين لاستخدام نفوذهم الروحي في الأوساط الشعبية عند استخلاص الضرائب، والعمل على كسب ولاء رؤساء وشيوخ القبائل، وتجنيد قبائل المخزن للاعتماد عليها في فرض الطاعة على القبائل الملتزمة بمساهمات مالية².

زد على هذا، فالعثمانيون، وللهدف نفسه طلبوا المباركة والمشورة والاستفتاء، لإضفاء الشرعية الدينية، ويضمنوا رضوخ السكان لتصرفهم لأنه جاء كقرار لعلمائهم، أي أنّ الحكام العثمانيين كانوا يتخذون آراء العلماء لكسب شرعية كل تصرفاتهم ومشاريعهم. فكانوا أشد حرصا على هذا الأمر في حال حدوث أي أمر يمسهم ويمس السكان. ونضرب مثلا عن ظروف قتل سالم التومي إذ أنّ عروج طلب استفتاء علماء مدينة الجزائر حول إباحة دم هذا الشيخ. هذا وإنّ معاملة عروج الجيدة للعلماء والأعيان واستشارتهم في أمور البلاد، ساهمت في إزالة الفوضى وأشعرت الجميع بالطمأنينة. والواقع أنّ هذا الأمر قد حدث في مرات عديدة، فخير الدين أيضا استشار العلماء من أجل الموقف الذي يتخذه مع أم حيدة العبد أمير تنس المتمرد والمعارض فحين أفتوا عليه بإباحة دمه قتله³.

وعلى السبيل ذاته، سار الباي محمد الكبير، فقبل أن يفتح وهران سنة 1792م، تشاور مع السكان في وقت الحصاد فقالوا له أن يؤخر الفتح إلى وقت الخريف فأجابهم "... رأيكم فيه الحكمة والصواب ولكن... أنتم ونحن في رأي الأولياء والعلماء أولى الألباب فهم أدري بالأمور، وبإشارتهم يكون الفوز والسرور...، فشاور هذا الباي وأعيانه الولي الشهير محمد أبي دية الضربير، وقال له أن يفتحها في بداية السنة الداخلة 1791م، وفعلا احترم هذا الباي رأي الولي، وفي ربيع السنة الموالية كان له الفتح المين لوهران⁴.

وفي الصدد نفسه يمكن أن نضيف مثال آخر عن مشاوره العثمانيين للزعامات الدينية وحتى الدنيوية، فقد ورد في إحدى الرسائل المرسلة من حاكم إيالة الجزائر حسن بن خليل إلى الباب العالي سنة 1206هـ/1791م، تفاصيل سير أحداث العدوانين اللذين ضربا حدود إيالة الجزائر من الغرب والشرق، فالأول تزعمه حاكم فاس المكنى إسماعيل، أما الثاني تزعمه مراد باي تونس، الذي هجم على حدود الجزائر الشرقية بقوات كبيرة، فبمجرد ما علم حسن بن خليل سالف الذكر هذا الخبر، حتى سارع لإرسال ستين خباء - خيمة - مملوءة بالجنود إلى

¹ - المزاري، المصدر السابق، ص315.

² - سعيدوني، النظام...، ص118.

³ - دراج، الدخول...، صص 211 و335. وانظر أيضا الترم، المرجع السابق، ص53.

⁴ - المزاري، المصدر السابق، صص 261-264.

قسطنطينية، حتى يحمي المدينة من حصار مراد باي عليها، الذي دام تسعين يوما، وفي هذا الوقت جمع حسن بن خليل عددا من المجاهدين والعلماء والمشايخ، وشاورهم في هذا الأمر، فأجابوه بضرورة ردّ هذا العدوان، وعلى ضوء تلك الفتوى قام الحاكم حسن بتجهيز مائة وخمسين خبءا مملوءة بالجنود الغزاة، وردّ بفضلها عدوان مراد باي بعد أن نبّهه لضرورة التراجع عن قراره الذي سيكون سببا في سفك دماء المسلمين، غير أننا يجب التنبيه من خلال الرسالة نفسها قد أُرخ هذا العدوان سنة 1200هـ/1786م¹، فمنه يمكن أن نستخلص حقيقة تاريخية مفادها أنّ العثمانيين قد إعتمدوا رأي الزعامات المحليّة دينيّة أو دنيويّة قبل اتّخاذ القرارات المصيريّة.

فمما سبق يتبيّن، كيف أنّ العثمانيين كانوا فعلا يتّخذون رأي العلماء منارة يسترشدون بها، وأنهم أيضا كانوا يكسبون مساندة السّكان بأراء زعمائهم المحليين -الدّنيين أو الدّنيويين-. وفي السّياق نفسه وبناء على هذا فإنّ استشارة العلماء كان بهدف أخذ الشّرعية الدّينية، واستشارة المشايخ وإرضائهم كان بهدف كسب حليف يتبعه السّكان، فبه يتجنب العثمانيون سخط السّكان وثورتهم، أو حتى رفضهم لهذا القرار لأنّه قرار علمائهم ومشايخهم الذين يرون فيهم العدل والصّواب دائما، كما أن العثمانيين بهذا التّصرف سيتقربون من العلماء والمشايخ ويكسبونهم إلى صفهم في حال تدمر السّكان.

والجدير بالذكر أنّ العثمانيين كانوا عند تعيين أو عزل أيّ حاكم تكون القوى المحليّة كالعلماء والأعيان حضرت ذلك المجلس لمباركة وقبول تعيين أو عزل هذا الحاكم، فالقارئ لمذكرات أحمد شريف الزّهار يلاحظ أنّ هذا الأخير كلّما كان يتحدث عن عزل أو تعيين أحد الحكام يذكر أنّ اجتماع الدّيون كان يرافقه الفقهاء، ونقيب الأشراف وأعيان البلد، ورؤساء المراكب الجهاديّة، إضافة إلى القضاة والعلماء²، والأمر نفسه أشار إليه مصدر آخر مركزا على العلماء منهم، وهي أنّ الحكام كانوا يستدعون العلماء إلى صدور المجالس، وتزيين عقود المحافل بدرهم النّفيسة، وتشاركتهم في المأكل والمراكب والملابس، وتجعل توقييرهم إلى استخلاص ضمائر المسلمين ذريعة، وكلمتهم مطيعة، توفرت رغبات الأعلام بالعروة الوثقى وسمت منهم الهمم إلى المحل الأرقى، فتبادر الفضلاء والأعيان ركضا إلى المنافسة في قرهم سبقا، ابتغاء لما عند الله³، فوجود كل هؤلاء في هذه المجالس يضيفي شرعية على تعيين وأراء هؤلاء الحاكم، والأكيد هذا ما كان يدفع بالسّكان إلى قبول ما قبله القوى المحليّة عن طيب خاطر.

وفي السّياق نفسه، وهو سعي العثمانيين لإخضاع الرعية بمعية القوى المحليّة الدينية، فقد كان العثمانيون ينتقلون في الايالة بمرافقة هذه القوى، فقد رافق باي قسنطينة إلى مدينة الجزائر منصور الشّريف وهو شيخ مرابط، ورئيس إحدى القبائل الكبرى في الولاية، والذي كان يتمتع بسلطة روحية ودينية معا على عدد كبير من السّكان،

¹ - المجموعة 3205، الملف 01، الوثيقة 53، م.و.ج. وانظر قائمة الملاحق.

² - الزّهار، المصدر السابق، ص 117، و130، و142، و158 وما بعدها. وانظر أيضا ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 94.

³ - ابو راس، المصدر السابق، ص 64.

وتشمل سلطته قبيلة فليسة ومنطقة باب الحديد وما يليها في الاتجاه الشرقي، وهو مرابط عربيّ ثريّ قويّ السلطان لا يتجرأ أحد على أن يعصى له أمراً دون أن يعرض نفسه للهلاك، ولهذا الأسباب كلّها قرّر الدّاي والدّيوان الجزائريّ معاملة الشيخ منصور المعاملة الممتازة نفسها التي يتمتع بها الباي، بحيث تتجنب الايالة كلّ ما قد يثير شكواه¹.

إضافة إلى طلب الحكام الوساطة من العلماء لحلّ المشاكل العسكريّة المستعصية عند العثمانيين. ونذكر على سبيل المثال، حينما تمرد سكان موزاية بعث الاغا إلى العالم سيدي محي الدين بن سيدي علي بن مبارك كي يتوسط للعثمانيين عند سكان هذه الجهة، وفعلاً فقد نجح الأمر بكل هذه الفتنة بفضل هذا العالم²، هذا ومثلما قبلوا وساطة العلماء لصالحهم أي حل مشاكلهم قبلوا وساطة العلماء لصالح السكان حتى وان كان ذلك لصالح خائن، فسلطان تلمسان المسعود حينما تمرد على خير الدّين طلب العفو عن خيانتة وتمرده بالاستعانة بأحد العلماء ليتوسط له عند خير الدّين فكان له ذلك³. وهذا يدلّ على وعي السّلطة لقوة التحالف مع القوى الدّينية صاحبة الكلمة النّافذة عند السّكان، فبذلك التحالف تكسب السّلطة العثمانية التأييد الشّعبيّ.

وندرج في الإطار نفسه -آليات استقطاب القوى المحليّة-، تقديم المناصب الدّينية والسّياسيّة لهم، فمثلاً العالم سيدي حميدة بن باديس، قد حاز على المناصب الشّرعيّة والسّياسيّة⁴، وكذا العالم ابن الفكون، فمن خلال ما ورد في منشور الهداية يتّضح أنّ العلماء والأعيان الذين كانوا يمدون يد المساعدة للسّلطة لإخضاع الرّعية ينالون حظوة كبيرة لدى الحكام لم ينلها غيرهم، ونذكر مثال الشيخ الفكون مقارنة بالشيخ احمد بن باديس إذ أنّ الأول كانت له الدّعوة والخطب التي تضمنت الدعاء لطاعة الحكام العثمانيين، كما كان شاهد بيت مال الباي ومجابهها على يده، لذلك كانت له تلك المنزلة المميّزة لدى باي قسنطينة وحتى حكام الجزائر، لا يضاهاها لا أحمد بن باديس ولا غيره من العلماء الآخرين⁵.

وفي السّياق نفسه، كان والد صاحب تقييدات ابن المفتي يحظى بمناصب شرعيّة كالإفتاء، إذ قال هذا الأخير عن والده " ... وتولى والدي مفتياً... وقد زاد والدي وظيفته تفخيماً وتعظيماً وذلك بسيرته الحمودة وأخلاقه الرفيعة، وكان محبوباً عند الولاة، وكانت له اليد الطولى، والكلمة النّافذة المسموعة عندهم، وكان يبذل

¹ - كاتركات، المصدر السابق، ص 119.

² - الزهار، المصدر السابق، ص 95.

³ - دراج، الدخول...، ص ص 343، 344.

⁴ - ابن الفكون، المصدر السابق، ص 57.

⁵ - نفسه، ص ص 210، 211.

نفسه في قضاء مصالح من يتعلق به¹، فمن خلال النقطة الأخيرة يتأكد لنا أن أبا المفتي مثلما قضى مصالح السّكان كان يقضي مصالح العثمانيين الذين قدّموا له ذلك المنصب.

زد على هذا، فلا يفوتنا التطّرق إلى أنّ العثمانيين ومنذ تواجدهم بالجزائر قد حرصوا على تقديم المناصب السّياسيّة للقوى المحليّة الدّينيّة وكذا الدّنيويّة، فخير الدين بروس عندما استتب له الأمر ولى محمد بن علي على النّاحية الغربيّة، وولى أحمد بن القاضي الأب على النّاحية الشّرقية²، فهذا الأخير -زعيم القبائل البربريّة ببلاد الزواوة منذ سنة 1511م- حصل على هذا المنصب وكذا قرّبه من خير الدّين بروس جاء كمكافأة له لموقفه الدّاعم والمساند للوجود العثمانيّ بالجزائر³، وهذا لم يكن عبثاً وإتّما جاء لوعي خير الدّين بروس بقدره هذه الرّعامات على امتصاص رفض السّكان لحكمه، وكذا لإرضاء واستمالة هذه القوى لصفه.

ففعلاً، فهو الذي حتّ قادته العثمانيين على تحسين علاقتهم وتمتينها مع القوى المحليّة، لضمان تموين حامياتهم العسكريّة، خاصة في بعض المدن أمثال قسنطينة التي يصعب تموينها من البحر، ولا بدّ من تموينها برا من الأسواق المحليّة، ولذلك ربط قائد حامية هذه المدينة المسمى يوسف صلات حسنة مع الشّيخ الفكون شيخ البلد الذي مكّنه من الاتّصال والتّعاون مع أولاد يعقوب بن علي الهالليون الذين يتحكمون في منطقة واسعة بقسنطينة -من عنابة شرقاً إلى سطيف غرباً، وإلى تقرت جنوباً-، وتعهدوا فعلاً بتزويدهم بالمؤن مقابل الحصول منه على البارود بكميات كافية، إضافة إلى أنّ التّعاون مع أولاد يعقوب أثمر ثماراً أخرى لصالح العثمانيين، وهي وقوفهم معهم وإيجاد حلّ للمشاكل التي عانت منها الحامية العثمانية بقسنطينة بسبب ذلك الصّراع الذي كان قائماً بين الحنانشة وأولاد يعقوب على السّلطة والنّفوذ، والخطوة، واضطر القائد يوسف أن يستنجد بأولاد يعقوب في الجنوب ليضع حداً لمحاولات الحنانشة. ورغم المشاغبات التي حصلت في سهل سطيف، فقد توصل كبار القوم من الطرفين إلى الاتّفاق على أن يتمركز الحنانشة شرق المدينة. والذواودة غربها، والبعض داخلها وكان لهذا الاتّفاق أثره الحسن في وضع قاعدة وأساس لتزويد الحاميات التّركية بالمؤن المطلوبة بسهولة ويسر⁴.

هذا، والجدير بالذكر أن نعود للكلام عن موضوع الإغراء بالمناصب، وللهدف نفسه لم تكنف السّلطة بتقديم المناصب للقوى المحليّة فقط، بل كانت تقوم بإجراءات معينة عند تقديم تعيينات هذه المناصب، أبرزها إكرام هذه الفئة سواء كانت دينية أم دنيويّة، فمثلاً حينما يتمّ تعيين أحد هؤلاء المشايخ يتمّ إكرامه بطريقة باهرة، ففي بايلك الشّرق كان الباي يقلّد الشّيخ زمام الحكم بهدية مغربيّة وهي معطف مدبج بالخيوط الدّهبيّة، إضافة

¹ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص36.

² - مجهول، الغزوات...، المخطوط السابق، مخ رقم 1623، ظهر و31.

³ - دراج، الدخول...، صص 247، 248.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص27.

إلى هذا يوضع تحت تصرفه واحد وعشرون خيمة من الجنود العثمانيين، وأعلاما وجوقة موسيقية عسكرية، ليكون هذا الشيخ كالمملك في هذا المنصب¹.

وهنا نسوق مثال آخر عن ظروف تعيين المشايخ أو كما تسمى في هذه الفترة "إصدار فرمانات التولية"، إذ جاء في إحدى الرسائل عند تعيين محمد أمقران ما نصّه "الحمد لله وحده ليعلم من يقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضع الجسيم من القواد والعمال، والخاص العام، وجميع المتصرفين في الأحوال خصوصا قرية جيغل أمّا بعد فإنّ حامله المعظم الأجل السيد الحاج أحمد المكي نجل القطب سيدي محمد امقران نفعنا الله ببركاته أمين أنعمنا عليه وقدمناه مرابط بقرية جيغل... ولا يتعدى عليه أحد من أهل التوبة، ولا من يكسر عليه حرمة لاءاغة التوبة ولا غيره من سكان قرية جيغل من العسكر هذا كلّ حرمة منا له، ولوقوفه مع التوبة في إتيان الأرزاق ولوجه جدّه المذكور، ولطعامه للفقراء والمساكين كتب عن إذن المعظم الأرفع مولانا الدولاتلي السيد على باشة اوسط شوال عام 1168هـ"²، فمن خلال هذه الرسالة المؤرخة سنة 1754م نلاحظ تولية السيد الحاج أحمد المكي، الذي نال مكانة وحظوة عند العثمانيين الحاكمين، هذا ما دفعه إلى الوقوف مع قواتهم العسكرية بنوبات جيغل، فهذا أسلوب اتبعته السلطنة لكسب حليف يخدم مصالح السلطنة والعسكر بالريف الجزائري.

وعلاوة على ذلك فقد كلف العثمانيون هؤلاء العلماء بالقيام بمهمات سياسية بإيعاز من السلطنة، فعن هذا الموضوع أخبرنا صاحب منشور الهداية عن جدّه قائلا "...وخرج مرة لنواحي البلدة بقصد حاجة عرضت لمن كلف عليه الخروج هو وصاحبه أبو محمد عبد اللطيف المسبح المذكور وجدي للام مزوار الشرفا إذ ذاك وقائد جيش البلد"³، وهذا يبيّن استعمال السلطنة للعلماء في الأمور السياسية.

والجدير بالذكر أنّ العثمانيين انتهجوا طرقا أخرى لئنة لاستمالة القوى المحلية، وهي انتهاج سياسة المسامحة، وهذه الأخيرة نلمسها في الكثير من مواقف العثمانيين. ولنذكر من ذلك على سبيل المثال، موقف محمد الكبير فاتح وهران حينما قام بغزوته على أهل الصحراء، فعندما مرّ على إحدى القبائل القاطنة في المكان المسمى سبعة ادوار، قامت قبائل هذا الموضوع بالهجوم على محلته، فقام بتأديبهم غير انه بعدها ساعهم وكرم المستضعفين منهم ورأسهم الأعيان، وشيخا كبيرا من الصّالحين يدعى السيد الموهوب كان لا يقدر على المشي، فحين رأى هذا الباي حالته تلك أمر خدامه أن يحملوه وأعطاه كسوتين، ودرهم كثيرة و فرسا وردّه إلى أهله مكرما، وبهذه الأعمال سعدت هذه القبائل لدرجة أنّهم أضحوا يدعون الله بالخير للباي، معلنين خضوعهم بالاعتذار معللين تصرفهم بجهلهم لهذا الحكم، راضيين بما فرضه عليهم من ضرائب⁴، فيبدو أنّ محمد الكبير كان ذكيا باتّباعه

¹ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص38.

² - FÉRAUD, "Les chérifs kabyles de", pp.211,212.

³ - ابن الفكون، المصدر السابق، ص48، 49.

⁴ - ابن هطال، المصدر السابق، ص ص 46-49.

لأسلوب التسامح مع هؤلاء، خاصة منهم الأعيان، والصالحين لأنه بفعله هذا قد استمالت إليه هذه الفئة التي ستؤثر في السكان وبه يخضع الجميع.

وهذه السياسة ليست بالجديدة على الحكم العثماني، فمنذ وجودهم اتبعوا الأسلوب نفسه فعند القضاء على ثورة ابن القاضي، وفد شيوخ القبائل التي ساندته على خير الدين معلنين اعتذارهم وخضوعهم له، فقبل منهم ذلك وأقرهم على ما كانوا عليه من امتيازات سابقة¹ فأسلوب المسامحة وترك امتيازات كل شيخ يجعلهم في مكانتهم فلا يشكّلون أي خطر بل بالعكس يقعون ممتنين له طوال حياتهم، إن صحّ رأيي.

والأمر نفسه مارسه أحمد باي في معركته مع الشيخ فرحات الذي منعه عزّة النفس من التراجع على الرغم من أنّ جيشه كان في وضع سيء، فعندما انتصر عليه الحاج أحمد باي استولى على ثروته وأتباعه وعلى كلّ ما ينتسب إليه، ولكنّ الباي المنتصر كان رحيمًا وكريمًا، فأعاد النساء والأطفال إلى خيماتهم وأرجع للشيخ جميع ثرواته، ثمّ أحضر لهم الخيل وما عداها من الحيوانات الضرورية لنقل أمتعتهم، ووجه الحاج أحمد لفرحات رسالة يعده فيها بالأمان ويدعوه إلى زيارته، بيد أنّ هذا القائد الذي أخزته الهزيمة، رفض التنقل شخصيًا ولكنه ظلّ من ذلك الحين يرأسل باي قسنطينة، فشرح له الأسباب التي أدت إلى الحرب، وبعث له الرسائل التي تبادلها مع الدوق الفرنسي والذي يقول فيه أنّه لا يستطيع قبول عرضه، وإنّ شرفه ومركزه الاجتماعي بين الرؤساء الآخرين يفرضان عليه عدم مساعدة أيّ كان ضدّ وطنه، فليس من طبعه أن يخون موطنه وبلاده²، وهنا نلاحظ مدى تأثير المسامحة وكيف ساهمت في استقطاب وكسب هذا الزعيم.

ولعلّ النقطة المهمة التي يجب ذكرها هنا أنّ السّلطة اعتمدت عديد الطّرق التي تراوحت بين اللين والشّدّة في الوقت نفسه لإخضاع واستقطاب القوى الدّينية من المرابطين ومشايخ الطّرق الصوفية وغيرهم، فنجد مثلا صالح باي قد التفت إلى جانب مشايخ الطّرق في الجنوب، وقد تواصلوا إلى الاستحواذ على نفوذ عظيم وسلطان يكاد يكون مطلقا. فنزع عنهم بالحلم تارة وبالشّدّة والقوة تارة أخرى كلّ نفوذ سياسيّ وكلّ سلطان على الناس، وبذلك توحدت البلاد بصفة تامة ولم يبق بها إلا سلطنة واحدة هي: سلطنة باي قسنطينة ومن ورائها سلطنة باشا الجزائر الذي يمثل الخلافة العثمانية³.

فهنا قد بدا لي من المفيد الإشارة إلى أنّ درجة تقرب العلماء للحكام في بعض الأحيان لا أجده فقط من أجل كسب هذه الفئة لتثبيت حكمهم فقط، بل أجدها أيضا كأنّها رهبانية عاشها الحكام العثمانيون في الجزائر،

¹ - دراج، الدخول...، ص256.

² - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص40.

³ - المدني، محمد عثمان...، ص166.

وقريهم من العلماء وتقديسهم لهم لم يكن بغرض دنيويٍّ فقط وهو تسهيل الحكم فقط، بل كانت ذا بعد دينيٍّ روحانيٍّ.

الملاحظ لكلِّ ما سبق، يجد أننا قد ركّزنا أكثر على القوى المحليّة الدنيويّة أكثر من الدنيويّة، غير أننا الآن سوف نركّز على القوى الدنيويّة أكثر من الدنيويّة، إلا أنّ النقطة التي ترمي إلى أنّ العثمانيين قد استعملوا الأسلوب نفسه سنعيدها ونركّز عليها وسوف لن نناقش فيها لتأكيداها.

يبدو لي أنّ أبرز أسلوب انتهجته السّلطة لاستقطاب كلّ الرّعامات دينيّة كانت أو دنيويّة إلى صفها هو: اعتمادها "سياسة المحافظة على الوضع" والرّامية إلى إبقاء سلطة شيوخ القبائل والأسر التّفوذّيّة الحاكمة والمرابطين، وشيوخ الزّوايا بشرط إعلان الولاء والانقياد لسلطة العثمانيين، فوجدنا أنّ هؤلاء الآخرين وكنيجة لسياستهم الحكيمّة هذه، قد تمكّنوا رغم التّنافر الذي حدث بين سكان الرّيف والعنصر العثمانيّ الوافد (نتيجة للأعمال العسكريّة التي كانت تقوم بها المحلّة)، من استقطاب هذه القوى بالرّيف الجزائريّ، وذلك لتفادي الاحتكاك المباشر بالسّكان، وحتى لا تصطدم القوات العثمانيّة قليلة العدد والجاهلة بأغوار البلاد مع القوى المحليّة، وتتضح هذه السّياسة من خلال ذلك الأمر السّلطاني المؤرخ سنة 981هـ / 1574م للسّلطان سليم الثاني إلى البيلبراي أحمد شاوش بسطابجي يأمره فيه بعدم المساس بسيادة أحد شيوخ القبائل ببايليك الشرق ومما جاء فيه "...فقد أمرنا بعدم التّعرض والتّدخل في شؤون المذكور (المدعو عباس)، والسّماح له بالتّصرف بما في يديه من أراضي حسب الأسلوب السّابق طالما ظلّ ثابت القدم، وراسخ الدّم في عبوديته ورقبته تجاه سدة سعانتنا، وطالما أعلن كامل طاعته وانقياده لأمرائنا ومادام مواظبا على إيفاء الضّرائب المترتبة عليه لخزانة الجزائر..."¹، فالواضح من هذا، أنّ إبقاء سلطة هذا التّوع من القبائل مقابل طاعتهم للسّلطة، منحهم مكانة وامتيازات كحريّة التّصرف في بعض الأراضي، وهذا ما ساهم في ميول هذه القوى لصالح خدمة العثمانيين

هذا واتّبع العثمانيون أساليب أخرى لاستقطاب القوى المحليّة وهي: استعمال المال والرّشاوي لكسب تأييد وتبعية هذه القوى، فيشير أحد المصادر إلى أنّه قد كان هناك من العلماء الأجلاء حازوا على تقدير واحترام الحكام والسّكان وآخرون كانوا من المرتشين.²

أمّا بالنّسبة لبعض القوى الدنيويّة فهي الأخرى قد استعملت السّلطة المال لكسبها إلى صفها، ويمكن أن نستشهد بعدد الأحداث التي تؤكد هذه الفكرة. أولها حينما خرج مصطفى باشا³ وزيره الحاج علي أغا محلة من الجزائر، قاصدا وهران للقضاء على ثورة ابن الشريف الدرقاوي، ولما وصل للعطاف⁴، صعب عليه المرور بسبب

¹ - معاشي، المرجع السابق، ص 100-105.

² - ابن المفتي، المصدر السابق، ص32.

³ - مصطفى باشا هو حاكم الايالة ما بين سنتي 1212م-1220هـ / 1797م-1805م للمزيد انظر الزهار، المصدر السابق، ص71 وما بعدها.

⁴ - العطاف: بلدة في منتصف الطريق بين مليانة والأصنام - شلف اليوم- انظر نفسه، ص92.

سكان هذه الجهة، فلما رأى اغته ذلك، بعث إلى شيخ نجع العطاف وطلب منه حلا لهذا الأمر، فنصحته بتقديم المال لكبرائهم أي زعمائهم، وفعلا قدّم هذا الحاكم المحبوب من الذهب لهذا الشيخ الزعيم وللزعماء الآخرين ورحل بمحلته ليلا بسلام¹.

أمّا ثانيا: فإثر ثورة الدرقاوي قام الباي المقلش بتقديم المال لشيخ القبائل، وأخبرهم بقدمه، كما وعد بتقديم عشر سلطانية لكلّ من يأتي برأس الأعداء، فوقع قتالات بين هذا الباي والدرقاوي، وكانت النتيجة أن هرب الدرقاوي إلى عمالة الغرب²، ونجح هذا الباي في مسعاه، وثالثا: الأمر نفسه شهدته ثورة التيجيني الذي بايعه حشم غريس سرا، فلما وصل هذا الخبر إلى السلطة بعثت قواتها إلى غريس، وبعثت ممثلي هذه السلطة المال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنه، وفعلا تخلى الحشم عن التيجيني، وكان النصر للعثمانيين³.

والجدير بالذكر أن نذكر طريقة ودّيّة اعتمدها العثمانيون، وتمّ بها استمالة القوى المحليّة وهي سياسة المصاهرة⁴ وهذه الطريقة لن نفضّل فيها أكثر لأننا سنخصص لها الفصل الموالي.

والآلية الودّيّة الأخرى التي مارسها الكثير من الحكام العثمانيين مع القوى المحليّة هي: التّقرب ومصادقة بعض هؤلاء، فقد كان مثلا أحد حكام الايالة المسمى الحاج علي اغا، يتلهى مع بعض الحضر الذين اختارهم خلانا له، وكان من بينهم بن طوبال وبن المهدي⁵، والباي أحمد هو الأخر كان يرافقه بعض الزعامات المحليّة من شيوخ، ففي إحدى زيارته المعتادة إلى العاصمة لحمل الدّنوش، اصطحب معه جملة من هؤلاء القادة المحليين وهم: ولد مقران وابن الحملاوي اغا، وشيخ ريغا وقائد الزّمالّة والعربي قائد ابن عاشور وشيخ بوشناق⁶. ويبدو أنّ هذا التّقارب والألفة سيخلق علاقات طيبة تثمر إيجابيا لصالح حكم العثمانيين بالجزائر.

ولعلّ الآلية البارزة التي تلفت انتباه الباحث عند قيامه بالبحث في هذا الموضوع هو اعتماد السلطة العثمانيّة لأسلوب زرع الفتن، و إضعاف زعيم التّمرد دون القضاء عليه لكسب ولاء أنصاره وقبيلته، إضافة إلى تأييد الزّعيم الذي يكون مستعدا للرضا بشروط التّبعية للعثمانيين ضدّ الذي لا يرضى بالتّبعية⁷، وزيادة على هذا فقد اعتمدوا أسلوبا آخر، وهو سياسة ضرب الواحد بالآخر، ونضرب مثل استغلال العثمانيين لذلك الصّراع الذي كان قائما بين ابن القاضي وسلطان قلعة بني عباس، الذي كان في البداية ناقما على خير الدّين لتعيين أحمد بن القاضي

¹ - نفسه، ص84.

² - المغرب الأقصى.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص87، و159.

⁴ - غطاس، الحرف...، ص ص 350-352. وانظر أيضا ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص39.

⁵ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص66.

⁶ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص152.

⁷ - دراج، الدخول...، ص ص 176-177.

على بعض مناطق نفوذه في الشرق الجزائري، غير أنّ تَمرد ابن أحمد بن القاضي، جعل خير الدين يعيد حساباته بتقريبه من سلطان قلعة بني عباس في منطقة القبائل الصغرى ليستغل هذا الأمر لصالح الحكم العثماني¹.

زد على هذا، فالآلية الأخرى التي اعتمدها العثمانيون كحلّ أخير وحذريّ لهذه الزعامات هو التّخلص بالتصفيّة، ونضرب مثلاً ما حدث مع أمير تنس الذي عارض في البداية عروج ثم خير الدين بربروس، الأمر الذي إضطر هذا الأخير إلى إعدامه بعد استفتاء العلماء في ما يجب عمله بشأنه. وهكذا يتمّ وضع نهاية له ولفتنه في منطقة تنس بعدما يؤس من استقامته وعودته الجادة².

وفي السياق نفسه حينما تَمرد بقايا أتباع ابن القاضي على الوجود العثمانيّ سنة 1527م قام خير الدين بمحاولة إخماد هذا التّمرد بطريقة سلميّة عن طريق الاستعانة بالعلماء. والدليل على هذا أنّ الزعماء المتمرّدين الذين لم يسمعوا لنصائح العلماء أصدرت في حقهم فتوى تبيح دمهم وتحريم التّعاون معهم، ليتأكد بذلك خير الدين من أنّ السّكان لن يساعدوا هؤلاء المتمرّدين، فسُهلّ عليه جمع الشّيوخ المتمرّدين وقتلهم، فبهذا عمّ السّكون والهدوء في المدينة³، والتّصرف نفسه اتّخذ ابنه حسن باشا في سنة 967هـ/1559م، حيث قام بحملة على سكان مجانة نتيجة رفضهم لدفع الضّريبة، وانتهت هذه الحملة بقطع رأس زعيمها عبد العزيز⁴ فاستتب بهذا حكم العثمانيين.

هذا وعرفت المصير نفسه ثورة ابن الصخري - شيخ العرب في جنوب بايلك الشرق، التي امتدت بعد ذلك لتشمل كلّ البايك-، في يوم 17 جوان 1637م استدعى إثرها مراد باي إلى معسكره قرب مدينة قسنطينة محمد الصّخري بوعكاز مع كبار عرشه، وأوقفهم وحاكمهم بواسطة مجلس الدّيوان، وحكم على محمد بن الصخري وابنه وستة من كبار قومه بالإعدام، وأعدمهم في الحال بتهمة تعاوّنهم مع الأعداء⁵.

ومما تقدم نستنتج أنّ العثمانيين، كانوا دائماً يحاولون التّقرب من فئة العلماء لحلّ مشاكل هذه الايالة، وإخماد كلّ محاولات التّمرد، لأنّهم كانوا واعين لمدى تأثير ومفعول فتاوى ونصائح هؤلاء العلماء بين النّاس، وكذا أسلوب القتل الذي كان عبرة لكلّ من يحاول التّمرد.

ويبدو من المفيد أن نشير من جديد إلى نقطة مهمة وهي أنّ العثمانيين ولعلمهم بقيمة الأرض بالنّسبة للقبائل الرّيفيّة. قام رجالهم في أواخر الفترة العثمانيّة خاصة باقتطاع الأراضي للزعامات المحليّة بالرّيف، ونذكر

¹ - شويتام، المجتمع...، ص 248، 249. وانظر أيضاً دراج، الدخول...، ص 340، 341.

² - نفسه، ص 335.

³ - دراج، الدخول...، ص 256.

⁴ - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 40.

⁵ - العنزي، تاريخ...، ص 36، 37.

منها تلك الاقطاعات الخاصة بالسيادة الاشراف ذوي النسب الشريف، والمكانة الدينيّة واقطاعات خاصة بالمشيخات الوراثية الخليفة للعثمانيين وغيرهم من أنواع القبائل الأخرى الموالية، أو المتحالفة مع السلطنة العثمانية¹، وهذا لتضمن عدم تمردها وتؤكد بأنّها تابعة لهم لا محالة.

ولعلّ خير ما نختم به فصلنا هذا هو أنّ سياسة العثمانيين هذه قد لعبت دورا كبيرا في تثبيت الحكم العثمانيّ، وأثمرت إيجابيا لصالح الحكم العثمانيّ طيلة وجودهم بالجزائر، وذلك نستشفه من عديد الأمثلة ونذكر اثنان أو ثلاثة منها:

لعب العلماء دورا كبيرا في تثبيت الوجود العثمانيّ في الجزائر، وإعطاء مصداقية شرعيّة للمواقف السياسيّة التي كان ينتهجها العثمانيون في داخل وخارج الجزائر. ولذلك فلا غرابة أن نجدهم يحظون بمكانة واحترام كبيرين لدى كلّ من عروج وأخيه خير الدين بربوس. فعرفا لهم قدرهم وأهميتهم. الأمر الذي أدى إلى تكوين تحالف قوى بينهم ساهم في تدليل الكثير من العقبات التي كانت تعرقل الدخول العثمانيّ إلى الجزائر خلال هذه الفترة، وقد تجلّى الدور الذي لعبه العلماء لتثبيت حكم العثمانيين في: إعطاء الصبغة الشرعيّة للأعمال التي كان يقوم بها العثمانيون في نضالهم من أجل طرد الاسبان ونصرة المسلمين في غرب المتوسط، وتأييد المواقف السياسيّة والعسكريّة التي كان يتخذها الأخوان بربوس في الجزائر، بإصدار الفتاوى الشرعيّة المتعلقة بالسلم والحرب، والصّحح المؤيد للقرارات التي كان تتخذها الإدارة العثمانيّة في الجزائر. كما كان لهم دور في مباركة ودعم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، فمن ترأس الوفد الذي ذهب إلى اسطنبول لهذا الغرض هو عالم الدين أحمد بن القاضي².

زيادة على هذا فقد قام العلماء بمهمة الوساطة بين خير الدين وبين الثائرين، سواء كانوا من الزعماء أم الأهالي، فمن أمثلة ذلك توسطهم بين خير الدين وبين زعماء أهالي الجزائر الذين عقدوا اجتماعا تنظيميا للثورة على العثمانيين. فتدخل العلماء وبيّنوا لهم بأنّ ذلك لا يجليّ لهم. وعندما أصر الثائرون على تمردهم أفتوا لخير الدين بقتلهم، فقام بإعدامهم وكذلك توسطهم لسلطان تلمسان لدى خير الدين للعفو عنه. فقبل شفاعتهم وعفا عنه رغم خيانتته، وتحريضه للاسبان والأعراب ضده. ومنه فقد كان العلماء يمثلون السند المعنويّ للعثمانيين. ولذلك فإنّ سياسة خير الدين وقبلة عروج كانت تقوم على إشراكهم في الفصل في الكثير من القضايا السياسيّة، والالتزام الشّديد بفتواهم فيما يتعلّق بالمسائل الشرعيّة. فكان ذلك سببا في توثيق الصّلة بين العثمانيين وبين العلماء. الأمر الذي سهّل بشكل كبير في إعطاء الصبغة الشرعيّة والدينيّة للوجود العثمانيّ بالجزائر³.

¹ - سعيدوني، ورفقات...، ص 502.

² - دراج، الدخول...، ص ص 370-373.

³ - نفسه.

فمنه نلاحظ أنّ العلماء قد مثّلوا عنصرا مهما في المجتمع الجزائريّ، وهذه النقطة انتهج العثمانيون وأولهم الأخوين خير الدين وعروج سياسة مفادها تقريب هذه الفئة منهم لدرجة أنّ أصبح لديهم دور كبير في تثبيت الحكم العثمانيّ في الجزائر، ما جعل هذه الفئة تساهم في تسهيل العديد من العقبات التي صادفت وعرقلت الدّخول العثمانيّ إلى الجزائر فتجلى دورهم في العديد من المواقف.

إضافة إلى أنّ الطّرق الدّينيّة ساهمت في القضاء على الكثير من الثّورات التي قامت ضدّ العثمانيين، فمثلا الطّريقة الرّحمانيّة في الشّرق الجزائريّ ساهمت في فشل ثورة ابن الاحرش¹. وكذا حينما تمّ دخول العثمانيين قسنطينة لم يحدث صدام عسكري، وذلك راجع لما بذله الشيخ بن الفكون في تليين الجو للعثمانيين حينما خاطب سكان هذه الجهة قائلا: " هؤلاء التّرك قدّموا من حضرة السّلطان العثمانيّ، وهم من أبناء جنسه وتحت حكمه، إذ لا يليق بنا مقاتلتهم، ولا يسعنا منعهم وربّما تلحقنا الصّورة من السّلطان المذكور من أجل مقاتلتنا لهم، ومنعنا من دخولهم"، فعند ذلك أذعن السّكان وأنفقوا مع الشّيخ ابن الفكون، وإثر هذا كاتب الحاكم بمدينة الجزائر لهذا الشّيخ الأخير يثني عليه ويلتمس منه الخير، ويرفع مكانته حتى قال له "...ثم نلتمس منكم دعاء الخير في كلّ الخطب، وزمان كلّ ركب، وكن ببال من أولادك التّرك والسّلام كتب بأمر الباشا بالجزائر."²، والأكيد أنّ العثمانيين عرفوا أنّ للعلماء قدرة كبيرة على حلّ المواقف الحاسمة التي لا يمكن أن يقوم بها غيرهم وخاصّة فيما يخصّ إخضاع الرّعية.

هذا ويمكن أن نذكر أسماء عديدة مثل هذه القوى المحليّة، والتي كانت عوناً عسكريّاً أو دبلوماسيّاً للعثمانيين في تعاملهم مع السّكان. مثل آل المقراني بمجانة، وابن عاشور بقرجيوّة، وأولاد قاسم بالهضاب العليا، وابن قانة بالزيّان، وأولاد اورابح بالصّومام، وابن زعموم بمرجرجة، وابن كانون بالبيبان، والحشم وبني شقران وبني عامر ومجاهر ببايلك الغرب، وأولاد مختار ببايلك التيطري، فقد دأبت السّلطة إلى مساندة هذه القبائل وذلك للحاجة إلى خدماتها العسكريّة، التي تمثّلت أساساً في توفير المدد، والوقوف في وجه كلّ مناهض للسّلطة في حيز نفوذهم القبلي، وتأمين المواصلات³.

زد على هذا فقد لعبت هذه القوى المحليّة سندا للوجود العثمانيّ، فنضرب مثل ما حدث في عهد حسين بن صالح باي (1806-1807م)، حينما قام حاكم تونس حمودة باشا، بمحاولة لمد حدوده على حساب

¹ - سعيدي، ورفقات...، ص 286.

² - العنترى، تاريخ...، ص ص 45، 46.

³ - للمزيد انظر سعيدي، "الأوضاع..."، ص 65. وانظر أيضا المزارى، المصدر السابق، ص 331. وكذلك سعيدي، "دور..."، ص 58.

أراضي إيالة الجزائر الشرقية، فقد جهز هذا الأخير حملة كبيرة على قسنطينة، إلا أنّ قوات الجزائر المدعومة بقبيلة الشيخ الأكلح بن علي شيخ جبل زردارة انتصرت على قوات التّوانسين التي أحلّت بها هزيمة نكراء¹.

وفي الأخير نستنتج أنّ إستراتيجية العثمانيين في استمالة واستقطاب الزعامات المحليّة كان له تأثير كبير على السّكان، وكان سببا بارزا في تثبيت الحكم العثمانيّ في الجزائر لمدة ثلاثة قرون ونيف، فتلك المكانة والسّطوة التي تمتعت بها القوى المحليّة أثرت وسهّلت الطّريق على العثمانيين للوصول إلى هدف إخضاع السّكان بأقل التّكاليف والخسائر.

¹ - العنزي، تاريخ...، ص 74. وانظر أيضا ابن العطار، المصدر السابق، ص 118. -العنزي، مجاعات...، ص ص 37-39.

الفصل الرابع:

المصاهرة¹:

ما من مجتمع إنسانيّ عبر التاريخ إلّا وفيه نظام الأسرة، فهي أكثر النّظم الاجتماعيّة انتشاراً وأكثرها ثباتاً وهي أولى الخلايا لتكوين المجتمع، وعليه فإنّ البناء الاجتماعيّ في كلّ المجتمعات هو الأسرة، وإنّ أساس بناء هذه الأسر هو الزّواج بين مجموع الأسر أو الأسرة الواحدة، إذ قال الله تعالى "... وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسبا وصهراً..."²، فقد حبّب الإسلام الزّواج وخاصّة منه الخارجيّ أي من أسرة غير الأقارب، قال تعالى: "يا أيّها النّاس إن خلقناكم ذكراً وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"³، فقد حبه الإسلام لأنّه يوطّد العلاقات بين القبائل والشّعوب بالمصاهرة والنّسب لتزداد الرّوابط بين المسلمين قوة ووحدة وتماسكاً وصلابة.

ومن هذا المنطلق اهتم العثمانيون بالزّواج ومستلزماته، وباعتبار أن الزّواج أحد ملامح الحياة الاجتماعيّة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الجيش العثمانيّ الانكشاريّ دخل الجزائر دون نساء، ما اضطرهم الحاجة إلى الزّواج من الجزائريات من جهة، ومن جهة أخرى كان لزواج العثمانيين بالجزائريات نتائج حسنة، فمن خلال اطلاعنا على تاريخ وجود هؤلاء العثمانيين بالمنطقة لاحظنا أنّهم قد استعملوا المصاهرة بالمحليات كآلية لتثبيت حكمهم بالجزائر وهنا نتوقف لنصوغ التّساؤل التالي: كيف كانت المصاهرة أداة أثبت بها العثمانيون وجودهم وحكمهم بأرض الجزائر؟.

اختلط الأفراد العثمانيون بسكان الجزائر المحليّين منذ اللّحظة الأولى، إذ كان خير الدّين بربروس أول من شجّع على الزّواج من المحليات، ولعلّه من المفيد أن نسوق تلك الواقعة التي دفعت خير الدّين لالتّخاذ هذا القرار أي السّماح بالزّواج للإنكشارية⁴، بعدما كان رافضاً لهذه الفكرة. والسبب يعود إلى أنّ أحد الانكشارية عصى الأوامر وتزوّج سرا من إحدى بنات الجزائر، هذه الأخيرة كشفت لزوجها الانكشاري حبّاً له عن فحوى مؤامرة كان يدبرها أهلها، وذلك باتّفاق سكان مدينة الجزائر على حمل السّلاح والهجوم على العثمانيين أثناء اجتماعهم في مسجدهم صبيحة يوم العيد، وفي اليوم التّالي يبيدوهم عن بكرة أبيهم، فلما أخبر هذا الانكشاري المتزوج عما

¹ - المصاهرة: ورد في معجم المعاني: أن المصاهرة هي القرابة السببية الحاصلة بالزواج، وإن كانت عرفاً قد تطلق على زوج الابنة أو زوج الأخت فقط، ونقول صاهر في القوم أصهراً، تزوّج منهم فصار صهراً لهم، فالمصاهرة هي علاقة بين أحد الزوجين مع أقرباء الآخر موجبة لحزمة النكاح إما عيناً أو جمعاً.

² - الفرقان، الآية: 54.

³ - سورة الحجرات، الآية: 13.

⁴ - الحقيقة أن الدولة العثمانية في الفترات الأولى منع زواج الانكشارية فقانون السلطان مراد صرح هذا بوضوح، غير انه وبوصول عهد محمد الفاتح 855-886هـ/1451-1481م، سمح بزواج الانكشارية، أما الجزائر فقد تم انضمامها في عهد سليم الأول فإن الجنود الذين أرسلوا إلى الجزائر كان بإمكانهم الزواج وجاء ذلك بنص قانوني تضمنه "عهد الأمان" للمزيد انظر معاشي، المرجع السابق، ص 111.

سمعه من زوجته لخير الدين بربروس، لم يرفع هذا الأخير عن الانكشارية حظر الزواج¹ من الجزائريات فقط، وإنما أصبح يشجعهم على الزواج من المحليات الجزائريات²، ضمنا لشرّ السّكان، ولتثبيت وجودهم بإبرام علاقات مصاهرة طيبة بينهم وبين السّكان، ويبدو أنّ هذا الحدث كان أول نواة لفكرة استعمال العثمانيين للمصاهرة كإستراتيجية للنّفوذ والسّلطة في مجتمع الجزائر.

غير أنّنا يجب التّنويه إلى أنّ هذه الإستراتيجية ليست جديدة في المجتمعات بصفة عامة وفي التّاريخ الإسلاميّ بصفة خاصّة بل إنّها قديمة فحتى الرّسول عليه الصّلاة والسّلام قد استعملها³، فيبدو أنّ هذه الآلية التي انتهجها العثمانيون كانت ثمارها طيبة عبر التّاريخ، والدليل لجوء الرّسول الذي لا ينطق عن الهوى ولا يتصرف اعتباطا إلى استعمالها، وهنا يمكن أن نقسم بحثنا لعديد النّقاط عن إستراتيجيّة العثمانيّين في الجزائر في المصاهرة .

• 1- المصاهرة على مستوى القمة:

إذا عرفنا أنّ روابط الولاء والانتساب والمصاهرة هي النّواة المركزيّة التي تتشكل حولها في معظم الأحيان الرّمز والتّحالفات السّياسيّة. هنا نتوقف لنشير إلى أنّ الفترة العثمانيّة بالجزائر توفّرت فيها مجموعة من الظروف التي دفعت إلى نشوء العديد من دوائر المصاهرة، والتي كانت كآلية من آليات استمرار وثبات الحكم العثمانيّ بالجزائر. ونبدوها من الرّمز الحاكمة حتى أفراد المجتمع.

لقد ركّزنا بداية على علاقات المصاهرة بين الرّمز الحاكمة سواء بالنسبة للجانب العثماني أم الجانب المحليّ، وهنا نقصد القوى المحليّة بكلّ أنواعها، فقد قامت الرّمزة الأولى باستعمال المصاهرة كأداة احتواء للرّمزة الثّانية. وإنّهُ لمن الطّبيعيّ أن تظهر لهذا الغرض عدد من المصاهرات نذكر البعض منها لاحقا، مع كشف حقائق أظهرت مدى استفادة السّلطة العثمانيّة منها لتثبيت حكمها على أهم القوى بصفة خاصّة والمجتمع ككلّ بصفة عامة.

ونستهلها بالمصاهرات السّياسيّة بين الحكام الأوائل والقوى المحليّة التي كانت رافضة للحكم العثمانيّ، والتي ساعدت على توثيق الرّوابط السّياسيّة والاجتماعيّة فيما بينهم، والرّبط بين الأسر برباط عائليّ يحفظ أوامر الودّ والتّعاون.

وقبل ذلك يبدو من المفيد ذكر ما أشارت إليه الدّكتورة عائشة غطاس أنّه ليس من اليسير الخوض في دراسة صلات المصاهرات ضمن الطبقة الحاكمة لجملة من الاعتبارات، وعدّدتها في أنّ كلّ الحكام كانوا غرباء عن البلد،

¹ - كان في الدولة العثمانية قوانين الانكشارية تحوي عدة بنود منها لا يجوز لهم أن يتزوجوا، ولم يسمح لهم بالزواج حتى في نهاية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، ص ص 61، و 95.

² - بفايفز، المصدر السابق، ص 187.

³ - علي بن حمد التميمي، الآل والصحابه محبة وقراية، مبرة الآل والأصحاب، ط 01، الكويت، 2008م، ص ص 12 وما بعدها.

والأخبار المتعلقة بهذا الجانب من حياتهم شحيحة للغاية. وأنّ "خير الدين" هو أول حاكم صاهر¹ أسرة ابن القاضي وكان القصد من ذلك استراتيجيا هو كسب طرف معاد وخصم له وزنه، ولم يصاهر الأسر الحضريّة المؤثرة في اتّخاذ القرار في مجتمع مدينة الجزائر التي يبدو أنّه نال رضاها وتأييدها²، والحقيقة أنّنا وجدنا في إحدى المصادر ما ينفي هذا، وهي أنّ صاهر إحدى العائلات الأندلسيّة، إذ يُؤكد أنّ ابن هذا الأخير الوحيد حسن باشا أنجبه من أم محليّة ذات أصول مورسكيّة³، هذا وقد أقام ابنه حسن باشا هو الآخر مصاهرة مع القبيلة نفسها - ابن القاضي - ليتقوى ويشدّ بها أزره⁴.

أي أنّ حسن باشا بزواجه من ابنة أمير كوكو وزواج قائد من قواده مع شقيقتها الكبرى⁵، أصبحت قبيلة الزّواوة حليفته، أي حليفة السّلطة المركزيّة، وكان مقصده من هذه المصاهرة منع عبد العزيز رئيس قبيلة بني العباس من إعلان استقلاله في بجاية، فحقّق حسن باشا بزواجه صداقة دائمة مع الدّاخِل، وأزال بذلك العداء الشديد بين العثمانيين وسلطان كوكو⁶.

والجدير بالذّكر أنّه وفي إطار الإستراتيجيّة نفسها تزوج "علي بتشين الرّئيس الشّهير" الذي كان في منزلة الحاكم إحدى بنات إمارة كوكو أيضا، أما باقي الحكام فلا نعرف عنهم سوى أخبار ناقصة ومن الأمثلة عن ذلك: زواج الحاج حسن باشا ميزومورتو بأميّة بنت السيّد أحمد الشّريف وزواج الدّاي شعبان بنفيسة بنت السيّد أحمد الشّريف، وزواج الدّاي شعبان بنفيسة بنت السيّد محمد بن عبد المؤمن. وزواج الدّاي علي باشا بنت الحاج مصطفى بن الشيخ بن مالك، والملاحظ أنّ هذه المصاهرة الأخيرة تُدرج ضمن سياسة الحكام الدّينيّة الرّامية إلى التّقرب من إحدى الشّرائح الاجتماعيّة التي لها وزنها، بينما حرص البعض الآخر على تقوية السّنند السّياسيّ⁷.

¹ - الحقيقة أنّ أول من حاول عقد رابط الزواج مع الخليين هو عروج بربوس، فقد كان شديد الرغبة في الزواج من "ظافرة" أو صغيرة زوجة سليم التومي المقتول الزعيم المحلي في مدينة الجزائر، ويقول لوح يدي تاسي انه قد اقترن فعلا بها. للمزيد انظر:

-DE TASSY, **Histoire du royaume d'Alger**, H. De Souzet, Amsterdam, pp.18-20.

و أنظر أيضا سعد الله، تاريخ...، ص163.

² - غطاس، الحرف...، ص350.

³ - HAËDO, **Histoire des ...** , p.73

⁴ - غطاس، الحرف...، ص350.

⁵ - HAËDO, **Histoire des rois...** , p.121.

⁶ - ليلي خيراني، المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818-1830م -دراسة مستقاة من مصادر أرشيفية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م، ص ص 77، 78.

⁷ - غطاس، الحرف...، ص350.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ مبدأ المصاهرة في العهد العثمانيّ قد حقّق أهدافا سياسيّة وعسكريّة بعيدة الأمد إذ هي أولى طرق كسب الودّ بين الطّرفين العثمانيّ من جهة، والجزائريّ المحليّ من جهة أخرى، وكانت كذلك المرأة الواسطة النّاجعة في هذا الاتّفاق وعليه لا يمكن الإغفال عن أهمية التّواج السياسيّ الذي كثيرا ما كان أداة اتّفاق وتعاون وتحالف بين القبائل والسّلطة العثمانيّة¹.

والأكيد في الموضوع أنّ رجال السّلطة الذين أعقبوا خير الدّين بربوس ومع اختلاف مناصبهم قد وظّفوا علاقات المصاهرة لاستمالة حكام بعض الأسر ذات التّفوذ الكبير في الايالة وخاصّة ببلاد الزّواوة أمثال أسرتي آل القاضي وآل مقران، ونذكر من هؤلاء الحكام، حسن بن خير الدين وعلج علي وعلي بتشين، وأحمد القلي. وهكذا تحوّل حكام الإماراتين على غرار الأسر الكبيرة إلى متحالفين مع العثمانيين، مقابل حصولهم على بعض الامتيازات الماديّة. وهذا الأسلوب الذي اتّبعه العثمانيون في بلاد الزّواوة يكاد يكون متشابها في كلّ جهات البلاد. فقد صاهروا معظم القبائل المحليّة القويّة².

والجدير بالذكر أنّ أسلوب المصاهرة مع القبائل القويّة أصبح أحد الشّروط لتولية منصب الباي مثلا فيقول بهذا الصّدّد حمدان بن عثمان خوجة "...عندما يموت الباي، فإنّ الواجب يقتضي بأن يكون خليفته صهرا لشيخ العرب ومطلّعا كلّ الاطلاّع على العادات والتقاليد..."³. ويبدو أنّ هذه النّقطة الأخيرة جاءت لمدي أهميته ذلك في كسب السّكان وفرض كلمة العثمانيين عليهم طواعية.

فالواضح أنّ هذا ما جعل ظاهرة المصاهرة مع القبائل القويّة تستقطب البايات أكثر من غيرهم من رجال السّلطة، إذ نضرب مثلا رجب باي بايلك قسنطينة سنة 1673م الذي صاهر قبيلة الدّواودة الصّحراويّة بالزّاب الجزائريّ من فرع أسرة علي بن سخري بوعكاز، وسخّر لها كلّ الطّروف حتى تصبح قطبا إداريا، ومن جهة أخرى يضمن ولاءها لما تتمتع به من نفوذ سياسيّ وعسكريّ، وقد ساعدها نشاطها الرّاعيّ والرّعيّ وإدارتها في تموين الأسواق الرّيفيّة والحضاريّة، وامتلاكها مؤشرات القوّة العسكريّة من فرسان ومشاة على فرض نفوذها وسلطتها الإقليميّة واستتباب الأمن الاجتماعي والاقتصادي، لذلك عمل رجب باي على استمالة تلك الأسرة من قاعدة المصاهرة والتّعاقد والتّرابط بتزويج ابنته أم هاني إلى قيديم أخ شيخ العرب أحمد بن سخري بوعكاز، فاستطاع بسياسة المصاهرة هذه كسب القبائل الصّحراويّة⁴، وضمّن أسرة بوعكاز نفسها، قام باي آخر بمصاهرتها وهو

¹ - خيري، المرجع السابق، ص 76، 77.

² - شويتام، "دور..."، ص 163.

³ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 100.

⁴ - نفسه.

إبراهيم باي قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر وهو الذي سلّم عناية للفرنسيين. إذ صاهر أحد أفراد عائلة الشيخ فرحات من أسرة بوعكاز وهو من قواد الصّحراء أيضاً¹.

وما يثير الانتباه اهتمام هؤلاء البايات وحرصهم على مصاهرة تلك الأسرة -بوعكاز- لما عُرفت مكانتها الكبيرة، فجددهم أحمد بوعكاز مثلاً كان يحضى بالتّعظيم والتّوقير وإشادة الآثار الحميدة، وكان له أعوان وتلامذة في البلاد شرقاً وغرباً حتى أنّ ابن الفكون قال فيه "...يجبون له الجبايات ويأتونه بالزّكوات وينسبون له غايات الكرامات، ويجعلون الناس يأتون إليه ركبانا ورجالا وصغارا ونساء، ويذكر عنه انه ممن يعطي ويمنع ويقبض ويبسط ويربي التلامذة ويعطي العهد. وأما وقوع الحضرة بين يديه فهي عماده وعماد أمثاله، بل لا يكون الولي في عرف الناس ولها إلا بالحضرة، ...، وكثرت تلامذته... وصار أهل بلد قسنطينة يتجمعون له نساء ورجالا..."²، وما يبين مكانة هذه الأسرة ودورها أكثر هو قدرة أحد أفرادها وهو قائد ثورة ابن صخري بوعكاز على السّلطة العثمانيّة³ فنقول أنّ هذا ما دفع إلى مصاهرة هذه الأسرة لضمان تبعيتها، وهذا ما يؤكّد مدى مكانة هذا الشيخ ومصاهرة السّلطة له كسبت كلّ أتباعه وضمنت شرّهم، ومنه يتّضح جيّلاً مدى ذكاء السّلطة في استقطاب واستمالة هذا النوع من القوى بالمصاهرة.

ولعلّ النّقطة المهمة التي يجب الإشارة إليها هنا، هي أنّ هذه الأسرة فعلاً قد وقفت مع رجالات السّلطة العثمانيّة لتثبيت حكمهم بالكثير من المناطق في بايلك الشّرق، وأحسن مثال على هذا هو مساندة ومساعدة شيخ العرب بوعكاز للبايلر باي صالح باي 1552-1556م، حينما غزى الجنوب القسنطيني، وسيطر على ورقلة وتقرت وقضى على إمارة بني جلاب في تقرت⁴.

كما نجد أيضاً من الحكام الآخرين، وللغرض نفسه أي توطيد علاقات التّحالف قد كوّنوا مع القبائل القويّة وذات النّفوذ في المجتمع الجزائريّ علاقات المصاهرة، فباي التّيطري مصطفى الوزناجي أخذ إحدى بنات عائلة ابن شهرة لابنه أحمد، والباي أحمد القلي باي قسنطينة تزوّج بإحدى بنات أل مقران⁵، وابنه الباي محمد الشّريف خليفة حسن باي الذي تولى الحكم بعد صالح باي المتوفى سنة 1792م، تزوّج الحاجة شريفة، من أسرة ابن قانة المعروفة والعريقة في الصّحراء الجزائرية، وأنجبت له أحمد باي آخر بايات قسنطينة⁶.

¹ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 39 و 214.

² - ابن الفكون، المصدر السابق، ص 133، 134.

³ - العنتري، تاريخ...، ص 36، 37.

⁴ - نفسه، ص 28، 29.

⁵ - شويتام، "دور..."، ص 163.

⁶ - مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضرية، المصدر السابق، ص 39.

هذا ولا ننسى، أنّ حسن باي الذي أشرنا إليه هنا أي الذي خلف صالح باي في حكم بايلك قسنطينة قد كانت تربطه علاقة مصاهرة مع آل المقراني أو كما سماهم ابن العطار المقارنية¹، زد على زواج صالح باي من امرأة بلدية من أعيان قسنطينة، وهي ابنة رفيقه القديم أحمد الزواوي بن جلول²، وصاهر أيضا أسرة ابن قانة المعروفة، ونجد أيضا أن ابنه المسمى علي بن صالح باي 1713-1718م، هو الآخر قد تزوج بناته الثلاث بشخصيات مرموقة من عائلة أولاد مقران بمجانة³، إضافة إلى أنّ الباي إبراهيم بوصبع قد تزوج إحدى بنات بن قانة، تلك الأسرة الكبيرة⁴، والأمثلة كثيرة.

وبهذا نعود للتأكيد أنّ السلطنة العثمانية كانت حريصة على كسب ولاء السكان عن طريق مصاهرة شيوخهم وأعيانهم وكبارهم، فعن قوة هذه الأسرة الأخيرة التي صاهرها أكثر من باي - أي أسرة بن قانة - فقد كانت ذات وجاهة، ومكانة وكلمة مسموعة وسط قبائل صحراء الشرق الجزائري. وما يظهر ذلك وضع حياة شيخها، إذ وُصفت خيامه بأنّها رحبة ومقامة بأناقة وأبهة. وعلى كلّ مدخل نجد الخيل الجميلة مربوطة. وقد كان يستطيع تجنيد عدد كبير من الفرسان عند أول إشارة منه، إضافة إلى امتلاكه عددا كبيرا من الخيل وذلك لكثرة شغف هذه الجهة بركوب الخيل ونحوض الحروب. ليس هذا فحسب، بل أنّ لهذا الشيخ سلطة ونفوذًا تعدت خارج مضاربه، إذ ارتبط برباط التعارف والصداقة بعدد المشايخ الساكنين هذه المناطق⁵. فمنه نستنتج أنّ مصاهرة الشيخ ابن قانة كانت خطة ذكية انتهجتها السلطنة لإخضاع تلك القبائل، وذلك باعتبار أنّ هذا الشيخ كانت له تلك المكانة وعدة علاقات وسلطة على الكثير من المشايخ.

نضيف إلى ما سبق أنّ الباي محمد الدّباح هو الآخر قد قام بمهادنة قبائل الزواوة وذلك بمصاهرتهم، إذ صاهر أسرة ابن القاضي⁶، فطلب يد ابنة سي عمر بوخنوش الصّغير أحد أعيان المنطقة وأيضًا اعتماده على مهادنة المرابطين والتّقرب منهم لأنّه كان يدرك مدى سلطتهم ونفوذهم وقدرتهم على التّأثير في القبائل⁷، هذا

¹ - ابن العطار، المصدر السابق، ص ص 141، 142.

² - عبد الحليم طاهري، مدرسة صالح باي ومقبرته العائلية بحي سوق العصر بمدينة قسنطينة، رسالة لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية، (مرقونة)، إشراف: عبد العزيز لعرج، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2008-2009م، ص 64.

³ - VAYSSETTE, "Histoire de Constantine ...", pp. 276, 277.

وانظر أيضا: العنزي، تاريخ...، ص ص 53 و 63.

⁴ - نفسه، ص 53.

⁵ - ابن عثمان خووجة، المصدر السابق، ص ص 44، 45.

⁶ - ابن حمادوش، المصدر السابق، ص 163.

⁷ - عباد، المرجع السابق، ص 160.

وأتبع الأسلوب نفسه-أي أسلوب المهادنة والمصاهرة لهذه القبائل- حيث طلب يد ابنة سي عمر بوخنوش الصّغير أحد أعيان المنطقة وتقرّب من المرابطين لأنّه كان يدرك مدى سلطتهم و نفوذهم وقدرتهم على التأثير في القبائل¹.

فالجدير بالذّكر، أنّ السّلطة اهتمت بهذا الأسلوب ليس فقط مع الرّافضين للحكم العثمانيّ سياسياً فحتى القبائل الرّافضة لدفع ما عليها من ضرائب قد لجأت السّلطة إلى مصاهرتها، فضمنت بذلك تحالفها معها، ولهذا الغرض اعتمد الكثير من البايات أسلوب المصاهرة. ففي عاصمة بايلك الشّرق قسنطينة كان سكان الصّحراء يبدلون منتوجاتهم خدمة لمصالح هذه العاصمة، ولهذا المنافع بلغت المدينة تلك المكانة، حيث نجدها مزدهرة تتمتع بكلّ ما تدره التجارة المركزة فيها، إلا أنّّه كان هناك بعض المشايخ، الذين لا تسمح لهم كبرياؤهم بالخضوع لسّلطة الباي، يفضلون الدّهّاب لأسواق أخرى في الجهة الغربيّة مثل التّيطري وغيرها من المدن. وبفضل تنقلاتهم اليومية يفيدون مقاطعة باي التّيطري دون الخضوع لأيّ واجب من الواجبات - الضّرائب²، ولأجل هذه المنافع اهتم البايات اهتماماً أكثر، وبذلوا جميع الوسائل الممكنة لجلب شيوخ الصّحراء للتّنقل إليها أيام السّوق، فما كان إلى أن لجؤوا إلى التحالف مع هذا الصنف من القبائل -التي كان أغلبها من السّكان الرّحل-، عن طريق مصاهرة مشايخها³.

فمما سبق لاحظنا أن رجال السّلطة العثمانيّة ولأجل كسب ودّ الرّعامات المحليّة عملوا على الرّواج بيناتهم كما عمدوا على تزويج بناتهم برجال الرّعامات المحليّة، إذ تزوّج الباي أحمد بن علي من أسرة المقراني، وتزوّج رجم باي من زوجة أخيه فرحات -عزيزة باي صاحبة الدّار بالجزائر العاصمة، وهي بنت القائد أحمد بن رمضان شقيق شلي بن علي بتشين، القائد والريس البحري المشهور الذي أخذها معه إلى قسنطينة، عاشت معه ثلاث سنوات ثم قتلت في مزرعته بالحامة في جمادى الأولى 1079هـ (4 نوفمبر 1668م)⁴. والأهم يبدو لي أنّ البايات ذوي الأصول المحليّة قد حكموا لصالح الحكم العثمانيّ، لأنّ تعيينهم تم على يد حكومة العثمانيّين.

ولعل الأمر المهم التي يجب التّطرق إليه، هو أن هذا الأسلوب مثلما كان أداة لإخضاع القبائل القويّة التي تمت المصاهرة معها، كان أيضا أداة إخضاع للقبائل الأخرى، وذلك بدعم القبائل الأولى للسّلطة سواء عسكرياً أم بسّلطة كلمتها على القبائل الأخرى أم مادياً، فمثلاً أثناء ثورة ابن الاحرش على السّلطة العثمانية، وبعد موت عثمان باي قام قائد الخشنة المكفي عبد الله الذي كان متزوجاً بالدايخة بنت قانة، -شيخ العرب على قسنطينة-، وبعد تعيينه كباي بمكاتبة أصهاره وسائر القبائل العريقة، والمخزنية، فساندوه ضدّ هذا المتمرّد، فجهز محلة وخرج

¹ - نفسه.

² - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، ص39.

³ - نفسه، ص38، 39.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص48.

لمحاربة ابن الاحرش وضيق عليه، إلى أن هرب هذا المتمرّد إلى بايلك الغرب¹. ويتبيّن أن دعم أصهاره جاء بنتيجة إيجابيّة لصالح السّلطة العثمانيّة.

وعلاوة على هذا لا ننسى اعتماد السّلطة العثمانيّة أيضا لأسلوب تعيين أصهارهم، كشيوخ للقبائل، ففي الصّحراء قسم كبير يتزأسه شيوخ، يُختارون من طرف رعاياهم، وقد عيّن الباي أحمد بايا صهرا له شيخا للعرب²، والواضح أنّ هذا يؤكّد للعيان كيف لعبت المصاهرة دورا في كسب وإخضاع السّكان أو بالأحرى القبائل للحكم العثمانيّ بطريقة سهلة.

هذا وكما أشارت الأستاذة خيراني فقد تكرّرت الأسماء والمواقف لرحالات السّياسية وكبار العائلات المحليّة، فيما يخص المصاهرة بينهم فكانت المرآة أداة الرّبط بين هذه الأطراف. فاستطاعت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن تمحي العداوة وتقرّب وجهات النّظر، وتؤثّر على القرارات السّياسيّة، وتشارك فعلا في قضايا خطيرة عجز الحكام على حلّها، دون تجاهل دورها البارز والكبير في إذابة الجليد بين العثمانيّين والجزائريّين، فتمّ تكريس مجتمع جديد بعادات وتقاليد جديدة في جميع المجالات الحياتيّة³، ومثلما توخّد كلّ من العرب والقبائل والشّاوية، الذين ربطتهم العقيدة الدّينية⁴، فتوحّدت هذه الفئات بالإسلام، الذي مكّن العثمانيّين من التّوحد أو التّعایش مع هؤلاء جميعا، فنحن نعرف أنّ الإسلام يحرم على المرآة التّزواج بغير المسلم، فهذه النّقطة في نظري سهّلت كثيرا نمو ظاهرة المصاهرة السّياسيّة التي سارت عليها السّلطة العثمانيّة لكسب ودّ وخضوع السّكان.

ولعلّ النّقطة التي لا يمكن السّكوت عنها، هي استعمال بعض رجال السّياسة أسلوب المصاهرة لتثبيت حكمهم الشّخصي، ففي أواخر الفترة العثمانيّة لجأ الدّاي علي خوجة 1817-1818م إلى التّزواج بامرأة محليّة، إذ صاهر المفتي المالكي المسمى الحاج مصطفى بن مالك وقدم لصهره منصبا في الدّولة ويبدو أنّ هذا ما أكسبه حبّ السّكان، دون إلغاء أعماله الجيّدة الأخرى، إذ أنّه أعاد في عهده الايالة الجزائريّة لسالف قوتها، وما يؤكّد هذا الرأي أنّه لم يقتل بل توفي بالوباء⁵.

وفي السّياق نفسه نورد أيضا اسم آخر طال حكمه كثيرا للسبب نفسه، وهو الباي مصطفى بوشلاغم الذي دام حكمه ثلاثين سنة، إذ يرجع الدّكتور أبو القاسم سعد الله ذلك إلى مصاهرته لعدّة شيوخ بالتّاحية

1 - الزهار، المصدر السابق، 86، 87.

2 - شلوصر، المصدر السابق، ص101.

3 - خيراني، المرجع السابق، 86.

4 - العنزي، تاريخ...، ص19.

5 - الزهار، المصدر السابق، ص 137-142.

الغربية وقوادها، والأمر نفسه بالنسبة لطول مدة حكم حسن باشا بن خير الدين¹، ومنه يتضح أنّ رجال السلطة مثلما استعملوا آلية المصاهرة لتثبيت الحكم العثماني بالجزائر، استعملوها أيضا لتثبيت وتقوية حكمهم الشخصي.

ويبدو لنا من المفيد أن نذكر الجانب الآخر لسلطة المصاهرة إذ كان لها مفعولا عكسياً في الكثير من المرات، والمقصد هنا أنّه مثلما كان تأثير المصاهرة على القوى المحليّة لتوجيه رأيهم واستغلالها السلطة العثمانية لبسط كلمتها، مثلما استغلتها القوى المحليّة في تحقيق مطالبها، وهذا الكلام يمكن أن يجسده موقف المرابط الشيخ منصور حينما تمّت مصادرة أملاك صهره التركي حسن باشا ومحاولة قتله، حيث قام هذا المرابط بجمع كلّ حلفائه من زعماء القبائل، ثمّ ارسل تهديداً إلى حاكم الولاية فحواه أنه وفي حال لم تعاد ممتلكات ومنصب حسن باشا، فإنّه سيعلمها حرباً شعواء على حكومة العثمانيين، وعلى إثر ذلك بدأ الشيخ منصور وحلفاؤه في الاستعداد للحرب وعقب وصول هذه الرسالة إلى الداي، استدعى الديوان لعقد اجتماع بكامل هيئته، ليعرض عليه رسالة الحاج منصور وليتداول في الموقف الخطير الجديد، فبعد المناقشة تمّ تلبية مطالب الحاج منصور وأعيدت ممتلكات ومنصب وصلاحيات حسن باشا وهذا الأمر يمثل دليلاً واضحاً على ما يتمتع به المرابط والزعيم الحاج منصور شيخ القبائل من التفوذ والاحترام لدى الداي وديوان الجزائر معاً²، ومنه يتبيّن أنّ هذا الأسلوب كان ذا مصلحة متبادلة بين الطرفين المحلي والعثمانيّ.

وبكلامنا هنا عن القوى المحليّة الدينيّة أي علماء الدين والمرابطين، والقضاة وغيرهم. وجب علينا الإشارة إلى أنّ رجال السلطة من القادة قد صاهروا هذا النوع من القوى المحليّة، إذ نجد الكثير من الأسماء العثمانية التي تصاهرت مع هذا النوع من القوى المحليّة، ونضرب مثل أحمد رئيس قائد المرسى بن محمد التركي الذي كان زوجاً لإحدى بنات عائلة بالأمين التي تولّت الإفتاء، وتزوج الرئيس علي بن يوسف بمريومة بنت السيد محمود قاضي الحنفية³ والواضح أنّ رجال السلطة قد سعوا إلى مصاهرة القوى الدينية لاستمالتهم إلى صفهم وصرّف سلطتهم العثمانية.

في السياق نفسه، أي فيما يتعلّق بمصاهرة رجال السلطة للقوى المحليّة بكلّ أنواعها وأصنافها يمكن أن نعرّج في التطرق إلى فئات أخرى، نستهلها أولاً بفئة شكّلت إحدى الشرائح ذات المنزلة الاجتماعيّة المتميّزة، والتي تمتعت بالثراء المذهل والمكانة الرفيعة القدر في المجتمع سيّما في العهد الأول من الوجود العثمانيّ، لذلك نجد أنّهم قد تصاهروا فيما بينهم، إذ تصاهر الرئيس علي بتشين بابنة أمير كوكو كما أسلفنا، وتزوج يوسف رئيس بن علي

¹ - سعد الله، تاريخ...، ج01، ص163.

² - كاتركات، المصدر السابق، صص118-124.

³ - غطاس، الحرف...، ص351.

فاطمة بنت السيد عبد الرحمان المحتسب، والفئة الثّانية التي تصاهر معها العثمانيون أيضا هي العائلات التي تقلّدت مشيخة البلد، حيث تنافس على مصاهرتها موظفي الإدارة المركزيّة وكذا العائلات ذات التّفوذ¹.

فمن خلال ما سبق نلاحظ، أنّه رغم الخطر الذي كان يهدّد من يتقرب من القوى المحليّة، كان البايات على رأس المنتهجين لسياسة المصاهرة مع أعيان البلاد بالريف والمدينة، والمشجّعين عليها كوسيلة لإقرار الأمن بالبايلك وكانت المصاهرة بين بايات قسنطينة، وشيوخ القبائل أول أوجه التّقارب الفعليّ بين العثمانيّين وأبناء الرّيف الجزائريّ، وهي سياسة متعمّدة لربط مصير هؤلاء الشّيوخ بالسلطة المركزيّة، وضمان ولائهم وولاء أتباعهم الدّائم للحكام، أو على الأقل ضمان هدوئهم طوال فترة حكم أصهارهم، وهو ما عرف عبر التّاريخ بالمصاهرة السّياسيّة²، وهذا ما طبقه الحكام العثمانيّون ومنهم بايات قسنطينة، مع الأسر التّفوذويّة بشرق البلاد³، وباقي الجهات الاخرى.

محمل القول، فإنّ سياسة المصاهرة التي كانت بين الفئة الحاكمة والقوى المحليّة أصبحت تقليدا يمتدّ به، فهي رمز لاتّفاق الكلمة، وتوحيد الجهود وتبادل الآراء، وتلك المصاهرات كانت في كثير من الأحيان عاملا أساسيا للتّقارب بين الحكم العثمانيّ والقوى المحليّة وقد تحقّق ذلك في كثير من الرّيجات، على عكس البعض منها الذي فشل في أغراضه وأهدافه، وقد شهد التّاريخ فعلا أنّ الكثير من المصاهرات السّياسيّة نجحت في توثيق أو اصر العلاقات بين رجال السّلطة العثمانيّة والقوى المحليّة، وختاما نقول أن سعي كبار المسؤولين العثمانيّين لمصاهرة أبرز القوى المحليّة بالجزائر جاء لأهداف سياسيّة محضّة، وذلك لأنّ العثمانيّين كانوا بحاجة إلى دعم سلطة هذه القوى بغية توطيد حكمهم وتثبيتته بالمنطقة بأقلّ التّكاليف.

● 2- المصاهرة بين العثمانيين والرعية:

مثما اهتم رجال السّلطة وكذا الموظفون الحكوميّون بمصاهرة القوى المحليّة لتثبيت الحكم العثمانيّ بالجزائر اهتموا كذلك بمصاهرة الرّعية خاصة من الفئات ذات المميزات الخاصّة، للأغراض نفسها أو لأخرى، إذ نجد أنّ عددا كبيرا من الباشوات قد تزوّجوا من الحضريات الأندلسيّات مثل حاج بشير باشا الذي زوّج ابنته عائشة للقائد داود، وما يجدر الإشارة إليه هنا أنّ عددا كبيرا من العائلات الأندلسيّة قد تولّت مناصب عالية في العلم والدّين خلال العهد العثمانيّ مثل عائلة ابن نيكروا وابن الكبابطي وابن الأمين³، كما كانت ثروتهم كبيرة⁴. ويبدو أنّ هذا ما دفع العثمانيين لمصاهرة هذه الفئة.

¹ - نفسه، ص 351، 352.

² - معاشي، المرجع السابق، ص 111، 112.

³ - سعد الله، تاريخ...، ص 183.

⁴ - نفسه، ص 148.

وما يؤكد هذا الطرح إشارة أحد المصادر إلى أنّ العثمانيين كانوا قلّما يتزوجون قبل أن يتقلّدوا وظيفة مريجة ويستطيعوا الزواج من امرأة ثرية¹. ونفسر هذا بأنّ المصلحة كانت متبادلة بين الطرفين أي بين الموظفين والأندلسيين، الأولى تكسب حليفا محليا ثريا، والثانية تكسب حاميا لها باعتبار أنّ وجودها كان في البداية كلفة وافدة أو لاجئة في الجزائر.

والأمر نفسه بالنسبة للموظفين الحكوميين أمثال مسلم أفندي بن علي، الذي قدم إلى الجزائر كقاضي الطريق ورافقه ابنه سيدي محمد، ولما تسلّم منصبه استوطن وتزوج في الجزائر، وأصبح موظفا حكوميا هو وابنه، فالأب خدم القمق - الجمارك - والابن خدم سبيل الخيرات - في مؤسسة سبل الخيرات التابعة للأوقاف - وتولى منصب خطيب بجامع سفير سند الجبل²، هذا وإنّ أعضاء الديوان جميعهم تقريبا متقدمين في السن تزوجوا من بنات السكان المحليين³.

أما بالنسبة لزواج الانكشارية يبدو من المفيد أن نستهل هذا الموضوع بالإشارة إلى نقطة مهمة وهي أنّه من المعروف أنّ الانكشارية جيش لا يتزوج، أو على الأقل لا يجمع بين الزواج والخدمة في الجيش، فالنظام الانكشاري يقضي صراحة بأنّ الجندي الذي يتزوج يفقد الكثير من الامتيازات⁴، وفعلا فالسلطة العثمانية لم تشجع زواج الانكشارية في الجزائر، ودليل هذا الكلام هو القوانين التي طبقتها على الانكشارية حين يتزوجون، فقد كانت تحرمهم من المسكن والخبز الذي كانوا يتحصلون عليه مجانا حينما كانوا عزابا⁵، ومنعهم ايضا حق الإيواء في القشلات، وهذا الوضع اختاره العثمانيون الذين يستقدمون إلى الجزائر مخافة أن يفقدوا سلطانهم وامتيازاتهم خاصة بعد محاولة الكراغلة مجاراتهم عليها، فأصبح الدايات يحاولون منع تزوج الأوجاق من الجزائريات بشتى الطرق ويضعون في سبيل هذه الزيجات مجموعة من المثبطات⁶ سبق وذكرنا أمثلة منها⁷.

ورغم ذلك فقد صاهر الانكشارية السكان المحليين، إذ يقول بهذا الصدد حمدان بن عثمان خوجة "..." أنّ هناك جنودا من الميليشيا يرتبطون بالأهالي عن طريق الزواج ويندمجون في المجتمع قبل بلوغهم درجة أولكباشي⁸، فالواقع أنّ الانكشارية أدركوا أهمية الزواج من المحليات رغم أنّ القوانين كانت تقلّل من مزايا وامتيازات العثماني

1 - بيغافير، المصدر السابق، ص 184.

2 - ابن المفتي، المصدر السابق، ص 87.

3 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 73.

4 - ولف، المرجع السابق، ص 162. وانظر أيضا سعد الله، تاريخ...، ص 144-145.

5 - هابنستراتب، المصدر السابق، ص 31، أنظر أيضا عمريوي، المرجع السابق، ص 136.

6 - ولعل المثبط الذي يثير الجدل هو أن السلطة العثمانية قد شجعت على حياة العزوبية إذ سمحت للجندي باسترجاع لجميع حقوقه وسط العزاب، مباشرة بعد قيامه بطلاق زوجته، للمزيد عن مثل هذه المثبطات التي طبقتها السلطة العثمانية بالجزائر لأجل منع أو تحديد نسبة الزواج للانكشارية من الجزائريات انظر معاشي، المرجع السابق، ص 173 - وما بعدها.

7 - احمد مجري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، دار الكفاية، ج 02، الجزائر، 2013، ص ص

8 - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 88.

الذي تزوج من امرأة محلية¹، وذلك نرجعه لمصلحة متبادلة تتكوّن بين الزوج والزوجة، إذ أنّ الجندي لم يكن مدخوله كافياً فمن بين الحلول التي رأوها مناسبة لحلّ هذا الأمر هو الزواج من فتاة غنيّة قابلة للزواج أي في سن الزواج فإذا رغب أهلها يتزوجونها لأنّ الجزائري المحلي يتطلع بشرف كبير للدخول في شراكة أو بالأحرى مصاهرة مع العثمانيين، فالعائلات الجزائرية تبحث عن التحالف مع العثمانيين حيث تجد الحماية².

وللغرض نفسه ارتبط أفراد الجيش الانكشاري بالأسر العلمية والدينية، إذ وافقت على ذلك بعض الأسر الدينية العريقة كعائلة ابن العنابي التي توارثت الإفتاء الحنفي³، إضافة إلى مصاهرتهم للأشراف غير أنّنا هنا يختلف الهدف في أنّ الانكشاري يسعى لمصاهرة الأسر العلمية والشريفة لكسب المكانة الروحية التي كانت تنقصه، بالمقابل كانت الأسر العلمية والشريفة تسعى لمصاهرة الانكشاري لغرض الاحتماء به⁴، فقد وجدنا وثائق تؤكد هذا الطرح، فبوثيقة مؤرخة سنة 1176هـ/1762م، ورد فيها أنّ الانكشاري يوسف يولدش بن شعبان التركي كان متزوجاً بعائشة الشريفة⁵.

وفي السياق نفسه تمّ زواج الرجال العثمانيين وعلى رأسهم الانكشارية ورياس البحر بينات أصحاب الحرف وأهل الصنائع، والعكس حدث أيضاً، ونقدم أمثلة على ذلك إذ نجد أنّ محمود الحفاف موني تزوج بابنة الرئيس حسن بن زرمان⁶، وتزوج إبراهيم بن إبراهيم شاوش الكرسي بالزهاء بنت الحاج بن الحفاف، وتزوج الأكل بن بكير الانجشاري عائشة بنت البجاجي، وتزوج مصطفى الانجشاري بن يوسف أمة الله فاطمة بنت السمار القنداقجي، أمّا عن مصاهرة الحرفي بالانكشاري نجد أمثلة منها كزواج سي محمد بن الحاج رابح النجار صناعة حسني بنت سي محمد بن مصطفى الانجشاري⁷.

والأمر أو الظاهرة الأخرى التي تبدو لي أنّها ساهمت في مصاهرة الإنكشارية للسكان المحليين أيضاً، هو أنّ الجندي أو جلدش له سنة خدمة وسنة عطلة، وخلال هذه الأخيرة يعمل في مهنته إذا كانت لديه، أو يعمل في تجارة صغيرة في متجر أو ينشط في التجارة بصفة عامة للسبب السابق نفسه، وهو حصوله على مدخول صغير في السنة نظراً لقلّة مدخوله من الخدمة العسكرية يسعى إلى الرّبح المادي⁸.

¹ - NETTEMENT, OP. CIT., P.68.

² - DE PARADIS, OP. CIT., P.90.

³ - غطاس، الحرف، ص364.

⁴ - معاشي، المرجع السابق، ص254.

⁵ - س. م. ش.، علة 4/26 الوثيقة5، ا.و.ج.

⁶ - غطاس، الحرف...، ص ص351، 352.

⁷ - معاشي، المرجع السابق، ص ص176، و265.

⁸ - DE PARADIS, OP. CIT., P.63.

وما يثبت هذا الرأي هو ما حدث في العهود الأخيرة إذ سُيِّحَ لنسبة كبيرة منهم بالزواج، ممّا جعلهم يرتبطون أكثر بأسرهم وبالتالي أصبحوا يتخلّون عن دورهم العسكريّ، كما سمح للجنود بممارسة المهن المختلفة التي لا علاقة لها بالحياة العسكريّة، مثل التجارة والانخراط في البحريّة ما ساعدهم على كسب أموال طائلة حيث يصبح الجندي في آخر أيامه غنيّاً¹. فيبدو أنّ هذا هو سبب تعلق الجنود بالحرفة، ومخالطتهم للسكان المحليين، وارتباطهم بعلاقات المصاهرة معهم باعتبار أنّ هذا الجنديّ الأعزب سيكون متفرغاً مدة سنة وقد كوّن علاقات مختلفة مع السكان، فمن طبع البشر أن يبحثوا عن الاستقرار من خلال مصاهرة السكان، ومنه يتبيّن أنّ هؤلاء الانكشاريّة مثلما تصاهروا مع السكان لأغراض مصلحيّة، تبتوا بها أرجلهم به في أرض الجزائر مثلما سعوا إلى هذا الزواج لغرض الاستقرار الأسريّ.

والجدير بالذّكر أنّ مصاهرة الانكشاريّة لأبناء المدن كان واسعاً وكبيراً خاصّة في المدن التي تواجدت بها الحاميات العثمانيّة، ونذكر منها مدينة الجزائر، قسنطينة، وهران، وعنابة، ميلّة، معسكر، تلمسان، مازونة، والمدية، بسكرة، مستغانم، تبسة، شرشال، مليانة، والبليدة²، والمسيلة، فمثلاً في هذه الأخيرة يقول أحد الباحثين أنّ العثمانيين قد اختاروا التّقرب من السكان المحليين، فعقدوا مصاهرات مع بعض العائلات الحضريّة ذات الثروة والتّفوذ الدّينيّ، وكان هذا بالجزائر عموماً³.

أمّا عن مصاهرتهم لأبناء الرّيف فقد كانت عامة، إذ أنّ أفراد الانكشاريّة صاهروا مختلف الأسر الرّيفيّة، ومن أهم الأسر التي صاهرت أفراد الانكشاريّة والعناصر التّركيّة العثمانيّة عامّة، نذكر مثلاً عنها ففي بايلك الشرق مثلاً، وحسب ما جاء في السّجلات الشرعيّة نجد، أولاد بن عاشور، وأسرّة ابن أبي الضّياف، وأسرّة ابن قانة، وأسرّة أحرار الحنانشة، وأسرّة بوعكاز الذواودة، وأسرّة المقراني⁴.

والأمر الذي يثير الانتباه هو أنّ العثمانيين من الجنود الذين لم يتجاوزوا المراتب الأولى من المناصب في الجيش أصبحوا يمارسون غير نشاط العسكريّة، فأضحوا لا يحتقرون أي حرفة فيعملون جزارين أو بائعي الدّجاج أو العشب أو الفواكه أو التبغ، وعندما يملكون أرض صغيرة جيّدة يبيعون منتجاتهم، كما ملكوا محلات صغيرة ونلاحظ هنا أنّ العثمانيين قد تملكوا أراضي بايالة الجزائر⁵، والواقع الدّقيق لهؤلاء أنّ بعضهم كان يشتغل بالفلاحة

¹ - شويتام، دراسات...، ص36.

² - عليلش، الكراغلة...، ص129. وانظر أيضاً

-DEVOULX, *Tacherifat*..., pp.47- 50.

³ - كمال بيم، "فتة الكراغلة بالجزائر كراغلة مدينة المسيلة نموذجاً"، العدد11، في: *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، دورية يصدرها جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، جامعة المسيلة02، الجزائر، ديسمبر 2016م، ص196.

⁴ - معاشي، المرجع السابق، ص 111، 123.

⁵ - DE PARADIS, OP. CIT., PP.123, 124.

والأغنياء منهم اشتغلوا بالتجارة¹. والبعض الآخر امتهن حرفا وانخرط في التّنظيمات الحرفيّة المختلفة حتى وصلوا لمنصب أمناء الحرف، وتمكنوا أيضا من امتلاك عقارات²، ويتبيّن من هذا أنّ العثمانيّ أصبحت لديه مهنة وأرض وبيت في المدن، لذلك كيف يتخلى العثمانيون عن الجزائر وهم أصبحوا مرتبطين بالأرض خاصّة فيما يخصّ الفلاحة، وأيضاً أصبحت لهم عائلة وأصهارا فمن المنطقي أنّهم لن يستغنوا عن هذا كلّ ويعودون إلى وطنهم بل إنّهم سيعملون جاهدين على تثبيت أرجلهم وملكهم بهذه الأرض للأبد، لأنّهم قد حصلوا على كلّ شروط الحياة الكريمة خاصة إذا عرفنا أنّ مكانتهم في المجتمع الجزائريّ كانت جيّدة، وفي أعلى سلم الهرم الاجتماعيّ.

فمن خلال كل ما سبق يتّضح أنّ الجنديّ بربطه لعلاقات المصاهرة مع السّكان قد استقرّ بالجزائر، وكذا قد كسب سندا محليّا وهم أهل زوجته أو أحوال أبنائه وهذه النّقطة ستكون في صفه، وفي صف وجوده هو وسلطته بالمنطقة، فمن غير المعقول أن يقوم السّكان المحليّون بطرد أزواج بناتهم وآباء أحفادهم، وهذا الأمر كان في صالح الحكم العثمانيّ بالجزائر.

وللتفصيل أكثر في هذه النّقطة الأخيرة، فالعثمانيون قد أصبح لهم أبناء وأحفاد فيذكر الزّهار مثلا أنّه في سنة 1214هـ / 1799م كان رجل من العثمانيين اسمه ولي خوجة، عنده حفيد سماه نباجي-وهو الحارس الذي يتناول الحراسة مداولة بدار الإمارة-. وحفيده هذا مارس مهنة التّوباجية أي كان له نوبة أو دور في العسة، داخل الباب³، والملاحظ أنّ نسل العثمانيين قد وصل في الجزائر إلى الأحفاد فكيف يتّركون هذه الأرض ويغادرونها بعدما أصبحت هي أرضهم وأرض أجدادهم.

ويبدو من المفيد الإشارة إلى أنّه حتى لو لم يكن نتاج العثمانيين من بنات السّكان المحليّين، إلا أنّ ولادتهم كانت بهذه الأرض، لذا ارتباطهم بالجزائر بعد زواجهم وتشبيدهم المختلفة، والتّقرب من أنسابهم وأصهارهم جعلهم يتمسكون بالجزائر أرض آبائهم سواء كانوا كراغلة أم لا، أي أبناء العليّيات أو العثمانيّات⁴ أو غيرهن، المهم يبدو أنّه لا يمكن أن يترك العثمانيّ ذريته ويرجع إلى مسقط رأسه بالشرق، هنا تدخل كلّ الأسباب السّابقة بما فيها (الأرض، المهنة، البيت، الزوجة، الأبناء، أمهات الأبناء، الأصهار). والدليل على هذا الكلام هو ذلك المثال الحي المسمى حمدان بن عثمان خوجة الذي صرّح بنفسه أنّه من مواليد المشرق أي أنّه عثماني⁵، في

¹ - شلوصر، المصدر السابق، ص 96.

² - غطاس، الحرف...، ص ص 233-235.

³ - الزهار، المصدر السابق، ص 80.

⁴ - تواجدت العثمانيات بالجزائر عن طريق بعض المسؤولين كالبشوات والمفتين، والقضاة، الذين كانوا يستقدمون معهم زوجاتهم، وأطفالهم، وأمهاتهم وأخواتهم، أو عن طريق عدد من التجار العثمانيين وغيرهم، أما عن الانكشافية الجنود فقد كانوا يأتون بالضرورة عزابا للمزيد انظر سعد الله، تاريخ...، ص 149.

⁵ - الكثير من الباحثين أوردوا انه كراغلي، غير أنّ الأستاذ الدكتور أرزقي شويتام، اخبرني أن لديه وثيقة تثبت انه من أصول تركية أو بالأحرى عثمانية، وعلى هذا الأساس اصحح هنا ما أورده في كتاب الكراغلة في المجتمع الجزائري العثماني قرن 10-13هـ / 16-19م، في هذه الفقرة.

قوله "...على الرّغم من أنّي من مواليد المشرق¹. قد تملكّت أراضي كبيرة بالجزائر والدليل في قوله "...من واجبي، كمالك - من أب لابن - لجزء كبير من هذا السّهل ... من مزارعي... إنّني أتكلّم عن بصيرة لأنّني كما ذكرت في السّابق، أحد المالكين في متيجة. وأزرع سنويّاً في هذا السّهل ولحسابي الخاص، حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح، وحوالي مائة أو مائة ستين من الشّعير... وما تمسكي بهذا السّهل إلاّ لأنّه قريب من المدينة، ولأنّ فيه مزارعا ومواشيا غير بعيدة عن ضواحي الجزائر التي أزرع فيها القطن هي زراعة منتجة لا يعرفها العرب... وعلى الرّغم من أنّهم بنو وطني..."²، والمقصد مما أوردناه أنّ هذا العثمانيّ قد دافع عن أرض الجزائر وبقي متمسكا بأرضه، وطلب من السّلطات الفرنسيّة أن ترد إليه أملاكه التي فقدها، ويرى في نفسه مسؤولاً عن المدافعة عن الجزائر³. وهنا نقول فعلاً لا يمكن أن يتخلى مالك الأرض عنها بسهولة، وهذا ينطبق على حمدان خوجة وأمّثاله من العثمانيّين الذين تمسكوا بالجزائر لأنّهم يرون بأنّها أرضهم وأرض أجدادهم، وهذا بحكم الأقدميّة في هذا البلد، وهذا في نظري كان سبباً عميقاً لثبات حكم العثمانيّين بالجزائر.

وفي الإطار نفسه، أي عن تمسك العثمانيّين بهذه الأرض بسبب ولادة أبناء لهم بها، يصوره المصدر نفسه، إذ ورد به أنّ معاهدة استسلام الجزائر مع فرنسا نصّت على أنّ الأتراك العثمانيّين يعتبرون من سكان المدينة. ولكنّ بعد استسلام المدينة بفترة وجيزة، تمّ نفيهم واختطافهم وفصلوا عن نسائهم وأطفالهم، فقد كانوا يُقادون إلى السّفن، وتمّ طردهم وتفرقتهم عن زوجاتهم وولادات أبنائهم بطريقة قاسية جدّاً، إذ يقول المصدر نفسه "...كانت النتيجة هي طرد الأتراك من وطنهم، وجعلهم ييأسون ويفصلون عن نسائهم وأطفالهم. لقد رأيت بنفسي بعض الفرنسيّين يولّون ظهورهم للمشهد، ويذرفون الدّموع من الألم."⁴، وهذا يقدم لنا عديد المعطيات التي مفادها أنّ العثمانيين كانوا يرون في أرض الجزائر أنّها وطنهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانوا متمسكين بأملاكهم وأراضيهم، والأكثر فقد زاد من ارتباطهم بهذه الأرض هي زوجاتهم وأبنائهم.

زد على هذا يمكن أن نورد مثالا آخر يثبت تعلّق قلب العثمانيين بالجزائر، بسبب أبنائهم إذ تكلم بيغافير عن طريقة كلام أحد هؤلاء القادة العثمانيين عن أبنائه الذين أنجبهم من زواجه في الجزائر، فالمثير للانتباه أنّه كان يتحدث عنهم في حنان أبوي كبير⁵، فيبدو أنّ هذا يدلّ على أنّه قد بنى حياة في الجزائر لم يكن ليتخلى عنها بسهولة، خاصة إذا ربطته بالجزائر علاقة أبويّة وزوجيّة بهذا الشكل في هذه الأرض.

¹ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 46.

² - نفسه، ص ص 48-50، و 65.

³ - نفسه، ص 7 وما بعدها.

⁴ - نفسه، ص ص 195، و 197.

⁵ - بيغافير، المصدر السابق، ص 7.

ولعلّ ما يناسب كخاتمة لهذا العنوان هو أنّه بمجرد ما تعلن مقاطعة عن خضوعها للقوانين، كانت الحكومة التّركية ترسل حامية تقي سكانها من كلّ هجوم، ويقود الحامية ضباط وعليهم أن يتفاهموا مع رؤساء المقاطعة لحماية المصالح المحليّة والقيام بمهام الشرطة وتنفيذ القوانين وبالمحافظة على الفلاحة والتجارة، الخ... وتُعيّر الحامية كلّ سنة. وكان هؤلاء الضّباط يردّون دائما لجنود الحامية ولخلفائهم: "...أننا أجانب، لم نخضع هذا الشعب ولم نمتلك البلد لا بالقوة ولا بحدّ السيف. إننا لم نصبح سادة إلا بالاعتدال واللّطافة!!! وفي بلادنا لم نكن رجال دولة، وإنّا حصلنا على ألقابنا ومراتبنا في هذه الأرض، فهذه البلاد إذن وطن لنا. وإنّ واجبنا ومصالحنا تتطلب منا أن نعمل على إسعاد هؤلاء السّكان كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا..."¹. وهذا الكلام يلخّص العديد من الأفكار السّابقة، ويقدم لنا أفكارا جديدة مثل أنّ هذا العثمانيّ يجب أن يعمل لصالح سكان وأرض الجزائر التي قدّمت له مكانة، ومنصبا وأملاكا وقوة يجب أن يحافظ عليها.

● 3- دور الكراغلة في تثبيت الحكم العثماني:

أثار موضوع الكراغلة وأدوارهم في كلّ المجالات انتباهي كثيرا، وإذا عرفنا أنّ الكراغلة هم نتاج مصاهرة العثمانيّين للسّكان المحليّين أي هم الأطفال المولودون في الجزائر من أبناء أتراك أو أعلاج من الإنكشاريّة أو رياس البحر بالنساء الجزائريات سواء كنّ عربيات أم أمازيغيّات أم أندلسيّات²، نلاحظ أنّنا سوف نبقي في دائرة المصاهرة لكنّ الآن سوف نسلط الضّوء على دور نتاج المصاهرة في ارتباط الحكم العثمانيّ بالجزائر وتثبيته.

قبل أن نتكلم عن دور الكراغلة في تثبيت الحكم العثمانيّ بالجزائر يبدو لي من الصّورّي أن أشير إلى حقيقة أوردناها سابقا، وهي أنّ الكراغلة قد جمعهم العداء مع آبائهم العثمانيّين في بعض الفترات، وكان ذلك نتيجة طموح هؤلاء الكراغلة إلى التّمتع بمكانة و امتيازات آبائهم، فكان ردّ فعل الإنكشاريّة العزاب في رفض وجود أيّ فرد مولود بالجزائر في المليشيا أو أيّ منصب من المناصب السّاميّة، ما دفع هؤلاء الكراغلة إلى اتّخاذ موقف سلبيّ تجاه الأوجاق³، بالإضافة إلى أمور أخرى تطرّقت إليها في فصل العلاقات. المهم هنا تجدر الإشارة إلى نقطة وهي أنّ الكلام الذي سنتطرّق إليه لا نعمّمه على طول الفترة العثمانيّة، ولا كلّ أمصار إيالة الجزائر.

أ- الدور المباشر:

رغم ما أشرنا إليه إلا أنّ الكراغلة فعلا قد ساهموا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فردا أو جماعات في دعم الوجود العثمانيّ وتثبيته بالجزائر، فأولا فيما يخصّ الدّور المباشر للكراغلة لتثبيت الحكم العثمانيّ بإيالة

¹ - ابن عثمان حوجة، المصدر السابق، 93.

² - عليلش، الكراغلة...، ص 17.

³ - ولف، المرجع السابق، ص 105. و انظر أيضا محرز، المرجع السابق، ص 145.

الجزائر نجده في مواقفهم العديدة التي صدت العديد من محاولات الثورة أو التمرد أو حتى الانفصال عن الحكم العثماني، نستهلها بدورهم كفئة، فأثناء فتنة الدرقاوي افترق أهل تلمسان فريقين، الحضر يقاتلون من البلد والكراغلة أو كما سماهم الزهار "الكلغلار" يقاتلون من المشور، مع العثمانيين، واشتدت الفتنة بينهم، وبقي الوضع على ذلك الحال¹، إلى أن جاءهم الباي محمد بن محمد بن عثمان الكبير المعروف بمحمد المقلش فقام بتخليص تلمسان من هذه الحرب التي كانت قائمة بها وأحمد فتنها²، وتبين من هذا أن الكراغلة قد ساندوا العثمانيين ووقفوا معهم لتقويتهم ضد السكان، الأمر الذي يؤكد أن هذه الفئة قد ساهمت هنا في مساندة حكم العثمانيين.

زد على أن كراغلة إقليم واد الزيتون بجبال الأطلس والمعروفين باسم الزواتنة خدموا السلطة العثمانية، فقد استخدمهم الحاكم في جيشه لأنهم كانوا جنودا شجعانا يقدمون له خدمات جليلة أثناء قيام المعارك مع القبائل وذلك لمعرفة المناطق الجبلية³. فقد كانوا يوفرون المال وعددا مهما من الجنود الداعم لجيش العثمانيين في حملاته الداخلية وحتى الخارجية، حتى أنهم أصبحوا يشكلون قبيلة مخزنية⁴ مكلفة بحراسة سهل متيجة من القبائل الجبلية، والمثير للانتباه أن هذه القبيلة كان بإمكانها أن تجدد في أوقات الحرب ثمانية آلاف فارس⁵، فمن خلال هذا يتضح الدور البارز والمهم الذي لعبته هذه الفئة في مساندة ودعم سيطرة الحكم العثماني، ومساعدته في مد نفوذه إلى دواخل البلاد.

هذا وإن السلطة العثمانية قد اعتمدت سياسة معينة مع هذه الفئة، فقد شجعت السلطة الأجيال من أبناء العثمانيين على ممارسة الوظائف في المحيط الريفي والحضري للتحكم في الظروف السياسية والعسكرية والإدارية الداخلية في كل أنحاء الولاية⁶، ومن خلال إحدى الوثائق الأرشيفية وجدنا أن السلطة العثمانية من اسطنبول أمرت سنة 988هـ / 1580م حاكم إيالة الجزائر بإقامة نظام محاسبة مستقل لآياله-بعدها كان موحدا مع كل من طرابلس الغرب- ليبيا- وتونس-، ووضع أحد الكراغلة عليه إذ ورد فيها ما نصّه "... عند وصول أمري إليكم بادروا إلى إقامة نظام محاسبة مستقل... وعينوا على منصب الدفتر دارية لولايتكم واحدا من طائفة -قول أوغلو- ولكن يجب أن يكون المختار لهذا المنصب ممن له كفاءة وقابلية في تمشية نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون

¹ - الزهار، المصدر السابق، ص 84.

² - حسان خوجة، المخطوط السابق، ص ص 7-13.

³ - بيفايغر، المصدر السابق، ص 185.

⁴ - سعد الله، محاضرات...، ص 52. وانظر أيضا هبنسترايت، المصدر السابق، ص 32. وكذلك شويتام، المجتمع...، ص 241.

⁵ - نفسه.

⁶ - حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، معهد التاريخ، جامعة منشوري، قسنطينة، 2007/2008 م، ص 45.

الإدارية واحذروا في أن يكون من تختارونه لهذا المنصب ممن يجب إثارة الشغب والفتن لان المعروف عن هذه الطائفة ميلها إلى إثارة القلق والشغب والفتن ثم اعملوا بمقتضى فرماني الشريف ولا تعملوا شيئا يكون مخالفا لأوامري الشريفة".¹، وهذا كله يبيّن مدى معرفة السّلطة بقدرة الكراغلة على التأثير على المجتمع الذي هم جزء منه - أقصد هنا رجال هذا الأخير - أحواله- فإنّ ضمنتهم إلى صفها فقد ضمنت خدام قوى يثبت حكمهم بأرض الجزائر، وهذا ما قامت به عندما عينتهم في وظائف المحيط الحضريّ والرّيفيّ .

ثمّ إنّ مساعيهم كأفراد لتثبيت الحكم العثمانيّ كانت أكثر وضوحا، إذ نجدها في مواقفهم المتكررة فالعديد من رجالات السّلطة ذوي الأصل الكرغلي رغم اتّساع نفوذهم، إلّا أنّهم بقوا خداما للنظام العثمانيّ ونضرب مثلا حسن باشا² بن خير الدين بربروس الذي كان مخلصا للسلطان العثمانيّ، فقد عمل على تثبيت الحكم العثمانيّ بالجزائر وذلك بإتباعه لسياسة تؤكد ذلك، حيث قام باسترجاع العديد من المدن التي احتلّها الإسبان مثل مستغانم 1558م، وردّ هجماتهم أيضا مثل حملة الكونت دالكونت الاسباني³، كما قام بضم تلمسان سنة 1545م⁴، كما نظّم الايالة إداريّا بتقسيمها إلى ثلاثة نياليك ودار السلطان⁵، ونظّم الجيش وقضى على العديد من التّمردات على السّلطة العثمانيّة كتمرد القبائل القاطنة في جنوب مليانة، وتمرد زعماء القبائل خاصة قبيلة الرّواوة والمقراني⁶.

والمثال الآخر نضربه عما حدث إثر ثورة الدّرقاوي، فعندما لم يستطع الباي مصطفى باي كبح هذه الثّورة قامت السّلطة، بتعيين بايا آخر قويّ النفوذ في أوساط الشّعب وله علاقات ودية وروابط قرابة مع مختلف المشايخ⁷، وهذا الباي هو كرغلي حمل اسم محمد بن محمد بن عثمان الكبير المعروف بمحمد المقلش، الذي قام الباشا فعلا باستدعائه وتعيينه على بايلك الغرب تيمّنا به باعتباره ابن محمد الكبير فاتح وهران، متفائلا به في الحرب ضدّ الدّرقاوي رغم صغر سنه، فقد كان يبلغ آنذاك حوالي ثمانية عشر سنة⁸، وفعلا لم يخيب ظنّ الباشا إذ نجح في فك حصار وهران وطرد الدّرقاوي منها وأمن المدينة وفتح أبوابها بعد أن كانت موصدة لمُدّة طويلة،

¹ - مهمة دفترى، علبة 10، وثيقة 43، حكم 148، التاريخ 988هـ/ 1580م، ا.و.ج.

² - لقد حكم الجزائر كبليراي على ثلاثة فترات متقطعة الأولى من 1544م إلى 1551م والثانية من 1557م إلى 1561م أما الأخيرة فمن 1562م - 1567م، للمزيد انظر قشي، قسنطينة...، ص 46.

³ - للمزيد انظر التز، المرجع السابق، ص-ص 173-175. وكذلك قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 145. -حليم سرحان، تطور السفن الحربية بالجزائر على عهد العثمانيين، (920-1246هـ) (1514-1830م) من خلال المصادر التاريخية والأثرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: صالح بن قرية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008م، ص 172.

⁴ - المزارى، المصدر السابق، ص 270. وانظر أيضا ابن المفتي، المصدر السابق، ص 40.

⁵ - نفسه، ص 311.

⁶ - التز، المرجع السابق، ص 173-209.

⁷ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 130، 131.

⁸ - بوعزيز، مدينة...، ص 67.

وخلّص تلمسان من الحرب التي كانت قائمة فيها بين الكراغلة والحضر وأصلح بينهم، فسعد الناس به والتفوا حوله¹ وحول حكومته.

فتحقق ذلك أي لتثبيت حكم العثمانيين في بايلك الغرب أتبع محمد المقلش سياسة مزدوجة تراوحت بين استعمال الوسائل الدبلوماسية والدّهاء السياسيّ لانتقاء شرّ الدولة العلويّة و ممارسة العنف، القمع والإرهاب ضدّ المتمرّدين الثائرين، و بهذا الأسلوب تمكّن من إعلاء كلمة العثمانيين على الدّرقاويين في الكثير من المواقع والمعارك كمعركة أولاد زاير وموقعه السّدرّة²، ولم يتم له ذلك إلّا لما انضمّ إليه أنصاره³ من الجهتين، الأعمام العثمانيّون والأخوال السّكان المحليون، وبه كان له الدور الكبير في إعلاء سلطة العثمانيين في هذه الفترة بالجهة الغربيّة التي شهدت محاولة لكسر الحكم العثمانيّ بالمنطقة سواء من جهة الدّرقاوي أم العلويّين.

ولا يفوتنا أن نذكر الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة، وهو شخصية كرجلية معروفة، ولد سنة 1786م من أب ولد بالجزائر وهو محمد الشّريف، وجدّه الحاج أحمد القلي، أمّا أمّه فهي الحاجة شريفة من أسرة بن قانة العريقة بالصّحراء الجزائريّة، فأحمد باي نشأ في بيت أخواله فشبّ على حياة البداوة⁴، وهو الذي تصاهر مع عدد من الأسر والقبائل العربيّة في بايلك الشّرق، أمثال أسرة ابن قانة، المقراني، وقسم من قبيلتي فرجية من بلاد التّواوة⁵، وغيرهم.

وكلّ هذا أكسبه سلطة كبيرة ساعدته على غرس الحكم العثمانيّ بأرض الجزائر، فقد نظّم بايلك الشّرق وثبّت الحكم العثمانيّ به ودحر التّمردات، واستطاع البقاء في الحكم اثنين وعشرين سنة يحكم لصالح الحكومة العثمانيّة، وقد وقف بكلّ بسالة بمشاركته ضدّ الحملة الفرنسيّة على مدينة الجزائر سنة 1830م⁶، هذا وبعد سقوط هذه الأخيرة وانحلال الديوان وزوال حكم العثمانيين بمدينة الجزائر ودار السّلطان، أخذ زمام المقاومة الحكوميّة العثمانيّة، وتمكّن من أن يُجرّع فرنسا شدّة بأسه وأثبت قدرته العاليّة على التّصدي لحمالات فرنسا العديدة على قسنطينة، وتمكّن من المحافظة على سلطة العثمانيين بالجزائر حتى سنة 1838م⁷.

والتّقطة المهمة التي تبدولنا ضرورة الإشارة إليها، هي أنّ الدّولة العثمانيّة لم تتخل عن أحمد باي وساندته خاصة معنويًا، إذ أنّها كانت ترسل السّفراء، فقد ورد في إحدى المصادر أنّ الدّولة العثمانيّة بعثت إلى الجزائر

¹ - خوجة، المخطوط السابق، صص 7-12. وانظر أيضا الزهار، المصدر السابق، ص 84.

² - هلايلي، اوراق...، ص ص 34، 35.

³ - ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 130، 131.

⁴ - مذكرات أحمد باي....، المصدر السابق، ص 06.

⁵ - سعد الله، محاضرات...، ص 134.

⁶ - مذكرات أحمد باي...، المصدر السابق، ص 07 وما بعدها.

⁷ - المدني، هذه هي...، ص ص 84، 85.

سفيرين أرسلتهما بنية تشجيع الباي ورعاياه على مقاومة الفرنسيين، والتأكيد على الحماية العثمانية لهم عند الضرورة¹، ومنه عمل أحمد باي على ربط الجزائر بالدولة العثمانية، وحاولت الدولة العثمانية استرداد الجزائر عن طريق هذا الكرغلي أحمد باي، ولذلك بقيت الدولة العثمانية تتراسل معه على أنه هو الوريث الشرعي للحكم العثماني في الجزائر، ولهذا كان أحمد باي دائما يرى في نفسه صاحب حق في الحكم والسلطة بالجزائر.

وعلاوة على هؤلاء نجد أسماء عديدة لبايات من نتاج مصاهرة العثمانيين مع السكان المحليين، والذين ساهموا في إحكام سيطرة السلطة العثمانية على عديد الجهات، ونذكر بعض الأسماء البارزة لهؤلاء الرجال من الكراغلة، إذ نجد مثلا ثلاثة بايات ترأسوا بايلك الغرب وهم مصطفى العمر الذي تولى الحكم في هذا البايك ما بين (1636م-1648م)²، وعثمان بن محمد باي الكبير الذي حكم (1798م-1802م) وأخوه محمد المقلش الذي حكم ما بين (1805م-1807م) سالف الذكر، وعمهم أي أخ محمد باي الكبير فاتح وهران المسمى محمد الركيذ بوكابوس³ الذي حكم ما بين (1807م-1812م)⁴.

أما في بايلك الشرق فنحصى حسب محمد الصالح بن العنتري ثلاثة بايات أيضا وهم حسن باي بن حسين بوحنك الذي حكم ما بين (1792م-1795م)، وحسين باي ولد صالح باي الذي حكم ما بين (1806م-1807م). وآخرهم هو الحاج أحمد باي بن محمد الشريف الذي حكم ما بين (1826م-1837م)⁵، وهناك من أضاف أحمد خوجة باي الذي حكم ما بين (1700م-1703م) على أنه كراغلي⁶، رغم أن محمد صالح بن العنتري يقول أنه عربي⁷.

كما لا ننسى، الباي محمد الفريرا الملقب بالذباح الذي تولى الحكم كخليفة على إقليم سباو الذي كان تابعا لبايليك التيطري ثم أصبح بايا على هذه الأخيرة، لمدة خمس سنوات (1608م-1671م)، وما يهمنا هنا أنه قد

1 - شلوصر، المصدر السابق، ص 47.

2 - سعيدوني، النظام...، ص 44.

3 - لا نلغي أن هذا الباي قد حاول في نهاية فترة حكمه التمرد على السلطة، فقام بمذبحة في حق جنود الحاميات التركية بوهران، ومعسكر وغيرها من مدن بايلك الغرب، ولم يسلم من هذه المذبحة إلا القليل من الجنود الذين فروا إلى مدينة الجزائر مركز القوات والسلطة العثمانية بالجزائر. ولتعزيز ثورته انتمى للطريقة الدراووية سرا وأعلن تحالفه مع السلطان المغربي الذي بدوره أيده، فاستطاعت بذلك ثورته الوصول إلى مكان غير بعيد عن دار السلطان مركز السلطة، ويبدو من خلال النقطة الأخيرة أن قوات هذا الباي الكرغلي لم يكن يستهان بها. إلا أن قوات الداوي علي باشا التي بعثها بقيادة عمر أغا تمكنت من دحر قوات الباي، فكانت نهاية هذا الباي مأساوية هو وعائلته. للمزيد انظر أبو العيد، المرجع السابق، ص 62. وانظر أيضا هلايلي، المرجع السابق، ص 24. وانظر أيضا شالر، المصدر السابق، ص 52، غير أنه يرجعها إلى سنة 1814م. وانظر أيضا ابن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 197.

4 - المزاري، المصدر السابق، ص 290 و ما بعدها.

5 - العنتري، تاريخ...، ص 67-90.

6 - قشي، المرجع السابق، ص 51.

7 - العنتري، تاريخ...، ص 51.

أحمد عدّة ثورات وتمردات على السّلطة العثمانيّة، خاصة بإقليم القبائل¹، ويمكن أن نزيد على هؤلاء ذكر القادة، إذ نجد قائدا كرجليا كان على رأس مئة تركي بحصن القصبه الاستراتيجي - النّوبة-بعبانة في السّنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي للجزائر².

والجدير بالتّنبه أنّ كلّ تلك الأسماء الكراغليّة السّابقة قد حكمت لصالح الحكم العثمانيّ وساهمت في تثبيت سلطة هذا الحكم، فبحكم قرابة الكراغلة للسّكان المحليّين، فقد سهّل على الحكومة العثمانيّة إحكام سيطرتها على كامل أمصار الجزائر بأقلّ التّكاليف والخسائر.

أ- الدور غير المباشر :

أما فيما يخصّ الدور غير المباشر للكراغلة في ارتباط العثمانيين بالجزائر هو أنّ رجال السياسة أو الانكشاريّة الذين تزوجوا بالمحليّات أنجبوا أبناء من صلبهم وصلب بنات رجال البلد، فبه تكوّنت علاقة قرابة بين نتاجهم وأهل البلد. وهذا ما خلق ذلك التّقارب بين العثمانيّين والسّكان المحليّين، ولذلك نلاحظ أن أغلب هؤلاء العثمانيّين الذين كان لهم أبناء كراغلة قد قاموا بعدد الإنجازات الحضاريّة التي تخدم الايالة الجزائريّة وسكانها، وقائمة هؤلاء طويلة غير أنّنا نرى أنّ أبرزهم هو صالح باي ومحمد الكبير فاتح وهران.

فالأول صالح باي³ الذي وصل بعد وفاة أحمد القلي إلى منصب الباي على بايلك الشّرق سنة 1771م، قام بمصاهرة عائلة حضريّة، زد على أنّه تصاهر مع ابنة أحمد القلي التي كانت أمها من عائلة المقراني، وأنجب العديد من الأطفال كراغلة منهم وغير كراغلة، منهم ولدان ذكور هما محمد وحسين، (وكلهما قد ارتقى إلى منصب في السلطنة فالاول عين كخليفة في عهد الباي مصطفى بن حسين انجلىز 1798-1803م، أما الثاني فقد سلك درب والده وأصبح باي البايك نفسه ما بين 1806-1807م)، إضافة إلى خمس بنات. وتميّز حكم صالح باي بالتّنظيمات الإداريّة والمنشآت العمرانيّة والنّشاط العسكريّ فكانت له إنجازات كبيرة في هذا البايك⁴.

ونذكر أبرز تلك الإنجازات التي قام بها والتي تركها لأبنائه وأبناء هذا الوطن، فقد قام بتنظيم الأوقاف وتنظيم التّعليم بالإشراف المباشر على المدرسة الكتانية، فضلا عن لجوئه إلى عمليات بيع وشراء ومعاوضة واسعة التّطاق قصد ترتيب العمران وتعمير حومة سوق الجمعة، ومشاريع كبرى مثل ترميم جسر القنطرة وإنجاز القنوات لاستقدام الماء الشّروب من برج الفسقية⁵.

¹ - ابن حادوش الجزائري، المصدر السابق، ص 163. وانظر أيضا سعيدي، النظام...، ص 44. وانظر أيضا

-BOYER, OP.CIT., P.87.

² - سعيدي، "الحياة الاقتصادية..."، ص ص 89، 90.

³ - سبق التعريف به .

⁴ - قشي، قسنطينة...، ص ص 88، 119، 122.

⁵ - نفسه، 134.

وبنى جامع سيدي الكتاني سالف الذكر ودياره بالشوارع، وغرس البساتين المعتبرة، وبنى الجسر المعلق بطريق قسنطينة، فهو الذي أسسه وأتقن بنيانه، وجلب لها المهندسين من خارج الايالة وأنفق عليه أموالا عظيمة، ومن كثرة أعماله العمرانية والخيرية أصبح مشهورا، علاوة على أنه قد أسس أيضا مرسى سكيكدة، الذي أصبح مرسى تجاريا كبيرا بين الجزائر وغيرها من البلدان الأجنبية¹، هذا ولا ننسى أنه قد شيّد مسجدا آخر غير مسجد الكتاني الذي صرف عليه أموالا قلّ نظيرها، وخصّص له أوقافا كثيرة. وهو ذلك المسجد الذي شيّده بعنابة².

فبفضل هذه الجهود والإنجازات التي قام بها هذا الباي عرفت قسنطينة طورا من الرفاهية والازدهار الفكري والاجتماعي³، زد على أنه قد اهتم بتنظيم اقتصاد البايك الزراعي والصناعي والتجاري، واهتم بالعمارة والإدارة، حتى أنه شجّع غرس الزيتون وفلاحة الأرز، وباقي أشجار الفواكه، واستحدث شبكة من قنوات الري لإيصال المياه إلى المزروعات المسقية خاصة بالحامة وسيوس، واتخذ لنفسه مزرعة نموذجية لمنزله الريفي المعروف باسم سيدي محمد الغراب، وأمر باستصلاح مستنقعات ضعاف وادي سيوس لاستغلالها في الزراعة⁴.

والدليل على أن كل هذه الآثار قد تركها لضمان مستقبل أحسن لخلف هذه الأرض بصفة عامة وخلفه بصفة خاصة، فقد كان شديد الاهتمام بما يتركه لأبنائه البيولوجيين، ولهذا قام بتحسيس أو وقف من النوع الأهلي لهم سجله سنة 1189هـ / 1775م على نفسه ثم على من سيولد له من الأولاد ذكورا وإناثا على حد السوية بينهم⁵، وهذا يبيّن اهتمام صالح باي بمصيره ومصير ذريته في هذه البلاد، علاوة على أنه قد اشترى عقارات أوقفها على أبنائه، حتى أنه ذكر أسماء بعضهم أمثال ابنه محمد وآمنة، وبالموازاة أوقف لصالح الجامع والمدرسة لتدعيمهما بمؤسسات اقتصادية، ومنشآت تجارية تخدم مصالح المجمع الديني-الثقافي⁵.

هذا الأمر الذي يبيّن مدى اهتمام صالح باي أب أبناء هذه الأرض وأب الكراغلة بتنمية هذا البايك والارتباط بالبلاد والسكان ويمكن تفسير ذلك بأنه كان يعمل ويلعب دور الأب الذي يحاول ترك حياة جيدة لذريته وهذا يبيّن مدى تعلق العثمانيين بأرض الجزائر وشعورهم بالانتماء لها هم وخلفاؤهم فيها من صلبهم، وأيضا رابطة المودة الزوجية التي تلعب دورا مهما في تكوين روابط الانتماء.

وفي هذا السياق لا يفوتنا التطرق إلى إنجازات محمد بن عثمان المعروف بالكبير -والكردي والأكحل- الذي تولى بايكت الغرب سنة 1778م والمشهور بفتحه لوهران سنة 1792م، والذي دام حكمه حوالي عشرين سنة،

¹ - ابن العطار، المصدر السابق، ص 138.

² - الزهار، المصدر السابق، ص 65.

³ - ابن العطار، المصدر السابق، ص ص 57، 58.

⁴ - العنزي، تاريخ...، ص 64.

⁵ - قشي، قسنطينة...، ص ص 105، 112، 113.

وتوفى في بلاد صبيح سنة 1799م¹، وما يهمننا كثيرا هنا أنه تزوج بالجزائر وأنجب من محلية أبناء والمعروف منهم الباي محمد الملقب بالملش وعثمان باي².

ولكي نكون على اطلاع أوسع أنه قد قام بإنجازات كبيرة، نجد منها العمرانية والإدارية، والثقافية والحضارية. وسوف نسأل الضوء على بعضها، فهو الذي قام بتعمير مدينة وهران واقطع الأراضي للناس كي ينوا الدور، والمنازل، والمتاجر، وهدم الحصون الاسبانية، وقام بتأسيس عدّة مساجد ومدارس، منها مسجد بناصف، وجامع الباشا، ومسجد ومدرسة خنق النطاح، كما بنى الجامع الأعظم بحي عين البيضاء بمعسكر، وجامع الكرط، والجامع الأعظم بالبرج³، والمدرسة المحمدية بأمر عسكر⁴، أي بمدينة معسكر.

فعلى ضوء ما تقدم، يبدو أنّ هذه الانجازات التي قام بها هؤلاء العثمانيون، والتي خدمت أبناءهم الكراغلة قد خدمت المجتمع ككل، وهو الأمر الذي جعل هؤلاء العثمانيين يكسبون ثقة السّكان ويرضون بحكمهم ويتمسكون به، فمثلا ومن خلال ما سبق لاحظنا أنّ بعضهم قد شيّدوا المساجد والمدارس والجسور التي يستفيد منها الجميع، وهذه نقطة إيجابية لصالح حكومتهم.

وقد بدا لنا أن نتوقف لنثبت ثانية أنّ العثمانيين قد تعلقوا بأرض أبنائهم، وزوجاتهم خاصة حينما تملّكوا هذه الأرض، إذ يشير بهذا الصّد فنتار ديارادي أنّ العثمانيين الانكشاريين أصبحوا يملكون محلات صغيرة وأراضي بايالة الجزائر⁵، ولاحظنا قبلا أنّ الكثير منهم قد تملّكوا أملاكا كبيرة فصالح باي مثلا قد امتلك أملاكا كثيرة جدّا نذكر منها خمسين حانوتا، وعشرين دارا، ومقهى وحماما وجنينة ومنازل للنسيج، و أملاكا كثيرة أخرى⁶. فهذا ما جعل ذلك الفرد العثماني يتمسك بالجزائر لأنه أصبح مرتبطا بهذه الأرض ارتباط الزوجية والأبوية، والتملك، ما معناه أضحي أبنائهم الكراغلة أو غير الكراغلة أي المولودين بأرض الجزائر، عنصر شد وعنصر يربط العثماني بالسّكان المحليين من زوجة وأصهار وأملاك خاصّة فيما يخصّ الأرض، وهذا ما دفع هؤلاء الآباء العثمانيين يخدمون السّكان، ودفع هؤلاء الآخرين إلى التمسك بهم وبحكمهم.

ومجمل القول، عما ورد في كلّ هذا الفصل أنّ إستراتيجية المصاهرة والتّزواج التي سادت بالجزائر وانتهجها العثمانيون كوسيلة سهلة ووحيدة لإحداث اندماج اجتماعي نجحت في أغلب الأحيان، فأضحت هذه

¹ - A.GORGUOS, "Notice sur le Bey d'Oran Mhammed el kabir", in R.AN°02, Alger, 1857, pp 223-241.

وانظر أيضا بوعزيز، مدينة...، ص ص 59-65. وكذلك أميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني "مذكرات تيدنا أنموذجا"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 م، ص 91.

² - المزارى، المصدر السابق، ص 308. وانظر أيضا العنزي، تاريخ...، ص 69.

³ - للمزيد انظر الزباني، المصدر السابق، ص ص 267، 268. وكذلك بوعزيز، مدينة...، ص 64.

⁴ - أبي رأس الناصري، عجائب...، ج 01، ص 188.

⁵ - DE PARADIS, OP. CIT., PP.123, 124.

⁶ - قشي، قسنطينة...، ص 117.

الإستراتيجية هي الحلقة الرئيسية التي تشكّل في حضمها أغلب التحالفات السياسيّة وحتى الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والحقيقة الأخرى التي لاحظناها أنّ نسبة المتزوّجين كانت صغيرة جدًّا مقارنة بغير المتزوّجين، غير أنّنا إذا علمنا أنّ كلّ واحد من هؤلاء أنجب أكثر من طفل نستطيع أن نقول أن عدد أبنائهم كان كبيرا وكان تأثيرهم واضحا.

ومن جهة أخرى يمكن القول أنّ العثمانيّ الذي يصبح له أبناء في الجزائر خاصّة وإن كان عددهم كبير كيف يمكن له كإنسان سويّ تركهم والعودة إلى بلده الأصليّ، خاصّة وأنّنا علمنا أنّ أغلب المتزوّجين عندما يقبلون على الزواج بالجزائر تكون أعمارهم كبيرة، فكيف لهذا الرّجل الذي أصبح في مرحلة الكهولة والشّيوخوخة والذي قد كوّن أسرة خاصّة به مكوّنة من زوجة وأولاد وحتى أحفاد أن يتركهم ويعود لوطن قد طال غيابه عنه، ويحتمل أنّ والديه قد فارقا الحياة، وباعتبار أنّه هو أصبح شيخا أو كهلا بهذه الأرض التي له فيها حكم وسلطة، وعائلة وأصهار، وأملاك من أرض وبيت، وحرقة وغيره، فبالمنطق سوف يتشبث هذا العثمانيّ بهذه الأرض، فيبدو لنا أنّ هذا ما جعله يتمسك بكلّ هذه الأشياء المضمونة ولا يعود لوطن لا يعلم ما أصبح فيه من جديد.

وأیضا لا ننسى أنّ هؤلاء لم یأتوا للجزائر لأهمّ أصحاب مال أو قوة، بل لأنّ أغلبهم جاؤوا بحثا عن المال والأرض والسلطة والبعض الآخر هرب من وضع مزريّ أو شيء آخر، فمثلا قلنا سابقا أن صالح باي قسنطينة قد جاء للجزائر هربا من تار، وذلك لأنّه تسبّب في مقتل أحد أفراد أهله، فلا يمكن له العودة حتى ولو بعد مئة عام لأنّ المجتمع الشرقيّ من أعرافه الثأر، فكلّ تلك الأوضاع ساهمت في ارتباط وتشبث العثمانيّ بالجزائر.

خاتمة الباب:

نستخلص بعد هذا العرض جملة من النتائج التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن الضرائب التي فرضها العثمانيون على سكان الجزائر، يمكن أن نشبهها بالعملة ذات الوجهين المختلفين الأول عنوانه: الضرائب مصدر للمال لتغطية حاجات الدولة الإدارية والعسكرية، والثاني عنوانه: قبول السكان تسديد الضرائب هومعنى الخضوع وإعلان الولاء لسلطة العثمانيين، أما رفض دفعها فهو معنى التمرد والحرابة ورفض هذه السلطة.

- أن سكان المدن والأرياف يقدمون الضرائب بشكل عيني أو ماليّ مقابل تلك الخدمات، والحماية والعدل التي توفرها الدولة وهذا ما ساعد في بقاء الدولة العثمانية واستمرارها.

- أن الحماية هي الأداة الداعمة لموظفي النظام الجبائي في المدن، ولما كان أغلب العثمانيين مستقرين في المدن، كانت المحلة وقبائل المخزن والمتحالفة هي الأداة المهمة في جمع الضرائب في الأرياف .

- أن العثمانيين قد حاربوا كلّ التجاوزات التي كان يتسبب فيها جامعو الضرائب، إلا أن هذه التجاوزات التي كانت قليلة في الفترات الأولى أصبحت عادة في الفترات الأخيرة، إذ كان النظام الجبائي في الفترات الأولى يراعي حالة السكان، إذ تفرض الضرائب على حسب مقدرة كلّ مكلف، أما في الفترات الأخيرة فأصبحت تراعي فقط حاجات ورغبات جامعها.

- لم يهتم العثمانيون في الجزائر بالإبقاء على النظام الاقتصادي الذي كان قائما فقط بل عملوا على تطويره، إذ اهتمت الإدارة العثمانية بتنظيم وإحكام السيطرة على الأسواق، من خلال إقامة هيكلية لهذه الأسواق، مع تعيين موظفين مختصين مهمتهم السهر على تطبيق تعاليم قانون الإدارة العثمانية في الأسواق لتحقيق الأمن، وحراسة الأسواق وجباية الضرائب لتطبيق الأهداف الإخضاعية، وأخرى تمويلية تموينية ساهمت في استمرار الدولة.

- قامت السلطة العثمانية باستحداث أسواق جديدة في المناطق الأكثر جذبا لسكان البدو والصحراء وإلغاء أخرى، ولقد ركزت على أن تكون في مناطق نفوذ محلية. فكانت هناك أنواع وأصناف للسوق، إذ تنوعت بين سوق مدنيّ وآخر ريفيّ، أما أصنافها فهي أسواق يومية، وأسواق أسبوعية، وأسواق فصلية - موسمية -، وأخيرا أسواق سنوية.

- الواقع اننا بملاستنا لهذا الموضوع، لاحظنا أن العلاقات بين المدينة والريف كانت تتم بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق السوق، وهذا الأخير كانت تشرف عليه السلطة، إما مباشرة عن طريق حامياتها المرابطة قرب هذه الأسواق، وإما بتدخل قبائل المخزن والمتحالفة مع السلطة، ومنه فقد كانت السلطة بجميع ممثليها في الأسواق وهم موظفوها بالحاميات، وقبائل المخزن والمتحالفة، هم أداة ربط العلاقة بين المدينة والريف عن طريق السوق، وفي العمق السلطة هي الأداة. هذا وقد لعبت الأسواق دوراً إعلامياً ودعائياً يخدم السلطة العثمانية، بفضل ما كانت تنشره من أخبار تخدمها قبل كل شيء.

- أن المتحكم في قرارات المجتمع هي القوى المحلية أي القوى الدينية - الروحية - من علماء ومرابطين ومتصوفة وأشرف، والقوى الدنيوية من الزعامات التقليدية، والزعامات الإقطاعية، وسواء كانت في المدينة أم في الريف، وذلك لمكانتهم ونفوذهم الكبير لدى المجتمع الجزائري.

- أن السلطة العثمانية اعتمدت عديد الطرق التي تراوحت بين اللين والشدة في الوقت نفسه، لاستمالة واستقطاب القوى المحلية دينية أو دنيوية في المدينة أو بالريف، ومن أبرزها: هي منح هذه القوى بعض الامتيازات المادية كإعفائهم من دفع الضرائب، وكذا اقتطاع الأراضي لهم، والإدارية كمنحهم بعض الوظائف سواء قضاة أم مفتين، أو كقياد أو شيوخ وغيرها، - هذا واستعملت المال والرشاوي، وزرع الفتن بين الزعامات وإن اقتضى الأمر تغتالهم وتخلص منهم كلياً.

- أن أسلوب الاستمالة الذي مارسه السلطة العثمانية بالأرياف اختلف قليلاً عن المدن التي كانت سلطتها فيها مباشرة، خاصة فيما يخص المرابطين وشيوخ القبائل الذين كانوا يرون في أنهم أحق بالحكم، وذلك أن العثمانيين لم ينفردوا بالسلطة في الأرياف إذ كان تعاملهم مع السكان غير مباشر، فالسلطة الفعلية كانت في يد القوى المحلية المتمثلة في الزعامات الدينية والقبلية، التي فضلت هي الأخرى الاستفادة من نصيب من الربح والتمتع به، وكان ذلك على حساب محاولة التفكير في تأسيس حكومة محلية.

- أن العثمانيين زد على أنهم جعلوا السلطة الفعلية في الأرياف بأيدي القوى المحلية حرصوا على المحافظة على النظم التقليدية للقبائل من حيث التسيير والتنظيم وجمع الضرائب، علاوة على تقديمهم للمناصب السياسية للقوى المحلية دينية كانت أو دنيوية، وإصدار فرمانات التولية فكان هذا في نظر هذه القوى نوعاً من الأفضلية والحرية التي تمنحها إيها السلطة العثمانية، رغم أن ذلك جاء كإستراتيجية فعالة انتهجتها هذه السلطة للإبقاء على وجودها.

- أن المكانة والحظوة التي نالتها القوى المحلية عند العثمانيين حفزت هذه القوى على الوقوف مع العثمانيين في كل المجالات، ونذكر على سبيل المثال أنها لعبت دور إضفاء الشرعية على تعيين وأراء وقرارات الحكام العثمانيين،

ودعمت وسهّلت قبول السّكان لما قبلته القوى المحليّة عن طيب خاطر، كما أنّها لعبت دور الوساطة بين السّلاطة والسّكان لحل المشاكل العسكريّة المستعصيّة عند العثمانيين، والأمر الآخر هو أنّ هذه القوى كانت دعما عسكريا للتّوبات والمحلات العثمانيّة.

- أنّ العثمانيين وحتى يتقربوا من القوى الدّينيّة كانوا يقدمون لها الامتيازات المغربيّة، وذلك عن طريق إكثار الهدايا والعطايا لهذه القوى، وإعفاء زواياها وأضرحتها من الضّرائب، وبناء المساجد والزّوايا والوقف عليها، واحترام النّاس لعائلتها وتشبيدهم الزّوايا لها، هذا ومنحوا لها في مناسبات معيّنة جزءا من جزية أهل الدّمة، كما كانوا يتبركون بها، إضافة إلى أنّهم كانوا يتغاضون ويصمتون ويتسامحون عن أعمالها هذه حتى لو كانت مضرّة وتتنافى مع الأخلاق العامّة وحتى مع الدّين. دون أن ننسى أيضا أنّ السّلاطة العثمانيّة، وإعطاء الصّبغة الشّرعية للأعمال التي كان يقومون بها، ويضمنوا رضوخ السّكان لتصرفهم لأنّه جاء كقرار لتلك القوّة، كان رجالها يطلبون المباركة، والمشورة والاستفتاء من زعماء هذه القوّة.

- أن مصاهرة العثمانيين للسّكان المحليّين كان على كافة المستويات حكاما وموظفين وجنودا فالأول جاء كرسالة سياسيّة للتّصالح مع الرّعامات الرّافضة للحكم العثمانيّ وكذا للحصول على التّحالف مع القوى المحليّة بكلّ أنواعها، أما بالنّسبة لبعض الموظفين والجنود، فتعود أساسا إلى سبب رئيسيّ وهو دخول أفراد الجيش الانكشاريّ دون نساء، وعدم امتلاكهم لمدخل كاف ومكانة اجتماعيّة، وهذه الحاجات دفعتهم إلى ربط رباط الزّواج مع السّكان المحليّين، وذلك ما ساهم في تبادل المصلحة بين المحليّ الذي يبحث عن الحماية وبين العثمانيّ الذي يبحث عن الحليف السّياسي والثّروة والمكانة، وكانت النّتيجة النّهائيّة هي كسب العثمانيين لدعم محليّ يثبت سلطة حكمهم بأرض الجزائر.

الختامة

الخاتمة:

حاولنا في دراستنا هذه أن نبين "طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر"، طيلة ثلاثة قرون ونيف، ونظرا لطول المدّة التي درسناها ولصعوبة توظيف المعلومات لم نتعمق بالشكل المرغوب، لأنّ مثل هذا الموضوع يتطلب وقتا أطولا من أجل الإحاطة به بشكل جيّد، ورغم ذلك تمكنا من خلال هذه الدّراسة الوصول لمجموعة من النّقاط والنتائج المتمثلة فيما يلي:

- استغل العثمانيون الأفكار والأوضاع السياسيّة والدينيّة السائدة في المغرب الأوسط لتثبيت أقدامهم، خاصّة ما تعلّق بذلك الانحطاط والضعف الذي عانت منه مناطقهم ودويلاتهم، والذي أدى إلى قيام صراع فيما بين هذه الدّويلات القائمة، فانتهى الأمر إلى أن غدت الجزائر قاعدة عسكريّة أو دارا للجهاد تابعة للدّولة العثمانيّة.

- احتوت الجزائر تشكيلة بشريّة مميّزة، لذا كان لزاما على الحكام مراعاة ذلك لبناء علاقة سلميّة بين السّلطة العثمانيّة والرعيّة، فأدرك بعضهم ذلك وعمل بهذه القاعدة، ومنهم من غاب عنه ذلك فعجل بنهاية حكمه، ومن ثمّ اتّخذت هذه السّلطة في بعض الأحيان أسلوب اللّين، محاولة كسب ودّ بعض الفئات والقبائل، وتفاديا للدّخول في صراعات على كلّ الجبهات، مما سيعجل حتما بنهاية ملكها. وفي أحيان أخرى اتّسمت بالحذر مع أخذ التدابير الكفيلة.

- وجد العثمانيون المغرب الأوسط قليل المدن يغلب عليه الطّابع الريفي، فغلب على التركيبة الاجتماعيّة لمدنه التّنوع والتّعدد في فئاتها وعناصرها، إذ تميّزت مدنه باختلافات عرقيّة ودينيّة وحتى مذهبيّة، حيث لم تكن هذه الميزة موجودة بنفس الحدة على مستوى الأرياف، بل غالبا ما تميّز المجتمع الريفيّ بنوع من الانسجام، وهذا ما خلق تباينا بين المجتمع الحضريّ والمجتمع الريفيّ، فانفردت التركيبة الاجتماعيّة الحضريّة بمكونات وعناصر لم تكن نفسها في الريفيّ، والعكس صحيح.

- غلب على الجزائر الطّابع الريفيّ، وكانت القبيلة هي قاعدة الهرم الاجتماعيّ الكبير لسكانها، وقد كان نظام الأرض هو أساسها، فالمؤكّد أنّ طبيعة الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة في هذا الريفيّ مكونة من القبائل والأسر، فالقبيلة كانت نوعان فلاحية و رعويّة، مستقرة ومتنقلة، وتشكّل هذه القبيلة ابفضل مكانتها في الحياة الاجتماعيّة الأساس الرئيسيّ في أغلب الايالة.

- عرفت التركيبة السّكانية بعد استقرار العثمانيين بالجزائر زيادة في تنوع فئات المجتمع وعناصره، خاصّة في المدن، والتي استقطبت كلّ من الأندلسيين والعناصر الوافدة، إذ كان أغلب العثمانيين بالجزائر يستقرون بالمدن أكثر من الأرياف، وهذه الأخيرة أيضا رغم أنّها بقيت قائمة على أساس القبيلة إلا أنّها عرفت أنواعا جديدة من القبائل.

- كَوّن العثمانيون علاقات مع سكان المدن وسكان الأرياف أيضا، فمع سكان المدن كانت علاقتهم في مجملها حسنة، أما مع سكان الريف فانطبعت العلاقات بالدّرجة الأولى على المصلحة، والقوة بالدّرجة الثانية.

- أنّ السّمة البارزة لسياسة السّلطة العثمانيّة انتهاجها أسلوب التّعاون مع أبناء البلاد في تسيير شؤون الإدارة المحليّة، والإبقاء على الأسلوب الإداريّ القديم، كما أبقت على السّلطات المحليّة ذات النّفوذ بالبلاد، وتدخّل هذه السّياسة في إطار إستراتيجيّة عثمانيّة عرفت بـ"سياسة المحافظة على الوضع"، وتعني عدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للرّعية، واحترام عاداتها وقوانينها العرفيّة، وعدم المساس بسيادة حكامها المحليين في مختلف الأقاليم، أي الاكتفاء بالتّبعية الرّسميّة للسّلطة المركزيّة، من خلال التّعامل مع رؤوس الرّعية سواء في المدن أم في الأرياف.

- إستعمل العثمانيون عدة آليات لتثبيت حكمهم بالجزائر، فقد كان لكلّ عهد آلية معينة وتعدّدت هذه الآليات طوال الفترة العثمانيّة، إذ تحكمت فيها الظروف والمواقف والمستجدات الدّاخليّة والعالميّة، وقد كان لكلّ آلية تداعيات معينة على المجتمع من جهة، وعلى السّلطة من جهة أخرى، لكنّ أغلبها ساهمت في إطالة عمر حكم العثمانيين في الجزائر.

- أنّ الاحتلال الإسبانيّ هو الذي أكسب الحكم العثمانيّ في الجزائر طابعا شرعيّا ساعد على تطور الكيان الجزائريّ وتمايزه، حتى أصبح هذا الخطر الخارجيّ نقطة أساسية لبقاء وتمسك الجزائريين بالعثمانيين، فتصدي هؤلاء العثمانيين للحملات الأوروبيّة جعل صيتهم ينتشر أكثر، ورسّخت صورتهم في أذهان السّكان المحليين بكونهم هم منقذو وحماة الجزائر من الضّربات الخارجيّة، ومناوشات وتدخّل الجيران خاصة - تونس والمغرب الأقصى - لتأليب السّكان ضدهم، وكل هذا ساهم في خلق مكانة دولية للجزائر، وقوة بحرية لا يستهان بها، وهذا ما جعل الجزائريون يتشبثون بالعثمانيين وبهذا كله ثبت الحكم العثماني بالجزائر .

- أنّ أهم سبب يكمن وراء سمو السّلطة العثمانيّة وتمسك الجزائريين بها خاصّة في بداية وجودها بالجزائر، هو ارتباط العثمانيين بالقيّم المعنويّة والدّين الإسلاميّ، أي الرّوح المتمثلة في إعلاء كلمة الله تعالى في ظلّ الإسلام، خاصّة بعدما أصبحت الخلافة عندهم، إضافة إلى ممارسة الجهاد ونشرهم لهذه الفكرة التي قربتهم من المجتمع خطوات كبيرة، زد على توقييرهم واحترامهم لكلّ رموز الدّين الإسلاميّ من علماء ومرابطين، ومساجد وزوايا وغيره.

- اعتمد الحكم العثمانيّ لفرض سلطته الإداريّة وإخضاع السّكان وربطهم بالإدارة المركزيّة بمدينة الجزائر، على تنظيم إداري محكم سواء في التسيير الإداري لأراضي الايالة، بتقسيمها إلى بايليك -مقاطعات- وأقاليم، أم في خلق مؤسسات وهيئات إداريّة يسيرونها موظفون مهمتهم الأساسيّة هي المراقبة والتنظيم لإخضاع كلّ أفراد المجتمع لسّلطة الإدارة العثمانيّة. فالّتسيير الإداريّ للمدن كان مباشرا عن طريق موظفين معينين -جعلتهم السّلطة على رأس كلّ فئة في المجتمع وآخرين لكلّ الطوائف الحرفيّة مثل شيخ البلد والأمناء-، أما في الريف فيختلف قليلا عنه في المدينة، فرغم أنّ المجتمع الريفيّ كان آنذاك ذا طبيعة قبلية، إلا أنّ السّلطة العثمانيّة وجدت السبيل الإداريّة

لإخضاعه، والمتمثلة في اعتماد نظام المحلة وقبائل المخزن والقبائل المتحالفة، والحاميات العسكرية التي اتخذت طابعا إداريا في الكثير من المرات.

- أن الصيغة الإدارية الناجمة التي تنبّه لها رجال الإدارة العثمانية هو الإبقاء على النظم القديمة داخل المجتمع، مع وضع مراقب أعلى عليها، فأعيان المدن وشيوخ الأرياف المتعاملين مع الإدارة العثمانية حافظوا على صلاحياتهم، ومناصبهم مقابل إعلان ولائهم وخضوعهم وكذا خدماتهم للإدارة، دون إلغاء خلق هذه الأخيرة لبعض التنظيمات الجديدة الإدارية التي تتماشى مع طبيعة كل جهة، فبفضل هذا تمكنت الإدارة العثمانية من إدارة هذه البلاد الشاسعة بأقل التكاليف.

- أن الجهاز القضائي كان قائما على الاختصاص فقضاء المدينة تمثله المحكمة المالكية الخاصة بالمسلمين من المذهب المالكي والمحكمة الحنفية الخاصة بالأتراك العثمانيين، إلا أن الأولوية في الرئاسة والفصل كانت تعود لعلماء المذهب الحنفي وهو مذهب الاقلية العثمانية الحاكمة. أما عندما يتعلق الأمر بأهل الذمة فهم أيضا لهم محكمهم الخاصة بهم، أما بالنسبة لقضاء القبائل والمناطق الممتنعة عن سلطة العثمانيين فيمثلها شيوخها ومرابطوها والطرق الصوفية المنتشرة فيها. ولكل سلطة من هذه السلطات القضائية خصوصياتها التي تميزها عن غيرها. أما محكمة الفصل النهائي أو ما يسمى المجلس العلمي-الذي اعتبر كهيئة دينية ومدنية وعسكرية في آن واحد-، كانت بيد قضاة المذهب الحنفي أي مذهب الحكم، ما يعني أن الفصل في الحكم النهائي بالجزائر في هذه الفترة كان يرجع لعلماء مذهب الاقلية العثمانية الحاكمة.

- انتهجت السلطة العثمانية سياسة متناقضة ذات وجهين الوجه الأول: حرصت فيه على احتكار المناصب السامية وعدم تسليم السلطة للقوى المحلية الجزائرية وهميشهم، وقد ساعدهم على ذلك أولا وضع القوى التي لم تكن مهياة لذلك -فلمدينة عرفت سوء تسيير الرّعاء المحليين، والرّيف تعرض إلى تصفية في قواه المحلية-، وثانيا عدم ارتقاء المجتمع القبلي للوحدة وفكرة الدولة، وثالثا: ترسيخ فكرة أهلية وكفاءة العثماني للحكم، فإبعاد العنصر المحلي عن مراكز اتخاذ القرار المتعمد طوال الفترة العثمانية بالجزائر، أدى إلى حدوث أمرين خطيرين أولهما: عدم بروز قوى محلية تستطيع القيام بإدارة الحكم، وثانيهما: ولد التهميش حالة من العزلة عن مجريات السياسة المحلية، وهو أمر بلغ من الوضوح حدا صارخا في نهاية هذا الحكم بالجزائر، دون إلغاء ظهور بعض الرّعامات المحلية من واجهات العلم والفقهاء وسائر العلوم، إلا أنّها لم تتعد ذلك إلى المشاركة في السياسة.

- أما الوجه الثاني: فتمثل في المعاملة الحسنة للإدارة العثمانية لأفراد المجتمع ما سمح للعثمانيين بالتوغل في أعماق المجتمع الجزائري الذي احتضنهم، فبتطبيق العدل واعتماد أسلوب اللين، ومراعاة ظروف وأحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية، والاعتناء بحاجياتهم والحرص على إرضائهم، وتكوين علاقات إنسانية معهم من خلال التّعاملات اليومية، اكتسب العثمانيون تأييد وقبول الأوساط العامة لحكمهم، وبهذا فنتيجة كلا الوجهين هي تثبيت الحكم العثماني بالجزائر.

- تميّز النظام العسكري العثماني بالجزائر بالبريتوريانية أي نفوذ العسكر، أو الجيش في السياسية، فالجيش تدخل في اختيار الحكام وعزلهم وقتلهم، فكانت الدولة الجزائرية في الفترة الحديثة دولة تتمتع فيها القوات المسلحة بتأثير عسكري فعّال على السلطات السياسيّة حول كل ما يتعلق بإدارة شؤون الدولة.

- مما لاشك فيه أنّ الدولة التي لا تُعدّ عدّة جيشها رغم توافر القيم فيها. تبقى مستقبلاً عرضة للأخطار المحدقة غير قادرة على تأمين ديمومتها، لذلك نجد أنّ الحكم العثماني ولتحقيق ديمومته في الجزائر لجأ الى اعتماد آلية عسكرية في المدينة أساسها الحاميات من حصون وقلاع، وأبراج محمية بأسوار، إضافة إلى اعتماده على الحملات التي دعمها بعناصر محلية وبتكتيكات عسكرية ذكية ختمها بإعدام رؤساء التمرد، غير أنّه في الرّيف قد وجدت بعض الاختلافات، فالحلّة وقبائل المخزن والقبائل المتحالفة هي أكثر الأساليب العسكريّة استعمالاً لتثبيت الحكم العثماني في الرّيف الجزائريّ. فقد لعبت القبائل المخزنية والمتحالفة خطوطاً دفاعية أوليّة لحماية الحدود والحاميات المنتشرة على الحدود أو في البلاد، وكذا في المناطق الجبلية والصّحراوية والحدوديّة، خاصّة مع كلّ من تونس والمغرب الأقصى، وهذا النوع نفسه من القبائل كان كالسيف في وجه القبائل الجبلية والبدويّة التي كانت تثير القلاقل والمشكلات الأمنيّة.

- أن من رموز اعتراف السّكان بسلطة العثمانيين، هو الخضوع لموظفي الإدارة وممثليها، ودفع الصّرائب، وفي حالة امتناعهم أو تباطئهم عن دفع الصّرائب تُوجّه الحملة ضدّهم، إضافة إلى الحلّة التي كانت بمثابة أسلوب إخضاع. دون أن ننسى مساندة قبائل المخزن والمتحالفة، اللّتان أصبحتا تمثلان حلقة وصل بين الحكومة والقبائل الأخرى.

- أنّ خضوع قبائل المخزن والمتحالفة لسلطة العثمانيين كان نتاجاً لأسلوب التّربيع الذي اعتمده هذه السّلطة، إذ استعانت بتقدم الامتيازات الممتلئة في توزيع الأراضي على هذا النوع من القبائل وحثّهم على زراعتها، وجعلتهم عليها حراساً، كما أعفّتهم من الصّرائب المستحدثة، زد على ذلك إسناد العديد من الصّلاحيات الإداريّة لزعماء هذه القبائل، وكلّ هذا وفرّ على العثمانيين الكثير من الجهد، فلم يكونوا بحاجة إلى قوات كبيرة للسيطرة على مقاليد الأمور بالقوة، فأضحت بهذا الإجراء كلّ القبائل الأخرى بين فكي كماشة.

- أنّ السّلطة العثمانيّة اعتمدت على أسلوب التّرهيب ضدّ القبائل التي تتمرد على سلطتها، حتى وإن كانت من القبائل المخزنيّة أو المتحالفة معها، فالسّلطة حينما تلاحظ تخلي هذا النوع من القبائل عن أدوارها الدّاعمة لها يكون ردّها فعلها عنيفاً، فتسحب منها امتيازاتها وتحوّلها إلى قبائل رعيّة، أو تقوم ببثّ الشقاق وخلق مناوئين لها أو بمساندة طرف ضدّ آخر، وفي حالات أخرى اعتمدت أسلوب التّروي باستمالتها من جديد أو وبالغفو عنها، وذلك حتى تضمن دعمها من جديد لإطالة عمر حكمها.

- أنّ الحكم العثمانيّ كثيرا ما كان يحاول الاستفادة من القبائل الممتنعة عن الخضوع لسلطته، وعلى رأسها تلك القبائل التي كانت تمارس اللّصوصيّة، وذلك باستمالتها وإغرائها، ثم تحويلها إلى قوى مخزنيّة أو متحالفة تخدم الحكم العثمانيّ.

- أنّ الضّرائب كانت بالنّسبة للدّولة مصدرا للمال تغطي به حاجاتها، لذلك جعلت الحماية هي الأداة الدّاعمة لموظفي النّظام الجبائيّ في المدن، أمّا في الأرياف فقد كانت المحلة وقبائل المخزن والمتحالفة هي الأداة المهمة في جمع الضّرائب، والأمر المهم هو محاربة العثمانيّين لكلّ التّجاوزات التي كان يتسبب فيها جامعو الضّرائب، ورغم قلّة هذه التّجاوزات في الفترات الأولى إلّا أنّها أصبحت عادة في الفترات الأخيرة، فالنّظام الجبائيّ في الفترات الأولى راعى حالة السّكان -تفرض الضّرائب على حسب مقدرة كلّ مكلف-، أمّا في الفترات الأخيرة فأصبحت تراعى فقط حاجات ورغبات جامعها.

- أنّ الأسواق كانت أداة لإخضاع السّكان، خاصة ما تعلق بدفع الضّرائب المستحقة والمكوس، لذلك اهتمت الإدارة العثمانيّة بتنظيم الأسواق وإحكام السيطرة عليها، بإقامة هياكل وموظفين مختصين مهمتهم تطبيق القانون، وتحقيق الأمن، وحراسة هذه الأسواق. هذا ومثلما استحدثت الإدارة ضرائبها جديدة غير شرعيّة، قامت أيضا باستحداث أسواق جديدة في المناطق الأكثر جذبا لسكان البدو والصّحراء وإلغاء أخرى، ولقد ركّزت على أن تكون في مناطق نفوذ محليّة، فكانت هناك أنواع وأصناف للأسواق، وكلّها كانت تخدم السّلطة خاصّة ما تعلق بدورها الإعلاميّ الدّعائيّ.

- أنّ المحرك الرّئيسيّ للمجتمع الجزائريّ في الفترة المدروسة هو القوى المحليّة -دينيّة أو دنيويّة في المدينة أو في الرّيف-، فقد كان لهذه الأخيرة والتي كان لها تأثيرا ومكانة ونفوذ كبيرا على قرارات السّكان. وهذا ما استغلته السّلطة العثمانية لتثبيت حكمها، وذلك باستمالة هذه القوى عن طريق منحها عديد الامتيازات الماديّة أو المعنويّة أو الإداريّة، ولهذا السبب لم تر هذه القوى ضرورة الخروج عن طاعة العثمانيين لاسيّما أنّهم مسلمون مثلهم. هذا وإنّ الرّعامات الدّينيّة كان لها الحظ الأكبر من أسلوب الاستمالة، فقد سعت السّلطة العثمانيّة لتقدم الخطوة لرجال هذه الرّعامات وذلك لتضمن تأييد أبرز قوة محلية بهدف إضفاء الشّرعيّة الدّينيّة على كلّ قراراتها ومواقفها السياسيّة والعسكريّة وحتى الإداريّة، فاتّخذ الحكام العثمانيون آراء وفتوى الرّعامات الدّينيّة لكسب الشّرعيّة لكلّ تصرفاتهم ومشاريعهم، وهذا يعود لوعيهم بمدى تأثير هذه الرّعامات على السّكان. فبأسلوب الاستمالة أضحي للعثمانيين حضورا ملموسا في المدن الرّئيسيّة رغم قلّة عدد قواتهم العسكريّة، وحضور غير مباشر بالأرياف.

- أنه وفي حالة عدم نجاعة الأسلوب اللّين للسّلطة مع القوى المحليّة استعملت المال والرّشاوي لكسب تأييدهم وتبعيتهم، وللغرض نفسه قامت بزرع الفتن وإضعاف زعيم التّمرد دون القضاء عليه لكسب ولاء أنصاره وقبيلته، إضافة إلى تأييد الرّعيم الذي يكون مستعدا للرضى بشروط التّبعية لها ضدّ الذي لا يرضى بها- أي إستراتيجية

ضرب الواحد بالآخر-، وكان آخر حلّ لاستقطاب هؤلاء الرعامات وإرضاحهم هو التخلص منهم بالتصفية أو الاغتيال ليكونوا عبرة لكلّ من يحاول التمرد.

- أنّ توضيح الأساس الذي قامت عليه دوائر المصاهرة والنّائج المترتبة عنها، تقودنا إلى القول بأنّ المصاهرة في الجزائر إبان الفترة المدروسة قد شاعت بين الجانبين -العثمانيّ والجزائريّ- وعلى كافة المستويات حكاما ورعية، فبالنسبة للأول جاء بهدف التحالف مع القوى المحليّة بصفة عامة، فالمصاهرة بين الطرفين تعدّدت أسبابها إلى أبعد من ذلك، حيث طغت عليها الأهداف السّياسيّة ككسب طاعة العدو- الرعامات المحليّة الرافضة-، أو تقوية نفوذ أو من أجل زيادة ولاء وكسب حلفاء محليين جدد يساندون رجالات السّلطة العثمانيّة ضدّ بني عمومته من أجل تثبيت سلطة حكمهم بأرض الجزائر، أما المصاهرة على مستوى الرعيّة- الانكشاريّة-، فتعود أساسا إلى سبب رئيسيّ وهو دخول أفراد الجيش الانكشاريّ دون نساء، مما دفعته الحاجة إلى تكوين علاقة المصاهرة مع السّكان المحليين فأخذوا من نساء أهل الجزائر زوجات لهم، وما سهّل وساعد على ذلك هو توافق الدّين بين الطرفين العثمانيّ والمحليّ.

- من الآثار التي تركها التّزواج بين العثمانيّين والجزائريّين على الحياة الاجتماعيّة في الجزائر ظهور جيل جديد من الأبناء عرف في المصادر بالكراغلة، وهؤلاء هم محصلة التّزواج من زوج عثمانيّ وزوجة جزائريّة محليّة، والملاحظ أنّ ظهور فئة الكراغلة ارتبط عموما بالتّواجد العثمانيّ، إذ اختار بعض العثمانيين التّقرب من السّكان المحليّين فعقدوا مصاهرات مع بعض العائلات الحضريّة، والقبائل الرّيفيّة ذات القوة أو الثّروة أو التّفوذ الدّينيّ. وأنّ هؤلاء الكراغلة كانت لهم يد طويلة، ودور كبير في ارتباط وتثبيت الحكم العثمانيّ بالجزائر، إذ كانوا دافعا فطريّا للأب العثمانيّ في حماية هذا الابن والبقاء بقربه، وما زاد هذا أيضا هو تزامن ذلك السّماح للوفاد العثمانيّ بممارسة الأعمال غير العسكريّة، إذ مارس عديد المهن والحرف، حتى أصبحت له أملاك وأرض، وعائلة، وأصهار وغيره، وهذا ما ساهم في ارتباط الرّجل العثمانيّ بأرض الجزائر. وهذا وتبين أنّ الزواج المختلط بين العثمانيّين والجزائريّين قد ترك بعض الآثار الأخرى في المجتمع الجزائري، ومن مظاهر هذه الآثار نجده في الأسماء والألقاب الجزائريّة، التي لا تزال تستعمل حتى يومنا هذا.

- أنّ ما يثبت شدّة تمسك العثمانيين وارتباطهم بأرض الجزائر، هو ردّة فعلهم عندما قام الاحتلال الفرنسيّ بترحيلهم وطردهم قسرا من أرض الجزائر، خاصّة عندما تعلق الأمر بالمتزوجين منهم، فالسّفن التي كانت تعجّ بالنّساء والأطفال والجنود، لا يسمع فيها إلا العويل والبكاء، وذلك جراء تمزّق العائلات وتشتت الأقارب بعد حدوث المصاهرة بين العثمانيين والجزائريين.

إجمالا يمكن القول عما ورد في كلّ هذه الدّراسة من استنتاجات أنّها ليست أحكاما نهائيّة، وإنّما هي نتاج رؤية بسيطة في هذا الموضوع الذي أثار ولا زال يثير جدلا كبيرا لدى الباحثين والمؤرخين، وهذا ما يؤكّد لنا أنّه

وبظهور وثائق جديدة، ستقدّم لنا معلومات جديدة وتُصحّح أخرى، أي ستنبثق منها حقائق جديدة، ولذلك نرى أنّه من الأصح أن نقول أنّ عملنا هذا ما هو إلا بداية لبحث طويل، لذلك نرجو أن يكون قاعدة أو منطلقا لبداية أبحاث أخرى وأفاقا لبحوث ودراسات أخرى تخدم هذا الموضوع وتعيد النظر في الحقائق المعروفة والمتداولة.

الملاحق

ملحق رقم 01: رسالة من شرفاء بايليك التيطري إلى الحاكم.

تبين طلب هذه الفئة عدم دفع الضرائب.



- وثيقة مقدمة من طرف الناشر والباحث في المخطوطات محمد فؤاد القاسمي الحسني من زاوية الهامل في صيف سنة 2016م.

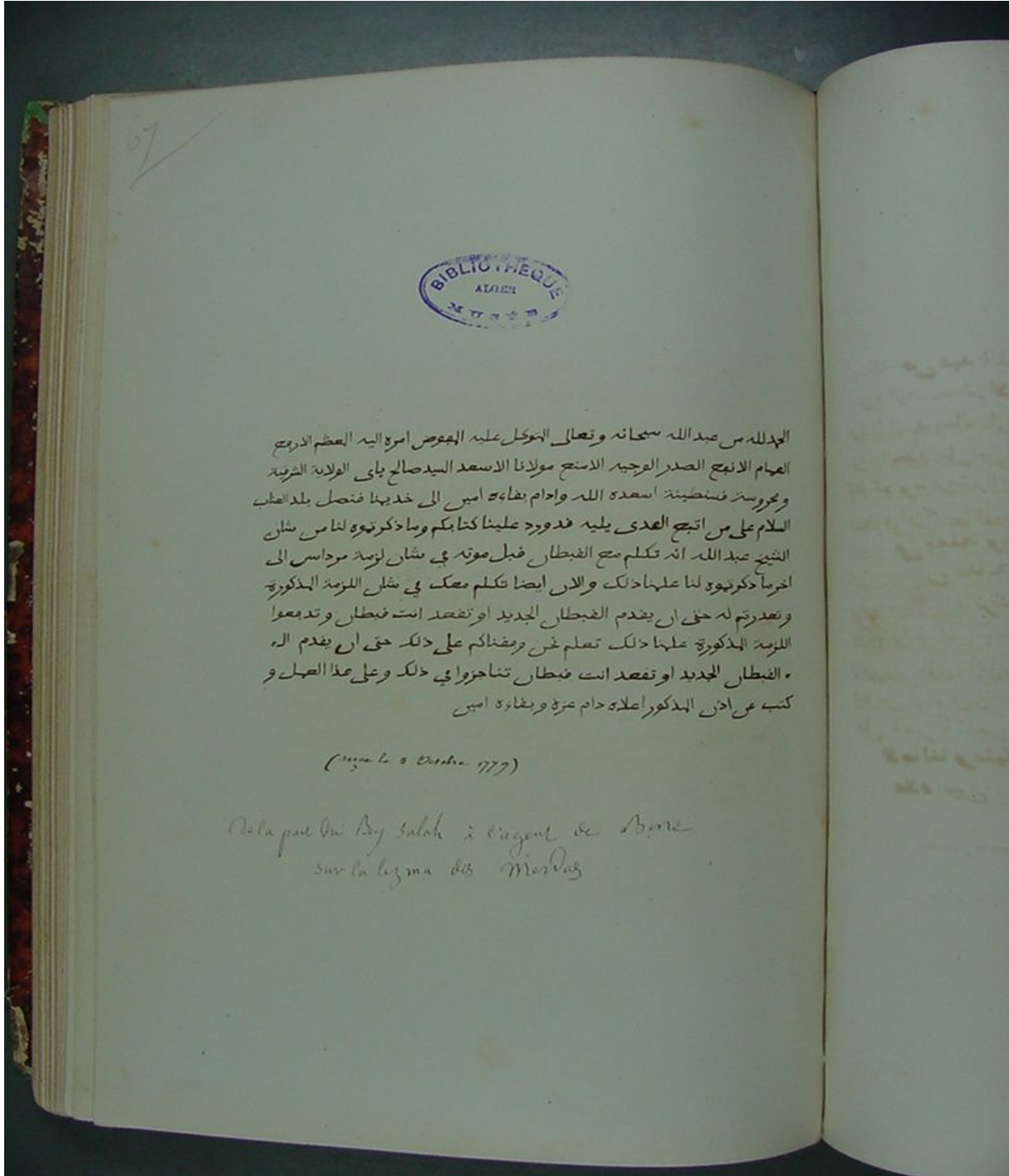
ملحق 01: مكرر.

الحمد لله صلي على سيدنا محمد واله [كذا]

هذا طابعا السعيد المطاع المجيد بيد حماله أولاد بني بزير على أننا إقناعهم في حرمتهم واحترامهم ورعيهم واکرامهم بحيث لا يتعدى عليهم احد ولا يؤذيههم ولا يمسهم بسوء ولا يلحقهم مكروه في أنفسهم خاصة لكونهم شرفاء أطهار من آل النبي المختار [متلفة] الحرمة الكاملة والمبرة الشاملة ولا يلزمهم [متلفة] المخزنية جلت محبس الواقف [متلفة] الربط والحل العمل [متلفة] الموفق لما فيه خيره ورضاه [متلفة] بأمر المعظم الأرفع السيد [متلفة] والولاية الغرب.. [متلفة] أمين وفي أواخر ذي الحجة الحرام متمم عام 1219.

ملحق رقم 02: رسالة من صالح باي قسنطينة إلى قنصل بلد العناب - عنابة - دون تاريخ.

في شأن لزمة مرداس التي دفعها الشيخ عبد الله إلى القبطان الذي توفي بعد ذلك.



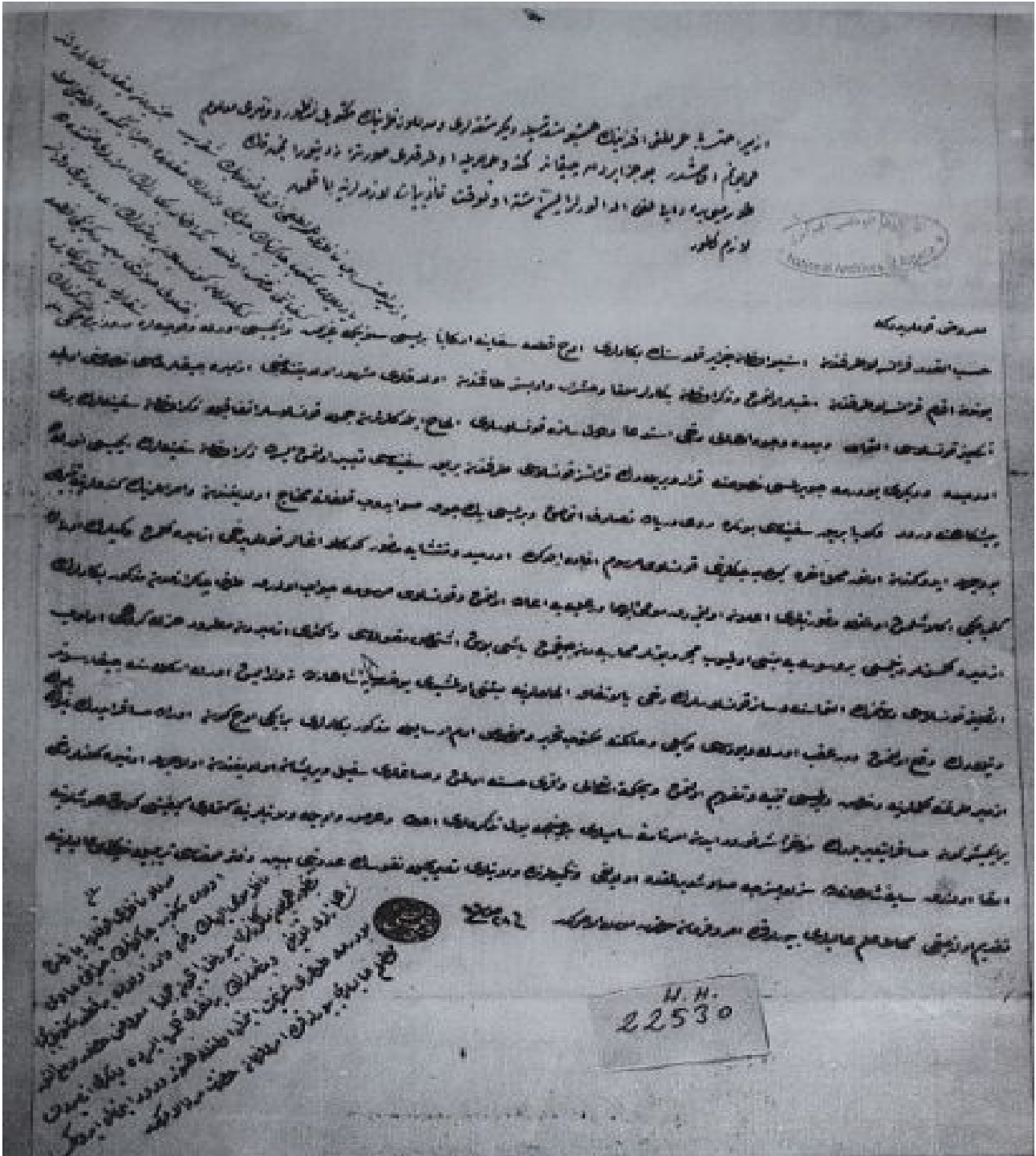
- المجموعة 1641، الوثيقة 67، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

ملحق رقم 02: مكرر.

الحمد لله من عبد الله سبحانه وتعالى المتوكل عليه المفوض أمره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع الصدر
الوجيه الامنع مولانا الأسعد السيد صالح باي الولاية الشرقية ومحروسة قسنطينة أسعده الله وأدام بقاءه
أمين إلى خديمنا قنصل بلد العناب السلام على من اتبع الهدى يليه قد ورد علينا كتابكم وما ذكرتموه لنا
من شأن الشيخ عبد الله انه تكلم مع القبطان قبل موته في شأن لزمة مرداس إلى آخر ما ذكرتموه لنا علمنا
ذلك والآن أيضا تكلم معك في شأن اللزمة المذكورة وتعدرتم له حتى أن يقدم القبطان الجديد أو تقعد
أنت قبطان وتدفعوا اللزمة المذكورة علمنا ذلك تعلم نحن وفقناكم على ذلك حتى أن يقدم القبطان
الجديد أو تقعد أنت قبطان تناجزوا في ذلك وعلى هذا العمل وكتب عن إذن المذكور أعلاه دام عزه
وبقاءه أمين.

ملحق رقم 03: تقرير عمر لطفي أفندي محتسب أزمير، سنة 1243م / 1830م.

في شأن الانكشارية المطرودين من الجزائر بعد سقوطها في يد الاستعمار الفرنسي



-خط همايون، علبة 07، وثيقة 13، الرقم العثماني 22530، 1246 هـ، الارشيف الوطني الجزائري.

ملحق رقم 03: مكرر. المغرب فكوى طونا

1246 ANI 202/13/007

دائرة خمايوني

عدد 22550

تاريخ 1246

لقد اصبح محتوى التقرير التي وردت اليها من طرف عمر لطفي الخدي محتسب ازميز وكذا
محتوى الرسالة الوايدة من طرف ناظر مرالو معلوما وموجها لدى المقام الشاهاني العالي هولاء
الذين اخرجوا من الجزائر لا يعاملون بمعاملون بمعاملة سوا ما داموا بالبين على حالهم دون
اضرار بشيخهم هولكن اذالم يبقوا حسب حالهم وارادوا ان يستولوا على منصب الداي فعند ذلك
يمكن العمل من اجل تأديبهم وتخذيلهم

الخفط الهمايوني

حاشية

انه تقرير عمر لطفي الخدي محتسب ازميز هو يتضمن التقرير الجواب على الرسائل التي كانت
قد وجهت اليه بخصوص العزاب الذين اخرجوا من الجزائر بعد سقوطها حسب القدر على يد
فرانسة وكيفية التعامل معهم بعد وصولهم الى ازميز وقد تم رفع هذا التقرير الى الحضرة الملو
كسائية قصد التبليغ والاطحاطة كما رفع التقرير الذي ورد ايضا من طرف ناظر مرالو وذلك
على الرسائل التي كانت قد وجهت اليه بخصوص هولاء العزاب الى المقام الشاهاني العالي قصد
تحقيق النظر الشاهاني والاطحاط الهمايوني لانه لاشك ان الامر والفرمان في هذا الميدان
لصاحب القوة والسلطان حضرة الياد شاء المعظم .

نص العريضة

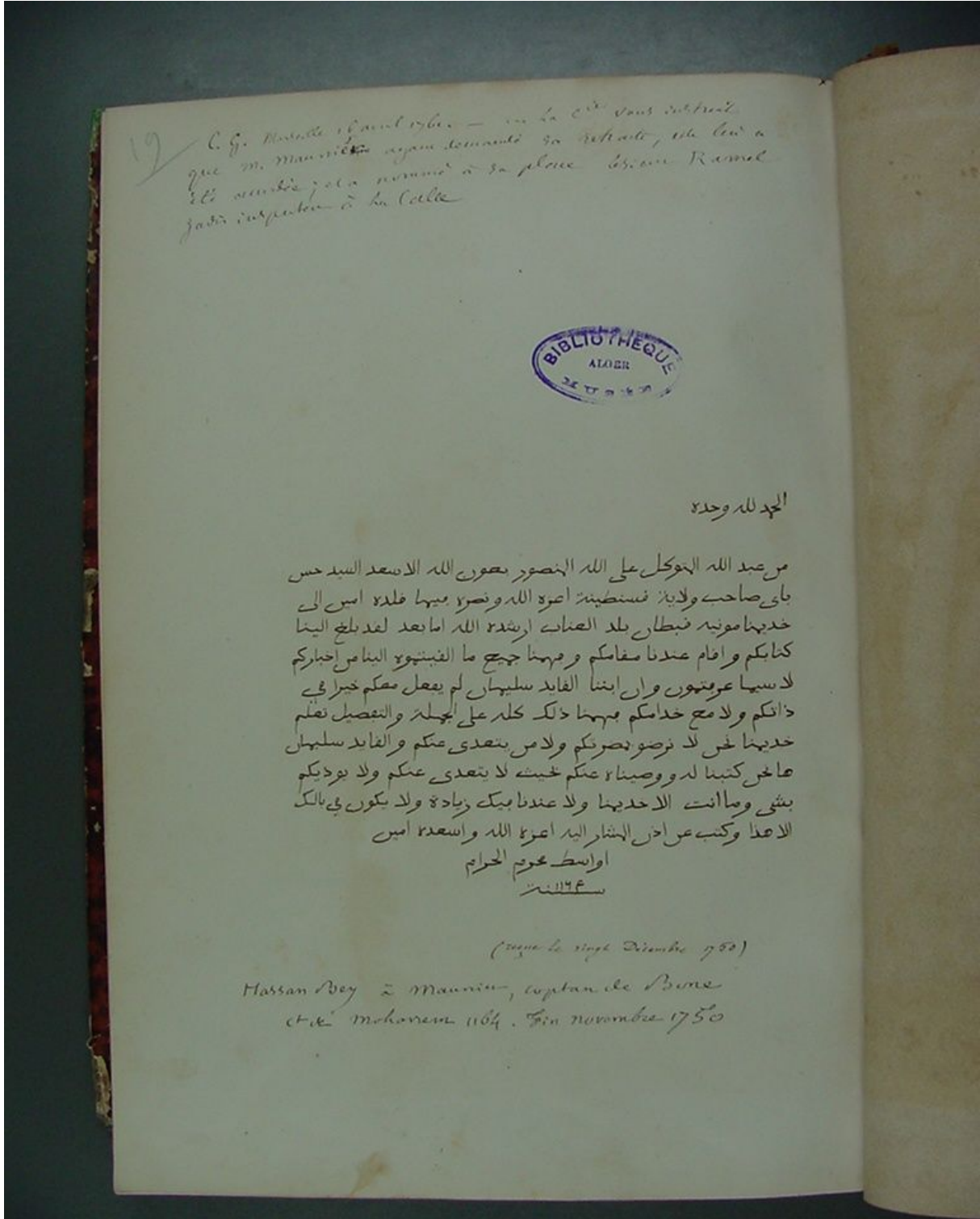
انها عريضة عيدكم المتواضعة

ان العزاب الذين كانوا يرايطون في ثلثة الجزائر التي سقطت حسب القدر على ايدي الفرنسيين
اخرجوا من الجزائر بعد سقوط الثلثة ووجهوا في ثلاث سفن الى مدن مختلفة بحسب المملو
التي وصلتنا سابقا من السلطات الفرنسية فان احدى هذه السفن المقلدة بهم سوف تتجه نحو سلا
اما الاخرى ان تتجهان الى مد ينتي - ابولة - ونسوج .

وهولاء العزاب بما انهم بعدون من الارذال والاهاش والفرنسيين فان الامر يقتضيان لا يسمح
لهم بالتوجه نحو مدينة ازميز .

ملحق رقم: 04: رسالة من حسين باي قسنطينة إلى مونييه قبطان عنابة سنة 1164 / 1750 م،

يطمئنه: بأن القائد سليمان لن يزعهجه بعد الان.



- المجموعة 1641، الوثيقة 19، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

ملحق رقم 04: مكرر.

الحمد لله وحده

من عبد الله المتوكل على الله المنصور بعون الله الأسعد السيد حسن باي صاحب ولاية قسنطينة اعزه الله ونصره فيها قلده أمين إلى خديمنا مونييه قبطان بلد العناب أرشده الله أما بعد لقد بلغ إلينا كتابكم وأقام عندنا مقامكم وفهمنا جميع ما ألقيتموه إلينا من أخباركم لاسيما عرفتمون وان ابننا القايد سليمان لم يفعل معكم خيرا في ذاتكم ولا مع خدامكم فهمنا ذلك كله على الجملة والتفصيل تعلم خديمنا نحن لا نرضو بمضرتكم ولا من يتعدى عنكم والقايد سليمان ها نحن كتبنا له ووصيناه عنكم بحيث لا يتعدى عنكم ولا يؤذيكم بشيء وما أنت إلا خديمنا ولا عندنا فيك زيادة ولا يكون في بالك إلا هذا وكتب عن إذن المشار إليه اعزه الله وأسعده أمين

أواسط محرم الحرام سنة 1164هـ.

ملحق رقم 05: مكرر

دلتلو حسن باشا صدار لطائفة الفلمينك في طريق الهدية مطلوب العادة [كذا]

قناطير بارود عدد 200 قناطير رصاص عدد 500 قناطير حبل رقيق عدد 500 اسبرجينات عدد 50 صواري
عدد 30. قمس عدد 20 شقق قلع عدد 100 ألواح عدد 100 لوح لمساة جام طحطسي عدد 100 بولقادة
4 طول ذراع 18 روبلو عدد 500 قناطير قطران عدد 100 زفت قناطير عدد 100

على السلطان أفندي وكيل حرج باب الجزيرة بعث الأشياء المختصر بها

لوح قراريط المدافع وحديدهم عدد 500 وأشياء المختصر بها للمراكب قماش فاز مسماة مميزة لونة عدد شقق
200 حبال رفاق عدد قناطر 200 لوح روبلو 500


بأقي من الأربعة سنين من شقق قلع الباز عدد 42 وبقي من الحبل الرقيق أرطل 32990

وبقي سنتين صدرت المحاسبة مع القنصلو والفمندانتة وأعطي لأيدهما تذكرتين اثنين في صفر سنة 1209.

ملحق رقم 06: مكرر. المغرب فكوى طونا

DR/AN/ LC2/10/002

دائرة خلد هياوي
عدد: 17216
تاريخ: 1039



لقد جرت العادة من قديم الزمان بخصوص جلب وتحرير الجنود من مدينة أزبيرو
وشواحيها باسم الوكالة التابعة للولايات الجزائرية العلية هناك ان ترسل الاوجاق المنصورة
شخصا في رتبة الدور الى المدينة المذكورة ليتم بالتعاون مع وكيل الوكالة هناك بأمر
تحرير وتجميع الجنود من منطقة أزبيرو دون احدات او غنم او تعدوا ولم الى احد مسمن
الجنود حتى لا تكون عملية الجلب والتحرير خارجة عن اطار الشهاير و ارادة الجنود المنقسم .
كما جرت العادة ايضا ان يصدر الفرمان الشاهاني الخاص باجراء هذه المهمة ويحامي للشخص
السلوك من طرف الاوجاق المنصورة حتى يتم عملية في اطار قانون رسمي ويوجب فرمان هياوي و
ابتداء من هذا التعامل منذ القديم بين الدولة العلية والوجاق الجزائرية المنصورة واستنادا الى
العادة المألوفة والسوية في قضية تحرير الجنود منذ القديم بادر سعادة حسين باشا امير امراء اوجاق
جزائر الغرب المنصورة هذه المرة ايضا بتمهين رئيس الدايات الحاج سعيد وارساله الى مدينة أزبيرو
لأداء نفس المهمة والقيام بتحرير الجنود من منطقة أزبيرو كما كان يفعل ذلك من قبل .
وقد وصل الا الداي المذكور فعلا الى مدينة أزبيرو وهو يحمل رسالة حسين باشا المشار اليه
وتنبيهات في ان يتكلم النظام الشاهاني بالسماح لرسوله بتأدية المهمة التي جاء من اجلها وذلك باصدار
فرمان هياوي على فرار الفرمان السابقة يخول له القيام بالمهمة المتولدة به في اطار رسمي ويشك
قانوني .

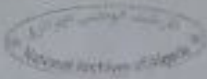
ناذا كانت الارادة الشاهانية موافقة على ذلك يتم اصدار الفرمان الشاهاني واعطائه الى رسول
الباشا المشار اليه ليتم بدوره بالمهمة التي جاء من اجلها .
لان لا شك ان الامر والفرمان في هذا العهد ان واجعان الى صاحب القوة والفرمان حضرة
البادشاه المعظم .

بلاغ من طرف رئيس البوابين بالدركاء الهياوي الكرم بخصوص العادة المتعلقة بتحرير الجنود
من مدينة أزبيرو وشواحيها الى الحاج محمد والاعيان والشهاب وغيرهم كمن الصلاطين في مدينة
أزبيرو وشواحيها .

ان القراصة الجزائريين الذين يتهمون الاوجاق الجزائرية المنصورة كانوا يقومون في سواحل
بحر السيف بالتحال القرصنة ويترقبون اخطا جسيمة اتقا صولاتهم وحولاتهم في تلك السواحل
حيث يأخذون السفن من رعايا الدولة العلية مستولين عليها ويشكون ما في داخلها من التوال و
انفراد خلافا للشرع الشريف الذي لا يقوم عليه ، وقد تهبوا وانفروا عدة مرات حتى يلقموا عن مثل هذه
الاعمال المشينة التي لا تتواءم والشرع الشريف ولكنهم رفضوا ذلك واصروا على انصي لها هم عليه من
مخالفة الشرع وارتكاب الاخطا الجسيمة او رعايا الدولة العلية في سواحل بحر السيف وبنا طمس
موقفهم هذا لقد صد امر هياوي شهاب يقضي بختم السماح للاوجاق الجزائرية بتحرير الجنود من مدينة

- 1 -

DZ / AN / 202 / 102 / 00



ازمير وشواحيها ويستمر النصح الى ان يرجع القراصنة الجزائريون الى الصواب ويترك مثل هذه الاعمال القراصنية تجاه رعايا الدولة العلية ويذهب وبتبويضها اركبهم من الاخطا ثم يثلجوا المشقة والسماح من المقام الشاهاني العالي وتعللا فقد حصل المطلوب ورجع القراصنة الى جادة الصواب وتقدموا الى المقام الشاهاني العالي يطلبون العفو والسماح ويرجون من مقام الشاهاني السامي ان يتيح لهم الفرصة من جديد كي يبتئوا له اخلاصهم وثنائهم في سبيل الحصول على رضى المقام الشاهاني الذي هو امر مطلوب لديهم .

حيث انه ذلك عبر ياشا امير امراء الجزائر في رسالة يحثها الى المقام الشاهاني العالي كما ترحى فيها السماح بتحرير الجنود من مدينة ازمير وشواحيها مسيح العادة السابقة في هذا الموضوع .

وكان قد اخذ طلب هذا الامير المتقدم الى المقام الشاهاني بحين الاعتبار وصدور مقتضاه من جديد عند شامبوني يتضي باصدار فرمان شاهاني بخصوص السماح للاجواق الجزائرية من جديد بتحرير الجنود من مدينة ازمير وشواحيها ، وذلك تالوا الى الموقف الجديد الذي اتخذته نظارا القراصنة من رجوع الى جادة الصواب وتخليصهم . تسلم السنن التي كانوا قد استولوا عليها الى اصحابها مع ما فيها من امانع واشياء .

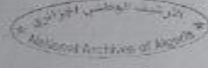
هذا . . . وقد جدد حسين باشا امير امراء الجزائر الحرب بتقديم الطلب الى المقام الشاهاني بخصوص التكرم السلطاني بالسماح لتحرير الجنود من مدينة ازمير وشواحيها . حيث ارسل من اجل هذه المهمة شخصا برتبة الداي يسمى الحاج سعيد وذلك ليقيم بالاجراءات الازمة والاتصالات الضرورية يتعاون مع الوكالة الجزائرية القوية الموجودة بصفة مستمرة في مدينة ازمير كي يسح له بالقيام بالقرود المطلوب الا وهو تحرير الجنود من ازمير وشواحيها .

وبما انه قد ثبت لدينا يقينا رجوع القراصنة الجزائريين عن تلك الاعمال المشينة وتدايهم فيها اركبوا من الاخطا واخلاصهم في الخدمة من اجل الحصول على رضى المقام الشاهاني العالي والدفاع عن الدين المبين .

فانه يوافق على طلب حسين باشا المشار اليه ويعمل من اجل صدور فرمان شاهاني كريم يتضي بالسماح لرسوله بتحرير الجنود في اطار القرامين التي سبق ان صدرت في هذا الشأن وضمن الشروط العرفية عادة عند الاقدام الى اجراء هذه العملية من المحافظة على ارادة واختيار ورضية جميع الجنود الذين سول يتم قرودهم وتحريرهم حتى لا يكون عليهم اي ضغط او تهر او ظلم او تمدي قد تؤدي الى قبول التجنيد خوفا او رغبة من احد ثم يبلغ بالامر الى جميع المسؤولين في المناطق التي يتم تحرير الجنود فيها بارسال نسخ مختلفة كل على حدة من القرار الصادر في الموضوع وهكذا فقد تم ارسال نسخ من القرار الصادر بشأن السماح بتحرير الجنود للاجواق الجزائرية الى كل من :

- 2 -

DZ / AN / 202 / 102 / 002



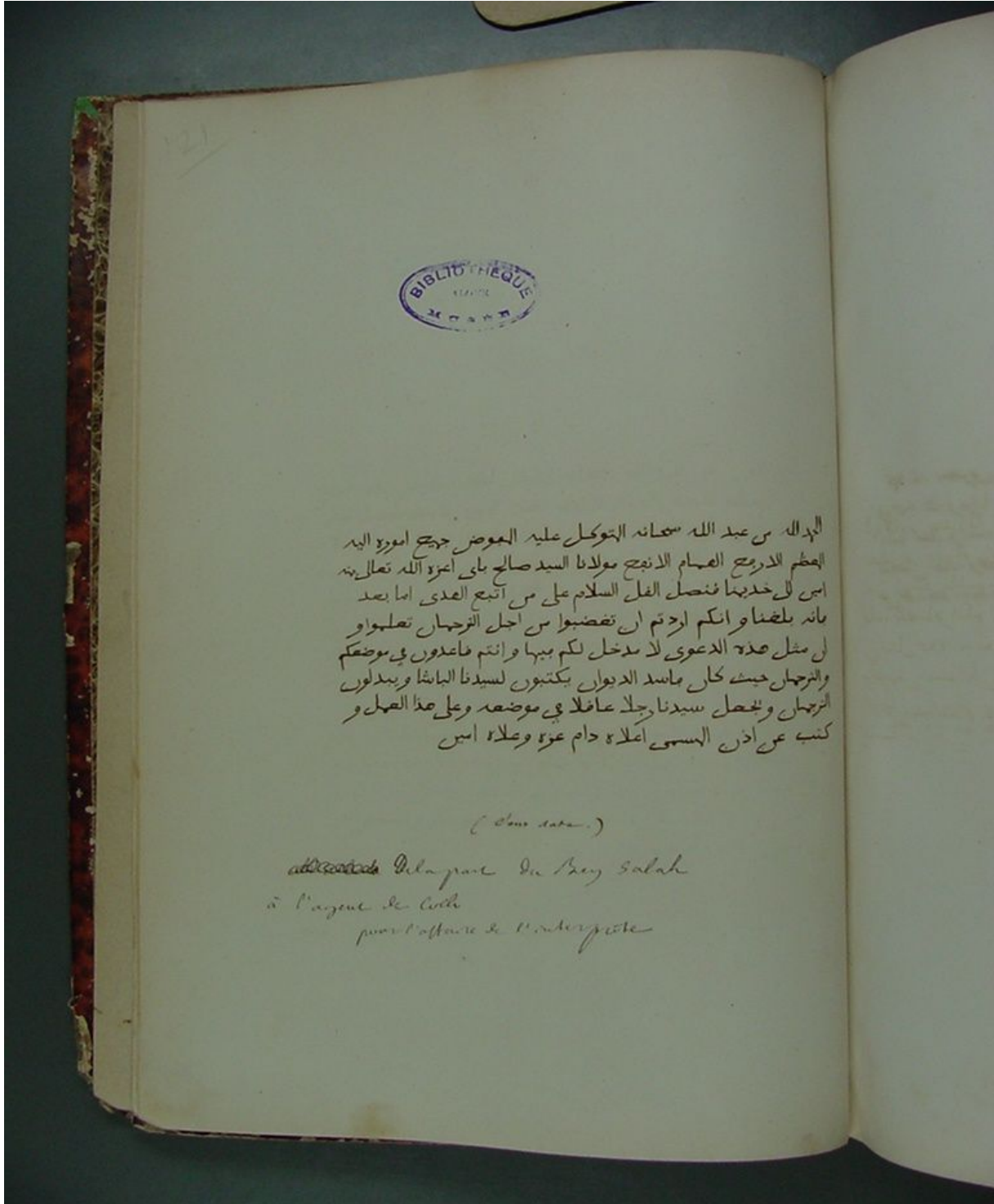
1 - ستجاى صلته و المسؤولين فيه
 2 - مفتت
 3 - صاروخان
 4 - رودوس
 5 - ايدين

من المتصرخين والقضاة في تلك المناطق وشواحيها حتى يكتبوا على علم ومعرفة مسيسة بالامر ويقدموا المساعدة اللازمة في القضية .

- 3 -

ملحق رقم: 07. رسالة من صالح باي الشرق إلى قنصل القل. دون تاريخ.

تبين أن تعيين المترجم في القل هو اختصاصات حاكم الايالة.



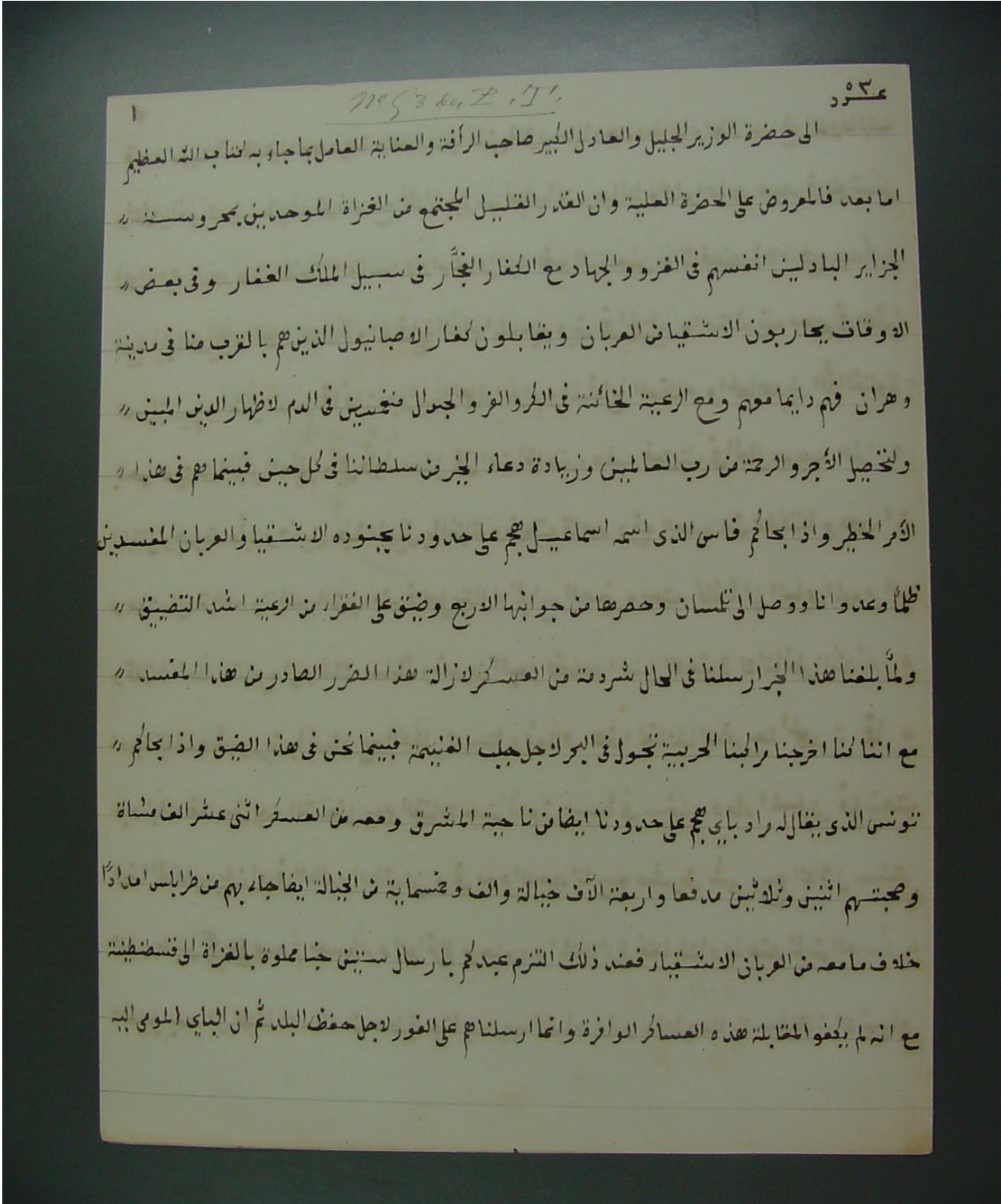
- المجموعة 1641، الوثيقة 121 ، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

ملحق رقم 07: مكرر

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض بجميع أموره إليه المعظم الأرفع الهمام الأنفع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى منه أمين إلى خديمتنا قنصل القل السلام على من اتبع الهدى أما بعد فانه بلغنا وأنكم أردتم أن تغضبوا من اجل الترجمان تعلموا وان مثل هذه الدعوى لا مدخل لكم فيها وانتم قاعدون في موضعكم والترجمان حيث كان فاسد الديوان يكتبون لسيدنا الباشا ويبدلون الترجمان ويجعل سيدنا رجلا عاقلا في موضعه وعلى هذا العمل وكتب عن إذن المسمى أعلاه دام عزه وعلاه أمين .

ملحق رقم : 08. رسالة من حاكم ايالة الجزائر حسن بن خليل إلى الباب العالي سنة 1206هـ/1791م.

تبين تفاصيل هجوم المغرب الاقصى بزعامة حاكم فاس المكنى إسماعيل وتونس -بزعامة مراد باي- على الجزائر.



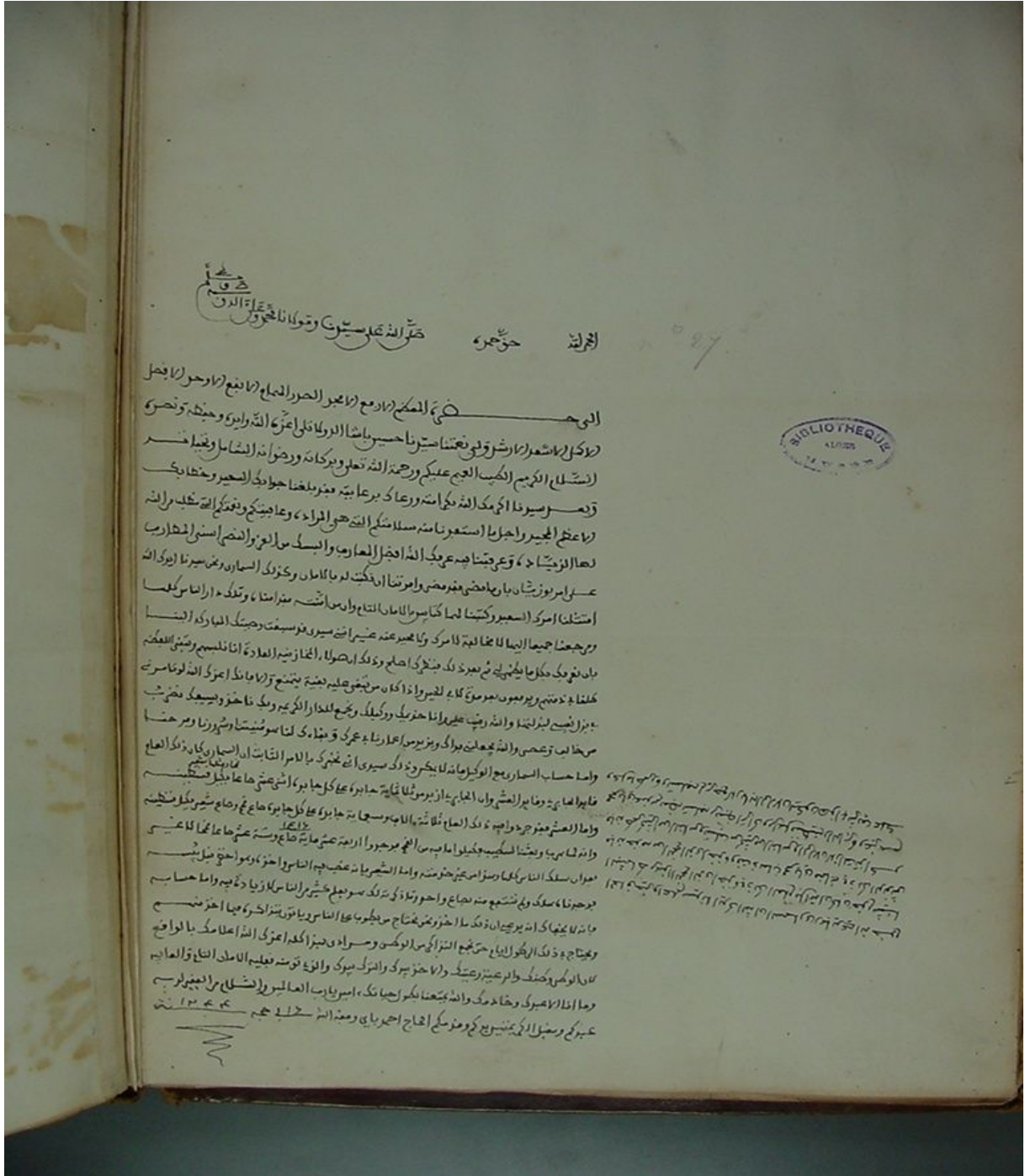
قصد مدينة قسنطينة وحرصها وهدم يرحا كان بالقراب منها وجده خاليا واخذ المدافع الذي كانت
 وثلاثمائة خورة وارسلهم الى تونس مع ثلاثة رؤس قطعوا من رجالنا ومحلوا عليهم عبيد في تونس
 ثلاثة ايام وبعد هذه المصال الفاسدة دام محاربا للبلاد نحو التسعين يوما فعند ذلك جمع عبدكم
 جميع المجاهدين والعلماء العظام والمشايخ الغرام الموجودين في الجزائر واستشرف معهم في هذا
 الامر الجسيم والفعل الديم فما كان جواب العلماء الغرام والمشايخ العظام والمجاهدين الا الفتوة
 بنص الآية من القرآن العظيم وهي قوله تعالى عن اعدائنا عند وعليه خزيتم في الحال بموجب هذا
 المقال وجزيت مائة وخمسين جنا مخلوقين بالقرابة وخرجت قاصدا دفع العدو عن مملكتنا وبعد ان
 وصلت الى مقر العدو ونزلت بالقراب منه في محل يقال له الجامع الصغير وبعث كتابا الى الباي السوي اليه
 وقلت له لعلك ترجع الى وطنك سالما ونصير من اليوم فصاعدا مثل الاخوة لاننا نحن المملوكة
 او جاقات مشهورين بالجهاد مع العقار لا بيننا وفعلك هذا مخالفا للشريعة المحمدية تلام
 جو ابك عند بين يدي الله تعالى يوم القيامة حين نقول سببا في سفك دماء المسلمين فلم ينصت
 لهذا الخطاب بل زاد في العنوة والطغيان وفي يوم الاحد التاسع عشر من شهر ربيع الاول سنة
 الف ومانين هجر على عبيدكم بمسارمة الوانزة وجنوده المتكاثرة ففنا بلنا بما عندنا من العسكرو
 القليل بعد ان طلبنا اعداد من حضرة جناب رب العباد ونوسلنا بعناية سلطان الانبياء

على الله عليه وسلم فلما خالفتنا انزمت العدو ويمون عنانية الباري وترا الباي يتعمد هاربا بعد
 ان ترك من عسكركم الخبير فاعطيت الامان للسرا لمذخور ورد يتسرم الى اوطانهم سالمين
 وهذا ما حاق بعبدكم من العظم والتصدى في هذه السنين عند اعرضنا على الاعتناء بالنسبة والسكول
 من حضرة سيدينا صاحب الدولة والمرحمة حسن الدعاء والسلام بتاريخ سنة ثمانية ومائتين واثني
 خالص المودة حسن بن خليل
 في نحو سنة الجزائر
 القرب حاد

المجموعة 3205، الملف 01، الوثيقة 53، أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية.

ملحق رقم 09: رسالة من الحاج احمد باي إلى حسين باشا 11 ذي الحجة 1244هـ.

تبين طريقة جمع ضريقتي الجابري والعشر في بايليك الشرق



- المجموعة رقم 1642، الوثيقة رقم 27، المكتبة الوطنية الجزائرية.

ملحق رقم 09: مكرر.

الحمد لله حق حمده صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه و [كذا] وسلم

إلى حضرة المعظم الأرفع الأجدد الصدر الهمام الأنفع الأوحد الأفضل الأكمل الأسعد الارشد ولي نعمتنا سيدنا حسين باشا الدولاتلي اعزه الله وأيده وحفظه ونصره السلام الكبير الطيب السلام الكريم الطيب العميم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورضوان الشامل وتحياته وبعد سيدنا أكرمك الله بكرامته ورعاك برعايته فقد بلغنا جوابك السعيد وخطابك الأعظم المجيد واجل ما استفدنا من سلامتكم التي هي المراده وعافيتكم ونعمتكم التي نطلب من الله لها الزيادة وعرفتنا به عرفك الله أفضل المعارف وألبسك من العز والنصر اسنى المضارب على أمر بوزيان فان ما مضى منه مضى وأمرتنا أن نكتب له بالأمان وكذلك السحاري ونحن سيدنا أيدك الله امتلنا أمرك السعيد وكتبنا لها كتابين بالأمان التام وان من أمنتها فقد امانه وتلك دار الناس كلها ومرجعنا جميعا إليها لا مخالفة لأمرك ولا محيد عنه غير أنني سيدي قد سبقت وصيتك المباركة إلينا فان نعرفك فكل ما يظهر لي ثم بعد ذلك [كذا] أصلح وذلك أن هؤلاء المخازنية العادة أنا نلبسهم وتبقى [كذا] كلنا في ذمتهم ويرفعون بعد مدة كل في الخير وإذا كان من تبقى عليه بقية يتمنع والافانك أعزك الله لو تأمري في بذل نفسي لبذلها والله رقيب علي وأنا خديمك ووكيلك ونجمع للدار الكريمة وبك نأخذ وبسيفك نضرب من خالف وعصى والله يجعلني فداك ويزيد من أعمارنا في عمرك وبقاءك لنا هو أمنيتنا وسرورنا وفرحنا وأما حساب السحاري مع الوكيل فانه لا يمكن وذلك سيدي أي نخبرك بالأمر الثابت أن السحاري كان ذلك العام قايد الجابري وقايد العشر وان الجابري أزيد من ثلاثماية جابدة على كل جابدة اثني عشر صاعا بكيل قسنطينة وأما العشر فقد جردوا فيه ذلك العام ثلاثة آلاف وسبعماية جابدة على كل جابدة صاع قمح وصاع شعير بكيل قسنطينة وانه لما هرب وبعثنا لسطيف فكيلوا ما فيه من القمح فوجدوا أربعة عشر مائة صاع وستة عشر صاعا قمحا لا غير بعد أن سلك الناس كلها وهذا من غير خدمته وأما الشعير فانه غضب فيه الناس وأخذه و [كذا] قبل [كذا] فوجدناه سلك ولم ننتفع منه بصاع واحد وما ذكرته لك سو بعلم كثير من الناس لا زيادة فيه وأما حسابه فانه لا يخفاك انه يدعي أن ذلك ما اخذ ونحن نحتاج من يطوب على الناس ويأتون بتذاكره فيما اخذ منهم ويحتاج في ذلك إلى طول أيام حتى نجتمع التذاكر من الوطن ومرادي بهذا كله أعزك الله إعلامك بالواقع لان الوطن ووطنك والرعية رعيته والأخذ بيدك والترك بيدك والذي تؤمنه فعليه الأمان التام والعافية وما أنا إلا عبدك وخادمك والله يمتعنا بطول حياتك، أمين يا رب العالمين والسلام من الفقير لربه عبدكم ومقبل الكريمتين يدكم وقدمكم الحاج احمد باي وفقه الله في ذي الحجة سنة 1244هـ

ملحق رقم: 10. رسالة من الداوي الحاج علي بن خليل باشا إلى المرابط محمد أمقران سنة 1224هـ/1809م.

تبين عفو هذا الحاكم عن لاجيء إلى دار المرابط، كما تبين استعانة هذا الذي بهذا المرابط للقضاء على

حفيد الثائر ابن الحرش.

الحمد لله وحده
 وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا
 محمد وآله وصحبه وسلّم
 حفظ الله تعالى بينه وكرمه مقام المكرمين اولادنا كبرا حجج
 ومشايعهم والمرابطين خصوصا السيد محمد أمقران المرابط سدد الله
 السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبعد فقد ورد علينا مکتوبكم وما
 ذكرتم لنا فيه على شان عارو (?) خوجة انه هرب الى دارك
 ودخل تحت حرمتكم وطلبتم منا ان نعبوا عنه ونومنه لوجهكم
 بهمناء واعلم حيث هرب الى دارك واحترم بحرمتك فعليه
 لآمان ولا يخاف جلا نصره بشي جلوكان مرادى في اذيتيه
 لبعثت ولاكن هو في دارك وفي امانك يبقى هناك عندك
 الى ان يعمل الله سبحانه وتعالى قايلا ولا يمكنه ان يرجع الى
 الجزائر بل يبقى هناك هذا ولنا عندكم حاجة تفصوها لنا ان
 كنتم منا والينا وهي ان ذالك الرجل الذي هو بوادي الزهر
 من جهة ابن الاحرش الذي كان هناك سابقا يدعي انه

حبيبه وهو مشتغل بالكذب والبهتان يغتر الناس بالكذاب
 ويغروهم بالبهتان ويفودهم الى الفساد والصلال ويوصلهم الى
 الهلاك دنيا واخرى بهو من المفسدين في الارض الصالحين
 الصالحين بان امكنكم ان تحجلوا عليه بما يظهر لكم حتى تصبروا
 به بلکم عندنا جميع ما تشتهونه ولكم منا الحرمة الكاملة والمبرة
 الشاملة وتكونون عندنا في المرتبة العلية باجتهادوا واحرصوا
 على الصغرية بان صبرتم به بابعثوه الينا وتكاجبكم

بما يرضيكم والسلام . كتب عن اذن المعظم .

لاربع مولانا الدولاتلي السيد

علي باغا ايده الله به

الحاصل اننا سمعنا يدور في تلك النواحي على الصلال
 والفساد جلا يعرثكم ما تسعوا منه جانه كله كذب وبهتان والسلام

Cachet au dos :

البتوكل على المولى الخليل عبده الحاج علي بن خليل ١٢٢٤

-L . Charles Feraud , "Les chérifs kabyles de 1804 et 1800 dans la province de Constantine" , in **RA**, N° 13, Alger, 1869, pp211 , 212.

ملحق رقم 10: مكرر.

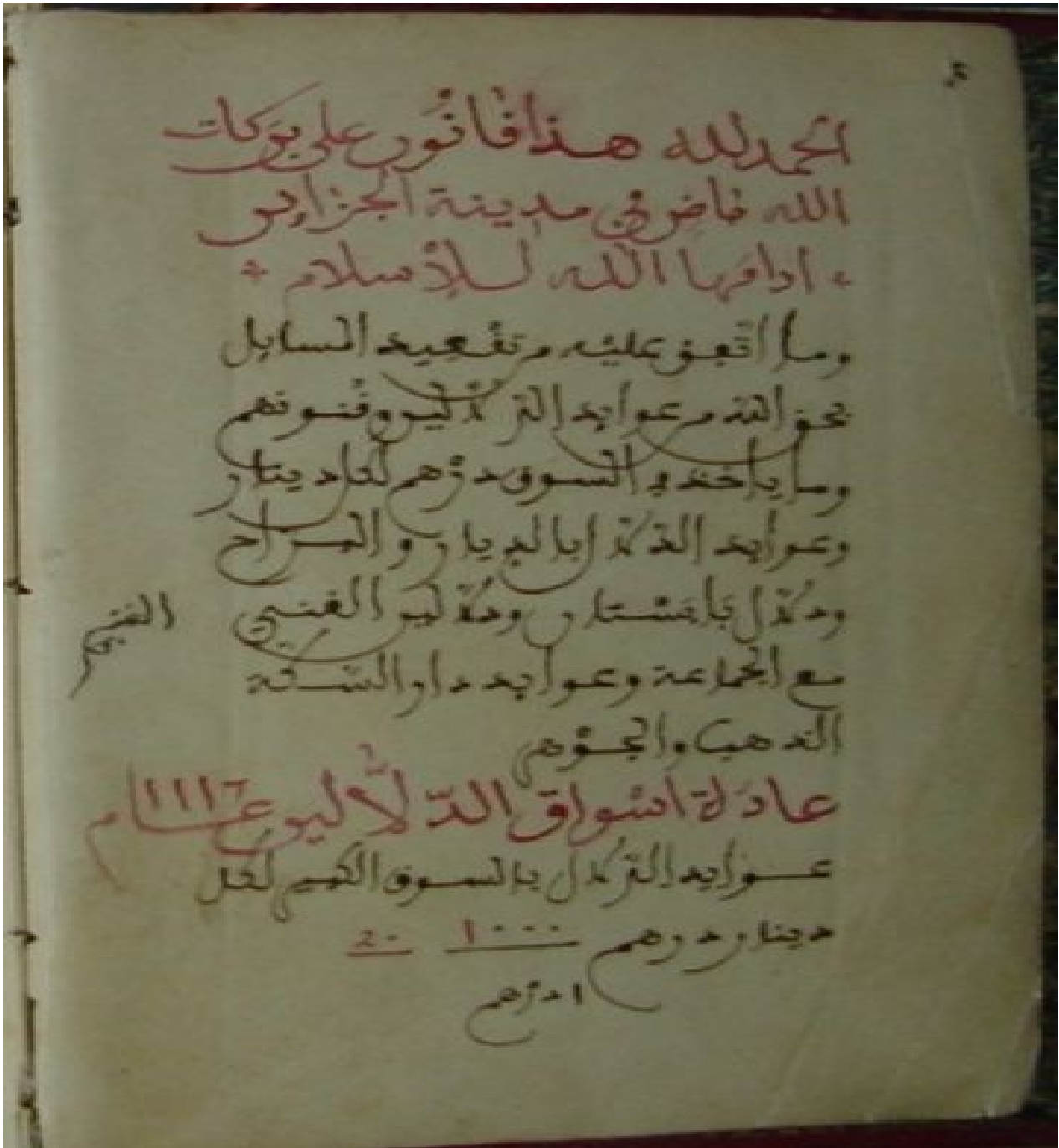
الحمد لله وحده وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد واله وصحبه وسلم.

حفظ الله تعالى بمنه وكرمه ومقام المكرمين أولادنا كبراء جيحل ومشايخهم والمرابطين خصوصا السيد محمد أمقران المرابط سدده الله السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبعد فقد ورد علينا مكتوبكم وما ذكرتم لنا فيه على شان عارو(?) خوجة انه هرب إلى داركم ودخل تحت حرمتكم وطلبتم منا أن نغفوا عنه ونؤمنه لوجهكم فهمناه واعلم حيث هرب إلى دارك واحترم بحرمتك فعليه الأمان ولا يخاف فلا نضرة بشيء فلو كان مرادي في اذايته لفعلت ولكن هو في دارك وفي أمانك يبقى هناك عندك إلى أن يعمل الله سبحانه وتعالى تأويلا ولا يمكنه أن يرجع إلى الجزائر بل يبقى هناك هذا ولنا عندكم حاجة تقضوها لنا إن كنتم منا والينا وهي أن ذلك الرجل الذي هو بوادي الزهر من جهة ابن الاحرش الذي كان هناك سابقا يدعي انه حفيده وهو مشتغل بالكذب والبهتان يغر الناس بالكذاب ويغريهم بالبهتان ويقودهم إلى الفساد والضلال ويوصلهم إلى الهلاك دنيا وآخرة فهو من المفسدين في الأرض الضالين المضلين فان أمكنكم ان تتحيلوا عليه بما يظهر لكم حتى تضفروا به فلکم عندنا جميع ما تشتهونه ولکم منا الحرمة الكاملة والمبرة الشاملة وتكونون عندنا في المرتبة العلية فاجتهدوا واحرصوا على الضفر به فان ضفرتم به فابعثوه إلينا وقكافيكم بما يرضيكم والسلام * كتب عن إذن المعظم الأرفع مولانا الدولاتلي السيد على باشا أيده الله بمنه الحاصل أننا سمعنا يدور في تلك النواحي على الضلال والفساد فلا يعرتكم ما تسمعوا منه فانه كله كذب وبهتان والسلام.

المتوكل على المولى الجليل عبده الحاج على بن خليل 1224هـ

ملحق رقم: 11. الصفحة الثانية من مخطوط قانون الاسواق .

تبين هدف كتابة هذا المخطوط وهو تبيان اسلوب ومقدار الضرائب في الاسواق.



- عبد الله محمد بن يوسف الشويحت، قانون الأسواق، مخطوط رقم 1778، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الجزائرية، ص2.

ملحق رقم 11: مكرر

الحمد لله هذا قانون على بركات الله خاص في مدينة الجزائر أدامها الله للإسلام

وما اتفق عليه من تععيد المسائل بحق الله من عوايد الدالين وقانونهم وما يؤخذ في السوق درهم لكل دينار
وعوايد الدلال بالدينار والبراح ودلال بابستان ودالين الغنيم مع الجماعة وعوايد دار السكة الذهب والجوهر

عادة أسواق الدالين عام 1116

عوايد الدلال بالسوق الكبير لكل دينار درهم 1/1000 درهم 20. ادرهم.

البيليو غرافيا

البيليوغرافيا:

القران الكريم:

-الوثائق الأرشيفية:

-محفوظات المركز الوطني للأرشيف الجزائري:

- س.م.ش ، علبة 2/18 الوثيقة 30.
- س.م.ش ، علبة 4/22 الوثيقة 4.
- س.م.ش، علبة 2/25، الوثيقة 24.
- س.م.ش.علبة 4/26، الوثيقة 4، الوثيقة 5.
- س.م.ش، علبة 05/26، الوثيقة 05، الوثيقة 16، الوثيقة 40.
- س.م.ش، علبة 1/42، وثيقة 23.
- س.م.ش، علبة 4/87، الوثيقة 60.
- سلسلة البايليك:
- س.البيليك، علبة 10، سجل 40.
- س.البيليك، علبة 9، سجل 38، 39، 47، 50.
- س. البيليك، وعلبة 16، سجل 79، 80، 81.
- سلسلة البايليك، علبة 26، سجل 190.
- سلسلة بيت المال:

- س. بيت المال، علبة 04، سجل 10، 11.

خط همايون:

- خط همايون، علبة 08، وثيقة 22556، الرقم العثماني 22493، التاريخ 1231هـ / 1816م.
- خط همايون، علبة 10، الرقم العثماني 17216، سنة 1239هـ.
- خط همايون، علبة 10، وثيقة 07، الرقم العثماني 22554، 1239هـ.

- خط همايون، علبة 10، وثيقة 224، الرقم العثماني 1/22554، التاريخ 1239.
 - خط همايون، علبة 11، رقم العثماني 22524، تاريخ 1240هـ.
 - خط همايون، علبة 12، وثيقة 255، الرقم العثماني 22493، 1243هـ.
 - خط همايون، علبة 18، وثيقة 04، الرقم العثماني 6931، السنة 1207هـ/1792م.
- مهمة دفترية:**

- مهمة دفترية، رقم 07، علبة 02، وثيقة 897، حكم 2456، التاريخ 976هـ.
- مهمة دفترية، علبة 07، الوثيقة 27، حكم رقم 555، الرقم العثماني 239، سنة 983هـ.
- مهمة دفترية، علبة 10، الوثيقة 43، حكم رقم 148، سنة 988هـ/1580م.
- مهمة دفترية، علبة 10، رقم 48، حكم 243، تاريخ 990هـ.
- مهمة دفترية، رقم 22، علبة 06، وثيقة 124، حكم 252، التاريخ 981هـ.

-محفوظات المكتبة الوطنية الجزائرية:

- المجموعة 1641، الوثيقة 05، 49، 67، 83، 105، 109، 118، 121، 128.
- المجموعة 1642، الوثيقة 01، 05، 08، 13، 15، 16، 18، 19، 26، 27.
- المجموعة 1903، الوثيقة 31.
- المجموعة 3109، ملف 02، الوثيقة 01.
- المجموعة 3205، الملف 01، الوثيقة 53.

-محفوظات زاوية الهامل:

- وثيقة مقدمة من طرف الناشر والباحث في المخطوطات محمد فؤاد القاسمي الحسيني من زاوية الهامل في صيف من سنة 2016م.

المخطوطات:

- خوجة حسان، تاريخ بايات وهران، مخطوط رقم 1634، قسم المخطوطات، م. و. ج.
- الشويحت عبد الله محمد بن يوسف، قانون الأسواق، مخطوط رقم 1778، قسم المخطوطات، م. و. ج.

-مجهول، تاريخ مجيء الاسبانيين في المرة الثانية والثالثة إلى الجزائر، مخطوط رقم 2285 ، قسم المخطوطات، م.و.ج.

-مجهول، رسالة بدون عنوان، مخطوط رقم 1637، قسم المخطوطات ، م . و . ج .

-مجهول، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، مخ رقم 1626 ، نسخ محمد بن عبد الرحمان بن جيلاني التلمساني، قسم المخطوطات، م.و.ج.

-مجهول، الغزوات أو تاريخ بربروس، تر، نسخ محمد بن رمضان الدلسي، مخ رقم 1622، قسم المخطوطات، م . و . ج .

-مجهول، الغزوات أو تاريخ بربروس، تر، نسخ محمد بن رمضان الدلسي، مخ رقم 1623 ، قسم المخطوطات، م.و.ج.

المصادر العربية والمعربة:

- ابن الأمير عبد القادر محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر "سيرته السيفية"، المطبعة التجارية غرزوزي وجاويش، ج1، الإسكندرية، مصر، 1903م.

-بربوس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج ، الأصلة للنشر والتوزيع، ط 01، الجزائر، 2010 م.

-بيفانير سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، تق، تع، د:أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009م.

-الحاج ابن الدين الاغواطي، مجموع رحلات، رحلات جزائرية رحلة الاغواطي الحاج ابن الدين في شمال إفريقيا والسودان والدرعية، تر وتح: ابو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، ط خاصة، الجزائر، 2011م،

-ابن حمادوش عبد الرزاق الجزائري، رحلة ابن حمادوش الجزائري"لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب و الحال"، تق، تع، تر:أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة ، ط خاصة، الجزائر 2011م.

-ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2002م.

- ابو راس الناصر محمد بن أحمد، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار ، تق وتحم محمد غالم، منشورات CRSC، ج01، وهران، الجزائر 2005 .
- ابو راس الناصر محمد بن أحمد، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار ، تق وتحم محمد غالم، منشورات CRSC، ج02، وهران، الجزائر 2005 .
- ابو راس محمد الجزائري، فتح الإله و منته في التحدث بفضل ربي و نعمته "حياة أبي راس الذاتية و العلمية"، تع. ضبطه: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.
- الزهار احمد الشريف، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تح: احمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، ط02، الجزائر، 1980م.
- الزباني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح: تق: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2013م.
- ستيفان جمس ولسن، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797م، تر:علي تابلت، دار ثالة، الجزائر، 2008 م.
- شالر وليام، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تع، تق: إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م.
- شلوهر فندلين، قسنطينة أيام احمد باي 1832-1837م، تر، تق:أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.
- الشويهد عبد الله بن محمد، قانون اسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/695-1705م، تح، وتق، وتع، ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 2006م.
- بن أبي الضياف احمد، إتحاف أهل الزمان بإخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار العربية للكتاب، المجلد 02، ج03، تونس، 200م
- ابن عبد القادر مسلم الوهراني، تاريخ بايات وهران المتأخر أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تح، تق: رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م.
- عثمان حمدان خوجة، المرأة، تق وتع: تق وتحم محمد العربي الزبيدي، الشركة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م.

- العنتري محمد الصالح، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة، مر د: يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط خاصة، الجزائر، 2009م.
- العنتري محمد الصالح، مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974م.
- العياشي عبد الله بن محمد، الرحلة العياشية 1661-1663م، تح وتق: د.سعيد الفاضلي ود.سليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2006م.
- الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تق تح تع: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط01، لبنان، 1987م .
- فون مالتسان هاينريش، ثلاث سنوات في غربي شمال إفريقيا، تر: د.ابو العيد دودو، شركة دار الأمة، ج1، المجلد الثالث، ط خاصة، الجزائر، 2009م.
- بن قاسم الحجري شهاب الدين احمد الأندلسي، ناصر الدين على القوم الكافرين، وضع حواشيه: احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط01، بيروت، 1999م،
- ابن ابي القاسم الرعيني القيرواني محمد المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، دار المسيرة، ط 3، بيروت ، 1993م.
- كاثكارت، مذكرات أسير الداى كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر: عن الانكليزية :اسماعيل العربي، د. م .ج، الجزائر، 1982م.
- ابن المبارك احمد بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة (1791-1870م)،تح، تع، تق: عبد الله حمادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2011م.
- مذكرات احمد باي و حمدان خوجة وبوضربة ،تر، تع: محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1973م.
- المزاري أغا بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح ، د: يحي بوعزيز ، دار الغرب الإسلامي، ج 02، ط01، بيروت، 1990م.
- المشرفي عبد القادر الجزائري، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الاعراب بني عامر، تح، تق: محمد بن عبد الكريم ، دار مكتبة الحياة، لبنان ، دت .

- ابن المفتي حسن بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح، د:فارس كعون، بيت الحكمة، ط1، العلة، الجزائر، 2009م.
- ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، تق د: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، ط02، الجزائر، 1981م.
- هبنسترايت .ج.او، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ-1732م)، تر، تق، تع:ا.د.ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، دت.
- ابن هطال احمد التلمساني، رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تح، وتق محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، ط1، مصر، 1969م.
- الورثاني الحسين بن محمد، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المعروفة بالرحلة الورثانية، مكتبة الثقافة الدينية، مجلد02، ط1، القاهرة، 2008م.
- الوزان الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ج1، ج2، ط2، لبنان، 1983م.
- أبو يعلى الزواوي، تاريخ الزواوة، مرا وتعل: سهيل الخالدي، منشورات وزارة الثقافة، ط01، الجزائر، 2005م.
- المصادر الأجنبية:

-DAN . p, **Histoire de la barbarie et de ses corsaires** ,Ricolto impr .Du roi, 2é. Éd. paris, 1646.

-DE PARADIS J.M. VENTURE, **Alger au XVIIIe siècle**, edité par E.fagnan, impr libraire ,Ed Alger,1898.

-DE TASSY.S, **Histoire du royaume d'Alger**, H .De Souzet, Amsterdam .

-DEVOULX.A, **tacherifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger** ,impr. Du gouvernement, Alger 1852.

-HAËDO F.D, **Histoire des rois d'Alger**, tr: an par H.D.De Grammont, Adolphe Jourdan, libraire. Ed, Alger, 1881.

-HAËDO F.D, **topographie et histoire générale d'Alger**, tr, de espagnol par MM. Monnerau et A.Berbrugger, Alger, 1870.

-Rinn Louis, **Le royaume d'Alger sous les derniers dey**, imprimeur –libraire– éditeur, Alger.

المراجع العربية والمعربة:

-ابن اشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الطباعة للجيش الشعبي، الجزائر، 1972 م.

-ابن حموش مصطفى احمد، المدينة والسلطة في الإسلام " نموذج الجزائر في العهد العثماني"، دار البشائر، الجزائر، 1999م.

-ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي، ج01، ط04، 1992،

-الأرقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003م، ص46.

-ايفانوف نيقولا، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله راجعه، وقدم له د.مسعود ظاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث، دار الفارابي، بيروت، 1988م.

-بتروسبان ايرينا، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، تق، مر:قسم الدراسات والنشر بالمركز، جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006م

-بحري احمد، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، دار الكفاية، ج02، الجزائر، 2013.

-بشير عبد الرحمن، اليهود في المغرب العربي 22-426هـ / 642-1070م، دار روتابرينت للطباعة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط01، مصر، 2001م

-بلقاسم مولود قاسم نايت، شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830م، دار الأمة، الجزائر، ج01، ط02، 2007م.

-إبن حمد التميمي علي، الآل والصحابة محبة وقراية، مبرة الآل والأصحاب، ط01، الكويت، 2008م

-بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر الحديث، د.م.ج، ج2، ط2، الجزائر، 2009م.

- بوعزيز يحيى، مدينة وهران عبر التاريخ، ط خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.
- بيات فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي "دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا عن مطلع العهد العثماني إلى غاية القرن 19م"، مركز درلمات الوحدة العربية، بيروت، 2007م.
- التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: د. محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط01، بيروت، لبنان، 1989 م.
- حساني مختار، تاريخ تحرير مدينة وهران من الاحتلال الاسباني خلال القرن الثامن عشر الميلادي من خلال مخطوطتين فتح مدينة وهران للجامعي والرحلة القمرية لابن زرفة، جامعة الجزائر، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003م،
- خلاصي علي، قصبة مدينة الجزائر، دار الحضارة، ج1، ط1، الجزائر، 2007م.
- خلاصي علي، العمارة العسكرية العثمانية لمدينة الجزائر، سلسلة الفرسان الجزائرية، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، 1985م.
- حنوف علي، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، منشورات الأنيس، ط01، الجزائر، 2011م.
- دراج محمد، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربوس 1512-1543م، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م .
- دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الراحلين الألمان 1830-1855م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.
- زردوم عبد الحميد، تاريخ بسكرة في عهد الأتراك 1660-1844م، مطبعة المنار، الجزائر، 2003م.
- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق:عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.
- السرغاني راغب، قصة الأندلس، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ج1، ط1، مصر، 2010م..
- سعد الله أبو القاسم، المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي 1775-1850م، موفم للنشر، الجزائر، 2011،
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ج1، ط 3، بيروت، لبنان، 1990م.

- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء تاريخ الجزائر، دار الغرب البصائر، ج2، ط خاصة، الجزائر، 2007م.
- سعد الله أبو القاسم، المفتي ابن العنابي رائد التجديد الجزائري 1775-1850م، موفم للنشر، الجزائر، 2011 م.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر ثقافي 1500-1830م، دار الغرب الإسلامي، ج01، ط01، بيروت، لبنان، 1998م.
- سعد الله أبو القاسم، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، 1986م.
- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، م.و.ن.ت، ط03، الجزائر، 1982م.
- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني 1789-1830، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 م.
- سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر العثمانية من القرن 17 إلى القرن 19، مجموعة دراسات أكاديمية وبحوث علمية، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسة تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2001م.
- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2009 م.
- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979م.

- شوفالبييه كورين، الثلاثون سنة الاولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541م، تر:جمال حمادنة، د.م.ج، الجزائر،2007م.
- شويتام ارزقي، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني 926-1246هـ/1519-1830م، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2009 م.
- شويتام ارزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري و السياسي في الفترة العثمانية 1915-1830 م، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2010 م.
- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830 م، دار هومة، ط02، الجزائر، 2007م
- العقبي صلاح مؤيد، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البراق، لبنان، 2002م.
- عليش حبيبة، الكراغلة في المجتمع الجزائري العثماني قرن 10-13هـ/16-19م، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2017م.
- عميراوي أمحيدة وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ط خاصة، الجزائر، 2007م.
- عميراوي أمحيدة، الجزائر في أدبيات الرحلة و الأسر خلال العهد العثماني "مذكرات تيدنا نموذجاً"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 م.
- بن عميرة محمد، بن عميرة لطيفة بشاري، تاريخ بجاية في ظل مختلف الانظمة السياسية من عهد القرطاجيين الى عهد الاتراك العثمانيين، دار الفاروق، ط01، الجزائر، 2015م.
- غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، د.م.ج، ط02، الجزائر، 2011م.
- غطاس عائشة، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، روية، الجزائر، 2007م.
- فركوس صالح، الحاج احمد باي قسنطينة 1826-1850، د.م.ج، الجزائر، دت.

- فيشر هيرت، اصول التاريخ الاوروي الحديث من النهضة الاوروية الى الثورة الفرنسية، نقله إلى العربية :د.زينب عصمت راشد ود.احمد عبد الرحيم مصطفى، مر: احمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، ط3، مصر، 2001م.

-قشي فاطمة الزهراء، سجل صالح باي للأوقاف 1185-1207هـ/1771-1792م، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 م.

-قشي فاطمة الزهراء، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005م.

- كردباك لوي، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، المجابهة الجدلية (1492-1640) مع ملحق بدراسة عن الموريسكيين بأمريكا، منشورات المجلة التاريخية المغاربية، ودوان المطبوعات الجزائرية، ط1، الجزائر، تونس، 1983م.

-لقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1971م.

-محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013 م.

-المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م.

-المدني احمد توفيق ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792 م، عالم المعرفة، المجلد 5، الجزائر ، 2010 م.

-المدني احمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، [كذا، الجزائر، 1948م.

- المدني احمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

-المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2010م.

-المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

-مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار، والمداخيل، دار القصبية للنشر، ج01، الجزائر، 2009م.

-مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع، دار القصبية للنشر، ج 2، الجزائر، 2009 م.

- هلايلي حنفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2008م.
- هلايلي حنفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2007م.
- هورتز انطونيو دومينغير، بننت برناد، تاريخ مسلمي الأندلس الموريسكيون " حياة... ومأساة أقلية "، تر:عبد العال صالح طه، تق وتنقيح محمد محي الدين الأصفر، دار الإشراق للطباعة والنشر، ط1، الدوحة، قطر، 1988م.
- الوردي علي، قصة الأشراف وابن سعود، الوراق للنشر المحدودة، ط03، لندن، 2013م،
- وولف جون بول، الجزائر و اوربا 1500-1830، تر ، تعر:أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2011م.
- يحيوي جمال، سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين 1492-1610م، دار هومة، الجزائر، 2004م.
- المراجع الأجنبية:

- DE BAUDICOUR LOUIS, **La guerre et le gouvernement de l'Algérie**, ed , sagnier et bray libraires, paris, 1853.
- DE GRAMMONT. H.D, **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)** ,Ed, Erunest Leroux, paris, 1887.
- MERCIER. ERNEST, **Histoire de Constantine**, imprime avec le con cours de la société archéologique, j. Marle et f. Biron, imprimeurs-editeurs51, Rue Damrémont,51, Constantine, 1903 .
- NETTEMENT ALFRED, **Histoire de la conquête d'Alger**, nouvelle édition, Librairie jacques lecoffre, 1867.
- RINN LOUIS, **Le royaume d'Alger sous les derniers dey**, imprimeur – libraire- éditeur, Alger, 1900,
- SHUVAL TAL, **la ville d'Alger vers la fin du XVIII^{ème} siècle**, paris, 1998.

المقالات العربية:

- إسماعيل العربي، " قصف الأسطول البريطاني للجزائر وأثره في الأدب الانجليزي "، في: **الثقافة**، عدد63، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، الجزائر، 1401هـ/1981م.
- بلحميسي مولاي، "مدينة المدية عبر العصور"، العدد 02، في: **الأصالة**، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ماي 1971،
- بلحميسي مولاي، "مدينة ورقلة في رحلة العياشي"، العدد 8، في: **الأصالة**، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، جانفي 1977.
- بوعزيز يحيى، "عنابة عبر التاريخ"، في: **الأصالة**، العدد35/34، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، يونيو-يوليو 1976م،
- بوعزيز يحيى، "طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر"، في: **الثقافة**، عدد59، مجلة درها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، الجزائر، شوال ذو القعدة 1400هـ-سبتمبر أكتوبر 1980م.
- بوعزيز يحيى، "علاقات الجزائر مع دول وممالك أوربا فيما بين القرن 16 ومطلع القرن 19"، في: **الثقافة**، العدد، 48، مجلة تصدرها وزار الثقافة بالجزائر، الجزائر، ديسمبر 1978م.
- بوكنة عبد العزيز، "لمحة تاريخية عن منطقة تابلط مع نهاية الفترة العثمانية وبداية الاستعمار الفرنسي"، في: **المجلة المغربية للمخطوطات**، أعمال الملتقى الأول حول تاريخ تابلط وما جاورها، 2010م.
- بيرم كمال، "فئة الكراغلة بالجزائر كراغلة مدينة المسيلة نموذجاً"، العدد11، في: **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، دورية يصدرها جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، جامعة المسيلة02، الجزائر، ديسمبر 2016م.
- التميمي عبد الجليل، "رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م"، في: **م. ت. م.**، عدد 03، تونس، 1975م.
- التميمي عبد الجليل، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م"، في: **م. ت. م.**، العدد 06، تونس، 1976م.
- حاجيات عبد الحميد، "عنابة في عهد الحفصيين"، في: **الأصالة**، العدد 35/34، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، يونيو- يوليو 1976م،

- بن خروف عمار، "جماعة بني ميزاب في مدينة الجزائر في العهد العثماني: 1520-1830م تنظيمها- نشاطها- علاقاتها"، في: **الوحدات للبحوث والدراسات**، العدد01، مجلة أكاديمية دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي غرداية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر ديسمبر2006.
- دراج محمد، "لمحة عن بايليك تيطري في العهد العثماني"، جامعة بوزريعة، في: **المجلة المغاربية للمخطوطات**، أعمال الملتقى الأول حول تاريخ تابلاط وما جاورها، الجزائر، 2010م.
- زكية زهرة، "الأميرال سدناي سميث (sidney smith) والتحالف الأوروبي المسيحي ضد الجزائر عام 1814"، في: م. د. ت، العدد15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م.
- ساحد شريفة طيان، "ملايس المرأة وأزيائها بمدينة الجزائر في العهد العثماني"، في: م. د. ت، العدد15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م.
- سعد الله أبو القاسم، "دفتر محكمة المدينة، الجزائر أواخر العهد العثماني 1821-1839م"، في: **الثقافة**، عدد81، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، الجزائر، 1984م.
- سعيدوني ناصر الدين، "الإنسان الاوراسي وبيئته الخاصة (دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الاوراس قبل وأثناء العهد العثماني"، في: **الأصالة**، العدد60/61، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1978م.
- سعيدوني ناصر الدين، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)"، في: **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية 31، حولية تصدر عن مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت، الكويت، 1431هـ/2010م.
- سعيدوني ناصر الدين، "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر"، في: **الأصالة**، العدد32، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، افريل 1976.
- سعيدوني نصر الدين، "الحياة الاقتصادية بعنابه أثناء العهد العثماني"، في: **الأصالة**، العدد34/35، مجلة ثقافية تصدرها وزارة الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، يونيو-يوليو 1976م.

-سعيد إبراهيم، "من تراث الأسرى الجزائريين في إيطاليا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر"، في: **الوحدات للبحوث والدراسات**، العدد 01، مجلة أكاديمية دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي غرداية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر ديسمبر 2006.

-سعيد إبراهيم، "وثيقة أرشيفية بابوية متعلقة بتعميد الأسرى المسلمين (قراءة تاريخية)"، في: **م.د.ت**، العدد 15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 02، الجزائر، 1434هـ-2013م

-طبي مهدية، "نموذج من العائلة الأندلسية في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية القرنين (17-18م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية ووثائق الأرشيف الوطني الجزائري"، في: **م.د.ت**، عدد 14، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02 الجزائر، 2012م.

-عامر محمود، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، في: **م.د.ت**، العدد 117-118، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، جامعة دمشق، سوريا، 2012م.

-عليش حبيبة، "الأرشيف الوطني الجزائري مصدر فريد لدراسة تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية"، في: **المجلة المغاربية للمخطوطات**، المجلد 03، العدد 02، مجلة نصف سنوية أكاديمية محكمة يصدرها مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 02، نوفمبر 2018م.

-لزغم فوزية، "الأطباء الأوروبيون بالجزائر خلال العهد العثماني (1519م-1830م)"، في: **م.د.ت**، العدد 15-16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م.

-محمود سعيداني، "الفلاحة في بلاد المغرب خلال القرنين 18 و19"، في: **م.د.ت**، العدد 15، 16، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ كلية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013م.

-المدني احمد توفيق، "من الوثائق الجزائرية العثمانية مشكل الديوانة بين الجزائر والبلاد العثمانية"، في: **مجلة التاريخ**، العدد النصف الأول من سنة 1981م، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1981م.

الدوريات:

-محمد عبد المطلب احمد، النظام الاقتصادي في الإسلام، سلسلة دراسات في الإسلام، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العدد 47، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، دت.

-

المقالات الأجنبية:

-BERBRUGGER .ADERIEN, "Expédition du conte O'reily contre Alger en 1775 ", in **R.A**, N° 09 , Alger, 1865.

- BERBRUGGER. ADERIEN , " Reprise d'oran par les espagnols en 1732 ", in **R.A**, N° 08, Alger, 1864 .

-BERBRUGGER. ADERIEN, "Les casernes de janissaires a Alger", in **R.A**, N°03, Alger, 1858.

-BERBRUGGER. ADERIEN,"Observations sur la communication précédente", in **R.A**. N°03, Alger, 1858.

-Bigonet. E, " Une lettre du bey de Constantine en 1827", in **R.A**. N°43, Alger, 1899.

-BOYER PIRRE, " Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger", in **R.O.M.M**, N°8, 1970.

-BRESNIER. L. J, "Trduction du récit indigène de l'expédition d'Oreily " , in **R.A** ,N°08, Alger, 1864.

-DEVOULX. A, " Ahad Aman règlement politique et militaire", in **R.A**, N° 4, Alger, 1860.

- DEVOULX. A, "Les casernes de janissaires a Alger (2)", in **R.A**, N°03, Alger, 1858.

-DEVOULX. A, " La premiere révolte des janissaires a Alger" , in **R.A**, N° 15, Alger, 1871.

-FEDERMANN. H et Baron AUCAPITAINE, "Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de titeri", in **R.A**, N°9, Alger, .

-FERAUD. L . CHARLES, "Notes sur tebessa" , in **R.A**, N°08, Alger, 1864.

- FERAUD. L. CHARLES, "Exploitation des forêts de la kabasta dans la kabilie orientale sous la domination turque", in **R.A**, N°12, Alger , 1868.
- FERAUD. L. CHARLES , "Exploitation des forêts de la Karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque", in **R A**, N°13, Alger, 1869.
- FERAUD. L. CHARLES, " Les harar seigneurs des hanencha", in **R.A** , N°18, Alger , 1874.
- FERAUD. L. CHARLES, "Ain Elbaida (province de Constantine)", in **R.A**, N° 01, Alger, 1872.
- FERAUD. L. CHARLES, "Corporation des Métiers de Constantine Avant la Conquête Française", tr, d'un manuscrit arabe , in **R.A**, N°16 , Alger, 1872.
- FERAUD. L. CHARLES, "Les chérifs kabyles de 1804 et 1800 dans la province de Constantine" , in **R A**, N° 13, Alger, 1869.
- GORGUOS .A, " Notice sur le Bey d'Oran Mhammed el kabir ", in **R.A** N°02, Alger, 1857
- GUIN. M, "Notes historiques sur les nezioua, cercle Dre ELMIZAN", in **R A** ,N°06, Alger, 1862.
- HAËDO. F.D," Topographie et histoire générale d'Alger", tr , de espagnol par MM. Monnereau et A.Berbrugger et, in **R A** ,N°14, Alger, 1870
- LESPINASSE. E," notice sur le hachem de mascara", in **R.A**. N°21, Alger, 1877.
- RÉMOND. M, "L'élargissement des droits politiques des Indigènes ses conséquences en kabylie ", in **R.A**. N°68, Alger, 1927.
- RINN. L," Le royaume d'Alger sous le dernier dey", in **R A** ,N°41, Alger, 1897.
- ROBIN. N, "Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande kabylie", in **R.A**. N°17, Alger, 1873.
- VAYSSETTE. E, "Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 a1837", in **R.N**. M.S.A.P.C, N°11, Constantine,1867.

-VAYSSETTES M. E," Histoire des derniers deys de constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'hadj- ahmed" , in **R.A**, N°03, Alger, 1858.

-VAYSSETTES. E, "Premiere période,de 1514 a 1648 commencements de l'occupation de constantine par les turcs," in R.N. M.S.A.P.C, N°11, Constantine, 1867.

الأطروحات:

-بوشيبية فايزة، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073هـ - 1245هـ / 1662-1830م، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرقونة)، إشراف: عمر بن خروف ، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 2005-2006م.

- بوغداده الأمير، المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني (القضاء انموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، (مرقونة)، اشراف د: احميدة عميرايوي، قسم التاريخ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، 2007، 2008م.

-جمام محمود، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، (مرقونة)، إشراف: محمد سحنون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2009-2010م.

-حرفوش عمر، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف عائشة غطاس، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2009م.

-حفيفة خشمون، مهام مفتدي الاسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، (مرقونة)، إشراف كمال فيلاي، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007م.

-حماش خليفة إبراهيم، العلاقات بين ايالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرقونة)، إشراف خليل عبد الحميد عبد العال، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، جامعة إسكندرية، 1408هـ-1988م.

-خيراني ليلي، المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818-1830م -دراسة مستقاة من مصادر أرشيفية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2012-2013م.

-دحماني توفيق، النظام الضريبي بإيليك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1193هـ/1779م-1246 هـ/1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: عمر بن خروف، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004م.

-دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، إشراف: عمار بن خروف، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2008م.

-سرحان حلیم، تطور السفن الحربية بالجزائر على عهد العثمانيين، (920-1246هـ) (1514-1830م) من خلال المصادر التاريخية والأثرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: صالح بن قرية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007-2008م.

-شدری معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: فلة موساوي القشاعي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م.

-ابن صالح المضيان ماجد، اثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من 926-1343هـ/1520-1924م، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، (مرقونة)، إشراف: د:عبد الله بن عمر الدميحي، ود: جميل عبد الله المصري، كلية الدعوة واصلو الدين، قسم العقيدة، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1990م.

-بن صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: فغور دحو، قسم التاريخ، جامعة معسكر، الجزائر، 2007-2008م.

-طاهري عبد الحليم، مدرسة صالح باي ومقبرته العائلية بحي سوق العصر بمدينة قسنطينة، رسالة لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية، (مرقونة)، إشراف: عبد العزيز لعرج، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

-طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700م-1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تاريخ حديث، (مرقونة)، إشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2004-2005م.

- طيان شريفة، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، (مرقونة)، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 1990-1991م.

- عمريوي فهيمة، الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12هـ / 18م دراسة اجتماعية - اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، إشراف عائشة غطاس، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2008 / 2009م.

- غطاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، إشراف مولاي بلحميسي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م.

- قرباش بلقاسم، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (مرقونة)، إشراف بوغفالة ودان، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2015 / 2016م.

- بن كردرة زهية، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر-دراسة تحليلية -، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، (مرقونة)، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، قسم الآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 1999/2000م.

- كشرود حسان، رواتب الجند و عامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، معهد التاريخ، جامعة منشوري، قسنطينة، 2007/2008م.

- لواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف بلحميسي مولاي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 1993-1994م.

- معاشي جميلة، الانكشارية والمجتمع ببائلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف: كمال فيلاي، مهد التاريخ والآثار، جامعة منشوري، قسنطينة 2007-2008م.

- موساوي قشاعي فلة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني اواخر العهد العثماني 1771-1837، ، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث، (مرقونة)، إشراف ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989-1990م.

المعاجم:

-الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1996 م.

-صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: د.عبد الرزاق محمد حسن بركات، السلسلة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421 هـ/2000م.

الأطالس:

-لعروق محمد الهادي، **أطلس الجزائر والعالم**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، الجزائر،

أعمال المؤتمرات والملتقيات والندوات:

-شويتام أرزقي، "إمارة كوكو 1511-1767م"، مداخلة أقيمت في اليوم الدراسي حول إمارة كوكو فعاليات الملتقى الدولي حول ممالك الامازيغ في العهد الإسلامي، منشورة، تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2010م.

-شويتام أرزقي، "دور القوى المحلية في الجزائر في ظل الحكم العثماني 1519-1830م"، فعاليات الملتقى الدولي حول ممالك الأمازيغ في العهد الإسلامي، منشورة المحافظة السامية للأمازيغية، بسكرة، الجزائر، أيام 01-02 ديسمبر 2010م.

-قشي فاطمة الزهراء، "مؤسسة الأوقاف في قسنطينة في العصر الحديث مصادر وأطروحات"، أعمال ندوة الجزائر العلمية 6 و7 ربيع الأول 1422هـ/29 و30 ماي 2001م) المعنونة بالوقف في الجزائر أثناء القرنين 12 و13هـ/18 و19م معالجة مصادره وإشكالية البحث فيه، أعمال الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، البصائر، الجزائر، 2012م.

المحاضرات:

-شويتام أرزقي، "طبيعة علاقات السلطة مع الفئات الاجتماعية"، محاضرة يوم 29-02-2020م، بجامعة الجزائر 02 .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

- المقدمة.....08-15.
- قائمة المختصرات16.
- المدخل: ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية.....18.
- القسم الأول: طبيعة الحكم العثماني.....26.
- الباب الأول: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري وعلاقاته بالسلطة العثمانية.....27.
- مقدمة الباب.....28.
- الفصل الأول: التركيبة السكانية للمجتمع المدني.....29.
- أولاً- الجماعات المحلية المتأصلة.....31.
- ثانياً- الجماعات الوافدة والمولدة.....39.
- ثالثاً- الجماعات الدخيلة.....44.
- الفصل الثاني: التركيبة السكانية للمجتمع الريفي.....49.
- أولاً- التصنيف الأول.....51.
- 1- قبائل المخزن.....51.
- 2- قبائل الرعية.....54.
- 3- القبائل المتحالفة.....56.
- 4- القبائل الممتنعة أو شبه المستقلة.....56.
- ثانياً- التصنيف الثاني.....58.
- 1- سكان السهول.....59.

- 2- سكان الجبال.....61.
- 3- سكان الصحراء.....62.
- 4- سكان الحدود.....64.
- الفصل الثالث: علاقات السلطة بسكان المدن.....67.
- 1- العلاقة بالحضر.....68.
- 2- العلاقة بالبرانية.....74.
- 3- العلاقة بالاعلاج:.....80.
- 4- العلاقة بالكراغلة.....81.
- 5- العلاقة باليهود.....83.
- 6- العلاقة بالأوروبيين.....85.
- 7- العلاقة بالأسرى.....87.
- الفصل الرابع: علاقة السلطة بسكان الأرياف.....90.
- 1- العلاقة بقبائل المخزن.....92.
- 2- العلاقة بقبائل الرعية.....95.
- 3- العلاقة بالقبائل المتحالفة.....98.
- 4- العلاقة بالقبائل الممتنعة.....101.
- خاتمة الباب.....110.
- القسم الثاني: آليات الحكم العثماني في الجزائر.....112.
- الباب الأول: الركائز السياسية والإدارية للحكم العثماني في الجزائر.....113.

114.....	مقدمة الباب.....
115.....	الفصل الأول: الهياكل الإدارية.....
115.....	- التنظيم الإداري.....
115.....	- التقسيم الإداري.....
119.....	- الإدارة على المستوى المركزي.....
119.....	أ- المؤسسات السياسية.....
126.....	ب- المؤسسات الاقتصادية.....
127.....	ج- المؤسسات المدنية.....
128.....	د- المؤسسات الأمنية.....
129.....	هـ- مؤسسات وهيئات أخرى.....
132.....	- التسيير الإداري لإقليم دار السلطان.....
135.....	- الإدارة على المستوى المحلي.....
144.....	الفصل الثاني: تهميش العنصر المحلي في السلطنة.....
144.....	1- ترسيخ فكرة أهلية العثمانيين للحكم:.....
146.....	2- إفتقار مدينة الجزائر للتقاليد السياسية.....
147.....	3- تدهور العلاقات بين الحكام المحليين والسكان:.....
148.....	4- التفرقة بين الزعماء المحليين.....
155.....	5- احتكار المناصب السامية:.....
161.....	6- عدم ارتقاء سكان الأرياف لفكرة الدولة.....
162.....	7- الجوسسة وأساليب أخرى:.....
166.....	الفصل الثالث: مكانة الاسلام في المعاملات العثمانية مع مجتمع.....

1- تسييس الدّين	166.
2- التّسامح مع السّكان	177.
3- توفير العدل والأمن	182.
4- مساندة السّكان في مصائبهم	189.
5- احترام رغبات السّكان والمصالحة بينهم	193.
خاتمة الباب	196.
الباب الثاني: الإستراتيجية العثمانية العسكرية	199.
مقدمة الباب	200.
الفصل الأول: الوسائل العسكرية المباشرة	201.
1- الحملات العسكرية	202.
2- المحلات العسكرية	212.
3- التّويات "الحاميات"	216.
4- القواعد العسكرية	218.
5- العناصر المجنّدة محليًا	226.
الفصل الثاني: الوسائل العسكرية غير المباشرة	232.
- القبائل الموالية	232.
1 - القبائل المتعاونة -المخزن-	242.
2 -القبائل المتحالفة -الأحلاف-	249.
-أساليب اخضاع القبائل الموالية	254.

260.....	خاتمة الباب.....
262.....	الباب الثالث: الدّعاء الاقتصادي والاجتماعي للسلطة.....
263.....	مقدمة الباب:.....
264	الفصل الأول: النظام الضريبي.....
264.....	1- نشأة النظام الضريبي وتطوره.....
268.....	2- النظام الضريبي رمز الولاء والخضوع.....
281.....	3- السياسة الضريبية في العهود الأولى وأواخر العهد العثماني.....
288.....	الفصل الثاني: الأسواق.....
288.....	1- أصناف الأسواق.....
290.....	2- أبعاد سياسة تنظيم الأسواق وأهدافها.....
299.....	3- أهمية الأسواق ودورها في تعزيز مكانة السلطة.....
312.....	الفصل الثالث: استقطاب القوى المحلية.....
312.....	1- ماهية القوى المحلية.....
316.....	2- مكانة القوى المحلية:.....
323.....	3- أساليب استقطاب السلطة للقوى المحلية.....
340.....	الفصل الرابع: المصاهرة.....
341.....	1- المصاهرة على مستوى القمة:.....
349.....	2- المصاهرة بين العثمانيين والرعية.....
355.....	3- دور الكراغلة في تثبيت الحكم العثماني.....

364.....	خاتمة الباب:
368.....	الخاتمة
376.....	الملاحق
400.....	البيبلوغرافيا:
422.....	فهرس الموضوعات:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث المتواضع.